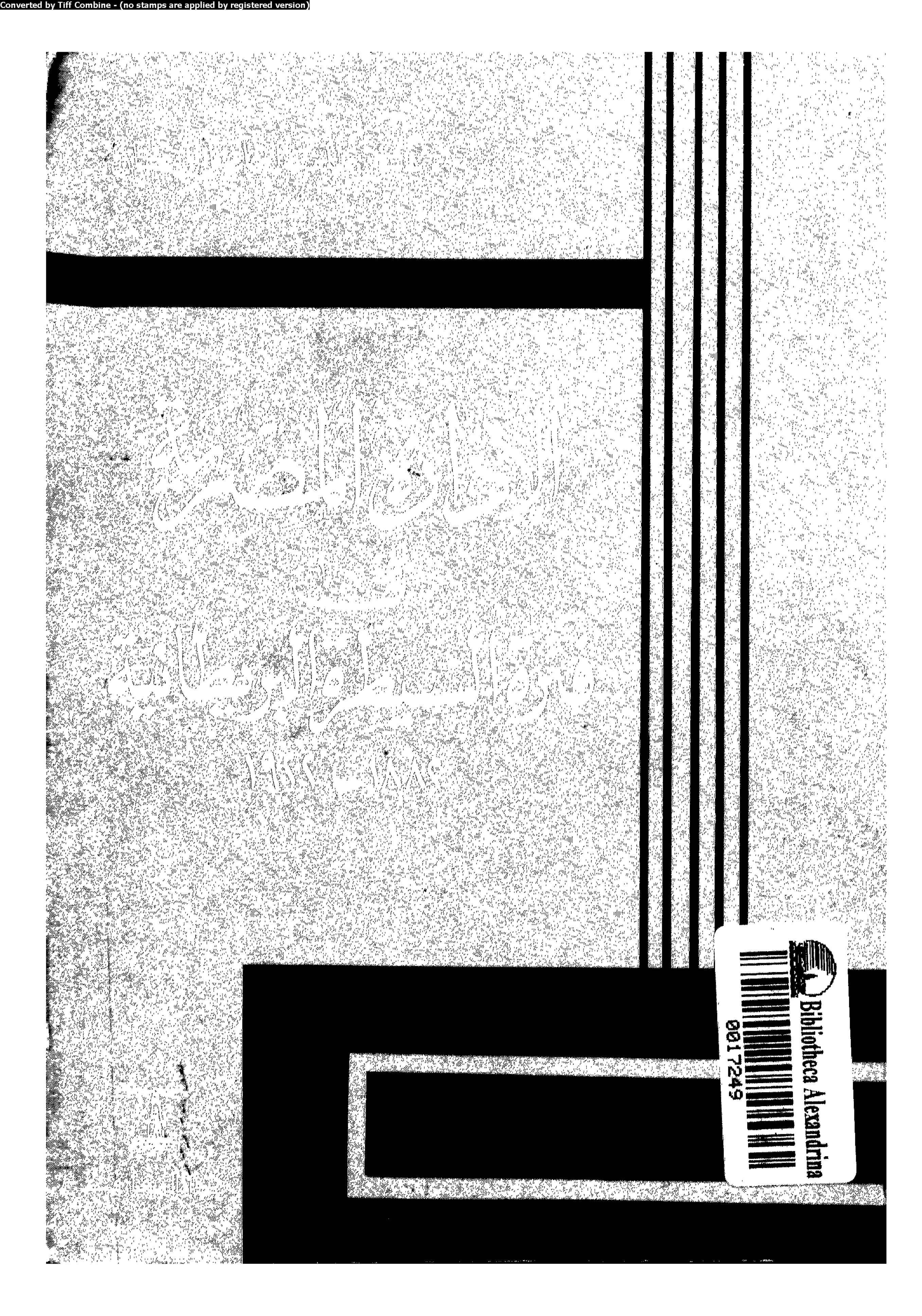




الإدارة المصرية في فترة السيطرة البريطانية

تأليف

دكتور طلعت إسماعيل رمضان

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
وكيل كلية الآداب ـ جامعة المنصورة





دار المعارف

الناشر : دار المعارف بمصر — ١١١٩ كورنيش النيل — القاهرة ج٠م٠ع

مقـــدمـــة

يتناول هذا البحث موضوع « الادارة فى مصر من عام ١٨٨٢ الى عام ١٩٢٢ » . وهو من الموضوعات الجديرة بالبحث والدراسة فى تاريخ مصر الحديث .

وترجع اهمية هذه الدراسة انها تمثل فترة من اهم فترات تاريخ مصر فى عصرها الحديث ، الا وهى فترة السيطرة البريطانية وما صحبها من سياسة ادارية استهدفت الاشراف على جهاز الحكم والادارة .

وهذه الدراسة لم تحظ فى كتابات الباحثين بقــدر واف مــن البحث والتمحيص الامر الذى دفعنى الى اختيار هذا البحث موضوعا لهذه الدراسة.

وقد قسمت البحث الى احدى عشر فصلا . خصصت الفصل الاول لدراسة اسس تنظيم الادارة المصرية مبينا أهمية تقرير دفون Dufferin الذى ارسى قواعد الادارة فى الفترة موضوع البحث .

اما الفصل الثانى فعالجت فيه قواعد السيطرة البريطانية على الادارة المصرية .

وتناولت فى الفصل الثالث الخديو وسلطاته موضحا ابعاد ســلطته وعلاقاته بالسلطنة العثمانية وكيفية ممارسة الخديو لهذه السلطات وعلاقاته بسلطات الاحتلال .

وعرضت فى الفصل الرابع للنظارات واختصاصاتها أبنت فيه سلطة مجلس النظار واختصاصات النظارات والتطور الذى حدث بشأنها .

اما الفصل الخامس من البحث فعالجت فيه علاقة الحكومة بالهيئات الاستشارية القائمة (مجلس شورى القوانين ــ الجمعية العمومية ــ الجمعية التشريعية) والتطور الذى طرا على هذه العلاقة .

وخصصت لادارة الاقاليم فصلين عرضت فى احداهما للتقسيم الادارى وكذلك سلطات رجال الادارة المحلية من المديرين والمحافظين وغيرهم مــن مأمورى المراكز والعمد والمشايخ ودورهم فى الحركة الوطنية .

وعرضت فى ثانيهما للمجالس المحلية التى شكلت فى الفترة موضــوع

الدراسة وأهمها (مجالس المديريات ــ المجالس المحلية ــ المجالس البلدية ــ مجالس القرى) مبينا التنظيمات الادارية التى كانت تحكم هــذه المجالس وعلاقاتها بالسلطة المركزية فى العاصمة والتطورات التى طرأت على نظم هذه المجالس .

أما الفصل الثامن من الرسالة فعالجت فيه علاقة التعليــم بالوظائف الحكومية .

وخصصت للجهاز الادارى فصلين احدهما بعنوان « البيروقراطيــة المصرية » عرضت فيه لهيكل الجهاز الادارى المصرى وأصــوله المتعــددة والتنظيمات التى كانت تحكم قواعد التوظف والموظفين وما يتعلــق بها مــن التعيين والترقية والماهيات والمعاشات وغيرها .

وتاليهما بعنوان « الموظفون الاوربيون » تطرقت فيه للحديث عن جهاز الخدمة المدنية الاوربية وطريقة اختيار الموظفين الأوربيين فى الجهاز الحكومى ونوعيات الموظفين الاوربيين وعلاقاتهم بالموظفين المصريين .

واختتمت البحث بفصل ختامى عن الموظفين والمجتمع المصرى ناقشت فيه الاثار الاجتماعية للوظيفة الحكومية مركزا على الاثار المتبادلة بين الوظيفة والمجتمع ودور الموظفين فى السياسة المصرية .

ولقد توخيت فى البحث الحيدة العلمية ، فلم يكن هدفنا اظهار النواحى السلبية أو الايجابية فى الادارة وانما غايتنا ابراز الحقائق التاريخية التى تلقى الضوء على هذه الامور وتساعد على تقييم الادارة بكل جوانبها .

وقد اعتمدت فى بحثى على مجموعة من المصــادر الاصــلية كالوثائق المنشورة وغير المنشورة والمذكرات الشخصية ، بالاضــافة الى المؤلفــات والدراسات المعاصرة وغير المعاصرة والدوريات . ولقد ساعدتنى هــذه المصادر فى اعداد البحث واستكمال جوانبه بالصورة التى ظهر بها .

ويســعدنى انوه بفضــل اســتاذى الجليــل ومعلمنــا الراحــل الدكتور احمد عزت عبد الكريم الذى منحنى من وقته وجهده وعلمــه الكثير

ه

والكثير ، وبفضل توجيهاته السديدة ونصائحه المتواصلة تمكنت من استكمال بحثى فجزاه الله عنى حسن الثواب .

والله ولى التوفيق ،،،

د. طلعت اسماعيل رمضان



الفصل الأول

اسس تنظيم الادارة المصرية

** اختيار دفرن لتنظيم الادارة المصرية

** مرحلة الاعداد لصياغة تقرير دفرن

** تقرير دفرن وتنظيم الادارة

الجيش

البوليس

القضاء

الري والضرائب

الجندرمه

الشكل الاساسى لنظام الحكم

التعليم

الاستعانة بالاوربيين فى الادارة



فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ دخل الجنرال الانجليزى ولسلى Wolsely القاهرة — بعد انتصاره على العرابيين فى التل الكبير — ونـزل فى سراى عابدين مع أركان حربه ثم لحقت به فرق الجيش الانجليزى تباعـا وبذا تم الاحتلال البريطانى لمصر .

وباحتلال الانجليز لمصر تبدأ مرحلة جديدة فى حركة التاريـخ المصرى وتدخل مصر عهدا استنفذ وقتا طويلا من الشعب المصرى للنضال للحصول على الاستقلال .

وظلت مصر من وجهة نظر القانون الدولى ولاية عثمانية تخضع للسلطان العثمانى ولكن من الناحية الواقعية لم يكن للسلطان العثمانى أية سلطة فيها وكان كل شىء بيد الانجليز الذين سرعان ما سيطروا على الموقف وجعلـوا الخديو ألعوبه فى أيديهم . ورأت بريطانيا أن الاوضـاع المصرية على ما هى عليه لن تسهل عليها تحقيق أهدافها غير المعلنة من احتلالها لمصر ومن ثم فان انجلترا بدأت تفكر جديا فى تطوير نظام الادارة المصرية بكل ما تعنيه كلمـة الادارة .

وكان أن أوفدت الى مصر فى ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢ سفيرها بالاستانة اللورد Dufferin بهدف العمل على اعادة تنظيم الادارة فى مصر .

وقد ابتدأ دفرن القيام بمهمته فى وضع نظام أساسى للحكومة المصرية . ومن الجدير بالذكر أن « انتدابه لهذه المهمة جاء مخالفا لرغبات الدولة العلية ومثيرا لخاطرها » (١) .

فالدولة العثمانية كانت لا تثق تماما فى ادعاء البريطانيين أن هدفهم من احتلال مصر ينحصر فى القضاء على الثورة العسكرية وتثبيت سلطة الخديو وحماية أرواح الاجانب واعادة الامن والهدوء الى البلاد . ومن ثم كانت تأمل اشتراكها — على الاقل — فى وضع خطة اعادة تنظيم الادارة فى مصر على أساس أنها صاحبة الحق الشرعى فى مصر وأن مهمة بريطانيا كما صرح بذلك

---

(١) أحمد شفيق ، مذكراتى فى نصف قرن جـ١ ، ص ٢٢٤ .

الساسة البريطانيون مهمة مؤقتة وأن تدخلها قصير الامد (٢) .

اما عن سبب اختيار الحكومة الانجليزية لدفرن ليقوم بهذه المهمة الدقيقة والتى كان يتوقف عليها الوجود الانجليزى فى مصر فذلك يرجع الى أن دفرن كان هو الشخصية الدبلوماسية التى لعبت دورا هاما فى مؤتمر الاستانة سنة ١٨٨٢ وهو الذى وضع العبارة المشهورة التى أضيفت الى البيان الذى صدر عن هذا المؤتمر بامتناع اية دولة عن التدخل فى شئون مصر فى صورة منفردة ولكن دفرن اضاف عبارته «الا فى حالة الضرورة القصوى»(٣). كما أن الاختيار يعود ايضا الى أن دفرن كان له الكثير من الخبرات الادارية وسعة الاطلاع على احوال الشرق . كما أن ترشيح دفرن للقيام بهذه المهمة جاء من الوزير الانجليزى تشلدرز Childers الذى اقترح على جلادستون Gladstone رئيس الوزارة بأن انسب شخصية تقوم بتحقيق مهمة اعادة تنظيم الحكومة المصرية فى مصر هى شخصية دفرن(٤) .

وقد أوضحت الحكومة البريطانية لدفرن قبل مجيئة الى مصر السياسة التى يجب أن تتبع وذلك ليس فقط للقضاء على بقايا الثورة العسكرية فى مصر وانما أيضا لضمان قبضة الانجليز على الامور فى البلاد ليمكن لها ان تحقق أهدافها التى ارتبطت بها امام المجتمع الدولى والرأى العام العالمى . ويعتبر خطاب جرانفل Granville وزير الخارجية البريطانية الذى أرسله الى دفرن فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٢ هو الاطار العام الذى سار عليه دفرن فى كتابة تقريره ذلك أن دفرن قبل أن تطأ قدمه أرض مصر اوضحت له حكومته الخطوط العريضة للسياسة البريطانية فى مصر فى تلك الفترة . فأشارت

---

(٢) مذكرات الخديو عباس حلمى ، المصرى العدد ٤٧٩٥ ، ٣ أبريل سنة ١٩٥١ .

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ، ص ٢٤٢ .

(٤) ينمى دفرن الى عائلة بلاك وود Black Wood الإسكتلندية التى كانت معروفة بالثراء والمغامرة وكان واقعى التفكير صلب الراى يؤمن بأن الاقتصاد لابد أن يكون فى خدمة السياسة ومبدأة اللبرالية والحرية التجارية وقد انعكس كل ذلك على تقريره Lyall, Alfred. The Life of The Marquis of Dufferin. vol. II. p. 48 — 49.

بأن نجاح انجلترا في القضاء على الثورة العسكرية في مصر واحتلال هذه البلاد جعل لانجلترا سلطة لم تكن لها من قبل، والقى على عاتقها مسئولية كبيرة متعلقة بالحكومة المستقبلة لهذه البلاد وانه فى نفس الوقت الذى ترى فيه تقصير أمد الاحتلال بقدر الامكان فانها ترى أنه من اللازم الا تضع عن كاهلها هذه المسئولية حتى تطمئن الى « أن ادارة مصر اعيد بنائها على قواعد أصبحت تبشر باستتباب الامن والنظام والرخاء، وأن سلطة الخديو قد استقرت تماما ، وأن مقدرة المصريين على الحكم الذاتى قد نمت ، وأن مصر قد أوفت بتعهداتها ازاء الدول الاوربية » (٥) . وطلبت منه حكومته دراسة أمور مصر المختلفة مثل مسالة اعادة تنظيم الجيش والبوليس وضرورة تعديل نظام المراقبة والعمل على ايجاد نظم أكثر ملاءمة لمالية البلاد واصلاح الادارة واتاحة الفرصة للوطنيين للعمل بها والاستغناء تدريجيا عن الموظفين الاوربين بمصالح الحكومة وكذلك تنظيم القضاء والضرائب واعادة الحياة النيابية والقضاء على تجارة الرقيق وحماية المواصلات البريطانية فى قناة السويس . والأخيرا طالبته حكومته بضرورة اطلاعها أولا بأول على دقائق الامور فى مصر لما فى ذلك من فائدة كبيرة لبريطانيا ولمصر (٦) .

وقد رافق دفرن فى بعثته ولاس Wallace الذى كان يعمل مراسلا خاصا لصحيفة التيمس بالاضافة الى عمله كأحد مساعدى دفرن(٧) . كما ساعد دفرن فى مهمته نيكلسون Nikelson سكرتيره الاول وبلند Bland سكرتيره الثانى (٨) .

شرع دفرن فى استطلاع أحوال مصر وجمع المعلومات اللازمة لكتابة تقريره — وخاطب فى ذلك الخديو والنظار عن تصورهم لنظام الادارة فى المستقبل بالنسبة لمصر بحيث لا يتكرر ما حدث على يد العرابيين فى نفس

---

(٥) Egypt No. 2, Doc. No. 18 Granville to Dufferin 3 - 11 - 1882
Marlowe, John, Anglo-Egyptian Relations 1880 - 1956. P. 132.

(٦) No. 18. Granville to Dufferin 3 - 11 - 1882. PP. 11—12

(٧) هو ماكنزى ولاس مؤلف «Egypt and the Egyptian Question»

(٨) Mansfield, Peter, The British in Egypt. P. 53.

الوقت الذى تضمن فيه مصر الامان والاستقرار فى ظل سلطتها الشرعية برئاسة الخديو .

وقد ظل دفرن فى مصر نحو ستة اشهر ما بين البحث والتقصى والمقابلات الشخصية والاطلاع على السجلات الرسمية والصحف وتقرير لجنة التحقيق الاوربية سنة ١٨٧٨ خاصة فى المسائل المتعلقة بالضرائب والسخرة والقضاء كما عول على مساعدة مالت Malet له لسابق خبرته بالشئون المحلية — عملا بنصيحة حكومته له فى هذا الشأن . وفتح أبواب القنصلية البريطانية فى القاهرة لكل فرد يستطيع أن يزوده بمعلومات عن احوال مصر(٩) .

وقبل أن نتعرض للتقرير بالدراسة يجب أن ننوه بأن بريطانيا وضعت فى اعتبارها ضرورة أن تجتث كل نزعة ثورية من قلوب وعقول المصريين ومن ثم طلبت من دفرن قبل أن يشرع فى عملية ضرورة انهاء مسألة العرابيين أولا عن طريق محاكمتهم وضرورة انزال العقاب بكل من وقف فى وجه السلطة الشرعية فى مصر . وقد وجدت هذه الاتجاهات صدى لدى الخديو توفيق الذى كان قد تلقى درسا قاسيا على يد العرابيين وخوفا على عرشه كان مستعدا لقبول كل توجيهات السلطة البريطانية فى مصر (١٠) .

ومن خلال ذلك التفاهم بين السلطة المسيطرة الجديدة والسلطة الشرعية الخاضعة تم الاسراع بمحاكمة العرابيين بدعوى العمل على « استتباب النظام واستقرار الامور وبدء سياسة اصلاح الادارة » (١١) . وحكم على زعيمهم بالاعدام ثم خفف الحكم فى ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ الى النفى المؤبد الى جزيرة سيلان(١٢) . وحل الجيش المصرى الذى كان يعتبر من

---

(٩) Blunt, Secret History of the English occupation of Egypt. P. 349.

(١٠) Lutfi Al-Sayyid, Afaf, Egypt and Cromer, a study in Anglo-Egyptian relations. PP. 32—58.

(١١) Egypt. No. 5. Malet to Granville 27 - 9 - 1882. p. 6.

(١٢) للتفصيلات الخاصة بمحاكمة العرابيين انظر :

وثائق الثورة العرابية بدار الوثائق القومية — المحافظ المتعلقة بمحاكمات رجال الثورة العرابية من رقم ٧ الى رقم ١٧ وايضا مجموعة برودلى Broadley فى ثلاثة مجلدات . انظر ايضا :

وجهة نظر الكثيرين جيش العرابيين (١٣) . كما اتفق دفرن وشريف باشا على الغاء المراقبة الثنائية على المالية المصرية وتعيين مستشار انجليزى لنظـــارة المالية (١٤) . وبذلك كله تهيأ الجو السياسى لدفرن لكى يكتب تقريره بحرية

Malet, Egypt 1879 - 1883. PP. 457 - 462, 464, 472 - 474, 478.
No. 114. Dufferin to Granville 18 - 11 - 1882. P. 65:
No. 96. Malet to Granville 31 - 10 - 1882, P. 53:
Blunt, Op. Cit., PP. 349, 363—363:
Egypt No. I. Doc. No: 18: Malet to Granville 16 - 9 - 1882:

وكذلك برقية برودلى ونيباز الى بلنت فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٢ فى :
Blunt, Op. Cit., PP. 358—359:
Cromer, Modern Egypt. Vol. I. P: 336:
Elgood, The Transit of Egypt. PP. 89—90.

وأيضا مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨٢ ص ٩٤ — ٩٥ .

(١٣) الغى بمرسوم خديو فى ١٩ ســـبتمبر ١٨٨٢ تدخلت بريطانيا فى اعداد صيغته ومن الجدير بالذكر أن مسالة الغاء الجيش المصرى وجـــدت ترحيبا من جانب رئيس النظار محمد شريف الذى بارك الاحتلال منذ أن وطئت جنوده أرض مصر وأعلن لمالت ارتياحه لمجىء بريطانيا فى الوقت المناسب وأبدى اعجابه الشديد بها وصرح « بانه لولا هذه المســـاعدة التى جاءت فى وقتها من جانب بريطانيا لفقدت البلاد حضارة الاجيال — أنظر :
Malet, Op. Cit., P. 442:
Malet to Granville 16 - 8 — 1882.
للتفصيلات الخاصة بالغاء الجيش المصرى أنظر : طلعت اسماعيل رمضان ، محمد شريف باشا — الناشر : دار المعارف سنة ١٩٨٣ .
(الفصل السادس) وأنظر أيضا :

Egypt No. 2, Doc. No. 15, Malet to Granville 31 - 10 - 1882 :

(١٤) صدر مرسوم خديو فى ١٨ يناير سنة ١٨٨٣ بالغاء المرســـوم المؤرخ فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المنشىء للمراقبة الثنائية والامريين الصادرين فى ٤ سبتمبر ، ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ المنظمين لها — مجموعة مراسيم سنة ١٨٨٣ .

كما تم تعيين السير أوكلاند كلفن Auckland Colvin مستشارا ماليا فى ٤ فبراير سنة ١٨٨٣ حيث نصح دفرن شريف « بأن الحكومة الانجليزيـــة وان كانت لم تمانع فى تحقيق رغبة الحكومة المصرية فى الغاء المراقبة الا أنها رأت انه ليس من الحكمة أن تستغنى الحكومة المصرية عن كل المساعدة الاوربية من أجل ضمان نجاح الشئون المالية ومن أجل وفاء الحكومة المصرية بالتعهدات

كاملة وبدون اى تاثير للنظام القديم يعوق تصوره لاعـادة تنظيم الادارة فى مصر .

وهنا يثور سؤال : هل كان دفرن حـرا تماما فى صـياغة ما يريد من اقتراحات وتغيير فى نظم الادارة فى مصر كيفما شاء ؟

ومن الطبيعى أن تكون الاجابة بالنفى فهو مقيد باشياء كثيرة : اوضاع مصر الاقتصادية والادارية بوصفها من اقدم بلدان العالم التى عرفت نظام الادارة المعقدة وذلك منذ فجر الحضارة المصرية القديمة ، حتى فى العصور التى انهار فيها أو ضعف الحكم كالعصر العثمانى مثلا فان مصر ظلت تتمتع بنظم ادارية قائمة منها أكثر جوانبها على العرف والتقاليد حتى اذا أخـذت مصر بأسباب النهضة فى عصر محمد على كان من أول ما عنى به هذا الوالى تنظيم الادارة المصرية فى العاصمة وفى الاقاليم بالمحافظة على التقاليد المصرية من ناحية واستحداث نظم جديدة مقتبسة من الغرب من ناحيـة أخـرى . ونجح نظام مصر الادارى فى عهد محمد على وخلفائه فى اقامة حكومة مركزية قوية وتشعب سلطانها فى الاقاليم عن طريق الدواوين والمصالح والهيئـات الادارية المختلفة .

وهذا هو النظام الادارى الذى وجده الانجليز قائما فى مصر عنـدما احتلوها سنة ١٨٨٢ فاحتفظـوا بأسسه قائمـة وان كانوا قـد عملوا على

الدولية دون ارهاق الشعب المصرى ـــ انظرا : Egypt No. 6, Doc. 19, Dufferin to Granville 15 - 1 1883. P. 22.

للتفاصيل الخاصة بالغاء المراقبة الثنائية على المالية المصرية انظر :

Egypt. No. 19, Doc. No: 10, Granville to Plunkett 18 - 10 - 1882:
No: 12, Malet to Granville 21 - 10 - 1882 P. 5.
No. 14, Malet to Granville 22 - 10 - 1882.

وايضا الملحق بها : من شريف الى مالت بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٨٢ .

No. 15, Granville to Lyons 23 - 10 - 1882, P. 7.
No: 19, Granville to Lyons 25 - 10 - 1772.
No. 21, Lyons to Granville 28 - 10 - 1882, P. 16.
No : 23, Granville to Lyons 30 - 10 - 1882, P. 11.
Livre Jaune 1882 - 1883. Doc. No. 117, Duclerc a Tissot 13-12-1828,
No. 109. Raindre à Duclerc 7 - 11 - 1882.

السيطرة عليه بما يضمن لهم السيطرة على كافة نواحى الحكم فى البلاد .

كما أن دفرن كان مقيدا ايضا بأوضاع أخرى مستمدة من مركز مصر الدولى القائم على تبعية مصر للباب العالى ووجود بعض النظم الدولية التى تحد من سلطان مصر الداخلى وسلطة الدولة المحتلة كالامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة وصندوق الدين .

ولذا لم يكن من المتوقع أن يقترح دفرن تغييرا كبيرا فى اسس نظم الحكم المصرية فلا زال خديو مصر على رأس الحكومة المصرية يستمد سلطانه من الناحية النظرية من السلطان العثمانى ولكن فى نفس الوقت أصبح لزاما عليه أن يستشير القنصل البريطانى العام فى كل أمر يختص بالشئون الهامة للبلاد سواء الداخلية أو الخارجية ، بل عليه أيضا الاخذ بنصائحه وتنفيذها .

تقرير دفرن وتنظيم الادارة المصرية

وبعد مضى ثلاثة أشهر على قدوم دفرن الى مصر وعلى وجه التحديد فى ٦ فبراير ١٨٨٣ انتهى دفرن من بحثه فى كيفية تنظيم ادارة مصر وصاغ هذا البحث فى تقرير مفصل رفعه الى لورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية . ويعد هذا التقرير من الوثائق الهامة فى المسألة المصرية ذلك لانه وضع أسس سياسة بريطانيا فى مصر طيلة عهد الاحتلال .

ولقد بحث دفرن فى هذا التقرير الكبير عدة أمور منها مسألة الجيش والتجنيد الاجبارى والبوليس والرى والضرائب ومسألة اعفاء الاجانب منها ، وكذلك تعرض التقرير للقضاء والمحاكم المختلطة والتعليم وتجارة الرقيق . كما تعرض دفرن فى تقريره الى المسائل المالية ومسائل الاجانب والمواصلات والشئون المتعلقة بالمساحة واصلاح المنشئات العامة واقامة منشئات أخرى جديدة والاستدانة الفلاحين وشئون البدو وغيرها من شئون مصر الداخلية(١٥) .

---

(١٥) Egypt No. 6, Doc. No. 38, dufferin to Granville 6 - 2 - 1883 : PP. 40—95.

والحقيقة ان التقرير شمل كل نواحى الادارة المصرية . ورغم انه صيغ بطبيعة الحال تثبيت سيطرة الحكومة البريطانية قبل كل شيء ووضع نظام مستقر من شأنه تأييد سلطة الخديو ومنع الاستبداد فى الادارة والحكم بحيث ويتفق مع مصالح بريطانيا . وكان الهدف الذى يرمى اليه دفرن من مقترحاته لا تظهر الحكومة البريطانية امام الشعب المصرى وكأنها تدير مصيره .

ونستطيع القول بأن دفرن فحص بدقة فى تقريره مشاكل مصر الداخلية ؛ كما انه حاول ايجاد حل لكل هذه المشاكل بما يلائم — فى تقريره — ظروف مصر فى نص براق مقنع الا ان وضوحه وصرامته ساعدت على اخفاء المبادىء المتناقضة التى اسس عليها (١٦) . وبخاصة ادعاؤه الحرص على مصلحة المصريين وحدها فى الوقت الذى كان يسعى فيه الى تدعيم المصالح البريطانية فى مصر وسيطرة بريطانيا على كافة شئون مصر على نحو يحقق مصالحة بريطانيا قبل اى اعتبار . ولما كان دفرن قد وضع فى تقريره اساس السياسة التى تقوم على اسداء النصح واخضاع الخديو والنظار لتنفيذ نصائح الحكومة البريطانية ، لذا فان دفرن بهذا التقرير قد ارسى قواعد السيطرة البريطانية على الادارة المصرية (١٧) .

كان دفرن يعتقد — كما هو واضح فى تقريره — بضرورة الابقاء على النفوذ البريطانى فى مصر ودوام استمراره الى اجل غير مسمى كشرط اساسى فى تنفيذ سياسة الاصلاح التى اشار اليها فى تقريره ، لهذا فقد نصح حكومته بانه وان كان النظام الجديد لا يفرض على انجلترا باستمرار تحمل تبعة ادارة البلاد بشكل مباشر او غير مباشر فانه من الضرورى أن تعمل على الحفاظ على البناء التى شيدته حتى لا ينهار عندما تكف انجلترا يدها عن المساعدة ، فاذا حدثت كارثة من هذا النوع لكان ذلك ايذانا بعودة الاضطرابات الى مصر وعودة المنازعات فى اوربا ، وبذلك فان بريطانيا لا تعتبر أن الاصلاح قد أقيم وأنها قد قامت بواجبها ازاء تلك الظروف ما لم تر أن مصر قد تخلصت من

(١٦) Mansfield, Op. cit., PP. 56—57:

(١٧) Lutfi al-Sayyid, Afaf. Egypt and Cromer. PP: 35—36. Mansfield, Op. Cit., P. 58:

مشاكلها ، والى أن تدرك ذلك يمكن لبريطانيا عندئذ أن — تترك مصر وهى مرتاحة البال وتكون بذلك جديرة بثناء أوربا نظير عملها فى مصر (١٨) .

قدم دفرن لتقريره بالقول بأن الظروف الحاضرة تسمح باحداث تغيير شامل فى أوضاع مصر وبدء عهد جديد . فالشرق — كما يذكر — وان امتاز منذ القدم بالسير على خط واحد لا يكاد يتغير الا أن موقع مصر الجغرافى بين الشرق والغرب قد جعل من مسألة مصر مسألة دولية ، وبالرغم من أن النظم الاستبدادية قد استقرت فى مصر لفترات طويلة ، الا أن طبيعة الاسلام فى جوهره تدعو الى العدالة وتنادى بالمساواة والديمقراطية . فهو يرى أن مصر قادرة على حكم نفسها اذا اتبعت فيها الحكومة البريطانية سياسة النصيحة والمساعدة المؤيدة بالعطف (١٩) .

ويتبين لنا من التقرير أن دفرن لم يكن ليستطيع اقتراح ضم مصر نهائيا الى بريطانيا ، كذلك لم يقترح فرض الحماية على مصر اذ لو فعل ذلك لخالف السياسة التى اعلنت عنها الحكومة البريطانية عقب احتلالها لمصر مباشرة (٢٠) . هذا بالاضافة الى معارضة الرأى العام فى بريطانيا لهذه الفكرة، وكذلك معارضة الدول الاوربية فى ذلك الوقت خاصة فرنسا (٢١) .

لذا نصح حكومته بأنه من المستحيل حكم مصر من لندن لانه اذا حاولت الحكومة الانجليزية القيام بهذا الاجراء لاثارت شكوك المصريين وأحقادهم ، وبذلك تصبح القاهرة مقرا لدسائس الدول المعادية لبريطانيا ، واذن لارغمت الحكومة البريطانية على التراجع متخاذلة أو لاضطرت الى ضم مصر ضما نهائيا الى ممتلكاتها ، وهذا ما يخالف سياستها . ثم يشير دفرن الى رأيه فى هذه المسألة بأنه اذا اتبعت الحكومة البريطانية طريقا وسطا واقنعت

---

(١٨) Lutfi al-Sayyid, Afaf, Op. Cit., P. 34: Cromer, Op:Cit:, vol. I. P. 344:

(١٩) Egypt No. 6, Doc. No. 38, Dufferin to Granville 6 - 2 - 1883. P. 41.

(٢٠) No. 18, PP. 11—12.

(٢١) Lloyd, Egypt since Cromer. vol. I. PP: 60 - 61, 209:

المصريين بأنها لن تفرض عليهم حكما خاصا فى غير صالحهم ، بل انها ستمهد لهم السبيل للحكم الذاتى تحت ارشاد ورعاية الحكومة البريطانية ، كما انها لن تحاول فرض سيطرتها عليهم وذلك مراعاة لشعورهم القومى وكرامتهم ، فانها بذلك ستفوز برضائهم وتأييدهم لسياستها (٢٢) .

نستنتج مما سبق أن أمثل طريقة — من وجهة نظر دفرن — فى الاشراف على ادارة مصر هى السيطرة على البلاد ، واعداد المصريين لادارة شئونهم فى ظل الحماية البريطانية المقنعة .

قرر دفرن بعد دراسته لشئون مصر الداخلية والخارجيـــة ان تحقيق سعادتها رهن بثلاثة أمور رئيسية أولها مادى وثانيها ادبى وثالثها سياسى وأشار الى ان تحقيق الامر الاول يكون عن طريق اعادة النظام للبلاد ، وتوفر الامر الثانى مكفول بانشاء المحاكم العادلة . أما الاخير فيمكن تحقيقـــه عن طريق التمهيد لاقامة نوع من الحكم الذاتى فى مصر .

الجيش الجديد :

اعتقد دفرن انه من المستطاع المحافظة على مصر من اى خطر اوربى او تركى بالوسائل الدبلوماسية العادية . ولكنه كان يرى فى الوقت نفســـه انه من الخطأ الاستغناء تماما عن الجيش ، فبالرغم من أن قوة من رجال البوليس الاشداء تستطيع كبح جماح البدو والمحافظة على سلامة القناة ، الا أن مصر معرضة لقيام بعض ثورات ذات صبغة دينية ، وانه من الضرورى القضاء عليها فى حينها قبل استفحالها (٢٣) .

ولا يبعد أن أحداث الثورة المهدية فى السودان كانت تدور فى خلـــد دفرن فى ذلك الوقت مما كان لها صدى فى تقريره ولذلك نجده يشير فى تقريره الى أن مصر مع حاجتها الى قوة حربية جديدة الا أنه ينصح بالاكتفاء بتكوين جيش جديد تعداده ستة آلاف مقاتل مصرى نظرا لان مصر تحدها الصـــحارى

(٢٢) Mansfield, Op. Cit., P. 57: No: 38, P, 43:

(٢٣) Blue Books 1883, Egypt No. 2 Doc. No. 41: Dufferin to Granville 26 - 12 - 1882, P. 30.

من ثلاث جهات كما أن المناطق الاهله بالسكان محدودة ليست فى احتياج الى قوة كبيرة للدفاع عنها .

اما بالنسبة للعناصر التى يتألف منها الجيش الجديد فقد اشار الى ضرورة استخدام المصريين لا الاجانب .ورأى انه من الخطأ الاعتماد على تكوين قوة أجنبية مرتزقة . كما أوصى بضرورة استبعاد العناصر الاناضولية والالبانية لان البلاد ذاقت منهم الامرين ، ويمكن الاستعانة ببعض العناصر التركية ففى رأيه انه من الممكن تطعيم الجيش ببعضها لان لها خبرة طويلة بفنون الحرب خاصة وان الاتراك استقروا فى مصر منذ أجيال بعيدة (٢٤) .

ولما كان هدف دفرن من خطة تنظيم الجيش الجديد اخضاعه للسيطرة البريطانية فان دفرن لم ينس فى تقريره أن يشير الى أن ضباط الجيش المصرى كانوا دائما نقطة الضعف وانه لابد من استخدام ضباط انجليز فى الجيش المصرى يتولون الاشراف وقيادة الالايات وأن يكون قائد الجيش انجليزيا ــ لمدة من الزمن لم يحددها فى تقريره ــ حتى لا يكون الجيش المصرى اداة عمياء للاستبداد ففى رأيه أن مهمة الجيش هى المحافظة على الامن والنظام داخل البلاد .

وخلاصة القول أن دفرن وضع فى تقريره قاعدة تجريد مصر من كل قوة حربية فعالة ، وهى القاعدة التى حرصت السياسة الانجليزية على اتباعها لفترة طويلة فى مصر حتى اضطرتها ظروف السودان بعد ذلك الى الاهتمام بالتوسع فى الجيش المصرى لاستخدامه فى استعادة السودان ثم فى ادارة مناطقه الشاسعة بعد ذلك .

---

(٢٤) الوثيقة السابقة .

تشكيل الجندرمه

اقترح دفرن تشكيل فرقة من الجندرمه (٢٥) . تستطيع سلطات الاحتلال الاعتماد عليها اذا تجددت الاضطرابات التى قد تنشب فى البلاد فى اية لحظة . ويعلل انشاءها بأن مصر كثيرة التعرض لاغارات البدو وأنه من الضرورى استتباب الامن والنظام حتى يمكن تنفيذ الاصلاح الادارى .

كان من رأى دفرن أن تكون الجندرمة فى مصر تابعة لنظم واوامر نظارة الداخلية على أن تكون ادارتها خاضعة لنظارة الحربية . كما كان ضد فكرة تجنيد الالبانيين فى قوة الجندرمة فقد اتهمهم بسوء السلوك . وحرص دفرن على اسناد رئاسة الجندرمة الى مفتش عمومى انجليزى يعاونه مساعد وأربعة من المفتشين الاوربيين كما أوصى بتعيين عدد من الاوربيين فى وظائف الضباط وصف الضباط لتدريب الجنود على الاعمال العسكرية وبفتح مدرسة للجندرمة فى مصر لتخريج جنود لهم خبرة بالمهام المتعلقة بأعمال الجندرمة . وهى تكاد تكون وسطا بين الشرطة والجيش .

وكان العدد الاجمالى لقوة الجندرمة الذى اقترحة دفرن هو ٥٦٥٠ منها ١٨٠٠ للمديريات و١٢٥٠ قوات خاصة بمحافظتى الاسكندرية والقاهرة و ١٠٠٠ يحلون محل قوات البوليس فى الوجهين البحرى والقبلى واورطتان احتياط مؤلفة كل منها من ٥٠٠ جندى (٢٦) .

البوليس

أما بالنسبة لخطة دفرن بشأن تنظيم البوليس ، فقد كانت هذه المسألة ضمن اطار المحافظة على السلام الداخلى واستقرار النظام والامن فى مصر . ومن هنا أوصى دفرن بضرورة انشاء بوليس مهمته السهر على النظام

---

(٢٥) الجندرمة هى قوات شرطة خاصة تشبه فى تكوينها ما يعرف الآن بقوات الامن المركزى .

(٢٦) No. 38, Dufferin to Granville 6 - 2 - 1883. P. 46:

فى المدن وكان شريف يحاول اقناع دفرن بالحصول على موافقة الحكومة البريطانية فى السماح له بتطبيق نظم البوليس التى كانت سائدة فى عام ١٨٥٧ بخصوص الاجانب ويتلخص هذا النظام فى امتثال الاجانب فى حالة ارتكابهم لاحدى الجرائم للبوليس المصرى واجراء التحقيقات الاولية بمعرفة البوليس المصرى قبل احالتهم الى جهة الاختصاص حيث كان يعتقد أن عدم تطبيق هذه النظم يعوق عمل السلطات المحلية ، غير أن دفرن رفض هذا الاقتراح بحجة أن هذه النظم بمثابة « تحقيقات قضائية أولية » واضطر شريف للاذعان لمقترحات دفرن بشأن تنظيم البوليس (٢٧) .

كان دفرن يرى أن العناصر التى تتألف منها قوة البوليس فى ذلك الوقت من « الغوغاء » المشكوك فى أخلاقها ، كما كانت بها عصابات من الالبانيين والاتراك اللذين ليس لهم دراية بلغة البلاد وعادات أهلها مما نجم عنه كثير من الفوضى واضطراب الامن ، فقد رأى دفرن تكوين قوة بوليس جديدة تكون غالبية افرادها من المصريين واشترط ادخال بعض العناصر الاوربية النشطة المدربة على الاعمال البوليسية خاصة فى مدينتى القاهرة والاسكندرية لاعتقاده أنه يكثر فيهما المعتادون على أعمال الشغب والفوضى ولذلك فقد أوصى بجعل قوة البوليس فى كل منهما تحت اشراف ضابط أوربى يعاونه مساعد مما يزيد من هيبة الحكومة وسطوتها ويكون باعثا على اطمئنان الاجانب ، كما رأى أن يلحق بهيئة البو ليس الاوربى ٣٥ ضابطا .

ولكى يجعل دفرن البوليس تحت امرة الانجليز رأى ضرورة وضعه تحت اشراف مفتش عام انجليزى يساعده عدد من المفتشين الانجليز يعملون جميعا طبقا لاوامر ناظر الداخلية (٢٨) .

وتنفيذا لمقترحات دفرن أصدر شريف أوامره بترحيل جميع الالبانيين والاتراك الذين جاءوا مصر بعد ثورة عرابى الى الموانى التى قدموا منها ما لم

---

(٢٧) Egypt No. 22, Doc. No. 13, Malet to Granville 16 - 5 - 1883. P. 15.

(٢٨) No: 38: Dufferin to Granville 6 - 2 - 1883. P. 45.

يفضل الالبانى او التركى التجنيد فى فرقة السودان . وكان يبلغ عـــددهم حوالى ثلاثمائة (٢٩) .

وكان دفرن يأمل ان تستطيع الحكومة المصرية ـــ باتباعها للترتيبات التى اشار اليها فى تقريره ـــ المحافظة على الامن والنظام فى البلاد وحماية الاجانب وبذلك تستطيع بالتدريج الاستغناء عن خدمات العناصر الاجنبية فى البوليس وما يتبعها من تخفيض نفقات البوليس .

وقد تم تشكيل قوة البوليس حسبما اشار دفرن فى تقريره وبلغ عـــدد افراد هذه القوة ١٧٤٠ بلغ عدد الاوربيين ٥٩٦ أما الوطنيين فبلغوا ١١٤٤(٣٠) اى ـــ ان نسبة الاوربيين الى الوطنيين تصل الى حوالى ٤٥٪ تقريبا . وعلى ذلك فانها اصبحت تكاد تكون قوة دولية .

وفى ٨ يناير ســـنة ١٨٨٣ تم تعيين الســـيد فلنتين بيكر مفتشـــا عاما وقومندانا للبوليس (٣١) .

الشكل الاساسى لنظام الحكم :

أما فيما يتعلق بنظام الحكم فلم يمسسه دفرن بتعديل كبير . فلقد رأى ـــ استمرار حكم الخديو الشخصى عن طريق وزرائه . ولذلك نجده ينصح بأن يكون مجلس النظار المصرى بمثابة مجلس استشارى للخديو متمتعا من الناحية القانونية بكل مهام السلطة الحكومية فيما عدا ما يحد سلطاته مـــن سيادة السلطان او الامتيازات الاجنبية (٣٢) .

---

(٢٩) 6 - 1 - 1883, P. 43 - No. 37, dufferin to Granville
Egypt No. 5 (1883) Doc. No. 27, Dufferin to Granville
12 - 1 - 1883. P. 59.

(٣٠) No: 38, Dufferin to Granville 6 - 2 - 1883, p. 46.

(٣١) الوقائع المصرية ٩ يناير سنة ١٨٨٣ ـــ من الجدير بالذكر أن دفرن قدر مصروفات الجيش والبوليس والجندرمة بمبلغ ٥١٩ر٧٤١ جنيها أى بنقص مائة الف جنيه عن ميزانية سنة ١٨٨١ ـــ

(٣٢) احمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسى من الاحتلال الى المعاهدة ٩ ـــ ١٠ .

والحقيقة انه منذ أن شخص دفرن « أمراض » مصر الادارية تشخيصا كاملا واقترح علاجا لها ، كان المصريون يأملون فى ادخال كثير من الاصلاحات. ولكنه فى الوقت نفسه ترك أو تقراطية الخديو الحاكم كما كانت سائدة قبل الثورة ، وكذلك أو تقراطية النظار دون أن يعطى للشعب اى حق ضد اساءة استخدام السلطة ، مع دوام استمرار السيطرة البريطانية على جهاز الحكم (٣٣) .

وعلى أية حال فقد رأى دفرن ، استكمالا للشكل الاساسى لنظام الحكم ، ضرورة اتباع طريق وسط فيه ارضاء للمصرين وذلك بالتلويح لهم بالحكم الذاتى ، عن طريق انشاء مجالس نيابية هى بمثابة تكرار للتجربة النيابية التى سبق تطبيقها فى الهند حين انشىء فيها المجلس التشريعى التابع لنائب الملكة ، والذى خول مناقشة القوانين والتصويت عليها دون وضعها ، وان لم يخول مناقشة الميزانية الا اذا دعت الحاجة الى فرض ضرائب جديدة (٣٤) .

وكان قصد دفرن من تلك الانظمة الشورية هو اخضاع الادارة المصرية لسياسة الاحتلال ، ومنح الشعب فرصة لابداء رأيه فى أمور بلاده مع عدم الزام الحكومة المصرية بتنفيذ مقترحات تلك الهيئات الاستشارية بحجة أنها تمثل فكرا سياسيا لم ينضج بعد ولا غرابة فى ذلك فقد وضع دفرن نصب عينيه تمهيد الطريق للحكم البريطانى غير المباشر ويتمثل ذلك فى وضعه نظاما يكفل تثبيت سلطة الخديو وفى الوقت نفسه يمنع الاستبداد فى ادارة وحكم البلاد مع عدم اظهار بريطانيا أمام المصريين بمظهر المتحكمة فى ادارة مصر .

تلك كانت أهداف دفرن الذى حاول ابراز شعارات الحكومة البريطانية هذه — رغم زيفها — بالقول بأنه « ليست لدينا النية للابقاء على السلطة التى عادت الينا رغما عن انفسنا . ان هدفنا اقامة علاقات طيبة بالشعب المصرى

---

(٣٣) Afaf, Op. Cit., PP. 34—35:

(٣٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٠ .

ومن الطبيعى أنه سيعتبرنا أصدقاءة ومستشاريه لاننا أبينا أن نفرض عليه وجهات نظرنا أو ندخله فى حماية تثير أحقاده (٣٥) .

قلنا أن دفرن كان يرسم للاستعمار البريطانى مشاريع المستقبل . ولا يتفق ومشاريع الاستعمار ان يكون مصير الدولة بيد أبنائها ولهذا فقد رأى اللورد — كما هو متوقع ، وهى الغاية التى عملت لهـا انجلترا حتى قبل الاحتلال — الغاء دستور سنة ١٨٨٢ وزعم ان النظام البرلمانى الصحيح غير ملائم لمصر واقترح نظاما ضمنه تقريره الذى جاء فيه : « ان هذا النظام يجب ان يؤسس على القاعدتين المسلم بهما عند الدول الحديثة : الاستقلال ، والحكم الدستورى . ماا الاول فليس فى مقدور مصر الحصول عليه فى الوقت الحاضر ، وأما الثانى فلا يؤمل أن تتمتع به الا تدريجيا ، اذ لا فائدة من منحها دستورا على الورق فان ذلك لا يؤدى الى الهدف المنشود ، هذا بالاضافة الى ان النظام الدستورى لا يستقر فى أرض الا — اذا نما فيها ببطء وتدرج مع الزمن ، وخصوصا فى بلد كمصر ، ليس فيه أثر للحرية الدستورية فان الاستبداد لا يتلف بذور هذه الحرية فحسب ، بل من شأنه ايضا افساد الارض التى يحتلها بحيث تصبح غير صالحة للانبات ، وكل أمة قضت حقبة طويلة فى العبودية تكون اليد القوية أصلح لها من الحكم الدستورى اللين : . . . وقد امتدح البعض — وهم محقون — استخدام الكرباج فى علاج المرض وتبيان أغراضه مهما كان خطؤه فى وصف الدواء ، ذلك انه السبيل الوحيد لادارة القطر وحكمه . على أن ذلك لا يكون مدعاة الى اليأس وضعف العزيمة . فبالرغم من ان النظم الاجتماعية لم تقم فى الشرق الا على القهر والاستبداد ، فان الاسلام بنى على الديمقراطية ، ولا يزال ابناء الجيل الحاضر يقلدون الجيل القديم فيما اتبعه من عقد مجلس حول كبيرهم ، كما ان اصول الانتخاب لا زالت معرفة ومتبعة فى انتخاب مشايخ البلاد . فاذا شيدنا صروح النظام النيابى على — الاسس الموجودة الآن ، وبذلنا جهدنا فى توسيع نطاقها بقدر ما يلائم حاجات البلاد واستعدادها ، نكون قد اقمنا نظاما ثابت الدعائم وطيد الاركان .

---

(٣٥) **Afaf, Op. Cit., P. 33;**

ورأى دفرن أن هذا النظام ينحصر فى اعطاء الاهالى حريـــة تامـــة فى انتخاب نواب عنهم لانها تمثل الخطوة الاولى لاتى يمكن بها أن يتمتع الاهالى بالمزايا التى يراد منحهم اياها ، فينتخب كل مركز أو كل قرية مندوبا يمثلهـــا فى الانتخابات العليا ، وبذلك تكون آراء أهالى البلاد قد انحصرت فى هـــؤلاء المنتخبين الذين يدعون فى كل مديرية للانتخاب أعضاء مجلس يشترك مع المدير فى ادارة مديريته وفى رأيه أن هذا هو الحجر الثانى فى بناء النظام المراد احداثه حيث كان يعتقد أن اشراك مجلس من الاعيان مع المدير ، رغم كونه مناقضا لحالة الاستبداد الماثلة فى ذلك الوقت ، الا انه مناسب للمصلحة العامة ومن المحتمل ألا يتمشى مع أهواء المدير فقط ، ذلك أن « انشاء استقلال ادارى فى حكومة كل أقليم من أفضل الوسائل التى تمهـــد الســـبيل الى تعميم النظـــام الدستورى ، وتربى الامة على مبادئه » .

ثم يأتى الحجر الثالث فى بناء النظام الجديد الذى اقترحه دفرن وهـــو انشاء « مجلس تشريعى » واشار بألا يكون كل أعضائه منتخبين بمعرفـــة الاهالى لان ذلك يفضى الى تشكيل المجلس من أفراد قليلى الخبرة بالمسائل العامة ... والاوفق أن يكتفى بمجلس قليلى الاعضاء ، ويكون عددهم نحو ثلاثين ، ويكون للخديو تعيين نصفهم ممن امتازوا بسابق الخبرة والكفايـــة وسمو المكانة فى المجتمع المصرى والباقون ينتخبون بمعرفة المندوبين الناخبين بالمدن والاقاليم .

وأوضح دفرن اختصاصات ذلك المجلس بالقول بأن « القوانين والأوامر العالية المتعلقة بالاصلاح الادارى يجب قبل اقرارها عرضها على هذا المجلس مع منحه الحرية المطلقة فى مناقشتها وابداء رأيه بشأنها،وان من حق هذا المجلس النظر فى الميزانية ، سوى ما يتعلق منها بقانون التصفية أو بالاتفاقات الدولية فهذا ينبغى أن يكون بعيدا عن دائرة بحثه ومن حقه مراجعة مصروفات جميع المصالح الحكومية ، حتى يمكن التأكد من أن المبالغ المخصصة لكل نظارة تم صرفها طبقا للاعتمادات المخصصة لها فى الميزانية السنوية » وأوصى دفرن بعدم وضع قيود أمام المجلس التشريعى عند بحثه واستقصائه فى الأمـــور السالفة الذكر .

ورغم ان دفرن كان يقصد من انشاء هذا المجلس تحقيق نوع من الرقابة على اعمال الحكومة ، وكان يأمل فى أن يكون هذا المجلس « دائما على استعداد لمساعدة النظار فى صياغة مشروعاتهم وارشادهم الى الاحتياجات الحقيقية للبلاد » الا أن دفرن قد سلب من المجلس كل سلطة فعلية عندما جعل رايه استشاريا فقط .

انتقل دفرن بعد ذلك الى القول بأنه : « وان صح القول بأن انشاء مجلس كهذا بما له من سلطة المراقبة على اعمال الحكومة يكفى لمنع الاستبداد ، الا انه يحق لنا من هذا ان نخطو خطوة اخرى فى سبيل تعميم النظام النيابى ، فان هذا المجلس لقلة ما به من الأعضاء المنتخبين لا يمكن اعتباره متصلا اتصالا تاما بطبقة الفلاحين » .

وعلاجا لذلك — على حد قول دفرن — اقترح انشاء مجلس آخر يكون اوفر عددا واقرب اتصالا بطبقة الأهالى ، ليكون اكثر ديمقراطية من المجلس التشريعى ، وتكون اجتماعاته اقل من اجتماعات المجلس الأول ، ووظيفته البحث فى مسائل اكثر اهمية واوسع نطاقا ، كفرض الضرائب وانشاء الترع العامة ، ويدخل فى تشكيله اعضاء المجلس الأول واعضاء مجلس النظار ليكونوا مرشدين لبقية الأعضاء فى اساليب التحث والمناقشة ، ويكون لأعضائه ما لأعضاء المجلس التشريعى الآخر من حرية الانتقاد والمناقشة وابداء الرأى ، ويزيد عليه بأن يعطى له راى قطعى فى تقرير الضرائب الجديدة(٣٦) .

ولخص دفرن فى نهاية حديثه عن القانون النظامى مجمل اقتراحاته فى ما يلى :

اولا — هيئة ناخبى القرية The village Constituency وتضم نواب الدوائر الانتخابية الذين يختارون ممن تتوافر فيهم شروط الانتخاب من الأهالى ، وهؤلاء يمثلون صوت القرية .

ثانيا — مجالس المديريات ويتراوح عدد اعضائها بين اربعة وخمسة وينتخبون بواسطة مشايخ القرى .

---

(٣٦) Egypt No. 6, Doc. 38, Dufferin to Granville 6 - 2 - 1883. PP. 47—49.

ثالثا ــ مجلس شورى القوانين Legaslative Council ويشكل من ٢٦ عضوا منهم ١٢ يعينهم الخديو بناء على موافقة مجلس نظاره والباقون يتم انتخابهم بواسطة أعضاء مجالس المديريات .

رابعا ــ الجمعية العمومية General Assembly وتألف من ثمانين عضوا منهم النظار الثمانية وأعضاء مجلس شورى القوانين (٢٦) و٤٦ عضوا ينتخبهم مشايخ القرى .

خامسا ــ ثمانية نظار مسئولون أمام الخديو .

سادسا ــ الخديو .

وكان دفرين يعتقد أن مصر لم تصل الى درجة تتيح لها « انشاء حكومة ديمقراطية خالصة واننا اذا حاولنا فى الظروف الحاضرة خلق نظم مشابهة لذلك ، من شأنها أن توقع البلاد فى ارتباك شديد عندما نتركها وشأنها ، وبذلك نكون قد خلقنا لأنفسنا مسئولية كبيرة ... ورغم أن الأمور السياسية الماثلة أمامنا فى الهند لا تختلف كثيرا عن تلك التى نواجهها فى مصر ، الا أننا سائرون بحذر وتأن بصدد الاجراءات التى نقوم باتباعها فى الهند للتخفيف من قسوة الحكم الاستبدادى الذى لازلنا نعتبره لازما للابقاء على سلطتنا فى الهند . أما الاجراءات المقترحة لمصر فهى أقرب سبيلا الى الحكم الذاتى ، وهو ما يمكن أن يتصوره أحد رجال حكومة الهند فى سبيل أن يصل ببلاده الى هذه الغاية »(٢٧) .

وهذا التقرير يخلط كثيرا من الأكاذيب بقليل من الحقائق من ذلك مثلا قوله أن مصر ليس فيها اثر للحرية الدستورية فمحض افتراء ، ويكفى للتدليل على عدم صحة هذا الرأى مواقف الشعب وممثليه الخالدة فى أواخر أيام اسماعيل وأوائل عهد توفيق ، ويكفى مجلس النواب فخرا انه أول مجلس فى تاريخ مصر النيابى يفرض ارادته على الحاكم . بل لعله أول مجلس فى مصر أسقط حكومة لا تشاطره الرأى .

ولعل أصدق ما فى تقريره ما جاء بخصوص المجالس الاقليمية .

---

(٣٧) No. 38, PP. 49—50.

وخلاصة الأمر أن دفرن نصح حكومته بأن تعتمد على ما هو موجود فى مصر من نظم وتنميها حسب ما تقضى به حاجات البلاد — من وجهة نظره — ورأى أن بريطانيا يجب أن تنهض بمستوى الفلاح وتعطيه بعض الحق فى اختيار من يمثلون مصالحهم ولكنه يرى أن النظام البرلمـان الصحيح لا يلائم مصر وفى اعتباره أن مجلس النواب على الطراز الحديث فى مصر سيكون مكونا من « عناصر جاهلة جامحة لا تستطيع مناقشة المسائل العامة وفهم الأمور المالية ، واذا منحوا مزايا غير محددة لتعرضت البلاد لأشد الأخطار »(٣٨) .

تلك هى النظم التى أوصى بها دفرن فى تقريره بشأن المؤسسات السياسية فى مصر والتى صدر بها القانون النظامى فى مايو سنة ١٨٨٣ . وواضح أنها كانت بعيدة كل البعد عن النظم البريطانية الحديثة بل أنها تعتبر رجعية بالنسبة الى النظام الذى كان مقررا بمقتضى القانون النظامى (الدستورى) الصادر سنة ١٨٨٢ ، وقد اعترف دفرن بأن مثل هذه الحكومة ليست حكومة شعبية برلمانية ، فهذه المجالس كلها لا تستطيع سن القوانين ولكن كما يقول « قليل من يستطيع القول بأن مصر مستعدة لحكومة شعبية كلية » .

ثم أن الحالة فى مصر كما يرى خطيرة لا تحتمل اجراء تجارب فى الفلسفة السياسية(٣٩) . وظل الناس يأملون فى أن تصبح كلمات دفرن حقيقة فى يوم من الأيام ويتم تحويل مجلس شورى لسن القوانين الى مجلس برلمانى حديث طبقا لوعود دفرن(٤٠) .

غير أن دفرن كان يعتقد أن أعضاء هذه المجالس سوف يمثلون قوة الرأى العام فى مصر والذى يمثله « معظم الرجال الأذكياء فيها » . والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو لماذا لم يستطع « معظم الرجال الأذكياء » فى البلاد القضاء على السيطرة والتحكم أو البواعث المتقلبة الأطوار من جانب

---

(٣٨) Ibid. P. 47.

(٣٩) No. 38, P. 49.

(٤٠) Alexander, The Truth about Egypt. P. 21.

النظارة ؟ والجواب على ذلك نجده فى اعتقاد دفرن بأن الحياة الدستورية فى مصر كانت سابقة لأوانها .

واذا كانت تلك النظم توحى من الناحية النظرية المجردة بأن السلطة المطلقة قد تركت للخديو ، فان ذلك ابعد ما يكون عن الحقيقة من الناحية العلمية(٤١) . كما سنرى فى الفصول القادمة .

ونستطيع القول فى النهاية أن دفرن لم يكن يقصد بهذه المؤسسات التى اقترح اقامتها التقدم السريع لمصر نحو الحكم الذاتى وانما كان يقصد التقدم التدريجى لمصر فى ظل هذه النظم . ويبدو انه كان قليل الثقة فى نتائج التجربة التى اقترحها(٤٢) . والواقع أن مشروع دفرن بشأن « النظم النيابية » الجديدة كان ستارا للحكم الانجليزى المطلق(٤٣) وكلها كانت « الاعيب وسخرية » . فقد اعتبر المصريون أن الغاء دستورهم كان بمثابة اهدار لحريتهم . وقد كان فى هذا العمل اكبر دعامة لسلطات الاحتلال ، اذ قد سهل عليهم حكم البلاد بيد حديدية . وما كان الانجليز يستطيعون حكم مصر ويبسطون سيادتهم عليها مع وجود مجلس نواب قادر على منعهم من تنفيذ أغراضهم « ويمنع احتمال وجود طائفة من المصريين تقبل تسليم شخصيتها وأختامها للانجليز ليعملوا تحت ستارها ما شاءوا » (٤٤) .

تنظيم القضاء

انتقل دفرن بعد ذلك الى موضوع القضاء . وفى معرض حديثه عن المحاكم المصرية أشار بأنها « أسوأ ما يكون من الغفلة والفساد وأن أهم ما تحتاج اليه البلاد هو العدالة التى قال انها فى الحقيقة لا وجود لها بالقطر المصرى وأن ما يصدر باسم العدالة ما هو الا مهزلة سواء فيما يختص بالمحاكم نفسها أو بالقوانين التى تطبقها » .

وبعد أن عرض دفرن لأنواع القضاء المتعددة فى مصر ، اشار الى كيفية

---

(٤٢) Alexander, Op. Cit., P. 89:

(٤٣) Rothstein, Theodore, Egypt's ruin. P. 236.

(٤٤) البرت شتير ، الدستور المصرى والحكم النيابى فى مصر ، ص ١٢٢ — ١٢٤ .

اصلاح النظام القضائى فيها ، حيث كان يعتقد بحاجة البلاد الشد
اصلاح القضاء الأهلى بنوع خاص. واهم ما واجه دفرن مسالة تفشى
بين القضاء ـــ الوطنيين وذهب الى انها قد امتزجت بعاداتهم وتقاليدهم
يكون من الصعب امكان القضاء عليها دفعة واحدة ، ومن ثم فقد نصح
تطعيم المحاكم الأهلية بالعنصر الأوربى فالى جـــانب الاستفـــادة ب
فباحتكاكهم بالقضاء الوطنيين عند ممارستهم لاعمالهم يكون ذلك باء
ايجاد روح النزاهة والاستقامة فى نفوس القضاة الوطنيين . واست
على ان يستمد اكثر القضـــاة الأوربيين من بلجيـــكا وهولندا وسويد
يكون فى كل مديرية محكمة ابتدائية ، وان ينشأ محكمتان للاستئناف
للوجه البحرى والأخرى للوجه القبلى . ورأى ضرورة اسناد وظيفة
العمومى الى محام انجليزى(٤٥) . وبايعازه تم تعيين السير بنسون م
Benson Maxwell نائبـــا عموميا فى ٢٤ مارس ســـنة ١٨٨٣
اسماعيل يسرى باشا(٤٦) .

والحقيقة ان دفرن كان يرى أن تحقيق العدالة اهم بكثير من
النيابية ، ولذلك نجده ينادى بضرورة العمل على تبسيط الاجراءات
بالتقـــاضى ، لأن تعقيداتهـــا كانت تؤدى الى زيادة فى النفقات وه
لا تناسب حالة الأهالى .

ومن بين الاصلاحات القضائية الأخرى التى نادى بها دفرن ت
قانون المحاكم المختلطة بحيث يناسب متطلبات الأهالى . كما اوصى با
الى المحاكم المختلطة النظر فى المواد الجنائية لأنها فى رايه اظهرت كفاء
فى نظر القضايا المدنية والتجارية(٤٧) .

وعلى ضوء توجيهات دفرن شرع فى وضع قوانين جديدة وايجا
قضائى كامل فصدرت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فى ١٤ يونية سنة

---

(٤٥) 3. P. 51:
(٤٦) عبد الرحمن الرافعى ، مصر والسودان فى اوائل عهد ال
ص ٢٤ ـــ ٢٥
(٤٧) No. 38. P: 51:

وفى ٢٨ اكتوبر من نفس العام صدر القانون المدنى وفى ٢٣ نوفمبر صـــدر القانون التجارى وقانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات(٤٨) . وكلها امتزجت بالقليل من الواقع المصرى بعيـــدا عن روح الشريعة الاسلامية ومعظمها استقى مواده من القانون الفرنسى بصفة خاصة والقوانين الأوربية بصفة عامة .

التعليم :

وتكلم دفرن عن نظام التعليم وانواع المدارس ودرجاتها وكتبها المقررة ومدرسيها ومفتشيها ، ثم بين انه لم يعد يفى بالحاجة لاعتمـــاده على تمرين الذاكرة نظريا وترك التطبيقات العملية ونجم عن هذا تقوية الذاكرة وضعف الفهم والفكر واقترح الاهتمام بمدرسة الحقوق التى أعدت لتخريج القضاة وموظفى المحاكم الأهليـــة حتى تفى بحاجات البلاد وأنه لابد من وضع برامج جديدة وافية بهذا الغرض . كما رأى ضرورة الاهتمام بمدرسة الألسن واعادة تنظيمها لامكان تخريج مترجمين اكفاء من المصريين . وصرح بأن مصر لكونها بلادا زراعية فى أشد الحاجة الى انشاء مدرسة زراعية .

والحقيقة أن دفرن لم يول بحثه للتعليم اهتماما كبيرا اذ كان يعتقد أن ما تحتاج اليه البلاد فقط هو نوع متوســـط من التعليم وأنه من الممكن تعميم هذا النوع من التعليم حسب امكانيات مصر وكان يرى أن تنمية موارد البلاد والعمل على اتساع الرقعـــة الزراعيـــة أهم بكثير من مشروعات التعليم والتوسع فيه

وبذلك نستطيع القول أن دفرن وضع أسس السياسة التعليمية طيلة عهـــد الاحتلال . فالغاء نظام التعليم المجانى وكذلك مسألة احلال اللغـــة الانجليزية محل اللغة العربية كلغة تدرس بها المواد وكذلك نظام التفتيش كل هذه المسائل اقترحها دفرن وتم تنفيذها على الفور . بل أن من العجيب أن دفرن أوصى بضرورة تعليم التلاميذ فى المدارس اللغة العامية لا اللغة العربية الفصحى ومن حسن الحظ أن احدا لم يأخـــذ باقتراحه . وكان الغرض من

---

(٤٨) محمود زكى ، مذكرات فى شرح الدعويين العموميـــة والمدنيـــة ص ٣٨

التعليم فى نظره امكان تزويد المصالح الحكومية بموظفين يصلحون لتولى وظائف الحكومة الكتابية(٤٩) .

شئون الرى والضرائب :

أشار دفرن فى تقريره بشىء من التفصيل لشئون الرى والأشغال العمومية .

اما بالنسبة لشئون الرى فقد أوضح دفرن أوجه الشبه بين نظام الرى فى مصر والهند . وأبدى اهتمامه بأمور الرى فى محاولة تعميم نظام الرى الدائم بهدف امكان استصلاح مساحات واسعة من الأراضى التى يمكن زراعتها مما يؤدى الى زيادة الانتاج الزراعى . ونصح دفرن الحكومة المصرية بأن تقوم بالاستعانة بمهندس كبير ممن لهم خبرة واسعة بأعمال الرى فى الهند ، ليتولى الاشراف على كل ما يتعلق بشئون الرى فى مصر ، كما أشار أيضا بضرورة تعيين مفتشين بريطانيين موثوق بكفاءتهم . وبناء على توجيهاته تم تعيين الكولونيل سكوت منكريف Scott Moncrieff مفتشا عاما للرى(٥٠) .

وليضمن دفرن توزيع المياه على الأراضى بالعدل رأى منح مديرى الأقاليم بعض السلطات كحق مراقبة توزيع المياه فى نطاق مراكز المديريات التى يشرف عليها المديرون .

ونوه دفرن فى تقريره بالعمل على نشر الملكيات الصغيرة وضرورة تقسيم أراضى الدومين والدائرة السنية الى حصص صغيرة وبيعها الى صغار الفلاحين عن طريق شركة تؤسس لهذا الغرض بالتعاون مع البنك العقارى . وكان دفرن يعتقد أن هذه الطريقة تؤدى الى زيادة الانتاج الزراعى نتيجة زيادة خصوبة التربة وجودتها كما أنها تكفل تحقيق العدالة الاجتماعية .

كما شرح دفرن الحالة السيئة للفلاح المصرى وما يتعرض له من مآسى نتيجة اثقال كاهلة بأعباء الضرائب والسخرة والضرب بالكرباج وأن عجزه عن دفع الضرائب يضطره الى الاستدانة من المرابين خاصة وأن قوانين

---

(٤٩) No. 38 Dufferin to Granville 6 - 2 1883. PP. 64—66:

(٥٠) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ص ٢٥

المحاكم المختلطة تضمن للمرابين أموالهم الأمر الذى ترتب عليـــه ضياع حقوق الفلاحين بل وفقدهم لأراضيهم نتيجة عجزهم عن السداد .

ورأى دفرن علاجا لهذه الحالة ، تعـــديل القوانين بحيث تمنع توقيع الحجز على ملكية الفلاح الصغيرة فى حدود نسبة معينة وكذلك عدم توقيع الحجز على أدواته الزراعية نظير الديون . كما اقترح أيضا انشـــاء بنوك زراعية فى المديريات لاقراض الفلاحين بفائدة ٤٪ .

ومن بين الاصلاحات التى اقترحها دفرن لحماية الفلاح باعتباره العامل المهم فى الانتاج الزراعى ، ضرورة مراعاة العدالة فى فرض الضرائب وكذلك فى طريقة تحصيلها لأنه كان يدرك أن الفلاح لا يسوؤه فرض الضريبة فى حـــد ذاتها بقدر ما يسوؤه أن يرى فارقا فى تقدير الضريبة بينه وبين أرض جاره . كما أشار بوجوب دفع الأجانب للضرائب وعدم اعفائهم منها حتى يمكن القضاء على ما تسببه هذه المسألة من حقد وكراهية فى نفوس المصريين .

وأشار دفرن أنه لتحقيق العدالة فى فرض الضرائب يقتضى اعادة مسح جميع الأراضى من جديد بطريقة سهلة وسريعة يطمئن اليها الفلاح وتجعله يثق فى صحة قياس الأرض وتقدير الضريبة عليها . ونصح الحكومة المصرية باتباع ما أشار اليه مستر جبسون رئيس مصلحة المساحة فى هـــذا الشأن ، وكان قد اقترح نظاما جديدا لقياس الأرض أشاد به دفرن ومن أهم ما يحتويه استخدام القصبة كوحدة للقياس واجراء أعمال المساحة بدقة على الأحواض والأجزاء غير المتغيرة مثل الجسور والطرق والترع ، حتى يســـهل اقرار مشاريع الترع وكذلك اقرار توزيع الضرائب وسهولة تداول الملكية وضـبط حقوق الملاك . وكما هى عادة دفرن لم ينسى أن يحصـــل للانجليز على حق الاشراف على الأعمال الهامة ذات الشـــأن ، فقـــد أوصى باشراك العنصر الانجليزى فى أعمال المساحة بحجة المحافظة على ضمان انتظام أعمالها(٥١) .

الاستعانة بالأوربيين فى الادارة :

الحقيقة أن دفرن كان يهدف من تلك التنظيمات التى اقترحها فى تقريره

---

(٥١) No. 38 Dufferin to Granville 6 - - 1883. P.P. 52, 55 - 59 - 61.

التى وضع الادارة المصرية تحت الاشراف البريطانى المحكم والوسيلة الوحيدة التى تمكن بريطانيا من تحقيق تلك السياسة هو استبقاء جيش الاحتلال فى مصر ، فلم يكن دفرن يثق فى قدرة رجال الادارة الوطنيين على القيام بأعباء الحكم فى ظل التنظيم الادارى الجديد الذى يقترحه ، الا اذا قدمت لهم الحكومة البريطانية يد المساعدة . وكان يرى انه لكى يمكن اخراج هـذه المقترحات الخاصـة باعادة تنظيم الادارة الى حيز الوجود لابد من اشراك العناصر الأوربية فى ادارة البـلاد لكى يدربوا المصريين على كيفيـة ادارة المصالح الحكومية وان على المصريين ان يقتنعوا بأن تلقى المسـاعدة الأوربية أمر ضرورى فى مختلف فروع الادارة وقـد بلغ جملة عدد الموظفين الأوربيين فى الادارة المصرية فى الوقت الذى اعـد فيه دفرن تقريره ١٠٥٤ موظفا وبلغ متوسط مرتب الموظف الأوربى ٢٨٣ جنيها سنويا ورغم ضخامة هـذا العدد واعتراف دفرن نفسه بأنه يزيد على حاجة مصالح الحكومة الا انه نصـح بخفض اعدادهم بالتدريج خشية تطرق الخلل الى المصالح التى يقومون بادارة اعمالها وفى رايه « انهم أدوا خدمات عظيمة لمصر لا يمكن انكارها وانه ليس فى الامكان الاستغناء عنه فى الوقت الحاضر » .

وكان دفرن يرى « انه من المخيف تخيل درجة البؤس الذى يخيم على السكان اذا حرمت المـالية والأشغال العمومية وسـائر المصالح المشابهة لهما من بعض الأوربيين المستنيرين » وبالغ دفرن فى تصوير اهمية اعتمـاد الادارة المصرية على العناصر الأوربية بقوله « ان الحكومة المصرية سـوف تصبح فريسة لخيانة المضاربين والعقود المهلكة وصراع عمليات الهندسـة الخداعة التى جنبها منها أفراد امتازوا بالكفاءة والذكاء وقدموا لهـا شتى النصائح فى تلك الأمور وأمكن بفضلهم المحافظة على التوازن الحالى وفيـه خير لاستقلالها »(٥٢) . وقـد نسى دفرن أو بمعنى أدق تناسى ان من الأسباب الرئيسية للارتباك المـالى الذى حل بالبلاد هو الاكثار من استخدام الموظفين الأوربيين فى المصالح الحكومية وما كانوا يتقاضونه من رواتب عالية أرهقت ميزانية البلاد .

* * *

(٥٢) No. 38 Dufferin to Granville 6 - 2 - 1883 pp. 66 - 67.

عندما بعث دفرن بتقريره هذا الى شريف باشا رئيس النظار ارسل اليه يقول : « ان النظام الجديد الذى ستقومون بتنفيذه بمساعدة واستحسان حكومة صاحبة الجلالة لابد أن يكون نظاما ثابتا مستقرا ، وأنه يجب على أولى الأمر من المصريين الذين اخذوا على عاتقهم مهمة تنظيم امور بلادهم ان يثقوا فى مساعدة وتأييد الانجليز لهم »(٥٣) .

والواقع ان شريف والخديو والنظار رحبوا جميعا بما جاء فى التقرير وأيدوه . فقد كان بعض ساسة العهد أمثال شريف ورياض يهدفون الى الحد من سلطة الخديو بهدف الاستئثار بالسلطة فقد أملوا فى أن يحقق مشروع دفرن هذا الهدف(٥٤) .

لقد نوقش تقرير دفرن بشعور مختلط بواسطة القلة الذين قرأوه فى انجلترا ومصر . وبذلك فانه يعد مثالا تاما للتقارير التى تقبلها الطرفان كممثل لوجهة نظريهما من حيث امكانية تحقيق مصلحتهما سنويا .

وفشل بعض المصريين فى قراءة ما بين السطور واعتبروه وعدا بالأمل فى حياة برلمانية حقيقية فى المستقبل القريب وأن القانون النظامى الذى صدر فى أول مايو سنة ١٨٨٣ بناء على توجيهات دفرن ما هو الا فاتحة لسلطات دستورية كاملة .

ولكن آخرين بعد قراءة التقرير اعتراهم كثير من الشك فى أنه يعنى الاحتلال الطويل لمصر(٥٥) .

ومع أن دفرن قد أكد فى تقريره بأن مصر لن تصبح « محمية مقنعة » (Concealed Protectorate) فانه لم يوضح كيف يمكن تجنب ذلك ، خاصة وأن كبار الموظفين البريطانيين عينوا كمستشارين فى الحكومة المصرية

---

(٥٣) Egypt No: 6, 1883 Vol. I. Doc. No: 51 Dufferin to Granville 29 - 4 1883. PP. 64—66.
(الملحق رقم ١ بنفس الرسالة من دفرن الى شريف فى ٢٩ أبريل سنة ١٨٨٣) .

(٥٤) Afaf, Op. Cit., P. 32, 37:

(٥٥) Afaf,, Op. Cit., PP. 33—34:

وامسكوا بزمام المناصب الحكومية بهدف الاشراف على الاصلاحات . فالمفهوم الواضح للمستشار أنه يستشار فقط وليس هناك الزاما بقبول استشارته أو نصيحته ولكن مركز المستشار الذى تؤيده حكومته وكذلك يؤيده جيش الاحتلال كان يختلف تماما عن ذلك المفهوم فانه حتى وان حرص على الا يكون سياسيا فانه لن يستطيع تفادى ذلك ومن ثم صيغ تقرير فى عبارات يفهم منها أن التقرير كان هدفه العمل على مصلحة مصر ظاهريا أما واقعيا فان هدفه كان تمكين بريطانيا من وضع يدها على مصر والسيطرة على مقدراتها دون أية منافسة أوربية أو عثمانية اخرى فى نفس الوقت الذى هدف فيه التقرير الى أن يصور المستقبل للمصريين فى ظل هذه الادارة (البريطانية) بصورة وردية بينما كان واضحا أن زمام الأمور كلها بيد البريطانيين سواء فى مجال السياسة الخارجية أو الداخلية وسيطرة البريطانيين على الجيش والبوليس والمالية والتعليم وبدا النظام الادارى المصرى يخطو خطوات اخرى تخالف ما حاولت مصر أن تبنيه فى عصر محمد على ثم ما حاولت أن تحميه فى عصر اسماعيل وفى النهاية ما حاولت أن تدافع عنه فى الثورة العرابية(٥٦) . وعين السير افلن بيرنج قنصلا عاما لبريطانيا فى مصر فى سبتمبر سنة ١٨٨٣ ومهمته الرئيسية العمل على وضع تقرير دفرن موضع التنفيذ الفعلى . وهنا انتقلت مصر الى مرحلة جديدة فى حياتها السياسية بمفهومها الشامل .

---

(٥٦) Ibid. PP. 36—37.

الفصل الثانى

السيطرة البريطانية على الادارة المصرية

- سلطة القنصل البريطانى العـــام .
- سلطة المستشارين .



عندما قدم السير افلن بيرنج Evelyn Baring الى مصر فى سبتمبر سنة ١٨٨٣ ليقوم بمهام منصبه كمعتمد بريطانى وقنصل عام لبريطانيا كان متوقعا أن يتبع السياسة التى وضعها دفرن فى تقريره (الاصلاحات) وأن يعمل على تنفيذ الاصلاحات التى أشار اليها دفرن . كما كان متوقعا أن يعمل على اجلاء قوات الاحتلال على وجه السرعة عندما تهدأ الأحوال فى مصر طبقا لما أعلنته السياسة البريطانية فى ذلك الوقت .

وتظاهر المسئولون فى انجلترا بأنه من الممكن انجاز هذه الأعمال كلها فى وقت واحد(١) . وقد فسر بيرنج التقرير الذى وضعه دفرن لتنظيم ادارة مصر على انه مبرر لاحتلال طويل الأمد ، اذ كان عجز الحكومة المصرية بالغ الوضوح أمام سلطة المعتمد البريطانى القوية مما أرغمها على اتباع النصائح (الالزامية) التى أشار بها ممثل بريطانيا فيما يتعلق باخلاء السودان بحجة أن ادارة مصر تتعرض للخطر من جانب أحداث الثورة المهدية فى السودان كما سبق أن أشرنا .

ولم يلبث بيرنج أن دعم نفوذه وسلطته فى ادارة مصر فى وقت قصير استغرق شهورا قلائل حيث نجده يقرر بأن « احد الجوانب الضعيفة فى النظام هنا أن الحكومة شخصية كما كانت على الدوام ، وغاية الأمر انه بدلا من أن تكون الحكومة ممثلة فى شخص الخديو أصبحت ممثلة فى شخص ممثل انجلترا ... أننى متوقع أن أقر كل أمر كبيرا كان أم صغيرا »(٢) .

أما عن الوسائل التى ساعدت بيرنج ومهدت له فى السيطرة التامة على جهاز الحكم والادارة فى البلاد سواء فى النواحى الداخلية المرتبطة بعلاقته بالخديو ونظاره أو المسائل المرتبطة بالهيئات الاستشارية أو الشئون الخارجية المتعلقة بعلاقة ممثل انجلترا سواء بالباب العالى أو بالدول الأوربية هذه الوسائل يرجع بعضها الى وجود الاحتلال نفسه حيث كان المعتمد يستمد منه مصدر سلطته ويستند اليه فى التلويح باستخدام القوة

---

(١) Afaf, Op. Cit., P. 55.

(٢) خطاب بيرنج الى اللورد نورثبروك Northbrook أشهر من حضوره الى مصر مذكورا فى المصدر السابق ص ٥٨

العسكرية للاحتلال عند رفض القائمين على جهاز الحكم والادارة فى مصر سياسة النصائح الملزمة . كما يرجع بعضها أيضا الى ما أسبغ على المعتمد البريطانى من نفوذ باعتباره المسئول عن متابعة سياسة (الاصلاح) التى أقرتها بريطانيا فى مشروع دفرن باصلاح ادارة مصر .

ويمكن تفسير ذلك فى اقتناع بيرنج بوجهة نظر دفرن بأن « الأمة المستعبدة طويلا تتوق الى قبضة الحاكم القوية أكثر مما تتوق الى أسلوب الحكم الدستورى المرن » . وهذا ما دعا بيرنج الى الوصول الى نتيجة هامة وهى : انه طالما أن الخديو غير قادر على تقديم هذه اليد القوية فانه أى بيرنج سيقدمها الى الخديو . وبالفعل نفذ ذلك منذ وقت مبكر وبذلك فقد عدل المعتمد البريطانى دور بريطانيا فى مصر من دور المستشار الى دور الوصى على شئون مصر . فواجب بريطانيا حسبما رآه بيرنج هو (الاصلاح) الطويل الذى ثم الجلاء عن مصر بعد اتمام هذه الاصلاحات مما جعله يقرر « أن الفكرة القائلة باننا نستطيع أن نضع الأمور فى نصابها ، ثم نترك عملنا يستكمله الوطنيون ، هذه الفكرة فى رأيى خاطئة » ومع ذلك فقد كان يرى انه لابد من تعليم المصريين كيفية القيام بأعمال الادارة على أيدى الانجليز(٣) وفى الحقيقة ان خطة بيرنج فى السيطرة على الادارة المصرية تمت بطريقتين أولاهما زيادة الموظفين البريطانيين العاملين فى الادارة المصرية وثانيهما العمل على ابعاد المصريين عن الوظائف الكبرى ذات الشأن .

أما فيما يتعلق بالنقطة الأولى فيبدو واضحا أن خطة السياسة البريطانية فى ادارة مصر كانت تهدف الى جعل الاشراف والادارة الفعلية للحكومات التابعة لها موكولة الى هيئة من الخبراء والاداريين البريطانيين ووضع الموظفين البريطانيين فى المناصب (الاستراتيجية) بالجهاز الادارى ، وجعل المهمة الأساسية لهؤلاء ممارسة الرقابة الكاملة على الحكومة المصرية . اى ان الادارة فى ظل السيطرة البريطانية ارتكزت على مجموعة من المنفذين البريطانيين الذين كانوا على ثقة تامة من احتفاظهم بمناصبهم وبقاء السياسة العامة

(٣) Baring to Iddesleigh, October 24, 1886.
فى المصدر السابق ص ٥٩

الاستعمارية مركزة فى اشخاصهم(٤) . ذلك أنه عندما احتـــل الانجليز مصر بدأوا على الفور فى تنفيذ سياسة الاحتلال التى كانت تهدف الى التوغل فى الادارة المصرية تمهيدا للسيطرة عليها وكان سبيلهم الى ذلك تعيين موظفين من بنى جلدتهم فى الادارة المركزية حتى يستطيعوا الاعتماد عليهم فى تسيير دفة أمورها ولكى تتحقق لهم السيطرة الكاملة على الادارة المـــالية . وقد تحقق لهم ذلك عن طريق تعيين المستشار المـــالى البريطانى الذى كان يعد حجر الزاوية للنفوذ الانجليزى فى الادارة المصرية(٥) كما سبق أن أوضحنا فى الفصل السابق . اذ بعد أن تم لسلطات الاحتلال الاستئثار بالادارة المـــالية فى مصر شرعوا على الفور فى غزو الادارة المصرية عن طريق تعيين انجليز فى وظائف مستشارين ووكلاء نظارات ومفتشين فى مختلف نظارات الحكومة ومصالحها سواء فى نظارة الأشغال أو الداخلية أو الحقانية أو المعارف وغيرها(٦) .

وسيرى القارىء فى الفصول القادمة الوانا من تدخل المعتمد البريطانى فى شئون الحكم سواء لدى الخديو أو النظار أو الادارات المحلية .

* * *

ويجدر بنا قبل أن نسترسل فى وصف الدور الذى كان يلعبه المستشارون ومدى سيطرتهم على عمل الوزارات التى عملوا فيها ، أن نلقى بعض الضوء على مركز المستشار ومدى النفوذ الذى كان يتمتع به فى تقرير سائر الأمور فى ادارة مصر فلقد كان المفروض فى عمل المستشاريين باعتبارهم موظفين فى خدمة الحكومة المصرية أن يكونوا بمثابة مساعدين للوزراء المصريين يقدمون الاستشارة اذا طلبت منهم غير أن الواقع أنهم تجاوزوا هذا المفهوم وتحكموا فى عمل الوزارات بصورة فعلية . والواقع أن نفوذ هؤلاء المستشارين قـــد

---

(٤) عبد الكريم درويش ، البيروقراطيـــة والاشتراكية دراســـة فى الادارة والتغيير الاجتماعى ص ٩٣

(٥) Milner, England in Egypt, PP. 86—87.

(٦) عين سكوت مذكريف فى ١٥ مايو سنة ١٨٨٣ مفتشا عاما للرى وفى عام ١٨٨٤ عين وكيلا لنظارة الأشغال وفى العام نفسه عين كليفورد لويد وكيلا لنظارة الداخلية وفى مارس سنة ١٨٩١ عين جون سكوت مستشارا لنظارة الحقانية . وفى عام ١٩٠٦ عين دانلوب مستشارا لنظارة المعارف .

زاد الى درجة كبيرة بحيث طغت سلطاتهم على سلطات النظار وأصبحوا يسيطرون على الادارة . فالمستشار المالى قد اتسع نفوذه حتى أصبح من حقه حضور جلسات مجلس النظار ورغم أن رأيه كان استشاريا الا أن حضوره اجتماعات المجلس كان يؤثر على سير المناقشات وبالتالى على القرارات التى يتخذها المجلس .

ولم يكن حق حضور جلسات مجلس النظار قاصرا على المستشار المالى فقط وانما طالب مستشار نظارة الحقانية ــ المستر جون سكوت John Scott ــ بمثل هذا الحق الذى اعطى لزميله المستشار المالى وقد ترتب على تنفيذ هذا المطلب حدوث أزمة أطاحت بنظارة رياض باشا(٧) . كما سنرى .

والحقيقة أن حضور المستشار جلسات مجلس النظار بجانب الناظر كان يعنى القضاء على رأى الناظر وسلب سلطاته وقد علقت بعض الصحف الأجنبية على ذلك بالقول « بأن النظار غير مسئولين أمام الخديو أو الشعب أو الدول الأوربية وأنه يستحسن الغاء مناصب النظار طالما لم يعد هناك فائدة ترجى من وجودهم ... كما أن وجود مثل هذا العدد الهائل من المستشارين الانجليز فى مجلس النظار أمر يتعارض مع مهمة المجلس كل التعارض »(٨) . وعلى اية حال فقد تقرر لجميع المستشارين حق حضور جلسات مجلس النظار فى عام ١٨٩٣ بصفة نهائية . ذلك أن المعتمد البريطانى لكى يلزم النظار على دوام اتباع وتنفيذ تعليماته التى كان يقدمها فى شكل (نصائح) نجده يسعى ــ بعد أن احس أن الخديو عباس يحاول مناوأة سلطات الاحتلال لكى ينتزع منهم بعض السلطات ــ الى استصدار أمر عال فى ٢٧ فبراير سنة ١٨٩٣ يعطى المستشارين وسردار الجيش المصرى ووكيل نظارة الأشغال حق حضور اجتماعات مجلس النظارة(٩) . وكانت مسألة تعيين المستشار تتم بمعرفة الحكومة المصرية عن طريق اصدار مرسوم خديوى بهذا الشأن ولكن المعتمد البريطانى كان فى الواقع هو الذى

---

(٧) Le Bosphore Egyptien 21, 23 Mai 1891

(٨) Le Bosphore Le Bosphore Egyptien 21 Mai 1891

(٩) أمر عال ٢٧ فبراير ١٨٩٣

يختار المستشار الذى أصبح بمثابة الوسيط بين النظارة التى يشرف عليها وبين المعتمد البريطانى . غير أن المعتمد البريطانى لكى يخفى تأييدهم الواضح للمستشاريين أعلن أن هؤلاء يجب أن يستندوا فى أعمالهم الى مقدرتهم وقوة شخصيتهم لا الى تأييده الدبلوماسى ، وصرح بأنه يعد ذلك أمرا ضروريا خشية أن يحدث تجزئة فى السلطة فى مصر ، لأن الحكومة المصرية يجب أن تشعر بمسئوليتها تجاه ادارتها . وأشار بأن منصبه كان محددا فقط بتقديم النصيحة للحكومة المصرية ، وأن أعماله يجب ألا تقوض سلطة الخديوى أو وزراءه لأن كل المسائل الخاصة بالادارة الداخلية يجب أن تترك لتصرف المصريين(١٠) .

واكد بيرنج أنه لم يتدخل مطلقا فى تفاصيل الأمور . ولكن هذا التاكيد كان يبدو نظريا شيئا عظيما . ولكن من الناحية العلمية كان أمرا مختلفا تماما ، لأن بيرنج سرعان ما أصبح حاكم مصر غير المتوج وظل هو وخديوى البلاد يجلسان جنبا الى جنب على كرسى الحكم(١١) .

وعلى هذا فقد ازدادت سلطة بيرنج فى الادارة المركزية حتى تدخل فى تفاصيل كل شأن من شئون الحياة المصرية مهما بلغت تفاهته(١٢) . وقد نجم عن ذلك ازدياد نفوذ الموظفين البريطانيين فى الادارة المصرية زيادة كبيرة واصبح لهم وضع متميز فى البلاد ، ذلك أنهم كانوا يستمدون سلطتهم من وجود الاحتلال نفسه ويتلقون التعليمات من المعتمد البريطانى ممثل الاحتلال، وعلى ذلك فقد كان من الصعب الاستغناء عنهم وقد ترتب على زيادة سلطاتهم أن أصبحت كل الأمور المتعلقة بالجيش والمالية والأشغال العامة وكذلك البوليس تحت سيطرتهم بحيث لم يعد هناك حرية فى العمل فى أى نظارة من النظارات التى كان يسيطر عليها الموظفون الانجليز ذلك أنه لم يكن يسمح للناظر فى نظارته بالتفكير والعمل الا فى الحدود التى خطها

---

(١٠) Reports on the state of Egypt and the progress of Administrative Reforms, 1885 - Afaf, op. Cit., P. 66

(١١) Afaf: Op: Cit., P. 66.

(١٢) Afaf, Op. Cit., PP. 66—67:

المحتلون(١٣) .

وكانت آثار الرقابة التى فرضها المستشارون والموظفون البريطانيون اكثر وضوحا واعمق اثرا فى الادارة المركزية فى العاصمة . أما الادارة المحلية بالأقاليم فكانت متروكة للمصريين — كما سنرى فى الفصل الخاص بالادارة المحلية .

ورغم أن نظارات الحكومة كان يعمل بها عدد كبير من الموظفين الأوربيين كاليونانيين والايطاليين والفرنسيين والنمساويين والألمان ، الا انهم كانوا يشغلون مراكز دنيا ، بينما الانجليز يشغلون المناصب الرئيسية(١٤) . فلقد استحوذ المستشار على سلطة واسعة واختص بمسئوليات عديدة ، وكان فى مركز يمكنه من فرض ارادته — سواء كانت طيبة أم سيئة — على أى شخص أو جماعة فى الوزارة ، ذلك انه كانت لديه أقوى الأسلحة ، اى التفوق فى القوة(١٥) . ولقد اشار الأستاذ احمد أمين — وقد عمل بالقضاء الشرعى فى احدى فترات السيطرة البريطانية على الادارة المصرية — الى تغلغل الانجليز فى الادارة المصرية بالقول بأنه « لقد أصبح كل شىء فى يد الانجليز لهم فى كل نظارة من يستبد بالأمر فيها دون الناظر حتى الداخلية وحتى التعليم وحتى الأزهر والمحاكم الشرعية . فالنظار قطع شطرنج يلعب بها الانجليز ، والمديرون فى البلاد خاضعون للمفتش الانجليزى، والعميد الانجليزى مقصد كل ذى حاجة ، والمقرب الى الانجليز مقبول الشفاعة مقضى الحاجة ، واسع الجاه والمبعد عنهم معطل الحوائج مضطهد ، محارب حتى فى أدق الأمور »(١٦) . والواقع أننا لا نبعد عن الحقيقة اذا قلنا أنه لم يكد يمض على وجود الاحتلال فى مصر سوى عام واحد حتى كانت

---

(١٣) أحمد أمين ، زعماء الاصلاح فى العصر الحديث ، ص ٢٠٠ — ٢٠١ وايضا رسائل مصرى لسياسى انجليزى كبيرين سنة ١٩٠٥ ص ٩٨

(١٤) مورد بيرجر ، البيروقراطية والمجتمع فى مصر الحديثة ص ٤٩

(١٥) عبدالكريم درويش ، المصدر السابق ص ٩٥

(١٦) أحمد أمين ، المصدر السابق ص ٣١١ — ٣١٢

الادارات التى تتصل بالجمهور فى مصر قـد وكل أمرها الى البريطانيين ، وبذلك اصبحت وظائف الادارة العليا احتكارا لهم ، وبدلا من أن تتمكن البلاد من التخلص من الاحتلال العسكرى طبقا لوعود الانجليز أنفسهم طغى على كل اداراتها عملاء يتصرفون فيها تصرف السادة بينما لم تجرؤ الحكومة المصرية على المقاومة .

على أن هـذا لم يكن أمرا غريبـا أو غـير متوقع طالمـا ان الجيش البريطـانى بقى يحتل مصر ، وطالمـا أن حاكم مصر وحكومته قـد قبلوا الأسس التى وضعها جرنفل فى رسالته الشهيرة فى ديسمبر سنة ١٨٨٣ ، وطالمـا أن الموظفين البريطانيين فى مصر لم يراقبوا الجهاز الحكومى فحسب وانما كانوا فى الواقع هم الحكومة بذاتها .

* * *

وعندما نتناول النقطة الثانية الخاصـة بمحاولات سلطات الاحتلال ابعاد المصريين عن الوظائف الكبرى ذات الشأن يجدر بنا أن نشير الى وجهة نظر كرومر واعماله فى هذه الناحية .

كانت خطـة كرومر فى الادارة ترى أن نقـل السلطة والادارة الى المصريين يعنى ببساطة خلق الحكومة الفاسدة(١٧) . وكان كرومر شأنه فى ذلك شأن كثيرين من أبناء وطنه الذين كانوا يعتقدون أن الأتراك — رغم أنهم كانوا فى غاية العجز — العنصر الوحيد فى الشرق القادر على الحكم على الاطلاق . لأنه رغم اخطائهم كانوا لا يزالون يحتفظون ببعض الأثر من مقدرتهم التقليدية على الحكم وعلى هذا قـد استمر كرومر فى استخدامهم كاداريين وهؤلاء كانوا يشكلون دائما الطبقة الحاكمة فى مصر . وقـد برر كرومر هذا الاختيار بادعائه أن الخديوى لم يكن يقبل التعاون مع الوطنيين ويبدو أن هذا السبب لم يكن مقنعا تماما ، ونستطيع أن نفسر احجام كرومر عن استخدام الوطنيين فى مناصب الادارة العليـا اما لاعتقاده بأنهم كانوا

---

(١٧) مورو بيرجر : المصدر السابق ص ٤٥

عنصرا جديدا لم يسبق تجربته ، تطرق اليه الفساد عن طريق الثورة الفاشلة ، أو على الأرجح لاعتقاده أنه يستطيع بسهولة فرض نصيحته على رجال الحكم القديم — الذى هو على علم تام من قبل بتصوورهم — اكثر من اعتماده على أولئك الوطنيين الذين كانت صفتهم غير معروفة .

وعلى اية حال فقد اختار كرومر حكم مصر بمساعدة أولئك الرجال الذين أدى حكمهم السابق الى قيام الثورة المصرية عام ١٨٨١ ، وقد أوجد هذا الاختيار شعور بالسخط بين المصريين .

غير ان هناك حقيقة هامة يجب أن نذكرها وهى ان اراء كرومر بالنسبة لاستخدام المصريين فى الادارة كانت متناقضة ففى حين نجده يقرر بأن معظم المصريين يفضلون الادارة الجيدة على الحكومة الوطنية وان ادارة البلاد فى حاجة لفترة طويلة الى استخدام عدد كبير من الأوربيين نجده فى حين اخر يبين ان المصريين يفضلون نظاما حكوميا غير كامل يشرف عليه وطنيون على أى نظام حكومى كامل يديره الأجانب ففى رايه أن القصور الذى قد يظهر نتيجة ادارة المصريين لبلادهم قد يتلاشى بمرور الأيام عن طريق ممارسة المصريين لأعمال الادارة ، ومن ثم فهو يوصى بالحد من استخدام الأوربيين فى الادارة(١٨) .

وشتان بين تصريح كرومر الأخير وبين افعاله فقد ظل نصيب المصريين فى الوظائف الكبيرة متواضعا فى الوقت الذى زاد فيه عدد الموظفين البريطانيين فى هذه الوظائف . كما سنرى فى فصل تال . والواقع ان السياسة البريطانية كانت على غرار معظم السياسات الاستعمارية القائمة فى ذلك الوقت ، تهدف اساسا الى حجب الوطنيين عن الوظائف الهامة ، او تلك التى تتصل بالسلطة فى الجهاز الحكومى وبذلك كان نصيب المصريين فى الوظائف مقصورا على الوظائف المتوسطة البسيطة فمن المعروف أن الاحتلال البريطانى لمصر كان مختلفا عن الاحتلال البريطانى فى الهند حيث كان الاحتلال فى الهند يقوم بتدريب الوطنيين فيها على شغل المناصب الادارية العليا بعد الاطمئنان الى تجلزنهم بعكس ما كان يحدث فى مصر ، فقد حرصت سلطات الاحتلال فيها على حرمان

---

(١٨) Egypt No. I. (1907) Cromer to Grey March, 3, 1907. P. 33.

الوطنيين من شغل المناصب الحكومية العليا وبذلك فقد أبعدتهم عن تصريف أمور بلادهم ، ولم تتح لهم الفرصة لاعـــدادهم لتحمل مسئوليـــات الادارة فيها(١٩) .

واذا بحثنا عن الأسباب التى من أجلها لم يصنع البريطانيون فى مصر ماصنعوه فى الهند ، نجد أن أحد هذه الأسباب ربما يكمن فى ان الانجليز مكثوا فى الهند فترة أطول من اقامتهم فى مصر ، كما أنهم كانوا أكثر أمنا فى الهنـــد عنهم فى مصر ، وذلك لأنهم احتلوا الهند فى أول عهد الاستعمار بينما احتلوا مصر بعد ذلك وعلت الصيحات المناهضة له ، حيث واجه الانجليز فى مصر منذ البداية نقدا شديدا من الرأى العام الانجليزى ، هذا بالاضافة الى مناوأة بعض القوى الأوربية — مثل فرنسا — وكذلك عداوة المصريين . والواقع ان مصلحة البريطانيين فى الهند كانت مصلحة مباشرة أكثر من مصلحتهم فى مصر حيث كان اهتمامهم بها أساسا لحماية المواصلات الامبراطورية . ونتيجة لكل ما سبق لم يتسع أو يتعمق التأثير البريطانى فى المجتمع المصرى كما أثر فى المجتمع الهندى . فقد داوم الاداريون البريطانيون فى الهند على الاتصال بالأقاليم والقرى بصفة مستمرة ومنتظمة أكثر مما حدث فى مصر حيث لم يشغل البريطانيون فيها سوى وظائف الادارة المركزية العليا . ومن الأسباب الأخرى التى تتصل بهذه القضية أيضا أن البريطانيين احتلوا مصر بعد نحو نصـــف قرن من تأثر مصر والمصريين بالنظم الفرنسية فى الادارة العامة والتعليم والنواحى الاقتصادية ، مما جعل من الصعوبة بمكان غرس وتنمية النظم الانجليزية(٢٠) .

وكانت حجة كرومر فى ابعاد الوطنيين عن المناصب الرئاسية فى الادارة والحكم انهم لا يصلحون لتولى هذه المناصب القيادية « لأنهم جهلة مرتشون متعصبون » .

---

(١٩) Walter, Sharp, Bureaucracy and Politics; Egyptian Model ,pp. 148 - 149

(٢٠) مورو بيرجر ، البيروقراطية والمجتمع فى مصر الحديثة ص ٤٤ـــ٤٥

والحقيقة أن كرومر فى مسلكه هذا كان يقلد من سبقوه من بنى جلدته أمثال أوكلاند كلفن الذى شغل عدة مناصب هامة فى مصر — آخرها منصب المستشار المـــالى — الذى كان يرى أن من الخطورة اعطاء دولة تابعـــة حكومة جيدة . وصرح بالقول « يجب أن نكون فى منتهى الحرص لكى لا نجعل مصالح كبار الموظفين تربك وتؤثر فى المصالح العـــامة » . ففى رأيه أن تتطلعات الموظفين لن تقف عنـــد حد وأن التقدم الادارى المطرد فى البلاد التى لازالت تحت الرقابة الأجنبية ينجم عنه قلة مشاركة الوطنيين فى حكم أنفسهم . ثم أشار الى النتيجة التى ستترتب على ذلك وهى فى رأيه اتساع الشقة بين الوطنيين والأجانب ، وانه سينجم عن ذلك تدريجيا ظهور طبقة من كبار الموظفين تمتاز بالقدرة على الانتاج ولكنها ستكون منفصلة عن بقية المجتمع ، وهذه الطبقة بحكم سيطرتها الكاملة على نواحى التقدم فى البلاد ستسعى الى عرقلة الجهد الذى يبذله مجموع الشعب اكثر من سعيها الى مساعدتهم(٢١) .

ومن هذا المنطلق رفض كرومر اقتراح بلنت عام ١٨٨٧ — الذى كان يرى — امكان الاستعانة ببعض العناصر الوطنيـــة — أمثال ســـعد زغلول ومحمـــد عبده وحسن الشريعى واحمـــد حشمت فى المناصب الرئاسية فى الادارة بدلا من الباشوات الأتراك بحجة عدم كفاءة المصريين(٢٢) .

ولا شك فقد ساعدت تقارير كرومر عن عجز الطبقة المصرية الى تأخر اشراكها فى ادارة بلادها اذ من الواضح أنه حتى عام ١٩٠٦ — وهو العـــام الذى عين فيه سعد زغلول ناظرا للمعارف — لم يكن من بين النظار أو رؤساء المصالح مصرى وطنى واحد . كما أن هذه السياسة ساعدت على زيادة أعداد الموظفين الانجليز فى الادارة — كما سنرى .

وبذلك فقد توغل الانجليز فى الادارة المصرية وادركوا شوطا هائلا فى نجلزتها ، بحيث اصبح تدخلهم واضحا فى كل شأن من شئونها ، واصبحوا

---

(٢١) Colvin, Auckland. The making of Modern Egypt P. 324.

(٢٢) Blunt, My Diaries, Vol. I. PP. 45, 48.

يسيطرون على مقاليد الادارة والحكم عن طريق سيطرة رجالهم على الوزارات ومختلف المصالح والادارات بل وحتى مجلس النظار . واستمر تدخل الحكومة البريطانية واضحا فى سير الأمور العامة وكذلك فى توجيه الشئون الادارية فى البلاد(٢٣) .

وفى ختام حديثنا عن السلطة غير الشرعية يثور الآن سؤال : هل رضى المصريون بهذه السلطة الفعلية فى مصر أم لا ؟

وللاجابة على ذلك نعرض لما ذكره أحد الكتاب الغربيين(٢٤) الذى يرى أنه لما كانت روح العصر لا تسمح لأساليب الحكم اللبرالية بالظهور على حساب الحكم المطلق ، كما انه لم يكن هناك ما يدعوا الى الاعتقاد بأن المصريين يسطيعون ان يتعلموا حكم انفسهم ما لم يعلمهم احد ، طالما أنه لم تكن هناك محاولات من أجل التجربة اللبرالية ، فان كثيرا من المصريين حينئذ يفضلون الاحتلال البريطانى وما فيه من وعد بالاصلاحات على حكم توفيق باعتباره اهون الشرين ولا شك فقد كان هناك شعور بعدم الأمان انبعث مع اليأس بعد فشل الثورة المصرية عام ١٨٨١ . وعلى ذلك فعندما تظهر فى الأفق اليد القوية ممثلة فى كرومر وتلوح بالوعد بالأمان والاستقرار فلا شك فى أن يرحب بها لفترة من الزمن حتى يمكن ايجاد علاج لهذه الحالة . ويضيف بأنه « لما لم تكن هناك تجربة ما لدى المصريين فى الادارة الغربية ، فلذا لم ينشأ فيهم الأمل فى أى نوع من الحكم يختلف عما أرغموا على قبوله قرونا عديدة »(٢٥) .

والحقيقة أن المنهج الذى سلكته السلطة الفعلية — أى سلطات الاحتلال — لم يثبت بالحجة ادعائها ان الحكومة المصرية مسئولة وحدها عن سلوك الادارة المصرية . ذلك أن الاحتلال قد تدخل بفعالية فى ادارة مصر بسياسات مباشرة واصلاحات مهيمنة ، وكانت السياسة البريطانية فى

---

(٢٣) Le Eosphore Egyptien 21 Mai 1891

(٢٤) مورو بيرجر ، المصدر السابق ص ٤٤

(٢٥) مورو بيرجر ، المصدر السابق ص ٤٤

الادارة المركزية من صنع كرومر الذى لم تقبل شخصيته وفلسفته المشاركة فى السلطة خصوصا من الدول التابعـــة .

فمن المعروف ان سلطة المستشار البريطانى كانت تعلوا سلطة الوزير المصرى بحيث كان هذا الأخير مجرد تابع له(٢٦) . وكانت مسألة استبدال سلطة الوزراء المصريين بالمستشاريين الانجليز تعد فى الحقيقة حجر الزاوية فى الحماية المقنعة(٢٧) .

وهكذا سيطر الانجليز على كافة مرافق البلاد .

أما فيما يتعلق بنوعيـــة الرجال الذين اعتمـــد عليهم ممثلوا سلطات الاحتلال فى حكم المصريين اى جماعة الموظفين البريطانيين فى ادارات الحكومة المصرية الذين كانوا بمثابة الدعامة الرئيسية للحمـــاية المقنعة ، فانهم لم يكونوا من النوع الذى يستطيع ان يحدث التاثير الجذرى كما سنشير اليـــه فى فصل تال .

هذا وينبغى ان نلاحظ ان كثيرا من هؤلاء الكتاب الغربيين الذين اشادوا بضرورة السيطرة البريطانية على الادارة المصرية قـــد تجاهلوا الحقيقـــة الواقعة وهى أن مصر تمتعت منذ عهـــد محمد على وخلفائه بادارة مصرية معقدة . واذا كان العنصر التركى قـــد غلب عليها فان العنصر المصرى — من خريجى المدارس والبعثات — كان يجد طريقه اليها باستمرار ، الأمر الذى كان كفيلا بتمصير الادارة المصرية فى زمن ليس ببعيـــد ويثور الآن سؤال : متى كانت النصيحة التى يقدمها المستشارون الأوربيون تؤخذ على انها اقتراح ومتى كانت تعنى ان تؤخذ كأمر ؟

فى الحقيقة ان الموظفين الأوربيين وخاصة الانجليز كانوا يتناسو انهم

---

(٢٦) Further Correspondence respecting the affairs of Egypt, 1884 (Account and Papers C 4100)

فى : Afaf, Op. Cit., P. 71:

(٢٧) Ibid. P. 71.

خدام وليسوا سادة الحكومة المصرية ، لا سيما وأن كل المسائل المتعلقة بالادارة والمالية كانت تعتمد تماما على الموظفين الأوربيين . ورغم أن كرومر كان يعتقد أن الخطة المفضلة التى من الممكن أن يتبعها الانجليز هى أن يبقوا فى الخلفية وأن يعملوا من خلال الناظر الوطنى الا أنه صرح بعجز النظار المصريين عن أداء أعمالهم واعتبارهم (أصفارا) (٢٨)

وعلى ذلك فقد اعتاد الموظفون البريطانيون — ولقد جاء معظمهم من الهند — على حكم الوطنيين وليس على تقديم النصيحة . اعتقد هؤلاء أن الهند ومصر قطران متشابهان ومشاكلهما واحدة ، وتدريبهم فى أرض حكمتها بريطانيا سنوات طويلة ، جعلهم يتبعون فى مصر نفس الطريقة التى اتبعوها فى الهند ، وقد سيطروا على المصالح الحكومية فى مصر ، فلا مفر اذن من أن يصبح الوزير مجرد صورة شكلية فقط ، ذلك أن قراراته أصبح يتحكم فيها المستشار وقصص النزاع بين سعد ودانلوب معروفة .

يروى عن ابراهيم فؤاد ناظر المالية قصة طريفة توضح لنا مدى سلطة المستشار الواسعة . فقد حدث أن سكرتير ابراهيم فؤاد احضر اليه بعض الأوراق للتوقيع عليها ، وعندئذ سأل الوزير سكرتيره : هل اطلع عليها المستشار ؟ ولما أجابه السكرتير بالايجاب أشار الوزير بيده الى ختم الوزارة الموضوع على مكتبه وقال لسكرتيره : هذا هو وزيرك(٢٩) .

وعلى اية حال فقد كان الموظفون الانجليز بمثابة تجربة بالنسبة لكرومر وكذلك بالنسبة للحكومة المصرية واحتاجت هذه التجربة الى يد كرومر القوية لیبقیها فى الخط . وقد تنبأ جورست قبل أن يخلف كرومر فى منصب المعتمد البريطانى — بصعوبة هذه التجربة وشبه الموظفين الانجليز بمجموعة من الخيل العنيدة التى يصعب على أى دبلوماسى عادى — قد يخلف كرومر —

---

(٢٨) Baring to Lddesleigh, October 24, 1886.
فى : Afaf, np. Cit., P. 80:

(٢٩) محمد حسين هيكل ، تراجم مصرية وغربية ص ٣٣

قيادته . كما تنبأ بأن هذا العنصر سيقلب المركبة المصرية(٣٠) . وقد تحققت نبؤة جورست هذه عندما خلف كرومر ، حيث كانت هذه أحد العناصر التى قلبت مركبة جورست(٣١) .

ومع أن هؤلاء الموظفين شعروا نسبيا ببعض الولاء لمصر مثل اخلاص البارون لعبده ، الا أن ألون بالمر Palmer Elwin الذى حل محل فنسنت Vincent فى منصب المستشار المالى كان صريحا لدرجة انه صرح بالقول « مع اننا انجليز وواجبنا الأول نحو مصر ذلك القطر الذى نخدم فيه ، الا أننى أعتقد أن هذا أحيانا ما تنوسى فى الغالب(٣٢) .

ولكن معظم الموظفين الانجليز شعروا مثلما شعر ملنر Milner الذى كان مستشارا لنظارة المالية عندما قال : « مصر مكان مهم ، كما أنها من وجهة النظر الامبراطورية أن الانجليز الذين يشغلون أن نوع من مراكز المسئولية هنا يجب ان تكون عقولهم انجليزية » . ولم يكن يستلفت نظر الموظف البريطانى انه لأمر شاذ ان يكون ذا عقلية انجليزية أو ان الخدمة فى مصر مختلفة تماما عن الخدمة فى انجلترا لأنه بمضى الوقت كتب ملنر فى عام ١٨٨٩ يقول : ان انجلترا قد اصبحت تعامل مصر كانها مستعمرة ، وبناء على ذلك فان الولاء الأول للموظفين البريطانيين كان لبريطانيا وليس لمصر(٣٣) . غير انه كان هناك بعض الموظفين الانجليز الذين لم يعجبهم تصرفات كرومر فى الادارة امثال ولكوكس Willcocks الذى كان مفتشا للرى فى نظارة الأشغال العمومية . فقد اتهم كرومر بانه يحاول فرض آرائه على الموظفين البريطانيين ذلك انه « كان حاكما مطلقا تماما » . وذكر ولكوكس أن « جميع الموظفين الذين مارسوا العمل تحت رقابته ، بدا وكأنهم سيفقدون اعمدتهم الفقرية » واشار الى ان كرومر قد « ازل واخمد كل مصرى حر وانه ملأ كل المناصب العليا بالأصفار(٣٤) .

(٣٠) Eldon Gorst to Milner, November 2 -3 - 1893

فى : Afaf, Op. Cit., P. 81:

(٣١) Afaf, Op. Cit., PP. 80—81:

(٣٢) ثه‌جهحى

(٣٣) Afaf, Op. Cit., PP. 81—82:

Willcocks, Sixty years in Egypt pp. 118 - 119, 269.

من الجدير بالذكر أن كرومر على حد قول ولكوكس « لم يكن فقط الممثل الحقيقى على المسرح المصرى بل كان ايضا الناقد لأعماله » . حيث كانت الرســـائل والبرقيات الصـــادرة عن وكالات الأنباء تبعث الى انجلترا أولا لمراجعتها قبل نشرها واشار ولكوكس أنه عندما عزم على كتابة بعض مقالات هزلية عن الخدمة البريطانية فى مصر ، ارغمه كرومر على توقيع اقرار بعدم كتابة أية معلومات متعلقة بهذه المسألة طالمـــا كان فى خدمة الحكومة المصرية، والا تعرض للعزل(٣٥) .

---

(٣٥) Willcocks, Op. Cit., PP. 116, 119:



الفصل الثالث

الخـــديو وســـلطاته

- علاقة الخـــديو بالبـــاب العـــالى .
- الخـــديو والمعيـــــة .
- علاقـــة الخـــديو بالاحتـــلال .
- السلطنة المصرية وعلاقة السلطان بسلطات الحماية .



اشتمل نظام الحكومة المصرية فى الفترة التى نحن بصدد دراستها (من عام ١٨٨٢ الى عام ١٩٢٢) على مرحلتين :

الأولى من سنة ١٨٨٢ الى قيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ، وهى ما تعرف بالخديوية المصرية(١) . والثانية وتبدأ باعلان بريطانيا فصل مصر عن الدولة العثمانية سنة ١٩١٤ الى عام ١٩٢٢ وهى ما تسمى بالسلطنة المصرية .

وشهدت مصر فى فترة بحثنا خديويين اثنين هما توفيق وعباس حلمى كما شهدت سلطانين اثنين هما حسين كامل واحمد فؤاد .

والواقع أن نظام الادارة المركزية فى تلك الفترة كان بالغ التعقيد . ويرجع ذلك الى تعدد العناصر التى كانت تكون الجهاز الحكومى المركزى فى الوقت(٢) . فالسلطان العثمانى هو الذى يحدد المعالم الرئيسية لمهام الحكومة المركزية بفرماناته الى الخديويين . كما يشترك مجلس النظار مع الخديو فى أعباء الحكم ، هذا بالاضافة الى المستشارين ووكلاء النظارات . وفضلا عن ذلك فقد كان يتجاذب أطراف هذه الآلة الحكومية الهيئات الاستشارية القائمة فى تلك الفترة(٣) .

علاقة الخديو بالباب العالى :

سميت الولاية المصرية « بالخديوية المصرية » بمقتضى فرمان حصل عليه اسماعيل فى ٨ يونية سنة ١٨٦٧ من السلطان العثمانى يقضى بمنح والى مصر اسماعيل باشا واولاده من بعده لقب خديو مصر .

وبذلك تميزت حكومة مصر منذ هذا الفرمان عن غيرها من الولايات العثمانية فى الاسم كما امتازت عليها قبل ذلك — أى منذ عهد محمد على —

---

(١) كان الخديو اسماعيل أول من لقب بهذا اللقب ولكن كان محمد على وخلفاؤه يستخدمون هذا اللقب حتى فى بعض الوثائق .

(٢) Cromer, Modem Egypt Vol 2.p.263.

(٣) مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ثم الجمعية التشريعية من بعدهما .

فى سلطاتها وشكل الحكم فيها وبذلك أصبح رئيسها أرفع رتبة من سائر الولاة العثمانيين(٤) .

وعندما احتل الانجليز مصر لم يفصلوها عن الدولة العثمانية ، يعنى هذا أن مصر ظلت من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩١٤ خديوية خاضعة لسيادة الدولة العثمانية .

أما عن علاقة الخديو بالسلطان العثمانى فان دفرن — كما سبق أن أشرنا — عندما وضع اسس الادارة المصرية ، لم يمس نظام الحكم باى تغيير بل نص على استمرار تبعية مصر للسلطان العثمانى . ويرجع ذلك الى أن مصر كانت مرتبطة بالسلطان بفرمانات تعد بمثابة وثائق دولية لا يمكن تغييرها بدون موافقة الدول الأوربية الكبرى .

وبرغم القيود التى فرضها السلطان العثمانى على خديو مصر ، فانها كانت مستقلة اداريا بحيث يمكن القول « بأن خديو مصر مستقل على وجه العموم ولا حد لسلطته الادارية سوى ما وضعه لها هو بنفسه من الحدود بتنازله عن بعضها لمأمورين مخصوصين خولهم جزءا منها يستعملونه بحسب ما يرونه نافعا ومفيدا للأمة تحت مسئوليتهم » أمام الخديو(٥) .

وكانت العلاقة بين الخديو والسلطان العثمانى تحددها فرمانات السلطان العديدة التى صدرت خلال المدة من ١٨٤١ الى ١٨٩٢ . واهم ما يعنينا من هذه الفرمانات فى فترة بحثنا ذلك الفرمان الذى صدر للخديو محمد توفيق فى ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ بمناسبة توليه عرش خديويته عقب عزل والده اسماعيل ثم الفرمان الذى صدر فى ٢٧ مارس سنة ١٨٩٢ للخديو عباس حلمى عقب وفاة والده لأنهما يحددان شكل وطبيعة العلاقات بين الخديوية المصرية والسلطان العثمانى .

ومن دراستنا لهذين الفرمانين اتضح لنا انهما يتفقان فى معظم نصوصهما ولم يختلفا الا فى نواح قليلة .

---

(٤) أحمد قمحة وعبد الفتاح السيد ، نظام القضاء والادارة ، ص٣٢

(٥) أحمد قمحة ، المصدر السابق ، ص ٣٢

ويستبين لنا من المواد المتشابهة فى الفرمانين ما يأتى :

أولا — تبعية أهالى مصر للدولة العثمانية .

ثانيا — الضرائب تجمع باسم السلطان والعملة تسك باسمه .

ثالثا — الخديو على قمة جهاز الحكم والادارة فى مصر .

رابعا — من سلطات الخديو ادارة شئون مصر أداريا وماليا وقضائيا .

خامسا — من حق الخديو عقد الاتفاقات المتعلقة بالتجارة والجمارك وكافة الشئون الداخلية — مع عدم الاخلال بالمعاهدات المعقودة بين الباب العالى والدول الأجنبية — بشرط موافقة السلطان العثمانى عليها مسبقا .

سادسا — ليس من حق الخديو عقد القروض الا لسداد القروض الحالية . وكذلك ليس من حقه انشاء سفن مدرعة الا باذن من السلطان كما لا يجوز له زيادة عدد الجيش على ١٨ الف جندى .

سابعا — من حق الخديو منح الرتب والنياشين حتى رتبة أمير الاى للعسكريين والرتبة الثانية للمدنيين .

ثامنا — يلتزم الخديو بدفع الجزية الى السلطان العثمانى ومقدارها ٧٥٠ الف ليرة عثمانية (نحو ١٢٥ر٦٥٨ جنيها مصريا) (٦) .

أما فيما يتعلق بأوجه الاختلاف فى الفرمانين ، فان فرمان تولية الخديو عباس حلمى لم يكن يختلف عن فرمان توفيق الا فى ما يختص بالفقرة الخاصة بحدود مصر وكان نصها :

« وجهنا الى عهدتكم الخديوية المصرية بحدودها القديمة المسطرة فى الفرمان الشاهانى الصادر فى ٢ ربيع آخر سنة ١٢٥٧ هـ وفى الخريطة الملحقة بالفرمان المذكور مع الأراضى المضافة وفقا للفرمان الصادر فى ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٨١ هـ »(٧) .

---

(٦) انظر نص الفرمانين فى : فيليب جلاد ، قاموس الادارة والقضاء ج ٥ ص ١٦٩ — ١٧٠ ، ١٧٥ — ١٧٦

(٧) بنفس المصدر ، ص ١٧٥

والواقع أن السلطان العثمانى كان ينتهز الفرص للنيل من امتيازات مصر السابق منحها اياها . ويتضح ذلك مما يرويه أحمد شفيق عند تولية عباس حيث يقول « لبثنا ننتظر ورود الفرمان السلطانى بتولية الخديو فى هـــذه الأثناء فلم يرد وعلمت اذ ذاك أن البـــاب العـــالى يريد أن يسحب الامتيازات التى أعطيت لمصر فى فرمان سنة ١٨٧٣(٨) . فى مقابل موافقته للدول على عزل اسماعيل . ولكن الدول لم ترض عن هذه الخطة ، وعارضت الباب العالى . وأخيرا قر الرأى على تأييد الامتيازات السابقة ، ما عـــدا الاتفاقات التجارية ، فقد تحتم أن يخبر عنها الخديو الباب العالى ومسألة حرية القروض التى أساء اسماعيل استعمالها »(٩) .

ولقد حدثت أزمة بشأن فرمان سنة ١٨٩٢ . فعلى الرغم من أنه قـــد « وجه مسند الخديوية الى عباس باشا وبلغه بذلك معتمد الدولة العلية بمدينة تريسته » بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٨٩٢(١٠) ، فان فرمان تولية عباس لم يرد الى مصر الا فى ٤ أبريل سنة ١٨٩٢ على يد احمد أيوب باشا مندوب السلطان(١١) . ويرجع السبب فى تأخير صدور الفرمان الى المباحثات التى كانت تجريها الحكومتان البريطانية والمصرية مع الباب العالى بشأن محاولته سلخ شبه جزيرة سيناء من ادارة مصر بعد أن ظلت فى حوزتها ٤٠ عاما وضمها الى تركيا(١٢) .

ولمـــا كان الخديو عباس فى ذلك الوقت يعمل على استمالة البـــاب العالى واظهار تقربه للدولة العثمانية على حد قول أحمد شفيق ، فقد أعلن موافقته على التخلى عن ميناء العقبة لتركيا عندما دارت المفاوضات مع مختار باشا المندوب العثمانى فى هذا الشأن بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٨٩٢(١٣) .
ومن الجـــدير بالذكر أن الحكومة البريطانية أصـــدرت تعليماتها الى

---

(٩) أحمد شفيق ، مذكراتى فى نصف قرن الجزء الأول (من ســـنة ١٨٧٣ الى ٨ يناير ١٨٩٢) ص ٩١ ،
(١٠) مذكرات محمد فريد القسم الأول ، كراس رقم ٢ ص ٧
(١١) نفس المصدر ، كراس ٢ ص ١٣
(١٢)
(١٣) أحمد شفيق ، المصدر السابق ج٢ القسم الأول ص ١٠

قنصلها العــام فى مصر يلفت نظر الحكومة المصرية الى ما تتضمنه الفقرة المتعلقة بالحدود وأبانت فى رسالتها أن هذه الحدود تختلف عن الحدود التى وردت فى فرمان تولية توفيق وعما اذا كانت قد وردت ايضاحات فى شأن ذلك من الباب العالى الى الحكومة المصرية(١٤) .

جاء رد تجران ناظر الخارجية المصرية الى بيرنج فى ١٣ أبريل ســنة ١٨٩٢ متضمنا أن الصدر الأعظم قد أبرق الى الخديو عباس فى ٨ أبريل يبلغه انه قــد عهد اليه كما عهد الى اسلافه من قبل « بادارة شبه جزيرة سيناء »(١٥) .

والحقيقة أن أزمة الفرمان لم تنته الا بتلك الرســالة التى وردت الى تجران من بيرنج بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٨٩٢ والتى أكد فيها بأنه « لا يمكن حدوث تغيير فى الفرمانات المقررة بها الصلات بين الباب العالى ومصر بدون رضا حكومة جلالة ملكة بريطانيــا العظمى »(١٦) . كمــا وجهت الحكومة

---

(١٤) رسالة بيرنج الى تجران فى ١١ أبريل سنة ١٨٩٢ فى : فيليب جلاد ، المصدر السابق ، ج ٥ ص ١٧٧

(١٥) نفس المصدر ، نفس الجزء (رسالة تجران الى بيرنج فى ١٣ أبريل سنة ١٨٩٢) ص ١٧٧

= وكان نص التلغراف الذى أرسله الصدر الأعظم الى الخديو عباس فى ٨ أبريل سنة ١٨٩٢ كما يأتى : « الى سمو الخديو بتاريخ ٨ ابريل ســنة ١٨٩٢ فى علم فخامتكم أن جلالة السلطان الأعظم قد أباح اقامة عدد كان من الضبطيات تضعها الحكومة المصرية فى الوجا والمويلح وضبة العقبة من ولاية الحجاز وفى بعض الأماكن من شبه جزيرة طور ســيناء بسبب مرور المحمل الشريف المصرى عن طريق البر .

ولمــا كانت كل هذه الأماكن غير واردة فى الخريطة المؤرخة عام ١٢٥٧ هـ المسلمة الى المرحوم محمد على باشا والمبينة فيها حدود مصر فلذلك قد عاد الوجه الى ولاية الحجاز بارادة من جلالته الشاهانية كما عادت أماكن الضبة والمويلح ومثل ذلك قد ضمت العقبــة اليوم الى ولاية الحجاز المذكورة . أما ما تعلق بشبه جزيرة طور سيناء فان الحالة الراهنة تبقى فيه كما هى وتكون ادارتها على يد الخديوية المصرية كما كانت فى عهد جد فخامتكم اسماعيل باشا والمرحوم والدكم محمد توفيق باشا » . أنظر فيليب جلاد ، المصدر السابق ج٥ ص ١٧٦

(١٦) أنظر أيضا : Cromer, Op. cit., Vol 2 p.269.

البريطانية انظار الخديو وحكومته الى أن ما ذكره فى هذا الفرمان من تحـــديد تخوم يخالف ما جاء فى فرمان توفيق وأنه « اذا قرىء على حدة يفهم منه أن شبه جزيرة سيناء تكون ادارتها تابعـــة فى المستقبل الى ولاية الحجاز الى الخديوية المصرية » .

واضاف بيرنج القول بأن برقية الصدر الأعظم يتضح منها « أن شبه جزيرة سيناء ، أى البلاد المحددة شرقا بخط وهمى من الجنوب الشرقى مبتدئا على مسافة قصيرة من شرقى العريش الى خليج العقبة تستمر ادارتها موكولة الى الخديوية ، وأما حصن العقبة الكائن شرقى الخط المذكور فتابع لولاية الحجاز » . وأشار الى « ان حكومة جلالة الملكة تقبل بتحديد التخوم كما جاء فى الفرمان الحاضر بعد التذييل والتعديل والتوضيح بموجب التلغراف الوارد بتاريخ ٨ الجارى من فخامة الصدر الأعظم الذى تعتبره ملحقا به ولا تعارض قراءته رسميا مضافا اليه التلغراف التوضيحى البادى ذكره » . وطلب بيرنج فى ختام رسالته من الحكومة المصرية نشر هذه الرسائل المتبادلة بين الحكومتين البريطانية والمصرية وفرمان التولية وبرقيـــة الصـــدر الأعظم فى الجريدة الرسمية(١٧) .

ويعلق محمـــد فريد على تلك الأزمة بالقول بأن « الانجليز ارادوا أن ينتهزوا هذه الفرصـــة ليظهروا للمصريين أن نفوذهم فى مصر اقوى من نفوذ الدولة العلية نفسها مع ان هذه الاجراءات قد أخطأت المرمى لأنها تزيد من ميل جميع الأهالى الى الدولة العلية حتى من كان معارضا لهـــا من قبل اذ تحقق الجميع الآن من أطماع الانكليز فى مصر وعلم الخاص والعام أن الاخلاص لمصر من استيلاء الانكليز عليها الا بتقوية عرى التابعية للدولة العلية »(١٨) .

على أن السبب الرئيسى فى دفاع الانجليز عن بقاء شبه جزيرة سيناء جزءا من الأراضى المصرية لم يكن محبة فى مصر بل ســـعيا وراء المصـــلحة

---

(١٧) رسالة بيرنج الى تجران فى ١٣ ابريل سنة ١٨٩٢ فى فيليب جلاد ، نفس المصدر ج ٥ ص ١٧٨

(١٨) مذكرات محمـــد فريد ، القسم الأول كراس ٢ ص ١٥ (دار الوثائق القومية) .

البريطانية حيث ذكر كرومر فى معرض حديثه عن تلك الأزمة « انه لم يكن من المستحب رؤية جنود أتراك على ضفاف قناة السويس »(١٩) . « فان هـذه النقطة لو كانت فى يد دولة عزيزة لأمكنها منها قفل بوغاز السويس دون المراكب الانكليزية ويكون فى مناعة بوغاز القسطيطينية ولذلك فان انكلترا لا تسلم أن يسلم الى الدولة العلية مطلقا ولو أفضى ذلك الى الحرب »(٢٠) .

ومن استعراضنا لهذين الفرمانيين يتضح لنا أن القيود التى كانت تربط الخديوية المصرية بالدولة العثمانية رغم أنها كانت مؤثرة فى الاستقلال الخارجى فهى غير ماسة بالاستقلال الداخلى فقد كان من حقوق الخديو وضع القوانيين الادارية والقضائية والمالية والعمل بها ، كذلك كان بيده مقاليد حكم البلاد وتدبير شئونها بالاشتراك مع نظاره ولماليته ميزانية مستقلة وباسم الخديو كانت تصدر الأحكام من المحاكم أى انه فى الواقع كان مستقلا بأمور البلاد فى الداخل دون تدخل ما من الدولة العثمانية(٢١) .

ولكن هناك أمورا جديرة بالمناقشة فى هذا المجال اذ لم يكن من حق مصر عقد المعاهدات السياسية مع الدول كذلك لم يكن لها تمثيل سياسى فى الخارج وان كان من حق الخديو اعتماد قناصل الدول الأجنبية ووكلائهم فى مصر . ومن الجدير بالذكر أن تركيا هى التى كايت تمثل مصر فى المؤتمرات الدولية واذا حضر مندوبون عن مصر هذه المؤتمرات لم يكن لهم حق التصويت .

وكل هذه الأمور نجمت من أن مصر لم تكن لهـا شخصية مستقلة عن الدولة العثمانية فقد كان الرعايا المصريون يعتبرون بحكم الفرمانات من رعايا الدولة العثمانية(٢٢) .

ومن الجدير بالذكر أن حقوق السلطان العثمانى فيما يتعلق بالنواحى

---

(١٩) Cromer, Op. cit., p. 268

(٢٠) مذكرات محمد فريد ، القسم الأول ، كراس رقم (٢) ص ١٥

(٢١) أحمد قمحة ، المصدر السابق ، ص ٣٩ ــ ٤٠

(٢٢) راجع فرمان توليـة توفيق وعباس فى : فيليب جلاد ، المصـدر السابق ، ج٥ من ص ١٦٩ ــ ١٧٠ ، ١٧٥ ــ ١٧٦

المالية التى نص عليها فرمانا تولية توفيق وعباس حلمى لم يراع فى فترة السيطرة البريطانية موضوع البحث .

فقد عمدت سلطات الاحتلال الى اجراء تعديل فى نظام الضرائب فى مصر هذا بالاضافة الى ما فرضته من تسويات مالية بالاتفاق مع الدول الأوربية دون موافقة تركيا . كما أن نظام النقد فى مصر فى تلك الفترة لم يكن مرتبطا بالدولة العثمانية وانما كان مرتبطا بالحكومة البريطانية .

نخلص من كل ما تقدم الى أن حقوق الباب العالى فى مصر تقلصت بفعل السيطرة البريطانية ولم يبق له سوى حق الجزية وحق تعيين قاضى القضاة فى مصر وكذلك تعيين القوميسير العثمانى وكان ممثل السلطان فى مصر . أما عن تعيين قاضى القضاة فقد حاولت الحكومة البريطانية فى سنة ١٨٩٩ الغاءه والزام الخديو بتعيين قاضى مصرى بدلا منه وعندما استشار الخديو الشيخ محمد عبده وكان يشغل منصب الافتاء فى ذلك الوقت نصحه بالرفض(٢٣) .

ومن الجدير بالذكر أن تعيين القاضى التركى أى قاضى القضاة كان يتم عن طريق ترشيح الخديو لاثنين يختار السلطان العثمانى أحدهما لهذا المنصب ولكن فى بعض الأوقات كان السلطان يحيى أفندى فى هذا المنصب دون مراعاة لرغبة الخديو ونظاره وسلطات الاحتلال . ولم يكن الخديو نفسه يعنيه ذلك الأمر بقدر ما كان يخشى معارضة نظاره لهذا التعيين وأنهم « ربما يستعينون بالانجليز فى المعارضة » . ولكى يحاول الخديو اقناع رئيس نظاره مصطفى فهمى بالموافقة على هذا التعيين طلب من السلطان منحه « رتبة الوزارة »(٢٤) .

والواقع انه كثيرا ما كانت تحدث خلافات بين القاضى والحكومة المصرية وعلى ذلك كانت تلجأ الحكومة المصرية الى الانجليز للحد من محاولات القاضى لتوسيع سلطاته من ذلك على سبيل المثال ذلك الخلاف الذى وقع بين القاضى وديوان الأوقاف فى عام ١٩٠٤ ومنشأ هذا الخلاف يرجع الى أن القاضى التركى قرر فى جلسة المجلس الأعلى للأوقاف محاسبة نظار الأوقاف بينما رأت المحكمة الشرعية بأن ذلك من حقها وعند

---

(٢٣) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج١ ص ٢٨٠.
(٢٤) نفس المصدر ، نفس الجزء ، ص ٣٦١

ذلك نشر القاضى اعلانا فى الجريدة الرسمية يلزم نظار الأوقاف بتقديم حساباتهم فى نهاية العام الهجرى اليه .

وكان ما تخشاه الحكومة المصرية أن يعتبر القاضى الذى كان يدعى لنفسه الولاية العامة الشرعية فى مصر — حكومة داخل حكومة . واتفق كرومر مع الحكومة المصرية على قبول استقالته التى لوح بها ولكن سوى الأمر وظل قاضى القضـــاة فى منصبه ونشر اعلانا ألغى فيه اعلانه الأول بالجريدة الرسمية فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٠٤ (٢٥) .

وكان مظهر سيادة الباب العالى الذى استمر هـــو « القوميسير العثمانى ». وقد عهد السلطان العثمانى بهذا المنصب الى الغازى أحمد مختار باشا وكان دبلوماسيا بارعاوافر الذكاء له من امجادهوولائه العميق للدولة العثمانية مما يفرض على الجميع احترامه . ولكن مهمته فى مصر لم تكن سهلة فلقد كان عليه على حد قول الخديو عباس « أن يقضى على كل مقومات استقلال مصر وان يمنع الخديو بكل الوسائل من مضاعفـــة الامتيازات والحريات التى كانت يستمدها من فرمانات توليته ، كما كان عليه أن يسهر على الاحتفاظ بنفوذ الخليفة الدينى وسلطته فى أرجاء البلاد وكان هذا واجبه ولكن كان عليه ايضا ان يحمى الحقوق التى كانت تركيا لاتزال تملكها ضد توغل بريطانيا العظمى . ومن المؤكد أن الحلفاء (يقصد روسيا وفرنسا) كانوا يؤيدون تصرفاته ضد المزاعم البريطانية » (٢٦) .

وحاولت الحكومة البريطانية الاستفادة من مركزها فى مصر لالغاء منصب القوميسير العثمانى ولكن فشـــلت « مناورات » ســـفرائها فى الاستانة فى تحقيق هذا الهدف بسبب معارضته من جانب سفيرى روسيا وفرنسا فى الاستانة . وكان كل من قنصلى فرنسا وروسيا العموميين يقوم بمحاولات التقريب بين وجهات نظر الخديو ومختار باشا بغية القضاء

---

(٢٥) احمـــد شفيق ، المصدر الســـابق ج ٢ القســـم الثانى ، ص ٦٢ ، ٦٣ ، ١٦٧ .

(٢٦) مذكرات الخديو عباس ، المصرى العدد ٤٨٢٨ فى ٧ مايـــو ســـنة ١٩٥١ .

على ما يطرأ من مصاعب وكان الغازى أحمد مختار يجد فى ذلك عونا له فى صراعه ضد سلطات الاحتلال للاستئثار بالنفوذ (٢٧) .

وعلى الرغم من أن كرومر والنظار فى مصر لم يعترفوا على الاطلاق بأية سلطة فعلية لمختار باشا الا أنه فى الحقيقة كان يتمتع بمركز ممتاز فى البلاد باعتباره ممثلا لخليفة المسلمين وكان ذلك يضفى عليه مهابة ونفوذا كبيرين .

وعلى الرغم من أن مختار باشا الذى كانت تعتبره الدولة العثمانية «ياورا شاهانيا »(٢٨) كان يعتبر مهمته فى مصر مركزا لمراقبة المحاولات البريطانية (٢٩) الا أن سلطات الاحتلال والنظار قد درجوا على معارضة أوامره (٣٠) .

وكثيرا ما كانت تحدث خلافات بين الخديو ومختار باشا فى مناسبات عديدة منها محاولاته التأثير على الخديو لتغيير نظارته « بسبب تساهلها فى كافة المسائل مع الانكليز فتكدر الخديو وبعد ذلك تداخلا فى شئون بلاده الداخلية » وعندما شكا الخديو غازى باشا الى السلطان العثمانى فى هذا الشأن جاءه الرد من السلطان « أنه واضع ثقته فيه » (غازى) واصدر السلطان تعليماته الى مندوبه أيوب باشا حامل الفرمان بالتوفيق بين الغازى والنظارة ومصالحتهم ففعل ذلك(٣١) .

وكانت الحكومة البريطانية قد نجحت عن طريق سفارتها فى الأستانة فى اقناع السلطان عبد الحميد بخطر خديو مصر عباس حلمى(٣٢) ومحاولاته اعداد خلافة خارجية على تركيا .

---

(٢٧) مذكرات الخديو عباس حلمى ، المصرى ، العدد السابق .
(٢٨) أحمد شفيق ، المصدر السابق ج ١ ص ٣٠٤ .
(٢٩) مذكرات الخديو عباس حلمى ، نفس العدد السابق .
(٣٠) أحمد شفيق ، المصدر السابق ج ١ ص ٣٠٨ .
(٣١) مذكرات محمد فريد ، القسم الأول ، كراس ٢ ص ١٥ .
(٣٢) مذكرات الخديو عباس ، المصرى ، العدد السابق .

والحقيقة أن السلطان العثمانى لم يكن يعتمد على خديو مصر فى ما يتعلق بنواياه نحو مصر والاحتلال الانجليزى بدليل مباحثاته مع انجلترا بشأن تحديد أجل الاستقلال ثم قطعه المباحثات بعد ذلك دون علم الخديو وكان رجال المعية السلطانية يدركون أن السلطان رغم وجود الاحتلال الانجليزى فى مصر لم يكن « يخشى شخص يعيد سيرة محمد على باشا ضد السلطان » (٣٣) ويبدو أن حسن العلاقات بين الدولة العثمانية ومصر فى تلك الفترة فى نظر الدبلوماسية كان عيصرا لازما للتوازن وضمانا ضروريا لحقوق مصر والباب العالى (٢٤) .

ونستطيع القول فى النهاية أن الخديو كان مرتاحا لتبعية مصر للدولة العثمانية سند ضد تدخل اليفوذ البريطانى ولكنه فى الوقت نفسه كان حريصا على عدم تدخل السلطان فى شئونه وعدم المساس بامتيازاته .

الخديو ومعيته :

كان الخديو يمارس سلطاته عن طريقين : طريق شخصى هو المعية وطريق رسمى هو مجلس النظار . وكان الانجليز حريصين على عدم التدخل فى رجال المعية الا عند الضرورة القصوى . ولما كان مجلس النظار هو الهيئة التنفيذية المسئولة عن تصريف شئون الادارة فى البلاد ، لذا نجد أن تعيين النظار كان يصحبه اصطدام بين الخديو وسلطات الاحتلال .

كان الخديو يستعين ببعض الأشخاص الذين يثق فيهم لتصريف الأمور فى ديوانه وهذه العناصر كايت فى الغالب من ابناء الطبقة التركية المقربين للخديو فكان الخديو يصطفيهم ويوليهم رعايته وعطفه حتى يضمن ولاءهم واخلاصهم .

وكان قصر عابدين هو المقر الرسمى لحكم الخديو ففيه تتم مقابلات الخديو الرسمية واجتماعاته بالوزراء وبقية كبار رجال الادارة والشخصيات الهامة . ومن ثم كان ديوايه هذا فى القصر .

---

(٣٣) أحمد شفيق ، المصدر السابق ج ١ ، ص ٣٨٣ .
(٣٤) مذكرات الخديو عباس ، المصرى العدد السابق .

وفى أوائل عهد توفيق كان الديوان الخديو يضم عدة أقلام منها قلم تركى وقلم عربى وقلم افرنجى ، وكل قلم يعهد برئاسته الى احد كبار الموظفين فى الديوان يساعده فى الأعمال عدد من الموظفين .

وكان المشتغلون فى القلم التركى يجيدون اللغة التركية حيث كانت اجراءاته تقتضى معرفة هذه اللغة . أما القلم العربى فكان يختص بالرد على المكاتبات التى ترد الى الديوان باللغة العربية وغيرها من الاجراءات المكتبية كالحفظ والقيد فى السجلات ونحوها . وكان رئيس القلم الأفرنجى فى بداية عهد توفيق مسيو جودان باشا وهو فرنسى الجنسية وخلفة مسيو دومرتينو فى عام ١٨٨٣ الذى أنعم عليه برتبة الميرميران الرفيعة فى عام ١٨٨٤ وكذلك كان كاتب المحفوظات فرنسيا أيضا وهو مسيو أودان وكان هذا القلم يضم بعض ابناء الباشوات مثل أحمد ذو الفقار وسعيد ذو الفقار وهما من أبناء على ذو الفقار باشا (سر تشريفاتى الخديو) وكذلك موسى عصمت وهو شقيق حسين فخرى باشا كما كان يضم احمد شفيق المؤرخ المعروف(٣٥) .

وكانت كل اعمال القلم الأفرنجى باللغة الفرنسية وكان الخديو يعهد الى مسيو اودان بتدريب العاملين فى هذا القلم . وكان الديوان كذلك يضم قلم التشريفات وهو الخاص بالمقابلات وكان يتصل برئيس النظار يبلغه بالبرنامج الذى يعده هذا القلم فيما يتعلق بالتشريفات ونوعية المدعوين لزيارة الخديو ومواعيد الزيارة وما الى ذلك . كما كانت مهمة قلم التشريفات ارسال بطاقات الدعوات الى المدعوين حسب الكشوف التى ترد الى الديوان من المديرين والنظارات المختلفة وكذلك الاتصال بالمديرين وغيرهم لابلاغهم بالترتيبات التى تتخذ بشأن التشريفات الخديوية وحضورهم مع العمد والأعيان ونحو ذلك .

ومن العاملين بالتشريفات فى عهد توفيق على ذو الفقار باشا كبير التشريفات وتونينو بك التشريفاتى الأول للخديو(٣٦) .

---

(٣٥) أحمد شفيق المصدر السابق ج١ ص ١٦ ، ٢٢ ، ٩٠ .
(٣٦) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج١ ص ٩٤ — ٩٥ ، ٢٨٣

وكان الخديو يكلف رجال المعية ببعض الأعمال السرية ويتخذ منهم عيونا له فالخديو توفيق كان يتجسس على تحركات والده فى ايطاليا بواسطتهم . أما الخديو عباس فكان يعهد الى بعضهم بالقيام بمأموريات فى الاستانة لدى السلطان أو الصدر الأعظم أو غيرهما من الأشخاص الذين تربطهم به علاقات شخصية أو نحو ذلك(٣٧) . كما كان يستخدم بعضهم فى الاتصال بالأعيان أمثال أحمد شوقى الشاعر المعروف وغيره .

وكان رجال المعية هم الذين ينظمون للخديو اجتماعاته ولقاءاته حسب أوامره لهم كما كان يصطحب بعضهم فى رحلاته وزياراته سواء داخل القطر أو خارجه .

ومن رؤساء الديوان الخديو فى عهد توفيق محمد ثابت باشا وهو الذى كان يعمل ناظرا للداخلية ثم استقال احتجاجا على تصرفات كليفورد لويد وكيل نظارة الداخلية .

ويحدثنا الخديو عباس حلمى فى مذكراته أن أول شىء فكر فيه بعد توليته العرش تنظيم المعية وتجديد نظامها حيث يقول أنه استحال عليه أن يحصل على أى ايضاح للدور الذى كان عليه أن يلعبه ، ويصف بعض رجال المعية فيقول « ان كبير الأمناء ذو الفقار الشيخ ، الذى كان قبل ذلك وزيرا للخارجية ، لم يعرف كيف يرتب جلوس الشخصيات حول مائدة المداولات ، واذا بالمستشار المالى الانجليزى — وكان مقعده المعتاد عند طرف المائدة القصى — ينتهز فرصة ذلك الارتباك فيقبل ليجلس الى جوار رئيس المجلس نفسه وهو مكان ظل يحتله حتى عام ١٩١٤ ، بسبب تلك السابقة المؤسفة التى خلقها جهل كبير الأمناء الذى لا يغتفر »(٣٨) .

وكان ما يضايق عباس من معيته أنه اذا استفسر عن شىء منهم تكون الاجابة « كما تشاء »(٣٩) . وكان يرى أن والده استسلم للانجليز وكبار

---

(٣٧) نفس المصدر ، ج٢ القسم الأول ص ١٥٠
(٣٨) مذكرات الخديو عباس حلمى ، المصرى ، العدد ٤٨٠٠ فى ٨ ابريل ١٩٥١
(٣٩) نفس المصدر ، نفس العدد .

حاشيته سائرون على سياسته وموظفو المعية يأتون أعمالا لا تليق بكرامتهم وان الرقابة عليهم غير متوفرة .

وفى حديث لعباس حلمى مع أحمد شفيق فى ٢٢ ينساير سنة ١٨٩٢ أى بعد ستة أيام من توليته العرش افضى الخديو اليه بنيته فى استبعاد ذو الفقار باشا كبير الأمناء ومحمد ثابت باشا رئيس الديوان الخديو فنوه أحمد شفيق بأن الأول خدم الأسرة الحاكمة منذ عهد سعيد وان الثانى من ذوى الكرامة لأنه أبى أن ينقاد لاستبداد كليفورد لويد ، الا أن عباس اشار الى أن تقدمهما فى السن هو الذى دفعه الى اعادة ترتيب المعية(٤٠).

وعلى أية حال عندما أحس ذو الفقار وثابت بنية الخديو فى تغيير نظام المعية قدما استقاليهما فقبلهما الخديو فى ٢٧ يناير سنة ١٨٩٢ واجرى تعديلا على النظام القديم للديوان الخديو حيث وزعت الأعمال على ثلاثة دواوين وصدر أمر عال الى نظارة المالية فى ٢١ ابريل ١٨٩٢ بتعيين محمود فهمى باشا رئيسا للديوان العربى(٤١) . كما عين محمود شكرى بك وهو من المقربين الى الخديو عباس رئيسا للديوان التركى ودومرتينو باشا رئيسا للديوان الأفرنجى ، وكان هذا الديوان الأخير يتبعه مسيو روليبه السكرتير العام للديوان الخديو(٤٢) وأحمد شفيق بك رئيس قلم الترجمة. كما استمر بروستر بك السكرتير الانجليزى الخاص منذ عهد توفيق فى خدمة الخديو ومنح رتبة المتمايز .

والى جانب هذه الدواوين الثلاثة المنبثقة عن الديوان الخديو كان يوجد قلم الياوران وقلم التشريفات . وقد احيل على المعاش كثير من الياوران

---

(٤٠) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الأول ص ١٦ — ١٧

(٤١) احيل محمود فهمى الى المعاش فى ٣١ ديسمبر ١٩٠٢ وخلفه فى منصبه حسن عاصم باشا السر تشريفاتى — نفس المصدر ، نفس الجزء والقسم ص ٤١٤

(٤٢) كان يعمل أستاذا للاقتصاد السياسى بمدرسة العلوم الشرقية فى فينا وكان منتدبا مدرسا خصوصيا لعباس حلمى عندما كان يتلقى تعليمه بمدرسة التريزيانوم وفى ١٤ أبريل عين سكرتيرا عاما للديوان الخديو — نفس المصدر والجزء والقسم ص ١٨

فى بداية عهد عباس وعين الأمير أحمد فؤاد باشا سر ياورا وكان يعمل قبل ذلك ملحقا عسكريا بالسفارة العثمانية بفينا وتم تعيين عبد الحليم عاصم باشا ياورا أول والأميران محمد ابراهيم وسعيد طوسون فى قلم الباوران . كما عين حسين محرم بك قومندانا للمراسلات الخديوية(٤٣) .

وفيما يختص بقلم التشريفات فقد عين أحمد مظلوم باشا محافظ عموم القنال سر تشريفاتى(٤٤) خلفا لذو الفقار باشا بتزكية من رئيس الديوان الأفرنجى مسيو دومرتينو ومحمد العبانى بك تشريفاتى أول وسعيد ذو الفقار تشريفاتى ثان(٤٥) كما نقل مصطفى داود يكن بك والذى كان يعمل معاونا للتشريفات الى السكرتارية الانجليزية وعين عبد الرحمن بك صبرى وأحمد بك خيرى معاونى تشريفات(٤٦) .

وبالاضافة الى هذه التعيينات السابقة عين الدكتور كومنوس طبيبا خاصا بالمعية كما عين الشيخ محمد راشد مفتيا للمعية .

وكان الخديو عباس يفضى بأسراره الى بعض رجال المعية الموثوق فيهم الذين يوليهم عطفه ويستشيرهم فى كثير من المهام أمثال احمد شفيق وغيره ويأخذ بآرائهم فى كثير من الأمور ، بل أنهم كانوا أحيانا يتدخلون فى تعيين النظار وكبار الموظفين(٤٧) .

على أنه رغم الثقة التى كان يضعها عباس فى رجال معيته الا أن بعضهم كان يفشى أسراره وتحركاته الى الانجليز حيث كان لهم جواسيس داخل القصر(٤٨) . ولكن عباس كان حذرا فقد كان هو نفسه يراقب تحركات

---

(٤٣) سميت فيما بعد بالحرس الخديو .

(٤٤) خلفه فى منصبه حسن عاصم باشا ثم اللواء أحمد زكى باشا سنة ١٩٠٢

(٤٥) رقى مديرا ثم أصبح ناظرا للمالية فى أكتوبر ١٩١٣ بدلا من أحمد حلمى الذى تولى نظارة المعارف العمومية — مذكرات محمد فريد ، القسم الأول ، كراس رقم ٢ ص ٦٠

(٤٦) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الأول ص ١٨ — ١٩

(٤٧) نفس المصدر ، نفس الجزء والقسم ، ص ١٥٠

(٤٨) مذكرات الخديو عباس حلمى ، المصرى ، العدد ٤٨٠٠ فى ٨

رجال معينه خارج القصر عن طريق البوليس السرى . ويذكر احمد شفيق أن الذى دفعه الى ذلك هو ما كان يقوم به بعض موظفى المعية من اعمال لا تتناسب ومراكزهم . وكان البوليس السرى يرفع الى الخديو تقارير مستمرة عن رجال المعية(٤٩) .

ويبدو أن عباس كان يستخدم بعض رجال المعية لتحقيق اغراضه الخاصة امثال لويس روليه Louis Rouiller السكرتير العام للديوان الذى كان يعهد اليه الخديو بالاتصال ببعض الشخصيات الفرنسية بالقاهرة كالقنصل الفرنسى العام وكذلك الصحفى الفرنسى جافيلو Gavillot رئيس الجالية الفرنسية بالقاهرة وكذلك مسيو بوترون Bouteron الفرنسى رئيس اللجنة المختلطة للدومين وكذلك مسيو برون Pront المندوب الفرنسى فى ادارة السكك الحديدية على حد قول عباس لتشكيل « أول نواة للدعاية لمصلحة استقلال مصر يوجههم المسيو دى ريفرسو بادارته البارعة ويصلهم روليه بالعرش(٥٠) .

ويبدو أن سلطات الاحتلال كانت تشك فى روليه خاصة بعد أن ادلى بحديث الى جريدة الجورنال الباريسية فى اغسطس ١٨٩٤ طعن فيه على سياسة الانجليز فى مصر مما أثار الصحف الانجليزية ضد الخديو وطالبت بعزل روليه من منصبه واحتج كرومر وطلب من الخديو تكذيب الخبر ولكنه رفض وقال « ان الصحف الانجليزية تكتب عنى منذ ثلاثة أعوام بعبارة مهينة وأنا صامت » وعلقت صحيفة الجازيت على ذلك بالقول « انه يجب على موظفى البلاط والحكومة أن يضعوا نصب عيونهم هذه الحقيقة ، وهى ان السياسة الخارجية خارجة عن نطاق اعمالهم وان الاهتمام بها من اختصاص النظار القائمين بالأمر دون سواهم »(٥١) .

ويبدو انه كانت هناك صراعات بين كبار موظفى الديوان حول سلب

---

(٤٩) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الأول ص ١٦٤

(٥٠) مذكرات الخديو عباس حلمى ، المصرى ، العدد ٤٨٢٩ فى ٨ مايو ١٩٥١

(٥١) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الثانى ، ص ١٦٦

اختصاصات اقلام الديوان من ذلك ما حدث بين حسن عاصم باشا رئيس الديوان العربى وبين أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الأفرنجى حيث يذكر الأخـير أن الأول كان يسـيطر على جميع الأقلام العربيـة والأفرنجية والتركية »(٥٢) .

على أن الخديو كان يسيطر على ديوان الأوقاف من خلال رجال المعية انفسهم حيث كان رئيس الديوان الخديو عضوا فى مجلس الأوقاف الأعلى ومن خلال رجال المعية كان ينفذ كل صفقاته ويعبث بمال الأوقاف ولم يكن الخديو يسمح لأحد من رجال معيته بمخالفة رغباته . اذ يحدثنا أحمد شفيق ان حسن عاصم باشا رئيس الديوان الخديو وقف أمام الخديو فى احـدى صفقاته فى الأوقاف(٥٣) . فسر كرومر لموقف حسن عاصم ومما قاله فى ذلك الصدد « انه يحمد الله على وجود اشخاص ذوى مقدرة ونزاهة فى حاشية الخديو مثل حسن عاصم » وقد أدى ذلك الى حنق الخديو على حسن عاصم وأقاله فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٤ ، وعين أحمد شفيق باشا رئيسا للديوانين العربى والأفرنجى فى أول يناير سية ١٩٠٥ وعبـد العزيز عزت رئيسا للديوان التركى(٥٤) .

وفى السنوات الأخيرة من حكم الخديو عباس حلمى تدخل الانجليز فى المعية ــ على حد قول محمد فريد ــ « لاصلاحها وتنقيتها من الادران » فقد

---

(٥٢) نفس المصدر ، ص ٤

(٥٣) رغب بيت زروفوداكى فى الاسـكندرية استبدال ارض الوقف الواقعة بجوار الكوبرى الأعمى بتفتيش الخـديو بمشتهر ، وكان الخديو يرغب فى هذه الصـفقة لسببين الأول : انه يرغب فى بيع تفتيش مشتهر والثانى : رغبتـه الاشـتراك مع زرفوداكى فى الأراضى التى تشترى من الوقف . وعندما عرض الموضوع على مجلس الأوقاف الأعلى عارض حسن عاصم والشيخ المفتى فى الصفقة وطلبا تعيين لجنـة لتقـدير ثمنى الوقف والتفتيش كما قرر المجلس الأعلى ان يدفع زروفوداكى مبلغ ٢٠ الف جنيه زيادي حتى يكون ثمن التفتيش مائة وثلاثين الف جنيه . وعلق أحمد شفيق على ذلك بالقول « ومن هذا اليوم اصبح الخديو والمتملقون فى الحاشـية يتناولونه بالذم الشديد » ــ أحمد شـفيق ، المصـدر السابق ج٢ القسم الثانى ، ص ٤٥ ــ ٤٦

(٥٤) نفس المصدر ، ص ٤٦ ، ٦٣

تدخل كتشنر فى نقل يوسف صديق من رئاســـة الديوان الخديو فى نوفمبر ١٩١٣ الى الخاصة لاتهامه بسوء السلوك ، وخلفه فى منصبه عثمان مرتضى.

ولعل من اسباب الخلاف بين محمد فريد وعباس حلمى اتهام محمـــد فريد المعية بالفساد ومناداته بضرورة اصلاحها(٥٥) .

وقبل أن ننهى حديثنا عن الخديو ومعينه نقول ان الخديو كان حريصا على اختيار وزرائه من بينهم ذلك أن عددا كبيرا من نظار مصر فى تلك الفترة كانوا ممن سبق لهم العمل بالديوان الخديو . وتلك كانت سياسة الخديو فى أن يكون من بين نظاره من يدينون له بالولاء والطاعة .

* * *

علاقة الخديو بالاحتلال :

كان قوام الحكم فى مصر فى عهد الســـيطرة البريطانيـــة (١٨٨٢ ــ ١٩٢٢) يتنازعه تياران ، تيار السلطة الشرعية الذى يمثله خديو البـــلاد وكبار رجال حكومته وتيار السلطة الفعلية الممثل فى القنصل البريطانى العام والمستشارين وبقيـــة كبـــار الموظفين الانجليز ــ وان كانوا موظفين فى الحكومة المصرية .

فالسلطة الشرعية ، اى سلطة الخديو ، تحض المصريين على الالتفاف حولها وعلى مناوأة الاحتلال الانجليزى . والدعوة فى ظاهرها بسيطة سهلة الفهم تصل الى قلوب العامة فى يسر « ووجدت فعلا استعدادا طيبا لتقبلها ، ولكن السلطة الشرعية نفسها تدرك أن المسألة لم تكن بهذه البساطة ، وأن الخديوية قد لا تستغنى عن هذا الغاصب كل الاستغناء ، فهى من جهـــة ترى فيه سندا ضد مطامع السلطنة العثمانية والتـــدخل الدولى وترى من جهة أخرى فيه سندا للحكم المطلق »(٥٦) .

---

(٥٥) يذكر محمد فريد عن محاولات اصلاح المعية « وهو ما طلبته مرارا من الخديو وجعلته شرطا لازما للصلح معه ، ولكيه كان يرفض ذلك دائما » .

أنظر : مذكرات محمد فريد ، القسم الثانى ، كراس ٢ ص ٦١

(٥٦) محمد شفيق غربال ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، الجزء الأول ص ٢٦

والسلطة الفعلية ، أى سلطة الاحتلال — كان هدفهـا أن يذعن المصريون للأمر الواقع والا يتعللوا بالأمل فى استخدام التدخل العثمانى والأوربى ضد الاحتلال وفى نفس الوقت كانت هذه السلطة تريد استقطاب فريق من المصريين — ان لم يكن الشعب كله — واشعارهم بالاتفاق فى المصلحة بينهم وبين الاحتلال « فقد يعاون الاحتلال الخاصة على نيل مقدار من تقييد الحكم المطلق وقد يعاون الاحتلال مصر على التخلص من بعض القيود الدولية على سيادتها . وبذلك يتم نوع من التبسيط لمركز مصر الدولى، فيصبح الأمر علاقة بين مصر وانجلترا وهذه قد تسوى فى المستقبل بشكل ما »(٥٧) .

ونستطيع أن نتصور شكل الحكم على النحو التالى :

أولا — الاحتلال على رأس نظام الحكم يضع السياسة العامة ويشرف على تطبيقها ويراقبه .

ثانيا — الخديو والأسرة الحاكمة يحدد لها نطاقا معينا من النقود يحد من سلطته .

ثالثا — الأجانب عموما وأصحاب الامتيازات الأجنبية خصوصا والرأسمال الأجنبى الذى كان يزداد على مر الأيام نموا واتساعا .

رابعا — الأرستقراطية المصرية الحديثة الممثلة فى العائلات التى رحبت بالاحتلال والتى أقطعها الاحتلال اعترافا بجميلها أراضى واسعة من مزارع الخديو المعروفة بالدائرة السنية متعاونة مع الاحتلال أحيانا ومع الخديو أحيانا أخرى .

وكان يقف على مقربة من هذه العناصر الرئيسية جاليات شرقية تقوم بالخدمات الصغيرة للاحتلال كأعمال الترجمة والبريد والسكك الحديدية والصحة والشئون المالية أما الشعب المصرى فكان يكافح وسط هذه الغابة المليئة بالذئاب باحثا عن طريقة الى السلطة(٥٨) .

---

(٥٧) محمد شفيق غربال ، المصدر السابق ، الجزء الأول ، ص ٢٦

(٥٨) فتحى رضوان ، نظرات فى اصلاح الأداة الحكومية ، ص ٢١ —

ونستطيع القول بأن علاقة الخديو بالاحتلال فى الفترة من ١٨٨٢ الى ١٩١٤ اجتازت أربع مراحل اختلفت كل مرحلة فيها عن الأخرى وهى :

مرحلة الاستسلام من بدء الاحتلال الى سنة ١٨٩٢ والثانية هى فترة الشقاق الأول من بداية عهد عباس حلمى الى عام ١٩٠٧ . والثالثة هى فترة الوفاق من عام ١٩٠٧ الى عام ١٩١١ والمرحلة الأخيرة هى مرحلة الشقاق الثانى من ١٩١١ الى ١٩١٤

اتسمت المرحلة الأولى بالاستسلام التام لسياسة الاحتلال . وكان توفيق على راس الحكومة ، وأيا كانت السلطة التى يمارسها بفضل مركزها الا انها قد تزعزعت بفعل ثورة عرابى ونتيجة للاحتلال الذى أعقبها(٥٩) .

صحيح أن الخديو استمر من الناحية الاسمية على قمة السلطة التنفيذية يمارسها بطريق مباشر — كما كان من قبل — يعاونه فى ذلك النظار الذين استمر من حقه تعيينهم وعزلهم ، الا انه أصبح لزاما عليه ان يستشير قنصل بريطانيا العام فى كل تصرفاته .

والواقع أن الاحتلال الانجليزى لمصر لم يكن يريد اثارة أية مشاكل تثير الرأى العام فى مصر مما قد يعرضه الى احداث فتن أو قلاقل ، فهو لم يكن يريد الظهور بمظهر السيادة المباشرة او الاستئثار بالحكم فى صورة علنية وانما كانت خطته حكم مصر بطريق غير مباشر . وبذلك تركت سلطات الاحتلال الخديو يمارس سلطاته فى حكم مصر بعد أن عقدت العزم على اتباع وسائل اخرى تمكنها من السيطرة على جهاز الحكم فى مصر .

والحقيقة اننا نستطيع أن ندرك منذ بدء الاحتلال أبعاد السياسة البريطانية فى السيطرة على جهاز الحكم والادارة فى مصر اذا رجعنا الى الاطار العام الذى حددته السياسة البريطانية بشأن سلطة الخديو ونظاره والذى بدا واضحا منذ البداية فى برقية جرانفل وزير الخارجية البريطانية الى الدول العظمى بتاريخ ٣ يناير ١٨٨٣ حيث ذكر جرانفل فى برقيته هذه ما يلى : « انه وان كانت القوات البريطانية باقية فى مصر لصيانة النظام

---

(٥٩) Lutfi Al-Sayyid, Afaf, Op. cit., P. 68.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

العام فان حكومة صاحبة الجلالة تنوى سحبها عندما تسمح بذلك حالة البلاد وتستطيع بوسائلها تثبيت سلطة الخديو ، والى أن يحين ذلك فان مركز حكومة صاحبة الجلالة بازاء سموه يقضى عليها ببذل نصائح لتتأكد من أن النظام الذى سيوجد يكون مرضيا ويحتوى على عوامل الاستقرار والتقدم »(٦٠) . وظلت الحكومة البريطانية تؤكد للدول العظمى باستمرار حرصها على اتباع هذه السياسة(٦١) .

ولا نبالغ اذا قلنا أن السياسة البريطانية فيما يتعلق بادارة مصر قد انكشفت ببرقية جرانفل الثانية التى أرسلها الى السير افلن بيرنج قنصل بريطانيا العام فى مصر بعد عام من البرقية الأولى وبالتحديد فى ٤ يناير ١٨٨٤

وهذه البرقية الأخيرة كانت قد ارسلتها وزارة الخارجية البريطانية الى قنصلها العام فى مصر عندما رفض شريف رئيس النظار اخلاء السودان بناء على طلب الحكومة البريطانية . وقد جاء فى هذه البرقية ما نصه : « انه من الواجب مادام الاحتلال البريطانى المؤقت قائما فى مصر ، أن تتأكد حكومة صاحبة الجلالة انه من الضرورى اتباع النصائح التى ترى اسداءها للخديو فى المسائل الهامة التى تستهدف فيها ادارة مصر وسلامتها للخطر ، ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن المسئولية الملقاة الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها الى أن تصر على اتباع السياسة التى تراها ، ومن الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقا لهذه السياسة ، وأن حكومة صاحبة الجلالة الواثقة من أنه اذا اقتضت الحال استبدال أحد الوزراء فهناك من المصريين سواء من شغلوا منصب الوزارة ، أو شغلوا مناصب أقل درجة ، من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التى قد يصدرها اليهم الخديو بناء على نصائح حكومة صاحبة

---

(٦٠) ELgypt No. 2, 1883, PP. 34—35.

(٦٠) انظر :

Document Diplomatique Affaires D'egypte 1884—1893, No. 444, Dufferin à Develle Paris, 23—I—1893. P. 530.

الجلالة »(٦٢) .

التزم الخديو توفيق بهذه النصائح ولم يحد عنها وصرح بأنه ملتزم بها وأنه كان عليـــه أن يسلك طريقا من ثلاثة ، اما التظاهر بالتبـــاع النصيحة ومحاربتها فى الباطن أو تنفيذها دون مناقشة ، أو مناقشة النصيحة فان قبلت وجهة نظره نفذها وان لم تقبل فعليه الامتثال للنصيحة وانه عندما اختار الطريق الأخير اعتبر هذا ضعفا منه رغم أنه لا يملك وســـائل معارضـــة النصائح التى تقدم له(٦٣) . واعلن انه لا شك اطلاقا فى اخلاص الانجليز له ومن ثم سيستمر صديقا وفيا لهم الى الأبد(٦٤) .

لقد أجاد ملنر وصف هذه الفترة عندما ذكر أن مسئولية ادارة شئون مصر قـــد انتقلت فى الفترة من نوفمبر ١٨٨٢ الى مايو ١٨٨٣ من ســـلطة القنصل البريطانى العام السير ادوارد مالت الى سلطة دفرن . أما الفترة من نوفمبر ١٨٨٥ الى ديسمبر ١٨٨٧ فكان يتقاسم فيها النفوذ كل من السير افلن بيرنج والسير هنرى دراموند وولف Henry Drummond Wolff وان بيرنج ظل ينفرد بالســـلطة حتى رحيله من مصر عام ١٩٠٧ مستعينا بالموظفين البريطانيين فى الحكومة المصرية وباتبـــاع سياســـة النصـــائح الالزامية(٦٥) .

واتباعا لسياسة النصائح الالزامية هذه تشكلت فى عهد الاستسلام أى منذ بدء الاحتلال فى سنة ١٨٨٢ الى ١٨٩٢ أربع نظارات لم يكن الخديو توفيق حرا فى اختيار رؤسائها وكانت أولى هذه النظارات نظارة محمد شريف التى تشكلت فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢(٦٦) .

---

(٦٢) برقيـــة جرانفل الى بيرنج فى ٤ يناير ١٨٨٤ مذكورة فى مصادر كثيرة منها جمهورية مصر ــ رئاسة مجلس الوزراء ، السودان من ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ ص ٤ وأيضا
Documents Diplomatique No. 388, P. 492.

(٦٣) The Egyptian Gazette 16—1—1884.
(من تصريح للخديو توفيق) .

(٦٤) Ibid.

(٦٥) Milner; England in Egypt. PP. 30—31.

(٦٦) شكلت من محمد شريف للرئاسة والخارجية ـ مصطفى رياض

ويبدو من هذا التشكيل أن معظم النظار كانوا صنائع للخديو وموضع ثقة الحكومة البريطانية . وكان شريف رئيس هـــذه النظارة من المرتاحين للتعامل مع الاحتلال كما سبق ان ذكرنا ـــ فقد أعلن لمـــالت سروره لمجيء بريطانيا فى الوقت المناسب وأبدى اعجابه الشديد بها وصرح « أنه لولا هذه المساعدة التى جاءت فى وقتها من جانب بريطانيا لفقـــدت البـــلاد حضارة الأجيال »(٦٧) . كما كان يعتقد أنه « لا يستطيع أحد أن يأخذ على عاتقـــه مسئولية تشكيل نظارة ما لم يكن مزودا بالسلطة الكاملة وما لم يعضد بشيء يستطيع الاستناد اليه »(٦٨) .

وكان مالت قنصل بريطانيا العام فى مصر قد نصح الخـــديو باسناد الرئاسة الى شريف وقبل شريف ذلك العرض لكنه رجا القنصـــل العـــام بالمحافظة على سريته حتى يجد الوقت المناسب لاختيار زملائه(٦٩) . ولكن مالت حث شريف على ضرورة اشراك نظار مشـــهورين أمثال نوبار ورياض وكان هدف مالت مؤازرة الخديو اثناء الفترة الأولى من الاحتـــلال باحاطته بأبرز المصريين مكانة . وعملا بنصيحة مالت أبرق شريف الى رياض فى جنيف يستدعيه ليتولى نظارة الداخلية ويناقشه فى اختيار أعضـــاء النظارة(٧٠) . وبذلك نجح مالت فى أن يفرض على شريف أقـــل الرجلين مثارا للاعتراض فى حين أن دى فورج De Vorges القنصـــل الفرنسى العـــام اعتبر تسليم شريف باشـــتراك رياض معه فى الحكم دليـــلا على ضـــعف شريف الشديد(٧١) .

للداخلية ـــ احمد خيرى للمعارف العمومية ـــ على حيدر للمالية ـــ عمر لطفى للجهادية والبحرية ـــ على مبارك للأشـــغال العمومية ـــ حســـين فخرى للحقانية محمد زكى للأوقاف ـــ الوقائع المصرية ٢١ سبتمبر ١٨٨٢

(٦٧) Malet, to Granville 16—8—1882. (Malet, Egypt 1879—1883 P. 442.

(٦٨) حديث شريف الى مالورتى انظر :
Malortie, Egypt : Native rulers and Foreign interference. P. 306.

(٦٩) Egypt No. 17. Doc. No. 654, Malet to Granville 12 - 8 - 1882

(٧٠) Egypt No. 18, Doc. No. 9, Malet to Granville 19-8-1882.

(٧١) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ، ص ٢٨٣

وعندما أصر الخديو توفيق على رئاسته لمجلس النظـــار تفاديا لتلك الأزمة ضغط مالت على شريف ليترك للخديو رئاسة المجلس(٧٢) .

وكانت معايير الانتقاء البريطانى للنظار خلال تلك الفترة اما العـــداء للثورة العرابية أو الولاء للخديو أو كلاهما(٧٣) .

ومما تجدر الاشارة اليه أن معظم العناصر التى تألفت منها النظارات فى ذلك الوقت وحتى تعيين سعد زغلول للمعارف ســـنة ١٩٠٦ كانت من العنصر القديم أعنى العنصر التركى وكانت حجة سلطات الاحتلال فى هـــذا الاختيار انها ترتاح للتعامل مع العنصر التركى بسبب خبرته القديمة فى شئون الحكم والادارة وانه لن يسبب للاحتلال أية مشاكل بعكس العنصر المصرى لعدم خبرته فى شئون الحكم وكذلك لمـــا قد ينجم عنه من اثارة المشاكل وكانت لا تزال عالقة فى اذهان الاحتلال أحداث الثورة العرابية التى قام بها العنصر المصرى . وكانت وجهة نظر كرومر انه يجهل نوعية هذه العناصر الوطنية وفى رأيه أن تعيين العناصر المصرية يعد أمرا خطيرا ويشبهه « تعيين أحـــد زعماء الهنود الحمر المتوحشين حاكما عاما على كندا »(٧٤) .

اما عن ظروف استعفاء نظارة شريف فيتمثل فى اختلاف وجهات النظر بين الحكومتين البريطانية والمصرية فى شأن أحداث السودان حيث ســـيطر المهدى على الأراضى السودانية جنوبى الخرطوم الأمر الذى حـــدا بالحكومة البريطانية أن تبرق الى قنصلها العام أفلن بيرنج بتاريخ ٣٠ نوفمبر بأن يقوم باسداء النصح لحكومة الخديو بالتخلى عن السودان فى حدودا معينة(٧٥) .

وكانت الحدود المعينة فى نظر الحكومة البريطانية أن تتخلى مصر عن البلاد الواقعة الى الجنوب من وادى حلفا . ويبدو أن شريف لم يكن يمانع فى التخلى عن مديرية دارفور ولكنه تمسك بكردفان عنـــدما أشار عليه بيرنج

(٧٢) نفس المصدر ، ص ٢٨٣

(٧٣) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص ١١٣

(٧٤) Afaf, Op. Cit., PP. 60—61.

(٧٥) رسالة جرانفل الى بيرنج فى ٢٠ نوفمبر ١٨٨٣ فى : محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان ، ص ٣٠٠

الأوحد من الساسة القدامى الذين قبلوا التعاون مع الانجليز وقد كانت هذه ورقة رابحة بالنسبة لنوبار يستطيع أن يلعب بها فى الوقت المناسب .

وكان ميدان الهجوم الذى حدده نوبار صراعه مع كليفورد لويد وكيل نظارة الداخلية وتمثلت نقطة الصدام بينهما فى علاقة مديرى المديريات بقوات البوليس فى مديرياتهم اذ قرر لويد أن تتبع قوة بوليس الأقاليم رئيسا خاصا بها فى كل مديرية وأن يكونوا تابعين جميعا لمفتش عموم البوليس فى نظارة الداخلية بينما اعترض نوبار على سياسة لويد هذه على اعتبار أنها تضعف من سلطة مديرى المديريات كما اعترض أصلا على مهمة لويد كوكيل لنظارة الداخلية بسبب ارتباط النظارة بحياة البلاد الخاصة والتدخل البريطانى فى شئونها يحدث ارتباكات عديدة فى حياة البلاد .

انتصر نوبار فى جولتـــه الأولى مع الوجود البريطانى فى التخلص من لويد . وعلى الرغم من أن سلطات الاحتلال ارادت تعويض تلك الخسارة التى اصـــابت النفوذ البريطانى عن طريق محـــاولة تعيين مفتشين انجليزيين عموميين ، ولكن أخفقت المحاولة أمام اصرار نوبار وكانت هذه بمثابة لطمة قوية للنفوذ البريطانى احتاج الى فترة طويلة لتعويضها(٨٣) .

وعلى الرغم مما هو معروف عن نوبار من تعاطفه مع الاحتلال واعتقاده بضرورة استمرار الوجود العسكرى البريطانى ، الا انه كان يتشكك فى قيمة استخدام الموظفين البريطانيين فى الادارة المصرية . صحيح أنه كان يصرح دائما انه فى صف الاحتلال لكنه لا يقصد الاحتلال (الادارى) وفى اعتقاده أن الوجود البريطانى قدم كثيرا من النصائح وقدرا قليلا من المعونة فى حين أن المطلوب هو المزيد من المعونة لا النصائح .

واتسمت مظاهر رفض نوبار لسياسة النصائح هذه فى عدة أمور منها رغبته فى الحد من سلطات مفتشى الرى الانجليز على اعتبار أن هؤلاء فى رأيه يتصرفون كما لو كانوا فوق القانون فى حين دافع سكوت مونكريف وكيـــل نظارة الأشغال العمومية عن تصرفاتهم بأنه لكى يكون لقراراتهم فعاليـــة فى

---

(٨٣) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١١٩

الأمور العاجلة لابد من منحهم حق التصرف بشأنها .

كذلك ضاق نوبار ذرعا بسياسة الانجليز التى أولت الشئون المالية اهتماما خاصا على ما عداها من مرافق الادارة وبمقتضى التنظيم الجديد للخزينة المصرية الذى وضعه المحتلون صار ادجار فنسنت مستشارا لنظارة المالية وقام بتشكيل اللجنة المالية(٨٤) التى هيمنت على الشئون المالية فى مصر وكانت قراراتها تجب أى قرار بما فى ذلك قرارات مجلس النظار(٨٥) .

كل هذه الأمور عجلت بالاصطدام المكشوف بين الطرفين خلال عام ١٨٨٧ مما دفع نوبار الى شكوى المستشار المالى والقنصل البريطانى العام لدى حكومتهما ولكن دون جدوى ، الأمر الذى هيأ الظروف خلال عامى ١٨٨٧ ، ١٨٨٨ لشن هجوم مضاد عليه . وقد زاد من حدة الصدام الاخفاق الذى أصاب مشروع اتفاق وولف — مختار وما نجم عن ذلك من عدم تحديد أجل للاحتلال البريطانى وكذلك فشل نوبار فى ميدان المحاكم الأهلية والسخط عليه لملئه المحاكم بقضاة مسيحيين .

وكانت الجولة هذه المرة بشأن منصب رئيس البوليس ذلك أن نوبار انتهز وفاة فالنتين بيكر رئيس البوليس فى أوائل ١٨٨٨ وحاول اعادة تنظيم قوات البوليس للتخلص من الضباط الانجليز باعادة تبعية قوات البوليس الى مديرى المديريات والغاء مركزها الرئيسى فى القاهرة .

غير أن بيرنج انتهز هذه الفرصة للتخلص من نوبار غير المتعاون فى حين قبل الآخر ذلك التحدى وحاول انزال ضربة أخرى بالسياسة الادارية للاحتلال البريطانى سيما أن الخديو السابق اسماعيل كان يزور الاستانة فى ذلك الوقت ولما لم تكن علاقة توفيق بالسلطان العثمانى على ما يرام فخشى

---

(٨٤) كانت مشكلة من ناظر المالية رئيسا وعضوية المستشار المالى ووكيل نظارة المالية (بلوم باشا النمساوى) ومدير عموم الحسابات المصرية (فتزجرالد — انجليزى) ومراقب الحسابات (مازوك — فرنسى) انظر محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٣ يناير سنة ١٩١٠ .

(٨٥) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٢٠ .

بتركها(٧٦) . وكان يأمل فى امكان القضـــاء على ثورة المهـــدى عن طريق الاستعانة بقوات انجليزية او هندية لأنه كان يرى أن الحكومة البريطانيـــة « لا تود بالطبع أن ترى قوات تركية تتدخل فى السودان »(٧٧) .

وعلى أية حال فقد انتهت الأزمة بذلك الانذار (أو النصيحة) التى وجهتها الحكومة البريطانية الى الخديو فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ وترتب عليها استقالة نظارة شريف التى رفعها الى الخديو فى ٧ يناير سنة ١٨٨٤ وقـــد ضمنها رايه فى مسألة اخلاء السودان واعتبار ذلك انتهاكا للفرمانات على اعتبار أن « تلك المديريات التابعة للباب العالى قـــد وضعها أمانة فى أيدينا لنديرها ، فاذا أصرت بريطانيا على أن تكون توصياتها نافذة بغير معارضـــة كان هذا العمل متناقضا مع أحكام الدكريتو الخديوية الصادرة فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ الذى يشترط أن يحكم الخديو بواســـطة وزرائه وبالاشتراك معهم . لذلك نقـــدم استقالتنا لأنه قـــد حيل بيننا وبين أداء مهمتنا وفقـــا للدستور »(٧٨) .

غير أن اهمية الانذار تكمن فى الانطباع الذى ترك اثره على الخـــديو توفيق طوال بقائه على عرش الخديوية ألا وهو تسليمه لكل ما يطلبه الاحتلال ويعنينا فى هذا المجال قبوله استقالة النظارة الشريفية هذا من ناحية ، ومن اخرى ابلاغه القنصل البريطانى العام بروح ودية بقراره اخلاء السودان كما عبر عن ثقته التامة فى أن اى نصيحة تتقدم بهـــا الحكومة البريطانيـــة انما تستهدف مصلحة البلاد(٧٩) .

اثناء المبـــاحثات التى كانت تدور بين شريف وكرومر بشـــأن اخلاء السودان ابلغ كرومر حكومته بأنه لا يثق فى امكان العثور على نظار مصريين اكفاء يرغبون فى تنفيذ سياسة اخلاء السودان ومن ثم فاذا أرغمت الحكومة المصرية على قبول سياسة التخلى عن الســـودان فانه يجب على الحكومة

---

(٧٧) Cromer, Op. Cit., Vol. I.P. 208:

(٧٨) رئاسة مجلس الوزراء ، المصدر السابق ، ص ٤

(٧٩) يونان لبيب ، المصدر السابق ص ١١٧

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

البريطانية أن تكون على استعداد لمواجهـــة الطوارىء المحتملة وهى تعيين وزراء انجليز بصفة مؤقتة(٨٠) .

على أنه وان كانت الحكومة البريطانية لم ترغب فى تعيين وزراء انجليز فى مصر الا ان بيرنج قد هدد بتولية ادارة البلاد الأمر الذى أزعج الخـــديو مما جعله على حـــد قول كرومر « يقرر التسليم » ويقبل اســـتقالة شريف ويسرع بتكليف نوبار بتشكيل نظارة جديدة(٨١) .

على أن اهم ما يعنينا من تلك النظارة التى شكلت فى ١٠ يناير ســـنة ١٨٨٤(٨٢) والتى استمرت حتى ٩ يونية ١٨٨٨ أنها شكلت على أساس القبول بسياسة اخلاء الســـودان وان عهـــدها اتسم بالصراع بين الوجود البريطانى الراغب فى تاكيد الحقائق التى فرضها فى اقالة النظارة الشريفية وبين النظارة النوبارية الساعية الى منع سريان النفوذ البريطانى الى مختلف المراكز الحساسة فى كيان الحكومة .

ويمكننا أن نقسم هذا الصراع الى مرحلتين ، الأولى مرحلة الهجوم من جانب نوبار على التوغل البريطانى والأخرى مرحلة الهجوم المضـــاد من جانب سلطات الاحتلال التى تمكنت أخيرا من رد الهجوم بل واسقاط النظارة النوبارية نفسها .

أما بالنسبة لمرحلة الهجوم فقد تمثلت أسلحة نوبار خلالها فى زعزعة الوجود الاحتلالى فى مصر على اثر بدء مفاوضـــات مختار — درمند وولف (١٨٨٥ — ١٨٨٧) وهى مفاوضات بريطانية كانت تستهدف تحديد موعد لجلاء القوات البريطانية عن مصر . هذا بالاضافة الى أن نوبار كان الرجل

---

(٨٠) Cromer, Op. Cit., Vol. I. PP. 372—373:

(٨١) Cromer, Op. Cit., Vol. I. P. 383:

(٨٢) تولى نوبار الرئاسة والخارجية والحقانية — ثابت للداخلية — مصطفى فهمى للمالية — عبد القادر حلمى للحربية والبحرية — عبد الرحمن رشدى للأشـــغال العمومية — محمود الفلكى للمعارف العمومية . انظر : فؤاد كرم ، النظارات والوزارات المصرية ، ص ١٢٨

وقبل أن ننهى الحديث عن عهد الاستسلام ـ أو عهد توفيق ـ نشير الى أن آخر نظارات ذلك العهد هى نظارة مصطفى فهمى التى تشكلت فى ١٤ مايو ١٨٩١(٩٠) والتى كانت صورة صادقة لهذا العهد تجلت فى شخصية رئيسها الذى يعد أول رؤساء النظار المنحازين كلية الى الانجليز والمرتاحين للتعامل معهم ويعلق ملنر على ذلك بالقول بأنه لم يبلغ التعاون بين الانجليز والمصريين حدا مثلما بلغ فى عهد مصطفى فهمى(٩١) .

وظل توفيق طوال عهد الاستسلام تخونه شجاعته عن الاقدام على أى عمل ضد الاحتلال وعلى الأخص عند اتخاذ القرارات وان كان ابنه الخديو عباس حلمى يرى « أن فى المقـاومة أحيانا من البسـالة ما يفوق القيام بحركة طائشة عقيمة » ويستمر فى الدفاع عنه فيقول إن توفيق « قبل الأمر الواقع وما كان يسعه أن يفعل غير ذلك ... لقد وجد أبى نفسه طيلة الزمن الذى حكم فيه محصورا فى حلقـة جائرة ، ظالمة ولا مبرر لظلمها ، حلقة من الأحقاد والعنف والريب . وكانت يداه مغلولتين منذ حصار عرابى الذى كان الاحتلال قد ضاعف من خطورة نتائجه ، وقد وجد نفسه تتقاذفه الأحداث فى اعماله كحاكم . وكان الباب العالى واللورد كرومر والمراقبون الأجانب فى الدين العام وعدم اكتراث الشعب وترك السودان وعدم مبالاة السياسيين وسائر العقبات العديدة الأنواع التى لم يتمكن قط من التخلص منها ، كل أولئك كانوا يعترضون كل فكرة وكل قرار كان يسعه أن يتخذه فى أية ظروف مغايرة »(٩٢) .

ننتقل الآن الى دراسة المرحلة الثانيـة من مراحل العـلاقات بين

---

(٩٠) شكلت من مصطفى فهمى للرئاسة والداخلية ـ عبد الرحمن رشدى للمالية ـ محمد زكى للأشغال العمومية والمعارف ـ حسين فخرى للحقانية ـ يوسف شهدى للحربية والبحرية ـ تجران للخارجية . انظر : فؤاد كرم ، المصدر السابق ، ص ١٣٨

(٩١) **Milner; Op. Cit., P. 132.**

(٩٢) مذكرات الخديو عباس حلمى ، المصرى العدد ٩٧٩٦ فى أبريل ١٩٥١

الخديو والاحتلال الا وهى مرحلة الشقاق الأول من بداية عهد الخـديو عباس حلمى فى يناير ١٨٩٢ الى ١٩٠٧

عندما تولى عباس العرش دفعته حماسة الشباب الى الاهتمام بكل ما يجرى حوله وأخذ عليه كرومر تعرضه « للمسائل الشخصية التافهة » فى حين يجب عليه الاهتمام « بالمسائل الرئيسية » كما كان يأخذ عليه عدم اعتماده على النظار فى ادارة الحكم بعكس ما كان يفعل والده من قبـل واصدار الأوامر راسا من المعية الى المديريات فيما يتعلق بالفيضان وغيره وانتقاداته للموظفـين الانجليز فى الادارة المصرية وكرهه لأرتين باشـا وللضباط الانجليز والوطنيين وغير ذلك من أمور انتقدها كرومر(٩٣) على عباس ونصحه الأول « بالاعتماد على نظاره والا يعمل الا بواسطتهم »(٩٤).

والواقع ان الانجليز منذ تولى عبـاس العرش تعللوا أن الوجود الانجليزى ضرورى لتثبيت مركز الخديوية ، وان كرومر يجب ان يبقى فى مصر لخبرته بشئونها ، وان على الخـديو الامتثال لنصائح المستشارين الانجليز .

ويذكر احمد شفيق ان صحيفة التايمز اللندنية اشـارت تلميحا الى ضرورة تعيين مستشار انجليزى للسراى ليسترشد الخديو بآرائه ولكن الخديو رفض ذلك العرض(٩٥) .

وبالرغم من أن عباس أصدر الى مصطفى فهمى رئيس النظار ارادة سنية فى ١٧ يناير بتثبيت نظارته الا ان الخديو يبدو انه لم يكن ميالا للتعامل معه وانما ابقاه فى النظارة مراعاة « لاسم والده ليس الا » . ويدلل محمد فريد على ذلك بالخطاب الذى بعثه عباس الى مصطفى فهمى فى ١٨ يناير

---

(٩٣) منح السير افلن بيرنج لقب لورد فى ٢٤ مايو سنة ١٨٩٢ وسمى لورد كرومر منذ ذلك التاريخ ـــ أحمد شفيق ، المصدر السابق ج٢ القسم الأول ص ٥٢

(٩٤) حديث كرومر مع روليبه سكرتير عام الديوان الخديو فى عام ١٨٩٢ فى أحمد شفيق ، نفس المصدر ص ٥٢ ـــ ٥٥

(٩٥) نفس المصدر ، ص ١٥

أن يكون ظهور والده في الاستانة ايذانا بخلعه ومن ثم اعتقد أنه باستطاعته الاعتماد على نوبار في مثل هذا الموقف وقد شجع الأخير تأييد الخديو له للمضى في معركته ضد القنصل البريطانى العام وأرسل زوج ابنته « تجران » وكيل الخارجية الى لندن ليشكو قنصلها العام ولكن الخارجية البريطانية بعد أن ادركت ضعف مركز نوبار في مصر أيدت قنصلها العام وحذرت الخديو من أنه اذا كان يرغب في تلقى العون من بريطانيا في الشئون الخارجية فيجب عليه الامتثال الى نصائح بيرنج في الشئون الداخلية .

وعن طريق تهديد بيرنج لتوفيق بأن اسماعيل على استعداد للعودة الى عرشه كان من الطبيعى أن يفضل توفيق التأييد البريطانى على تأييد نوبار . وهكذا احرز بيرنج النصر على نوبار في هذه الجولة مؤكدا تدعيم الوجود السياسى للاحتلال في البلاد . ولم يفق نوبار من هزيمته على الاطلاق ، ذلك أن الخديو عملا بالنصيحة البريطانية تدارك الموقف وأخذ بزمام الأمور في يديه وترأس مجلس النظار بصفة تكاد تكون مستمرة وأخذ يتدخل في كل أمر مهما بلغت تفاهته ، فهو لم يغفر لنوبار توريطه في معركة خاسرة هذا فضلا عن أن بيرنج لم يكن على استعداد لتأييده وانتهى الأمر باقالة الخديو له(٨٦) .

وكانت الظروف قد هيأت لرياض باشا ، بمحاولته التودد لسلطات الاحتلال عندما كان خارج الحكم ، أن يكون بديلا لنوبار وبالفعل وقع اختيار الانجليز عليه في ٩ يونية ١٨٨٨(٨٧) . ورغم ما هو معروف عن رياض من ولائه للانجليز ورغم أنهم علقوا كثيرا على تعاونه معهم مما قد

---

(٨٦) يونان لبيب المصدر السابق ، ص ١٢٢

(٨٧) شكلت نظارته من رياض للرئاسة والداخلية والمالية — مصطفى فهمى للحربية والبحرية — ذو الفقار للخارجية — محمد زكى للأشغال العمومية — حسين فخرى للحقانية — على مبارك للمعارف العمومية .

انظر : فؤاد كرم ، المصدر السابق ، ص ١٣٣

يبشر بالبقاء الطويل للنظارة فى الحكم ، الا أن الرجل عارض استمرار التدخل الانجليزى فى الادارة المصرية .

وكان ميدان الخلاف بينه وبين سلطات الاحتلال ساحة القضاء ورغبة بيرنج فى التوسع فى الجهاز القضائى ودعمه ببعض القضاة الأوربيين وقد تحقق ذلك بالفعل . وبناء على اقتراح بيرنج تم تعيين جون سكوت فى سنة ١٨٩٠ — وهو أحد القضاة الذين عملوا فى المحاكم الهندية — لاعادة النظر فى الجهاز القضائى المصرى برمته وتقرير ما يراه من مشروعات الاصلاح القضائى . وعندما عرض المشروع احتج عليه ناظر الحقانية وأيده رياض فى ذلك .

غير أنه كما هو معتاد جاءت التعليمات من لندن الى بيرنج بضرورة التمسك بمشروع سكوت وكذلك ضرورة تعيينه مستشارا لنظارة الحقانية ليتمكن من تنفيذ مشروعه .

وقد خاب أمل رياض عندما تصور انه قادر على اشراك الخديو فى هذا الصراع ذلك أن توفيق ما لبث أن انسحب على الفور عندما أدرك حجم الخلاف بينه وبين الانجليز وكانت النتيجة تعيين سكوت مستشارا لنظارة الحقانية رغم أنف رياض وغاية ما فعله رياض هو اشتراكه مع ناظر الحقانية فى احراج مركز المستشار بالقول بأن الأخير لا يملك صلاحيات ادارية(٨٨) كما قام بتعيين كتشنر رئيسا للبوليس بهدف أن يصطدم الرجلان فى العمل . ولكن الأمور لم تأت كما تصور رياض اذ بادر كتشنر باصدار أوامره الى رؤساء الأقلام فى الداخلية بأن يعرضوا عليه جميع المكاتبات أولا ثم يقرر هو ما يجب عرضه على رياض وما لا يجب . كما أن كتشنر وضع تقريرا بالاشتراك مع سكوت ورفعاه الى الخديو مباشرة دون أن يعرض على رئيس النظار الأمر الذى ساء رياض وعده ماسا بكرامته وكرامة البلاد مما دفعه الى تقديم استقالته فى ١٢ مايو ١٨٩١(٨٩) .

---

(٨٨) يونان لبيب ، المصدر السابق ص ١٢٤ ، ١٢٦

(٨٩) أحمد شفيق ، المصدر السابق الجزء الأول ، ص ٥١٥ — ٥١٦

غير أن الانجليز — الذين استأثروا بجميع السلطة فى عهد توفيق قد كبر عليهم ذلك الاجراء من عباس واعتقدوا أنهم اذا تركوا الخديو الشاب فى طريقه فقد ينتهى ذلك بضياع نفوذهم . وعلى هذا فقد أبرق كرومر الى وزير خارجيته يبلغه بأن نظارة حسين فخرى شكلت دون رأيه وجاء كرومر الى السراى واعترض على الخطة التى جرى عليها الخديو فى التغيير فأبلغه الخديو أنه يصعب العدول عن قراره ، ووعد الخديو كرومر بناء على طلبه بألا ينشر خبر تشكيل النظارة الجديدة فى الجريدة الرسمية الا بعد الاتصال باللورد روزبرى وزير الخارجية البريطانية فى هذا الشأن غير أن كرومر أمر الموظفين الانجليز بألا يعترفوا بالنظار الجدد الا بعد أن يسمح لهم بذلك . فكان لذلك الأمر وقع شىء لدى الخديو(١٠٣) .

وفى ١٧ يناير عرض كرومر على الخديو صورة برقية من اللورد روزبرى موجهة اليه جاء فيها : « أن الحكومة الانجليزية تنتظر أن يؤخذ رأيها فى المسائل الخطيرة مثل مسألة تغيير النظارة ، وأنه فى الوقت الحاضر لا تبدو أية ضرورة للتغيير ، لذلك لا تستطيع الحكومة الانجليزية أن توافق على تعيين حسين فخرى باشا » وتضيف البرقية القول بأنه يجب على كرومر أن يحذر الخديو بأنه اذا كان يرفض أخذ رأيه فان العاقبة تكون وخيمة عليه وانه يجب على اللورد أن يراجع الحكومة البريطانية لتلقى تعليماتها(١٠٤) .

وفى خلال تلك الأزمة هددت صحيفة التايمز اللندنية بأنه اذا لم يتراجع الخديو فى الوقت المناسب فان الانجليز سوف يضعون أيديهم على المرافق والمصالح الحكومية التى لازالت تتمتع بنوع من الاستقلال . كما وصل الأمر الى التفكير فى احتلال القوات البريطانية لنظارات الداخلية

---

(١٠٣) أحمد شفيق ، نفس المصدر والجزء والقسم ص ٥٩ =

= يذكر محمد فريد أن بالمر مستشار المالية قابل بطرس باشا وهنأه قائلا ما مؤداه انى لا أعتبرك ناظرا حتى تقر حكومة انكلترا على ذلك وكذلك فعل سكوت بالحقانية مع مظلوم باشا . انظر مذكرات محمد فريد القسم الأول ، كراس ٣ ، ص ٦.

(١٠٤) Documents Diplomatique. No. 436, Reverseaux a Devello 17 - 1 - 1893. p.522.

والمـــالية والحقانية لمنع النظار الجدد من ممارسة أعمالهم(١٠٥) .

انتهت أزمة يناير بتكليف رياض بتشكيل النظارة فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٣ بعد أن تدخل قنصلا اسبانيا وألمـــانيا(١٠٦) ولكن بعـــد أن قـــدم الخديو الى كرومر بلاغا رسميا — وضع كرومر صيغته بنفسه — يعلن فيه الخديو أنه : « يرغب رغبة شديدة فى أن يوجه عنايته لايجـــاد أصـــدق العلاقات الودية مع انجلترا وانه يسير بكل رضاء بموجب نصيحة الحكومة الانجليزية فى كل المسائل الهامة فى المستقبل »(١٠٧) .

ويعلق عباس حلمى على ذلك بأنه : « الحجة التى اثيرت هى انى اذا أعطيت نفسى حرية احداث ازمات وزارية طبقـــا لرغبتى ، فانى يسعنى كذلك ان اقسو على الموظفين الذين لم يعودوا حائزين لرضائى ، وبذلك القى الارتباك فى الادارة(١٠٨) .

وهكذا نجح كرومر فى التخلص من حسين فخرى « لأن فخرى باشا ممقوت عند انكلترا »(١٠٩) وان كان الخديو فى نفس الوقت قـــد تمكن من التخلص من مصـــطفى فهمى وكذلك من ابراهيم فؤاد ناظر الحقانيـــة وعبد الرحمن رشدى ناظر المـــالية لتعاونهما مع الانجليز(١١٠) .

ولم يلبث أن واجهت نظارة رياض عدة مصاعب منها خلافها مـــع كرومر لاصرار رياض على منع جون سكوت المستشار القضائى وغيره من الموظفين الانجليز من حضور جلسات مجلس النظار .

---

(١٠٥) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٣٦ — ١٣٧

(١٠٦) شكلت من رياض للرئاسة والداخلية — محمد زكى للأشغال العمومية والمعارف العمومية — يوسف شهدى للحربية والبحرية — تجران للخارجية — بطرس غالى للمالية — احمد مظلوم للحقانية — انظر الوقائع المصرية ٢٠ يناير ١٨٩٣

(١٠٧) مذكرات محمد فريد ، القسم الأول ، كراس ٣ ، ص ٧

(١٠٨) مذكرات الخديو عباس حلمى ، المصرى ، العدد ٤٨٢٤ فى ٣ مايو ١٩٥١

(١٠٩) مذكرات محمد فريد ، كراس ٣ ص ٦ (القسم الأول) .

(١١٠) Cromer, Abbas II. P. 21.

١٨٩٢ والذى جاء فيه « واعتمادا على الثقة التى كانت للطيب الذكر المغفور له والدنا بكم لا يسعنا التخلى عن النظار الذين اختارهم لذاته الكريمة ولذا استصوبنا بقاءكم مع رفقائكم كل منكم فى النظارة التى عهدت اليه(٩٦) .

وعلى ذلك فقد بدأ الصراع بين الخديو والاحتلال ممثلا فى كرومر القنصل البريطانى العام عندما اراد الخديو اقالة النظارة النهمية لاستسلامها للسياسة الانجليزية ولكون رئيسها أداة طيعه فى أيدى القنصل البريطانى العام(٩٧) .

ويسجل عباس حلمى فى مذكراته اول صدام بينه وبين كل من مصطفى فهمى وكرومر انه كان يتعلق بمرسوم بتخفيض مدة الخدمة العسكرية من ستة اعوام الى خمسة وكان قد أقره مجلس النظار وعندما عرض على الخديو نحاه جانبا ليدلى برأيه فيه فى اجتماع مجلس النظار وكانت وجهة نظر الخديو انه من المستحسن تخفيض المدة الى أقل من خمس سنوات حتى لا ترتبك أعمال الزراعة . فما كان من كحيل رئيس كتاب مجلس النظار الا أن هرع الى رئيس المجلس « الذى لم يكن يرى أبعد من طرف أنفه » وان هذا الأخير هرع بدوره الى كرومر « مستشاره المألوف فى كل أمر » وعندئذ وجه كرومر الى الخديو لوما عنيفا وصرح بأنه تجاوز حقوقه وارتكب « عملا مخالفا للدستور »(٩٨) .

ويضيف عباس قائلا « ومنذ تلك الساعة حزمت أمرى على أن استبدل بمجلس الوزراء القديم الذى ورثته رجالا من المتعلمين الذين تلقوا تربيتهم طبقا للمبادىء الحديثة ، وليكون لهم من شبابهم ما يتيح لهم النهوض بالعبء »(٩٩) .

---

(٩٦) مذكرات محمد فريد ، القسم الأول ، كراس ٢ ، ص ٧

(٩٧) Lutfi Al-Sayyied, Afaf, Op. Cit., P. 78.

(٩٨) مذكرات الخديو عباس حلمى ، المصرى ، العدد ٤٨٠٠ فى ٨ أبريل ١٩٥١

(٩٩) نفس المصدر ، نفس العدد .

انتهز الخديو فرصة مرض مصطفى فهمى للتخلص منه بعد ان تباحث فى ذلك الأمر مع رجال ديوانه ومنهم محمود شكرى رئيس الديوان التركى ودومرتينو رئيس الديوان الأفرنجى ومسيو روليبه السكرتير العام للديوان الخديو واحمد مظلوم السر تشريفاتى كما ناقش الأمر مع نظاره الذين يرتاح للتعامل معهم أمثال حسين فخرى ناظر الحقانية وتجران ناظر الخارجية فاشاروا عليه بتغيير النظارة الفهمية وترشيح تجران رئيسا للنظارة وعندما أبلغ كرومر بذلك لم يقره لأن تجران مسيحى ويجب أن يكون رئيس النظار مسلما . وفهم الخديو من ذلك أنه بامكانه اختيار رئيس نظاره من المسلمين دون استشارة القنصل البريطانى العام وانه « يستطيع أن يستن سنة جديدة غير سنة والده الذى كانت تكتنفه ظروف أخرى فى علاقاته مع الانجليز وخضوعه لهم لأنهم عاونوه فى توطيد عرشه ، أما هو فلم يكن مدينا لهم بشىء وكان جلوسه على عرش أبيه تطبيقا لفرمان الوراثة »(١٠٠) .

غير ان الخديو عندما طلب من مصطفى فهمى الاستعفاء استشار الأخير بالمر المستشار المالى فنصحه بالرفض فما كان من الخديو الا أن اقاله فى ١٥ يناير ١٨٩٣ وكلف حسين فخرى بتشكيل نظارة جديدة(١٠١) . ورغم استمرار زكى وشهدى فى النظارة الجديدة الا أن الخديو ارتأى تغييرهما عندما تسنح الفرصة ، وكذلك أعلن عزمه على « تغيير أحمد شكرى وكيل الداخلية المشهور بضعف عزيمته وموافقته للانكليز وتغيير ارتين باشا وكيل المعارف (الذى كان يعده الوطنيون) أجير الانجليز على خرابها »(١٠٢) .

---

(١٠٠) احمد شفيق ، المصدر السابق ، ج٢ القسم الأول ص ٥٧ـ ٥٨

(١٠١) مذكرات محمد فريد القسم الأول كراس ٣ ص ٦
شكلت النظارة من حسين فخرى للرئاسة والداخلية ـ بطرس غالى للمالية (وكان قبلها وكيلا للحقانية) ـ مظلوم للحقانية (كان يعمل قبلها تشريفاتى أول للخديو) ـ تجران للخارجية ـ محمد زكى للأشغال والمعارف ـ يوسف شهدى للحربية والبحرية ـ انظر مذكرات محمد فريد نفس الكراس ص ٦

(١٠٢) مذكرات محمد فريد ، نفس الكراس ص ٦

المرة وينفرد بقرار تشكيل نظارة أخرى الا بعد أن استشار القنصل البريطانى العام مسبقا .

وعند ذلك تقدم كرومر باقتراحاته بشأن تشكيل النظارة الجديدة والتى يمكن حصرها فى ثلاثة أمور :

أولا : اختار لرئاسة النظارة نوبار الارمنى ذا الميول الانجليزية القوية وكانت حجته فى هذا الاختيار عدم امكان تطويع المسلمين برئيس نظار له ميول اسلامية متشددة .

ثانيا : اشراك مصطفى فهمى وابراهيم فؤاد فى النظارة وهما من اكثر المتعاونين مع سلطات الاحتلال .

ثالثا : ترضية للخديو الجانب الاخر وافق كرومر على اختيار حسين فخرى وهو من الثقاة بالنسبة للخديو (١٢٠) .

ولم يشأ القصر الا أن وافق على جميع مقترحات كرومر وتم تشكيل النظارة فى ١٥ أبريل ١٨٩٤ (١٢١) .

وواضح من تشكيل هذه النظارة أنها ضمت بعض عناصر مؤيدة للاحتلال ــ والبعض الآخر مؤيدة للخديو امثال فخرى ومظلوم وبطرس غالى وانعكس ذلك على انجازاتها حيث كان اهم عمل ناجح لها فى تصور كرومر هو بث روح التعاون بين العنصرين المصرى والانجليزى فى الادارة المصرية وخاصة فى نظارة الداخلية (١٢٢) .

ومما تجدر الاشارة اليه أنه قد زاد تغلغل العنصر الانجليزى فى الادارة على عهد تلك النظارة والذى تمثل بصورة واضحة فى قبول النظارة تعيين مستشار انجليزى لنظارة الداخلية بناء على طلب كرومر وذلك بناء على

---

(١٢٠) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٤١ .

(١٢١) شكلت على النحو التالى نوبار للرئاسة والداخلية ــ مصطفى فهمى للحربية والبحرية ــ حسين فخرى للاشغال العمومية والمعارف العمومية بطرس غالى للخارجية احمد مظلوم للمالية ــ ابراهيم فؤاد للحقانية ــ الوقائع المصرية ١٥ أبريل ١٨٩٤ .

(١٢٢) Cromer, Abbas II. P. 62.

تقرير رفعه نوبار الى الخديو فى ٣ نوفمبر ١٨٩٤ صدر بموجبه أمر عالى فى اليوم نفسه بتعيين جورست الذى كان يعمل وكيلا لنظارة المالية مستشارا لنظارة الداخلية (١٢٣) .

ويعلق محمد فريد على ظروف تعيين هذا المستشار عندما يسجل أحداث يوم ٢٠ اكتوبر ١٨٩٤ بالقول أنه منذ « عودة اللورد كرومر من أوربا فى ٤ الجارى ولا حديث فى المجتمعات والجرائد الا ما طلبه من تعيين مستشار انجليزى فى الداخلية فان ذلك يكون بمثابة وضع اليد على البلاد اذ يكون له اليد الطولى فى تعيين المديرين ووكلائهم ومأمورى المراكز بل وجميع مستخدمى الادارة على العموم وبالتالى تكون الحكومة فى جميع أطراف القطر فى يدهم ولقد استمالوا نوبار باشا الارمنى المحترف لمشروعهم وقبلوا بلغو مصلحة البوليس من الداخلية واضافته على المديريات مع أن سلطة المستشار تكون أكثر اضعاف من سلطة مفتش عموم البوليس وقد كثر تكلم الجرائد فى هذه المسألة ونبهت الافكار اليها وكل الاهالى ساخطين على نوبار باشا لقبوله به الا أن الشائع أن الخديو لم يقبله لكن لا مندوحة عن نفاذه مادام الانكليز مصرين على ذلك (١٢٤) .

أما ظروف تشكيل نظارة مصطفى فهمى وهى النظارة الاخيرة فى عهد الشقاق الاول فترجع الى ان الخديو عباس لم يكن مرتاحا لموقف نظارةنوبار من مسألة عودة جده الخديو اسماعيل السابق للاقامة فى مصر ، مما دفع الخديو عباس الى التفكير فى التخلص من نوبار لكن الخديو رأى أن تشدده قد يؤدى الى ازمة كالتى حدثت سنة ١٨٩٣ ومن ثم فقد ترك الامر لفرصة مناسبة . غير أن نوبار وان كان قد احس بذلك الا انه لم يفكر فى الاستقالة لكونه مؤيدا من الانجليز .

وجاءت الفرصة المواتية للخديو عندما أحس باشتداد المرض على نوبار وكوسيلة للتخلص منه فاتح كرومر فى شأن تغييره بمصطفى فهمى ،

---

(١٢٣) احمد شفيق المصدر السابق ، ج ٢ ، القسم الاول،ص١٧٧
(١٢٤) مذكرات محمد فريد ، القسم الاول كراس ٤ ، ص ٨٧ .

كما حدث ما يشبـــه أن يكون أزمة بين النظـــار والموظفين الانجليز بسبب الخلاف بين النظارة وبين الموظفين الانجليز فى مسألتين الأولى قلم الرقيق الذى يريد النظار الغاءه بينما يصر الانجليز على بقائه والثانيـــة مسألة تعيين مفتش انجليزى فى مصلحة الصـــحة ولم تر النظارة ضرورة لتعيينه . وتدخل الخديوى فى هاتين المسألتين وبعد استشارة نظاره ومعيته اتفق على قبول المسألة الأولى واقتنع كرومر بترك الأخرى .

ولكن لم يكد ينتهى هذا النزاع حتى تعرضت النظارة لمشكلة جديدة تتمثل فى الخـــلاف الذى وقع بين كتشنر سردار الجيش المصرى ومحمـــد ماهر وكيل نظارة الحربيـــة(١١١) بسبب اســـتئثار السردار بكل النفوذ والسلطة فى الجيش وحرمان ناظر الحربية ووكيلها من ممارسة أية سلطات وقد تدخل رياض والخديو فى هذه المسألة التى حلت بصفة مؤقتة وترتب عليها آثار بعيدة تمثلت فى أزمة الحدود(١١٢) .

وتتلخص هـــذه الحادثة فى ان الخديو عنـــدما كان فى زيارة لمديرية الحدود سمح لنفسه « بعد عرض عسكرى فى وادى حلفـــا بابداء بعض الانتقادات على العمليات » التى شاهدها ومظهر القوات المصرية . وكان يرى على حـــد قوله « ان مركزى كرئيس أعلى للجيش يمنحنى الحق فى ذلك »(١١٣) .

غير أن كتشنر هدد بالاستقالة وانتهز كرومر هـــذه الفرصة وصمم على أن يمرغ كرامة الخديو فى الوحل فهدد بخلعه اذا لم يصدر بيانا — قبل أن يأتى الى القاهرة — يسحب فيه انتقاداته(١١٤) .

وكان كرومر قد حدد للخديو مهلة معينة لتوقيع ذلك البيان ويروى

---

(١١١) عينه الخديو وكيلا لنظارة الحربية فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٩٣
(١١٢) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج٢ القسم الأول ، ص٦١، ٧٩ — ٨٠
(١١٣) مذكرات الخديو عباس ، المصرى ، العـــدد ٤٨٢٤ فى ٣ مايو ، ١٩٥١
(١١٤) يونان لبيب ، المصدر السابق ج ، ص ١٣٩

عباس تلك الأحــداث قائلا « وكان الظهر آخر مهلة منحها ممثل صاحبــة الجلالة البريطانية لرياض ... وكانت الساعة قد بدات تدق الظهر عندما قبلت والموت فى روحى ان أوقع الأمر الذى صيغ فى عبارات مزلة كتبهــا كرومر بنفسه(١١٥) .

وقد بلغ تهديد الحكومة البريطانية للخديو حدا سافرا الى القول بأنه « اذا رفضت مصر اجابة المطالب الانجليزية اضطررنا الى اتخاذ الوسائل الفعالة لوضع الجيش المصرى تحت قيادة جيش الأحتــلال »(١١٦) . وذلك لاعتقادها ان الخديو بعمله هــذا اثبت انه غير اهــل لشــغل منصــب الخديوية(١١٧) .

ورغم اتجاه رياض نحو مصالحة سلطات الاحتلال خاصة بعد زيادة قوات الاحتلال(١١٨) الا ان سقوطه بات أمرا محتما بسبب كراهية الخديو له لأنه لم يؤيده فى ازمة الحدود اذ يقرر الخديو « ولقد تحدد فى رايى ابتداء من ذلك اليوم القيمة الخلقية للرجل الذى كنت قــد دعوته للعمــل الى جوارى ، واتخذت بشأنه قرارا باستبدال غيره به فى أول فرصة »(١١٩) .

شهدت فترة الشقاق بخلاف نظارتى رياض وفخرى نظارتين اخريين شكلتا على التوالى برئاسة نوبار ثم مصطفى فهمى .

اما ظروف تشكيل نظارة نوبار فتنحصر فى أن رياض عندما شــعر بعدم ارتياح عباس اليه بعد أزمة الحدود على النحو الذى أوضحناه قدم استقالته الى الخديو فقبلها ، غير أن الخديو لم يشأ أن يورط نفسه هذه

---

(١١٥) مذكرات الخديو عباس حلمى ، المصرى عدد ٤٨٢٤ فى ٣مايو ١٩٥١ .

(١١٦) احمــد شفيق ، المصــدر السابق ، ج ٢ ، القسم الاول ، ص ١٢٥ .

(١١٧) Documents Diplomatiques. No. 388, caddington a Develle 1-4-1893. P. 492.

(١١٨) Cromer, t Abbas II. P. 39.

(١١٩) مذكرات الخديو عباس ، نفس المصدر ، العدد ٤٨٢٦ فى ٥ مايو ١٩٥١ .

وعنـــد ذلك لم ير الانجليز داعيا للتمسك بنوبار الذى قـــدم استقالته فى ١١ نوفمبـــر ١٨٩٥(١٢٥) . وبذلك شـــكلت نظارة مصطفى فهمى فى اليوم التالى(١٢٦) .

ونستطيع أن نفسر طول عمر هذه النظارة حيث استمرت ١٣ سنة (١٨٩٥ — ١٩٠٨) بنوعية العناصر التى تألفت منها فكما هو واضح ضمت ثلاثة أعضاء موالين تماما للخديو منهم اثنـــان من رجال معيته وهما مظلوم وعباس وثالثهم من أكبر الثقاة بالنسبة للخديو وهو فخرى . كذلك ضمت عضوين من الممالئين للاحتلال وهما مصطفى فهمى وابراهيم فؤاد أما العضو السادس فى النظارة وهو بطرس غالى فكان محل ثقة الخـــديو والاحتلال معا . ودليلنا على ذلك أنه سيصبح أول رئيس نظارة فى عهد الوفاق بين السلطة الشرعية والسلطة الفعلية كما سنرى .

وفى عهد هـــذه النظارة كان أهم الأحـــداث اتفاقيـــة الحكم الثنائى للسودان فى يناير ١٨٩٩ . وبمقتضاها أصـــبح البريطانيون يمثلون دور الشريك الأرجح كذلك كان الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ ولا شك أن هذين الحـــدثين كان لهما أثر كبير فى زيادة استقرار الوجود البريطانى عن ذى قبل وما تبعه من ازدياد السيطرة البريطانية على مختلف مرافق الادارة(١٢٧) . فقد كان النظار على حد قول الخديو نفسه لمحمـــد فريد « يحضرون اليه متفقين ومعهم جـــدول أعمـــال بنحو مائة مسألة ، ويقرأونه عليه مجرد قراءة وتكون الأوامر العالية جاهزة فيوقع عليهـــا فى الحال »(١٢٨) .

---

(١٢٥) احمد شفيق ، المصدر السابق ، ج٢ القسم الأول ص ٢١٠

(١٢٦) شكلت من مصطفى فهمى للرئاسة والداخليـــة — حســـين فخرى للأشغال العمومية والمعارف العمومية — بطرس غالى للخارجية — إبراهيم فؤاد للحقانية — محمد عبانى للحربيـــة والبحرية (وكان يعمل تشرفاتى للخديو من قبل) — أحمد مظلوم للمالية — انظر الوقائع المصرية ١٢ نوفمبر ١٨٩٥

(١٢٧) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٤٥

(١٢٨) مذكرات محمد فريد ، القسم الثانى ، كراس ٢ ص ٥٧

غير أن تلك الفترة شهدت فى الوقت نفسه تصاعد الحركة الوطنية وبلوغها قمة النجاح فى حادثة دنشواى سنة ١٩٠٦ عن طريق فضح أساليب وحجج الاحتلال التى تتشدق بالاصلاح باثبات اقتران هذا الوجود الاحتلالى بالارهاب .

وأيا كان الأمر فقد تمحض عن هذه التطورات فى مجموعها نتائج هامة انعكس بعضها على النظارة والبعض الآخر على الوجود البريطانى .

أما فيما يتعلق بالنظارة فنلاحظ أن التغيير الوحيد الذى طرأ بشأنها كان فصل نظارة المعارف العمومية عن نظارة الأشغال العمومية فى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦ وتعيين سعد زغلول ناظرا للمعارف وان كان هذا التعيين قد قصد به كرومر فى المحل الأول مواجهة المصاعب التى نجمت عن حادثة دنشواى . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ما هو معروف عن سعد زغلول من كراهيته للخديو . وعلى ذلك كان تعيينه من هذه الزاوية محسوبا للاحتلال لا عليه(١٢٩) . اذ يحدثنا سعد زغلول فى مذكراته « ان الجناب العالى متأثر من جهتى لأنه بلغه عنى قبل تعيينى انى مضاد لأفكاره عامل على معاكسته ، مشايع للمغضوب عليهم معاصب لهم وقد جاء تعيينى خلافا لارادته فهو يريد معاكستى تشفيا وانتقاما »(١٣٠) .

على أن المسألة لم تكن مجرد تعيين ناظر وطنى يرتاح اليه المصريون اذ يبدو أن كرومر فى فترته الأخيرة فى مصر قد تلقى تعليمات من حكومته باجراء عدة تغييرات فى الادارة ترضى المصريين من ذلك مثلا تعيين شيتى Chitty وهو رجل محبوب لدى الوطنيين فى منصب المستشار المالى ، كذلك من ضمن التعليمات التى بلغت اليه العمل على تمصير الادارة نسبيا(١٣١) .

ولعل ما يؤكد ذلك ما يذكره سعد فى مذكراته من أن « اللورد جعل

---

(١٢٩) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ - ١٤٦
(١٣٠) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ٦ ص ٢٦٦
(١٣١) عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ، ص ٤٧

يجمع لديه المستشارين فى كل مبنى ويأخذ رأيهم فى كل المسائل الهامة ولم يكن ذلك من عادته قبل هذه السنة ، ثانيا أنه كان يأخذ رأى حكومته فى تعيين بعض الموظفين الكبار مثل مدير البوستة ، ثالثا قوله لى فى جلسة عقب استقالته انى لا يمكننى أن أرضى جميع الناس ، رابعا ضعف نفس الانجليز فى ادارتهم عن قبـل وتساهلهم فيما كانوا يتشددون ميـه من الأمور »(١٣٢) .

وأما فيما يختص بالوجود البريطانى فالملاحظ أنه مع تصاعد الحركة الوطنية اتضح للاحتلال أنه لابد من التقرب الى الخديو لضرب هـذه الحركة عن طريق الفصل بين الخديو والحركة الوطنية وهو ما لم يكن فى وسع كرومر أن يفعله لسوء علاقته بعباس(١٣٣) . ومن ثم بحثت الحكومة البريطانية عن سياسى آخر يستطيع القيام بهذا الدور الجديد الذى تطلب تغيير السياسة البريطانية فى مصر فوقع اختيارها على جورسـت فى عام ١٩٠٧ . وبذلك يبدأ عهد جديد فى العلاقات بين الخديو والاحتلال وهو ما يعرف بعهد الوفاق .

* * *

ننتقل الآن الى المرحلة الثالثة من مراحل العلاقات بين الخديوية والاحتلال وهى مرحلة الوفاق من عام ١٩٠٧ الى عام ١٩١١ . ويرجـع تسميتها بهذا الاسم الى ذلك الوفاق الذى تخللهـا بين كل من الخديو والقنصل البريطانى العام الجديد « جورست » اذ أطلق جورسـت يد الخديو فى اختيار بعض نظاره ومستشاريه(١٣٤) .

---

(١٣٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ٦ ص ٢٤٩ — ٢٥٠
(١٣٣) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٤٦
(١٣٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٠ ص ١٦٤٧ — وكان أول مظاهر هـذا الوفاق استشارة جورست للخديو فى تعيين خلفا لكوربت المستشار المالى حيث تم الاتفاق على هنرى بول لشغل هذا المنصب . وعلى حد قول أحمد شفيق « وهذا أمر ما كان يصدر فى عهد كرومر ، اذ كانت التعيينات كلها تجرى دون أخذ رأى الخديو » . ومن مظاهر الوفاق أيضا توصية جورسـت للموظفين الانجليز فى الحكومة « بمعاملة أقرانهم

على أن أهم مظهر من مظاهر سياسة الوفاق الجديدة هو ما انعكس أثره على النظارة والتى كانت فيما مضى أهم ميادين الصراع بين السلطة الشرعية ممثلة فى الخديو والسلطة الفعلية ممثلة فى قنصل بريطانيا العام. ذلك أن مصطفى فهمى رجل الانجليز أحس منذ البداية أن مهمته قد أوشكت على الانتهاء بنهاية عهد الشقاق الذى تمثل بين الخديو وكرومر(١٣٥) . ويبدو أن جورست قد نصح مصطفى فهمى — الذى قيل عنه أنه يلقى بالدسائس بين الخديو وجورست — بأن « يعرض على الخديو كل أمر هام ويأخذ رأيه فيه أولا »(١٣٦) .

ويبدو أن هذه الأمور لم تكن مما يرتاح اليه مصطفى فهمى ، اذ يذكر سعد زغلول فى مذكراته — وهو من أقرب المقربين لمصطفى فهمى بحكم المصاهرة — قبل اعتزال مصطفى فهمى للنظارة بعشرة أيام قائلا « ان اتفاق جورست مع الخديو وعودة الثانى الى التداخل فى الأمور بما تقتضى المصلحة الخاصة لا المصلحة العامة ورجوعهم الى الانعام بالرتب والنياشين واختصاصه بها قوما مخصوصين كل ذلك أخاف الرئيس (يقصد مصطفى فهمى رئيس النظار) وأحرج مركزه لأنه كان على الدوام ينصح الجناب العالى بأن يضع نفسه فوق الكل وأن يترك للحكومة حرية التصرف فى الادارة . وزاد على ذلك سعى المقربين فى الاستخفاف بالحكومة وحمل الجرائد والخطباء على امتهانها واحتقارها مما ترتب عليه اضعاف سطوتها فى نفوس العامة وكثرة الأشقياء فيها الى حد يشكو الكل الآن منه ومما ساعد هذا الاحتلال تداخل بين المديرين والأهالى بتحريض هؤلاء ضد

المصريين بالحسنى ، وعدم الخروج عن دائرة نفوذهم » وكذلك الوفاق بين جورست والخديو بشأن منح الرتب والنياشين سواء عن طريق نظارة الداخلية أو عن طريق الخديو . انظر : أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج٢ القسم الثانى ، ص ١٢٣
=

= (١٣٥) يذكر سعد زغلول فى مذكراته انه توجه فى ١١ أبريل ١٩٠٧ الى مصطفى فهمى عندما علم بنبأ استعفاء كرومر فوجده « فى حالة كبيرة وقد علا وجهه الغم والحزن فقلت ما هذا الخبر قال كما علمت » مذكرات سعد زغلول كراس ٦ ، ص ٢٤١

(١٣٦) أحمد شفيق ، المصدر السابق ج٢ القسم الثانى ص ١٤٣

أولئك حتى أصبح المدير ولا سلطة له على سكان مديريته اذ من المغضوب عليهم ولهذا صمم الرئيس على الاستعفاء »(١٣٧) .

ويستبين لنا أن ازدياد سلطة الخديو فى الادارة دفعت رئيس نظاره بالتعجيل بالاستقالة . ولنترك مصطفى فهمى نفسه يقص علينا دوافع استقالته اذ يقول لسعد زغلول « أنى عولت على الراحة بعد العودة من الأجازة وكاشفت بهذا الأمر متشل Machell ليبلغه الى جورست فبلغه فتأسف هذا الأخير وقال ولكن ارجوه أن لا يفعل شيئا بعد العودة حتى يخبرنى لأكون على بينة من أمرى فقلت له ولم ذلك فقال أصبحت الحال صعبة الاحتمال لأن الجناب العالى على ما نرى يظهر سلطة كل يوم ولو كان يستعملها استعمالا نافعا للبلاد لكنت أول المساعدين له على بسطها ولكنه يستعلمها كما تعلم استعمالا مضرا بها وقد أخذ يطلق يده فى المصالح التى كانت بعيدة عنه هذا من جهة ومن جهة اخرى فان الحكومة ليست هى الحكومة الرسمية الظاهرة والحكومة الباطنة هى جورست والخديو وما الحكومة الظاهرة الا منفذ لما يتم الاتفاق عليه بين الاثنين ويضعف الحكومة نرى تناقضا فى أمورها فهى اليوم تقرر أمرا وفى الغد تنقضه وتشتد فيه ابتداء ثم تلين .... والحاصل أن هناك تخبطا فى السير لا يحسن السكوت عليه ولا ارضى لنفسى أن تنزل هذه المنزلة ولذلك عقدت النية على الانسحاب بسلام »(١٣٨) .

وأيا كان الأمر فقد قدم مصطفى فهمى استقالته شفويا الى الخديو فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٠٨ فما كان من الأخير الا أن قبلها واجتمع بجورست للتباحث معه بشأن اختيار رئيس للنظارة(١٣٩) . واتفق مبدئيا على تعيين

---

(١٣٧) مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٩ ص ٣٧٩

(١٣٨) مذكرات سعد زغلول كراس رقم ١٠ ص ٥٠٨

(١٣٩) يذكر أحمد شفيق أن الخديو قال لجورست « عندئذ يجب طبقا لاتفاقية انجلترا مع مصر أن نتكلم سويا فيما يقع بعد هذه الاستقالة، فقال جورست أننى لم أتحدث فى هذا الشأن معكم لأنى أرغب الا أتدخل فيما بينكم ورئيس نظارتكم وأخيرا دار الكلام على من يخلف مصطفى فهمى باشا ، فقال الخديو أن كل الحمل الآن على وعليك ، فنحن نريد رجالا

بطرس غالى رئيسا للنظارة على الا تعطى له نظارة الداخلية وانما تبقى معه نظارة الخارجية وعرض جورست على الخديو أن يكون سابا باشا عضوا فى النظارة الجديدة « وذلك مكافأة له على خدماته وتطيبا لخاطره نظير خروجه بصفة غير مرضية من ادارة البريد » ولكن الخديو رفض على اعتبار أن « وجود ناظريين مسيحيين لا يروق فى أعين الناس » فلم يصر جورست على رأيه وسعى الخديو بتعيين أحمد زكى باشا وهو من رجال المعية ليشغل منصب ناظر الحربية فى النظارة الجديدة ولكن بطرس نصحه باستبعاد رجال المعية خشية أن يعارض فى ذلك ، كما عرضت نظارة المالية على حسين فخرى رجل الخديو ولكنه رفضها فاقترح بطرس على الخديو اسنادها الى أحمد شفيق رئيس الديوان الخديو ولكن الخديو فضل بقاء أحمد شفيق فى رئاسة الديوان وعندئذ اقترح أحمد شفيق اسنادها الى أحمد حشمت وكيل حزب الاصلاح فلم يمانع الخديو أو جورست فى ذلك . وتحدث جورست بشأن سعد زغلول « فقال انه مستاء جدا منه بالنسبة لجفاء أخلاقه فهو متكبر وكلامه قاسى مثل الحجر ، ولكنه اذ خرج مع الخارجين فربما يحصل ما يسؤها — يعنى أنه خائف من لسانه وأعماله — فاذا استصوب الخديو يبقى مدة شهرين أو ثلاثة ثم نعمل طريقة لاخراجه » .

ويذكر أحمد شفيق أن الخديو قال بهذه المناسبة « أن بطرس باشا قال لى اذا طلب الانجليز ابقاء سعد فاتركه لى وانا أعرف ماذا افعله لخروجه »(١٤٠) .

على أن مرسوم تشكيل النظارة البطرسية لم يصدر الا فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨ وذلك بعد أن وردت موافقة وزارة الخارجية البريطانية على

يعملون وفخرى باشا وبطرس باشا كلانا يتفق على دخولهما فى النظارة الجديدة من اول الصيف والأول يظهر لى أن لا يتحمل هذا العبء أما الثانى فانه يعول على ، فقال جورست وهلا يحصل انتقاد من الأهالى بتعيين رئيس قبطى ؟ فقال انه قبطى ولكنه مصرى » . انظر أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج٢ القسم الثانى ص ١٥٩

(١٤٠) أحمد شفيق ، نفس المصدر ، ص ١٥٩

شخص بطرس(١٤١) .

ومما تجدر الاشارة اليه أن اسماعيل اباظة كان من وراء اختيار بطرس رئيسا للنظارة رغم أن الخديو نفسه كان يميل الى حسين فخرى الا أنه على حد قول أحمد شفيق « تأثر بمساعى اسماعيل أباظة باشا فى هذا الاختيار »(١٤٢) . كما أن الشخص الآخر الذى لعب دورا كبيرا فى تشكيل النظارة البطرسية هو الشيخ على يوسف صديق الخديو ويؤكد هذا القول أحمد شفيق كما يؤكده سعد زغلول الذى كان يسعى هو نفسه لدى الشيخ على يوسف ليحاول تقلد نظارة الداخلية بدلا من المعارف ليتجنب خلافاته مع دنلوب ورغم أن الشيخ على يوسف طيب خاطر سعد بالقول بأنه « سيعمل الحيلة لذلك » الا أنه كان واثقا من استحالة تحقيق رغبة سعد هذه عندما صارحه بالقول بأن « الداخلية هى التى عليها المعول فى حكومة البلد » وأفهمه بأنه « لا ينصح فيها لرجل مثلك »(١٤٣) .

ويتضح لنا من تشكيل النظارة البطرسية عدة أمور منها أن فرصة اختيار رئيسها قد تركت كاملة للخديو ، أما بالنسبة لأعضائها فكان الاختيار يتم بالتوفيق بين جورست والخديو . كذلك فان هذه النظارة ضمت شخصيات جديدة دخلت النظارة لأول مرة باستثناء بطرس وسعد . وهذه العناصر وان كانت جديدة الا أنها فى أشخاصها لم تكن جديدة فى نوعياتها فهى نفس النوعية القديمة التى تمثلت فى فئة الأتراك الذوات أو من ينتمون اليهم والذين يتصفون بالولاء للخديوية .

أما فيما يتعلق باعادة تعيين سعد زغلول فلا شك أنه قد لقى ترحيبا سواء من طبقة الأعيان المصريين التى باركت عودته الى النظارة على اعتبار أنه يمثل مشاركة منها فى الحكم بعد أن ظلت مقاليد الحكم

---

(١٤١) شكلت النظارة البطرسية من : بطرس رئيسا للنظار وناظر الخارجية ـ سعد زغلول للمعارف ـ اسماعيل سرى للأشغال والحربية ـ محمد سعيد للداخلية ـ حسين رشدى للحقانية ـ أحمد حشمت للمالية ـ الوقائق المصرية فى ١٢ نوفمبر ١٩٠٨

(١٤٢) أحمد شفيق المصدر السابق ج٢ القسم الثانى ص ١٥٩

(١٤٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ١٠ ص ٥٢٥

والادارة فى مصر حتى تعيين سعد مقصورة على الذوات الأتراك . كذلك رحبت به قطاعات عريضة من الشعب وذلك بسبب مواقفه التى تنم عن معارضة السيطرة البريطانية على نظارة المعارف والتى تمثلت فى مستشارها دنلوب(١٤٤) .

ويبدو أن سعد نفسه ـ كما يتضح من مذكراته ـ لم يكن ميالا للاشتراك فى النظارة الجديدة وكان ساخطا على الأوضاع خلال تلك الفترة، الا أن صهره قد شجعه على الاستمرار فى الحكم عندما ألح سعد صهره بأنه يرغب فى الاستقالة(١٤٥) .

ويذكر احمد شفيق أن سنة جديدة اتبعت فى عهد النظارة البطرسية اذ تقرر « أن يكون رئيس النظار مسئولا أمام الخديو ، وكل ناظر مسئول أمام الرئيس وهذه سلطة جديدة منحت لبطرس باشا واتفق جورست مع الخديو بشأنها(١٤٦) . كما اتفق الطرفان على انه اذا حدث خلاف بين سعد

---

(١٤٤) يونان لبيب المصدر السابق ، ص ١٥١

(١٤٥) وكان مما قاله سعد لصهره فى هذا المجال « ان الحال يسوء يوما عن يوم والخطة غير معينة ولا ينال الناظر الآن الا الطعن عليه ولا يستفيد الا السباب ولابد اذا استمر الحال على هذا الانحلال من حدوث ما لم يخطر على بال وانى اريد لا انتظر باستقالتك بل أسبقها باستقالتى حتى لا أسقط فطيسا ولا انزل سخيفا فقال لا تفعل ذلك تضر بنفسك وتضر بمستقبلك وانت أيضا شاب يمكنك أن تقاوم الصعوبات وتتحمل المشقات فان بقيت فى الوزارة الجديدة فذاك والا فالضرر ليس عظيما ... انصرفت الى غرفتى وأنا أقول فى نفسى اذا كان انسى أمل النظارة فلا محل للجزع لأنه لا خير فيها على هذه العفة ولا أجد فيها لغاية الآن لذة بل كثرت فيها الآلام وحرمت كثيرا من الملاذ افعل الخير فلا يليه الا شرا ... واصنع المعروف فتصفه الأغراض والغايات وأجادل فى الحق واعرض نفسى للخطر ثم لا يكون من قومى الا طعن بغيظ الحليم وسفاهة لا يتحملها الكريم وهى أيام كلها تشويش فى تشويش خديوى فسدت اخلاقه فسادا يستحيل عليه الصلاح حتى انه ليفسد كل من حوله ويبث فيه الرزيلة وحربا بالمرصاد لذوى النفوس الكبيرة ... امة غلب الجهل عليها وتعدت قوة التمييز فلا تفرق بين الخطأ والصواب . مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ١٠ ص ٥٠٩ ـ ٥١٠ .

(١٤٦) يقصد انهم يعملون تحت رئاسة الخديو راسا لا عن طريق القنصل البريطانى .

زغلول ودنلوب « فعلى سعد أن يرفع الخلاف لبطرس وهـذا ينظر فى الأمر »(١٤٧) .

وقد وضع جورست للنظارة البطرسية برنامج العمل الذى تسير عليه اذ اجتمع بالنظار وصرح لهم بالقول « اننا فى مصر محتلون نعمل لخيرها والكلمة الأخيرة فى تدبير شئونها لنا ... وأطلب أن تتبادلوا الآراء مع المستشارين وتتباحثوا معهم فى الأمور التى تختص بنظاراتكم فاذا اتفقتم ينفذ اتفاقكم وان اختلفتم فارفعوا الأمر لرئيسكم أولى »(١٤٨) .

ولقد عقد الناس كثيرا من الأمل على هذه النظارة على حد قول سعد زغلول « لا بالنسبة لرئيسها ولكن بالنسبة لأغلبية أعضائها ودرجة الأمل أنه يرون فى هذه الأغلبية الكفاءة فى العمل والقدرة عليه ولكنهم فى أملهم لا ينظرون لما يمكن أن يعمل بل لما يحبون أن يعمل لا ينظرون لأن الوزير ليس له من القوة فى نفسه الا ما يكون للمخلص الغيور الكفء من قوة فى مركزه الا ما يستمده من سنده وسند الوزراء فى مصر هو أحد السلطتين الشرعية أو الفعلية عند اختلافهما أو هما معا عند اتحادهما وهما الآن متحادتان تسند الوزارة فى هذا الاتحاد »(١٤٩) .

ولقد علقت « الجريدة » على تشكيل النظارة بالقول بأن السلطة فى الحكومات الأوتوقراطية تعمل لمنفعة الحاكمين والاحتلال يعمل لمصلحة المحتلين وأشارت الى أن السلطة المؤلفة منهما لا تعمل على كل حال لمنفعة المصريين(١٥٠) . ومن الجدير بالذكر أن سعد زغلول كان مقتنعا تماما بوجهة نظر هذه الجريدة(١٥١) .

ويبدو أن بطرس غالى قد ندم على تقلده رئاسة النظارة اذ يقرر سعد فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٨ — ولم يكن قد مضى سوى عشرة أيام على

---

(١٤٧) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج٢ القسم الثانى ، ص١٦١
(١٤٨) مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٩ ، ص ٣٨٥
(١٤٩) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ٩ ص ٣٩١
(١٥٠) الجريدة فى ١٩ نوفمبر ١٩٠٨
(١٥١) مذكرات سعد زغلول ، نفس الكراس ، نفس الصفحة .

تشكيل نظارة بطرس يظهر بطرس باشا شيئا من القلق فيبدى تأسفه على قبول مسند رئاسة النظارة ويضيف سعد بأن بطرس يقول « المحتلون لا يتركون لنا الحرية فى العمل والجناب العالى لا يبالى بما فى عمله من الخطأ والحالة أصعب من تسهل »(١٥٢) .

ويتضح لنا ذلك من قول احمد شفيق بأن جورست منذ عين « معتمدا بريطانيا فى مصر قد ترك الأعمال الداخلية للخديو يتصرف فيها »(١٥٣) .

وقبل أن ننهى حديثا عن نظارة بطرس نقول انه يمكن تسمية الفترة القصيرة التى عاشتها هذه النظارة من ١٣ نوفمبر ١٩٠٨ الى ٢١ فبراير ١٩١٠ بسنوات المواجهة بين ما مثله تلك النظارة من تحالف السلطة وبين الحركة الوطنية النامية . واستخدم الطرفان فى تلك المواجهة ما سمحت به الظروف من وسائل الضغط فبالنسبة للنظارة أعادت فى ٢٥ مارس ١٩٠٩ بعث قانون المطبوعات السابق صدوره فى نوفمبر سنة ١٨٨١ والذى كان ابطل منذ عام ١٨٩٤ ، وكان يقيد حرية الصحافة تقييدا كبيرا كذلك استخدم رجال الحركة الوطنية اساليب الضغط التى لم تكن معروفة من قبل كالتظاهر أو المعارضة داخل مجلس الشورى القوانين(١٥٤) .

والحقيقة انه بالرغم من أن قانون المطبوعات قد صدر فى عهد النظارة البطرسية الا أنه قد فرض على بطرس فرضا من جانب الانجليز ومن جانب الخديو ودليلنا على ذلك أن بطرس نفسه هو أول من كان يعارض بعث قانون المطبوعات ، وكان سعد أيضا يشاطره نفس الرأى بينما كان مصطفى فهمى والخديو اللذان يحاولان اصداره بأى شكل من الأشكال . ففى اجتماع مجلس النظار بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٠٨ برئاسة الخديو اشار الأخير الى الحالة السيئة التى وصلت اليها الصحافة وعندئذ عرض مصطفى فهمى على المجلس وجوب وضع قانون للمطبوعات فاعترض بطرس على ذلك وقال ان ذلك غير ممكن لأن الدول لا تقر عليه أما سعد

---

(١٥٢) نفس المصدر ، نفس الكراس ص ٣٩٥

(١٥٣) احمد شفيق ، المصدر السابق ج٢ القسم الثانى ، ص ١٦٦

(١٥٤) يونان لبيب المصدر السابق ، ص ١٥٤

فكانت وجهة نظره تنفيذ القوانين القائمة قبل التفكير فى اصـــدار قوانين أخرى وعندئذ اقتنع الخديو بذلك الرأى(١٥٥) .

وعلى عهد نظارة بطرس حاول الخديو بعث القانون . ففى اجتماع الخديو بالنظار فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٠٨ أشار الخـــديو الى أن الصحافة « خرجت عن الحد خروجا يوجب علينا أن نفكر فى شأنهـــا خصوصا وقـــد تطاول بعضها الى الجيش ونشر أشياء من شأنها أهاجته وتحريضه على التمرد والعصيان » فقال حسين رشدى ناظر الحقانية « ان هذا يقع تحت طائلة العقاب » ويذكر سعد زغلول أن الخديو أشار « الى وجوب تنفيـــذ قانون المطبوعات فقال رئيس النظار انه يصعب الآن تنفيذه بعد أن أهمل مدة طويلة واذا أخذ فى تنفيذه بعد طول هذا السكوت كان ذلك محلا للنقد وبعد أخذ ورد انحط الرأى على التفكير فى طريقة لتقييد الصحافة »(١٥٦) .

انتهت مرحلة المواجهة بنهاية النظارة البطرسية باغتيال رئيسها فى ٢١ فبراير سنة ١٩١٠ وبدأت مرحلة جديدة هى ما يمكن أن نسميها « بمرحلة القمع »(١٥٧) على عهد نظارة محمـــد ســـعيد التى خلفت نظارة بطرس فى ٢٣ فبراير سنة ١٩١٠(١٥٨) .

واثر تشكيل النظارة السعيدية اجتمع جورست بأعضائها ورسم لهم المنهج الذى تســـير عليه النظـــارة بالقول بأن « أقصى امانيها أن تشتغل بالاتحاد وتعمل على كتمان مداولاتها حتى لا تتناقلها العامة ... وأن يجادل الناظر الموظفين معه من الأجانب التى هى أحسن وأنه لا أغلبية فى مجلس النظار عند أتفاق الناظر المختص والرئيس على الموضوع »(١٥٩) .

---

(١٥٥) دار الوثائق القومية ـــ محافظ مجلس النظـــار ـــ محفظـــة رقم ٢٩ (١٩٠٨) محضر اجتماع مجلس النظار بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٠٨.

(١٥٦) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ٩ ص ٤١٠.

(١٥٧) يونان لبيب ، نفس المصدر ، ص ١٥٥

(١٥٨) شكلت على النحو التالى : محمد سعيد للرئاسة والداخلية ـــ سعد زغلول للحقانية ـــ حسين رشـــدى للخارجيـــة ـــ اسماعيل سرى للأشغال العمومية والحربية والبحرية ـــ أحمد حشمت للمعارف العمومية ـــ يوسف سابا للمالية .

(١٥٩) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ١٨ ص ٩٢٧ ـــ ٩٢٨.

يعنى هذا أن جورست قد أفقد مجلس النظار عنصرا هاما من عناصره الا وهو اجماع الرأى ، ولعل جورست قد جاء بهذه السنة الجديدة خشية أن تشكل فى النظارة جبهة مناوئة(١٦٠) .

واهم ما نلاحظه على تشكيل النظارة السعيدية هو تبادل مواقع النظار فى النظارة السابقة وان كانوا هم نفس الأشخاص باستثناء يوسف سابا باشا(١٦١) الذى كان جورست يود دخوله فى النظارة البطرسية . فسعد زغلول ترك المعارف وتقلد الحقانية ويبدو أن السبب فى هذا الانتقال يرجع الى رغبة الاحتلال والخديو فى اضعاف شعبيته عن طريق استغلاله فى استصدار مجموعة قوانين ضد الحركة الوطنية(١٦٢) .

على أن النظارة السعيدية قد اتسم عهدها بسمتين :

الأولى : محاولة احتوائها للحركة الوطنية .

والثانية : عودة الشقاق من جديد بين الخديو وقصر الدوبارة(١٦٣) .

ننتقل الآن لدراسة المرحلة الأخيرة من مراحل العلاقات بين السلطة الشرعية والسلطة الفعلية وهى ما تعرف بعهد الشقاق الثانى من ١٩١١ — ١٩١٤ والتى تبدأ منذ تعيين كتشنر قنصلا بريطانيا عاما خلفا لجورست فى ١٤ يوليو سنة ١٩١١

والواقع أن تعيين كتشنر على حد قول أحمد شفيق « كان مثارا للقلق فى دوائر السراى لأنه رجل عسكرى معروف بالشدة من جهة ، ثم هو معروف بعدائه للخديو من جهة أخرى منذ حادثة الحدود ، فارتقبنا أن يكون

---

(١٦٠) عبد الخالق لاشين ، المصدر السابق ، ص ١٥٨

(١٦١) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٥٨

(١٦٢) وهى تعديل لجملة مواد من قانون العقوبات وتحقيق الجنايات منها المواد المتعلقة بمعاقبة التعدى على الخديو بجعله جناية لا جنحة وكذلك وضع نص جديد لمعاقبة التعدى بالطعن على الاحتلال ومنها نصوص أخرى تتعلق بالاتفاقات الجنائية ومسئولية أرباب الصحف والتهديد وجعل محاكمة الصحف من اختصاص محاكم الجنايات — انظر :

عبد الخالق لاشين ، المصدر السابق ، ص ١٤٦

وأهم من ذلك اتخاذه لسانا للدفاع عن مشروع مد امتياز شركة قناة السويس .

تعيينه بدء سياسة جديدة غير سياسة الوفاق التى سار عليها السير الدون جورست وتوقعنا أن تعود المصادمات بين المعتمد الانجليزى والخديو » .

ولم تلبث الصحف الانجليزية ان أبدت ما توقعه القصر من ذلك ما ذكرته صحيفة مورننج بوست Morning post من أن كتشنر قد عين قنصلا عاما لبريطانيا فى مصر « لأنه من أعظم الذين وضعوا أساس مركزنا فى مصر واشتغل فى عمل عظماء رجال الادارة الذين كانوا قبله » . ونوهت الصحيفة بخطأ سياسة جورست فى مصر وأنها أدت الى السقوط فى هاوية الارتباك والتشويش وأن جورست نفسه اعترف بخطأ هذه السياسة واشارت الصحيفة بأن مهمة كتشنر « أن يقلل هذا الارتباك ، ويعيد الانتظام ، وأن يعود للارهاب مع نشر التمدن وايجاد حكومة جيدة »(١٦٤) .

وتلك كانت سياسة كتشنر فمنذ أن شغل منصبه « لم يفتأ يهتم بأبسط المسائل حدود البلاد ويتحدث مع أهلها ... وكانت استقبالاته من ذوى الحاجات لا تدع مجالا للشك فى أنه قابض على كل السلطة فى مصر »(١٦٥) .

على أن عهد الشقاق يختلف فى تلك المرحلة أيما اختلاف عن عهد الشقاق الأول ، ذلك أن عهد الشقاق الأول بدأ وقت أن كان نجم عباس فى صعود ، أما فى هذا العهد الأخير فقد بدأ فى الوقت الذى كان نجمه آخذا فى الأفول فى أوساط الشعب . ويرجع ذلك الى أن تأييد الشعب الذى صحب الخديو فى بداية تولية عرش مصر والآمال التى عقدتها الحركة الوطنية عليه قد انهارت نتيجة مواقفه « اللاوطنية » وبعد أن تكشف للناس أنه يعمل لحساب مصلحته الخاصة لا مصلحة الوطن(١٦٦) .

ويعلق محمد فريد على موقف عباس من الحركة الوطنية بالقول « ان الرجل خاننا واتفق مع الانجليز بواسطة بطرس باشا والسير الدون

(١٦٣) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٦٠.
(١٦٤) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج٢ القسم الثانى ص ٢٥١.
(١٦٥) من ذلك مثلا على حد تعبير أحمد شفيق يطلب اليه أهالى اسيوط فى احدى الزيارات انشاء مدرسة ثانوية ويطلب اهالى فوة خطا حديديا بينها وبين دسوق ... الخ — أحمد شفيق المصدر ، ص ٢٧٤
(١٦٦) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٦٦

جوريست على محاربتنا ... وزاد الخلاف بيننا نحن معشر الحزب الوطنى وبين الخديو ورجاله »(١٦٧) .

ولى ذلك عندما أحس الخديو بتغلغل نفوذ كتشنر فى البلاد بحيث لم يبق له اية سلطة « اعتكف فى سراى القبة وامتنع عن التدخل فى أمور البلاد ولم ينزل الى سراى عابدين الا للضرورة القصوى ، ولم يرأس مجلس النظار الا نادرا وترك العمل لكتشنر ومحمد سعيد »(١٦٨) .

ومن الجدير بالذكر أنه مع فتور العلاقات بين الخديو والقنصل البريطانى العام ، كان على رئيس النظار أن يتخذ موقفا من الصراع الناشب بينهما فاختار الجانب الأقوى وانضم الى كتشنر(١٦٩) .

وعلى اية حال فقد انعكس عودة الشقاق على النظارة فى أكثر من جانب وعلى الأخص فى الشكل والتشكيل(١٧٠) .

أما من حيث الشكل فقد ظهر الى الوجود نظارتان جديدتان صدر بهما مرسومان فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ احداهما نظارة الأوقاف والثانية نظارة الزراعة وبذلك زاد حجم النظارة من ست الى ثمانى نظارات(١٧١) .

أما من حيث التشكيل فالملاحظ أنه صحب سياسة الشقاق تفكك فى وحدة السلطة فقد انعكس ذلك كله علا تشكيل النظارة خاصة وأن كتشنر اقلع عن مساعدة سعيد ولم يمنحه التأييد الذى سبق أن قدمه له فى بداية شغله لمنصب القنصل البريطانى العام(١٧٢) . مما أدى الى زعزعت مركز نظارة سعيد .

---

(١٦٧) مذكرات محمد فريد ، القسم الثانى ، كراس ١ ، ص ٤

(١٦٨) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج٢ القسم الثانى ، ص٢٧٥

(١٦٩) يونان لبيب ، نفس المصدر ص ١٧٥

(١٧٠) نفس المصدر ، ص ١٦٨

(١٧١) سنتناول ذلك فى الفصل الخاص بالنظارات واختصاصاتها .

(١٧٢) يذكر كتشنر فى رسالة له الى جراى **Grey** وزير الخارجية البريطانية فى ٢٨ مارس سنة ١٩١٤ « عندما حضرت الى مصر وجدته (سعيد) فى منصبه وقدمت له كل معونة ممكنة لادارة شئون البلاد . ولكن مع الوقت تزايدت لدى المشاعر عدم الاطمئنان نحو طريقنا فى الادارة مما اضعف من رغبتى فى تقديم كل المعونة القلبية التى كنت امنحها له من قبل » — يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٧٩

واذا أضفنا الى ما تقدم موقف الخديو من سعيد بعد أن رفض الأخير مساعدة الخديو فى صفقة بيع سكة حديد مريوط التى كان يملكها واستياء الخديو منه بسبب مسايرته لآراء كتشنر وعدم اطلاع الخديو على كثير من مجريات الأمور(١٧٣) ، نرى أن سقوط نظارة سعيد قاب قوسين أو أدنى .

على أن الخديو عندما عرض على كتشنر استبدال سعيد بمصطفى فهمى وافق كتشنر الا أن الحكومة البريطانية رأت أن المصلحة العامة لا تتطلب التغيير الذى يرغبه الخديو لعلمها أنه متأثر بالأهواء الشخصية . هذا فضلا عن الاحتمالات التى قد تترتب على اقالة النظارة فى الوقت الذى كان فيه حدة المعارضة من جانب الجمعية التشريعية مما قد يؤدى الى ارتباك السلطة .

وعلى ذلك فقد أعد كتشنر بالاشتراك مع المستشار المالى ومستشار الداخلية ردا على الخديو بالمضمون السابق وطلبوا منه الأخذ بنصيحة الحكومة البريطانية فى هذا الشأن ويتضح هذا من تأجيل الحكومة البريطانية لاستجابة الخديو فى تغيير النظارة انما يتم بناء على ارادة سلطات الاحتلال لم يزل قائما .

غير أن الحكومة البريطانية لم تلبث بعد قليل بناء على طلب كتشنر أن وافقت على تغيير النظارة ، ولكن مصطفى فهمى رغب هذه المرة فى اطلاق يده فى تشكيل النظارة الجديدة بحيث لم يسمح بتحقيق رغبة القنصل البريطانى العام عندما أوصى باشراك حشمت ومحب فى النظارة ، الأمر الذى جعل الحكومة البريطانية تعتقد بأن رجلها القديم واقع تحت تأثير زوج ابنته سعد زغلول أو على الأقل قد منح وعدا للأخير بعدم ادخال الناظرين المذكورين .

وعند ذلك اضطر كتشنر الى اللجوء الى الخديو لحل الأزمة التى لم

---

(١٧٣) أحمد شفيق ، المصدر السابق ج٢ القسم الثانى ، ص ٣٠٦ بيعت سكة حديد مريوط فى ٥ فبراير ١٩١٤ للحكومة المصرية ٣٩٠ الف جنيه ، وكان الخديو يرى أن هذه الصفقة لم تأت بالربح المنتظر ، نفس المصدر والصفحة .

يكن يتوقعها ، فما كان من الخديو الذى كان منزويا تماما فى قصره الا أن رشح حسين رشدى لتشكيل النظارة(١٧٤) . ووافق القنصل البريطانى العام على ترشيحه بالقول بأنه « قانونى قدير ومتحدث لبق مما يصلح معه لمواجهة الموقف الحالى » . كما وافقت وزارة الخارجية البريطانية على تشكيل النظارة .

وواضح من تشكيل نظارة حسين رشدى أن جميع اعضائها جدد باستثناء رئيس النظار واسماعيل سرى ومحمد محب . وقد رحبت سلطات الاحتلال بترشيح عبد الخالق واسماعيل صدقى على اعتبار انهما — على حد قول كتشنر — « من أقدر الرجال وسوف يقوى وجودهما الوزارة بالاضافة الى أنهما من المتحدثين المفيدين فى الجمعية التشريعية حيث تتعرض الحكومة لهجمات المعارضة »(١٧٥) .

السلطنة المصرية وعلاقة السلطان بسلطات الحماية :

على أثر نشوب الحرب العالمية الأولى فى اغسطس ١٩١٤ ، ثم دخول تركيا الحرب الى جانب المانيا وحلفائها أعلن وزير الخارجية البريطانية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ انهاء السيادة العثمانية على مصر ووضعها تحت الحماية البريطانية كما تم خلع عباس حلمى من عرش الخديوية فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ وتعيين حسين كامل سلطانا على مصر بتبليغ من القائم بأعمال القنصلية البريطانية فى مصر جاء فيه : « وفيما يختص بادارة البلاد الداخلية على أن اذكر سموكم بأن حكومة جلالته طبقا لتقاليد السياسة البريطانية قد دأبت على الجد بالاتحاد مع حكومة البلاد وبواسطتها فى حماية الحرية الشخصية وترقية التعليم ونشره وانماء مصادر ثروة البلاد الطبيعية

---

(١٧٤) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج٢ القسم الثانى ، ص ٣٠٩
شكلت فى ٥ أبريل سنة ١٩١٤ على النحو التالى :
حسين رشدى للرئاسة والداخلية — اسماعيل سرى للأشغال العمومية والحربية والبحرية — أحمد حلمى للمعارف العمومية — يوسف وهبه للمالية — محمد محب للأوقاف — عدلى يكن للخارجية — عبد الخالق ثروت للحقانية — اسماعيل صدقى للزراعة .

(١٧٥) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٨١

والتدرج في اشراك المحكومين في الحكم بقدر ما تسمح به حالة الأمة في الرقى السياسى ... وفي عزم حكومة جلالته المحافظة على هذه التقاليد . بل انها موقنة بأن تحديد مركز بريطانيا العظمى في هذه البلاد تحديدا صريحا يؤدى الى سرعة التقدم في سبيل الحكم الذاتي . وستحترم عقائد المصريين الدينية احتراما تاما كما تحترم الآن عقائد نفس رعايا جلالته على اختلاف مذاهبهم، ولا أرى لزوما لأن أؤكد لسموكم بأن تحرير حكومته لمصر من ربقة أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية في الآستانة لم يكن ناتجا عن اى عداء للخلافة ، فان تاريخ مصر السابق يدل في الواقع على أن اخلاص المسلمين المصريين للخلافة لا علاقة له البتة بالروابط السياسية التي بين مصر والآستانة . وأن تأييد الهيئات النظامية الاسلامية في مصر والسير بها في سبيل التقدم هو بالطبع من الأمور التي تهتم بها حكومة جلالة الملك مزيد الاهتمام وستلقى من جانب سموكم عناية خاصة . وسموكم أن تعتمدوا في اجراء ما يلزم لذلك من الاصلاحات على كل انعطاف وتأييد من جانب الحكومة الانكليزية »(١٧٦) .

ولم يكن السلطان حسين كامل حرا في اختيار وزرائه فقد كانت سلطات الحماية هي التي تقرر هذا الاختيار بالاتفاق مع وزارة الخارجية البريطانية. وابلغوه منذ البداية بأن مسألة تعيين الوزراء من الضرورى أن يؤخذ رأى الحكومة البريطانية بشأنها خاصة لمسئوليتها تجاه المصالح الأجنبية في مصر التي قد تتأثر بشكل الحكومة .

ومن ثم فعند تشكيل وزارة حسين رشدى الثانية في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ حاول السلطان حسين ورئيس وزرائه حسين رشدى ادخال سعد زغلول في هذه الوزارة على اعتبار أن دخوله يدعم الوزارة ويعطيها صفة شعبية من خلال مواقف سعد كوزير سابق أو بحكم مركزه القائم كوكيل منتخب للجمعية التشريعية ، ولكن وزارة الخارجية البريطانية رفضت قبول سعد في الوزارة بالنظر لمواقفه الوطنية في الجمعية التشريعية . كذلك تم

---

(١٧٦) مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٧٠ — ٧٢

استبعاد سلطات الحماية لمحب باشا ناظر الأوقاف ـــ رغم ما عرف عنه من أنه رجل الانجليز ـــ وذلك بسبب مصاحبته للخديو فى استانبول(١٧٧) كما أن خشية انجلترا من ميول يكن التركية دفعها الى ابعاده عن وزارة الداخلية بعد أن رشح لها واختارت له منصبا اقل حساسية وهو وزيرا لوزارة المعارف(١٧٨) .

على أن أهم ما نلاحظه على تشكيل الوزارة (١٧٩) هو الغاء وزارة الخارجية اذ لا شك أن اعلان الحماية كان له اثر بالغ على بناء الوزارة بعد أن صرح الانجليز بأن « اعلان الحماية يحتم اشرافنا على العلاقات الخارجية المصرية » . واصبحت الاتصالات بين الحكومة المصرية وبين ممثلى الدول الأجنبية فى مصر تتم من خلال المندوب السامى البريطانى فى مصر ، وهو اللقب الجديد الذى اتخذه قنصل بريطانيا العام تمشيا مع الوضع الجديد فى مصر.

وأيا كان الأمر فقد ظلت العلاقة بين السلطان حسين كامل وسلطات الحماية يسودها الوئام وانعكس ذلك بالتالى على علاقة الوزراء بهذه السلطات ، اذ كان من الصعب عى النظار اتخاذ موقف آخر يخالف سلطة الحماية وسلطة القصر فى وقت واحد . اذ كانت سلطات الحماية حريصة

---

(١٧٧) كان الخديو عباس وهو بالاستانة يستخدم محب فى السعى لدى الانجليز لحفظ أملاكه « وحفظ الوراثة فى خديوية مصر لابنه بعد حسين كامل » ولكن محمد فريد الذى كان يصحبه الخديو فى ذلك الوقت لم يكن يثق فى محب باشا وقال عنه أنه « رجل الانجليز ولا يعد أن يكون مكلفا بالتجسس على أعمالنا هنا واخبار انكلترا عنها » .

أنظر : مذكرات محمد فريد ـــ القسم الثانى ـــ كراس ٤ ـــ ص ١١٦

(١٧٨) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٩٢

(١٧٩) شكلت على النحو التالى :

حسين رشدى للرئاسة والداخلية ـــ اسماعيل سرى للأشغال العمومية والحربية والبحرية ـــ احمد حلمى للزراعة ـــ يوسف وهبه للمالية ـــ عدلى يكن للمعارف العمومية ـــ عبد الخالق ثروت للحقانية ـــ اسماعيل صدقى للأوقاف .

على أن تكون لها الكلمة الأخيرة كما حرصت على تقوية سيطرتها على الوزارة نفسها(١٨٠) .

وقبل السلطان حسين الوضع الجديد آملا أن يعمل على تحسينه عقب انتهاء الحرب اذ يذكر سعد زغلول فى مذكراته أن « حسين كامل كان يزمع السفر بعد انتهاء الحرب الى لندن لتنظيم الحماية أى للمطالبة بالحكم الذاتى فى نطاق الحماية البريطانية وكان هذا أقصى ما يستطيع السلطان أن يفكر فيه »(١٨١) .

ولكن الموت لم يمهل السلطان حسين كامل على تحقيق أهدافه . ثم خلفه على عرش السلطنة شقيقه أحمد فؤاد فى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ . وجاءه تبليغ بريطانى يؤكد التبليغ الأول الذى سبق توجيهه الى السلطان حسين كامل(١٨٢) .

ورغم أن فؤاد اتسم بصلابة الارادة وهو يختلف فى هذه الناحية عن حسين كامل الا أنه رضخ أمام الانجليز ولم يستطع أن يستقل فى اختيار وزرائه أو بوجه أدق التخلص من أحد وزرائه الا اذا شاءت سلطات الحماية ذلك ، ومن ثم فرضت عليه وزارة حسين رشدى الثالثة التى شكلت فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ بنفس تشكيلها السابق ولم يستطيع السلطان فؤاد أن يستبعد وزيرين من وزرائه هما ابراهيم فتحى وزير الأوقاف وأحمد حلمى وزير الزراعة لتأييد الانجليز لهما . على أنه لم يكد يمض شهران على تشكيل وزارة رشدى الثالثة حتى عادت أزمة التغيير الوزارى تفرض نفسها من جديد على العلاقات القائمة بين القصر والوزارة من ناحية وبين سلطات الحماية من ناحية أخرى ، فقد أصر فؤاد على استبعاد ابراهيم فتحى وأحمد حلمى وتعيين سعد زغلول وعبد العزيز فهمى مكانهما كما طالب بتحديد حجم السيطرة البريطانية على الوزارة خاصة فيما يتصل « بالنواحى المالية

---

(١٨٠) 47/13 No 84 Grey to Cheetham 7—12—1914.
فى : يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٩١

(١٨١) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ٥٣ ، ص ١٠ — ٣٠

(١٨٢) أحمد قمحه ، المصدر السابق ، ص ٤٢

والعلاقات الخارجية والجيش ، وربما العدل » . كما اعتبر فؤاد ورشدى تدخل وزارة الخارجية البريطانية فى مسألة اختيار الوزراء تعسفا من جانب الانجليز وطالبا بقصر مهمة المستشارين الانجليز فى الوزارات على تقديم الاستشارة الفنية فقط وان يبتعدوا عن التدخل فى الشئون السياسية(١٨٣).

غير ان الحكومة البريطانية رفضت تحديد حجم السيطرة البريطانية على الوزارة كما رفضت اشراك سعد زغلول لمواقفه العدائية السابقة من الوزارة والاحتلال وخشية تشجيع الآمال الوطنية ورفضت أيضا اشراك عبد العزيز فهمى فى الوزارة بحجة أنه ليس لديه خبرة ادارية سابقة(١٨٤).

رضخ السلطان فؤاد مضطرا أمام المعارضة الانجليزية لكنه أصر على استبعاد فتحى وحلمى وانتهى الأمر بقبول الانجليز استبعاد فتحى فقط وعين مكانه فى نظارة الأوقاف أحمد زيور محافظ الاسكندرية ، وكان معروفا بولائه للسلطان وبتعيينه تغلغل نفوذ القصر فى هذه الوزارة عن طريق تعيين كثيرين من اتباع السلطان فى المناصب الكبرى .

لم تلبث العلاقات أن ساءت بعد هذه الأزمة بين فؤاد ووزرائه وكان سبب خلافه مع حسين رشدى أنه أحس أنه لم يتعاون مع القصر خلال الأزمة كما أشيع عنه انه كان يفضل تولية الأمير كمال الدين حسين على عرش مصر بدلا من فؤاد . كما ان فؤاد قد اغراه نجاحه فى التخلص من فتحى وزير الأوقاف وبدأ يتدخل فى شئون الوزارات مما أوقعه فى صدام مع وزرائه . وقد لعبت دار المندوب السامى البريطانى دورا كبيرا فى زيادة حدة هذه الخلافات. ورغم ذلك فلقد حاول القصر استقطاب بعض أعضاء الوزارة الى جانبه مثل زيور ويوسف وهبه واحمد حلمى . ذلك انه فى نفس وم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وبينما يلتقى سعد زغلول ورفاقه مع السير ريجنالد ونجت المندوب السامى البريطانى فى القاهرة يتحدثون معه بشأن مستقبل مصر بعد الحرب

---

(١٨٣) F.O. 407/182. No Wingate to Balfour 9—12—1917.

فى : يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٩٥

(١٨٤) No. 122. Wingate to Balfour 9—12—19171

فى : نفس المصدر ، ص ١٩٦

كان رشدى رئيس الوزراء يرفع الى السلطان أحمد فؤاد تقريرا يبلغه فيه ما استقر عليه رايه من السفر الى لندن مصحوبا بعدلى يكن لبسط آراء الحكومة المصرية فيما يتعلق بمصير مصر السياسى على الحكومة البريطانية .

وبهذا التنسيق فى الحركة بين الوزارة وبين مجموعة الرجال التى شكلت زعامة ثورة ١٩١٩ وقعت الوزارة الرشدية الثالثة فى دائرة التأثير الثورى حتى تم قبول استقالتها بعد ذلك بنحو خمسة شهور ، حيث رفع كل من رشدى وعدلى استقالته الى السلطان فؤاد فى ٢ ديسمبر ١٩١٨ بسبب رفض بريطانيا السماح لهما بالسفر الى لندن لعرض مطالب مصر على الحكومة البريطانية بحجة أن الوقت لم يحن بعد . ولقد اتبعت بريطانيا خلال الشهور الخمسة سياسة كسب الوقت تمثلت فى عدم ابداء اللهفة على حل الأزمة الوزارية ، وفى الوقت نفسه حاولت التأثير على الوزيرين لسحب استقالتيهما ولكنها لم تنجح ، كما حاولت بث بذور الشقاق بين أعضاء الوزارة . على أنه قد أحبطت خلال تلك الفترة محاولة قامت بها وزارة الخارجية البريطانية والمندوب السامى البريطانى « ونجت » لدعوة الوزيرين لزيارة لندن فى منتصف يناير اذ رأى عدلى ورشدى أن الدعوة جاءت متأخرة كما رأيا أن لا قيمة للتصريح بسفرهم الى لندن ان لم يقترن باجراء يعيد لهم بعض شعبيتهم(١٨٥) .

ورغم أن المندوب السامى بناء على أوامر حكومته أرجأ بحث النظر فى هذه الاستقالة نحو أربعة أشهر الا أنه رأى أن استمرار هذا الموقف ، بدلا من أن يفت فى عضد الوزيرين المستقيلين ساعد على استمرار الانقصاص سلى الوجود البريطانى الأمر الذى دعا شيتهام cheetham ممثل المندوب السامى البريطانى فى مصر أن يطلب من السلطان فؤاد قبول استقالة الوزارة الرشدية الثالثة فى أول مارس سنة ١٩١٩

حاولت السلطة البريطانية التعجيل بتشكيل وزارة جديدة عن طريق استمالة أقوى العناصر فى الوزارة المستقيلة وتكليفها بهذا العمل أمثال

---

(١٨٥) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ٢٠١ ، ٢٠٥

اسماعيل سرى ـ عبد الخالق ثروت ـ يوسف وهبه . ونصح ثروت الحكومة ابلريطانية عندما حاولت اقناعه بقبول منصب رئاسة الوزارة بضرورة فرض ادارة مباشرة على البلاد فى ظل الأحكام العرفية حتى يمكنه تولى الوزارة فى اطمئنان . وفى نفس الوقت دخلت زعامة الثورة معركة الوزارة الرشدية بكل ثقلها فقدم الوفد ما يشبه الانذار للسلطان فؤاد فى اليوم التالى لقبوله استقالة الوزارة جاء فيها التعبير عن دهشة الأمة . فقد ورد فى كتاب الوفد ما نصه « كيف فات مستشاريكم أن عبارة استقالة رشدى باشا لا تسمح لرجل مصرى ذى كرامة ووطنية أن يخلفه فى مركزه ؟ كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضى عليها بالفشل »(١٨٦) .

واتبع الوفد هذا الانذار للقصر باحتجاج قدمه الى معتمدى الدول الأجنبية فى القاهرة ، وقد جاء فيه « أن الوزارة التى اندفعت بوطنيتها الى انتهاج ما يوافق القضية المصرية اضطرت للاستقالة لأنها لم تستطع المتابعة على مثل هذا الانتهاك اللاحق بأقدس حقوقنا ، ونحن نعتقد أنه لا يوجد مصرى واحد جدير بأن يدعى مصريا يستطيع أن يؤلف وزارة يكون مضروبا عليها حتما أن تسير على برنامج يرمى الى خنق البلد والقضاء على البقية الباقية لها من الحقوق » .

نجحت الزعامة الوطنية بالفعل فى منع تشكيل وزارة جديدة مما دفع سلطات الاحتلال الى اتباع اسلوب العنف . اعقب ذلك تحذير قائد القوات البريطانية فى مصر رئيس الوفد ورفاقه من العقبات التى يضعوها فى طريق تشكيل الوزارة الجديدة وهددهم باتباع اسلوب العنف كما تبع ذلك اعتقالهم فى ٨ مارس سنة ١٩١٩ ثم قيام الثورة نتيجة لذلك وخلو البلاد من وزارة فى المدة من اول مارس ١٩١٩ الى ٨ ابريل ١٩١٩

وقد أدى تطور الأحداث بعد ذلك الى تشكيل وزارة رشدية رابعة

---

(١٨٦) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ٢٠٨

فى ٩ أبريل سنة ١٩١٩ بعد يومان من الافراج عن سعد زغلول ورفاقه(١٨٧) وهى ما تعرف « بوزارة تهدئة » وأهم ما نلاحظه على تشكيل هذه الوزارة اختفاء بعض العناصر التى عرف عنها الولاء المطلق للوجود البريطانى أمثال اسماعيل سرى وكذلك العناصر الضعيفة الأخرى وحل محلها — على حد قول اللنبى — عناصر قوية أمثال جعفر والى وكيل وزارة الداخلية وأحمد مدحت يكن محافظ الاسكندرية وحسن حسيب مدير الغربية .

ولكن هذه الوزارة لم تفلح فى تهدئة اضراب الموظفين فى ١٢ ابريل سنة ١٩١٩ الذى تزعمته « لجنة مندوبى موظفى وزارات الحكومة ومصالحها »(١٨٨) والتى كانت من الأسباب التى أدت الى سقوط الوزارة فى ٢٠ مايو ١٩١٩

أعقب نظارة رشدى الرابعة تشكيل ثلاث وزارات ادارية هى وزارة محمد سعيد الثانية (من ٢٠ مايو — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٩) (١٨٩) والثانية وزارة يوسف وهبه (٢٠ نوفمبر ١٩١٩ — ٢١ مايو سنة ١٩٢١) (١٩٠) والثالثة وزارة محمد توفيق نسيم الأولى من ٢١ مايو سنة ١٩٢٠ الى ١٦ مارس سنة ١٩٢١(١٩١) وهى وزارات ادارية كان الهدف منها تسيير دفة الأمور الادارية فى البلاد وترك الشئون السياسية للوفد فى أوربا يقرر مصيرها مع حكومة لندن .

---

(١٨٧) شكلت من حسين رشدى وزيرا للمعارف ورئيسا للوزارة — عدلى يكن للداخلية — يوسف وهبه للمالية — عبد الخالق ثروت للحقانية — جعفر والى للأوقاف — حسن حسيب للأشغال العمومية والحربية والبحرية — احمد مدحت يكن للزراعة — الوقائع المصرية ٩ ابريل سنة ١٩١٩

(١٨٨) سنتناول ذلك فى الفصل الأخير من البحث عند مناقشتنا لدور الموظفين فى السياسة .

(١٨٩) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ٢٠٧ ، ٢١٠ — ٢١١

(١٩٠) شكلت من يوسف وهبه رئيسا ووزيرا للمالية — اسماعيل سرى وزيرا للأشغال العمومية والحربية والبحرية — أحمد زيور للمواصلات — أحمد ذو الفقار للحقانية — محمد توفيق نسيم للداخلية — محمد شفيق للزراعة — يحيى ابراهيم للمعارف العمومية — حسين درويش للأوقاف . الوقائع المصرية ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٩

(١٩١) شكلت من محمد توفيق نسيم رئيسا ووزيرا للداخلية — أحمد

وكان معيار اختيار الوزراء فى هذه الوزارات الثلاث الولاء للانجليز ومعيار البقاء مدى النجاح فى تثبيت الوجود البريطانى وان كان القصر قد لعب دورا فى سقوط وزارة يوسف وهبه وتشكيل وزارة نسيم .

زيور للمواصلات — احمد ذو الفقار للحقانية — محمد شفيق للأشغال العمومية والحربية والبحرية — حسين درويش للأوقاف — محمد توفيق رفعت للمعارف العمومية — محمود فخرى للمالية — يوسف سليمان للزراعة — الوقائع المصرية ٢٢ مايو سنة ١٩٢١

الفصل الرابع

النظارات واختصاصاتها

- نظام الدواوين قبل انشاء النظارات سنة ١٨٧٨
- نظام مجلس النظار سنة ١٨٧٨ وسلطات أعضائه .
- اللجنة المالية .
- تنظيم النظارات واختصاصاتها .



وينتهى عهــد الوزارات الادارية بتولى عدلى يكن رئاسة الوزارة فى ١٦ مارس سنة ١٩٢١(١) بعد أن ضغطت سلطات الحماية على السلطان فؤاد للاسراع بتشكيل الوزارة والوفد الرسمى لمفاوضة الانجليز ذلك الضغط الذى وصل الى حد توجيه انذار من جانب سلطات الحماية ــ القصر فى ١٤ مارس ســنة ١٩٢١ ومن ثم فلم كن القصر راضــيا فى أى وقت عن وزارة عــدلى .

وهذه الوزارة تعتبر بداية عهد الوزارات السياسية . وقــد حاول عدلى اعادة وزارة الخارجية المصرية على اعتبار أن ذلك يقوى موقفه أثناء المفاوضات الا أن الحكومة البريطانية رفضــت ذلك بحجة أن تعيين وزير خارجية لمصر يتعارض مع الأسس التى وضعتها وزارة الخارجية البريطانية للمفاوضات(٢) هذا بالاضــافة الى أن فشــل مفاوضــات عدلى كيرزون (١٦ يولية ــ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢١) أظهر ضعف موقف عدلى وأدى الى سقوط وزارته فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢١

ظلت مصر بعد سقوط وزارة عدلى بلا وزارة لمدة شــهرين بحثت خلالها سلطات الحماية عن عناصر قوية معتدلة ذات علاقات طيبة بالقصر والحماية ولكن العناصر القوية رفضت الاشتراك فى العمل الوزارى الا بعد أن تنجح فى تحقيق بعض المطــالب الوطنيــة ومن ثم كان صــدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ واعلان مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

وزع قانون السياستنامه الصادر فى يولية ١٨٣٧ ، فى صدر الترتيبات الاساسية مصالح الحكومة بين سبعة دواوين : الديوان الخديو ، ديوان الايرادات ، ديوان الجهادية ، ديوان البحر ، ديوان المدارس ، ديوان الأمور

---

(١) شكلت من عدلى يكن للرئاسة ــ حسين رشــدى نائبا لرئيس مجلس الوزراء ــ عبد الخالق ثروت للداخلية ــ اسماعيل صدقى للمالية ــ أحمد زيور للمواصلات ــ جعفر والى للمعارف العمومية ــ أحمد مدحت يكن للأوقاف ــ محمد شفيق للأشغال العمومية والحربية والبحرية ــ نجيب بطرس غالى للزراعة ــ عبد الفتاح يحيى للحقانيــة ــ الوقائع المصرية ١٧ مارس ١٩٢١

(٢) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ٢٣٣

الافرنجية والتجارة المصرية ، ديوان الفبريكات كما نص على انشاء لجنة مشورة ومجلس شورى خاص(٣) .

ومما تجدر ملاحظته ان معظم الدواوين التى نظمها هذا القانون لم يكن سوى تطوير للدواوين التى كانت قائمة فعلا عند اصداره فى عهد محمد على ، وديوان البحر كان امتدادا لديوان البحرية الذى ظهر منذ سنة ١٨١٤(٤)
وديوان البحر كان امتداد لديوان البحرية الذى ظهر منذ سنة ١٨١٤(٤)
اما ديوان المدارس فقد كان ظهوره لاول مرة تحت عنوان شورى المدارس « فى ٢٦ فبراير سنة ١٨٣٦ ثم سمى ديوان المدارس فى فبراير سنة ١٨٣٧(٥) .

وكان يشرف على هذه الدواوين جميعها الكتخدا او نائب الباشا ويقدم رئيس كل ديوان الى الباشا تقريرا فى يوم الخميس من كل اسبوع عن أعمال الديوان الذى يراسه ، وكشفا شهريا بحساباته الى تفتيش الحسابات ، وميزانية سنوية عن الايرادات والمصروفات(٩) .

وكانت لجنة المشورة بمثابة مجلس موسع يضم مديرى الدواوين ، ومن يرى الباشا ضمهم اليهم ، واجتماعاتها مرة كل عام وتتباحث فيما تحتاج الحكومة الى النهوض به من المشروعات الكبرى وكانت آراؤها استشارية واختصاصها اداريا بحتا(٧) . اما مجلس الشورى الخاص فكان يضم عددا من الأعضاء يختارهم الوالى وهو من هذه الزاوية يختلف عن لجنة المشورة وكان المجلس يبحث الأمور المقدمة اليه من الوالى أو الجهات ويطالع التقارير التى ترفعها اليه الدواوين وكذلك تقارير لجنة المشورة السنوية ثم يستعرض

---

(٣) الفصل الأول من قانون السياستنامة فى : محمد خليل صبحى تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، ج٥ ص ٤٤ — ٤٩

(٤) أمين سامى ، تقويم النيل ج٢ ص ٢٤٦ ، ٢٥٧

(٥) أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصر محمد على ص ٩٧ ، ١٠٤

(٦) البندان السادس والثامن من الفصل الأول والبند الحادى عشر من الفصل الثانى من قانون السياستنامة ، المصدر السابق ص ٤٨ ، ٥٨

(٧) البند السابع من الفصل الأول ، المصدر السابق ، ص ٤٨

ما تتضمنه هذه التقارير بعد فحصها على الوالى كما ينتدب للفصل فى الدعاوى . كما كان من حق أعضائه تقديم « المشاريع المنطوية على منافع البلاد » ويشكل من « ناظر وأعضاء بقدر عدد دواوينهم »(٨) .

أعيد تنظيم هذه الدواوين فى عهد الوالى سعيد حيث جعل منها أربع نظارات : الداخلية ، المالية ، الخارجية ، الحربية(٩) ثم زاد عدد هذه النظارات تبعا لتطور مختلف مرافق الادارة وأضيفت اليها نظارة المعارف والأوقاف ثم نظارة الأشغال سنة ١٨٦٤ وأخيرا نظارة الحقانية سنة ١٨٧٢(١٠) .

وقد كانت هذه النظارات بوصفها أقسام الادارة الكبيرة تخضع مباشرة للخديو ، ذلك أن مسئولية كل من نظارها انحصرت أمام الحاكم ، وعندما كانت تقضى حاجة العمل الى الاتصال بالنظار فقد كان يحدث ذلك من خلال الخديو(١١) .

وعلى هذا فعندما ظهرت الى الوجود هيئة مجلس النظار فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ اعتبر ذلك نقطة تحول فى نظام الحكم والادارة فى تاريخ مصر الحديث . اذ أصبح للنظار بمقتضى مرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ الذى نص على تشكيل أول مجلس نظار — حق مشاركة الخديو فى رسم السياسة العامة للبلاد .

أما عن الدوافع الخاصة بانشاء مجلس النظار فلم تكن تتمثل فى رغبة الخديو اسماعيل فى تطوير نظام الادارة فى مصر مساهمة منه فى اشراك النظار معه فى الحكم وانما أجبر اسماعيل مكرها على اتخاذ تلك الخطوة ، طبقا لقرار لجنة التحقيق الأوربية سنة ١٨٧٨ التى أرجعت كل مساوىء

---

(٨) البند التاسع من الفصل الأول نفس المصدر ص ٤٩
(٩) عبد الرحمن الرافعى ، عصر اسماعيل ج١ ، ص ٤٥
(١٠) جورج جندى وجاك تاجر ، ص ٩٦ ، ١٨٠
(١١) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٣

الادارة الى حكم اسماعيل المطلق واوصت بوجوب تنازله عن الحكم المطلق بحيث يحكم عن طريق مجلس نظاره وبالاشتراك معه(١٢) .

ويتضح من الأمر الذى أصدره الخديو اسماعيل الى نوبار فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ بتشكيل أول مجلس نظار أن الخديو لم يعد منفردا وحده بالنفوذ بل أصبحت سلطته فى ادارة شئون البلاد مقيدة بسلطة مجلس النظار حتى يمكن تحقيق عنصر الموازنة بين سلطة الخديو وسلطة مجلس النظار وأبدى رغبته فى اشراك هيئة مجلس النظار معه فى جميع أعمال الحكومة بحيث تكون مسئولة أمامه عن اعمالها — « وأن يكون أعضاء مجلس النظار بعضهم لبعض كفيلا » أى يكونوا متضامنين فى المسئولية(١٣) .

ولعل أهم ما فى هذا الأمر الذى يعتبر بحق القانون الأساسى لمجلس النظار اربع نقاط رئيسية .

أولا — أن مجلس النظار أصبح هيئة منفصلة عن الحاكم تشاركه فى الحكم وتتحمل مسئوليته .

ثانيا — أن أعضاء مجلس النظار متضامنون فى المسئولية .

ثالثا — قرارات المجلس تصدر بالأغلبية .

رابعا — رئاسة مجلس النظار من حق رئيس المجلس فلا يرأسه الخديو(١٤) .

وقد حدد الأمر العالى الصادر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ وظائف النظار واختصاصاتهم فحصر وظائف النظار فى تعيين الموظفين وعزلهم وادارة الشئون المتعلقة بدواوينهم واصدار الأوامر الخاصة بصرف جميع

(١٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ، ص ٦٤ — ٦٥

(١٣) انظر نص خطاب الخديو الى نوبار باشا بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، فى : فؤاد كرم ، النظارات والوزارات المصرية ج١ ص ٥—٦

(١٤) عبد الرحمن الرافعى ، عصر اسماعيل ج٢ ص ٧٥

مصروفات المصالح التى يديرونها مع عدم الاخلال بأحكام مرسوم ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨

أما بالنسبة لرئيس مجلس النظار فقد كانت وظيفته تتمثل فى الاشراف على شئون البلاد بوجه عام ورئاسة مجلس النظار اثناء انعقاده لوضع القوانين والقرارات العامة التى يقتضيها سير الأعمال واستصدار الأوامر المتعلقة بها من الخديو كما كان على رئيس النظار عرض جميع قرارات المجلس على الخديو(١٥) .

واستمر وضع مجلس النظار على هذا الحال حتى اغسطس سنة ١٨٧٩ ذلك ان الخديو توفيق كان متشبسا بالحكم المطلق لهذا ضاق بالنظام الجديد فاصدر فى ١٨ أغسطس ١٨٧٩ أمرا بالغائه وشكل الخديو توفيق النظارة ورأسها بنفسه وأصبح كل ناظر « مسئولا عن جميع الاشغال المنوطة بادارة نظارته » وأبلغ الخديو النظار بأن « المواد التى كان جاريا تقديمها ورؤيتها بذلك المجلس هذه من الآن فصاعدا يكون النظر فيها بمجلس يجرى انعقاده بمعيتنا من النظار تحت رئاستنا »(١٦) .

ولكن الخديو توفيق — تحت ضغط الحوادث — ما لبث أن أعاد مجلس النظار فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ بناء على تكليفه لمصطفى رياض بتشكيل نظارة جديدة واحتفظ الخديو لنفسه بالحق فى تولى رئاسة مجلس النظار اذا شاء(١٧) .

ومن الجدير بالذكر أنه منذ ذلك الوقت حتى عام ١٩٢٢ قد جرت العادة ان يترأس الخديو ، ومن بعده السلطان جلسات مجلس النظار اذا شاء ويتولى رئاستها رئيس النظار تارة فى حالة غياب الخديو أو السلطان.

---

(١٥) أمر عال صادر فى ١٠ ديسمبر ١٨٧٨ بشأن اختصاص النظار ووظائفهم فى : فؤاد كرم ، المصدر السابق ، ص ٦—٧

(١٦) استمر الخديو توفيق يرأس اليظارة حتى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ . وكان منصور باشا ناظر للداخلية ، وعلى حيدر الذى كان وكيلا للداخلية أصبح ناظرا للمالية ومحمد مرعشلى ناظرا للأشغال العمومية — نفس المصدر ص ٩١ — ٩٢

على أن الخديو توفيق قـد أبقى لنفسه حق تعيين كبـار الموظفين فى الحكومة المصرية مثلما فعل الخديو اسماعيل من قبل عند صدور مرسـوم ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ فقد نص توفيق فى أمر تعيينه لرياض باشا رئيس النظار على أن « المحافظيين والمديرين ومأمورى الضبطيات ووكلاء النظارات وكتـاب أسرارها ومفتشى الأقاليم ومديرى الادارات المهمة لا يكون تعيينهم ولا عزلهم الا بعد المداولة فيه بمجلس النظار والتصديق عليـه من لدنا ، واما باقى الموظفين فيكون تنصيبهم وعزلهم بمقتضى أوامر تصدر رأسـا من نظارهم الذين هم تابعون لهم »(١٨) .

واستمر الخديو توفيق يذكر هذا المضمون فى خطابات تعيينه لرؤسـاء النظارات فى عهده ويبين لهم انه هو « المنهج الذى ترون اتباعه والسير على مقتضاه »(١٩) .

ولم يكن حضور جلسات مجلس النظار مقصورا على النظار وحدهم وانما كان المستشار المـالى — وهو انجليزى — له الحق فى حضور جميع جلسات مجلس النظار بحجة أن قرارات المجلس من شأنها التأثير فى مالية القطر المكلف هو بالاشراف عليها .واسـتمر المستشار المـالى يحضر جميع جلسات مجلس النظار ولم يلغ هذا الحق الا منذ أعلن اسـتقلال مصر عام ١٩٢٢

أما فيما يتعلق بباقى المستشارين فطبقا لقرار مجلس النظار الصادر

---

(١٧) جاء فى الأمر الذى وجهه الخـديو الى رياض باشـا لتشكيل النظارة فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ « لم اقصد بترأسى مجلس النظار أن أعيد السطوة الشخصية وانما راعيت فى ذلك ضرورة الحال ، ولما مع الرغبـة فى تقريب علاقاتى بأعضاء النظارة ، فلم يكن فى خاطرى عزم نهائى خصوصا فيما يغاير المبدأ الذى اتخذته يوم ولايتى ، وهو أن أحكم مع مجلس النظار وبمجلس النظار » — احمد شفيق — المصدر السابق ج١ ، ص ٩٢

(١٨) أمر توفيق لرياض فى ١١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ — فى : فؤاد كرم المصدر السابق ص ٩٥

(١٩) خطاب الخديو توفيق الى رياض باشا لتشكيل النظـارة فى ٩ يونية ١٨٨٩ — وكذلك خطابه الى مصطفى فهمى لتشكيل النظـارة فى ١٤ مايو سنة ١٨٩١ ، فؤاد كرم ، المصدر السابق ، ص ١٣١ ، ١٣٧

فى ٢٧ فبراير ١٨٩٣ أصبح من حقهم حضـور جلسـات المجلس اذا أبدوا رغبتهم فى أن تسمع أقوالهم فى الأمور المرتبطة بأعمال نظارتهم كما منح هذا الحق أيضـا لسردار الجيش المصرى ووكيـل نظارة الأشـغال العمومية أيضا(٢٠) .

والواقع أن اختصاص مجلس النظار شـمل السلطتين التشريعيـة والتنفيذية فى البلاد .

أما بالنسبة للتشريع ، فقد كان المجلس يقوم بتحضير الأوامر العالية وسنها من تلقاء نفسه فيما عدا المسائل التى تتعلق بربط « أموال جـديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية فى القطر » . فقد كان ملزما بموافقة الجمعية العمومية — ومن بعدها الجمعية التشريعية على ذلك مسبقا طبقا لمـا نص عليه القانون النظامى سواء الصـادر سـنة ١٨٨٣ أو الصادر من بعده فى عام ١٩١٣(٢١) .

ويدخل ضمن اختصاص مجلس النظار اصدار القوانين واللوائح بعـد عرضها على مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فاذا تراءى لهما ادخال تعديل على المشروعات التى تعرض عليهما فللمجلس أن يأخـذ بها أو يرفضها .

وكان من حق كل ناظر من النظـار سـن اللوائح والقرارات التى تستلزمها شئون نظارته بشرط عـدم مخالفتها للقوانين واللوائح والأوامر العالية . واللائحة التى يضعها أحد النظار تسمى باللائحة العمومية ويكون مفعولها ساريا على جميع جهات القطر لكونها صادرة عن الادارة العمومية أى من النظارة .

هذا فيما يتعلق بالتشريع ، أما فيما يختص بالسلطة التنفيذية فمن مهام

---

(٢٠) احمد قمحه ، المصدر السابق ، ص ٦٩

(٢١) طبقا لنص المـادة ٣٤ من القانون النظامى ١٨٨٣ والمادة ١٧ من القانون سنة ١٩١٣

مجلس النظار اعتماد الميزانية قبل عرضها على مجلس شورى القوانين(٢٢) وتعيين كبار الموظفين وترقيتهم ومنحهم العلاوات أو المكافآت وعزلهم من الخدمة أو احالتهم الى المعاش أو الى المحاكم التأديبية .

ومن الجدير بالذكر أن مجلس النظار قد تقررت له سلطة استثنائية فى مسألة العزل والتعيين يتحرر بموجبها من قيود القوانين الحاكمة الضابطة للوظيفة الحكومية(٢٣) .

أما النظار فكان يقع على عاتقهم تنفيذ جميع القوانين على اختلاف أنواعها وتعيين جميع الموظفين ماعدا الذين يشترط تعينهم استصدار أمر عال بعد موافقة مجلس النظار — كما سبق ان ذكرنا فكان المجلس يأخذ رأى الناظر الذى يتبعه هؤلاء الموظفون وكان للنظار الحق فى ايقاف هؤلاء عن أعمالهم بعد موافقة رئيس مجلس النظار ، أما عزلهم فلا يتم الا بعد صدور أمر من الخديو(٢٤) أى أنه كان للنظار الحق فى مراقبة الموظفين بصفة عامة وبيدهم الادارة وما يتعلق بها مثل الأمن العام وتحصيل الضرائب وسير المحاكم وادارة المدارس والرى والمصارف والبوستة والسكك الحديدية والكبارى وغير ذلك من مختلف مرافق الادارة .

وكانت سلطة كل ناظر من حيث التنفيذ تشمل جميع أنحاء القطر ولكنها محدودة فى نطاق نظارته . فناظر المعارف مثلا سلطته تشمل جميع أنحاء القطر ولكنها قاصرة على معاهد العلم ، وناظر الحقانية

---

(٢٢) تنص المادة السابعة من القانون المالى على أن تعرض الميزانية على مجلس النظار قبل تقديمها الى مجلس شورى القوانين ويشترط أن يكون عرضها عليه فى ٢٥ نوفمبر . كما تنص المادة الثامنة من القانون المالى « يصدق على التقديرات السنوية من مجلس النظار وتصدر بشكل لائحة مالية بمقتضى أمر عال يوم ٢٥ ديسمبر من كل سنة » .

(٢٣) انظر الأمر العالى الصادر فى ٢٤ يونية سنة ١٩٠١ الخاص بالتصديق على لائحة المستخدمين الملكيين فى مصالح الحكومة — المادة الثامنة فى : أحمد محمد حسن وآخر ، مجموعة القوانين واللوائح المعمول بها فى مصر ج ٢ ، ص ١٥٩٢

(٢٤) مرسوم ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ فى : فؤاد كرم المصدر السابق ، ص ٥

ليس لـــه سلطـــة فى أنحاء القطر سوى فيما يتعلق بالمحاكم . على أن هذا لا يمنع تقلد الناظر لنظارتين أو أكثر فى وقت واحد ، كما هو الحال بالنســـبة لمعظم رؤساء النظارات الذى تعاقبوا على الحكم فى الفترة موضـــوع البحث نلاحظ أنهم كانوا يشغلون الى جانب رئاسة النظارة نظارة الداخلية لاهميتها . وكان النظار هـــم الذين يعتمـــدون جميـــع الميـــالغ التى تصرف فى دائرة اختصاصاتهم(٢٥) .

وكانت قرارات مجلس النظار تشتمل على نوعين احدهما لا يستلزم صدوره توقيع الخديو وهو ما يسمى بالقرارات والثانى هو الذى يصدر بعد توقيع الخديو عليه وهو ما يعرف بالأوامر العالية ، وكانت الأوامر العاليـــة تلغى القرارات الصادرة من مجلس النظار(٢٩) . وكان كل ناظر ملزما بتنفيذ قرارات المجلس فى الادارات التى يشرف عليها(٢٧) .

أما فيما يتعلق بمسئولية النظار فكما هو معروف كان النظار مسئولين عن تصرفاتهم أمام الخديو وحده وليس أمام رئيس مجلس النظار . كما أن النظار معرضـــون لتبعـــة أخرى تستوجب المحاكمـــة أمام محكمة ادارية مخصوصة تحكم بوم الناظر المخطىء أو بعزله طبقا للأمر العالى الصادر فى ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧(٢٨) وكانت تؤلف هذه المحكمة العليا من النظار الذين

---

(٢٥) الأمر العالى الصـــادر فى ١٠ ديسمبر ســـنة ١٨٧٨ بشـــأن اختصاصات النظار ووظائفهم ، المصدر السابق ، ص ٧

(٢٦) احمد قمحه ، المصدر السابق ، ٧٥

(٢٧) مرسوم ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨

(٢٨) كانت المـــادة الأولى من هذا الأمر تيص على أنه اذا « أمر أحد النظار أو رؤساء المصالح أو غيرهم من كبـــار المـــأمورين بصرف مبلغ فى مصروفات أذنوا بها خارجا عن الاعتمـــادات المقررة أو أجرى تحويل مبالغ من فصول الى اخرى فى الميزانية قبل أن يصدق مجلس النظار على تحويلها أو اتخاذ اجراءات مخالفة للقوانين واللوائح المتبعـــة جاز أن يكون مسئولا عنها لدى محكمة عليا ادارية . أنظر : الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ فى مجموعة الأوامر العالية لسنة ١٨٨٧ » (مجموعة شـــهر فبراير) .

لا دخل لهم فى الدعوى ومن المستشار المـــالى ومن مستشار الخديو ويرأسها رئيس مجلس النظار أو أكبر النظار سنا فى حالة غيـــاب رئيس مجلس النظار(٢٩) .

وقبل أن ننهى حديثنا عن مجلس النظار نشـــير الى تشكيل اللجيـــة المـــالية للصلة الكبيرة بينها وبين مجلس النظار .

ويرجع تشكيل اللجنة المـــالية الى عام ١٨٨٤ بناء على قرار مجلس النظار الصادر فى ٦ مارس من نفس العام والذى نص على تشكيل لجيـــة مالية برئاسة ناظر المـــالية وعضوية كل من المستشار المـــالى ووكيل نظارة المـــالية ومدير عموم الحسابات ومراقب الأموال المقررة .

اما فيما يتعلق باختصاصاتها فقد أدرج فى قرار مجلس النظار الخاص بتشكيلها ما نصه « وان المسائل التى تؤثر على ماليـــة الحكومة ويكون من اللازم عرضها على المجلس (اى مجلس النظار) ولا تعرض عليه الا بعـــد ان تبحث فيها هذه اللجنة بحثا دقيقا »(٣٠) .

ويتضح من هذا النص أن اختصاصات اللجنة كانت واسعة تشمل كل شىء ممكن تأويله ماليا اذ من النادر أن تأتى الحكومة عملا دون أن يكون له مساس بماليتها .

وقد جرت العادة أن تعرض على هذه اللجنة كل المسائل الخاصـــة بالتعيين والفصل فيما عدا ما يكون مبنيا على حكم من مجالس التأديب أو من

---

(٢٩) عنـــد اقامة الدعوى على الموظف لا يقبل منه الاستعفاء حتى لا يفر من الجزاء ، وقد يكون فى عمل الموظف مايستدعى المسئولية الجنائية والمدنية أيضا فتقام عليـــه حينئذ دعوى تأديبية لمخالفتـــه الأوامر ودعوى جنائية عن الجريمة التى ارتكبها ودعوى مدنية من أجل المطالبة بالتضمينات (أى التعويضات) انظر : المـــادة الخامسة من الأمر العـــالى ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ السابق الاشارة اليه .

(٣٠) أنظر قرار مجلس النظار الصادر فى ٦ مارس ســـنة ١٨٤ فى مجموعة القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظـــار والنظـــارات (جموعة شهر مارس) .

المحاكم ، كذلك كان يعرض عليها جميع الأعمال التى لهـــا مساس بماليـــة الحكومة(٣١) .

صحيح أن مجلس النظار لم يكن ملزما بالأخذ برأى هذه اللجنة الا أن مخالفته لقراراتها كانت نادرة جدا .

ويستبين لنا من ذلك أن مجلس النظار تنازل عن شىء من اختصاصاته المـــالية لهذه اللجنة التى يتضح من اختصاصاتها أنها كانت تبحث فى جميع شئون البلاد « رغم أن عملها غير مستمد من قوة قانونية »(٣٢) .

أما فيما يختص بدوافع انشاء هذه اللجنة المـــالة فعلى حـــد قول أحد أعضاء مجلس شورى القوانين ـــ (اسماعيل أباظة) أنه « أريد أن تكون أعمال النظارات المـــالية فى نظارة المـــالية لسبب مالى أو سياسى »

ويضف قائلا أنه قد «بقيت هذه اللجنة الى سنة ١٨٨٨ ولما تغيرت الوزارة أراد الوزير الجديد بأن يغير اختصاصات هذه اللجنة لأنه لم يجد لها أصلا فغيرت فى وقته ثم لمـــا غير هو رجعت الى ما كانت عليه وهى التى تقرر الآن وترفض وتعطى وتحرم »(٣٣) .

وكان يساعد كل ناظر فى تصريف أمور نظارته وكيل النظارة ولكنه لم يكن يحل محله فى اجتماعات مجلس النظار ، والملاحظ أنه يسبب انشغال الناظر بالمسائل العمومية والأمور السياسية جعله يعتمد على وكيله فى ادارة أعمال النظارة والاشراف على فروعها . وكان يوجد أكثر من وكيل فى بعض النظارات مثل الداخلية والمـــالية والأشـــغال نظرا لأهميتها وزيادة حجم العمل فيها .

أما المستشارون فكانوا فى معظم النظارات ما عدا الأوقاف والخارجية والحربية . وكانت مهمتهم النصح والارشاد فيما يتعلق بشئون النظارة .

---

(٣١) أحمد قمحة ، المصدر السابق ، ص ٧٨

(٣٢) محضر جلسة مجلس شورى القوانين بتاريخ ٣ يناير ســـنة ١٩١٠ ـــ من خطاب اسماعيل أباظة باشا فى نفس الجلسة .

(٣٣) نفس المحضر .

ويلى كبـار الموظفين هؤلاء نفر من الموظفين والمستخدمين يقومون بتصريف الأعمال فى النظارة بألقاب ودرجات مختلفة ويوزعون على أقسام وأقلام (تبعا لاصطلاح كل ديوان) (٣٤) .

وقد حدد الأمر العالى فى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ دائرة اختصاص النظارات . وفى الواقع يعد هذا الأمر العالى أول محاولة لتحديد مهام ووظائف هذه النظارات والتى حصرها هذا الأمر فى سبع نظارات وهى (٣٥):

اولا ــ نظارة الخارجية :

« الادارة العمومية بمركز النظارة ، ادارة مصلحة منع الرقيق ، المصلحة الصحية العالمية فيما يختص بالمعاهدات الدولية ، المطابع والمطبوعات الأوربية والمحلية » .

ثانيا ــ نظارة المالية :

« الادارة العمومية بمركز النظارة ، الدين العمومى ومرتبات الحضرة الخديوية وعائلاتها ، المعية السنية ، صندوق الدين ، ادارة المالية بالأقاليم والمحافظات ، الشون والمخازن ، عموم البوستة المصرية ، وابورات البوستة الخديوية ، الجمارك ، الضربخانة ، حلقات السمك ، المطرية ، قلم المعاشات ، ميناء الاسكندرية ، أيضا جميع المأمورين فى مواد تحصيل الايرادات الميرية بأى مصلحة كانت يكونون تحت أمر ناظر المالية » .

ثالثا ــ نظارة الجهادية والبحرية :

الادارة العمومية بمركز النظارة ، ماهيات العساكر البرية والبحرية ، المهمات العسكرية ، المأكولات والذخائر والعلف ، الملبوسات ، ملاحظة القشلاقات ، المخازن العسكرية ، الاستبالية العسكرية ، ملاحظة السفن الميرية ، المدرسة الحربية ، قومندانية السويس .

---

(٣٤) احمد قمحة ، المصدر السابق ، ص ٧٩ ــ ٨٠ .

(٣٥) الأمر الصادر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ ، فؤاد كرم ، المصدر السابق ص ٧ ــ ٨

رابعا — نظارة المعارف والأوقاف :

« الادارة العمومية بمركز النظارة ، المدارس الميرية ماعــدا المدارس الحربية والمدرسة البحرية ، الارساليات المصرية ، المدارس والمكاتب الأهلية وما يلزم لها من الاعانة » .

خامسا — نظارة الداخلية :

« الادارة العمومية بمركز النظارة ، مجلس شورى النواب ، ادارة الأقاليم والمحافظات ، الضبطيات ، الطلمبـــة خانات ، اقلام منع الرقيق ، مصلحة الصحة والاســـتباليات ، الدفتر خانة المصرية ، قلم الاستاتستيق (الاحصاء)، المطبوعات والمطابع الأهلية، الروزنجامة ، عساكر الباسبوزق المعدة لخدمة الحج الشريف والضبطيات الأقاليم ، بيت المال ، الحبسخانات (السجون) » .

سادسا — نظارة الأشغال :

« الادارة العمومية بمركز النظـــارة ، العمارات الميرية وحفظ وترميم جميـــع أماكن الحكومة التى تكون مؤجرة من طرفهـــا ، المحافظـــة على الانتكخانات ، مصلحة الخفر والآثار القديمة ، مجالس الزراعة ، المهندسون بالأقاليم ، مصلحة الرى العمومى من ترع وقناطر وهويسات ، الكوبريات ، المين ما عدا ميناء الاسكندرية ، الجسور والطرق ، النظر فى الطلبات المختصة بامتيازات الأراضى والمعادن وورش الأحجار ، وأما أمر اعطاء الامتيازات فهو منوط بمجلس النظار ، سكك الحديد والتلغرافات ، تشغيل الملاحات والمعادن وورش الأحجار . وأما مبيع محصولاتها فذلك من خصائص المالية ، ملاحظة ميناء الاسكندرية ، ملاحظة التياترات ، المصالح القائمة بذاتها التابعة لمجلس النظار هى مصلحة الفنارات ومصلحة أملاك الميرى » .

* * *

وقد استمر وضع النظارات واختصاصاتها خلال تلك الفترة التى نحن بصدد دراستها من عام ١٨٨٢ — ١٩٢٢ كما كان متبعا من قبل طبقـــا للأمر العالى المشار اليه . غير أن بعض التعديلات النسبية قد أدخلت على التنظيم الادارى لتلك النظارات وهى كلها مرتبطة بتقرير دفرن الذى اتخذته الحكومة

اساسا فى ترتيب النظام العمومى ليس فقط فى هيئة الحكومة بل وفى وضع القوانين واللوائح(٣٦) .

ففى عام ١٨٨٣ تغير اسم نظارة الجهادية والبحرية فأصبحت تعرف باسم نظارة الحربية ، وفى سنة ١٨٨٤ صدر أمر عال بتاريخ ١٠ يناير يقضى بجعل نظارة الأوقاف العمومية ادارة مستقلة تابعة للديوان الخديو مباشرة(٣٧) . واعتبارا من ١٤ مايو سنة ١٨٩١ أصبح يتولى الاشراف على نظارة نظارة المعارف ونظارة الأشغال العمومية ناظر واحد اى منذ عهد نظارة مصطفى فهمى الأولى ولم يتفرغ أحد النظار للاشراف على نظارة المعارف على حدة الا منذ عام ١٩٠٦ عندما أصبح سعد زغلول ناظرا للمعارف . أما نظارة الأشغال العمومية فقد اصبح يشرف عليها وعلى نظارة الحربية والبحرية ناظر واحد اعتبارا من ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨ أى منذ عهد نظارة بطرس غالى .

اما المصالح الجديدة التى استحدثت فى تلك الفترة فهى مصلحة الزراعة حيث شكلت فى عام ١٩١٠ وكانت تتبع نظارة الأشغال العمومية ثم تطورت بعد ذلك حتى أصبحت نظارة فى عام ١٩١٣ . وفى نفس العام تحول ديوان الأوقاف الى نظارة قائمة بذاتها بعد أن كان ديوانا تابعا للخديو .

وكانت وزارة المواصلات هى آخر وزارة استحدثت فى تلك الفترة فى عام ١٩١٩(٣٨) . أما النظارة التى الغيت فهى نظارة الخارجية على أثر اعلان الحماية البريطانية على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ كما سبق ان اشرنا .

ومن الواضح ان مسالة تنظيم النظارات وتقسيم أعمالها وتوزيعها على الأقسام المختلفة كلها أمور مرتبطة بالادارة المركزية يقوم بها مجلس النظار . فكان كل ناظر يقوم باعداد اللائحة الخاصة بنظارته ثم يعرضها على مجلس النظار لمناقشتها والتصديق عليها .

---

(٣٦) جرجس حنين ، الأطيان والضرائب فى القطر المصرى ، ص ٢٠
(٣٧) جرجس حنين ، المصدر السابق ، ص ٢٤
(٣٨) أمر عال صادر فى ٢ يونية سنة ١٩١٩

وفى فترة السيطرة البريطانية موضـــوع البحث تطورت اختصاصات النظارات كما طرات بعض التعديلات على أقسامها .

فبالنسبة لنظارة الداخلية ، فقد حددت وظيفتها فى المحافظـــة على الأمن العام وتوطيد أركانه فى جميـــع أنحاء القطر والســـهر على الراحة العمومية والاهتمام بالشئون الصـــحية ونحو ذلك من الأعمـــال المتعلقـــة بداخلية القطر .

والواقع أن نظارة الداخلية هى أعظم النظارات شأنا وأوسعها نطاقا وتعـــد « بمثابة القلب من الجسم وهو ما أدى فى الغـــالب الى أن يتولى أمرها » رئيس النظار نفسه(٣٩) — كما سبق أن ذكرنا . وقد ظل هـــذا تقليدا متبعا — فى الغالب — حتى الوقت الحاضر .

وقد زادت أقسام نظارة الداخلية فأصبحت تشمل :

(أ) ادارة الأمن العـــام ويتبعها السكرتارية والمطبوعات والمباحث الجنائية والتفتيش والمحفوظات والنظام والخفر .

(ب) الادارة العمومية ويتبعها العمـــد والمشايخ ومجالس المديريات والانتخابات والحج .

(ج) المجالس البلدية والمحلية والقروية .

(د) القضايا .

أما فروعهـــا فكانت تشـــتمل على المحافظات والمديريات — مصلحة الصحة العمومية — مصلحة السجون — المجالس البلدية والمحلية ومجالس المديريات — مدرسة البوليس — مصلحة الكسوة الشريفة(٤٠) .

أما نظارة المـــالية فقد انحصرت وظيفتها فى تحصيل الضرائب والأموال الأميرية أيا كان نوعها واعداد ميزانية الحكومة سنويا ومراقبة المصروفات والايرادات وغير ذلك من مهام الأعمال(٤١) .

---

(٣٩) احمد قمحة ، المصدرالسابق ، ص ٨٠

(٤٠) احمد قمحة ، المصدر السابق ، ص ٨٠ — ٨١

(٤١) احمد قمحة ، المصدر السابق ، ص ٨١

ومنذ عام ١٨٨٠ كانت نظارة المـالية مقسمة الى أربعة اقسام :

١ — قسم عموم الايرادات . وكان يشمل الأموال المقررة والأموال غير المقررة .

٢ — قسم ادارة عموم الحسابات .

٣ — قسم أملاك الميرى الحرة .

٤ — قسم السكرتارية العمومية .

وفى ٢٣ مارس سنة ١٨٨٣ قرر مجلس النظار الغـاء قسم الأملاك وضمه الى قسم الايرادات وفى ١٦ مايو من نفس العام أصدر مجلس النظار قرارا بالغاء قسم الايرادات وتقسيمه الى ادارتين احداهما تختص بالأموال المقررة واملاك الميرى والثانية تختص بالأموال غير المقررة والدخوليات . وفى عام ١٨٨٤ فصل قسم الأملاك من الأموال المقررة وضم لادارة عموم التاريع ثم بعد ذلك وبالتحديد فى ١٠ يناير ١٨٨٧ قرر مجلس النظار فصله من ادارة التاريع وضمه ثانية لادارة الأموال المقررة (٤٢) .

ولم تلبث نظارة المـالية أن أعيد تنظيمها فى ١٨٨٥ حيث صدر قرار مجلس النظار بتاريخ ١٦ ابريل ١٨٨٥ بتقسيم اختصاصات نظارة المـالية الى اربع ادارات وهى :

١ — ادارة السكرتارية العمومية .

٢ — ادارة عموم الحسابات .

٣ — ادارة الأموال المقررة .

٤ — ادارة الأموال غير المقررة والدخوليات .

وكانت ادارة السكرتارية العمومية تختص بكافة المخـابرات المـالية العمومية والتى ليس لهـا علاقة بأى من الادارات الأخـرى والتى تكون موضوعا خاصا بنظر ناظر المـالية أو المستشار المـالى أو وكيل المـاليـة الذى كان بمثابة الواسطة بين ادارات المـالية ومجلس النظار . وعنـدما الغيت ادارة الأموال غير المقررة والدخوليات فى عام ١٩٠٣ بمناسبة الغـاء الدخوليات بمصر والاسكندرية أضيف لاختصاصات هذه الادارة ما يتبقى من

---

(٤٢) جرجس حنين ، المصدر السابق ، ص٢٩ — ٣٠

اختصاصات الادارة الملغاة وهو الاشراف على مصلحة دمغة المصوغات والمشغولات ومصلحة الأسماك .

اما ادارة عموم الحسابات فكان يدخل ضمن اختصاصاتها بها تحضير وتسوية ميزانيات ايرادات ومصروفات الحكومة السنوية وتقدير وصرف واستبدال المعاشات القانونية ومرتبات الاحسان والمراجعة والمراقبة على حسابات كافة مصالح الحكومة والأوقاف وادارة الخزينة العمومية وحصر موجودات مخازن المصالح كافة والاشراف على دفتر خانات مصالح الحكومة ووضع القوانين واللوائح العمومية المختصة بهذه الشئون كلها والمختصة أيضا بشروط الاستخدام فى مصالح الحكومة وكل ما يتبع ذلك من أصول المعاملات .

وتختص مراقبة الأموال المقررة بوضع وتنفيذ كافة القوانين واللوائح المختصة بتقدير وتعديل وجباية ضرائب الأطيان والنخيل ومبانى المدن وعيون مياة الواحات وطواحين الهدير بالفيوم والقوانين المختصة برفع الضرائب غير المستحقة التحصيل والمراقبة على صيارف البلاد واجراء المساحات السنوية على أطيان الجزر والمعاينات السنوية على أطيان الحكومة المؤجرة وغير المؤجرة وتنفيذ نتائج أعمال مساحة فك الزمام العمومى وكل ما يتعلق بالأعمال المختصة بالتفتيش العمومى على الشئون المالية فى أنحاء البلاد واحصاء الزراعة فى مصر .

واعتبارا من عام ١٩٠٣ أضيف لاختصاصات هذه الادارة من اختصاصات ادارة الأموال غير المقررة الملغاة عوائد الملاحة بالنيل وفروعه المعروفة بمال الرسالة . كما أن مكتب المراجعة والتفتيش على أعمال الصيارف أصبح تابعا الى ادارة الأموال المقررة فى عام ١٩٨٤ بعد أن كان تابعا من قبل الى ادارة عموم الحسابات(٤٣) .

أما ادارة الأموال غير المقررة والدخوليات فكانت تشمل مصالح دخوليات مصر والاسكندرية وسائر المدن ومصائد الأسماك بعموم القطر والملاحة للوابورات وسائر المراكب وكذلك مصالح الملح والنطرون والضربخانة وكافة ما يتعلق بدمغة المصوغات الذهبية والفضية وكل انواع

---

(٤٣) المصدر السابق ، ص ٣٠ — ٣١

الدمغة . وقد ألغيت هـذه الادارة فى عام ١٩٠٣ نتيجة لالغـاء الدخوليات بمصر والاسكندرية(٤٤) .

وقد طرأت على النظارة بعض تعديلات نوجزها فيما يلى :

١ — ألحق قلم صرف المعاشات الذى كان يعرف من قبل باسم (ديوان الرزنامجة) وكانت مصلحة مستقلة تابعة لنظارة الداخلية — بادارة الخزينة العمومية لنظارة المـالية بمقتضى قرار صادر من مجلس النظار فى ٢٦ مارس سنة ١٨٨٨(٤٥) .

٢ — الغيت مصـلحة المطرية فى ٣٠ نوفمبر ١٨٩٨ والحقت أعمالهـا بادارة الأموال غير المقررة .

٣ — الغاء وابورات البوستة الخديوية فى ٣٠ يناير ١٨٩٨ بسبب بيع البواخر لاحدى الشركات(٤٦) .

٤ — الغاء مصلحة الملح والنطرون فى ٢١ يونية سنة ١٨٩٧ واعطاء هذه المصلحة التزاما لاحدى الشركات(٤٧) وقد اضيفت الى الادارات الأربع السابقة ادارة جديدة خامسة اعتبارا من عام ١٨٩٢ عندما انفصـل قسم الأملاك من ادارة الأموال المقررة ، واستقل بذاته وأصـبح ادارة قائمـة بذاتها تعرف بادارة أملاك الميرى الحرة وكانت تختص بوضع تنفيـذ كافة القوانين واللوائح المختصة بحصر وتأجير وبيع أملاك وأطيان الحكومة .

وعلاوة على هذه الادارات التى كانت تتشكل منها نظارة المـالية كان هناك قسم آخر يعرف بقسم قضـايا نظارة المـالية والأشـغال العمومية والمصارف العمومية وكان يختص باعداد اللوائح وصياغتهـا من الناحيـة

---

(٤٤) مذكرات قلينى فهمى عن بعض حوادث المـاضى — الجـزء الأول ص ٨٣ ، ٨٦ — جرجس حنين ، المصدر السابق ص ٣١

(٤٥) انظر نص القرار فى : دار الوثائق القومية — محـافظ مجلس النظار محفظة رقم ٢٣

(٤٦) أنظر نص قرار مجلس النظار بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٨ ، ٣٠ يناير ١٨٩٨ فى محفظة مجلس النظار رقم ٣١

(٤٧) انظر نص قرار مجلس النظار بتاريخ ٢١ يونية ١٨٩٧ فى محفظة مجلس النظار رقم ٢٩

القانونية والمطالبة بحقوق الحكومة أمام جهات الاختصاص والدفاع عنها امام الدوائر القضائية . وكان هذا القسم يتشكل من رئيس يعرف باسم مستشار خديوى ومعه نائبان وكذلك مديران . وكان الرئيس والنائبان يختاروا من الموظفين الأجانب فى الحكومة المصرية(٤٨) .

نستطيع اذن أن نحصر أقسام نظارة المالية فى :

السكرتارية — الاستشارة المالية — قسم الحسابات — المستخدمين — الأموال المقررة — القضايا — التفتيش — الخزانة العمومية .

أما فروعها فتشمل :

المساحة — الاحصاء — المطبعة الأميرية — الأملاك الأميرية — الجمارك — خفر السواحل — مصلحة المناجم والمحاجر — معمل التحليل وقلم تمغة المصوغات — مكتب التجارة والصناعة(٤٩) .

أما فيما يختص بنظارة الأشغال العمومية ففى بداية السيطرة البريطانية على الادارة المصرية لم يلبث أن الغى الأمر العالى السابق صدوره فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ والذى حدد اختصاصات نظارة الأشغال العمومية على النحو الذى سبق أن أوضحناه وحل محله أمر عال آخر صدر فى ١٥ مايو ١٨٨٣ حددت بموجبه اختصاصات نظارة الأشغال العمومية من جديد(٥٠) .

وقد نصت المادة الثانية من هذا الأمر على تعيين وكيل لنظارة الأشغال العمومية ، ومن الجدير بالذكر أن هذا المنصب ظل طوال فترة السيطرة البريطانية على مصر قاصراً على الانجليز وحدهم .

أما المادة الثالثة فقد نصت على أن يشكل بالنظارة تفتيش لعموم الرى حددت اختصاصاته فى تنفيذ الاجراءات المتعلقة بتوزيع المياه وتتضمن « التفتيش والمراقبة على اجراء أشغال الرى المستجدة من أعمال صناعية وحفر وردم وتطهير وما يختص بالآلات الرافعة سواء كانت تتعلق بالحكومة

---

(٤٨) محفظة نظارة المالية رقم ١٤

(٤٩) أحمد قمحة ، المصدر السابق ، ص ٨١ — ٨٢

(٥٠) دار الوثائق القومية — محافظة نظارة الأشغال العمومية — محفظة رقم ١٩ (أمر عال رقم ٨ بتاريخ ١٥ مايو ١٨٨٣) .

او بأفراد الناس » . وكذلك التفتيش والمراقبة على ما تتطلبه تلك الأشغال من أعمال الحفظ والصيانة . وكان اهم ما فى هذا الأمر العالى أنه أعطى لمفتش عموم الرى سلطات واسعة اذ نص على أن يكون له « رأى معدود فى بحث جميع المسائل المتعلقة بالرى سواء كان فى عمل تصميماتها او فى تجهيز ميزانيتها »(٥١) . كما ألزم ناظر الأشغال العمومية بترتيب « خدمة مخصوصين ليكونوا تحت ادارة مفتش عموم الرى وتابعين له مباشرة »(٥٢).

وبعد نحو عشرة اشهر من صدور الأمر العالى المشار اليه صدر ترتيب جديد لنظارة الأشغال العمومية فى ٢١ فبراير سنة ١٨٨٤ وزعت بموجبه اقلام ديوان عموم نظارة الأشغال على خمسة اقام هى :

الادارة ـــ الهندسة ـــ ادارة عموم التنظيم والمبانى الأميرية ـــ تفتيش عموم التطهيرات ـــ ادارة قلم القضايا(٥٣) .

هذا وقد صدرت لائحة مصلحة التنظيم فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ واوضحت كيفية تشكيل مجالس التنظيم فى المدن والقرى واختصاصاتها(٥٤).

ونستطيع أن نحدد اختصاصات نظارة الأشغال العمومية بصفة عامة فى القيام بأعمال الرى والصرف والجسور واقامة القناطر والطرق وانشاء المبانى الحكومية وأعمال الصيانة المتعلقة بها .

على أنه باتساع حجم المرافق العامة زادت اقسام نظارة الأشغال العمومية فأصبحت تشمل :

قسم الرى ـــ الميكانيكا والكهرباء ـــ المبانى ـــ المحاسبة ـــ السكرتارية ـــ الادارة ـــ الهندسة .

---

(٥١) المادة الرابعة من الأمر العالى ١٥ مايو ١٨٨٣ محفظة نظارة الاشغال رقم ١٩
(٥٢) المادة الخامسة ـــ نفس المحفظة .
(٥٣) دار الوثائق القومية ـــ محفظة نظارة الأشغال رقم ٢٢ (ترتيب ادارة عموم نظارة الأشغال العمومية فى ٢١ فبراير سنة ١٨٨٤) .
(٥٤) أنظر نص اللائحة فى :
دار الوثائق القومية ـــ محافظ نظارة الأشغال العمومية محفظة رقم ٢٣ (قرار ناظر الأشغال العمومية رقم ٥٤٩ بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩) .

أما فروعها فتشمل مصلحة تنظيم القاهرة وحلوان — مصلحة المصارف والكبارى والطرق الرئيسية — مصلحة الآثار — دار الأوبرا — قسم الطبيعيات(٥٥) .

أما نظارة الحقانية فقد تحددت مهامها فى ادارة الهيئات القضائية القائمة فى مصر فى تلك الفترة على اختلاف انواعها من أهلية وشرعية واخطاط ومراقبة وادارة أموال عديمى الأهلية وكذلك وضع القوانين واللوائح(٥٦) .

وكانت نظارة الحقانية حتى نهاية عام ١٨٨٦ تشمل على ثلاث ادارات فقط هى :

ادارة الأقلام الأفرنكية — ادارة الأقلام العربية ادارة أقلام القضايا(٥٧)

ولم تلبث نظارة الحقانية ان اتسع حجمها بسبب زيادة أعمالها فتشعبت اقسامها حيث اصبحت تشمل :

ادارة المحاكم الأهلية — ادارة المحاكم الشرعية — ادارة المحاكم المختلطة ادارة المجالس الحسبية — ادارة المستخدمين — ادارة الاحصاء والمبانى ويتبعها قلم المجموعة الرسمية — لجنة المراقبة القضائية — اللجنة التشريعية اما فروعها فكانت تضم :

ادارة النيابات الأهلية — محكمة الاستئناف العليا وسائر المحاكم الأهلية — مدرسة الحقوق الملكية — مدرسة القضاء الشرعى .

وكانت نظارة المعارف العمومية تتمثل وظيفتها فى العناية بشئون التعليم فى البلاد فى مختلف مراحله وكذلك الاشرف على التعليم فى المدارس الأهلية ومساعدة بعضها بمكافآت سنوية بهدف نشر التعليم(٥٨)

---

(٥٥) احمد قمحة ، المصدر السابق ، ص ٨٤

(٥٦) احمد قمحة ، المصدر السابق ، ص ٨٢

(٥٧) محافظ مجلس النظار — محفظة رقم ٩ (قرار مجلس النظار بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٨٨٥ المشتمل على ترتيب درجات مستخدمى نظارة الحقانية) .

(٥٨) احمد قمحة ، نفس المصدر ، ص ٨٣

كانت اول لوائح تنظيمية تصدر فى بداية الفترة موضـوع البحث تتعلق بنظارة المعارف العمومية هى لائحة ٨ مايو ١٨٨٣ وهى ما تسمى بلائحة اختصاصات مجلس المعارف والمفتشين ونظار المدارس والمكاتب(٥٩)

ويرجع السبب فى تشكيل مجلس المعارف الأعلى كما يبدو من مقدمة اللائحة انه لم يكن من المتيسر على ناظر المعـارف ووكيلها سوى « مراقبة امور التعليم وملاحظة أحوال المنوطين بالوظائف المتنوعة » لكن اتسـاع شـئون التعليم « لا يتيسر لشخص أو شخصين مباشرة كافة أعمالها » فاحتاج الأمر الى تشكيل مجلس دائم بالمعارف فيتكون من كبار موظفى النظارة ممن يختارهم ناظر المعارف .

واشارت اللائحة الي أهمية تشكيل مجلس المعـارف فى مساعدة ناظر المعارف فى البحث عن وسائل « تقدم التربية وترقى المعارف فى المدارس والمكاتب » . « اما فيما يتعلق باختصاصات هذا المجلس فلم تكن قاصرة على مواد التعليم فقط بل من مهامه النظر » فى جميع ما يحيله ناظر المعارف عليـه من الأمور العائد نفعها على مساعدة التقدم فى التعليم وحسن التربية . « ويدخل فى نطاق عمل المجلس أيضا اعداد البرامج الدراسية واختيـار الكتب الدراسية واعلان المزادات اللازمة لشراء» ملبوسات التلاميذ ومأكولاتهم . كما «يختص باجراء» امتحانات من يلزم ترقيته من المعلمين أو من يريد الدخول فى زمرة المعلمين »(٦٠)

أما القـانون العمومى لنظـارة المعارف العمومية فقد صدر فى عام ١٨٨٧ بناء على موافقة مجلس النظار وصـدور أمر عال فى ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ (٦١) .

---

(٥٩) أنظر نص اللائحة فى : فيليب جلاد ، قاموس الادارة والقضاء ، ج ٤ ص ٢٩٥.

(٦٠) نفس المصدر ، ص ٢٩٥

١٨٨٧ (٦١) .

(٦١) دار الوثائق القومية — محافظ مجلس النظار — محفظة رقم ٤٣ (امر عال صادر فى ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ بالتصديق على القانون العمومى لنظارة المعارف العمومية) .

وبموجب هذا القانون قسمت اعمال نظارة المعارف العمومية الى قسمين قسم يختص بالادارة واخر يختص بالتعليم . كما اصبح ينشر فى الجريدة الرسمية كافة اللوائح والقوانين وجميع القرارات التى تصدر عن ناظر المعارف وكل ما يتقرر السير على مقتضاه من الشروعات العمومية فى سائر فروع نظارة المعارف .

وقد نصت المادة الثانية من هذا القانون على تشكيل لجنة استشارية فى نظارة المعارف العمومية لمعاونة الناظر فى أعماله . وقد تعهد برئاسة هذه اللجنة الى وكيل نظارة المعارف ، وتؤلف من ستة أعضاء من موظفى النظارة يصدر قرار تعيينهم من مجلس النظار بناء على رأى ناظر المعارف ومن بين اختصاتها مساعدة ناظر المعارف فى المسائل العلمية والتعليمية والنظر فى الأمور التى ينجم عنها انتظام سير المدارس والمصالح التابعة لنظارة المعارف .

ومن الجدير بالذكر أن هذا القانون وضع تفتيش المدارس تحت رئاسة وكيل الديوان مباشرة ، أى أنه الغى وظيفة مفتش عام المدارس(٦٢) وكان هذا فى الحقيقة بعد بداية السيطرة البريطانية على نظارة المعارف عن طريق السيطرة على نظام التفتيش وحصره فى يد يعقوب أرتين وكيل نظارة المعارف الأرمنى ، ثم زاد أحكام الرقابة البريطانية على نظارة المعارف عام ١٨٩٠ عندما عينت سلطات الاحتلال دوجلاس دانلوب مفتشا عاما . وكان حرصت على تنفيذ القوانين المسنونة من ناحية وعلى سن القوانين واللوائح تعيين دانلوب ايذانا على حد قول أمين سامى « بوجود تلك الادارة الجديدة التى كفلت اشراف سلطات الاحتلال على سير العمل بالمدارس . »(٦٣) ولم يلبث ان كوفىء دانلوب على ذلك فرقى فى سنة ١٩٠٦ مستشارا لنظارة المعارف ليزيد من هيمنة الرقابة البريطانية على كل أمور التعليم بالنظارة .

---

(٦٢) أول من تولى وظيفة مفتش عام المدارس فى عهد السيطرة البريطانية محمد انسى الذى كان يعمل ناظرا لمدرسة الخرس والعمياء ثم اصبح مفتشا عاما للمدارس سنة ١٨٨٣ .

(٦٣) أمين سامى ـــ ، التعليم فى مصر ، ص ٥٤

على ان أقسام نظارة المعارف العمومية قد زادت واتسعت بعد قانون عام ١٨٨٧ واصبحت تشمل الآتى :

التعليــم الاولى ــ التعليم الابتــداعى ــ التفتيش ــ الســجلات ــ المستخدمين ــ الترجمة ــ المخازن ــ القيــودات ــ الصحــة ــ البعثة ــ المطبوعات ــ القلم الافرنكى ــ الخزينة ــ المحفوظات ــ الامتحانات .

اما فروعها فكانت تشمل جميع المدارس بأنحاء القطر للبنين والبنات مدرسة الطب ــ ادارة التعليم الفنى والتجارى والصناعى ويتبعها مدرسة الهندسة ومدرستا التجارة العليا والمتوسطة وكذلك المدارس الليلية لتعليم المواد التجارية دار الكتب الأميرية(٦٤) .

اما نظارة الخارجية فقدتحددت وظيفتها فى الاهتمام بعــلاقات مصر بالدول الأجنبية والنظر فى كافة المسائل المتعلقة بالاجانب . والواقع ان نظارة ــ الخارجية هى اداة الاتصال بين المصالح المختلفة فى مصر والدول الاخــرى .

اما اقسامها فتشمل : ــ القسم القضائى ــ قسم المخابرات السياسية قسم الجنسيات ــ القسم العربى ــ قسم المحفوظات(٦٥) .

ومن الجدير بالذكر ان مصر لم يكن لهــا تمثيل خارجى طوال الفترة موضوع البحث (١٨٨٢ ــ ١٩٢٢) وذلك بسبب تبعية مصر للدولة العثمانية حتى عام ١٩١٤ . ولم تلبث هذه النظارة ان الغيت منذ اعــلان الحمــاية البريطانية على مصر كما سبق ان اشرنا عند تشكيل النظارات ، وعهدت اعمالها الى القنصل البريطانى العام فى مصر .

وكانت نظارة الحربية والبحرية تختص بشئون القوة المســلحة برية وبحرية ورد كل اعتداء خارجى والمساعدات وقت الحاجة فى استتاب الامن واقرار لهدوء فى للبلاد .

ما اقسامها فتشمل مكتب الناظر ــ مكتب وكيل النظارة ــ مكتب السردار مكتب كاتم الاسرار الحربية ــ مكتب اركان حرب المراسلات الحــربية ــ

(٦٤) احمد قمحة ، المصدر السابق ، ص ٨٣

(٦٥) احمد قمحة ، المصدر السابق ، ص ٨٢

ادارة ـ السكرتير المالى . وتشمل فروعها :ـ مصلحة التعيينات ـ مصلحة اقسام الحدود ومنع تجارة الرقيق ـ مكتب قومندان قسم المحروسة ـ الأسلحة والوحدات ـ المدرسة الحربية والسجن الحربى ـ القسم الطبى ـ القسم البيطرى ـ ادارة القرعة ـ مصلحة الأسلحة واللوازمات الحربية ـ مخازن الجبخانات(٦٦) .

ومن الجدير بالذكر ان هذه النظارة استمرت نظارة قائمة بذاتها ولها ناظرها حتى عام ١٩٠٨ ولكنها لم تلبث ان جعلت هى ونظارة الاشغال العمومية منذ ذلك التاريخ وبالتحديد منذ عهد نظارة بطرس غالى تحت اشراف ناظر واحد واستمرت كذلك الى ان حصلت مصر على استقلالها عام ١٩٢٢ فأصبح لنظارة الحربية والبحرية ناظر خاص بها متفرغ لاعمالها(٦٧) .

اما نظارة الاوقاف فانه منذ تشكيل أول نظارة فى تاريخ مصر الحديث برئاسة نوبار فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ كانت نظارة الاوقاف والمعارف تحت اشراف ناظر واحد هو على مبارك(٦٨) . ولم يصبح لكل منهما ناظر خاص الا فى نظارة محمد توفيق فى ١٨ اغسطس ١٨٧٩ حيث تولى محمود سامى البارودى نظارة عموم الاوقاف بينما تولى على ابراهيم نظارة المعارف العمومية ثم أصبح يشرف عليهما معا ناظر واحد فى عهد نظارة شريف الثالثة فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ وهو محمد زكى ثم عين لكل منهما ناظر خاص فى وزارة محمود سامى البارودى فى ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ وظل الى صدور مرسوم خديو فى ١٠ ينـاير سنة ١٨٨٤ بجعل الاوقاف ديوانا تابعـا مباشرة الى الخديو(٦٩) .

---

(٦٦) احمد قمحة المصدر السابق ، ص ٨١

(٦٧) على عهد وزارة عبد الخالق ثروت الاولى وكان اول وزير لوزارة الحربية والبحرية فى ذلك العهد ابراهيم فتحى باشا ـ الواقائع المصرية العدد ٢١ لسنة ١٩٢٢

(٦٨) فؤاد كرم ، النظارات والوزارات المصرية ج ١ ، ص ٧٧

(٦٩) اخر ناظر تولى نظارة الاوقاف قبل ان تصبح ديوانا خاضعا فى اشرافه الى الخديو هو محمد زكى الذى استمر ناظرا للأوقاف من ٢٨ اغسطس ١٨٨٢ ـ ١٠ يناير ١٨٨٤ ـ فؤاد كرم ، نفس المصدر ، ص ٦٤٥ .

وقد صدرت لائحة اجراءات ديوان عمـوم الاوقاف فى ١٣ يوليو سنة ١٨٩٥ وحددت اختصاصات ديوان الاوقاف فى ادارة الاوقاف الآتية :

أولا — الاوقاف التى آلت أو تؤول للخيرات وليس النظر مشروطا فيها لاحد سواء كانت أطيانا أو مرتبات أو أماكن .

ثانيا — الاوقاف التى لا يعلم لها وجهة استحقاق بمقتضى شرط واقف ولا من يستحق النظر عليها .

ثالثا — الاوقاف التى يرى القضاه الشرعيون احالتها على ديوان الاوقاف لأى سبب من الأسباب .

رابعا — الأوقاف التى يقام عليها الديوان حارسا قضائيا بعد اقامة القاضى الشرعى لمدير الأوقاف ناظرا مؤقتا عليها .

خامسا — الاوقاف التى يرغب جميع مستحقيها مع الناظر احالتها على الديوان بعد توكيل الناظر لمدير الاوقاف(٧٠) .

ونصت اللائحة فى مادتها الثانية على تشكيل مجلس بديوان الاوقاف يسمى « مجلس الاوقاف الاعلى » يختص بفحص الميزانية السنوية وربط الايرادات والمصروفات والتصديق عليها لتقديمها للمعية السنية واستصدار الامر العالى باعتمادها . كما يختص أيضا بالنظر فى تعيين وعزل « نظار الاوقاف الخيرية والمشتركة والمجهول مستحقوها وشرط واقفيها وقبول تنازلهم وعزلهم لانفسهم وبعد النظر يجرى احالة ذلك على المحكمة الشرعية لاجراء المقتضى له شرعا » . ويدخل ضمن اختصاصات مسائل الترميمات والتجديدات والانشاءات والمشتروات والبيع والاتفاقات والمزادات والعقود التى تزيد قيمتها على ثلاثمائة جنيه فيمـا يتعلق بالاوقاف التى تحت ادارة الديوان وايجارات الاطيان التى تزيد قيمتهـا السنوية على المـائة جنيه والاماكن والعقارات التى تزيد قيمتها على الستين جنيها فى السنة وكذلك النظر فى مسائل استبدال وتحكير أعيان الأوقاف واحالتها على المحكمة الشرعية . ويختص المجلس ايضا بتعيين وعزل وترقية موظفى الديوان وفروعه الذين تزيد

---

(٧٠) دار الوثائق القومية — محافظ مجلس النظار ومحفظه رقم ٣٧ (دكريتو ١٣ يولية ١٨٩٥ بالتصديق على لائحة اجراءات ديوان الاوقاف) — المادة الاولى من اللائحة .

ماهياتهم على العشرة جنيهات . وكذلك النظر فى الشكاوى التى ترفع اليه عن اجراءات مجلس الادارة(٧١) .

وكان هذا المجلس يعقد جلساته مرتين برئاسة مدير الأوقاف وللخديو الحق فى رئاسة الجلسات اذا شاء ويصدر المجلس قراراته بأغلبية الآراء .

كذلك نصت الائحة فى مادتها الخامسة على تشكيل مجلس اخـــر بديوان الأوقاف يسمى « مجلس ادارة الأوقاف يشكل برئاسة مدير لأوقاف او وكيله فى حالة غيابه وعضوية كل من مفتى الأوقاف ـــ رئيس المبانى ـــ مدير قسم الزراعة اثنان من الأعيان يتم اختيارهما بمعرفة المحافظة مرة كل سنة ـــ مراقب عموم الحسابات .

وكان هذا المجلس يختص بمسائل الترميمات والتجديدات والانشاءات والمشتروات والبيع والمزادات والعقود والبيوت وسائر المحلات التابعة لديوان ـــ الأوقاف التى لا تتجاوز الستين فى المائة جنيه سنويا .

ويدخل ضمن اختصاصاته أيضا عزل الخطباء والأئمة والمدرســـين ومشايخ الأضرحة بمصر وغيرها من الجوامع والتكايا ممن تكون لهم ماهيات او مرتبات بالديوان أو بجهات حكومية وتعيين غيرهم . ويقوم المجلس بتعيين وترقية الموظفين بالديوان وفروعه التى لا تقل ماهياتهم عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرة جنيهات وبالجزاءات التأديبية للمســـتخدمين الداخلين فى هيئة العمـــال(٧٢) .

اما مدير الأوقاف أو وكيله فيقوم بمباشرة الأعمال التى ليست داخله ضمن اختصاصات المجلس الأعلى أو مجلس الادارة(٧٣) .

وقد تم تحويل ديوان عموم الأوقاف الى نظارة فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ بموجب أمر عال ارجع أسباب تحويلها الى نظارة لرغبة الخديو « فى زيادة تحسين السهو فى جميع المصالح العمومية » وأشار الى الفائدة التى تترتب

---

(٧١) المادة الثانية من اللائحة ـــ نفس المحفظة .
(٧٢) المادة السادسة من اللائحة ـــ نفس المصدر .
(٧٣) المادة السابعة من اللائحة .

على جعل ديوان الأوقاف نظارة يتولى شئونها ناظر يدخل فى هيئة النظارة ويدير أعمال ديوان الأوقاف بنفس المسئولية الملقاة على عاتق سائر النظار .

وأيا كانت صحة هذه الأسباب فكما هو معروف ان كتشنر اراد ان يقضى على الفساد المستشرى فى ديوان الأوقاف فحوله الى نظارة . ذلك ان ادارة ديوان الأوقاف كانت بالغة السوء يسيطر عليها مجاسيب الخديو وجواسيسه من الموظفين الذين يتقاضون المرتبات الكبيرة رغم عدم كفاءتهم . وكان الخديو عباس يستغل مال الأوقاف فى الانفاق على شئونه الخاصة ويعين مديرية بالرشوة(٧٤) .

ويرى البعض ــ أمثال محمد فريد ــ ان كتشنر استشار الصدر الأعظم وشيخ الاسلام فى تحويل ديوان الأوقاف الى نظارة فوافقا رغم معارضة الخديو فى ذلك مما اضطر الخديو الى التسليم بعد ان هدده كتشنر بخلعه عن العرش(٧٥) .

وكان أول ناظرا للأوقاف بعد تحويلها الى نظارة هو احمد حشمت وهو من المقربين الى الخديو والانجليز(٧٦) .

---

(٧٤) يذكر محمد فريد ان الخديو « كان يصرف كثيرا من ايراد الأوقاف الخيرية فى شئونه الخاصة » أى يسرقه بمساعدة الموظفين من رجاله ... ويقال بأنه أخذ فى هذين الشهرين (أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩١٣) ثلاثين الف جنيه دفعها فى قسط عليه لأحد البنوك . ــ أنظر مذكرات محمد فريد ، القسم الثانى ، كراس ٢ ص ٥٩ ويؤكد احمد شفيق نهب الخديو لمال الأوقاف بأنه طلب شراء أرض للأوقاف (أرض المطاعنة) نظير الحصول على سمسرة قدرها ستون الف جنيه ــ انظر : احمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الثانى ، ص ٢٩٧ .

(٧٥) يشير محمد فريد فى مذكراته ان الصدر الأعظم « سعيد حليم » لعب دورا رئيسا فى تلك المسألة لأن الخديو « أراه أنواع العذاب فى مسائل الوقف وعاكسه وعاكس عائلة حليم باشا كثيرا ... ووعد الى انجلترا بذلك » . ــ مذكرات محمد فريد ، القسم الثانى ، كراس ٢ ص ٥٩

(٧٦) ذكر محمد فريد فى مذكراته ان احمد حشمت من أصدقاء الشيخ على يوسف كان فى القضاء ثم انتقل الى الادارة حيث عين مديرا للدقهلية ثم رفت لسوء سلوكه ثم دخل الوزارة « وهو انكليزى محض ، جبان يرتكب كل دنيئه ارضاء لهم » ــ مذكرات محمد فريد ، نفس الكراس ، ص ٥٩

ومما تجدر ملاحظته ان هذا الأمر العالى المنشىء لنظارة الأوقاف أشار الى استقلال هذه النظارة فى أعمالها عندما نص على ان « يبقى لمصلحة الأوقاف استقلالها الذاتى وتكون ميزانيتها قائمة بنفسها على حدتها » .

وقد صحب تحويل ديوان الأوقاف الى نظارة تشكيل مجلس أعلى برئاسة ناظر الأوقاف وعضوية شيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية وثلاثة أعضاء ليختارهم مجلس النظار ويصدر الخديو أمر تعيينهم وتكون مداولات المجلس صحيحة اذا حضرها أربعة من الأعضاء . ومن اختصاص هذا المجلس تحضير الميزانية ومراجعتها والنظر فى التعيينات وكافة المسائل التى يحيلها عليه ناظر الأوقاف(٧٧) .

ونصت المادة الرابعة من هذا الأمر العالى على ان تعرض ميزانية نظارة الأوقاف وكذلك الحساب الختامى لكل سنة على الجمعية التشريعية لابداء رأيها بشأنها وان تكون ميزانية الأوقاف نافذة المفعول بعد اعتمادها من المجلس الأعلى للاوقاف ومن الخديو (٧٨) .

نخلص من هذا ان وظيفة نظارة الأوقاف تنحصر فى ادارة أوقاف المسلمين والعناية بتوزيع صافى غلتها على مستحقيها وصرف الخيرات وفقا لشروط الواقفين والعناية بأمر المساجد واقامة الشعائر الدينية ومعاهد التعليم الاسلامية والمدارس التابعة لها وكذلك المستشفيات والملاجىء .

ومن ثم فقد اتسعت اقسامها بزيادة خدماتها فأصبحت تشمل : مكتب الأوقاف الأهلية ــ الاعيان الموقوفة ــ الزراعة ــ الهندسة ــ الرى والميكانيكا الناظر ــ المساجد ــ المدارس ــ الملاجىء والتكايا ــ القسم الطبى ــ الايرادات ــ الحسابات ــ القضايا ــ مراقبة الايرادات والمصروفات ــ المحفوظات والقيودات ــ الافتاء الشرعى .

وكانت لها فروع عديدة فى القاهرة والاسكندرية وأسيوط وقنا وغيرها تسمى بمأموريات الأوقاف(٧٩) .

---

(٧٧) احمد قمحة ، المصدر السابق ، ص ٨٥
(٧٨) احمد محمد حسن واخر ، المصدر السابق ج ٢ ص ١٦٧٧
(٧٩) احمد قمحة ، نفس المصدر ، ص ٨٤

اما فيما يختص بنظـــارة الزراعة فقد كانت هذه النظارة فى بداية تكوينها قلما تابعا لنظارة الأشغال العمومية ثم نقل فى فبراير سنة ١٨٨٣ الى نظارة الداخلية لتعلق أعمال هذا القلم بجهـــات الادارة التابعة لنظـــارة الداخلية(٨٠) . وظلت شئون الزراعة تتقاسمها الداخلية والأشغال والمالية الى ان انشئت مصلحة الزراعة فى ١٠ درسمبر سنة ١٩١٠ بموجب قـــرار مجلس النظار وأمر عال صادر فى نفس التاريخ(٨١) . وكانت تتبع نظـــارة الأشغال العمومية ورصد فى ميـــزانية سنة ١٩١١ مبلغ عشرة الاف جنيه لمصروفات هذه المصلحة(٨٢) .

---

(٨٠) أنظر : دار الوثائق القومية ــ محافظ مجلس النظار ــ محفظة رقم ٤ (محضر جلسة مجلس النظار بتاريخ أول فبراير سنة ١٨٨٣) .

(٨١) محافظ مجلس النظار ــ محفظة رقم ٤٧ (جلسة مجلس النظار بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٠ .

(٨٢) الحكومة المصرية ، قرارات ومنشورات الحكومة المصرية الصادرة فى سنة ١٩١٠ ص ٢٠١

(٨٣) محضر الجلسة العلنية بالجمعية العمومية فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٠ ص ١٥٤

والحقيقة ان انشاء هذه المصلحة لم يأت مبادرة من جانب ــ الحكومة بل نتيجة الحاح من الصحافة ومن الهيئات شبه النيابة القائمة فى ذلك الوقت ، اعنى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية . فطالما طالب اعضاء الجمعية العمومية فى عام ١٩٠٩ الحكومة رسميا بانشاء نظارة للزراعة ترعى الشئون الزراعية فى البلاد خاصة وان مصر بلد زراعى . فكان رد الحـــكومة على الجمعية انها تبحث « فى التدابير التى يجب اتخاذها لتحسين حالة الزراعة وتؤمل انها ستتمكن من تشكيل ادارة مخصـــوصة للاشـــتغال بالمســـائل الزراعية »(٨٣) .

ولكن الجمعية العمومية كررت اقتراحها فى سنة ١٩١٠ ففى جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩١٠ تقدم عثمان بك مراد عضو الجمعيـــة العمومية من مديرية القليوبية ومصطفى باشا خليل عضو الجمعية العمومية عن الشرقية باقتراحين الى الجمعية بطلب انشاء نظارة للزراعة اشار عثمان مراد فى هذا الصدد الى ان « الأساس الأول للعناية بالزراعة وشئونها انما هو تأسيس

نظارة للزراعة قائمة بنفسها فمصر بلد زراعى ومن الغريب ان تكون فيها نظارة للبحرية يشير اليها الأمر العالى القاضى بتشكيل وزارة جديدة مع انها قد اصبحت مجردة من السفن » .واضاف قائلا « اليس من العجائب ان تكون فيها نظارة بحرية بالاسم وتكون شئون الزراعة عالة على اكتاف نظارة الداخلية والأشغال والمالية » .

ونوه مصطفى خليل باقتراحه بأن « فائدة هذا المشروع تكاد تلمس بالايدى لأن البلاد زراعية ولا حياة الا الزراعة » وعقب اسماعيل باشا أباظة بالقول « باننا نجد صعوبة شديدة فى تشتت الأمور الزراعية فى جملة نظارات وكفانا ما رأيناه فى العام الماضى من اضرار الدودة فلو كان عندنا نظارة زراعة لأتت باكبر الفوائد .

وتقرر باغلبية الأراء تبليغ تلك الرغبة الى الحكومة(٨٤) .

وهكذا كان انشاء مصلحة الزراعة صدى لمطالب الهيئات الاستشارية القائمة . وكانت وظيفة هذه المصلحة على حد قول الحكومة النظر « فى الحركة الزراعية » ... « والتنقيب عن انجح الوسائل لصون الزراعة وتحسينها وتنويع طرقها وكل ماله علاقة بالأرض وافلاحها» (٨٥) .

والحقيقة ان الحكومة اهتمت بهذه المصلحة بدليل زيادة اعتماد مصروفاتها السنوية من عشرة الاف جنيه سنة ١٩١٢ الى ٢٦٠ر٢٦ جنيها سنة ١٩١٢ . وكانت الحكومة ترى أنه ليس هناك فرق بين ما اقترحته الجمعية العمومية من انشاء نظارة للزراعة وبين ما انشأتها الحكومة الا « من جهة الاسم » وانه لا يغير من طبيعة العمل ؛ وكانت تأمل وفى تقدم ونمو مصلحة الزراعة « ككل تدبير حديث »(٨٦) .

وتم بالفعل تحويل مصلحة الزراعة الى نظارة فى ٢٠ نوفمبر سنة

---

(٨٦) محضر الجمعية العمومية بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩١٠ ص ١٨٠ — ١٨٢

(٨٥) محضر الجمعية العمومية بتاريخ ٢٥ مارس ١٩١٢ ص ٢٠

(٨٦) نفس المحضر .

١٩١٣(٨٧) وجاء بصدد انشائها انه « يجب بذل اقصى الاهتمام بتنظيم أعمال مصلحة الزراعة وتوسيع نطاقها حتى يكون لها أثر فعال للسير بالبلاد فى طريق الرفاهية والارتقاء »(٨٨) .

على انه قد صاحب تحويل مصلحة الزراعة الى نظارة سيطرة — الانجليز على اعمالها شأنها فى ذلك شأن بقية النظارات ، حيث تم تعيين اثنين من الانجليز فى أهم مناصب نظارة الزراعة وهما هاينز الذى شغل منصب سكرتير عام النظارة ودديجون الذى عين مستشارا فنيا لها . كما ان مديرى الادارات والمفتشين الزراعيين فى هذه الوزارة كانوا من الانجليز(٨٩) هذا بالاضافة الى ان ناظرها محمد باشا عين بمعرفة القنصل البريطانى العام »(٩٠) .

وكانت نظارة الزراعة تضم هذه الاقسام : الادارة والاحصاء — الطب البيطرى — التعليم الزراعى — القسم التجارى — المجلس الاستشارى للزراعة .

أما فروعها فتضم : مدرسة الزراعة العليا ومدرسة الطب البيطرى ومدرسة الزراعة المتوسطة بمشتهر — القسم الكيماوى — قسم الحشرات — قسم البساتين — قسم النبات وحقول التجارب — مجلس المباحث القطنية(٩١) .

وكانت آخر الوزارات التى انشئت فى الفترة موضوع البحث هى وزارة — المواصلات .

---

(٨٧) بموجب أمر عال صادر فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ — الوقائع المصرية ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣

(٨٨) نفس المصدر .

(٨٩) دار الوثائق القومية — محضر جلسة مجلس النظار — جلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩١٥ (المسائل المعروضة على المجلس) .

(٩٠) يعلق حمد فريد على تحويل مصلحة الزراعة الى نظارة بالقول بانه « لا معارض لها مطلقا ، بل كثيرا ما طلبنا انشاءها ولكن يعين لها رجل سراف نهاب من عباد المال وخدام الانكليز وهو محمد محب باشا » . — مذكرات محمد فريد ، القسم الثانى ، كراس ٢ ص ٥٩ — ٦٠

(٩١) احمد قمحة — ، المصدر السابق ، ٨٥

وكان انشاؤها فى ٢ يونية سنة ١٩١٩(٩٢) بهدف مراقبة وتنظيم اعمال ما كان قائما من مصالح الحكومة المختلفة الخاصة بالمواصلات وتشرف — ايضا على اعمال شركات السكك الحديدية الضيقة وتمثل الحكومة فى المسائل الخاصة بالطيران •

اما اقسامها فتشمل :

السكرتارية — القضايا — قسم المستخدمين والمحاسبة — المحفوظات •

وتشمل فروعها :

مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات — مصلحة الملاحة الداخلية لمراقبة الملاحظة بواسطة طرق النقل المائية الداخلية ولتحسين حالة الترع حتى تكون صالحة للملاحة والقيام بحركة النقل المائى للحكومة — مصلحة النقل الميكانيكى للسيطرة على جميع سيارات الحكومة(٩٣) •

ويبدوا ان انشاء وزارة المواصلات عام ١٩١٩ جاء نتيجة لاضراب حركة المواصلات اثناء ثورة ١٩١٩ •

---

(٩٢) فؤاد كرم ، المصدر السابق ، ص ٦٦١

(٩٣) احمد قمحة ، المصدر السابق ، ص ٨٧



الفصل الخامس

الحكومة والهيئات الاستشـــارية

(مجلس شورى القوانين ــ الجمعية العمومية ــ الجمعية التشريعية)

- ــ الخديو والنظار وعلاقتهم بالهيئات الاستشارية كما جرى به القانون النظامى سنة ١٨٨٣
- ــ مجلس شورى القوانين والحكومة فى السنوات العشر الأولى .
- ــ الطور الثانى للعلاقات بين المجلس والحكومة (١٨٩٢ ــ ١٩٠٧)
- ــ المطالبة بعرض لوائح التعليم على مجلس الشورى وموقف الحكومة من ذلك .
- ــ موقف الحكومة من طلب الهيئتين توسيع سلطاتهما .
- ــ منح الحكومة مجلس الشورى حق سؤال النظار ى
- ــ الجمعية العمومية ومشروع مد امتياز شركة قناة السويس .
- ــ الجمعية التشريعية والحكومة .



بناء على توجيهات دفرن فيما يتعلق بالمؤسسات السياسية فى مصر اصدر الخديو محمد توفيق القانون النظامى فى أول مايو سنة ١٨٨٣ . وجاء توقيت صدوره قبل أن يغادر دفرن مصر ، ولعله أراد أن يطمئن على أن نظام الحكم الذى أرسى قواعده قد أصبح أمرا نافذا .

ولقد نص هذا القانون على تشكيل هيئتين استشاريتين الأولى : مجلس شورى القوانين والذى سماه دفرن فى تقريره بالمجلس التشريعى ، والهيئة الثانية هى الجمعية العمومية . فلم يملك الخديو ازاء مقترات دفرن وافقت عليها الحكومة البريطانية الا الموافقة . وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نقيم مواقف الخديو ونظارة تجاه هذه الهيئات الاستشارية .

فهذه النظام الذى استمر من عام ١٨٨٣ الى عام ١٩١٣ هو من صنع الاحتلال وكان الهدف منه هو اخضاع الحكومة المصرية لأوامر المحتل واخماد الحركة الوطنية حتى لا تناوىء مخططات الاحتلال(١) .

ومن استعراضنا لأبواب هذا القانون النظامى نستطيع أن ندرك أن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية كانا بمثابة جهازين تابعين للحكومة المركزية تحركهما كيف تشاء .

فخديو البلاد — ويأتى على رأس الحكومة — قد استأثر بسلطات تبيح له السيطرة على هذين الجهازين الاستشاريين . فقد احتفظ لنفسه بحق تعيين رئيس مجلس شورى القوانين . وكذلك الحال بالنسبة لتعيين الأعضاء الدائمين فى المجلس ووكيله فقد كان تعيينهم يتم بأمر من الخديو بعد أخذ رأى رئيس مجلس النظار(٢) وكان اجتماع المجلس رفضه يتم بأمر عال وللخديو الحق فى حل المجلس فى أى وقت يشاء(٣) .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، مصر والسودان ، ص ٣٩

(٢) المادة ٣١ من الباب الخامس من القانون النظامى المنشور فى : محمد خليل صبحى ، تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، ج ٥ ص ٢٨٠

(٣) المادة ٢٦ من الباب الرابع ص ٢٧٧

وقد حدد القانون النظامى عدد اعضاء مجلس شورى القوانين بثلاثين عضوا بما فيهم الرئيس والوكيلان يعينهم الخديو ، منهم ١٤ عضوا تكون عضويتهم دائمة بما فيهم رئيس المجلس واحد الوكيلين ويسمون بالأعضاء الدائمين(٤) . ولا يعزلون من عضويتهم الا بأمر عال وبمقتضى قرار يصدر بذلك من مجلس شورى القوانين بأغلبية ثلثى أعضائه على الأقل(٥) .

أما باقى الأعضاء وعددهم ١٦ فينتخبون بالكيفية الآتية :

عضو واحد عن القاهرة وآخر عن الثغور(٦) ، وعضو عن كل مديرية من الاربع عشرة مديرية ينتخبه مجلس المديرية من بين أعضائه(٧) .

ومدة عضوية الأعضاء المنتخبين — الذين سماهم القانون النظامى بالمندوبين — ست سنوات وأجاز القانون اعادة انتخابهم على الدوام(٨) .

أما الجمعية العمومية فكانت تعقد جلساتها مرة على الأقل كل سنتين بأمر من الخديو يحدد فيه موعد انعقادها وكذلك تفض بأمر منه وله الحق فى حلها متى يشاء(٩) . وكانت تشكل من أعضاء مجلس شورى القوانين ومن النظار ومن « الأعيان المندوبين » وعددهم سته وأربعون(١٠) . ينتخبون بواسطة مندوبى الانتخاب(١١) لمدة ست سنوات ويجوز اعادة انتخابهم على الدوام .

---

(٤) المادة ٣٠ من الباب الخامس ص ٢٨٠

(٥) المادة ٣١ من الباب الخامس ص ٢٨٠

(٦) الثغور هى : الاسكندرية — دمياط — رشيد — السويس — بور سعيد — الاسماعيلية — العريش .

(٧) المادة ٣٨ ، ٣٩ من الباب الثالث من قانون الانتخاب المرافق للقانون النظامى المنشور فى : محمد خليل صبحى المصدر السابق ، ج ٥ ص ٣١٤ — ٣١٥

(٨) المادة ٣٢ من الباب الخامس من القانون النظامى ص ٢٨٠

(٩) المادة ٣٩ من الباب السادس من القانون النظامى ص ٢٨٢

(١٠) المادة ٤٠ ، ٤١ من الباب السابع من القانون النظامى ص ٢٨٢ — ٢٨٣

(١١) بالكيفية الأتية : ٤ عن القاهرة — ٣ عن الأسكندرية — ١ عن

أما فى ما يتعلق بنوعية أعضاء هاتين الهيئتين الاستشاريتين فكما يتضح من قانون الانتخاب كانوا جميعا من طبقة الأعيان أى طبقة أصحاب المصالح التى يرتاح الاحتلال للتعامل معها بعد أن اطمأن الى استقرار أوضاعهم الاقتصادية فى ظله(١٢) .

وقد أخذ على كثيرين من الأعيان انهم عندما أدركوا أن الاحتلال واقع لا محالة بادروا بطعن الثورة العرابية فى ظهرها ، اذ كان عليهم أن يحددوا موقفهم فاختاروا الجانب الأقوى الذى يستطيع أن يضمن لهم الابقاء على مصالحهم دون أن تمس(١٣) .

ونستطيع أن نقول أن الاحتلال أراد أن يجعل من الاعيان المصريين عنصر موازنة بين مختلف القوى الاجتماعية فى ذلك الوقت . فقد أبقى الاحتلال على الذوات الأتراك — عملا بنصيحة دفرن الذى كان يرى أنه لا يمكن الاستغناء

دمياط — ١ عن رشيد — ١ عن السويس وبور سعيد — ١ عن العريش والاسماعيلية — ٤ عن مديرية الغربية منهم ١ لبندر طنطا — ٣ عن المنوفية — ٣ عن الدقهلية منهم ١ لبندر المنصورة — ٣ عن الشرقية — ٣ عن البحيرة — ٢ عن القليوبية — ٢ عن الجيزة — ٢ عن بنى سويف — ٢ عن الفيوم — ٢ عن المنيا — ٣ عن أسيوط منهم ١ لبندر أسيوط — ٢ عن جرجا — ٢ عن قنا — ١ عن اسنا — المادة ٤١ من القانون النظامى .

(١٢) بالنسبة لعضو مجلس شورى القوانين كان يشترط أن يكون ممن يدفعون ضرائب أطيان أو عوائد أملاك لا تقل عن ٥٠ جنيها فى السنتين السابقتين على ترشيحه وأن يكون اسمه مندرجا فى جداول الانتخابات منذ خمس سنوات على الأقل وأن يكون ملما بالقراءة والكتابة — المادة ١٤ من الباب الثالث من القانون النظامى ص ٢٧٣

أما عضو الجمعية العمومية المنتخب كان يشترط فى انتخابه الا يقل عمره عن ثلاثين عاما وأن يكون على معرفة بالقراءة والكتابة مؤديا منذ خمس سنوات على الأقل فى المدينة أو المديرية النائب عنها عوائد أو مالا مقررا على عقار أو أطيان قدره عشرون جنيها وأن يكون اسمه مندرجا فى جدول الانتخابات منذ خمس سنوات — المادة ٤٢ من القانون النظامى ص ٢٨٣

(١٣) رءوف عباس ، النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ص ٢١٤ — ٢١٥

عنهم لخبرتهم بأعمال الحكم والادارة(١٤) . وتركهم يتربعون على قمة الجهاز الحكومى بعد أن وضع حدا لنفوذهم بتعيين المستشارين والمفتشين الانجليز فى أهم نظارات الحكومة الى أن يحين الوقت لكسر شوكتهم ربما يتم اعداد كوادر ادارية جديدة من أبناء الذوات والأعيان .

ومن ثم فقد قنع الأعيان خلال تلك الفترة بنصيبهم من المشاركة فى ادارة أمور بلادهم من خلال غضويتهم فى هاتين الهيئتين ملتزمين حدود الاطار الذى رسمته لهم سلطات الاحتلال(١٥) .

وعلى ذلك يبدو جليا من كيفية تشكيل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومن شروط عضويتها التى قصرتها الحكومة على فئة كبار الملاك الزراعيين أن هاتين الهيئتين لم تمثلا الأمة تمثيلا صحيحا ، فمجلس المديرية هو الذى ينتخب من بين أعضائه عضو مجلس الشورى عن المديرية ذاتها ، كما أنه لكى يكون المرشح عضوا لمجلس اشورى يجب أن يكون أولا عضوا بمجلس المديرية ، واذا سقطت عضويته بمجلس المديرية سقطت بالتالى عضويته بمجلس الشورى . وبذلك كان القصد من هذا التشكيل وضع المجلس تحت سيطرة الحكومة ، فقلة عدد أعضائه وتعيين الحكومة لنحو نصف أعضائه وقلة عدد جلساته(١٦) وجعلها سرية كل هذه الأمور جعلته اداة طيعة فى يد الحكومة(١٧) .

والواضح أن الأعيان المصريين كانوا يشكلون مع الذوات الأتراك الدعامة القوية التى يستند اليها الخديو فى عرشه وكان الخديو يشمل هذه الطبقة عن طريق اغداقهم بالرتب والنياشين هذا فضلا عن اختيار الحكومة

---

(١٤) رؤوف عباس ، المصدر السابق ، ص ٢١٥

(١٥) كان المجلس يجتمع ست مرات فى السنة باعتبار مرة واحدة كل شهرين فى أول فبراير ، أول أبريل أول يونيه ، أول اغسطس ، أول أكتوبر ، أول ديسمبر انظر المادة ٣٦ من الباب الرابع من القانون النظامى ص ٢٧٧

(١٦) عبد الرحمن الرافعى ، المصدر السابق ، ص ٤٣

(١٧) أنظر أسماء جميع الأعضاء الدائمين فى عضوية مجلس الشورى القوانين فى الفترة ١٨٨٣ الى ١٩١٣ فى : محمد خليل صبحى ، المصدر السابق ج ٦ ص ٤٧ ـ ٥٣

بعض رجال الادارة منهم كالعمد والمشايخ ومن ثم كانوا يسعون الى التقرب اليه . وكان له فى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية انصار من طبقة الأعيان . فبالاضافة الى الذوات الأتراك الذين كانوا يشكلون نسبة كبيرة من الأعضاء الدائمين فى مجلس الشورى، وغيرهم من الأقليات كالأقباط واليهود والبدو ونحوهم(١٧) ، كان الخديو يقوم بتعيين أفراد من بعض عائلات الأعيان المناصرة له فى مجلس الشورى مثل عائلة سلطان وأباظة وشواربى وعلوى وشعراوى ، وقد استمرت عضويتهم دائمة فى المجلس ولم تنته الا بالوفاة والبعض منهم استمروا أعضاء دائمين بالمجلس الى أن الغى سنة ١٩١٣ أمثال على شعراوى ومحد علوى ومحمد شواربى ومحمود سليمان وغيرهم(١٨) وهؤلاء كانوا أداة فى ترويج مشروعات الحكومة بين جدران المجلس .

والحقيقة أن الخديو كان كثيرا ما يتدخل فى انتخابات المجلس والجمعية لصالح أنصاره من طبقة الأعيان ويشكك فى حماس المصريين وجديتهم فى المعارك الانتخابية وعلى حد قول أحمد شفيق كان موقفه هذا من شأنه أن « يشوه من أمانى البلاد فى سبيل الحكم الذاتى »(١٩) .

وقد جرت العادة أن يفتتح الخديو دورات انعقاد الجمعية العمومية بصحبة كبار رجال معيته ونظاره حيث حيث يقوم الأعضاء بحلف يمين الولاء والطاعة لقوانين البلاد(٢٠) ثم يتلو خطاب العرش يوضح فيه السبب الذى دعا الى عقد الجمعية واقتصرت الخطبة على هذا الموضوع فى افتتاح دورات انعقاد الجمعية فى عهد الخديو توفيق(٢١) .

---

(١٨) نفس المصدر ص ٤٧ — ٥٣ .

(١٩) أحمد شفيق ، مذكراتى فى نصف قرن ج ٢ القسم الثانى ، ص ١٧٠

(٢٠) المادة ٤٥ من الباب السابع من القانون النظامى ، منشورا فى محمد خليل صبحى ، المصدر السابق ج ٥ ص ٢٨٤

(٢١) بلغ عدد أدوار انعقاد الجمعية العمومية فى عهد الخديو توفيق

أما الخديو عباس حلمى فقد تضمنت خطبته فى الجمعية العمومية بالاضافة الى ايضاح أسباب انعقادها بيانا بانجازات الحكومة وبرامجها . ففى الدور السادس لانعقاد الجمعية العمومية فى ٦ فبراير سنة ١٨٩٤ أشار الخديو الى أن الحكومة قامت « برفع ما يتجاوز سبعمائة الف جنيه من المتأخرات » (الضرائب) عن عاتق الأهالى وتخفيض ما يزيد على مائتى ألف جنيه من الضرائب والعوائد ومائة الف جنيه من ثمن الملح والعفاء الدخولية من اثنى عشر بندرا ، وتشكيل مجالس بلدية فى تسعة مدن ونوه للخديو بأن الحكومة بصدد انشاء سبع وأربعين سكة زراعية وجملة مصارف وجسور » وتوسيع نطاق الفنون والمعارف والشروع فى انشاء خطوط حديدية يبلغ مداها ثلاثمائة متر وكوبريين أحدهما بنجع حمادى والثانى بدسوق(٢٢) .

واستمر الخديو عباس يواصل حضور جلسات افتتاح الجمعية العمومية ويدلى للأعضاء بخطة الحكومة وانجازاتها حتى الدور السادس عشر والأخير للجمعية العمومية فى ٢٥ مارس سنة ١٩١٢(٢٣) والذى أشار فيه الى سعى الحكومة للعمل على نشر التربية والتعليم وقد تمثل فى اهتمامها باقامة المعاهد التى تدعوا اليها حاجات العصر مشيرا الى ترقية مدرسة الزراعة بالجيزة الى مصاف المدارس العالية وانشاء مدرسة متوسطة للزراعة فى مشتهر ومدرسة عليا للمحاسبة وأخرى متوسطة للتجارة فى القاهرة . واهتمام الحكومة بتربية البنات وبتعريب كتب العلوم الدراسية وبالأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية الأخرى .

ونوه بأن انتهاء الحكومة من أعمال تعديل الضرائب ساعد على تحقيق

أربع دورات الاولى فى ٢٨ يوليه سنة ١٨٨٥ والثانية فى سنة ١٨٨٧ والثالثة فى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٩ والرابعة فى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٩١ — أنظر محاضر الجلسات الجمعية العمومية جلسة ٢٨ يولية سنة ١٨٨٥ ، ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ، ١٥ ديسمبر سنة ١٨٩١

(٢٢) محضر الجمعية العمومية بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٩٤

(٢٣) عقدت الجمعية العمومية فى عهد الخديو عباس حلمى ١٢ دورا من الدور الخامس فى ٣٠ يناير سنة ١٨٩٢ حتى الدور السادس عشر فى ٢٥ مارس سنة ١٩١٢ محاضر الجمعية العمومية جلستى ٣٠ يناير و ٢٥ مارس سنة ١٩١٢

العدالة فى توزيع الضرائب كما أشار الى انجازات الحكومة فى مجال الـــرى وتعلية خزان أسوان وتمويل بعض أراضى رى الحياض بالأقاليم الوســـطى ومديرية الجيزة الى رى دائم كما أشـــار الى اهتـــمامات الحكومة بمجالس المديريات والمجالس الحـــكومية والبلدية وبالأمـــور المتعلقة بالأمـــن العـــام والاصلاحا القضـائية(٢٤) .

أما بالنسبة للنظار فقد أعطاهم القانون النظامى حق حضـور جلســـات مجلس شورى القوانين والاشتراك فى مداولاته ويكون لهم فيه رأى شـورى ، ولهم أيضـا عند نظر المسائل المتعلقة بنظاراتهم الحق فى أصحاب كبار موظفى نظاراتهم أو أنابتهم عنهم فى حضور الجلسـات(٢٥) . كما كان عليهم أن يقدموا لمجلس شـورى القوانين جميع الايضاحات التى يطلبها منهم الأعضـاء « متى كان ذلك غير خارج عن حدوده(٢٦) » .

وأعطى القانون النظامى للنظار أيضـا حق عضـوية الجمعة العمومية(٢٧) كما نص فى حالة الاختلاف على تاويل أحد أحكام هذا القانون النظامى يعهـــد بتفسير المـــادة المختلف عليها الى لجنة تشكل من ناظرين من النظار يكـــون احدهما ناظر الحقانية ويتولى رئاسـة هذه اللجنـــة ومن اثنـــين من مجلس شورى والقوانين وثلاثة من أعضـاء محكمة استئناف القاهرة(٢٨) .

أما الأمور التى كانت تعرضها النظارة على هاتين الهيئتين الاستشـاريتين فقد حددها القانون النظامى فى معرض حديثه عن اختصـاصـاتها حيث نص على عدم جواز اصدار « أى قانون أو أمر يشتمل على لائحة ادارة عمومية » الا بعد أخذ رأى مجلس شـورى القوانين . وكأن رأيه شـوريا أى لم تكن الحـــكومة ملزمة برأيه فلها أن تأخذ به أو ترفضـه ، غير أن فى حالة رفض الحكومة لآراء

---

(٢٤) محضر جلسـة الجمعية العمومية ٢٥ مارس سنة ١٩١٢

(٢٥) المـــادة ٢٧ من الباب الرابع من القانون النظامى ــ المصـــدر السابق ، ص ٢٧٨ .

(٢٦) المـــادة ٢٨ من القانون النظامى ، ص ٢٧٩ .

(٢٧) المـــادة ٤٠ من الباب السابع من القانون النظامى ، ص ٢٨٢ .

(٢٨) المـــادة ٥٢ من الباب العاشر من القانون النظامى ، ص ٢٨٦ .

المجلس الزمها القانون النظامى باعلان الأسباب التى عولت عليها فى عـــدم الأخذ برأيه « أنما لا يترتب على اعلانه بهذه الأسباب جواز مناقشة فيها (٢٩)» .

وكانت الحكومة تعرض على المجلس طبقا لأحكام هذا القانون النظامى الميزانية السبوية لايرادات ومصروفات الحكومة فى أول شهر ديسمبر من كل سنة وللمجلس أن يبدى آراءه ورغباته فى كل قسم من أقسام الميزانية ويبعث بمقترحاته بشأنها الى ناظر المالية الذى يجب عليه فى حالة رفضها أن يبين الأسباب الداعية لذلك انما لا يترتب على بيان هذه الأسباب جواز المناقشة فيها(٣٠) .

ولكى تلزم الحكومة مجلس شورى القوانين بسرعة الانتهاء من بحث الميزانية السنوية للحكومة حددت له مدة معينة بحيث أن لم ينته من بحثهـــا خلالها اعتمدت الحكومة الميزانية « قبل اليوم الخامس والعشرين من شـــهر ديسمبر من كل سنة » بمقتضى أمر عال يصدر من الخديو فى هذا الشأن بعد تصديق مجلس النظار عليها(٣١) .

وكان على الحكومة أيضا أن تعرض على مجلس شـــورى القوانين الحساب الختامى لعموم الادارة المالية لابداء رأيه أو ملحوظاته عليه ويكون ارسال « الى المجلس قبل تقديم الميزانية الجديدة بأربعة شهور على الأقل(٣٢) .

وكان من حق مجلس شورى القوانين أن يطلب من الحكومة تقديـــم مشروعات قوانين أو اوامر عالية متعلقة بالادارة العمومية(٣٣) . الا أنه كان محرما عليه النظر فى « ويركو الاستانة والدين العمومى بالجملة فيما التزمت به الحكومة بقانون التصفية أو بمعاهدات دولية(٣٤) .

---

(٢٩) المادة ١٨ الباب الرابع من القانون النظامى ، ص ٢٧٥

(٣٠) المادة ٢٢ من الباب الرابع من القوانون النظامى ، ص ٢٧٦

(٣١) المادة ٢٤ من الباب الرابع من القانون النظامى ، ص ٢٧٦

(٣٢) المادة ٢٥ من الباب الرابع من القانون النظامى ، ص ٢٧٧

(٣٣) المادة ١٩ من الباب الرابع من القانون النظامى ، ص ٢٧٥

(٣٤) المادة ٢٣ من الباب الرابع من القانون النظامى ، ص ٢٧٦

على أن القانون انظامى قد منح مجلس شورى القوانين الحق فى قبول شكاوى من المصريين ولرئيس المجلس قبولها أو رفضها والشكاوى التى تقبل يحيلها رئيس المجلس على ناظر الديوان المختصة به لاجراء ما يلزم عنها واشعار المجلس بما يتم فى شأنها(٣٥) . وكانت الشكاوى المتعلقة بحقوق أو منافع شخصية ترفض اذا كانت من اختصاص المحاكم أو لم يسبق تقديمها لجهة الادارة المختصة بها(٣٦) .

أما الجمعية العمومية فقد أعطاها القانون النظامى تجاه الحكومة صفتين صفة الزامية وأخرى استشارية . وتتمثل الصفة الألى فى أنه كان لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية فى القطر المصرى الا بعد مناقشة فى الجمعية العمومية واقرارها(٣٧) .

وتتمثل الصفة الأخرى فى أن الجمعية العمومية كانت تستشار فى كل قرض عومى وانشاء أو ابطال اى ترعة وأى خط من خطوط السكك الحديدية مارا أيهما فى عدة مديريات وكذلك فى فرز عموم أطيان القطر لتقدير درجات أموالها .

واذا لم تأخذ الحكومة برأى الجمعية فى هذه المسائل وجب عليها اخطارها « بالأسباب التى دعتها لعدم التحويل على ماأبدته من الآراء ، ولكن لا يترتب على تبليغ هذه الآسباب لها جواز المناقشة فيها »(٣٨) .

على أنه كان للجمعية العمومية أن تبدى رأيها فى كافة المسائل والمشروعات التى تعرضها عليها الحكومة ، وكان لها كذلك أن تبدى آراءها ورغباتها من تلقاء نفسها فى جميع الآمور المتعلقة بالثورة العمومية أو الشئون الادارية أو المالية . وقد أعطى القانون النظامى الحكومى مطلق الحرية فى الأخذ بهذه المقترحات أو رفضها كلية ، الا أنه فى حالة الرفض كان على الحكومة أن تخطر الجمعية العمومية بالأسباب التى دعتها لعدم الأخذ بمقترحاتها

---

(٣٥) المادة ٢٠ من الباب الرابع من القانون النظامى ، ص ٢٧٥

(٣٦) المادة ٢١ من الباب الرابع من القانون النظامى ، ص ٢٧٥

(٣٧) المادة ٣٤ من الباب السادس من القانون النظامى ، ص ٢٨١

(٣٨) المادة ٣٥ من الباب السادس من القانون النظامى ، ص ٢٨١

انما يترتب على الاخطار بهذه الأسباب جواز المناقشة فيها(٣٩) . كذلك كان كل قرار تصدره الجمعية العمومية ويكون خارجا عن الاطار الذى حددته لها الحكومة يعد باطلا ولا يعمل به(٤٠) .

وكانت الأمور التى تعرض على مجلس شورى القوانين أو الجمعية العمومية ترد اليهما عن طريق مجلس النظار ، فكل ناظر من النظار كان يعرض مشروعات القوانين المتعلقة بنظارته على مجلس النظار فاذا أقرها المجلس ورأى انها من الأمور المصرح بعرضها على مجلس شورى القوانين يحيلها على المجلس لأخذ رأيه فيها حتى اذا انتهى المجلس من نظرها يعيدها الى مجلس النظار مشفوعة بمقترحاته بشأنها .

وكان النظار يدافعون عن مشروعات القوانين المتعلقة بنظاراتهم عند عرضها على مجلس شورى القوانين أو الجمعية العمومية ، ويحاولون اقناع الاعضاء بأهميتها بغية الموافقة عليها .



ويهمنا أن نقف على مدى تجاوب أعضاء مجلس شورى القوانين مع الحكومة عند نظر مشروعات القوانين وكافة المسائل التى تعرض على مجلس شورى القوانين .

نلاحظ انه فى خلال السنوات العشر الأولى للاحتلال أى من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٩٢ لم يكن أعضاء مجلس شورى القوانين يثيرون أية مشاكل للحكومة فهم وان كانوا قد بدأوا يلعبون دورهم منذ ذلك الوقت فى الحياة السياسية المصرية ألا انهم التزموا حدود القانون النظامى الصادر فى مايو ١٨٨٣ . وكان جهدهم منصرفا خلال تلك الفترة فى الدفاع عن مصالح طبقتهم التى يمثلونها بصفة خاصة ومصالح المشتغلين بالزراعة بصفة عامة ، ويستبين لنا ذلك من حرصهم الشديد على تدعيم وضعهم فى المجتمع من خلال التشريعات الخاصة التى صدرت فى تلك الحقبة .

---

(٣٩) المادة ٣٦ من الباب السادس من القانون النظامى ، ص ٢٨٢

(٤٠) المادة ٣٧ ، ص ٢٨٢ .

ففى خلال تلك السنوات العشر عرضت الحكومة على مجلس شورى القوانين بعض مشروعات قوانين منها مشروع قانون ترخيص حمل السلاح ومشروع تعديل بعض أحكام قانون العقوبات ومشروع التحفظات من عوائد النيل والمشروع باختصاصات عمد ومشايخ البلاد ومشايخ الخفراء .

والملاحظ أنه عند نظر أعضاء مجلس شورى القوانين لمشروعات هذه القوانين كان يغلب عليهم صفة الدفاع عن مصالح طبقة الأعيان والذوات التى يمثلها المجلس خير تمثيل . ومن ذلك مثلا أنه عندما عرض على مجلس شورى القوانين برئاسة على شريف باشا بجلسة ٢١ فبراير سنة ١٨٩١ مشروع أمر عال يقضى « بالا يجوز لأحد فى القطر المصرى أن يحمل أو يحوز سلاحا ناريا مهما كان حجمه الا بتصريح خصوص ما لم يكن حامله والحائز له مندرجا فى سلك قوة متسلحة مفرزة قانونا فى القطر المصرى »(٤١) عارض أعضاء المجلس هذا المشروع ورفضوه بالاجماع لشدة العقوبة التى ينص عليها المشروع . وكانت تقضى بالسجن من شهر الى ستة وغرامة من عشرة جنيهات الى خمسين جنيها وانتهوا فى قرارهم الى أن « هذا المشروع لا يوصل البته لمنع ضرر الأشقياء »(٤٢) .

ولكن الحقيقة هى أن رفضهم للمشروع كان يرجع فى المحل الأول الى أن — الحكومة لم تستثن الأعيان من تطبيق هذا القانون ومن ثم فقد رفضوه والدليل على ذلك أن الحكومة عندما عادت لعرض هذا المشروع على مجلس شورى القوانين ونظرة المجلس بجلسة ٢٠ يونيه سنة ١٨٩١ حرص الأعضاء على أن يكون للأعيان والذوات — وضع خاص فى التشريع الجنائى ، وعلى ذلك حاولوا تعديل نصوص المشروع بالشكل الذى يحقق لهم هذا الغرض وطلب الأعضاء « استثناء العمد والمشايخ وأصحاب العزب والذوات المعتبرين» من ضرورة الحصول على ترخيص بحمل السلاح(٤٣) .

---

(٤١) أنظر محضر جلسة مجلس شورى القوانين بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٨٩١

(٤٢) رد المجلس على الحكومة فى نفس المحضر السابق .

٤٣ محضر جلسة مجلس شوري القوانين بتاريخ ٢٠ يونية سنة ١٨٩١

ويعلق بيرنج على موقف المجلس فى تلك المسألة بالقول بأنه بالرغم من المعارضة الشديدة التى أبداها المجلس تجاه بعض مواد هذا القانون الا أنه كان موضوعيا فى بحثه وأبدى اعتراضه بحرية بالغة ، وأن الحكومة استجابة لرغبات المجلس وعدلت القانون طبقا لمقترحاته(٤٣) .

وحدث نفس الشىء أيضا عند نظر المجلس تعديل بعض أحكام قانون العقوبات حيث طالب الأعضاء باستثناء الأشخاص « المعتبرين » من العقوبة الخاصة بتشغيل السجناء(٤٤) . وكذلك عند نظر مشروع قانون التحفظات من فوائد النيل الذى كان يخول للمديرين والمحافظين تشغيل كل شخص قادر على العمل فى أعمال مقاومة أخطار الفيضان فاعترض أعضاء المجلس على المشروع لأنه «لا يفرق بين أمير وحقير وجليل وفقير» ونوهوا بأنه فى حالة اقرار المشروع على هذا النحو فانه يجوز «تشغيل الموظفين ووجود البلاد وأكابرهم اسوة بغيرهم من الأفراد »(٤٥) .

وعندما عرضت الحكومة على المجلس المشروع المتعلق باختصاصات عمد ومشايخ البلاد ومشايخ الخفراء ، بحثه المجلس فى جلسة ٢٢ يونيه سنة ١٨٩١ واقر برفضه لأنه الزم العمد بمسئوليات كبيرة ولم يعطهم امتيازات مناسبة واستقر رأى الأعضاء على اعادة المشروع للحكومة « لوضع القواعد اللازمة » بشأنه ثم اعادته الى المجلس لمناقشته(٤٦) .

وقد علق طلبة بك سعودى احد أعضاء المجلس على هذا المشروع قائلا «أرى من اللزوم اعطاء بعض امتيازات العمدة ليكون له قدرة على أداء الواجبات المفروضة عليه لأن كل مادة وكل مشروع وكل لائحة على العمدة المسئولية والادانة والمجازاة — بالحبس أو بالغرامة عن كل ما يتطلب من بلده اذ بغيره الامتيازات للعمدة لا أدرى كيف يكون مسئولا ومدانا أمام المحاكم

---

(٤٣) Egypt No. 3. 1892 Baring to Salisbury 9 -2 - 1892.

(٤٤) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٧ يونيه سنة ١٨٩١

(٤٥) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٧

(٤٦) محضر جلسة مجلس شورى القوانين بتاريخ ٢٢ يونية سنة ١٨٩١

الأهلية والمجالس العسكرية والادارة والبوليس وغيرها مما لو تعدد لطال شرحه »(٤٧) .

على أن هذا لا يعنى أن المجلس كان لا يعتــرض الا على مشروعات القوانين التى لها مساس بالأعيان والذوات وانما كانت له بعض مواقف يستقى منها وحرصه على حسن سير الادارة ، ذلك أنه عندما أحالت الحكومة على المجلس مشروع أمر عال فى يونية ١٨٨٩١ بتعديل قانون تحقيق الجنايات بحيث يخول للمديرين النظر فى جيمع المخالفات التى تقع فى المديرية والحكم بالغرامة « لغاية مائة قرش وبالحبس لغاية أسبوع وذلك مع مراعات الاجراءات المقرر فى قانون تحقيق الجنايات » . رفض أعضاء المجلس المشروع نهائيا لأنهم رأوا أن احالة الحكم فى المخالفات على المدير فيه ضرر من ناحيتين الأولى كثرة قضايا المخالفات بحيث أنها ستشغل المدير عن مهامه الرئيســية فى المحافظة على الأمل والثانية « تحمل الأهالى مشقة الذهاب والاياب من والى المديرية » ومن ثم طلب الأعضاء ابقاء اجراء الحكم فى المخالفات فى الوجه القبلى بمعرفة قضاة المصالحات وفى الوجه البحرى بمعرفة مأمورى المراكز حتى تشكل فيه محاكم للمصالحات(٤٨) .

وعندما وجدت الحكومة أن مشروعها قد احبط وكانت نظارة الحقانية صاحبة المشروع تسعى لاصداره اعادت طرح المشروع على المجلس(٤٩) ودافع مستشار نظارة الحقانية عن المشروع مبينا أهميته بأن النظــارة قد أولت المناقشات التى دارت فى الهيئة بخصوصه «بعين الاعتبار » وأنها أدركت أن المشروع عند عرضه على المجلس فى المرة الأولى كان مبهما . « وترتب على ابهامه عدم تصديق الهيئة عليه » ومن ثم فقد وضعت له حدودا بمعنى أن المدير لم يفرض سيه الحكم فى المخالفات » بل خول له هذا الحق فى البندر الذى فيه مركز مديريته وفى الجهات التى يكون مارا بها « واقنع مســـتشار الحقانية الأعضاء بأن اصدار الأحكام سيكون مطابقا للقوانين المعمول بها فى المحاكم وأن المديرلم يفرض عليه أن يحكم بل جعل له الحق فى الحكم لأن

---

(٤٧) نفس المحضر .
(٤٨) محاضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٣ يونية سنة ١٨٩١
(٤٩) محضر جلسة شوري القوانين ٢٢ يونية ١٨٩١

المفروض عليه الحكم هو قاضى الأمور الجزئية « حتى ان القضية اذا رفعت له قبل ان يحضر المتهم امام المدير فلا يكون للمدير حق فى نظرها » .

وهكذا استطاع مستشار نظارة الحقانية استمالة الأعضاء الى المشروع واعلان موافقتهم عليه بل ان احد أعضاء المجلس(٥٠) طالب بمنح هذا الحق لوكيل المديرية وكذلك للمحافظين ووكلائهم ولكن المستشار مفتش عموم البوليس(٥١) لم يرحبا بهذا الاقتراح وصرح بأن « تثبيت وظائف القضاء واعطاءها للسلطة الادارية لا يوافق وان هذا الحق لم يخول للمدير الا لأجل زيادة نفوذه »(٥٢) .

وفى اغسطس ١٨٩٢ عرضت الحكومة على مجلس شورى القوانين مشروع أمر عال يقضى بالغاء قاض التحقيق فى المواد المدنية والتجارية « والاستغناء عنه برفع الدعوى مباشرة للمحكمة » واوضحت الحكومة للأعضاء كما جاء فى مذكرة نظارة الحقانية الى مجلس النظار فى هذا الشأن(٥٣) . أن الهدف احالة الدعوى على قاض التحقيق « زيادة تنوير الدعاوى وتمكن المتخاصمين من ابداء أوجه الثبوت أو أوجه النفى » وأضافت القول بأنه ظهر بالتجربة « أن السير على هذه الخطة موجب للتطويل وزيادة المشاق بدون الحصول على الفائدة التى كان مؤملا نوالها » .

وعندما مناقشة مجلس شورى القوانين لهذا المشروع طالب أعضاء الحكومة الاسراع بتعديل القوانين الجارى العمل بموجبها فى المحاكم الأهلية مثل قانون المرافعات وقانون تحقيق الجنايات وغيرهما ونوه الأعضاء بأن الحكومة تقوم من وقت لآخر بتعديل بعض مواد هذه القوانين وهذا يؤدى الى كثرة الارتباك(٥٤) .

---

(٥٠) طلبه بك سعودى .
(٥١) كتشنر فى ذلك الوقت .
(٥٢) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٢٢ يونية سنة ١٨٩١
(٥٣) انظر محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٩ اغسطس سنة ١٩٨٢
(٥٤) كان هذا رأى اسماعيل اباظه ووافق أعضاء المجلس عليه وعلى ابلاغ الحكومة به ـ نفس المحضر .

وكان رد الحكومة على المجلس أن تعديل القوانين بالتاريخ « أصوب من تعديل القوانين دفعة واحدة مع عدم الوثوق مما تدعو الحاجة لتعديله »(٥٥) .

والحقيقة أن المجلس أظهر تعاونا مع الحكومة أثناء تلك الفترة من خلال مناقشاته لمشروعات القوانين التى تعرضها واقراره عليها بعد اقتناعه بأهميتها . ومن هذه القوانين تخفيض عدد القضاء فى الجلسات المدنية والجنائية العادية الى ثلاثة قضاء وجعل الجلسات فى القضايا التى يحكم فيها بالاعدام أو الأشغال الشاقة أو الحبس أو النفى المؤبد مكونة من خمسة قضاة . وكان هدف الحكومة من هذا المشروع كما صرح بذلك المستشار القضائى مواجهة الظروف المالية التى تمر بها البلاد والتى لم تمكنها من زيادة عدد القضاة(٥٦) . كما وافق المجلس أيضا على مشروع الحكومة الخاص وبتشكيل محاكم للأمور الجزئية المصالحات فى دائرة محكمة ابتدائية(٥٧) . ووافق كذلك على مشروع لائحة الخفر فى ١٥ يونية سنة ١٨٩٠ ولم يكن يكلف الحكومة أو الأهالى كثيرا(٥٨) . ومن المشروعات التى وافق عليها المجلس كذلك مشروع أمر عال يقضى بتحصيل عوائد النخيل فى سنة ١٨٨٩ على واقع تعداد سنة ١٨٨١ ذلك أن ميزانية سنة ١٨٨٩ لم يدرج بها المبلغ اللازم لاجراء تعداد جديد للنخيل وكان يتكلف نحو ثمانية الف جنيه(٥٩) . ومشروع أمر عال بالتصريح لأرباب المعاشات الذين استبدلوا معاشاتهم باطيان بأن ينشئوا فيها عزبا اذا رغبوا فى ذلك(٦٠) .

وقد أظهر مجلس شورى القوانين تعاطفه مع فئة الموظفين عند

---

(٥٥) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٢ أكتوبر سنة ١٨٩٢ .

(٥٦) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٢٢ يونية سنة ١٨٩١

(٥٧) كانت تشمل دائرة اختصاص كل منها مركزا أو أكثر بالأقاليم أو ثمنا أو أكثر من المدن على حسب عدد السكان ومقتضيات أحوالهم — انظر محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٦ أغسطس سنة ١٨٩٠

(٥٨) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٤ يونية سنة ١٨٩٠

(٥٩) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٣ ابريل سنة ١٨٨٩

(٦٠) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١١ فبراير سنة ١٨٨٨

مناقشته لمشروع قانون معاشات سنة ١٨٨٧ (٦١)، اذ حاول أن يحصل للموظفين على بعض المكاسب عند مناقشة مواده(٦٢) .

ونلاحظ انه عند مناقشة مجلس شورى القوانين لأمور هامة كان رئيس مجلس النظار يحرص على حضور اجتماعات المجلس ويشترك مع الأعضاء فى المناقشة لمحاولة اقناعهم بوجهة نظر الحكومة كما حدث عند مناقشة المجلس لمشروع عوايد الدخوليات(٦٣) . وقد استغرق نظر المشروع أمام المجلس مقتنعا بوجهة نظر اللجنة التى شكلتها الحكومة لاعداد هذا المشروع وعندما أدركت الحكومة نية أعضاء المجلس فى تعديل المشروع تعديلا جوهريا لا يوافق راى الحكومة حاول رئيس مجلس النظار اقناع الأعضاء بالأخذ بوجهة نظر الحكومة فى المشروع منوها بأن أعضاء اللجنة التى شكلتها الحكومة لاعداد المشروع قد شكلت من كبار الحكومة « المعول عليهم فى المهمات ومن سبق لهم الخدمة بوظيفة مأمور دايرة البلدية بمصر » .

وكان وجه الخلاف بين مشروع الحكومة وبين التعديل الذى طلب المجلس اداخاله على المشروع يتمثل فى أن المجلس كان يريد جعل تسعيرة الأصناف الخاضعة لحكم الدخولية وقتية على عكس ما قررته اللجنة من ضرورة جعل التعريفة ثابتة .

وقد تمكن رئيس النظار من اقناع أعضاء المجلس بالفائدة التى تعود على الأهالى من وضع التعريفة الثابتة ، رغم انه سينجم عنها خسارة للحكومة قدرها أربعة آلاف جنيه ، اذ أنها ستكفل « ضبط الادارة وانتظام اجراءات مأمورى الدخوليات » . ولكى يقنع رئيس النظار اعضاء المجلس بأن الحكومة تسعى دائما لراحة الأهالى نوه بما قامت به من رفع الأعباء التى كانت تثقل

---

(٦١) ناقش المجلس مشروعات قوانين المعاشات فى جلسات ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ مايو سنة ١٨٨٧

(٦٢) سنناقش ذلك فى الفصل الخاص بالبيروقراطية المصرية .

(٦٣) الدخوليات هى عوايد كانت تفرض على كل ما يرد الى المدينة من مواد غذائية .

(٦٤) محاضر جلسات مجلس شورى القوانين ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٧ اكتوبر ، ١ ، ٢ ، ٦ ، ٩ ديسمبر سنة ١٨٩٠ .

كاهل الأهالى والتى كانت قد تقررت قبل عام ١٨٧٩ وبفعل مجلس النواب(٦٥) ، قائلا « وما أدراك ما مجلس النواب كان فى الحقيقة آلة صماء فى يد الحكومة وكانت بواسطته تقرر تلك المظالم والمغارم وما كان ايجاده الا لهذه الغاية السيئة وسجلاته ها هى موجودة تشهد بذلك »(٦٦) .

نلخص من هذا أن الحكومة فى خلال السنوات العشرة الأولى لوجود الهيئات الاستشارية عرفت كيف تستطيع التعامل مع أعضاء المجلس واستمالتهم الى قبول مشروعاتها .

غير أن الحكومة لم تكن تحترم دائما مواد القانون النظامى والدليل على ذلك أن أهم الأمور التى كانت تعرضها الحكومة على المجلس بخلاف مشروعات القوانين كانت ميزانية الحكومة السنوية والحساب الختامى لايرادات ومصروفات الحكومة فلم تلتزم الحكومة على الاطلاق خلال تلك الفترة بتقديم الميزانية الى مجلس شورى القوانين فى ميعادها المقرر فى القانون النظامى وعلى ذلك لم يكن الأعضاء يبدون أى اهتمام عند مناقشتهم لبنودها لضيق الوقت المخصص لبحثها .

كما أن الحساب الختامى الحكومى رغم أهميته لم يكن أعضاء المجلس يتناقشون بشأنه وانما كانت الحكومة تبعث به الى المجلس فيقرر رئيس المجلس توزيع هذا البيان على الأعضاء للاحاطة فقط وليس للمناقشة(٦٧) .

* * *

أما الطور الثانى من أطوار علاقة مجلس شورى القوانين بالحكومة فيبدأ منذ تولية الخديو عباس عرش مصر سنة ١٨٩٢ الى بدء سياسة الوفاق بين الخديو والاحتلال عام ١٩٠٧ فقد كان لموقف الخديو عباس من الاحتلال فى بداية فترة توليته على النحو الذى سبق أن أوضحناه فى الفصل الثالث — أثره على أعضاء المجلس الذين بدأوا يهاجمون سياسة الاحتلال من خلال

---

(٦٥) مشيرا الى مجلس النواب فى عهد اسماعيل .
(٦٦) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٠
(٦٧) أنظر محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٩ أكتوبر سنة ١٨٨٩

اعتراضاتهم على سياسة الحكومة على اعتبار أن الانتقاد الموجه للحكومة هو بذاته موجه للسياسة الادارية للاحتلال .

وكان أول اعتراض وجهه المجلس لسياسة الحكومة يتمثل فى رفضه مناقشة ميزانية عام ١٨٩٣ على اعتبار أنها وردت الى المجلس متأخرة وكان هذا بمثابة أول انتقاد لسياسة الحكومة لعدم احترامها قواعد القانون النظامى(٦٨) .

ويبدو أن الحكومة قد احست بأن أعضاء مجلس شورى القوانين قد بدأوا يخرجون عن الاطار الذى حدد لهم ومن ثم حاول رياض باشا رئيس مجلس النظار أن يوقفهم عند حدودهم عندما أوضح لأعضاء المجلس أن الاحوال الحاضرة تقضى بضرورة تعاون الحكومة مع المجلس للقيام « بكل الأمور والمصالح بالاتحاد والوفاء التام خصوصا ما تستدعيه الأحوال من مبادلة الأفكار فى الاشغال المشتركة بين الحكومة والمجلس » « وانه مادام هدف الجميع » هو الوصول الى ما فيه الصالح العام فلا ريب فى أن أى أمر تدور عليه المناقشة ومبادلة الأفكار بين الحكومة والمجلس يمكن الوصول الى الاتفاق عليه بين الطرفين « واضاف قائلا » ان الأصوب لحالتنا الحاضرة من الآن فصاعدا هو أن تقوم الحكومة باعطاء كل ما يكون لديها من الايضاحات والمعلومات عن اى أمر يعرض للمجلس بقصد المناقشة فيه « واستطرد فى الحديث عن علاقة الحكومة بالمجلس مشيرا الى » أن كليهما واحد فى قصد المنفعة العمومية انما يوجد بينهما أمر صعب وهو الذى قضى به القانون النظامى . وقد قضى هذا القانون بأن كل مشروع عمومى لابد من عرضه على المجلس وأخذ رأيه فيه وقد خول للحكومة بأنها اذا لم تعول على رأيه فتعلنه بالاسباب . فالحكومة تضطر فى بعض الأحوال سواء كان بالنسبة للمسئولية التى عليها أو للضروريات التى ترى لها الى استصدار أوامر عليه يكون المجلس قد رفض مشروعاتها وتعلن المجلس بالأسباب معولة فى ذلك على الحق المخول لها بمقتضى القانون « وأشار الى أن » ذلك هو الأمر الأصعب الذى قلنا بانه موجود فى الوسط اذ انه فى الحالة المتقدم ذكرها يجب على

---

(٦٨) انظر محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٢

الطرفين السعى وتعميق الفكر بقصد الوصول الى نقطة الوفاق التى عليها مدار المصلحة أما عند حصول أدنى اختلاف فيرى فى نظر العالم بشكل آخر ويقال أن الحكومة نظرت الأمر بعين غير التى رآه بها المجلس ونحو ذلك مما يوافق ظروف الحالة الحاضرة(٦٩) .

أما الانتقاد الثانى الذى وجه الى سياسة الحكومة فقد بدأ فى أكتوبر سنة ١٨٩٣ عندما اعترض أعضاء مجلس شورى القوانين على أعمال مصلحة التأريع التى كان يشرف عليها أثنان من الموظفين الأوربيين أحدهما انجليزى والآخر فرنسى(٧٠) وقد كانت هذه المصلحة تقوم باجراء المساحة فى المديريات وعمل الخرائط للبلاد . وقد استمر موظفو هذه المصلحة فترة طويلة يقومون بأعمال مسح الأراضى كلفت الحكومة ما يزيد على نصف مليون جنيه . وبعد أن تبين للحكومة كثرة نفقات هذه المصلحة قامت بتشكيل لجنة بنظارة الأشغال العمومية من وطنيين وأجانب وبعد أن باشرت اللجنة أعمالها اتضح لها فساد الاجراءات المتعلقة بأعمال المساحة وزيادة النفقات التى صرفت عليها(*)

ثم قامت نظارة المالية فى عام ١٨٩٣ بارسال مساحين ومهندسين الى مديريتى الشرقية والبحيرة لمسحها « دون أن تسن لذلك قانونا يبين كيفية الاجراءات وما يكون اجراؤه عند ظهور اى زيادة أو عجز فى أطيان الملاك » . فاعترض أعضاء المجلس على هذا الاجراء ونوهوا بأنه سيكون أبترا ويترتب عليه ضياع مبالغ كبيرة على الحكومة والى عدم دقة أعمال المساحة الأمر الذى أدى الى شكوى أهالى المديريتين من جراء تلك الأعمال .

---

(٦٩) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٤ يونية سنة ١٨٩٣

(٧٠) هى مصلحة المساحة وكان يسيطر عليها الموظفون الأوربيون وتضم مهندسين ومفتشين ورسامين ومساحيين ومترجمين كلهم من الأجانب . وقد كان بعض هؤلاء الموظفين تستخدمهم المخابرات البريطانية فى أعمالها كرسم « الخرائط العسكرية لمصر وللبلاد المتاخمة لها » اذ يحدثنا عباس حلمى فى مذكراته « وقد أتاحت لى الوقوف على نشاطهم فى تلك المهمة المزدوجة عدة خرائط أملكها ، قامت بوضعها تلك المصلحة لحساب وزارة الحرب الانجليزية ، وكان حصولى عليها بفضل موظف سويسرى صديق لمصر كان يشتغل فى مصلحة المساحة » انظر مذكرات عباس حلمى المنشورة فى جريدة المصرى عدد ٢٣ مايو سنة ١٩٥١ .

وبعد أن تناقش أعضاء المجلس فى هذه الحالة انتهوا الى الموافقة على « مخابرة الحكومة بتوقيف العمل الجارى الآن بالمديريتين المذكورتين «وأن» يطلب منها عمل مشروع لذلك يبين فيه كيفية العمل وما تقتضى اجراؤه عند ظهور العجز او الزيادة فى اطيان الملاك بطريقة تضمن حقوق الحكومة والأهالى وتقديمه للمجلس لنظره »(٧١) .

وقد تعددت بعد ذلك انتقادات مجلس شورى القوانين لحكومة وقد تجلت بصورة واضحة فى تلك المعارضة الشديدة التى ابداها الأعضاء تجاه الحكومة عند مناقشتهم لمشروع ميزانية الحكومة سنة ١٨٩٤ . ذلك أن لجنة مجلس الشورى التى شكلت لنظر هذه الميزانية — أجرت مقارنة بين مختلف ابواب الميزانية وبين احوال مصر المالية . واوضحت فى تقريرها(٧٢) « أن الأمة المصرية سائرة فى طريق الفقر وعسر الحال وأن هذا يزيد على توالى الأيام وتداول الأعوام » ودالت على ذلك بأن « الديون المخصومة المسجلة فى سجل المحاكم بلغت من سنة ١٨٧٦ الى مارس سنة ١٨٩١ نحو الاثنى عشر مليون جنيه ثم فى أوائل سنة ١٨٩١ بلغت فوق العشرين مليون جنيه . « واشارت الى أن الأطيان المرهونة بلغت » نحو مليون وثلاثمائة الف فدان وكسور وقدر العقارات نحو التسعة آلاف ومائة » .

ونوهت فى تقريرها بأن « من اكبر الأسباب التى القت بالأمة فى هذا الضيق هو ثقل الضرائب والرسوم التى تأخذها الحكومة من الأهالى » . وأن الحكومة لم تنظر الى هذه المسألة بعين الاعتبار ذلك أن « مثل هذه الحالة لا يكشف غمتها مبلغ التسعين الف جنيه التى تريد الحكومة أن ترفعه عن بعض الأطيان فى سنة ١٨٩٤ » .

« واشارت اللجنة فى مقدمة تقريرها الى انه قد تراءى لها أن تبحث فى هذه السنة عن بعض الأمور العمومية التى يرى انها تؤدى الى الحصول على المقصود » على أن يتم البحث فى السنوات المقبلة عن كافة التفاصيل التى تساعد على تحسن الأحوال .

---

(٧١) محضر جلسة شورى القوانين ١١ أكتوبر سنة ١٨٩٣

(٧٢) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٣

فعند مناقشة اللجنة لباب المستخدمين اعترضت على درجات الوظائف العليا والخارجية عن الدرجات ورأت أنها كثيرة ويجب تشكيل لجان لخفضها(٧٣) . كما رأت ان كثيرا من مفردات الوظائف يزيد على حاجة العمل وطلبت تخفيضه منوهه بأنه « يمكن الاستغناء عنها والأمثال على ذلك كثيرة ولكن رأينا أن لا نكتب شيئا منها فى هذا التقرير بل نوجه التفاتالحكومة اليها فان لم تنظر لهذا الأمر بعين الاعتبار تكون اضطرت المجلس الى الدخول فى التفصيلات والأسماء » .

كذلك اعترضت اللجنة على المرتبات الباهظة التى يتقاضاها الموظفون الأوربيون فى مختلف المصالح الحكومية وانه « لا نسبة بينها وبين مرتبات المستخدمين الوطنيين » وأشارت اللجنة الى المصروفات الجسيمة التى تتحملها الميزانية من جراء تشغيل الأوربيين ذلك أن تعيينهم اقتضى انشاء أقلام افرنكية فى فروع كل مصلحة وهذا يكلف الميزانية كثيرا فى حين انه لو امكن الاعتماد فى اشغال الحكومة على المصريين لأدى ذلك الى اقتصاد كبير فى ميزانية الحكومة(٧٤) .

وعند مناقشة لجنة الميزانية لباب المصروفات اعترضت على المصاريف السرية والعمومية والنثرية والسايرة وغير المنظورة والتى قدرتها نظارة المالية بنحو ٨٥ الف جنيه وطالبت بانقاص مبلغ عشرين ألف جنيه منها(٧٥) .

واعترضت اللجنة ايضا على بدل انتقال المستخدمين وطالبت بالغائه

---

(٧٣) من الجدير بالذكر أن هيئة مجلس الشورى اضافت الى تقرير اللجنة فى هذه المسالة بأن يكون تشكيل هذه اللجان التى تبحث فى حالة مستخدمى كل نظارة من اشخاص اعمال تلك النظارة ويكون نصفهم من المستخدمين فى الحكومة والنصف الآخر من أرباب المعاشات والمحالين على الاستيداع — انظر محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٣

(٧٤) نفس المحضر .

(٧٥) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٣ . اما هيئة المجلس فقد طالبت بانقاص ثلاثين الف جنيه من هذا المبلغ . أنظر محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٣

على اعتبار أن الموظفين يأخذون مرتباتهم نظير قيامهم بالأعمال التى تعهد اليهم . كما اعترضت كذلك على تخصيص مبلغ ٢٨٠٫٠٠٠ جنيه لقسم الأعمال الجديدة والصيانة والترميم بنظارة الأشغال ورأت أن « البلاد المصرية أحوج الآن الى أشياء كثيرة أخرى من حاجاتها الى هذه المنشئات » وطلبت تخفيض ٥٠ الف جنيه من المربوط له فى مشروع الميزانية(٧٦) .

كما اعترضت على أعمال المقاولات واشارت الى « أن هذه النظارة (الأشغال)تعطى المقاولة فى كثير من الأوقات بزيادة عن مرسى المزاد ولغير من رسا عليه » . وقرر المجلس بأن يكون اجراء المزاد علنا بين الراغبين بعد سداد التأمين المشترط دفعه .

وأوضحت اللجنة مصروفات الجيش والبوليس وخفض عدد الضباط الأجانب المشتغلين فيها الذين يتقاضون مرتبات كبيرة(٧٧) وتخفيض مصروفات مصلحة خفر السواحل واختيار موظفيها خاصة العسكريين من الضباط الحالين على المعاش أو — الاستيداع وطالبت بالغاء مصلحة السجون لأنها تكلف الحكومة كثيرا واحالة السجون الى المديريات والمحافظات واعطاء النيابة العمومية حق المراقبة والتفتيش على السجون وكذلك الغاء مجلس بلدى الاسكندرية لفساد ادارته المالية وسيطرة الأجانب عليه .

والواقع أن تحدى مجلس شورى القوانين للحكومة فى تلك الفترة يشتم منه انه كان موجها للاحتلال ذلك أن المجلس عند مناقشته للميزانية قرر عدم

---

(٧٦) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٣ . أضافت هيئة المجلس بأن اقتصاد الخمسين الف جنيه يكون من المخصص للمدن أي بدون أن يمس ما هو مخصص للرى فى سنة ١٨٩٤ — محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٢ ديسمبر ١٨٩٣

(٧٧) طالبت اللجنة بانقاص ما يصرف على الجندى الواحد من ٣٤ جنيه الى ٢٧ جنيه أما فى البوليس فرأت تخفيض ما يصرف على الجندى بحيث لا يزيد على ٢٧ جنيه واستخدام المبالغ المتوفرة فى زيادة افراد البوليس — محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٣

التصديق على المبلغ المختص لنفقات جيش الاحتلال(٧٨) . كما طالب بالغاء مصلحة منع تجارة الرقيق وتكليف البوليس وكذلك مصـــلحة خفر السواحل بالقيام بأعمال تلك المصلحة(٧٩) .

كما أن أعضاء مجلس شورى القوانين طالبوا الحكومة بالعمل على تنظيم ادارة مصلحة الدومين ونوهوا بالخسائر التى تكلف الحكومة سنويا ما بين مائة الف ومائتى الف جنيه بسبب عدم انتظام ادارة هذه المصلحة(٨٠) . كما ناقشوا الديون واشاروا الى انه نجم عن تحويل جزء من ديون الحكومة مبلغ ٣٦٠ الف جنيه ، الا انه قد حظر على الحكومة الانتفاع بهذا المبلغ وانما اجيز لها استعمال جزء منه فى ابطال السخرية « واشترط فى استعمال هذا الجزء الى أن ينتهى آخر قسط تدفعه الحكومة فوائظ لسلفة قنال السويس وسينتهى ذلك فى سنة ١٨٩٤ » . وطالبوا الحكومة أن تخابر الدول فى ذلك لا مكان الانتفاع بهذا المبلغ فى تخفيض ضرائب الأطيان(٨١) .

وطالب المجلس الحكومة باستخدام الأموال المقتصدة والتى تقتصد فى « تخفيض ضرائب الأطيـــان وعشور النخيـــل وعوائد الدخولية وتعميـــم التعليم(٨٤) .

ماذا كان موقف الحكومة من اعتراضات مجلس شورى القوانين على ميزانية سنة ١٨٩٤ ؟

حضر رياض باشا رئيس النظار والنظار والمستشار المالى اجتماع مجلس

---

(٧٨) كان مقدار لنفقات جيش الاحتلال فى ميزانية ١٨٩٤ مبلغ ٨٢٥ر٨٤ جنيها ـــ أنظر ترجمة مذكرة من المستشار المالى الى مجلس النظار فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٣ فى مجموعة قرارات ومنشورات سنة ١٨٩٣ ص ٨٣٥

(٧٩) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٢ ديسمبر ١٨٩٣

(٨٠) أصبحت مصلحة الدومين ومراقبة أملاك الميرى الحرة مصلحة واحدة تحت اسم مصلحة أملاك الميرى الحرة « اعتبارا من ٦ أبريل ١٩١٣ ثم أصبح اسمها مصلحة الاملاك الاميرية » منذ ٢٧ نوفمبر ١٩١٣ ـــ أنظر : دار الوثائق القومية ـــ محضر جلسة مجلس النظار ٢٧ نوفمبر ١٩١٣

(٨١) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٣

(٨٢) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٣

شورى القوانين ورد رياض على اعتراضات الأعضاء بخطاب مفصل اشار فيه الى انجازات الحكومة منذ بداية عصر توفيق « سواءكان فى ادارة الحكومة أو شئون الأهالى » الأمر الذى نجم عنه تحسن فى أحوال مصر المالية منذ عام ١٨٨٩ . وأشار فى ثنايا حديثة الى مشروعات الرى وتخفيض الضرائب والى » أن الحكومة الخديوية ليس لها شغل شاغل ولا أمر يهمها الا التفكير والتدبر فيما يؤول منه الفائدة والمنفعة للأهالى(٨٣) .

واستمر رياض يدافع عن مشروع ميزانية الحكومة بابا بابا فدافع عن وجهة نظر الحكومة فى استخدام كبار الموظفين الأجانب الذين يتقاضون مرتبات كبيرة بالقول بأنهم « قد أتوا بخدامات مهمة عادت على البلاد بالمنفعة » . وأن الحكومة « لم تال جهدا فى وقت من الأوقات من السعى والاهتمام فى توظيف الأهلين كلما استطاعت وكلما ساعدها الوقت والمال وكلما تأكد لديها أن الوطنى يمكنه أن يقوم مقام الأجنبى » وطمأن أعضاء المجلس بالقول بأن كل « ناظر من النظار مسئول عن كافة أمور نظارته ماليا واداريا فلا شك أنه يلزم أن يراعى الملحوظات التى أبديتموها فيما اذا كان هناك وظائف متكررة أو هناك ماهيات زائدة عن الحد أو لا فائدة بها » .

أما فيما يتعلق ببقية أبواب الميزانية فقد صرح بأن الحكومة لم تال جهدا فى محاولة تخفيض مصروفات وأشار الى أن الحكومة متفقة مع أعضاء المجلس فى العمل على استخدام المبالغ المقتصدة فيما يعود على البلاد من منفعة سواء فيما يتعلق بالرى أو تخفيض الضرائب وصرح للأعضاء بأن « ادارة المعارف سارية فى طريق النجاح والتقدم حتى أنه دخل فى مدارسنا ومكاتبنا هذا العام الف وخمسمائة تلميذ زيادة عن العام الماضى » .

ولكنه لم يتفق مع الأعضاء فيما طلبوه بشأن الغاء مصلحة السجون ومصلحة منع تجارة الرقيق ومجلس بلدى الاسكندرية مشيرا الى أهمية وجودهم فى أداء خدمات للبلا دونصح الأعضاء بالتزام خطة الاعتدال والحكمة « واجتناب » شائبه الغلو والتطرف « فى الأقوال والأفعال ، والمثابرة على العمل والتعاون مع الحكومة من أجل الاصلاح والتقدم »(٨٤) .

---

(٨٣) محضر جلسة مجلس شورى القانون ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٣
(٨٤) المحضر السابق .

ورغم ان الانجليز استغلوا حادثة الرقيق (٢٧ يوليو سنة ١٨٩٤) — لتشويه سمعة أعضاء مجلس شورى القوانين ولاتخاذها وسيلة للايقاع بالمصريين والحط من قدرهم(٨٥) ، خاصة وأن مجلس شورى القوانين كان قد طلب عند مناقشة ميزانية ١٨٩٤ الغاء مصلحة منع تجارة الرقيق ، الا أن أعضاء المجلس استمروا فى معارضتهم للحكومة . كما سنرى .

فعند اجتماع اللجنة التى شكلت من بين أعضاء المجلس برئاسة اسماعيل باشا محمد لنظر مشروع ميزانية ١٨٩٥ بنوبار باشا رئيس النظار وناظر المالية والمستشار المالى « بالمر » فى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٩٤ طالبوا الحكومة بخفض الضرائب(٨٦) . كما رفضت اللجنة فى تقريرها الذى نظره مجلس شورى القوانين بجلسة ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤ نفقات جيش الاحتلال وأقر المجلس تقرير اللجنة الذى تضمن بالاضافة الى ما تقدم

---

(٨٥) يتلخص هذا الحادث فى اتهام رئيس مجلس شورى القوانين « على باشا شريف » ومحمد شواربى عضو المجلس وحسين باشا واصف وكيل الأوقاف والدكتور عبد الحميد بك شافعى بشراء رقيق وتم القبض على كل من على شريف وحسين واصف ، لكن لم يلبث أن أفرج عن على شريف لأنه كان حاصلا على نيشان من ايطاليا يخول حامله حق الحماية الايطالية كما أفرج عن حسين واصف بالضمانة . وعلى الرغم من انه قد تأكد للجنة التى شكلت برئاسة ناظر الحقانية ابراهيم باشا فؤاد وروكاسيرا مستشار الخديو فى قلم قضايا الحكومة وحسن بك عاصم المحامى « لأنه لا وجه لمحاكمة مشترى الرقيق ووافقها مجلس النظار لكنه لم يمكنه الاعتراف بذلك خشية من سطوة الانكليز » ، وقرر محاكمة المتهمين امام مجلس عسكرى قضى فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٩٤ بتبرئة شواربى وحسين واصف والحكم على عبد الحميد شافعى بالأشغال الشاقة ٦ أشهر وعلى العربان الذين باعوا الرقيق بمدد مختلفة . أما على شريف فقد صدر أمر عسكرى فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٩٤ من السردار مصدقا عليه من الخديو باعفاء على شريف من المحاكمة لكبر سنه وضعفه . ويذكر محمد فريد أن على شريف اعترف كتابته بأنه مذنب وطلب العفو من أولى الأمر « ولم يقل من الخديو وبذلك تحصل الانكليز على اقناع الرأى العام بأن مسألة الرقيق لم تكن دسيسة منهم بل حقيقة بمقتضى هذا الاعتراف » .

أنظر : مذكرات محمد فريد ، ، القسم الأول ، كراس ص

(٨٦) نفس المصدر ، نفس الكراس ، ص

ضرورة اقتصاد نصف مليون جنيه من الميزانية العادية واستغلاله فى تخفيض الضرائب هو والمبالغ المودعة فى صندوق الدين والناجمة عن تحويل الديون(٨٧) .

والواقع أن اعتراض مجلس شورى القوانين على مشروع ميزانية الحكومة لسنة ١٨٩٥ كان عنيفا حيث شن الأعضاء حملة عنيفة على سياسة الحكومة فى استخدام — الموظفين الأوربيين فى الادارة المصرية وأبدوا اعتراضهم الشديد على اعتماد مبلغ ١٥٠ الف جنيه لمشروع خزان اسوان منوهين بأن هذا المشروع سيكلف الحكومة ملايين الجنيهات فى الوقت الذى يئن فيه الأهالى من الأزمة المالية الناجمة عن انخفاض أسعار القطن سنة ١٨٩٤ (٨٨) .

ويعلق محمد فريد على موقف المجالس تجاه الحكومة بالقول بأن المجلس قد أيد استقلاله « ولم تؤثر على أعضائه ايهامات الانكليز ولا دسيسة مسألة الرقيق بل سار فى طريق الواجب بدون تردد ولذلك فالعموم راض عنهم لقيامهم بواجباتهم ولو أن الحكومة لا تلتفت لآرائهم الصائبة اضطرارا ان لم يكن اختيارا »(٨٩) .

غير أن الحكومة رفضت مقترحات مجلس شورى القوانين بشأن ميزانية سنة ١٨٩٥(٩٠) وصدر أمر عال فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٤ باقرارها حسبما جاء فى مشروع الحكومة(٩١) .

---

(٨٧) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤

(٨٨) محضر جلسة ملجس شورى القوانين ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٤

(٨٩) مذكرات محمد فريد ، القسم الأول ، ص

(٩٠) انظر رد الحكومة على المجلس بمحضر جلسة مجلس الشورى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٤

(٩١) الوقائع المصرية ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٤

عند نظر المجلس لمشروع ميزانية سنة ١٨٩٦ أدرك أنها لا تشمل الا على بعض تغيرات جزئية عن ميزانية ١٨٩٥ واكتفى بأن لفت نظر الحكومة الى الملحوظات التى سبق أن أبداها فى تقريره عن ميزانية سنة ١٨٩٥ « والعناية فى تنفيذه تخفيفا لأثقال الأهالى خصوصا فيما يتعلق بالضرائب »(٩٢) .

غير أن حدة المعارضة زادت بوضوح عند مناقشة مشروع ميزانية سنة ١٨٩٧ حيث تمسك الأعضاء بالملحوظات التى سبق أن أبدوها بشأن ميزانيات السنوات السابقة . كما اعترضوا على النفقات المخصصة فى الميزانية لجيش الاحتلال لأن الجيش المصرى « لديه من الكفاية والاستعداد ما يكفل حماية البلاد فى الداخل والخارج » ويغنيها عن الاستعانة بجيش الأجنبى(٩٣) .

وفى تقديرنا أن اعتراض اعضاء مجلس شورى القوانين على نفقات جيش الاحتلال فى ميزانيتى ١٨٩٤ و ١٨٩٧ يعد بمثابة مطالبة ضمنية بانهاء الاحتلال وجلاء الجنود الانجليز عن مصر .

ولكن الحكومة راحت تؤنب هيئة المجلس مدعية أنها لم تجد فى ملاحظاته التدقيق الفعلى ولا التدبير العملى الواجب التعويل عليهما عند البحث فى الميزانية حتى كان يتسنى للحكومة أن ترمق بعين القبول والاعتبار الملاحظات الناتجة عن نظر الميزانية بفكر صائب ورأى سديد(٩٤) .

وعلى أية حال لم تلبث أن هدأت معارضة المجلس للحكومة منذ عام ١٨٩٨ بسبب الأحداث السياسية التى طرأت على مصر خلال تلك الفترة ، اعنى حادث فاشودة ١٨٩٨ واتفاقية السودان ١٨٩٩ — والتى كان لها اثرها على المعارضة السياسية داخل المجلس . ومن ثم فقد اقتصر اهتمام الأعضاء عند مناقشة مشروعات ميزانية السنوات من عام ١٩٠٠ الى عام ١٩٠٤ على التركيز على المطالبة بزيادة مخصصات نظارة المعارف العمومية بهدف

---

(٩٢) محضر جلسة مجلس شورى القوانين أول ديسمبر سنة ١٨٩٥
(٩٣) نفس المصدر ، جلسة ١٠ ديسمبر ١٨٩٦
(٩٤) نفس المصدر ، جلسة ٢٩ ديسمبر ١٨٩٦

« تحسين حال المدارس الابتدائية وتسهيل طرق الدخول فيها وتوسيع دائرة التعليم » والعمل على تخفيض مصروفات التعليم الابتدائى لاتاحة الفرصة للطبقات الفقيرة تعليم أبنائها(٩٥) .

ويبدو أن اهتمام الأعضاء بأمور التعليم كان نابعا من رغبتهم فى الحد من سيطرت الموظفين الاوربيين على المناصب الحكومية فى البلاد واتاحة الفرصة للمصريين لشغل هذه الوظائف لابطال مزاعم سلطات الاحتلال بعدم قدرة المصريين على حكم أنفسهم(٩٦) .

ونستطيع القول بأن الحكومة خلال تلك الفترة على بعض التعديلات البسيطة التى اقترحها المجلس دون المسائل الكبيرة . فهى قد أجابت بعض مطالب مجلس شورى القوانين الذى سبق أن أشار بها عند مناقشاته لميزانيات السنوات السابقة . ومن ذلك على سبيل المثال الغاء بعض العوائد مثل الدخولية من مدن الأقاليم وبعض العوائد والرسوم الأخرى التى كانت تثقل كاهل الأهالى(٩٧) .

على انه مما يلفت النظر ان الحكومة وافقت على ادارج ايرادات ومصروفات السودان فى الميزانية اعتبارا من عام ١٩٠٢ ، مما حدا بأعضاء المجلس الى توجيه الشكر للحكومة على ذلك(٩٨) . ولعل ذلك يفسر الهدوء الذى ساد مناقشات الأعضاء للحساب الختامى لعام ١٩٠١ عندما صرحت هيئة المجلس بأن « المصروفات الحقيقية لم ترد شيئا ينكر سوى لمصلحة السكك الحديد فى نظر زيادة ايراداتها (٩٩) . فتكون النتيجة جيدة وظاهر منها تحسين الحالة وانتظام الادارة »(١٠٠) .

---

(٩٥) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠١

(٩٦) رءوف عباس ، نفس المصدر ، ص ٢٢٤

(٩٧) منها رفع مبلغ ٣٠ الف جنيه رسوم الأهوسة طائفة المراكبية — محصر جلسة مجلس شورى القوانين ١٥ ديسمبر سنة ١٠٩١

(٩٩) بلغت زيادة ايرادات السكك الحديدية طبقا للحساب الختامى سنة ١٩٠١ ٢٢٢ر٢٩٣ جنيها . أما المصروفات فزادت مبلغ ١٠٠ر٠٠٠ جنيها عن المقرر لها فى الميزانية — انظر محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٠٢

(١٠٠) نفس المحضر — وأيضا محضر جلسة ٢٨ أكتوبر ١٩٠٢

ورغم أن الموضوعات الأخرى التى عرضتهـا الحكومة على المجلس خلال تلك الفترة من ١٩٠٠ الى ١٩٠٣ بخلاف الميزانية فحصها المجلس بدون تطرف الا أن الحكومة رفضت معظم مقترحاتها بشأنها(١٠٦) .

ويبدو أن الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسـا فى أبريل عام ١٩٠٤ وما نتج عنه من استقرار الاحتلال البريطانى لمصر قد ترك اثره على المجلس اذ من تصفحنا لمحاضر اجتماعاته يتضح أن المجلس اعتبارا من عام ١٩٠٤ وحتى بداية عام١٩٠٧ اتسم موقفه بالجمود والتراجع والزلف للسلطـات الحاكمة سواء الشرعية أو الفعلية .

---

(١٠٦) من هذه الموضوعات مشروع أمر عال يقضى بمنع زراعة الذرة فى الأراضى الشراقى بسبب هبوط ماء النيل عام ١٩٠٠ وعند نظره أمام المجلس بجلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٠ رفضه معظم الأعضاء على اعتبار أنه يحافظ على زراعة القطن ولا يحافظ على زراعة الذرة التى هى قوت الفلاح الرئيسى وجاء رد الحكومة على لمجلس بمذكرة أعدها جارستن وكيل نظارة الأشغال العمومية فى ٣ مارس سنة ١٩٠٠ أن الهدف من المشروع « تأجيل زراعة الذرة الى أن تصير مياه النيل كافية لها بغير الاضرار بزراعة القطن » وانه يجب « أن يرجع الزارع الى الطريقة التى كان يتخذها قبل عـام ١٨٩٠ فيؤجل زراعة الذرة الى أن تصبح مياه الفيضان كافية لها ولزراعة القطن معا » . ومنها كذلك مشروع أمر عال يقضى بتعديل المادة الأولى والسادسة والرابعة والأربعين من قانون الانتخاب وكان من ضمن التعـديل حرمان الموظفين المعزولين من وظائفهم الأميرية من ادراج أسمائهم فى جداول الانتخاب فاعترض الشيخ محمد عبده عضو المجلس ووافقه المجلس فى اعتراضه هذا على حرمان الموظفين المعزولين بقرارات من مجالس التأديب وقال « كثير ما نرى أن بعض الناس لا يستطيعون تأدية ما يلزم لوظيفة ادارية مثلا ولكنهم يستطيعون درس المشروعات ـــ واعطاء الرأى فى قوانين وخطأهم فى الادارة لا يحط بشرفهم فى أعين الناس ولا رفع الثقة بهم » ـــ أنظر محضر جلسة مجلس شـورى القوانين ٢ يونيه سنة ١٩٠٠ . ولكن الحكومة رفضت اعتراض المجلس فى هذه المسألة . ومن المشروعات التى رفضت الحـكومة مقترحات المجلس بشأنها أيضا مشروع أمر عال خاص بالعثمانيين الذين يريدون نيل حق الانتخاب ـــ انظر محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٤ فبراير سنة ١٩٠٠ ورد مجلس النظار على المجلس بشأن هذا الموضوع فى جلسة ٣٠ أغسطس سنة ١٩٠٠

فعند مناقشته لميزانية سنة ١٩٠٤ اكتفى أعضاؤه على حد قول كرومر « باقامة الادلة على صحة ما ابدوه بعبارة معتدلة » . واشاروا على الحكومة بالغاء ضريبة النخيل وعوائد الملاحة فى النيل وزيادة مصروفات نظارة الحقانية والمعارف ويعلق كرومر على موقفهم بالقول « ثم اتضح لهم عدم صحة بعض ما بلغهم من التفاصل التى ادلوا بها فى تقريرهم »(١٠٢) . ثم يبين انه « اذا فحصنا كل مسالة من المسائل التى عرضوا لها وجدناها تستحق المدح ، واذا أمكن تدبير المال لتخفيف الضرائب أكثر مما خففت فان الاختلاف يظل قائما فيما اذا كان تخفيض هذه الضرائب أولى بالتقديم على غيرة من أوجه الانفاق الأخرى(١٠٣) .

كذلك عند مناقشة المجلس لمشروع ميزانية سنة ١٩٠٥ وافق عليها فى صيغة تحمل الشكر للحكومة مما جعل صحيفة اللواء توجه انتقادها لأعضاء المجلس حيث ذكر مصطفى كامل « ان اعضاء المجلس لم يسمعوا الأمة والعالم كله ذلك الصوت المحبوب ، صوت المطالبة بأعز ما تريد البلاد الا وهو الاستقلال » . واضاف قائلا « ياحضرات الأعضاء طلبتم هذا الطلب الغالى مرتين وحسبتم ان الاشارة تكفى ، وكأنكم نسيتم أن الالحاح فى الحق ليس بعيب ، وأن الاشارة مع المتعهد النسيان هى دون — القليل ، فهل فاتكم ان مطالبتكم بالجلاء مما يقوى العقيدة الوطنية فى نفوس الخاصة والعامة وأنكم اذا لم تبلغوا الا هذه الغاية لكفاكم شرفا وأجرا »(١٠٤) .

والواقع اننا لا يسعنا الا أن ندهش لهذا الجمود الذى بد من المجلس فى هذه الفترة فى الوقت الذى تأججت فيه الحركة الوطنية خارج المجلس .

كذلك لم نجد بين محاضر المجلس أية اشارة الى الاعتراض على حادثة دنشواى فى يونية سنة ١٩٠٦ بل ظلت علاقة المجلس بالحكومة خلال تلك

---

(١٠٢) Egypt No. 1. (1904) Cromer to Lansdowne, February 26, 1904. P.11

(١٠٣) Ibid. P. 11

(١٠٤) اللواء ، ١٣ ، ١٤ ، ديسمبر سنة ١٩٠٤

الفترة على ما يرام وكانت الحكومة تأخذ رأى بعض أعضاء المجلس المقربين فى بعض الأمور قبل عرضها رسميا على هيئة المجلس . ومن ذلك على سبيل المثال مسألة طلب الحكومة امتحان الفقهاء لمعرفة درجة اجادتهم للعلوم قبل اعفائهم من التجنيد . ورغم أن الشيخ محمد عبده — وكان يتولى منصب الافتاء — استحسن رأى الحكومة الا أنه يبدو على حد قول كرومر أن كثيرين من اعضاء مجلس الشورى ممن اتصفوا بسعة الفكر ، كانوا يخشون من أن الناس قد يخطئون قصد الحكومة ومن ثم فقد أشاروا عليها بتأجيل ذلك المشروع ، فعملت بنصيحتهم(١٠٥) .

أما الجمعية العمومية فقد استمرت لفترة طويلة لم يكن لها أى أثر فى توجيه سياسة الحكومةفىاى أمر من الأمور ودليلنا على ذلك أن الحكومة عقدت قرضا فى سنة ١٨٨٥ بمبلغ تسعة ملايين جنيه وصدر بذلك أمر عالى ثم عرض على الجمعية : جلسة ٢٨ يوليو سنة ١٨٨٥ على حد قول مصطفى فهمى ناظر المالية فى ذلك الوقت للاحاطة فقط .

* * *

ويتضح ان مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية لم ينشطا الا منذ دور — انعقاد سنة ١٩٠٧ ، عندما تقدم بعض أعضاء الجمعية العمومية بعدة اقتراحات — هامة متعلقة بمجال التعليم ، ناقشها أعضاء الجمعية منها جعل التعليم باللغة العربية وبالمجان وانشاء مدرسة ابتدائية فى كل مركز من مراكز القطر وانشاء مدرسة زراعية ومدرسة للبنات وانشاء بعض المدارس الثانوية واستغلال أموال الأوقاف فى شئون التعليم والاهتمام بالتعليم الدينى ومساعدة الحكومة للجامعة(١٠٦) .

وقد يكون مرد بعض ذلك النشاط الى الحكومة نفسها ومحاولتها بث روح — النشاط فى تلك الهيئتين الاستشاريتين بقصد اظهارهما بمظهر يوحى بوجود حياة نيابية فى مصر مما قد يكفى للرد على مطالب الأمة بالدستور ، وفى

---

(١٠٥) Egypt No. 1. (1906) Cromer to Grey, March 8, 1906. P. 12.

(١٠٦) انظر محاضر جلسات الجمعية العمومية من ٢ الى ٥ مارس سنة ١٩٠٧

الوقت نفسه استمالة أعضاء الهيئتين بهدف الحصول على تأييدهم لسياسة الحكومة(١٠٧) .

على أن أهم ما يعنينا من مقترحات الجمعية العمومية فى المسائل التعليمية فى ذلك الدور هو الاقتراح الخاص بمسألة عرض جميع اللوائح المتعلقة بالتعليم العام على مجلس شورى القوانين لابداء النظر بشأنها(١٠٨) ومعرفة موقف الحكومة تجاه هذه الرغبة .

احالة الجمعية العمومية هذا الاقتراح الى مجلس شورى القوانين الذى أصر أعضاؤه على تمسكهم بهذا الحق الذى خوله لهم القانون النظامى(١٠٩) ، والفوا لجنة من بين أعضاء المجلس برئاسة اسماعيل اباظة باشا لدراسة الاقتراح وبيان الأسباب التى حدت بالمجلس الى قبوله وابلاغه للحكومة(١١٠) .

انتهت اللجنة من اعداد تقرير مُفصل رفعته الى هيئة المجلس الذى ناقشه فى جلسة أول ابريل عام ١٩٠٨ وقرر رفعه الى الحكومة .

ومما جاء فى تقرير اللجنة(١١١) أن المجلس عند نظر مشروع ميزانية سنة ١٨٩٤ « لم يغفل عن مطالبة الحكومة بحقه فى نظر قانون التعليم بالمدارس الأميرية » . وكرر المطالبة به بعد ذلك عند نظر ميزانية سنة ١٨٩٥ . واشار التقرير الى أن الحكومة جاهرت رسميا فى ديسمبر ١٨٩٣ بلسان مستشارها المالى بانها توافق على ما طالبه مجلس شورى القوانين فى ميزانية سنة ١٨٩٤ من لزوم سن قانون ثابت لسير التعليم يصدق عليه من مجلس شورى القوانين ويكون قانونا أساسيا من قوانين الحكومة . ومعلوم أن جناب المستشار المالى قوله حجة فى مثل هذه الشئون لأنه صاحب الشأن الاصلاحى والقول الراجح فى هيئة الحكومة .

---

(١٠٧) عبد الخالق لاشين ، المصدر السابق ، ص ١٦٣

(١٠٨) محاضر جلسات الجمعية العمومية ٤ ، ٥ مارس سنة ١٩٠٧

(١٠٩) طبقا لنص المادة ١٨ من القانون النظامى الصادر فى مايو سنة ١٨٨٣ السابق الاشارة اليها .

(١١١) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٩ اكتوبر سنة ١٩٠٧

واشارت اللجنة الى « أن الأفهام لتجار بعد هذا القول فى تعليل امتناع نظارة المعارف العمومية عن أخذ راى مجلس شورى القوانين فى لوائحها وأعمالها الأساسية طالما أنها تعمل فى خدمة الأمة ولخير البلاد بعناية واخلاص » . وتساءلت عما اذا كانت قوانين ولوائح التعليم العام « هى أقل علاقة بالأمة أو أدنى أهمية لديها من لائحة مقاومة الدودة أو مطاردة الجراد أو من مشروع قيد الكلاب وتنميرها » .

ونوهت بأن « ديوان المعارف من ضمن النظارات التى لها ناظر يديره ويشترك مع حضرات أصحاب السعادة النظار فى تدبير مصالح الأمة وادارة شئونها فاذا لم تكن قوانين ولوائح التعليم من اللوائح الادارية العمومية فما هى القوانين واللوائح العمومية بتلك النظارة التى يكون من اختصاص مجلس شورى القوانين ابداء رأيه فيها كباقى النظارات » .

وكانت الحكومة قد استشارت لجنة قضاياها فى سنة ١٨٩٧ عن المشروعات التى يجب عرضها على مجلس شورى القوانين فأفتتها بأن ما يجب عرضه من الحكومة على المجلس هو المشروعات التى تدخل مبادىء جديدة فى القوانين السارية على عموم الأهالى .

وكان تعليق اللجنة على ذلك « أن لوائح التعليم لا تدخل مبادىء جديدة بل تدخل فى التعليم اصلاحات دل الاختبار على لزومها وموافقتها لحاجة البلاد » . ثم عقبت على ذلك قائلة بأنه « من تاريخ صدور القانون النظامى للحكومة المصرية ليومنا هذا لم يوجد لنظارة المعارف قانون للتعليم توفرت فيه الشروط التى لابد من وجودها فى كل قانون بحسب المادة ١٨ من القانون المشار اليه وهو (أخذ رأى مجلس شورى القوانين فيه) حتى يمكن أن يقال أن القوانين واللوائح التى تسنها نظارة المعارف كل عام هى عبارة عن اصلاحات دل الاختبار على لزوم ادخالها على تلك القوانين وليست مبادىء جديدة دخلت على القوانين » .

---

(١١١) انظر محضر جلسة مجلس شورى القوانين أول ابريل سنة ١٩٠٨

وفى ختام تقريرها دللت على رأيها بالقول بأن « أول قانون عمومى صدر لادارة التعليم فى القطر المصرى منذ صدور القانون النظامى كان فى ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ ومع انه معنون بعنوان (قانون عمومى لنظارة المعارف العمومية) فانه لم يقدم لمجلس شورى القوانين لأخذ رأيه فيه ليكون قانونا معتبرا فى نظر الشارع المصرى بحسب قانونه النظامى »(١١٢) .

أما عن موقف الحكومة تجاه رغبة الجمعية والمجالس فيما يتعلق بطلب عرض لوائح التعليم على المجلس فمن الممكن تبيانه مما كتبه سعد زغلول فى مذكراته حيث يقول « فى اخر جلسة بمجلس النظار التى انعقدت بسراى راس التين يوم الخميس ٢٨ مايو سنة ١٩٠٨ تلى الجواب الذى كنت أعددته على طلب الجمعية عرض لوائح التعليم وبروجرامته على مجلس الشورى فأقر عليه ا ذقال جنابه العالى عقب تلاوته عظيم والتفت فأمن الكل وقد كان تقدم من جلسة سابقة واقترحت ارساله الى نظارة المعارف لأن تحضر الجواب عنه فعارض فى ذلك بطرس وتبعه المستشار المالى واثرت الأقلية على رفض هذا الاقتراح وان كل ناظر يتأمل فى الجواب ويحصل المداولة فيه فى الجلسة القادمة ، ثم حصل الكلام بعد ذلك بينى وبين حضرات زملائى فرأيت منهم ميلا الى القبول فهيم فخرى وكان اشدهم بطرس حتى انى لما ابتدأت اعرض الكتاب عاجلنى مقاطعا وقال ان كلام فارغ فلم اتحمل هذا منه وغضبت غضبا شديدا ثم تكلمت مع دنلوب وجورست وبعد المداولة استقر الرأى على الجواب الذى تقرر »(١١٣) .

---

(١١٢) انظر نص تقرير اللجنة فى محضر جلسة مجلس شورى القوانين أول أبريل سنة ١٩٠٨

(١١٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٠ ص ٧١٥ — ويضيف سعد قائلا « ولما أحس بطرس بعد المكالة مع مكريث (المستشار القضائى) وربما بعد حديث مع جورست أن الحكومة تريد ما أريد ... قال لى عند الانصراف هل لوائح التعليم وبروجراماته بأوامر عالية أو بقرارات وزارية فقلت بقرارات وزارية فقال انت متأكد فقلت نعم قال اننى لم أكن أفهم ذلك حيث لا حق للشورى ، ففهمت أن الرجل عدل وأراد أن يبحث للعدول سببا . (نفس الكراس والصفحة) . وهكذا كان سعد كناظر للمعارف فى جانب الذين لا يريدون عرض مشروعات لوائح التعليم على مجلس الشورى اى انه لم يكن فى جانب التوسع فى اختصاصات مجلس القوانين .

وأخيرا قبلت الحكومة النزول على رأى المجلس وعدت ذلك تنازلا منها حيث رأت أنه لما كان جاريا اصدار اللوائح المزكورة بقرار وزارى طبقا للقوانين المتبعة فليس للمجلس المشار اليه الحق فى البحث فيها . على أنه بالنظر لأهمية هذه المسائل لاتجد الحكومة مع تمسكها برايها السابق مانعا من تقديم اللوائح المهمة التى تتضمن مسائل أساسية الى مجلس شورى القوانين قبل اصدار القرار الوزارى بها واعـــادة ملاحظاتة فى شأنها أعظم الالتفات »(١١٤) .

هكذا كان موقف الحكومة من مسألة عرض اللوائح التعليم على مجلس الشورى رغم أنها صرحت فيما بعد على لسان حسين رشدى ناظر الحقانية فى ١١ مايو سنة ١٩١٢ . بان عرض لوائح التعليم على مجلس شورى القوانين هو حق من حقوقه « مبقتضى القانون النظامى لأن لوائح التعليم من اللوائح الادارية العامة »(١١٥) .

تنتقل الأن الى نقطة هامة وهى مطالبة المجلسين بتوسيع ســـلطاتهما أو انشاء مجلس نيابى وموقف الحكومة من هذه المطالبة

فى الحقيقة ان هذه الرغبة أول مابدت جاءت من جانب أحد أعضاء الجمعية العمومية وهو الشيخ على يوسف سنة ١٩٠٤ الذى طلب من الجمعية العمومية « الاقرار على مطالبة الحكومة أن تنشىء مجلسا نيابيا أســـوة بالمجلس النيابية الحقيقية الموجودة فى كل مملكة سائرة فى طريق الارتقاء والنظـــام(١١٦) .

ووافق الاعضاء وأبلغوا الحكومة بهذه الرغبه ولكن الحكومة ردت على الجمعية بأنه « لا يمكن للحكومة أيضا المجاوبة على هذا الاقتـــراح لخروجه عن اختصاصات الجمعية المحددة فى المـــواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ من القـــانون النظامى »(١١٧) .

---

(١١٤) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٨
(١١٥) نفس المصدر ، جلسة ١١ مايو سنة ١٩١٢
ننتقل الآن الى نقطة هامة وهى مطالبة المجلسين بتوسيع سلطاتهما أو ـــ انشاء مجلس نيابى وموقف الحكومة من هذه المطالبة .
(١١٦) محضر جلسة الجمعية العمومية ٢٣ فبراير سنة ١٩٠٤
(١١٧) محضر جلسة الجمعية العمومية ٣ ابريل سنة ١٩٠٥

والواقع أن هذه الدعوة للمجلس النيابى كانت صدى لما تردده الصحف التى اتصفت بميولها الوطنية تلك الفترة مثل صحيفة اللواء التى نادى فيها مصطفى كامل منذ عام ١٩٠٠ بانشاء مجلس نيابى يتيح للامة المشاركة الحقيقية فى ادارة امور البلاد واستمر يطالب بالمجلس النيابى على صفحات جريدته فى عام ١٩٠٢ وفى عام ١٩٠٤ ، وكانت وجهة نظره أن الحكم النيابى الصحيح هو الطريق الى الاستقلال « والضمانة » الوحيدة والكفالة الصحيحة لسلامة القوانين والحرية الخاصة والعامة(١١٨) .

ويبدو أن الشيخ على يوسف — وهو معروف أنه من رجال الخديو المقربين — كان مدفوعا فى هـذا الاتجـاه من جـانب الخديو حتى لاينفرد مصطفى كامل وحده بهذه الدعوة ، وان كان الخديو لم يستمر طويلا فى تأييد الحركة الوطنية فما لبث أن نفض يده عنها وخاصة بعد الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤(١١٩) .

وفى دور انعقاد الجمعية العمومية سنة ١٩٠٧ دارت مناقشة بين الشيخ على يوسف عضو الجمعية وناظر المعارف سعد زغلول حيث نوه الاول بأن بعض اجوبة الحكومة على الجمعية العمومية فيها ما يخالف القانون النظامى وكان يشير بذلك الى رد الحكومة على طلب الجمعية الخاص بتشكيل مجلس نيابى(١٢٠) .

وعلى اثر اقتناع الحكومة بوجهة نظر الشيخ على يوسف فقدم الشيخ اقتراحا جديدا الى الجمعية العمومية طلب فيه « أن تقرر طلب التمـــاس الحكومة السنية من الجناب العالى الخديو منح الامة المصرية مجلسا نيابيا كاملا ، يشارك الحكومة فى الرأى ويساعدها على اداء وظيفتها النظامية نحوها » .

---

(١١٨) أنظر اعداد اللواء ١٥ اكتوبر ١٩٠٠ ، ٢١ مايو ، ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٢ ، ٩ مارس ١٩٠٤

(١١٩) رءوف عباس ، المصدر السابق ، ص ٢٢٥

(١٢١) محضرجلسة الجمعية العمومية ٢٨ فبراير ١٩٠٧

واختتم طلبه هذا بالقول « ومع فانى أسأل هيئة الجمعية أن تطلب بصفة مؤقتة توسيع اختصاصات مجالس المديريات ومجلس شـورى القوانين والجمعية العمومية فى القريب العاجل توسيعا يشمل النظر فى كل ما يتعلق بالثروة العمومية والأمور الادارية العامة بما فى ذلك سلطة التشريح ، بحيث لا يصدر أمر منها الا بعد تصديق المجالس المذكورة كل فيما أخصه ، حسب التوزيع الذى يقتضيه نظام الأعمال فيها ، الى أن يتم وضع النظام النيابى العام الذى تطلبه اصليا مستمرا ، الى أن يظهر من حيز القوة الى حيـز الوجود »(١٢١) .

وناقشت الجمعية اقتراح الشيخ على يوسف وقررت بأغلبية الآراء احالته الى الحكومة .

ومن الجديد بالملاحظة أنه من تصفحنا لمحاضر جلسات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فى تلك الفترة نستطيع أن ندرك أن الحـكومة استطاعت عن طريق رجالها فى الهيئتين الاستشاريتين التأثير على الاعضاء وتحويل أنظارهم عن مطالبة الحكومة بالمجلس النتابى الى الاقتصار على طلب توسيع اختصاصات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية .

ولايضاح ذلك نقول أن اسماعيل باشا أباظة عضو المجلس — وهـو من رجال الديوان المخلصين — تقدم باقتراح الى المجلس أول ديسمبر ١٩٠٧ يطلب التباحث مع الحكومة لوضع مشروع قانون بتعديل المادة ٢٩ من القانون النظامى لجعل جلسات المجلس علنية .

وعند مناقشة المجلس لهذا الاقتراح وافق على تشكيل لجنـة من بين أعضائه للنظر فى مواد القانون النظامى وبحث ما يقتضى تعديله ، على أن ترجىء رفع تقريرها الى المجلس بشأن هذا الموضوع حتى ترسل الحكومة الى المجلس مشروعها الخاص بمجالس المديريات حتى تتمكن اللجنة من النظر فى مواد القانون النظامى بأكملها .

---

(١٢١) نفس المصدر ، جلسة ٢ نمارس ١٩٠٧

وقبل أن نسترسل فى تبيان موقف مجلس الشورى حيال تلك المسألة وما انتهى اليه بشأنها يجدر بنا أن نشير الى موقف السلطتين الفعلية والشرعية من طلب المجلس النيابى .

اما النسبة للسلطة الفعلدة فقد حذر كرومر الخديو من طلب المجلس النيابى عندما قال له « ان سموكم اندفعتم فى تيار اللواء والمؤيد وطلب مجلس نيابى . فاجابه الخديو بأنه لم يطلب ذلك واضاف كرومر قائلا للخديو فما نفع هذا المجلس ، الم تعلموا انه يكون ضدكم وانكم تلعبون بالنــــار فعليكم أن تتشجعوا وتخرجوا من المأزق الذى اندفعتم بنفسكم اليه وتتركوا هذه الامور لئلا تعرضوا مركز الخديوية للخطر واعلموا انه اذا حصل اختلال فى مصر واضطر الحال لاستخدام القوة العسكرية الانجليزية ، واطلقت رصاصة واحدة فانها تكون القاضية على مصر وعلى العائلة الخديوية »(١٢٢) .

وكان وقف جورست من طلب المجلس النيابى يماثل نفس موقف كرومر رغم بدء مرحـــلة الوفاق بينه وبين الخديو وكذلك كان الحـــال بالنســـبة للمستشارين الانجليز فى الحكومة المصرية وعلى راسهم المستشار المالى الذى تساءل كيف يمكن طلب البرلمان مع وجود الاحتلال(١٢٣) .

وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نفهم موقف الخديو تماما وعلاقته بالهيئتين الاستشاريتين من خلال تلك المسألة . فهو وان كانت له مواقف وطنية فانما أقصى أبعادها كان ينحصر فى محاولة أرضاء الهيئتين الاستشاريتين بتوسيع اختصاصاتها بعض الشىء ، أما فكرة طلب المجلس النيابى فلم تدر فى خلده على الاطلاق .

ومن هذا المنطلق استطاع ان يكيف علاقة على هذه الصورة محاولا التاثير على أعضاء مجلس القوانين وتوجيههم نحو الهدف الذى يبغيه .

---

(١٢٢) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الثانى ، ص ١١٨ من حديث كرومر الى الخديو ٢٧ ابريل سنة ١٩٠٧

(١٢٣) نفس المصدر ، ص ١٥٨

وكان الخديو يرى أن اسماعيل أباظة هو خير من يستطيع أن يسير فى هذا الطريق ومن ثم شجعه على التوجه الى لندن عام ١٩٠٨ لتقديم مذكرة الى وزير الخارجية البريطانية يطلب فيها « المزيد من الاشتراك بين الشعب والحكومة فى تصريف الشئون » . كما طلب الخديو من جورست تسهيل مأمورية اسماعيل أباظة لدى وزراة الخارية البريطانية ففعل عملا بسياسة الوفاق . وطلب جورست من اسماعيل أباظة أن يحصر مطالبة فى توسيع نطاق اختصاص مجلس شورى القوانين دون الكلام عن الجلاء » . ولقى الوفد من وزير الخارجية البريطانى حسن الاستقبال(١٢٤) .

غير أن الحكومة البريطانية لم تكن على استعداد لاحداث « تغيرات فى حالة مصر (مدعية أنها) مشغولة بالمسألة الشرقية وعليه فلا أمل للمصريين فى شىء » . وأن كان الخديو قد صرح لجورست بأنه « يوجد تيار قوى نحو طلب الدستور ... وأن الأصوب هو التفكير فى شىء يعطى الأمة ، وأن كنت لا أنصح باعطاء دستور كامل كما فى فرنسا وانجلترا مثلا ، وانما يمكن اشتراك الأمة مع الحكومة بدون مساس بالامتيازات »(١٢٥) .

وهذا ماحاول اسماعيل أباظة القيام به بالاتفاق مع الخديو حيث صرح الأول للاخير « اننا سنعمل الواجب علينا فسيجتمع مجلس الشورى فى ٣١ اكتوبر (١٩٠٨)ويقرر طلب عمل قانون لاشتراك الأمة فى ادارة مصر بدون مساس بالامتيازات وصندوق الدين وخلافه . ولانقول برلمان ولاقانون سنة ١٨٨٢ ، وسأسافر بعد أربعة أيام للاجتماع مع اخوانى أعضاء المجلس ونرتب بيننا الخطة ونجمع الأعضاء كلهم معنا ان أمكن ونتوجه للحكومة ، ونعرض طلبنا . وننتظر حتى اجتماع الجمعية العمومية فى فبراير سنة ١٩٠٩ فنؤيد طلبنا ، وبعدئذ ان لم تحرك ساكنا نعتصب ولا نتوجه للمجلس » .

---

(١٢٤) أحمد شفيق المصدر السابق : ح ٢ ، القسم الثانى ، ص ١٥٢

وكان رد الفعل من جانب الانجليز على طلب المجلس تهديدا مقنعا فقد أبدى الانجليز للخديو استياءهم من تأخير المجلس فى انجاز الاعمال المطروحة عليه ـــ وأنهم عازمون على استصدار دكريتو يقضى بأنه اذا تأخر المجلس فى نظر « مسألة عرضت عليه فى مدة معينة يعتبر صدى عليها » . وأحدث ذلك الموقف بلبلة فى صفوف المجلس كما سنرى . اذ وعد أباظة بحث اخوانه على انجاز المشروعات المتأخرة لدى المجلس مثل لائحة المعاشات ولوائح القضاء الشرعى . « أما تعديل مجالس المديريات فان المجلس يقرر تأخيره حتى تنظر الحكومة فى طلبه الخاص بانشـــاء مجلس نيابى »(١٢٦) .

ولكن لم يتمكن اسماعيل أباظة من استمالة الأعضاء فى جلسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ذلك أن مناقشات الأعضاء تشعبت واختلف الأعضاء فيما بينهم فمنهم من طلب توسيع اختصاصات المجـــالس القائمة (مجلس شـــورى القوانين والجمعية العموية ومجالس المديريات) وبعضهم أصر على طلب المجلس النيابى وآخرون رأوا تأجيل طلب المجلس النيابى حتى تعقد الجمعية العمومية بينما رأى البعض الاخر الانتظار ريثما تنتهى اللجنة المشكلة لتعديل مواد القانون النظامى من عملها ولم ينته الأعضـــاء الى شىء وانتهى الامر بارجاء النظر فى الموضوع الى دور انعقاد سنة ١٩٠٨(١٢٧) .

وفى تلك الأثناء كانت الحكومة تتباحث بشأن الرد على طلب الجمعية العمومية المتعلق بتوسيع اختصاصات مجلس شورى القوانين والجمعيـــة العمومية ومجالس المديريات الذى قدمه الشيخ على يوسف وأيده الأعضاء كما سبق أن أوضحنا . وعند ذلك تدارس النظار جليا فى الأمر وكان أمامهم طريقان ، أما أن يجعلوا سلطة المجلس نهائية فى بعض الأمور أو أن يشتركوا مع أعضاء المجلس فى المناقشات بهدف الدفاع عن مشروعات الحكومة فاختاروا الأمر الأخير(١٢٨) كما ســـنرى . وواضح أن هذا الطريق أخف كثيرا من الطريق الأول .

---

(١٢٦) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ ، القسم الثانى ، ص ١٥٧

(١٢٧) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٨ .

(١٢٨) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ٩ ص ٤٠٣ .

والواقع ان الخديو كان يخشى المناقشات التى يتطرق اليها الأعضاء اذا ما ناقشوا طلب المجلس النيابى فى دور ايعقاد سنة ١٩٠٨ ومن ثم فقد « اتفق بطرس باشا (رئيس النظار) مع رئيس مجلس شورى القوانين على أن يطلبوا نظاما كافيا لاشتراك الأمة مع الحكومة فى ادارة شئونها الداخلية ، عدا ما يختص بالمعاهدات الدولية » .

ويعلق احمد شفيق على ذلك « أى أنهم لا ياتون بكلمة نيابى ، انما يطلبون كل ما يريدونه ، وقال لهم بطرس سأقول ردا على ذلك أنكم الان مشتركون مع — الحكومة ، وقد علم جورست بذلك فوافق كما أنه وافق على طرح لوائح التعليم على مجلس الشورى »(١٢٩) .

نجح اسماعيل اباظه فى جلسة مجلس الشورى بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٠٨ فى خطت مع الخديو ورئيس المجلس وتمكن من القضاء على الانقسام الذى كان قائما بين الأعضاء(١٣٠) . وحملهم على أن يطلب المجلس من الحكومة « اعداد مشروع قانون يمنح الامة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة فى ادارة أمورها الداخلية وفى تدبير شئونها الأهلية وأن يكون رأيها تقريريا فى مشروعات القوانين واللوائح التى تطبق على الأهالى وفى تقرير الضرائب والرسوم بحيث لا يكون لهذا القانون تاثير على نصوص المعاهدات الدولية والامتيازات القنصلية والدين العمومى وأحكام قانون لجنة التصفية وعلى كل ما يتعلق بالأوربيين من المصالح والحقوق الواجبة الاحترام ، ولا على كل ماارتبطت به الحكومة من التعهدات والاتفاقيات ، وبعد وضع هذا القانون يتدم الى مجلس شورى القوانين لابداء رأيه فيه وذلك عملا بالمادتين ١٨ ، ١٩ من القانون النظامى »(١٣١) .

---

(١٢٩) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الثانى ، ص ١٦٧ .

(١٣٠) كان البعض يريد مجلسا نيابيا ومنهم محمود سليمان وعلى شعراوى ومحمود عبد الغفار أما الفريق الاخر فهم جماعة اسماعيل أباظه الذين يريدون طلب نظام بدلا من كلمة مجلس نيابى يضمن اشراك الأمة الفعلى مع الحكومة .

(١٣١) محضر جلسة مجلس الشورى أول ديسمبر ١٩٠٨ — كما تقرر فى هذه الجلسة ايضا حل اللجنة التى سبق تشكيلها للنظر فى تعديل مواد القانون النظامى .

وقد سر الخديو من الموقف الذى اتخذه مجلس الشورى حيث يذكر أحمد شفيق « وقد كنت بعد ظهر هذا اليوم مع الشيخ على يوسف عند الخديو بالقبة ، ولما أسمع بما وقع فى الجلسة قال : على بطرس باشا الان ان يشتغل عند الاخرين (يقصد الانجليز) . وهذا دليل على أن استحسان سموه لما قرره مجلس الشورى »(١٣٢) .

واتفق النظار فيما بينهم على ضرورة دراسة مشروعات الحكومة قبل عرضها على المجلس دراسة وافية حتى يكونوا « على بينه من المسائل التى يصح التساهل فيها والمسائل التى لا يجوز العدول عنها »(١٣٣) . وبناء على ذلك أعرب رئيس النظار بطرس غالى لأعضاء مجلس شورى القوانين بجلسة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨ عن عزمه على حضور جلسات المجلس هو والنظار ايماء الى المادة السابعة والعشرون من القانون النظامى التى تبيح للنظار حق الحضور جلسات المجلس والاشتراك فى مداولاته وأبان الأعضاء أن « الغرض من ذلك هو ان يوجد دائما تفاهم بين هيئة الحكومة وبين أعضاء الشورى فى درس المشروعات التى تعرض عليهم »(١٣٤) .

والواقع أن الخديو وحكومته كانوا يظهون غير ما يبطنون فى علاقتهم بالهيئتين الاستشاريتين ولم يكونوا يؤمنون بفكرة اشراك الأمة مع الحكومة فى الادارة . ويستبين لنا ذلك من حديث بطرس غالى مع النظار حيث نوه عن رغبته فى عقد الجمعية العمومية قبل أن تجيب الحكومة مجلس الشورى على طلبه المتعلق باشراك الأمة مع الحكومة فى الادارة وقال بطرس فى هذا الصدد « فاذا سألت الجمعة عما كان جواب الحكومة أهملنا مجاوبتها ثم حررنا الجواب على مجلس الشورى كما يأتى :

---

(١٣٢) احمد شفيق ، نفس المصدر ، ص ١٦٨ .
(١٣٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ٩ ص ٤٠٩ .
(١٣٤) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨ .

أن الحكومة منحت مجالس المديريات الاختصاص بكذا وكذا ، وفى هذا المعنى اشراك الأمة مع الحكومة فى الحكم »(١٣٥) .

وعند اجتماع الجمعية العمومية فى جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٠٩ أجاب بطرس غالى على رغبة الجمعية فيما يتعلق بطلب انشاء المجلس النيابى بما يأتى :

« ترى الحكومة أن الوقت لم يأت بعد لتشكيل مجلس للنواب يرجى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية ، ولكنها تشتغل الآن فى توسيع اختصاصات مجالس المديريات »(١٣٦) .

وعندئذ تقدم اثنان وثلاثون عضوا من أعضاء الجمعية العمومية اقتراحا بطلب مشروع قانون يمنح الأمة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة فى ادارة أمورها الداخليه بنفس الصيغة التى وضعها مجلس الشورى بجلسة أول ديسمبر سنة ١٩٠٨ التى سبق أن أشرنا اليها . كما تقدم العضو عبد الحميد عمار بك اقتراحا يقضى بالانتظار الجمعية فى شىء حتى حتى تجيبها الحكومة الى ماطلب من المشاركة سواء كانت تلك المسائل معروضة من الحكومة أو من قبل الأعضاء (١٣٧) .

وعند مناقشة هذه الاقتراحات بجلسة ٦فبراير سـنة ١٩٠٦ اقترح العضو عبد الرحيم الدمرداش على الجمعية انشاء « مجلس يكون من جميع العناصر من أوربيين وغيرهم الموجوديين بمصر خصوصا ممن لهم معنا مصالح مشتركة » . وعندما سأله سعد زغلول ــ ناظر المعارف العمومية ــ هل الغرض أن تحصل المشاركة مع بقاء الأجنبى أجنبيا أجابه العضو بأنه يقصـد كل من خضع لقوانين البلاد .

---

(١٣٥) مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٩ ص ٤٤١ .
(١٣٦) محضر جلسة الجمعية العمومية ٢ فبراير سنة ١٩٠٩ .
(١٣٧) أنظر جلسات الجمعية العمومية ٣ ، ٤ ، ٦ فبراير سنة ١٩٠٩ .

وعلى اية حال وافق الأعضاء على الاقتـــراح المتعلق بطلب اشراك الأمة مع الحكومة ورفضوا اقتراح عبد الرحيم الدمرداش (١٣٨) . وقد استتبع ذلك ـــ ولعله من قبيل المنـــاورة ـــ تغير موقف الحـــكومة تجـــاه الهيئتين الاستشاريتين ذلك أنه فى ذات الجلسة صرح بطرس غالى رئيس النظـــار قائلا « بمناسبة ما قررته الجمعية الآن من تاييدها ما طلبه مجلس شورى القوانين من جهة رغبته فى اعداد قانون يمنح الأمة حق الاشتراك مع الحكومة . اجيبكم بأن الحكومة قد نظرت فى ذلك الطلب ، وهى تجيب الهيئتين بأنها تريد أن تشترك الأمة معها فى كل مايتعلق بادارة الداخلية ، وتسعنى للوصول الى هذه الغاية بالتدريج ، ولقد برهنت على هذه الارادة بأن بدأ النظار بالحضور فى جلسات مجلس شورى القوانين ، وباستشارته فى لوائح التعليم وقوانينه بحد أن كانت لا ترسل اليه من يوم تشكيله ، وستنظر مع المجلس المذكور فى مشروع ـــ توسيع اختصاص مجالس المديريات التى هى أساس الهيئـــات النيابية وتتعشم أن تتوصل بالاتحاد مع أعضائه الى حل مناسب لما يرغبون اداخله ان التحويرات فى المشروع المذكور . هذا وان من نية الحكومة الاستمرار على السير فى هذا الطريق حتى تتوصل بالتدريج الى تحقيق الاشتـــراك المطلوب »(١٣٩) .

ويبدوا أن بعض أعضـــاء الجمعية العمومية لم يكونوا مقتنعين بـــرد الحكومة ذلك أنه فى الجلسة التالية للجمعية بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٠٩ أبدى العضو أحمد يحيى باشا استياءه مما جاء فى هذا الرذز وطلب مشاركة الجمعية له فى ذلك ولكن بطرس غالى رئيس مجلس النظار اعترض على ذلك بشدة وقال « أن الكلام فى ذلك هو مناقشة لايجيزها القانون . » ويشير بذلك الى أن النظامى يمنع الاعضاء من المناقشة فى ردود الحكومة وانتهى الامر بان تدخل رئيس المجلس وأعلن بأن المسألة انتهت بما أوضحة رئيس النظار .(١٤٠)

---

(١٣٨) محضر جلسة الجمعية العمومية ٦ فبراير سنة ١٩٠٩ .
(٣١٩) نفس المحضر .
(١٤٠) محضر جلسة الجمعية العمومية ٧ فبراير سنة ١٩٠٩ .

كان هذا كل ما استطاع المجلس والجمعية أن يصلا الية (بعد الزويعة) التى أثاراها . ونجح الانجليز والخديو ــ الى حين ــ فى (تمييع) المطالبة بالمجلس النيابى أو بتوسيع اختصاصات المجلسين القائمين

والحقيقة اننا نلمح بوادر أزمة الثقة بين الحكومة والهيئتين الاستشاريتين منذ ذلك التاريخ وأن الخديو حريصا على ايجاد حالة من الوفاق بينهمـــا . ويتضح ذلك من تعيينه لشقيقه الأمير حسين كامل رئيسا لمجلس شـــورى القوانين والجمعية ــ العمومية فى ٣ يناير سنة ١٩٠٩ بهدف استمالة أعضائه للخديو وكذلك « التاثير على عدول أعضاء المجلس حتى يكفوا عن الاقتراحات التى تتأذى الحكومة من ابدائها »(١٤١) .

ولعل ما يؤكد وجهة نظرنا ما نلمحه من مناقشات بطرس غالى رئيس النظار وسعد زغلول ناظر المعارف حيث كانا يخشيان من اتساع سلطة الهيئتين الاستشاريتين ونسوق فى ذلك دليلا هو توخف سعد وخشيته من « أن يسعى البرنس فى اعطاء المجلس سلطة واسعة ربما كانت مضرة حبا فى الاستئثار » وعند ذلك يطمئنه بطرس بالقول « وهل فى العائلة الخديوية من لديه هـــذا الحب »(١٤٢) .

وأيا كان الأمر فقد تناقش بطرس واسماعيل أباظة وحسين كامل مع الخديو فى ١٤ مارس سنة ١٩٠٩ وانتهوا الى خطة مؤداها « أن يذهب بطرس باشا الى جورست ويطلب منه أن يوافق على عمل تعديل فى مشروع مجالس المديريات بحيث يكون لها الحق فى فرض ضريبة لاتزيد عن خمسة فى المائة من قيمة الأموال لصرفها فى التعليم ، وأن تكون قراراتها نافذة فى هذه المسألة، وأن يقنع جورست بضرورة ذلك واتفق أيضا على انه متى انتهى بطرس باشا من هذه المهمة يتوجه البرنس الى جورست ويطلب منه توسيع اختصاص مجلس شورى القوانين »(١٤٣) .

---

(١٤١) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ٩ ص ٤٤٦ .
(١٤٢) نفس الكراس ، نفس الصفحة .
(١٤٣) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الثانى ص ١٧٣ .

ولا نبالغ اذا قلنا أن الحكومة استطاعت عن طريق (تخدير) أعضاء المجلس وكذلك عن طريق استغلال الشقاق الذى كان قائما بين الاعضاء(١٤٤) للحصول على بغيتها فى اصدار قانون المطبوعات المقيدة للحريات وموافقة نظارة بطرس غالى والقنصل البريطانى العام جورست لأنه لم يكونوا مجلس الشورى عليه(١٤٥) وقد أثار هذا الموقف دهشة الخديو ورئيس يتوقعون ذلك من المجلس(١٤٦) .

ومن بين وسائل (التخدير) التى اتبعتها الحكومة تجاه الهيئتين هى اقرارها علنية جلساتهما فى ٣ مارس سنة ١٩٠٩(١٤٧) . ومنح مجلس الشورى حق توجيه الاسئلة للنظار . وهذه كلها أمور كانت بمثابة محاولات لذر الرماد فى العيون .

---

(١٤٤) كان هناك خلاف قائم بين اعضاء مجلس شورى القوانين فى تلك الفترة وبالذات بين اسماعيل أباظة وجماعته وعلى شعراوى وجماعته وقد حاولت المعية السنية التدخل بصفة غير رسمية ممثلة فى أحمد شفيق رئيس الديوان الخديو ولكنها لم تفلح فى ازالة هذا الشقاق . وترجع بعض أسباب الخلافات القائمة الى أن ـــ اسماعيل اباظة عندما سافر الى لندن لمطالبة وزارة الخارجية البرايطانية بالمزيد « من الاشتراك بين الشعب والحكومة فى تصريف الشئون » صرح « لوزير الخارجية البريطانية بأن الحكومة المصرية » رشتهم فامنتهم على مراكزهم الحالية ولذلك استاء منه الأعضاء ـــ تصريح جراهام مستشار الداخلية الى الخديو فى ٢ اكتوبر سنة ١٩٠٩ فى : أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الثانى ص ١٧٩ . كذلك كان من أسباب الخلافات القائمة معايرة اسماعيل أباظة لعلى شعراوى بحزب الأمة، وكان اسماعيل أباظة يعتقد أن من الخير لمصر جمع كلمة أعضاء المجلس « فيكون حزبا واحدا أقوى من جميع الأحزاب » وكان على شعراوى يرى أن اسماعيل أباظة بعد أن أعتزل الأحزاب « يحن الآن ـــ لتأليف حزب جديد» ـــ أنظر نفس المصدر ص ١٥٤ ـــ ١٥٥ .

(١٤٥) محضر جلسة مجلس الشورى ١٣ ابريل سنة ١٩٠٩ .

(١٤٦) مذكارت سعد زغلول كراس ١٥ ص ٨٠٨ .

(١٤٧) بموجب القانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٩ ـــ وبناء عليه صدرت لائحة علنية الجلسة فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٠٩ ـــ ملحق الوقائع المصرية رقم ٥٥ فى ٢٤ مايو ١٩٠٩ .

ويبدو أن الأعضاء بعد أن افاقوا من غفلتهم عادوا الى محاولة الاعتراض على قانون المطبوعات بعد أن صدقوا عليه ففى جلسة ١٣ ابريل سنة ١٩٠٩ اعترض على شعراوى على القانون واقترح ان يطلب من الحكومة عمل مشروع قانون آخر للمطبوعات يعرض على المجلس من جديد ولكن اسماعيل اباظة أوحى اليهم بأن هذا الطلب غير قانونى لأنه لاحق للمجلس فى طلب الغاء قانون سبق الموافقة عليه وانضم مقار عبد الشهيد باشا عضو المجلس اليه وأخذت الآراء فتقرر ابقاء القانون بالشكل الذى أصدرته الحكومة(١٤٨) . واستطاعت الحكومة عن طريق محمد سعيد ناظر الداخلية وسعد زغلول ناظر المعارف اقناع أعضاء المجلس بالأسباب التى حدت ــ بالحكومة الى اصدار هذا القانون(١٤٩) .

ولعل من الجدير بالذكر أن نبين ذلك الأثر الذى نجم عن حضور النظار جلسات مجلس الشورى واشتراكهم فى المناقشات وما صاحب ذلك من جعل جلسات المجلس علنية يشهدها الجمهور ومندوبو الصحف . فلا شك أن هذه الاعتبارات كان لها أثرها بالنسبة لزيادة الاهتمام بالشئون العامة . ففى جلسات شهر يونيه ١٩٠٩ تمكن الأعضاء من الانتهاء من بحث ١٦ مشروع قانون بعناية بالغة وتم ذلك بحضور النظار واشتركوا فى شرح هذه المشروعات بالتفصيل ، وترتب على ذلك أن الحكومة استطاعت أن تقبل على وجه التقريب كل التعديلات التى اقترحها المجلس ، وكان من بين هذه القوانين ما هو على جانب كبير من الأهمية مثل القانون الخاص بتوسيع سلطات مجالس المديريات وتخويل المسئولين عن الا من حق وضع الأشقياء تحت مراقبة جهاز البوليس(١٥٠) .

---

(١٤٨) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٣ ابريل سنة ١٩٠٩

(١٤٩) يكتب سعد فى مذكراته بتاريخ ٢٠ ابريل ١٩٠٩ عن قانون المطبوعات ولائحة علنية الجلسات « اجتهدت فى أن احمل المجلس على الا يبيح الدخول الا لمندوب الجرائد المعترف بها من الحكومة حتى يكون هذا منهم تصديقا ضمنيا على قانون المطبوعات فنجحت فى ذلك ووافقنى عليه حتى اغلب الذين كانوا ضد هذا القانون ــ مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٥ ص ٨١٠ .

(١٥٠) Egypt No. I (1910) Gorst to Grey, Mrach 26, 1910 P. 4.

وفى خلال الفصل الأول من فصول جلسات المجلس سنة ١٩٠٩ اقترح المجلس ادخال تغير فى دور الانعقاد وافقت عليه الحكومة وأصبح بمقتضاه بداية فصل الجلسات ١٥ نوفمبر ونهايتها آخر شهر مايو ، وبموجب هذا التغير زاد عن المجلس زيادة كبير عن ذى قبل (١٥١) .

ومن أطرف الموضوعات التى اثارت شدا وجذبا فى العلاقة بين الحكومة والمجلس ذلك الموضوع المتعلق بمنح الحكومة للمجلس حق سؤال النظار فقد شغل من الحكومة والمجلس وقتا طويلا للتباحث بشأنه واستغرق عدة جلسات طويلة ولا نبالغ اذا قلنا انه استمر عاملا اساسيا من عوامل الخلاف بين الحكومة والتى برزت بشكل واضح فى خلال تلك الفترة كما سنرى — ولم تنته الحكومة والمجلس من تسوية الخلافات القائمة بشأنه الا فى جلسة ١١ مايو سنة ١٨١٢ .

ولتبيان ذلك نقول أن الحكومة أرسلت الى المجلس مكاتبة مضمونها أنها منحت أعضاء مجلس شورى القوانين من توجيه ما يرونه من الأسئلة الى النظار . ولكنها على حد قول محمد فريد أبت ان تصدره بطريقة قانونية أى أخذ رأى مجلس الشورى وقرار من مجلس النظار بل اكتفت بأن يكون ذلك بمكاتبة بسيطة من مجلس النظار حتى يمكنها العدول عنه فى أى وقت ارادت . ذلك لانه اذا تقرر عن طريق تعديل القانون النظامى الصادر سنة ١٨٨٣ « لأصبح جزءا منه لا يمكنها سلبه مرة أخرى » (١٥٢) .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أن الحكومة فرضت شروطا لتوجيه الأسئلة الى النظار منها الايمس السؤال العلاقات والاتفاقات الدولية (١٥٣) . ويبدو انها كانت تبغى هدف واحد وهو ارضاء المحتلين وذلك باستبعاد اى سؤال « يتعلق بالسودان بدعوى أن يمس معاهدة ١٨٩٩ » كما أنها منحت رئيس مجلس الشورى السلطة المطلقة فى منع توجية اى سؤال يرى فيه شيئا من هذا المساس . وبالاضافة الى ذلك فقد خول القرار الوزير الحق فى رفض

---

(١٥١) Egypt No. I (1910) Gorst to Grey, March 26, 1910 P. 4.

(١٥٢) اللواء فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٩ (مقال محمد فريد بعنوان حق سؤال أعضاء مجلس الشورى لنظار الحكومة) .

(١٥٣) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٩

الاجابة على كل سؤال يوجه اليه اذا اقتضت المصلحة العامة . ومن هـذه الشروط أيضا أن العضو الذى يريد توجيه السؤال يتقدم الى رئيس المجلس كتابة ولا ترد الاجابة الى المجلس الا بعد خمسة أيام ١٥٤ .

وردت هذه « المنحة » ـ على حد قول الحكومة ـ الى المجلس وبـدأ النقاش فيها بجلسة ١٥ نوفمبر ١٩٠٩ وأثارت جدلا طويلا بين الحكومة واعضاء مجلس الشورى استغرق عدة جلسات حاولت الحكومة خلالها الدفاع عـن وجهة نظرها المتعلقة بالشروط التى وضعتها السئلة ادفاعا مسـتميتا . وفى وفى الوقت نفسه دافع الأعضاء فى المجلس بدة لازالة القيود المفروضـة على هذا الحق . وابدى كثير من الاعضاء استياءهم من تصرف الحكومة هذا لانهم راوا أنه لاينقل « المجلس قيد شعره الى الامام بل أبقاه فى مكانه كالرحى تدور حول نفسها دون أن تتعدى مكانها » (١٥٥) .

واشار اسماعيل أباظة ووافقة الأعضـاء الى أن « حـالة المجلس الحاضرة أرجح مما يريدونه له الحكومة » . ودلل على وجهـة نظـره بأن الاعضاء يوجهون الاسئلة للنظار « وقد يكونوا مستعدين للاجابة على أسئلتنا فيجيبون عنها فى الحال ولا شك أن هذه الاجابة الوقتيـة أقرب ما تكـون للحقيقة والصراحة التامة بخلاف الاجابة التى تصدر بعد تحرير السـؤال بخمسة أيام « وفى رأيه أن جعل الاجابة على الاسئلة تحت الرئيس (رئيس المجلس) الذى له أن يرفض توجيه أى سؤال او يطلب تعديله « . أمـر غير مناسب وأشار بأن الأعضاء قد يرضون بذلك الآن » ولكننا لا نـدرى من يكون الرئيس فى مستقبل الزمان .

واوضح بأن السؤال الذى يمر من مرتبة الرئيس يلقى عقبة أخرى من الناظر الذى له أن لا يجيب عنه دون ابداء الأسباب مهما كان السؤال خاص بالمسائل الادارية ذات المصلحة العامة ولا يحتوى على شىء يمنعه القانون. هذا بالاضافة الى « عدم جواز المناقشة فى أجوبة النظار » .

---

(١٥٤) نفس المحضر

(١٥٥) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٩ (من تعقيب العضو اسماعيل أباظة) .

واشار فى نهاية تعليقة واتفق معه الأعضاء على ضرورة « وضع مشروع قانون يشمل الاجراءات الواجب اتخاذها عند توجيه الاسئلة لحضرات النظار يكون مناسبا للاحوال الحاضرة ويقدم المجلس الى الامام كما هو غرض الحكومة لا أن يرجع به الى الوارء(١٥٦) » واضاف محمود عبد الغفار أحد اعضاء المجلس بأن « قاعدة توجيه الاسئلة الى النظار التى جاء هذا الخطاب بشأنها قد اكتسبت بالعادة » وأن الخطاب نفسه يشير الى ذلك حيث يقول « أن مجلس النظار يميل لاجابة مجلس شورى القوانين عن الأسئلة ونوه بأن مجلس النظار » قد اظهر هذا الميل فى عدة ظروف سابقة . » . وانتهى الى القول بأن قبول المجلس لخطاب الحكومة يعد رجوعا الى الوراء .

وعندئذ رد عليه حسين رشدى ناظر الحقانية بأن « العادة المزمنة هى التى يمكن أن يقال عنها ذلك » فعقب عليه العضو محمد علوى « يكفى ان يحصل الأمر مرتين أو اكثر يكون عادة وقد وجهت الاسئلة لحضرات النظار فى مدة عضوتى مرارا كثيرة » وأضاف ناظر الحقانية بأن « الحق المخول للرئيس فى أن يرفض السؤال أو يطلب تعديله متبع فى كل المجالس النيابية » . فاتبعه اسماعيل اباظة بالقوال « اعطونا ما للمجالس النيابية الأخرى ومن الحقوق وخذوا منا كل ما عليها من الواجبات » . وأضاف « لا يصح أن تمثلوا المجالس النيابية عند غرض التصفيق علينا فى عملنا ولا تفكروا فى أعطائنا شيئا من اختصاصاتها الواسعة لان هذا لا يليق بالحكومة الحاضرة » .

وحاولت الحكومة ان تطمئن الأعضاء بأنها لا تود بكتابها الى المجلس المتضمن حق توجيه الاسئلة للنظار « تضيق اختصاصات المجلس بل بالعكس هى تقصد توسيعها » واشارت الى أن القانون النظامى لم يعطى المجلس سوى حق طلب الاضاحات عن المشروعات المعروضة عليه ولم يعطه مطلقا حق توجيه الاسئلة للنظار . ونوه بأنه « قد سبق أن وجه للنظار أسئلة

---

(١٥٦) نفس المحضر .

وأجابوا عليها ولكنكم تذكرون أن الحكومة كانت تعول فى أغلب الاحيان قبل الاجابة (ولو انه ليس على أن أجيب على هذا السؤال ولكن لاجل مأركم ورعاية لكم سأجيب عنه) هكذا كانت تعول الحكومة فى مقدمة اغلب اجوبتها » .

وعندما حاول العضو محمد علوى الغاء الفقرة المتعلقة بعدم أحقية الأعضاء فى توجيه أسئلة فيها « دعوة الى التنافر بين العناصر » وأن على الحكومة « أن تعتقد أن مستقبلنا احسن من الماضى » . علق سعد زغلول ناظر المعارف عليه قائلا « نحن واثقون من أشخاصكم ولكن لم لا يجوز أن يحوث ما تشير اليه هذه الشروط فى المستقبل » وعندما حاول بعض الأعضاء الغاء الشرط المتعلق بمبدأ ارجاء السؤال والجواب ، أصر سعد زغلول على ضرورة بقاء هذه القيود قائلا « فهل تريدون مثلا أن تبقى أسئلة البداهة وأن يكون الجواب كذلك ... متدأ ارجاء السؤال والجواب ضروريا ... فبناء على ذلك لا يمكن للحكومة التنازل عن هذا القيد لانه لا يعقل يضطر الناظر الى الجواب على كل سؤال » .

وفى النهاية حاول هو الآخر طمأنة الأعضاء بالقول « فهذه الشروط خالية من أى فكرة سيئة ورأت تفضيل الحالة الراهنة عن الحالة التى يتضمنها جواب الحكومة (١٥٧) .

ومن الجدير بالذكر أن الصحف الوطنية أبدت استياءها من موقف الحكومة تجاه مجلس الشورى حيال هذه المسئلة وفنوت مزاعم الحكومة بأن الشروط التى قيدت بها حق السؤال هى شروط متبعة فى أغلب برلمانات أوروبا وعقبت على ذلك صحيفة اللواء قائلة «نحن ندهش كثيراً لرؤيتنا نظارنا يتبعوا مبدأ المغالطة مع أعضاء الشورى لأنهم اذا أحالوا الخلاف على النظام المعمول به فى المجالس النيابية الأوروبية لو جدوا أن الحق الجويد الذى يظنون أنهم منحوه مجلس الشورى انما هو حق وهمى ليس له أدنى تاثير او أهمية فى علاقة الحكومة بالمجلس » (١٥٨) .

---

(١٥٧) المحضر السابق .

(١٥٨) اللواء عدد ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (سؤال النظار فى مجلس شورى القوانين) .

واشارت الصحيفة الى أن الأسئلة التى توجـه الى النظار فى تلـك المجالس النيابية الكاملة السلطة على نوعين ، الأول هو السؤال البسـيط والثانى المناقشة أو الاخذ والرد بين الناظر والأعضاء . وأبانت بأن السؤال التسيط ليس له تاثير ما فى مراقبة نظار الحكومة ولا تعطى له تلك الاهميـة الكبيرة « التى جسمها نظارنا أمس لاعضا مجلس الشورى » وأن القوانين الدسـتورية تقيده بشروط « ترمى الى حصر وائرته لعـدم اهمية ما دام للمجلس النيابى حق فتح تاب المناقشة فى أى مسئلة يريدها » (١٥٩) .

وعندما عاد المجلس الى مناقشة هذا الموضوع ثانية بجلسة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩ حاول بطرس غالى رئيس النظار فرض وجهة نظر الحـكومة بالقول بأن « الحكومة تقول أننا نقبل توجيه الاسئلة بهذه الشروط » وأضاف قائلا « يعنى أن الذى يريد سؤال النظار يلزمه أن يراعى الجواب » .

وخاطب الأعضاء قائلا « انى أراكم لا تثقون بحسن نية الحكومة مـع أنه قد مضى عليها سنة وفى بحر السنة قررت أولا أن أعضـاءها يحضرون مجلس الشورى وثانيا قررت عرض لوائح التعليم عليكم وثالثا قررت قانون مجالس المديريات وقبلت فيها معظم مقترحاتكم حتى صارت تلك المجـالس الحجر الأول للمجالس النيابية . فالحكومة التى تعمل هذه الأعمال تعطيكم الآن حقا لم يكن لكم بمقتضى القانون النظامى لان السؤال الذى كان يسيغه القانون هو المختص بمشاريع معروضة عليكم ، وصار لكم حق السـؤال خارجا عن المشروعات كما انى لا أرى من قيود السؤال الواردة فى الجواب ما يلفت النظـر » (١٦٠) .

ولكن الأعضاء لم يقتنعوا بما قاله رئيس النظار وأعلنوا أن هذا الحق قرره القانون فى المـادة الثامنة والعشرين . (١٦١)

---

(١٥٩) اللواء ، نفس العـدد .
(١٦٠) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩
(١٦١) نصت المـادة الثامنة والعشرون بأن على النظار أن يقـدموا لمجلس شورى القوانين كافة الايضاحات والبيانات التى يطلبونها منهم متى كانت غير خارجه عن حـدوه .

وعندئذ دافع سعد زغلول عن الحكومة ، وعندما أحس بأن الأعضاء يميلون الى رفض الخطاب وابداء الاستياء منه طلب منهم التوبير فى الامر وتأجيل النظر فى المسألة ودراستها برؤية فتقرر ذلك بأغلبية ضعيفة (١٦٢).

ويشير سعد فى مذكراته الى موقف أعضاء المجلس حيال تلك المسألة قائلا « ومما يستحق الملاحظة أنهم كانوا يفضلون المباغتة بالسؤال والمسارعة بالجواب وذلك لانهم يعتقدون أن الاجوبة على هذه الطريقة تصدر بما يعلم الناظر من نفسه قبل أن يعتدل برأى مستشاره (١٦٣) .

واستكمالا لهذا الموضوع نقول ان الحكومة عندما حاولت ترضية أعضاء هذه الهيئة الاستشارية وأصدرت فى ٢٦ أبريل سنة ١٩١٢ أمرا عاليا يقضى بأحقية أعضاء الشورى فى توجيه أسئلة الى النظار بنفس الشروط التى سبق أن أوضحناها لم تعرض مشروع هذا على مجلس الشورى ، بل أرسل الى المجلس للاحاطة فامتعض الاعضاء من ذلم واتفقوا على تبليغ احتجاجهم الى الحكومة والتنوية بأن « ما حصل لا يتفق لا مع نصوص القانون النظامى ولا مع مصلحة هيئة ليس لها الا الرأى الشورى ولا مع حسن الثقة والتفاهم المتبادلين بين الحكومة والمجلس (١٦٤) .

غير أن الحكومة استطاعت بما لها من التأثير على الأعضاء المعينين فى المجلس حمل مجلس الشورى على سحب احتجاجه حيث طلب محمد الشورابى وكيل المجلس وهو من الأعضاء الدائمين — باعادة المناقشة فى موضوع سؤال النظار لتغيبه فى الجلسة التى أقرت الاحتجاج ودافع عن الحكومة بالقوال بأنها لم تقصد بصدور هذا القانون هضم حقوق المجلس . وحاول التأثير على الأعضاء لسحب الاحتجاج قائلا « لرفق خير من الشدة والسلام أولى من الخصام وقد ينال باللين ما لا ينال بالضعف بل من الحزم ودقة السياسة أن نظهر ثقتنا بالحكومة السنية ونضاعف الشكر والثناء

---

(١٦٢) نفس المحضر السابق .
(١٦٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٣ ص ٦٥١ .
(١٦٤) محضر جلسة شورى القوانين ٢٩ ابريل سنة ١٩١٢ .

لتشجيعها على المؤيد ولننال فى المستقبل القريب ان شاء الله ما فاتنا الآن » (١٦٥) .

وأيده فى رايه معظم الأعضاء الدائمين فى المجلس مرقس سميكه ومحمد علوى . ودافع حسين رشدى ناظر الحقانية عن الحكومة بأنها لم تخالف القانون النظامى لعدم عرضها الأمر العالى المتعلق بسؤال النظار على مجلس الشورى ، وصرح قائلا « يجب التمييز بين القوانين الاعتيادية أى ادارية وبين امر عال سياسى محض مثل هذا الامر العالى » . وعنو ذلك اقتنع الأعضاء بأن سؤال النظار ليس حقا قانونيا للمجلس وانما هو « منحة من الجناب العالى » (١٦٦) .

والواقع أن مجلس شورى القوانين منذ دور انعقاد سنة ١٩٠٩ والذى ابتدأ فى ١٥ نوفمبر وحتى مايو سنة ١٩١٠ زادت مناقشة أعضائه حدة عند بحث مشروعات الحكومة وانتقدوا بعنف مشروعاتها وسياستها بشكل عام مما حدا بجورست الى يبلغ حكومة فى تقريره عن سنة ١٩١٠ بأن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية « أظهرا فى سنة ١٩٠٩ وفى النصف الأول من سنة ١٩١٠ اتجاها متزايدا الى أن يكون آليتين بأيدى الحزب الوطنى يستعملها فى تحريضه وتهييجه ضد الاحتلال البريطانى « وأبان جورست بأن » طلبهما المتكرر لحكومة ودستورية تامة وحملاتهما **المتكررة على الحكومة فيما يتعلق بالميزانية والسودان والكراهية التى بدت** من الجمعية العمومية فى مشروع قناة السويس والذى تجاوز الاعضاء فيه حد الاعتدال ، كانت كلها بمثابة مظاهرات ضد الانجليز بتحريض الحزب الوطنى » (١٦٧) .

والحقيقة أن الحكومة لم تستطيع أن تؤثر كل التأثير فى أعضاء الهيئتين الاستشاريتين بأن نظارة بطرس غالى ونظارة محمد سعيد لم تتمكنا من أن

---

(١٦٥) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١١ مايو سنة ١٩١٢

(١٦) نفس المحضر .

(١٦٧) Egypt No. I (1911) Gort to Grey, March25, 1911 P. 2.

تقودا أو أن تنشأ فيه حزبا مواليا للحكومة بالرغم من اتصاف رجالهما لدى الجماهير بالزانة والجدارة » (١٦٨) .

وقو استجابت الحكومة لرغبات أعضاء مجلس الشورى وقدمت للمجلس كشفا بمصاريف السودان أى الحساب الختامى لحكومة السودان عن السنوات العشر انتقدوه بشدة وأوا مخالفته للحسابات الفعلية واحتجوا على مصاريف السودان « لأن البلاد كلت من هذا العبء (١٦٩) .

وطالب الاعضاء الحكومة ضرورة أشراكهم فيما يختص بصرف المال الاحتياطى وابدوا أسفهم « لهذا التسويف الذى لا يلتئم ما تظهره الحكومة من حسن النوايا وما تصرح به من ميلها لاشراك الامة معها فى الشئون للبلاد . » كما اعترضوا على تصرف الحكومة فى السندات المصرية واستبدالها بسندات أجنبية . (١٧٠) وخاطب العضو أحمد يحيى رئيس مجلس النظار قائلا « لا نريد أن نبقى عميانا الى ما لانهاية بل يجب أن تشركونا معكم فى النظر فى هذا الموضوع لانه يهمنا جوا أن تتقدم البلاد وتترقى » (١٧١) .

وحاول أحمد حشمت ناظر المالية أن يرد على انتقاد الاعضاء ولكنه خرج بكلامه عن الموضوع وتحدث الناس فيه كثيرا ورأوا « فيه روح التملق للاحتلال بنصرة باطلهم على حق الأ مة (١٧٢) .

وعند نظر مشروع ميزانية سنة ١٩١٠ بمجلس الشورى صرح ناظر المالية للاعضاء بأن الحكومة « أجابت ونفذت فعلا رغبات المجلس وذكرت فى الحساب الختامى لسنة ١٩٠٨ كل ما صرف من الاحتياطى سنة ١٩٠٤ الى

---

(١٦٨) Egypt No. I (1911) Gorst to Grey, March 25, 1911. p.2.

(١٦٩) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٢٩ نوفمبر ١٩٠٩

(١٧٠) كان يوجد من المال الاحتياطى فى عام ١٩٠٤ مبلغ ١٣٫٠٨٨٫٠٥٥ جنيه منه ١٠٫١١٤٫٥٤١ جنيه سندات مصرية — نفس المحضر .

(١٧١) نفس المحضر .

(١٧٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ١٣ ، ص ض٦٦

سنة ١٩٠٨ أى مبلغ الثمانية عشر مليونا التى يقرع سعادة أحمد يحيى باشا الحكومة بخصوصها . (١٧٣) »

وقد تعرضت اللجنة التى شكلت من بين أعضاء المجلس لنظر مشروع ميزانية سنة ١٩١٠ الى نواحى الاسراف العديدة فى مرافق الحكومة وانتقدوا سوء الادارة المالية ووجهت اللجنة نظر الحكومة الى المبالغ الطائلة التى تصرف على المبانى الحكومة « التى تظهر فيها الكثير من العيوب أو الخلل بعضها قبل أن يستعمل والبعض الآخر بعد استعماله بزمن قليل جدا » (١٧٤) .

وطالبت اللجنة بالغاء مصلحة منع تجارة الرقيق على اعتبار ان هذه التجارة قد انعدمت بقيام حكومة منتظمة فى السودان . كما اعترضوا على تخصيص مبلغ ٣٥٤ الف جنيه للسودان « تحت عنوان تمديد الخط الحديدى قبلى الخرطوم » يؤخذ من الاحتياطى العمومى ورأوا ان مصر « فى احتياج شديد الى أعمال أولية تساعد على انتشار التعليم كبناء المدارس ..... وتسهيل المواصلات كانشاء الطرق الحديدية وغير ذلك من الاعمال الاخرى الضرورية » .

ويستبين لنا من مناقشات النظار لاعضاء الشورى أن الحكومة على حد قول سعد زغلول ظهرت « بمظهر لا يليق بكرامتها » (١٧٥) . فعندنا حاول أحمد حشمت ناظر المالية الرد على انتقادات أعضاء المجلس بشأن الحساب الختامى للسودان وبشأن المال الاحتياطى « تكلم كلاما مشوشا » (١٧٦) . كما أن دفاعه عن مشروع انشاء سكة حديد السودان جاء « يناقش أوله أخره ولا يتفق مقدماته مع نتائجه من ذلك قوله فى بيان

---

(١٧٣) محضر جلسة مجلس شورى القوانين اول ديسمبر سنة ١٩٠٩

(١٧٤) مثل متحف الآثار والسكن المخصص للقضاة بالزقازيق ومحكمة الفيوم والمدرسة السعيدية وغيرها — انظر نص تقرير اللجنة فى محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٩

(١٧٥) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ١٣ ، ص ٦٩٢

(١٧٦) نفس الكراس ص ٦٦٨

جوه الصرف على انشاء هذه السكة أن ليس فى البلاد المصرية مليون ولا فيه من الكفاءة لأن يعد ميزانية حتى لفرد من الافراد فضلا عن الحكومة ، بل ليس فيها من يصلح لان يكون عاملا فى مصرف أو فى شركة مالية وليس بها مدرسة للتجارة ولا تتجاوز من يعرف القراءة والكتابة من سكانها عشرة فى المائة » (٧١٧) . كذلك عندما حاول اسماعيل سرى ناظر الاشغال العمومية الرد على تقرير لجنة الميزانية بشأن مشروعات نظارته وأوجه الاسراف فى مرافقها صرح للاعضاء بتصريحات « ربما أوخذ عليها »(١٧٨) . واستغلها أعضاء المجلس فى التنديد بأعمال النظارة وعدم ثقتهم فيها . فقد « اعترف بأن فساو المبانى كان مرتبا من بعض الوجوه على جهل بعض العمال وأن نظارة الاشغال رفتتهم بسبب ذلك . ولما طلب منه أن يكون فى من يتولون أعمال المبانى وطنيون قال أولا أنه ليس فى الوطنيين أكفاء ثم قال مقرونا باشارة دلت الحاضرين على أن لو كان بيده لاستخدم الكثير منهم ولكن مع الأسف مغلوب على أمره (١٧٩) .

وقرع الأعضاء الحكومة بأنها « برمتها ليست صالحة لادارة عمل المبانى لانها لم تستطيع أن تنتج فى مدة الثمانية وعشرين سنة الماضية واحدا أو اثنين من ابنائها يصلحون لهذا العمل ولم توافق أيضا لاستجلاب أناس من الاجانب أصحاب الكفاءة والعلم » (١٨٠) . وأن المقاولين الاجانب يأخذون الفوائد ويتركون البلاد هذا فضلا عن أن اللجان التى كانت تقوم الحكومة بتشكيلها لبحث المشروعات كانت « من أعضاء غير فنيين لا يعرفون فى هذه الاعمال شيئا » (١٨١) .

وخلاصة الامر أن مظهر الكومة أصبح « لا يشجع على الثقة فيها »

---

(١٧٥) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٣ ص ٦٩١ — ٦٩٢ .
(١٧٨) نفس الكراس ، ص ٦٩١ .
(١٧٩) نفس الكراس ، نفس الصفحة .
(١٨٠) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٩ (من تعليق اسماعيل أباظة) .
(١٨١) نفس المحضر .

من جانب الهيئتين الاستشاريتين وأدرك بعض النظار أنه لو استمر هذا الوضع « يترتب عليه سقوط هيبتها من النفوس » (١٨٢) .

على أنه من المهم أن نذكر أن مشروع ميزانية سنة ١٩١٠ الذى احتدم الخلاف بشأنه بين الحكومة والمجلس على النحو الذى سبق أن أوضحناه لم يكن النظار أنفسهم قد بحثوه قبل عرضه على مجلس الشورى أو حتى على الأقل وزع عليهم قبل اجتماع المجلس حتى يمكنهم دراسته والتمكن من الرد على ملحوظات أعضاء الشورى ويستبين لنا ذلك من الحوار الذى جرى بين سعد زغلول ناظر المعارف وأحمد حشمت ناظر المالية عقب أنفاض مجلس النظار فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٠٩ عندما ذكر الاول للاخير » . أن الميزانية التى تدافع أنت عنها قررناها ولم تدر شيئا منها ثم صدر الامر العالى بالتصديق عليها من غير أن نعرفه حتى لنا نؤكد لمن يسألنا أنه لم يصدر بعد مع أنه كان صادرا منشورا فى الجرائد فهل نقبل هذه الاحوال ثم يكون لنا وجه فى أن نلوم نواب الامة اذا طعنوا على بعض ما اشتملت عليها » (١٨٣) .

وقد اعترض سعد زغلول على ذلك وطلب من بطرس غالى رئيس النظار ضرورة عرض الميزانية التفصيلية على مجلس النظار لأنها « ربما تشتمل على أحكام تخالف أحكام القانون المالى أو غيره من القوانين » وأنه لابد من بحثها قبل عرضها على مجلس الشورى حتى يصح أن يقال عنها أنها مشروع الحكومة فقال « انى تكلمت فى هذا المعنى كثيرا قلت والنتيجة قال ان ذلك يكون فى السنة الآتية »(١٨٤) .

---

(١٨٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٣ ص ٦٩٢ .
(١٨٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٣ ص ٦٩٥
(١٨٤) نفس الكراس ص ٦٧٤ — اعترض سعد على هذا الموضوع ثانية عقب انفضاض مجلس النظار بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٩ أمام المستشار المالى — « وقال بطرس باتكماش نعم أن نظارة المالية تتعدى أحيانا فتتصرف من نفسها فى بعض الأشياء مثل زيادة وكلاء النظارات التى حصلت فى العام الماضى ... واعتذر المستشار المالى عما حصل فى زيادة الوكلاء ... وقال أن الميزانية لم يكن موجودا منها الا النسخ التى

ويعقب سعد « فمن لى بمنتقد يكشف للأمة هذه الحالة يدلها على أن ميزانية حكومتها تتقرر من غير أن يعرفها النظار جميعا حتى ناظر المالية الصادرة باسمه »(١٨٥) .

وقد عبر سعد عن رأيه الشخصى فى موقف المجلس من الحكومة اذ يقرر « وكنت مسرورا من مناقشة المجلس وقلت أن استمرار هذه الحالة من شأنه أن يجعل الحكومة تحسب لنا حسابا فى أعمالها ويسند الوزراء الذين يريدون العمل لخير بلادهم فى أعمالهم ويحملها على التروى فى انتخابهم ولا يبعد أن يكون هذا مقدمة لتوسيع اختصاصات هذا المجلس وتعديل طريقة الانتخاب له حتى يضم اليه الكثير من ذوى الكفاءات والاقدار »(١٨٦) .

وقد أيدت بعض الصحف الوطنية موقف المجلس تجاه الحكومة وأشارت على الحكومة بالالتفات الى ملاحظات المجلس(١٨٧) .

أما المعتمد البريطانى — جورست — فقد ضاق بموقف المجلس وأخذ عليه بأنه لا يضم فئة تساعد الحكومة فى عملها عن طريق النقاش المعتدل وانما يضم فئات تناصب النظار ومستشاريهم العداء الشديد بهدف اضعاف عزيمتهم وعرقلة أعمال الحكومة بحيث تصبح مستحيلة . وفى اعتقاده أن مجلس الشورى أصبح لا يؤدى الوظيفة التى حددت له فى القانون النظامى(١٨٨) .

والواقع أنه اتهم أعضاء الشورى بالقصور وفى اعتقاده أن هذا القصور تمثل فى معارضتهم المستمرة للاعانات التى تقررها الحكومة المصرية لترقية شئون السودان . وأشار الى أن أعضاء الشورى قد فاتهم أن

وزعت على أعضاء الشورى فطعنت فى هذا العذر » — نفس المصدر ، ص ٦٨٩

(١٨٥) نفس المصدر ، ص ٦٦٧

(١٨٦) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ١٣ ص ٦٩٢

(١٨٧) الجريدة فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠٩

(١٨٨) Egypt No I (1910) Grost to Grey, March 26, 1910 P. 3.

الطريق الوحيـــد الذى يمكن الحكومة المصرية من التخلص من الاعانات السنوية التى تمنحها لسودان هو تنمية هذا القطر(١٨٩) .

وأوضح فى تقريره الى حكومته بأن مجلس الشورى لم تظهر منه أية بادرة « تدل على حســـن تقديره للمزايا الحقيقيـــة التى اكتسبها من تبرع النظار الأمر المتعلق بحق أعضاء الشورى فى توجيه اسئلة للنظار . ودلل على وجهة نظره بحرصه عند مناقشة الميزانية على اعادة توجيه انتقادات سخيفة ولا أساس لها الى الادارة المـــالية »(١٩٠) وانتهى الى القول بأن مثل هذه الانتقادات من جانب مجلس يتصف أعضاءه بقلة الخبرة ، أمـــر طبيعى وأن نواحى الضعف فى هذا المجلس تتمثل فى السهولة التى يعدهـــا المتطرفون من أعضائه فى تضليل معظم الاعضاء وحرصهم على تجنب الطعن من جانب الصحف الوطنية الذى يوجـــه الى جميـــع من يؤيد مقترحـــــات الحـــكومة (١٩١) .

وواضح أن هذه الاتهامات التى راح جورست يكيلها المجلس انمـــا جاءت ردا على بعض الاتجاهات الوطنية التى بدت من أعضائه وخاصة فى مسألة المطالبة بمجلس أو توسيع اختصاصات المجلسين القائمين أو اطلاق حرية الاعضاء فى توجيه الاســـئلة للنظار ومحاسبة الحكومة فى انفـــاق الاموال أو مناقشة نفقات جيش الاحتلال أو غيرها من المســـائل .

ومما زاد العلاقة بين الحكومة والمجلس تأزما ذلك البيان الذى القـــاه اسماعيل اباظة فى المجلس بجلسة ٣ يناير سنة ١٩١٠ والذى تعـــرض فيه لأحوال الادارة المـــالية للبلاد بالنقد اللاذع مبينا فسادها وسوء تصرفها فى صرف الأموال . واشار . واشار الى أن عمل اللجنة « غير مســـتمد من قوة قانونية » رغم سيطرتها على كفاة الامور المـــالية للبلاو . ونـــوه أن الضمانات التى وضعت فى القانون النظامى فيما باعداد الميزانية وعرضـــها

---

(١٨٩) Ibi. p. 4.

(١٩٠) Ibi. p. 5.

(١٩١) Egypt No. I (1910) Gorst to Grey, March 26, 1910 p. 5.

على مجلس الشورى وتصديق اعضاء مجلس النظار عليها لم تنفذ (١٩٢). ودل على ذلك بأن ميزانية ١٩١٠ عرضت على النظار قبل ارسالها الى مجلس الشورى بليلة واحدة وان هذا يدل على عدم تمكن مجلس النظار من بحثها البحث الوافى . كما أن الامر العالى باعتمادها صدر فى نفس اليوم (٢١ ويسمبر سنة ١٩٠٩ الذى انتهى مجلس الشورى مه نظرها مما يوحى بعدم فحص النظار لمقترحات المجلس بشأنها .

واشار اسماعيل اباظة فى بيانه الى تصرف الحكومة الماس بالقانون النظامى وبحقوق الجمعية (١٩٣) . وانتهى فى حديثه الى القول بعدم وجود نظامى قانونى يكون اساسا لوضع مشروع الميزانية السنوية وبيان ما يجب أن تشتمل عليه وكيف يدرج فيها وقاعدة التعديل « بحيث لا يمكن الاخلال بهذا النظار الا بقانون اخر » ولم يحضر النظار جميعا هذه الجلسة لانهم كانوا قد اتفقوا فميا بينهم على مقاطعة اجتماعات مجلس الشورى لانه فى رأيهم « قد خرج عن حده وتطاول على الحكومة » (١٩٤) .

وقد تعرض النظار لمقاطعتهم لمجلس الشورى لكثير من الانتقادات من حضور بعض الصحف كاللواء واجريدة والاهرام واعتبروا تغيب النظار

---

(١٩٢) كانت المادة الثامنة من القانون المالى تنص على أن تقديرات الميزانية تصدق من مجلس النظار وتصدر بشكل لائحة مالية بمقتضى أمر عال يوم ٢٥ ديسمبر من كل عام وكان الشارع قو أراد بذلك « انه بعد أن تعود الميزانية من مجلس شورى القوانين يبحث مجلس النظار فى آراء المجلس ورغباته ويقدر فيها ما يراه » (من بيان اسماعيل اباظة بجلسة ٣ يناير سنة ١٩١٠) .

(١٩٣) كان يقصو وجود مبالغ فى الميزانية مخصصة لانشاء خطوط سكك حديدية لم تعرض مشاريعها على الجمعية وفى ذلك مخالفة للمادة ٣٥ من القانون النظامى .

(١٩٤) مذكرات سعو زغلول ، كراس رقم ١٣ ، ص ٧٩٣ — يبدو أن بعض النظار لم يعجبهم تصرف الحكومة هذا ومنهم سعد زغلول الذى خاطب زملاءه « يجب علينا أن نوسع من صدورنا للايتقاد بمقدار ما وسعنا ذمنا للاعمال نرتكب ما يخالف مصلحة الامة ثم لا نحتمل انتقاد نوابها » . — مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ١٣ ، ص ٦٩٥ .

عن حضور اجتماعات الشورى بمثابة « اضراب »(١٩٥) . ويرى سعد زغلول انه بالرغم من أن كثيرا من أعضاء حزب الامة يدافعون عن خطة الحكومة فى المجلس الا أن الحزب كان مرتاحا لهذا الاضراب « لانه يتوهم أن فيه عقابا لاباظة .. ولبقية الاعضاء فيه » (١٩٦) .

ويبدو ان الخطة التى كان يستخدمها أباظة مع أعضاء الشورى عندما كان له حظوه لدى الحكومة استعملت ضده — ولعله مما يثير الوهشة « أن أنصار هذا الرجل كانوا كثيرين عندما كان يؤيد باطل الحكومة ولم يكن له الا القليل من الانصار عندما قام يؤيد حق الامة » (١٩٧) .

وحاولت الحكومة وضع حد لانتقاوات اعضاء الشورى لها عن طريق ادخال بعض تعديلات على اللائحة الداخلية لمجلس الشورى بحيث تحد من حرية الاعضاء فى المناقشات (١٩٨) . واستمر النظار فى مقاطعتهم لجلسات المجلس الى أن صدرت لائحة داخلية جديوة للمجلس فى ٣ فبراير سنة ١٩١٠ أدرجت فيها بعض مواد متشددة تحد من حرية الاعضاء فى المناقشات (١٩٩) .

---

(١٩٥) انظر الجريدة واللواء والاهرام بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩١٠

(١٩٦) مذكرات سعد زغلول ، نفس الكراس ، ص ٦٩٨

(١٩٧) نفس الكراس ، ص ٦٩٩

(١٩٨) منها حق رئيس شورى القوانين فى تذكير العضو « بالنظام تذكيرا بسيطا أو مع اثباته فى المحضر ويستلزم هذا الاثبات قطع مرتب العضو خمسة عشر يوما ويخرج المجلس بناء على طلب الرئيس العضو من الجلسة أو يحرمه من العمل مدة معلومة » — مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ١٣ ص ٧٠٠ — ٧٠١ .

(١٩٩) ومن هذه المواد المادة العاشرة ونصها « من نبه الى المحافظة على النظام ثلاث مرات فى جلسة واحدة ثم استمر على ما أوجب تنبيهه ، فللرئيس أن يطلب من المجلس منعه من التكلم فى ذلك اليوم فى الموضوع الذى نبه لاجله ، ويصدر قرار المجلس فى ذلك بما يراه بدون مناقشة فى سبب المنع بعد سماع أقوال العضو ، ما لم يكن قو نفى عن نفسه ما استوجب عليه التنبيه .. فاذا لم يخضع العضو لهذا القرار ، فللمجلس ان يقرر اخراجه من القاعه الى أن تنتهى جلسة ذلك اليوم » — انظر :

ويبدو أن ما جاء بهذه اللائحة لم يكن ضامنا للنظار على عدم عـودة اعضاء مجلس الشورى لانتقاد الحكومة تدليل أن حضورهم اجتمـاعات مجلس الشورى بعو صدور للائحة أصبح محدودا للغـاية واقتصر أمـر الحضور على النظار أو وكلاء النظارات الذين لنظاراتهم مشروعات قوانين معروضة على المجلس (٢٠٠) . واتبعت الحكومة نفس الطريقة عند عرض ميزانيتها لسنة ١٩١٢ على مجلس الشورى فلم يحضر هذه الجلسـة من النظار سوى يوسف سابا ناظر المـالية وحده ، مما حدا بفتح الله بركات عضو المجلس بتوجيه انتقاد للحكـومة وطالب بضرورة حضـور النظار جلسات المجلس حسبما وعدت به الحكومة المجلس بجلستى ٥ ديسـمبر سـنة ١٩٠٨ ، ٦ فبراير سنة ١٩٠٩ على اعتبار أن مناقشـة الميزانيـة « أهم الامور الهامة التى تهم الامة والحكومة فى وقت واحد » (٢٠١) .

وأيا كان الامر فقد استمرت الحكومة على خطتها حتى آخر جلسـة من جلسات المجلس فى ٤ يونيه سنة ١٩١٢ رغم لفت نظر الاعضاء للحكومة بضرورة متابعة حضور اجتماعات المجلس (٢٠٢) .

وقد قمت بعمل احصاء شامل لكل مشروعات القوانين واللـوائح والاوامر العالية التى عرضتها الحكومة على مجلس شورى القـوانين فى الفترة من ١٨٨٣ الى ١٩١٣ (أى فترة وجـود المجلس) وكذلك عـدد المشروعات التى وافق المجلس عليها والتى طلب تعديلها . وتتبعت موقف الحكومة من مشروعات القوانين التى طلب المجلس تعـديلها فانتهيت الى تلك الاحصـائية .

نص اللائحة فى : محمد خليل صبحى ، المصدر السابق ، ج ٥ ص ٣٤٨ — ٣٦٣ .

(٢٠٠) من الجدير بالذكر أن الصحافة نفسها نوهت بعـزم الحكومة على اتباع تلك الخطة قبل صـدور اللائحـة — انظر : الجريدة بتاريخ ٥ يناير ١٩١٠

(٢٠١) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١١

(٢٠٢) انظر تعليق محمد علوى باشا على تلك المسالة — فى محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١١ مايو سنة ١٩١٢

عدد مشروعات القوانين واللوائح والأوامر العالية التى عرضتها الحكومة على المجلس	عدد مشروعات القوانين واللوائح والأوامر العالية التى وافق المجلس عليها	عدد مشرعات القوانين واللوائح والأوامر العالية التى طلب المجلس تعديلها	عدد مشرعات القوانين واللوائح والأوامر العالية التى رفضت الحكومة تعديل المجلس لها	عدد مشروعات القوانين واللوائح والأوامر العالية التى وافقت الحكومة على تعديل المجلس لها
٤٤١	٢٠٠	٢٤١	١٨٥	٦٦

ويتضح من هذا الجدول أن ما يزيد على نصف مشروعات القوانين واللوائح والأوامر العالية التى عرضتها الحكومة على المجلس رفض المجلس بعضها وطلب تعديل البعض الآخر وأن ما يزيد على ثلاثة أرباع القوانين أو اللوائح والأوامر العالية التى طلب المجلس تعديلها رفضتها الحكومة فى حين أنها لم توافق الا على الربع فقط . والملاحظ أن القوانين التى وافقت الحكومة على تعديلها بناء على طلب المجلس لم تكن موافقتها فى معظم الأحوال تشمل كل مواد هذه القوانين وأنما كانت تشمل بعض المواد فقط .

ولعل من المواقف الحسنة التى يعوها للحكومة تجاه الهيئتين الاستشاريتين موافقتها — تحت ضغط الرأى العام — على عرض مشروع مد امتياز شركة قياة السويس على الجمعية العمومية سنة ١٩١٠ وجعل رأيها فى هذه المسألة نهائيا . وواضح أن الحكومة المصرية أرادت بذلك أن تلقى عن كاهلها حمل مسئولية تقرير مثل هذا العمل الخطير .

ويتلخص هذا المشروع فى أن شركة قناة السويس عندما أحست بحاجة الحكومة المصرية الى المال حاولت انتهاز هذه الفرصة وعرضت على الحكومة التصريح لها بمد امتياز شركة القناة أربعين سنة بعد انتهاء أجلها عام ١٩٦٩ مقابل أربعة ملايين من الجنيهات تدفعها الشركة للحكومة وجزء من الأرباح من سنة ١٩٢١ الى سنة ١٩٦٨ (٢٠٣) على أن يكون صافى أرباح القناة مناصفة بين الشركة والحكومة فى أثناء فترة الامتياز الجديدة (من سنة ١٩٦٩ — ٢٠٠٨) .

وكان المستشار المالى « بول هارفى » ورئيس النظار « بطرس غالى » القنصل البريطانى العام جورست يميلون الى هذا المشروع(٢٠٤) .

ويرى البعض أن المشروع ظل فى طى الكتمان لمدة سنة وأن نظارة بطرس غالى كان فى عزمها التعجيل بتنفيذه « حتى لا يزعجها احتجاج الصحف الاجنبية » (٢٠٥) . ونحن لا نميل الى الاخذ بهذا الرأى لان بعض اعضاء مجلس النظار أنفسهم أمثال سعد زغلول وحسين ومحمد سعيد كانوا ضد المشروع المقترح (٢٠٦) . كما أن بعض الصحف الوطنية عارضت هذا المشروع بالاضافة الى اعتراض الاحزاب والاعيان والهيئات المختلفة له (٢٠٧) .

---

(٢٠٣) محضر الجمعية العمومية ١٥ أبريل سنة ١٩١٠

(٢٠٤) أحمد شفيق ، المصدر السابق ج ٢ القسم الثانى ، ص ١٨٦

(٢٠٥) عبد الرحمن الرافعى ، محمد فريد ، ص ١٥٨ .

(٢٠٦) انظر احمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الثانى ص ١٨٦ .

(٢٠٧) اللواء عدد ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٠٩ ، ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٩ ، ٣٠ يناير سنة ١٩١٠

كما أرسل بعض أعضاء مجلس الشورى (٢٠٨) وكذلك حزب الأمـــة الى الخديو يطلبون فيها طرح المشروع على الجمعية العمومية . ولم يمانع الخديو ورئيس نظارة فى تلبية هذه الرغبة اذا وافق جورست عليها (٢٠٩) .

انتهى الامر بموافقة جورست على طرح المشروع على الجمعيـــة العمومية وجعل رأيها قطعيا واتفق مع الخديو على ذلك بشرط أن يدافـــع سعد زغلول عن المشروع (٢١٠) .

ويحدثنا سعد زغلول أن الحكومة الانجليـــزية نفســـها كانت ضـــد المشروع كما ان المستشار المـــالى كان يرحب فى قـــراره نفســـه برفض الجمعية العمومية للمشروع حيث قال « واليوم الذى ترفض فيه (الجمعية) أسر سرورا عظيما بصفة كونى انجليزيا » (٢١١) .

وحاول الخديو الدفاع عن المشروع فى خطبته التى القاها عند افتتاح الجمعية العموميـــة فى ٩ فبراير ١٩١٠ لنظـــر هذا المشروع عنـــدما صرح لاعضا أن الحكومة « مجمعة على قبوله اذا رضيت الشركة بالتعديلات التى اقترحتها الحكومة عليها » . وأن الحكومة ترى أنه اذا وافقت الشركة على هذه التعديلات « تكون الفائدة التى تنالها مصر موجبة لتمام الرضا »(١١٢) .

---

(٢٠٨) منهم محمود سليمان — على شعراوى — أحمد يحيى .

(٢٠٩) أحمد شفيق ، نفس المصدر ، ص ٣٨٦ .

ويذكر احمد شفيق أن اسماعيل أباظة أبلغه أن تمكن فى ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٠٩ من اقناع بطرس بعرض على الجمعية العمومية وأوحى ان لم يقبل جورست بذلك فيلوح له بالاستقالة — نفس المصدر ، ص ١٨٧ .

(٢١٠) نفس المصدر ، ص ١٨٧ .

(٢١١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٧ ص ٩٠٠ ، ٩٠٢

(٢١٢) تحثنا فى محاضر الجمعية العمومية عن التعويلات التى طلبت الحكومة ادخالها على المشروع فلم نجد سوى ما أشـــار اليه سعد زغلول فى خطابه أمام أعضاء الجمعية العموميـــة فى ٤ أبريل ســـنة ١٩١٠ مـــن أنه « كان فى ذلك الوقت تشغلنا مسائل كثيرة مثل مسألة الضمان والمعاشات والـــ ٤٣ يوما وكلها تعلمونها وقد الححنا فى الغائها والغيناها فعلا » . وأشار سعد الى أن الشركة وافقت على قبـــول هذه التعديلات فى ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ — أنظر : محضر الجمعية العمومية جلسة ٤ أبريل سنة ١٩١٠ ص ٣٢٥

ونوه فى خطابه بأيه بالرغم من أن هذه المسألة ليست من المسائل التى يقضى القانون النظامى بأخذ رأى الجمعية فيها « الا أنه نظرا لاهميتها الاستثنائية بالنسبة الى الجيل الحاضر والاجيال الاتية قرر مجلس النظار الا يبت فيها برأى قبل أن يعلم أن كانت الجمعية العمومية توافق على امتداو الامتياز » (٢١٣) .

ورغم اتفاق جورست مع الخديو على جعل رأى الجمعية قطعيا فى هذه المسألة الا أن ان الخديو لم ينص على ذلك فى خطبته ولعل اغفال ذلك كان من قبيل المناورة مع أعضاء الجمعية ــ كما سنرى .

وفى جلسة الجمعية العمومية بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩١٠ ظهر واضحا ميل رئيسها الامير حسين كان الى قبول المشروع بتأثير من المستشار المالى والقنصل البريطانى العام وان لم يستطع حمل الاعضاء على قبوله. وطلب اسماعيل أباظة من بطرس غالى أن تصرح الحكومة عما اذا كان رأى الجمعية استشاريا أو قطعيا فى هذا المشروع ، واعلن بطرس انه ليس لدى الحكومة شىء تزيده عما جاء فى خطاب الخديو فى الجمعية . (٢١٤)

وتم الاتفاق بين الاعضاء على تشكيل لجنة من بين أعضائها لبحث هذا المشروع وتقديم تقرير بشأنه الى الجمعية (٢١٥) . وتم عرض تقرير اللجنة على الجمعية بجلسة ٢١ مارس سنة ١٩١٠

اشارت اللجنة فى تقريرها الى ما يحيط بالمشروع من الريب والظنون وان الحكومة لم تصرح بمصدر المشروع أهو الحكومة أم الشركة ليس له وجه سياسى لان معاهدة ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ نصت على حيدة القناة . ونوهت بأنه لايوجد اتفاق أو عقو بين الحكومة وشركة القناة يستوجب عقد الجمعية العمومية .

وكانت الحكومة ترى أنه من الظلم ان يستأثر الجيل المستقبل بالارباح القناة فى حين يحرم منه الجيل الحاضر فعقبت اللجنة على هذا القول بأنه

---

(٢١٣) محضر جلسة الجمعية العمومية ٩ فبراير سنة ١٩١٠
(٢١٤) محضر جلسة الجمعية العمومية ١٠ فبراير سنة ١٩١٠
(٢١٥) نفس المحضر .

من العدل ان ندخر لابنائنا كنزا يعوض عليهم جزءا من العبء الثقيل من الديون . الامصية والاهلية وشارت الى ان شركة القناة تسعى الى مد الامتياز لصلحتها ومصلحة مساهميها وأحفاوهم .

ولم تثق اللجنة بما ذكره المشتار المالى من أن الحكومة ستقوم باستغلال الاموال التى تحصل عليها من الشركة فى المشاريع الناقصة التى تعود على مصر بالربح الهائل منوهة بأنه كان لدى الحكومة أموال طائلة صرفت فى مشاريع كمالية رغم معارضة مجلس الشورى مثل سكك حديد السودان وان الحكومة لم تأبه بمعارضة مجلس الشورى لها ونفذت ما أرادت وكذلك تكنات جيش الاحتلال وان الحكومة تصرف سنويا ما بين ١٥ ، ١٧ مليونا من الجنيهات وليس للامة رأى معدود فيها .

وعلنت اللجنة عن دهشتها لانها طلبت من الحكومة معرفة القاعدة الحسابية التى اتبعها المستشار أو الخبراء الذين قدروا أهمية المشروع فأجيبت بأنه ليس هناك قواعد ولكن هذه افتراضات وأوصت اللجنة فى ختام تقريرها برفض المشروع (٢١٦) .

وبعد سماع الجمعية لتقرير اللجنة اتفقوا على تحديد جلسة ٤ أبريل سنة ١٩١٠ لمناقشة المشروع .

وفى مباحثات النظار مع جورست فى هذه المسألة رأى سعد زغلول أن كون رأى الجمعية قطعيا فى هذا المشروع فاشترط جورست لذلك ان يدافع سعد ومحمد سعيد عن المشروع أمام الجمعية (٢١٧) .

وكانت وجهة نظر سعد زغلول أن يعلن للاعضاء موافقة الحكومة على جعل رأيهم قطعيا بشأن هذا المشروع ثم يعقب ذلك بدفاعه عن المشروع . ويبدو أن هذه الخطة لم تقبل من جانب محمد سعيد رئيس النظار — الذى خلف بطرس غالى عقب اعتزاله عام ١٩١٠ — وفى النهاية اتفق النظار فيما بينهم على طريقة الدفاع عن المشروع بان محمد سعيد

---

(٢١٦) محضر جلسة الجمعية العمومية ٢١ مارس سنة ١٩١٠ .
(٢١٧) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٨ ، ص ٩٣٠ .

الاعضاء باعلان الحكومة بجعل رأى الجمعية قطعيا ثم يدافع سعد عن مد الامتياز ويعقبه اسماعيل سرى فى الحديث عن الحاجة الى المال ثم رشدى ليبين للاعضاء المخاوف من رفض المشروع ثم يبين حشمت القرارات الخاصة بمجلس اوارة الشركة فيما يتعلق ترسم المرور واخيرا يتحدث سابا ناظر المالية فيطمئن الاعضاء على جدول المشروعات التى تستخدم فيها هذه الأموال (٢١٨) .

وفعلا وقف سعد زغلول بجلسة ٤ أبريل سنة ١٩١٠ يدافع عن المشروع ثم أعقبه اسماعيل سرى فتحدث عن استهلاك مهمات الشركة وبعد ذلك استأنف سعد دفاعه عن المشروع وابلغ الاعضاء أن الشركة وافقت على التعديلات التى طلبت الحكومة ادخالها على المشروع .

وفى جلسة الجمعية بتاريخ ٧ ابريل سنة ١٩١٠ حاول سعد استئناف دفاعه عن المشروع ولكن بعد فترة قصيرة قاطعه الاعضاء على أن المسألة استوفيت من جانب الحكومة فرد قائلا « انكم استعملتم هذا السلاح ضدى اليوم وسيستعمل غدا ضدكم فاحذوره والرأى لكم » .

ولكن الحكومة بدافعها لم تستطع استمالة الاعضاء لمشروعها حيث رفضت الجمعية العمومية باجماع الاراء ما عدا مرقص سميكة والنظار(٢١٩).

وظلت الهيئتان الاستشاريتان تطالبان الحكومة كلما سنحت لهما الفرصة بتوسيع اختصاصاتهما . ومن ذلك ما طلبه مجلس شورى القوانين فى ٢٢ يونية سنة ١٩٠٩ باعداد مشروع قانون يمنح الامة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة فى ادارة البلاد على النحو الذى سبق أن طلبوه فى جلسة مجلس الشورى فى أول ديسمبر سنة ١٩٠٨ كما سبق أن أشرنا ولكنهم أضافوا الى طلبهم هذا اعداد مشروع قانون بتعديل نظام الانتخاب وابلاغ أعضاء المجلس الى ستين عضوا وذلك لتتحقق « النيابة عن الامة بمنعى اكمل من الحالة الراهنة » (٢٢٠) .

---

(٢١٨) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٨ ص ٩٣١
(٢١٩) محضر جلسة الجمعية العمومية ١٧ أبريل سنة ١٩١٠
(٢٠٠) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٢٢ يونيه سنة ١٩٠٩

كذلك طلبت الجمعية العمومية نفس الطلب فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٠ لكن طالبها كان اكثر تحديدا من المجلس اذ نص على ايجاد مجلس ينـوب عن الامة ويكون رايه قطعيا فى ادارة أمور البلاد (٢٢١) .

وقد ردت الحكومة على تلك الرغبة فى ٢٥ مارس سنة ١٩١٢ بـأن الخديو اشار فى خطابه فى افتتاح الجمعية العمومية سنة ١٩١٢ الى الخطة التى ستجرى عليها الحكومة فيما يتعلق بهذا الاقتراح وتتضمن اهتمـام الحكومة بالبحث « عن الوسائل اللازمة لتحسين احوال النظام النيابى العام وجعله احسن مطابقة لمصلحة البلاد (٢٢٢) .

واخيرا فى عام ١٩١٣ اضطرت الحكومة تحت ضغط الحركة الوطنية وبتوجيه من الاحتلال الى ادماج مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فى هيئة واحدة عرفت بالجمعية التشريعية صدر بانشائها القانون النظامى سـنة ١٩١٣ .

ويبدو أن الاحتلال اراد أن يعرقل تيار الحركة الوطيية بمجاراتها فى الظاهر بوضع نظام شورى جديد دون أن يكون له قواعـد الدسـتور الحقيقى ، ذلك أن القانون النظامى الجديد لم يكن الا طبعـة مبسـطة من القانون النظامى القديم الصادر فى عام ١٨٨٣ وكل ما استحدثه فى هـذا الخصوص ما يلى :

(أ) عدل عن فكرة تعدد المجالس وعاد الى تقليد المجلس الواحد .

(ب) استبقى فكرة الجمع بين التعين والانتخاب مع توسية مجـال الانتخـاب قليـلا .

(جـ) جمع المجلس الجديد بين اختصاصات مجلس شـورى القـوانين والجمعية العمومية مع بعض الاستثناءات الطفيفة (٢٢٣) .

---

(٢٢١) محضر جلسة الجمعية العمومية ١٤ مارس سنة ١٩١٠

(٢٢٢) انظر نص خطبة الخديو فى الجمعية العمومية بمحضر جلسـة الجمعية العمومية ٢٥ مارس سنة ١٩١٢

(٢٢٣) سليمان محمد الطماوى ، مبادىء القانون الدستورى والمصـرى والاتحـادى ص ٨٠

أما عن الخصائص العامة للنظام الجديد فانها تنحصر فى النواحى الآتية:

أولا — يعتبر هذا النظام صورة أخرى بجلوس الحكم المطلق فهو اذن لا يختلف كثيراً عن نظام سنة ١٨٨٣ حيث ركز السلطة فى يد النظارة من الناحية الدستورية ، ولكنها من الناحية الفعلية ظلت فى يد المعتمد البريطانى . ولم يكن للجمعية التشريعية سلطة فعليه الا فيما يتعلق بفرض الضرائب والرسوم (٢٢٤) . أما فيما عدا ذلك فاختصاصاتها استشارية ، ويتضح من ذلك ان السلطة التنفيذية وكذلك التشريعية بقينا فى يد مجلس النظار .

ثانيا — كانت هذه الجمعية مشكلة من ٨٣ عضوا منهم ٦٦ منتخبون ، ١٧ معينون من بينهم رئيس الجمعية . وكان النظار يعتبرون أعضاء فى الجمعية بحكم القانون (٢٢٥) .

أما عن مدة العضوية فتحددت بست سنوات للاعضاء المنتخبين والمعينين على أن يتجدد انتخاب وتعيين ثلث كل من الفريقين فى كل سنتين (٢٢٦) .

وقد يتبين لنا من هذا التشكيل أن هذا النظام الجديد اكثر ديمقراطية من النظام السابق (أى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية) لزيادة عدد الأعضاء المنتخبين عن المعينين ، ولكن هذا التعديل يفقد قيمته ما دامت اختصاصات الجمعية التشريعية استشارية . الامر الذى لا يدعو — على حد قول صحيفة التيمس — الى المبالغة فى الثقة بنتائج النظام الجديد(٢٢٧) .

ولقد تحددت اختصاصات الجمعية التشريعية فى اقرار الضرائب والرسوم ، اذ لا يتم فرضها الا بعد موافقة الجمعية عليها . والحقيقة انه الاختصاص الجدى الوحيد بين الاختصاصات المخولة للجمعية ، وفيما عدا ذلك نجد أن الاختصاصات الأخرى استشارية .

---

(٢٢٤) المادة ١٧ من القانون النظامى سنة ١٩١٣ فى : محمد خليل صبحى ، المصدر السابق ، ج ٥ ص ٣٩٦

(٢٢٥) المادة الثانية من نفس القانون فى نفس المصدر ص ٣٩٢

(٢٢٦) المادة ٤ ، ص ٣٩٣

(٢٢٧) The Times 22 - 1 - 1914

وخولت الجمعية حق مناقشة ردود الحكومة على ملاحظاتها ، ولم يكن هذا الحق مخولا من قبل لمجلس شورى القوانين أو الجمعية العمومية . ولكن ملاحظات الاعضاء لم تكن ملزمة للحكومة . كما خولت الجمعية أيضا حق تحضير مشروعات قوانين ، باستثناء القوانين النظامية ، أما مجلس الشورى فكان له فقط أن يطلب من الحكومة تقديم هذه المشروعات دون أن يكون لكلتا الهيئتين الحق فى تقديم مشروعات القوانين .

وفيما عدا ذلك لم يزد اختصاص الجمعية التشريعية على ما كان للهيئتين السابقتين بل رجع بها الى الوراء فى بعض الشئون ، فقد كان القانون أو النظامى القديم ينص على انه لا يجوز لمجلس شورى القوانين ان يتذاكر أو يبدى رأيا أو رغبة فى الجزية التى كانت تدفع لتركيا والدين العمومى وكل ا التزمت به الحكومة بموجب قانون التصفية أو معاهدات دولية ، وقد حظر القانون الجديد على الجمعية التشريعية الخوض فى هذه المسائل وأضاف اليها المسائل المتعلقة بالدول الاجنبية وعلاقات مصر بهذه الدول (مادة ٢٠) وهذه الاضافة تعنى منع المناقشة فى الاحتلال ، لانه علاقة بمصر بدولة أجنبية ، وكذلك مركز انجلترا فى السودان .

ويهمنا الآن ابراز العلاقة بين الحكومة والجمعية التشريعية لنعرف نفوذا وسلطة هذه الهيئة الجديدة بالنسبة للمشاركة فى أعمال الحكم والادارة .

بمقتضى نص المادة ٢٧ من القانون النظامى سنة ١٩١٣ تقرر لاعضاء الجمعية التشريعية الحق فى توجية أسئلة الى النظار فى المسائل الادارية ذات المصلحة العامة بشرط موافقة رئيس الجمعية وبشرط الا يكون للسؤال أى مساس بالعلاقات والاتفاقات الدولية . وكان للوزير الموجه اليه السؤال الحق فى عدم الاجابة اذا قدر أن المصلحة العامة تقتضى ذلك (٢٢٨) . هذا فضلا عن ان اجابة الناظر أو نائبه ليست محلا للمناقشة (٢٢٩) .

وهكذا لم تكن الحكومة ممثلة فى مجلس النظار مسئولة سياسيا أمام

---

(٢٢٨) المادة ٢٨ من القانون النظامى الصادر سنة ١٩١٣ ص ٣٩٩
(٢٢٩) المادة ٢٩ من القانون النظامى سنة ١٩١٣ ص ٣٩٩

الجمعية ، كما أنها تستطيع من جانبها أن تحل الجمعية اذا اختلفت معها فى الرأى ويظهر لنا هذا الوضع غير المتعادل مدى قوة الحكومة وضعف الجمعية التشريعية أمامها (٢٣٠) .

عقدت الجمعية التشريعية دورا واحدا من ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ الى ١٧ يونيه سنة ١٩١٤ وأول ما نلاحظه على مواقف أعضائها هو انقسامهم الى فريقين أولهما كان مؤيدا للحكومة فى سياستها وهو فريق الاغلبية والثانى فريق الاقلية ويضم اعضاء ينتمون الى الحزب الوطنى وحزب الامة وحزب الاصلاح وكان يوجه هذا الفريق فى معارضة للحكومة سعد زغلول وكيل الجمعية التشريعية المنتخب .

ويتضح منذ الوهلة الأولى تدخل الحكومة فى أعمال الجمعية التشريعية عندما طلبت الحكومة على لسان ناظر الحقانية حسين رشدى الانضمام الى اللجنة التى شكلتها الجمعية التشريعية لاعداد اللائحة الخاصة بها وتضطر الجمعية الى الموافقة على طلب الحكومة (٢٣١) .

وقد تمثل أول خلاف بين الحكومة واللجنة التى شكلت لاعداد اللائحة الجمعية الداخلية عندما عارضت الحكومة فى منح رئيس الجمعية الحق فى اخراج العضو الذى يتحدث فى أمور خارجة عن اختصاص الجمعية بينما ترى اللجنة ان هذا الحق للجمعية دون غيرها (٢٣٢) :

والواقع أن الجمعية التشريعية اضاعت عددا من جلساتها فى النظر فى مسألة من له الحق فى تولى رئاسة الجمعية عند غياب رئيسها الوكيل المعين أمام المنتخب وتدخل رئيس النظار معلنا أن الرئاسة للوكيل المعين ولقد استطاعت الحكومة عن طريق انصارها من الاعضاء الفوز فى هذه المسألة على فريق المعارضة أو اضيف الى اللائحة مادة جديدة تقضى بأن يحل الوكيل المعين

---

(٢٣٠) The Times 22 — 1 — 1914

(٢٣١) محضر جلسة الجمعية التشريعية ٢٢ يناير سنة ١٩١٤

(٢٣٢) مذكرات محمد فريد — القسم الثانى — كراس ٢ ص ٦٧

محل رئيس الجمعية فى حالة غيابة واذا غاب الوكيل المعين يكون للوكيل المنتخب حق الرئاسة (٢٣٣) .

كذلك صرفت الجمعية وقتا طويلا فى مناقشة عدم قانونية انشاء نظارتى الاوقاف والزراعة على اعتبار ان الحكومة لم تأخذ رأى الجمعية عقب تكوينهما مع بيان الاسباب التى حدث بها الى اصدار القانونين المتعلقين بانشائهما(٢٣٤)

والواقع ان تنوع تشكيل الجمعية التشريعية ادى الى تعدد المسائل التى قامت ببحثها فبينما نجد أن طبقة الاعيان استمروا فى الاهتمام بشئون الزراعة وتأييد المشروعات التى تتعلق بمصالح طبقتهم (٢٣٥) . نجد أن الاعضاء الذين يمثلون الطبقة المثقفة يقترحون أمور تتفق وطبقتهم (٢٣٦) .

وفى نهاية حديثنا عن الجمعية التشريعية نقول ان كتشنر أبدى ثقته بأعضائها وعول على معاونتهم للحكومة فى تصريف الامور (٢٣٧) . وكان يريد أن يجعل أنها اداة طيعة للحكومة ولكن خاب أمله عندما انقسم اعضاؤها الى فريقين كما أشرنا عندما وجد الخديو يتدخل فى شئونها بأعضائها فعزم على الغائها لكنه سرعان ما غير رأيه اذ وجد أنها ليست أداة خطرة على وجود الاحتلال بسببت اختصاصاتها المحدودة كما أنه رأى أنها وسيلة نافعة للحد من نفوذ الخديو وسلطانه .

على أن الجمعية التشريعية لم تعش طويلا حيث نشبت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ فأوقفت جلساتها .

---

(٢٣٣) محضر جلسة الجمعية التشريعية ٢ ، ٢٤ فبراير ، ١٨ ، ١٩ مارس ١٩١٤

(٢٣٤) محضر جلسة الجمعية الشريعية ٢١ مايو سنة ١٩١٤

(٢٣٥) مثل مشروع قانون نقابات التعاون .

(٢٣٦) مثل المطالبة بتحسين أوضاع رؤساء المحاكم الهلية وقضاتها واعضائها النيابة ومعاونى الادارة .

(٢٣٧) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ٢١ ، ص ١٠٨٢

ولم تتمتع البلاد بحياة نيابية أو شبه نيابية طوال الحرب والسنوات التى اعقبتها حتى قيام ثورة ١٩١٩ ثم صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وصدور دستور سنة ١٩٢٣ الذى دخلت به الحياة النيابية المصرية مرحلة جديدة .



الفصل السادس

الادارة المحليـــــة

= ادارة الاقاليم من العصر العثمــانى حتى بداية عهــد الســيطرة البريطـــانية .

= المــديرون والمحافظــون .

= نظـــام التفتيش .

= حكمدارو البوليس .

= مأمورو المراكز ونظار الأقســـام .

= العمــد والمشــايخ .



كانت مصر مقسمة فى العصر العثمانى الى خمس ولايات كبرى أربعة منها فى مصر السفلى وواحدة فى مصر العليا . وهذه الولايات هى :

الشرقية وعاصمتها المنصورة والغربية وعاصمتها المحلة الكبرى والمنوفية وعاصمتها منوف والبحيرة وعاصمتها دمنهور ومصر العليا وعاصمتها جـرجا .

وكان يحكم كل ولاية صنجق من المماليك يعينه الباشا ويصدق على الباب العالى لذلك سميت هذه الولايات بالصنجقيات .

وكانت هذه الولايات الخمس متقسمة بدورها الى وحدات اقليمية هى الكاشفيات يتولى الاشراف على كل منها كاشف يختار أيضا من المماليك . وكان عدد الكاشفيات طبقا لقانون نامة سليمان سنة ١٥٢٥ الذى أرسى نظام الادارة فى مصر ١٤ ، ١٣ منها فى مصر السفلى والوسطى والرابع عشر يتكون من واحة الخارجة فى الصحراء الغربية (١) .

ويبدو أن عدد الكاشفيات قد زاد زيادة كبيرة حتى بلغ نحو الضعف فى القرن الثامن عشر حتى أصبحت بعض القرى الكبيرة مراكز رئيسية للكشوفات (٢) .

وربما كان القصد من اكثار الكاشفيات تفتيت وحدة الصعيد الادارية تحاشيا لتجدد الاضطرابات التى كان يقوم بها العربان فى القرن الثامن عشر(٣).

---

(١) ليلى عبد اللطيف أحمد ، الادارة فى مصر فى العصر العثمانى ، رسالة دكتوراة غير منشورة تحت اشراف الاستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، نوقشت بكلية الاداب جامعة عين شمس — سنة ١٩٧٥ ، ص ٣٦

(٢) السيد رجب حراز ، المدخل الى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثمانى الى الاحتلال البريطانى ، ص ١٣

وهذه الكشوف هى : دمنهور — المنصورة — المحلة — منوف — بلبيس قليوب — الجيزة — الفيوم — البهنسا — الاشمونين — منفلوط — اسيوط — أبو تيج — طها — طهطا — اخمين — الجزيرة — سوهاج — العشيرات — فرشوط — بهجورة — حرفقنا — الاقصر — ارمنت — الاخصاص — اسنا — اسـوان .

(٣) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر (رسالة دكتوراة منشورة) ص ١٥

وكانت اختصاصات الصناجق تنحصر فى حفظ الامن والنظام والفصل فى المنازعات وحماية المزراعين من غارات العربات ومساعدة الملتزمين فى جباية الضرائب « ولم يقدروا يحضروا بمصر حتى يحضروا معهم حجة اشهاد من قاضى الولاية وأعيانها يحظ الجسور ورى البلاد والحكم بالعدل بين العباد »(٤)

(٤) أجوبة حسين افندى الروتامجى : ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية تحقيق الاستاذ محمد شفيق غربال بحلوية كلية الآداب جامعة فؤاد ، المجلد الرابع ج ١ سنة ١٩٣٦ ، ص ١٣

أما الكشاف فكانوا يعانون صناجق الاقاليم ولهم ذات السلطة المقررة للصناجق والواقع أن الكشاف كانوا هم الحكام الحقيقين فى الاقاليم . ويرجع ذلك الى أن الصناجق كانوا لايقضون فى الاقاليم سوى ثلاثة أو أربعة أشهر فى السنة ويقيمون فى العاصمة باقى اشهر السنة خشية ما قد يحاك حولهم من مؤامرات فى العاصمة قد تنتهى بعزلهم من ولاياتهم (٥) .

والى جانب الصناجق والكشاف كان يوجد مشايخ القرى وكانوا مسئولين عن الحفاظ على الأمن فى قراهم والاشراف على تنظيم أعمال الرى ومسح اراضى ومتابعة عملية تحصيل الضرائب خاصة من المقصرين فى أدائها كما كانوا يشاركون قاضى الشرع وغيره من رجال الادارة فى فض المنازعات التى تنشب بين أهالى القرى (٦) . كما كان يوجد الشاهد ويقوم بتسجيل اطيان القرية فى دفتر خاص بها والصراف الذى يقوم بجمع الاموال المستحقة على الاهالى (٧) .

ولكن ادارة الاقاليم فى العصر العثمانى اتسمت بالفساد ويرجع ذلك الى كثرة الصراع الذى كان ينشأ بين الامراء المماليك من اجل السيطرة على حكم الولايات فقد كان المماليك يمثلون عناصر منقسمة على نفسها ومن ثم كانت دائما

---

(٥) عبد الرحمن الرافعى . تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ج ١ ص ٣٦ .

(٦) عبد الرحيم عبد الرحمن ـ المصدر السابق ، ص ٢٠

(٧) نفس المصدر ـ ص ٢٣ ، ٢٥

مشغولة بالتنازع على المكاسب والمغانم هذا بالاضافة الى اشتراكهم مع الجندى فى الثورة على الباشا الامر الذى ادى الى تدهور ادارة الاقاليم رغم المحاولات التى قامت بها الدولة العثمانية من أجل اصلاح نظام الادارة فى مصر (٨) .

والحقيقة أن محمد على هو أول من أهتم باصلاح نظام ادارة الاقاليم ضمن خطته الشاملة فى اقامة حكومة نظامية مستقره الامر الذى اتضح اثره فى نشر لواء الامن والنظام فى البلاد (٩) .

ادخل محمد على عدة تعديلات على التقسيم الادارى للبلاد حيث جعل من مصر سبع مديريات عين كل منها مديرا . خص لاوجه البحرى منها اربع مديريات وكانت المديرية الأولى تشمل البحيرة والقلوبية والجيزة (١٠) . والثانية تشمل المنوفية والغربية (١١) . والثالثة تشمل المنصورة (الدقهلية) تشمل الشرقية .

والمديرية الخامسة كانت تضم مصر الوسطى من جنوب المنيا حتى جنوب الجيزة (١٢) . اما المديريتان السادسة والسابعة فكانتا تتالف منها مصر العليا والأولى تمتد من شمالى قنا الى جنوبى المنيا واخرى تمتد من وادى حلفا الى قنا (١٣) .

---

(٨) من هذه المحاولات ما قامت به الدولة العثمانية من ارسال الوزير محمد باشا الى مصر فى سنة ١٦٠٧ الذى تمكن من اخماد ثورة الجند التى اشترك فيها الصناجق ضد الباشا وقام بنفى الصناجق جميعا الى خارج القاهرة — انظر ليلى عبد اللطيف — المصدر السابق ، ص ٥١ — ٥٢
(٩) عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على — ص ٦١٧ — ٦٦١
(١٠) ثم صارت البحيرة مديرية قائمة بذاتها وكذلك الجيزة .
(١١) ثم انفصلت كل منها وصارت مديرية قائمة بذاتها .
(١٢) سميت بعد ذلك مديرية الاقاليم الوسطى وشملت بنى سويف والفيوم والمنيا . ثم سميت اسيوط وجرجا مديرية نصف اول وجه قبلى — انظر عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ا ص ٦١٨— ٦١٩ .

والى جانب هذه المديريات كان هناك خمس محافظات هى : القاهــرة والاسكندرية ورشيد ودمياط والسويس .

وكانت كل مديرية تنقسم حسب مساحتها الى عدة مراكز يرأس كلا منها مأمور وكل مركز ينقسم الى عدة اقسام (اخطاط) يرأس كل قسم ناظر ، والقسم يشمل عدة نواح قرى) يتولى الاشراف على كل ناحية رئيس يسمى شــيخ البلد والمعروف الآ بالعمدة) وظل بجانب العمــدة الخولى ووظيفته مسح الاطيان والصراف لجمع أموال الميرى (١٤) .

ورغم ما كان يتمتع به المديرون من سلطات تنفيذية وقضائية واســعة فلم يكن لهؤلاء سلطة خاصة ينفرد بممارستها دون الباشا ، فقد كان محمد على من حين لآخر يبعث اليهم بالاوامر التى توضح لهم كيفية ممارسة هذه السلطات فهو يراقبهم مراقبة ذاتية وكان بابه مفتوحا للشكوى ضد تصرفات الموظفــين سواء صدرت هذه التصرفات عنهم بصفتهم العامة أو بصفتهم الشخصية . وسجلات المعية السنية حافلة بمدى اهتمام محمد على بحكم الاقاليم (١٥) .

وكان محمد على يشدد من مراقبة رجال الاقاليم وعلى حــد قــول الجبرتى أن الباشا كثيرا ما كان يبعث بعيونه « للفحص والتجسس » (١٦) . ويعزلهم اذا اساؤا فى حكمهم من ذلك ما قام به محمد على فى عام ١٨١٧ مــن

---

(١٤) عبد الرحمن الرافعى ، نفس المصدر ص ٦١٩ .

(١٥) من ذلك على سبيل المثال لا الحصر مكاتبة من محمد على الى محافظ دمياط فى شهر شوال ١٢٣٤ (١٨١٩) يعنف فيها محمد على المحافظ لشكوى وكيل القنصل الانجليزى من تصرفاته غير المرضــية وجاء فيهــا « يا حسن أغا منذ أمد طويل وانت تعمل فى الحكومة فما أغرب هذه الحالة الم تحاول معرفة الاجراءات التى يجب اتباعها حاكم المنــاطق التى بهــا قناصل واتباعهم ، فياروحى ، ابيضت ذقنك بالطاحونة ؟ أو لم تطلع ولو على نبذة من أحوال العالم ؟ (وثائق المعية السنية ج٣ ص ١٧٢ — ١٧٣ الأمر نمرة ٣٤٤) . وعندما أرسل المحافظ الى محمد على رده على الشكوى لم يقتنع محمد على بها وأمر بتشكيل لجنة لتحقيق الشكوى . (المعية السنية ج ٣ ص ١٩٣ — ١٩٤) .

(١٦) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الاثار فى التراجم والأخبــار ، ج ٤ ص ٢٧١

عزل جميع حكام الاقاليم وحاسبهم على أعمالهم لظلمهم للاهالى .(١٧) . كما أن محمد على كان يحرص على أن يحصل من حكام الاقليم على تقارير بصفة منتظمة)١٨(.

وقد حدد قانون الفلاحة الذى أصدره محمد على فى سنة ١٨٣٠ اختصاصات حكام الاقاليم وأبان الجزاء الذين يستحقونه فى حالة وقوع اخطاء من جانبهم (١٩) . فكان مشايخ البلد يشرفون على رى الأراضى وتطهير الترع فى فصل الشتاء واصلاح السدود وصيانة مستلزمات الرى فى الناحية وجمع العمال للقيام بالاشغال الهامة كاصلاح الجسور وحفر الترع وغير ذلك (٢٠) .

كذلك كان حاكم الخط وكبار المشايخ يدخل ضمن اختصاصاتهم جمع المواطنين فى مختلف النواحى الواقعة فى دائرة اختصاصاهم فى وقت الفيضان واصدار الآراء المتعلقة برى كل حوض . بينما كانت مهمة ناظر القسم تنحصر فى مراقبة أعمال الرى بصفة عامة والتفتيش على الجسور . أما المأمور فكان بدوره مسئولا عن توفير العدد الكافى من آلات رفع المياه وبصفة عامة الاشراف على الأشغال الهامة فى مقاطعته وتنفيذ الأوامر المرسلة اليه من القاهرة(٢١) .

استمر وضع ادارة الأقاليم فى عهدى عباس وسعيد كما كانت فى عهد محمد على وان كان سعيد قد أشرك العنصر المصرى فى المناصب الصغرى فى الادارة الاقليمية فى وظائف حكام الأخطاط ونظار الأقسام بنسبة الثلث بعد أن كانت تلك المناصب وقفا على الاتراك وحدهم(٢٢) .

---

(١٧) نفس المصدر ، ص ٢٧١

(١٨) نفس المصدر ، ص ٢٧١

(١٩) أنظر نص القانون فى فتحى زغلول : المحاماه ، ١٩٠٠ ، الملحقات ص ١٠٠ وما بعدها .

(٢٠) ريفلين ، هيلين آن ، الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسينى ، ص ٣٤٦ — ٣٤٧

(٢١) نفس المصدر ، ص ٣٤٧ — ٣٤٨

(٢٢) Bear, Gabriel. Social Change in Egypt 1800—1914 (Holt, ed : Political and Social Change in Modern Egypt) p. 148.

أما فى عهد اسماعيل فقد تعدل التقسيم الادارى للبلاد فأصبح عدد المديريات ١٣ ستة مديريات منها فى الوجه البحرى وسبع مديريات فى الوجه القبلى(٢٣) . بينما صار عدد المحافظات تسعا(٢٤) .

وظلت المديريات يراسها المديريون والمحافظات يشرف عليها المحافظون كما استمرت المديريات مقسمة الى مراكز والمراكز الى اقسام (أخطاط) والأقسام الى نواح وبلاد . بينما تغير اسم مشايخ البلاد فأصبحوا يعرفون بالعمد وتحت أيديهم المشايخ وأصبح تعيين هؤلاء واولئك يتم عن طريق انتخاب الأهالى(٢٥) .

ورغم اهتمام الخديو اسماعيل بمراقبة الادارة سواء المركزية او الاقليمية عن طريق « ترتيب ديوان التفتيش دواوين العمومات والأقاليم والمحافظات وسائر الدواوين والمصالح »(٢٦) الا أن الفساد قد تطرق الى الادارة الاقليمية بسبب النفوذ الهائل الذى تمتع به العنصر التركى المسيطر على المناصب الكبرى فى الأقاليم كمناصب المديرين والمحافظين ووكلائهم وبعض مناصب مديرى المراكز . اذ لم نر بين المديرين عام ١٨٧٩ مصريا واحدا اذا استثنينا محمد باشا سلطان مفتش عموم الأقاليم القبلية ف ذلك الوقت(٢٧) .

وعلى أن هذا لا يعنى أن الحكومات قبل الاحتلال قد اهملت شأن

---

(٢٣) مديريات الوجه البحرى هى : البحيرة — الغربية — الشرقية — الدقهلية — المنوفية — القليوبية .

ومديريات الوجه القبلى هى : الجيزة — بنى سويف — الفيوم — المنيا — بنى مزار — اسيوط — جرجا — قنا — اسنا .

(٢٤) المحافظات هى : القاهرة — الاسكندرية — رشيد — دمياط — بورسعيد — الاسماعيلية — السويس — القصير — انظر عبد الرحمن الرافعى عهد اسماعيل ج ٢ ، ص ٢٣٧

(٢٥) نفس المصدر ، ص ٢٣٨

(٢٦) دار الوثائق القومية . سجلات الأوامر العربية — سجل رقم ١٩٤٣ أمر الى المجلس الخصوصى فى ١٦ ربيع الأول سنة ١٢٩٠ — ١٤ مايو سنة ١٨٧٣

(٢٧) حسين فوزى النجار ، أحمد لطفى السيد ، ص ٤

وأيضا : Baer, Op. Cit., P. 149

الادارة الاقليمية بل على العكس اهتم رؤســاء هــذه الحكومات بمحاولة النهوض بادارة الأقاليم ويتضح ذلك من أن أحد رؤساء هذه الحكومات وهو محمد شريف عند تشكيل نظارته فى ٧ أبريل ســنة ١٨٧٩ على حث حكام الأقاليم على التعاون مع النظارة بأن أرســل اليهم منشورا عقب توليــه رئاسة النظارة مباشرة أوضح لهم فيه المنهج الذى يسيرون عليه فى علاقاتهم مع أهالى القطر . وأوصاهم بالعمل على انتظام ادارة الأقاليم وأوصــاهم بالعطف على الأهالى وان يكونوا واثقين من مساعــدة ومحبة الشــعب لهم(٢٨) . واستمر شريف طوال نظاراته الثلاث التى شكلها قبل الاحتلال يولى اهتمامه بادارة الأقاليم(٢٩) .

وعندما جاء الاحتلال البريطانى لمصر ظل عدد المديريات كمــا كان فى عهد اسماعيل بينما تغير عدد المحافظات فأصبح عددها ستا بدلا من تسع محافظات .

* * *

استمر المديرون والمحافظون ومختلف حكام الأقاليم فى بداية عهــد السيطرة البريطانية يشاركون فى العمل كثيرا أو قليــلا بدون ارشــاد البريطانيين واستمروا فى وضعهم كما كانوا قبل الاحتلال . اذ ظل المديريون ومأموروا المراكز الممثلين الرئيسيين لنظــارة الداخليــة ينقلون قوانينهــا وتعليماتها الى كافة المستويات المحلية ، واستمروا مسئولين أمام الادارة المركزية عن استتباب الأمن فى الجهات التى يعملون بها(٣٠) .

ويأتى المديرون والمحافظون من الناحية الاسمية على رأس الهيئــة الحاكمة المحلية . فالمديرية هى اهم الأقسام الادارية فى الدولة ، وسنحاول دراستها من ناحيتين أولاهما اعتبار المديرية وحــدة ادارية تابعة للادارة

---

(٢٨) الوقائع المصرية ١٣ أبريل سنة ١٨٧٩

(٢٩) من ذلك خطابه فى ٢٦ سبتمبر ١٨٨١ الى المديرين والمحافظين والذى تضمن القواعد الأساسية التى يجب عليهم أن يسيروا عليها من أجل حفظ الأمن والفصل بين السلطة الادارية والقضائية . انظر : نص الخطاب فى : سليم نقاش مصر للمصريين ج٤ ، ص ١١٣ — ١٣٥

(٣٠) Tignor, Modernization and British Colonial rule in Egypt. p 206

المركزية ، والناحية الثانية اعتبار المديرية شخصا معنويا له شخصية شبه مستقلة ، ولها مصالحها ومرافقها المحلية التى تتبعها(٣١) .

والمدير هو الرئيس الاعلى للمديرية ، وله مظهر مزدوج ، فأولا وقبل كل شىء هو يعد عاملا مركزيا يمثل السلطة المركزية ، كما انه بمثابة عامل لا مركزى يمثل مجلس المديرية . ويبد أن مظهر المدير المركزى كان له تأثير بعيد فى المظهر الآخر أى المظهر اللامركزى(٣٢) .

أما عن المظهر المركزى للمدير فاننا نلاحظ أنه يعد من اعمال الحكومة المركزية وذلك طبقا لما قرره الأمران العاليان الصادران فى ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ وأول يونية سنة ١٨٩٣ وكذلك وفقا للمنشور الصادر فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٨ . وللمدير أيضا صفته السياسية ، وكان للسلطة المركزية الحرية التامة فى مسألة تعيينه ويتم ذلك بموجب مرسوم خديو يصدر بناء على اقتراح ناظر الداخلية وموافقة مجلس النظار . ولم تكن هناك شروط محددة لاختيار المديرين كالكفاءة مثلا أو الحصول على مؤهلات معينة ، وانما كان يترك ذلك لتقدير السلطة المركزية .

ومن دراستنا لبعض ملفات مديرى المديريات والمحافظين اتضح لنا أن بعضهم كانوا من العسكريين الذين خدموا فى الجيش المصرى ووصلوا الى رتب الضباط الكبيرة وبعضهم ممن عمل فى البوليس فى وظائف صغرى مثل ملاحظ بوليس وظل يتدرج فى الترقى الى أن أصبح مأمور مركز او ناظر قيم ثم وكيل مديرية الى أن أصبح مديرا وبعضهم كانوا من رجال القضاء ومنهم من لا يحمل مؤهلات على الاطلاق(٣٣) .

---

(٣١) مصطفى الصادق ، القانون المالى ، ص ١٠٧

(٣٢) عثمان خليل عثمان ، اللامركزية ونظام مجالس المديريات فى مصر ، ص ١٠٠

(٣٣) أنظر على سبيل المثال ملفات خدمات هؤلاء المديرين :

— اللواء ابراهيم باشا صبرى :

وهو من خريجى المدرسة الحربية — عين مديرا لعدة مديريات واحيل الى المعاش فى ١٠ فبراير سنة ١٩١٢ عندما كان مديرا لأسيوط وبدأ خدمته فى الحكومة منذ عام ١٨٨١ — ملف رقم ٢٦٩١٠ محفظة ١٢١٤ دولاب ٥٩ رف ٤ (بدار المحفوظات) .

وكان تعيين المديرين يتم فى البداية بصفة مؤقتة ثم يثبتون بعد فترة فى مناصبهم وكان مستقبلهم رهنا بارادة الحكومة حيث كانوا يخضعون لرقابتها ومصيرهم فى النهاية يتوقف على رغبتها وتقديرها . وعلى ذلك لم يكن من السهل على المديرين أن يتشربوا كقاعدة عامة — روحا محليـة خالصة من طغيان التيارات الحكومية والسياسية ، هذا بالاضافة الى كثرة تنقلهم من مديرية الى أخرى طبقا لأوامر نظارة الداخلية وبحيث لم تتسع لهم فرصة الاستقرار فى مراكزهم بالقدر الذى يتيح لهم التعرف على أحوال مديرياتهم .

— مصطفى بك ماهر :
من رجال البوليس ثم انتقل الى الادارة مديرا لعدة مديريات آخرها مديرا للمنيا ثم أحيل الى المعـاش فى ١٩٠٧ (ملف ٢٣٤١٤ محفظة ٩٢٧ دولاب ٤٥) .

— محمد أمين واصف بك :
من رجال القانون (يحمل ليسانسيه فى الحقوق) دخل خـدمة = = الحكومة فى عام ١٨٩٥ فى وظيفـة معاون بمديرية الجيزة ثم رقى مأمور مركز ثم مدير — أحيل الى المعاش فى عام ١٩١٤ عندما كان مديرا للجيزة ثم عين فى نفس العام مفتشا عاما لنظارة الأوقاف .
(ملف رقم ٢٦٧٧٣ — محفظة ١٢٠٤ — دولاب ٥٩ — رف ٢) .

— محمد محمود باشا :
حاصل على دبلوم فى التاريخ الحديث من جامعة اكسفورد سنة ١٩٠١ عمل مديرا لعدة مديريات — أحيل الى المعاش فى عام ١٩١٧ عندما كان مديرا البحيرة (وهو نجل محمود باشا سليمان) دخل خدمة الحكومة بعـد ذلك ثم رئيسـا للوزارة (ملف رقم ٤٥٣٣٠ — محفظة ٣٨٥٧ — دولاب ٣٧٦ رف ٤) .

— حسن بك حسنى :
كان مديرا لبنى سويف ثم أحيل الى المعاش فى عام ١٨٩٥ — لم يكن حاصلا على أية مؤهلات — ملف ١٨٨٧٤ محفظة ٦٤٠ دولاب ٣١ رف ١ — على واصف باشا .
كان مديرا للشرقية عندما أحيل الى المعاش فى عام ١٨٩١ لاهماله فى ادارة مديريته . لم ين حاصلا على أية مؤهلات .
أنظر : ملفه رقم ٧٢٦٩ محفظة ٥٧٦ دولاب ٢٧ رف ٤

— ابراهيم باشا نبيه : (ملف ٢٣٧٢٨ محفظة ٩٥٢ دولاب ٤٦) —
كان مديرا للبحيرة وقت احالته الى المعاش فى عام ١٩٠٨ — لم يكن حاصلا على مؤهلات — بدأ خـدمته فى الحكومة عام ١٨٧٠ فى وظيفـة تلغرافجى ثم وكيل محطة بالسكة الحديد ثم انتقل الى الادارة .

وقبل أن نتحدث عن صلاحيات واختصاصات المدير والمحافظ يجدر الاشارة الى أن المحافظات لم تكن لها صفة اللامركزية التى كانت للمديريات ومن ثم فان المحافظ كان له صفة المركزية فقط . وكانا كلاهما يعتبران من عمال الحكومة المركزية .

أما فيما يتعلق باختصاصات المدير أو المحافظ فقد أوضحتها الأوامر العالية الصادرة فى ١٠ أبريل ١٨٨٣ ، ١٣ اغسطس ١٨٨٨ واول يونية ١٨٩٣ وطبقا لهذه الأوامر كان كل من المحافظ والمدير يعتبر نائبا عن الحكومة المركزية فى دائرة المحافظة او المديرية التى يشرف عليها . وكان الموظفون فى دائرة المحافظة أو المديرية يذعنون لسلطة المحافظ أو المدير أيا كانت النظارات التى يتبعونها .

أما عن الدور الذى كان يقوم به المدير فى ادارة المديرية فهو بعيد المدى ذلك ان المدير لكونه يمثل الحكومة فى مجموعها ينوب عن كل ناظر فى الأمور المتعلقة بنظارته ، هذا بالاضافة الى ما له من حقوق ذاتية يباشرها بنفسه وان لم يخطو ذلك الى الأمام خطوة محسوسة لضعف اجراءات اللاوزارية الادارية فى مصر(٣٤) .

وكان المديرون مكلفين بوجه عام « باجراء تنفيذ القوانين فى دوائر وظائفهم على حسب ما تقتضيه اختصاصاتهم وواجباتهم ولهم أن يصدروا قرارات بعد عرضها على ناظر الداخلية والتصديق منه عليها »(٣٥) .

والحقيقة أننا اذا حاولنا مجرد تفسير هذا الاجمال دون تفصيله يتضح لنا منذ الوهلة الأولى مدى تعدد اختصاصات المديرين وتنوعها الا اننا بعد دراستنا لهذه الاختصاصات أمكننا اجمالها فى أربعة اختصاصات :

تشريعية وادارية ومالية وقضائية .

أما عن الاختصاصات التشريعية فكان للمديرين الحق فى اصدار

---

(٣٤) عثمان خليل عثمان ، المصدر السابق ، ص ١٠٢

(٣٥) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٣ — امر عال ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣

قرارات تتضمن لوائح محلية قد تطبق على كل أنحـــاء المديرية أو على جزء منها حسب مقتضيات أحوال المديرية . الا اننا نلاحظ أن ممارسة المدير لهذا الحق أى اصداره لهذه القرارات كان يتطلب موافقة ناظر الداخلية وكذلك موافقة او استشارة مجلس المديرية الذى يرأسه المدير سواء كانت هـــذه القرارات فردية او مشتملة على لوائح محلية . واذا جاز لنا تسمية هـــذه الصلاحيات المخولة للمدير باختصاصات تشريعية الا أننا يمكننا أن نشير الى أن هذه الصلاحيات كانت مرتبطة اساسا بتكليف هؤلاء المديرين بنشر وتنفيذ كافة القوانين والمراسيم والأوامر الصادرة اليه من الادارة المركزية فى العاصمة(٣٦) .

أما فيما يتعلق بالاختصاصات الادارية فهى كثيرة ومتنوعة الا أننـــا يمكننا أن نوجزها فى النواحى الآتية :

١ — يقوم بعمل الوســيط بين الافراد او الاشخاص الادارية قبـــل مجلس المديرية أو المجالس البلدية من جهة وبين الحكومة المركزية من جهة أخرى .

٢ — يعـــد بمثابة الوسيط بين الســـلطة المركزية التى تبعث اليـــه بتعليماتها وأوامرها وبين الافراد الذين تنفذ عليهم هذه الأوامر .

٣ — المدير يمثل الحكومة فى قيامها بأعمال الوصاية على الأشخاص الادارية ، فهو بمقتضى القانون رئيس مجلس المديرية والمجالس المحليـــة وهو الذى يدعوها للاجتماع .

٤ — الاشراف على كل موظفى المديرية الملكيين ورجال البوليس وعلى عمد ومشايخ البلاد وقبائل العربان فى حدود القانون .

٥ — المدير يمثل السلطة التنفيذية فى مديريته ولذلك فهو يختص بكل أعمال الادارة فيها .

٦ — يقوم المدير بجمع كل المعلومات الضرورية التى تلزم السلطـــة المركزية والتى تطلب منه مثـــل الاحصاءات وغيرها من المعلومات ويتطلب

---

(٣٦) عثمان خليل ، نفس المصدر ، ص ١٠٣

منه ذلك أن يكون على دراية تامة برغبـــات الأهالى وكذلك أن يكون دائم الالتصـــاق بالأهالى وأن يكثر من المرور فى دائرة مديريتـــه لكى يتمكن من ملاحظة اثر ما تقوم به الحكومة من الأعمال .

٧ ـــ الاشراف على أعمال الرى فى المديرية وملاحظة توزيع المياه فى جميع مراكزها ومنح الرخص للمحلات الخطرة أو المضرة بالصحة أو المقلقة للراحة ورخص حمل السلاح والتصريح بعقد الاجتماعات العامة والترخيص باقامة الموالد والأسواق بعد موافقة مجلس المديرية .

٨ ـــ كان المدير يقوم برئاسة عدد كبير من اللجـــان الادارية كلجنـــة الشياخات المتعلقة بأمور العمد والمشايخ واللجنة المحليـــة لمسائل العربان ولجنة النظر فى المخالفات الخاصة بالترع والجسور واللجنة المسماة بجمعية حفظ جسور النيل .

٩ ـــ يتولى القيام بأعمال الرقابة الادارية فهو يعتبر رئيســـا لجميع الموظفين الموجودين فى دائرته ويراقب أعمالهم(٣٧) .

على أن أكبر المهام الملقاة على عاتق المديرين هى مهمة الأمن العـــام وسنتعرض للحديث عنها عند معالجتنا لعلاقة المديرين ببقية رجال الأمن فى الأقاليم بعد استعراضنا لبقية اختصاصات المديرين .

أما فيما يتعلق بالاختصاصات المـــالية للمديرين فتنحصر فى الاشراف على تحصيل الأموال الأميرية والضرائب التى يقوم بجبايتها الصيارفة وكذلك تحقيق الشكاوى المتعلقة بها والعمل على جبايتها فى مواعيدها . وكان يقوم بالاشراف على صيانة أملاك الحكومة العامة والخاصة ومتابعة تحصـــيل ايجارها وفى هذا الشأن كان يقوم باتخاذ كافة الاجراءات القانونية بالنسبة للمتأخرين فى سداد هذه الأموال سواء بالانذار أو توقيع الحجز وغير ذلك من الأمور التى تضمن تســـديد ما عليهم من أموال للحكومة ، والقيام بكل ما تقتضيه هذه المسائل من تعاقد وتقاض حيث تقام باســـمه الدعاوى أو

---

(٣٧) مصطفى الصادق ، القانون المـــالى ، ص ١٠٩ ، ١١٢ ـــ عثمان خليل المصدر السابق ، ص ١٠٣ ـــ ١٠٤

ترفع عليه نيابة عن الحكومة . وكذلك له دور هام فى نزع الملكيـــة للمنفعة العــامة(٣٨) .

ورغم أن وظيفة المدير ادارة المديرية ، أى أن عمله ادارى بحت الا أنه كانت له بعض الاختصاصات القضائيـــة كحقه فى اصـــدار الأمر بتوقيع الحجوزات الامتيازية بمقتضى الدكريتو الصادر فى ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ وفى رئاسته للجان النفى الادارى وللمجالس الحسبية ، هذا بالاضافة الى انه كان مخولا له الحق فى الفصل فى بعض المخالفات التى قد تقع من جانب عمد البلاد ومشايخها . وقد تقررت هذه الاختصاصات للمديرين فى عام ١٨٩٥ عند صدور الأمر العـــالى المتعلق بكيفية انتخاب العمد والمشايخ(٣٩) .

وظل المدير متمسكا بهذا الحق بعد ذلك عنـــدما شاركه هذا الحق بعض الموظفين الآخرين ، فعندما استقر الراى فى عام ١٨٩٦ على تشكيل لجنة بكل مديرية يكون من أعضائها رئيس النيابة ومفتش انجليزى من نظارة الداخلية وأربعة من العمد والأعيان تكون مهمتها تعيين العمـــد والمشايخ ومحاكمتهم على ما يقع منهم من مخالفات اصبح المدير يتولى رئاسة هـــذه اللجنة التى كانت قراراتها تعد نافـــذة المفعول بعـــد اعتمادها من ناظر الداخلية(٤٠) .

وكان المدير يتولى أيضا رئاسة اللجنة التى تنظر فى المخالفات التى تقع من جانب الأهالى فيما يتعلق من أضرار قد تلحق بجسور النيل(٤١) . وكان هذا يتطلب من المديرين ووكلائهم ضرورة المرور بصفة مستمرة للتاكد من وجود الخفر الكافى على الجسور والقناطر والبرابخ التاكيد الشديد على

---

(٣٨) عثمان خليل ، المصدر السابق ، ص ١٠٣ — ١٠٤

(٣٩) انظر الأمر العالى الصادر فى ١٦ مارس ســـنة ١٨٩٥ بشأن نظام العمد والمشايخ فى مجموعة القوانين واللوائح المعمول بها فى مصر ، ج ٢ ، ص ٩٦٧

(٤٠) أحمد قمحة ، المصدر السابق ، ص ٣٠٢

(٤١) انظر الأمر العالى الصـــادر بتاريخ ٢٢ فبراير ســـنة ١٨٩٤ الخاص بالترع والجسور . وكانت أحكام هذه اللجنة تستأنف فقط فى حالة صدور أحكام بالحبس امام لجنة تشكل فى نظارة الداخلية ــ انظر أحمـــد قمحة ، نفس المصدر ، ص ٣٠٦

عمد ومشايخ البلاد بملاحظة ذلك وتوقيع الجزاء الشديد على المخالفين(٤٢) وكذلك يفرض الغرامات على ما قد يرتكبه الأهالى من مخالفات بشأن السكك الزراعية وكذلك المخالفات الزراعية(٤٣) .

وكان المديرون فى الوجه القبلى يمارسون سلطة الفصل فى القضايا المدنية الخاصة بوضع اليد وكذلك القضايا المدنية التى لا يزيد النصاب فيها على خمسة عشر جنيها . وقد منح المديرون ايضا سلطة الفصل فى المسائل الجنائية والحق فى الحكم بالحبس مدة لا تزيد على ثمانية أيام فقط . على أنه مما يلفت النظر ان احكام المديرين فيما يتعلق بوضع اليد كانت تعتبر نهائية لا يجوزا استئنافها . وخلاف ذلك من احكام كان يمكن استئنافها(٤٤) .

وبالاضافة للاختصاصات القضائية السابقة كان المدير يتولى رئاسة المجلس الحسبى بالمديرية الذى كان يقوم ببحث الأمور المتعلقة بالتركات وتعيين الأوصياء ومحاسبتهم وعزلهم(٤٥) .

اما فيما يختص بالمظهر اللامركزى للمدير ، فمن هذه الناحية يلاحظ أن المدير يختص باعداد اعمال مجلس المديرية قبل عرضها عليه ثم يتولى تنفيذ قرارات المجلس بعد صدورها ، وكان المدير يشترك فى مداولات المجلس بصفته عضوا ورئيسا له ، وكان صوته مرجحا عند تعادل الآراء فى مسألة ما(٤٦) .

ويثور الآن سؤال فيما يتعلق برئاسة المدير لمجلس المديرية وهو هل

---

(٤٢) منشور صادر من نظارة الداخلية الى مديريات الوجه القبلى والبحرى فى ١١ اغسطس سنة ١٨٨٩ — مجموعة القرارات والمنشورات سنة ١٨٨٩ ، ص ٦١٩

(٤٣) انظر الأمر العالى بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ (مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٩٠) وأيضا الأمر العالى ١٦ يونية ١٨٩١ ، ١٥ مايو ١٩٠٣

(٤٤) مجموعة الأوامر العالية ١٨٨٨ (أمر عال فى ١٣ أبريل ١٨٨٨) .

(٤٥) مصطفى الصادق ، المصدر السابق ، ص ١٠٩

(٤٦) طبقا للقوانين التى كانت تحكم نظام هذه المجالس والتى صدرت فى السنوات ١٨٨٣ ، ١٩٠٩ ، ١٩١٣

حقق هذا الوضع الحكمة المقصودة من وراء الأخذ بمبدأ التعيين فى رئاسة مجالس المديريات ؟ ان المدير يمثل فنه الدراسى حسب نوع مؤهلاته الدراسية . وقد جرى العمل الغالب على كون المدير من العسكريين أو من رجال القانون . كما سبق أن أشرنا . وعلى فرض كونه من رجال القانون هل يمكن القول بأنه يمثل القانون لدى مجلس المديرية ؟

فى الحقيقة أن المدير عندما ينغمس فى خضم الحياة الادارية ويرقى سلمها يترك بالضرورة متابعة القانون ، وكلما ازدادت خبرته فى أعمال الادارة كلما قلت معلوماته القانونية أو وقفت عند حد ، حيث تطغى عليه الروح الادارية خاصة اذا وضعنا فى الاعتبار الاختصاصات العديدة للمديرين والتى يصعب حصرها . فقد كانت الواجبات الملقاة على عاتق المدير توحى بأنه من المستحيل عليه عمليا مع حسن قيامه بواجباته منصبه الأصلى التفرغ لما تفرضه عليه رئاسة مجلس المديرية من الواجبات .

واذا أريد بفن المدير خبرته الادارية فان هذا التعليل يفترض كون المدير قد رقى سلم الحياة الادارية بالتدريج وتقلب فى دست الادارة فتعرف الى مكنونها نتيجة لممارسته لأعمالها واتصاله بالأهالى وما الى ذلك ، الا أن هذا الأمر غير متحقق فى كثير من الأحوال(٤٧) .

وعلى أية حال فان مجالس المديريات وان احتاجت الى فنيين فى شئون التعليم والصحة والرى وما الى ذلك فهى اقل حاجة اليهم فيما يتعلق بالنواحى الادارية . كذلك نلاحظ أن مجلس المديرية يباشر شيئا من الرقابة على الكثير من أعمال الادارة ، ورغم أن المدير هو المسئول عن هذه الأعمال فهو كذلك عضو فى نفس الهيئة التى تتولى الرقابة ورئيسا لها . وكما هو معروف فقد كانت الكلمة العليا فى هذه المجالس للمدير حتى « بلغ الضعف ببعض الأعضاء حدا كبيرا حتى كان الواحد منهم اذا سئل عن رأيه فى موضوع لا يسعه الا أن يقول هل لنا رأى مع سعادة المدير ؟ »(٤٨) .

---

(٤٧) عثمان خليل ، المصدر السابق ص ١٠٥

(٤٨) تصريح ابراهيم نور الدين عضو مجلس الشيوخ بجلسة ٨ فبراير سنة ١٩٢٨ وكان ابراهيم نور الدين عضوا لمجلس مديرية الشرقية لمدة ثلاثة عشر عاما .

ننتقل الآن الى الحديث عن اختصاصات المدير المتعلقة بالمحافظة على الأمن العام ، فقد كان مكلفا بهذه المهمة فى نطاق مديريته وكان يساعده فى انجازها بعض رجال الادارة فى المديرية مثل حكمدار البوليس وكذلك مأمورو المراكز ومن معهم من رجال البوليس وعمد ومشايخ قرى المديرية وخفرائها غير أن هناك حقيقة يجب ابرازها وهى أن أحد اختصاصات المديرين فى هذه المسألة لم تكن لها فعالية كبيرة ، وذلك بسبب ضعف سلطاتهم الناجم عن ازدياد سلطة المفتشين الانجليز واستئثارهم وحدهم بحق الاشراف على رجال البوليس بالمديريات — كما سنوضح ذلك . وعلى أية حال فان المدير كان يعد المسئول الأول أمام الحكومة المركزية وبالذات أمام ناظر الداخلية حيث ينوب عنه فى مهمة المحافظة على الأمن العام فى المديرية(٤٩) .

وكان يشارك المدير فى هذه المسئولية أيضا معاونوه الذين سبق أن أشرنا اليهم والذين كان من مهامهم ليس فقط البحث عن مرتكبى الجرائم ولكن أيضا العمل على منع وقوع الجريمة عن طريق اتباع كل الوسائل التى تحقق هذه الغاية مثل اقامة الدوريات المستمرة لتعقب المجرمين وغيرها من وسائل الأمن الأخرى(٥٠) .

وقد نصت تعليمات نظارة الداخلية بشأن اختصاصات المديرين فيما يتعلق بالأمن العام بأن « أكبر المهام الموكولة الى عهدة المديرين هى مهمة الأمن العام ، فعليهم أن يكونوا شديدى التيقظ لأمر الأمن العام ولا يجب أن ينصرف هذا التيقظ الى البحث عن الجانين فقط ، بل لابد من أن يتناول أيضا وقبل كل شىء السعى وراء المسائل التى تمنع وقوع الجرائم بعدم انقطاعهم عن التجول بأنحاء الأقاليم التابعة لهم والقاء التنبيهات المتكررة على الموظفين وعلى كل من له شأن بأن يقوم بالواجب المفروض عليه » .

ويتبين لنا مما سبق أن مهمة المديرين فى هذا الشأن مهمة وقائية

(٤٩) منشور صادر من رياض باشا ناظر الداخلية الى المديرين والمحافظين فى ٢٢ مايو ١٨٨٩ فى مجموعة القرارات والمنشورات سنة ١٨٨٩ ص ٤٤١٩

(٥٠) وحيد رافت ، القانون الادارى ، ج٢ ، ص ٧٣٣ — ٧٣٤

علاجية فى الوقت نفسه . كذلك كان المديرون يقومون بمحاولات الصلح بين العائلات عندما ينشب بينها نزاع حفاظا لاستقرار الأمن والنظام فى المديرية وكذلك كان عليهم النظر فى الشكاوى المقدمة من الأهالى وفحص كل المسائل بما توجبه العدالة وتقتضيه الأوامر والقوانين(٥١) .

وفى الحقيقة كان المديرون ورجال الأمن فى المديرية يتسمون بصفة الضبطية الادارية والتى تتمثل فى المحاولات التى تبذل لمنع حدوث الجرائم وما يتخذ من اجراءات احتياطية فى حالة وقوع الجرائم(٥٢) . وكذلك صفة الضبطية القضائية والتى كان من مهامها محاولات ضبط المتهمين ومساعدة النيابة فيما تتخذه من اجراءات تتعلق بجمع الأدلة والشواهد التى تثبت ادانتهم وكذلك تقديمهم الى المحاكم المختصة لمحاكمتهم(٥٣) .

غير أن تعاون المدير مع النيابة قد أوقعه فى صدام مستمر مع النيابة التى تعد بمثابة رئيسة الضبطية القضائية ، ذلك أن المدير كان له الحق فى الاشراف على ما تجريه النيابة من تحقيقات مع الجناة هذا بالاضافة الى حقه فى توجيه رجال النيابة أثناء التحقيق الى الأمور التى تساعد على سرعة اعتراف الجانى والتمكن من ادانته(٥٤) . ولكن النيابة اعتبرت هذا الحق الذى أعطى للمدير بمثابة اضعاف لسلطتها وخضوعها لسلطة الادارة .

ويبدو أن تدخل رجال الادارة من المديرين والمحافظين فى أعمال النيابة كان تدخلا سافرا يحد من ممارستها لسلطاتها ، اذ كان عليها أن تعمل أولا وأخيرا برأى المدير فى كل الأمور فاذا أرادت مثلا أن تقيم دعوى على شخص ما فلابد من أن تأخذ فى الاعتبار رأى المدير فى هذا الشأن اذ لم يكن لها الحق فى أن تنتهج نهجا يخالف رأى المدير أو المحافظ الا اذا وافق ناظر

---

(٥١) مجموعة قرارات ومنشورات سنة ١٨٨٩ ص ٤٥٥ (تقرير محمود رياض مدير بنى سويف الى نظارة الداخلية فى يونية ١٨٨٩) .

(٥٢) منشور نظارة الداخلية الى المديرين والمحافظين بتاريخ ٢٢ ماو ١٨٨٩ بمجموعة قرارات ومنشورات سنة ١٨٨٩ ص ٤١٩

(٥٣) مجموعة قرارات ومنشورات سنة ١٨٩٥ — منشور نظارة الداخلية فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٩٣

(٥٤) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٩٥ (أمر عال بتاريخ ١٨ ابريل ١٨٩٥) .

الحقانية على رأيها ، كما أن النيابة لم يكن فى وسعها أن تحاكم موظفا على تهمة ارتكبها الا بعد موافقة الادارة التابع لها الموظف أولا كما انها لم يكن لها الحق أيضا فى مطالبة القضاء بالبراءة لمتهم مهما تأكد لها ثبوت براءته وانما كان عليها أن تترك ذلك لتقدير المحكمة(٥٥) .

وقد ظل هـذا النزاع بين الادارة والنيابة مستمرا لفترة طويلة رغم الجهود التى بذلتها نظارتا الداخلية والحقانية للقضـاء على هـذا النزاع الشديد حيث أصدرتا منشورات بهدف تفسير أهمية التعاون بين الفريقين والعمل على التخفيف من الصراع المستمر بينهما واقامة العـلاقات الودية بينهما(٥٦) . ولم تتمكن النيابة من القضاء على تدخل الادارة فى أعمالها الا فى عام ١٩٢٧(٥٧) .

* * *

والواقع أن سـلطة المديرين كانت مغلولة بسبب سـيطرة مفتشى الداخلية الانجليز على أعمالهم . ونظام التفتيش هذا أدخله الانجليز على ادارة الأقاليم بهدف السيطرة على النظام الادارى المحلى وتسيير دفة الأمور فى الأقاليم وفق المصالح البريطانية .

اما بالنسبة للظروف والملابسات التى أدت الى خلق هذا النظام الذى يعد بمثابة تطوير لذلك النظام القديم الذى كان قائما فى مصر على عهـد الخديو اسماعيل والذى تمثل فى وجود مفتشين للأقاليم أحـدهما للوجه البحرى والآخر للوجه القبلى ، فاننا نلاحظ أن الحكومة البريطانية لم تكن تريد الظهور بمظهر السيطرة المباشرة على ادارة البلاد بمعنى انها اتبعت طريقة الحكم غير المباشر ذلك أنها لم تصر على تعيين موظفين انجليز بمثابة حكام للأقاليم يتولون مناصـب المديرين أو المحافظين وانما رأت فى نظـام التفتيش ما يغنيها عن نظام السيطرة المباشرة . فمن المعروف أن الحكومة

---

(٥٥) وحيد رأفت ، المصدر السابق ، ج٢ ص ٧٣٤

(٥٦) أنظر منشور نظارة الداخلية بتاريخ ٢٢ أبريل سـنة ١٨٩٥ وكذلك منشور نظارة الحقانيـة بتاريخ ٢٠ أبريل ١٨٩٥ ومنشـور النائب العمومى فى ٢٣ يناير سنة ١٩٠٨

(٥٧) بموجب قرار مجلس الوزراء فى ٣٠ يناير سنة ١٩٢٧

البريطانية فى بداية احتلالها لمصر طالبت بتعيين موظفين انجليز فى وظائف مديرين ومحافظين وغيرهم من حكام الأقاليم غير أن الحكومة المصرية عارضت هذا المطلب واوضحت أن مثل هذا العمل يعنى الاستيلاء على عمل حكام الاقاليم . وكان نجاح نوبار رئيس النظار فى ذلك الوقت (عام ١٨٨٤)، الذى عارض بشدة هذه الخطة ، يعنى انهاء محاولة الانجليز القيام بأعباء الحكم المباشر والاكتفاء بالرقابة المركزية(٥٨) .

ويتضح مما سبق أنه عندما رفضت الحكومة المصرية مطالب الحكومة البريطانية فى هذا الشأن لم تصر بريطانيا على طلبها حيث رأت أن تعيين موظفين انجليز بمثابة مفتشين للمديريات يكفل لها مراقبة أعمال حكام الأقاليم بما يحقق لها الانفراد بالسلطة المحلية . هذا ما كانت تقصده الحكومة البريطانية حقيقة ، لكنها ادعت أن حكام الأقاليم الوطنيين يتصفون بالظلم والفساد وأن هدفها من نظام التفتيش حماية الأهالى من ظلم الحكام الوطنيين .

وعلى أية حال فان بريطانيا تمكنت من فرض نظام التفتيش هذا على ادارة البلاد بعد أن تمكنت من تعيين نفر من أبنائها الانجليز وهو كليفورد لويد Cliford Lloyd فى منصب وكيل نظارة الداخلية فى ١٥ يناير سنة ١٨٨٤(٥٩) . والحقيقة أن لويد هو الذى ساعد حكومته فى خلق هذا النظام الذى اقتبس بعض جوانبه من النظم الادارية التى كان معمولا بها فى الهند وأيرلندا(٦٠) . وكان برنامجه الذى أعده كمشروع لاصلاح البناء الداخلى

---

(٥٨) انظر تفاصيل هذا الموضوع فى :

(٥٩) كان تعيين لويد وكيلا لنظارة الداخلية هو أول قرار أصدره مجلس النظار فى أول جلسة له برئاسة نوبار اثر تشكيله للنظارة الجديدة (الثانية) انظر : دار الوثائق القومية — محافظ مجلس النظار ، محفظة رقم ٢٥ (محضر جلسة مجلس النظار فى ١٤ يناير ١٨٨٤) .

(٦٠) منح مفتشو الداخلية الانجليز سلطات كبيرة اذ لم تكن تشمل سلطة المفتشين قاصرة على التفتيش فقط على أعمال المديرين وغيرهم من رجال الادارة بل شملت كذلك جانب التحقيق والتحريات السرية عن كل الموظفين الذين يعملون تحت اشراف المدير او المأمور او غيره من رجال الادارة . وكان من حقهم الاطلاع على جميع ملفات الادارات التى يتوجهون للتفتيش عليها مهما كبر أو صغر حجم المأمورية المكلفين بها كذلك كان

لمصر يقضى بجعـــل البوليس المصرى تحت اشراف مفتش عموم البوليس البريطانى مما اثار أعضاء النظارة القائمة فى ذلك الوقت برئاسة نوبار ناظر الداخليـــة ، حيث ادركوا أن مشاريع لويد الاصلاحيـــة افتئات لسلطاتهم وانتزاعا للسلطة من يد الحكام الأقاليم ووضعها فى أيدى البريطانيين وأنه يريد جعل مصر مستعمرة بريطانية عمليا وليس اسميا(٦١) .

ولمـــا كانت أجهزة البوليس فى تلك الفترة التى نحن بصدد دراستها مرتبطة بمسألة الجهاز الادارى فى الأقاليم بصفة عامة ، لذلك يحسن بنـــا أن نعرض لها فى هذا المجال .

ويرجع عهدنا بنظم الشرطة الحديثة الى عصر الحملة الفرنسية ، ففى خلال ذلك العهد تم تقسيم القاهرة الى ثمانية أقسام للشرطة سميت بالاثمان أو الأخطاط حيث كان يقوم بأعمال الشرطة فى كل منها مأمور فرنسى يعرف بالقومندان كما عين الفرنسيون احـــد أعوانهم من الأجانب وكيـــلا لأغا المستحفظان وهو أشبه بمدير الأمن وعينوا أيضا مساعدين للوالى هو أشبه بالحكمدار أحدهما فى بولاق والآخر فى مصر القديمة . وتقررت مرتبات شهرية لرجال البوليس بدلا من العوائد التى كانوا يقومون بتحصيلها من التجـــار وأرباب الحرف .

وعندما تولى محمد على حكم مصر أخذ بمبدأ تقسيم العاصمة عـــدة أقسام ثم زاد عددها بالتدريج وأطلق على رئيس كل منها المعاون أو ناظر القره قول ، وهؤلاء المعـــاونون كانوا يتبعون موظفا يعرف بالضـــابط كان

من حقهم الانفراد بتلك الأعمال جميعا دون اشراك المدير أو رجال الادارة الآخرين بشأنها ويقومون برفع تقـــارير الى ناظر الداخليـــة مباشرة بنتيجة تفتيشهم على الجهات المكلفين بالإشراف عليها . وعلى ضوء تلك التقارير تبنى نظارة الداخلية مواقفها بشأن المديرين ومختلف رجال الادارة سواء بالعـــزل أو التحقيق أو النقـــل وغير ذلك من الأمور ـــ أنظـــر تفاصـــيل اختصاصات مفتشى الداخلية فى : فيليب جلاد ، قاموس الادارة والقضاء ـــ المجلد الثانى ص ٤٨٩ (منشور من نظارة الداخلية فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨٣ ببيان اجراءات مأمورى التفتيش بالداخلية) .

(٦١) أنظر أيضا : Colvin, The making of Modern Egypt. P. 196.
Tignor, Codermization and British Colonial rulenin Egypt. P. 70—71.

يشرف على جهاز يسمى الضبطية ، ولم يلبث هذا الموظف أن أطلق عليه مأمور الضبطية بدلا من الضابط(٦٢) .

وكان أول تطور طرأ على نظام البوليس فى عهد محمد على فى منتصف العشرينات من القرن الماضى حيث تم تدعيم قوات البوليس بعدد من الجنود سموا بالمستحفظين وكلفوا بالأعمال ذات الطابع العسكرى ، ثم أخذوا يحلون بالتدريج محل الجنود غير النظامية(٦٣) .

وفى عهد اسماعيل ادخلت النظم الأوربية الحديثة على جهاز البوليس حيث تم تدريب أحد فرق الجنود النظامية على يد ضباط أوربيين وصار يطلق على هذه الفرقة البوليس وكان هذا أول العهد بتلك التسمية(٦٤) . ثم تطور الأمر الى انشاء ضبطية فى كل مركز وضبطية عموم بكل عاصمة مديرية من مديريات الوجه البحرى تراس الضبطيات المركزية . وهذه الضبطيات كان يشرف عليها المديرون والمأمورون(٦٥) .

وعندما وضع دفرن أسس تنظيم الادارة المصرية — على النحو الذى بيناه فى الفصل الأول من البحث — نفذت سلطات الاحتلال البريطانى فى مصر مقترحاته بشأن جهاز البوليس وتم تشكيل قوات البوليس فى مصر من مجموعتين ، الأولى وهى قوات البوليس وكانت مكونة من قوات نظامية مهمتها القيام بأعمال البوليس العادية والتى تتصف بالطابع المدنى . أما المجموعة الثانية من قوات البوليس فكانت تعرف بقوات الجندرمة وكانت مهمتها تشبه مهمة فرق الأمن أى أنها كانت تتصف بطابع أكثر عسكرية من المجموعة الأولى .

وكان يتولى رئاسة قوات البوليس وقوات الجندرمة فى نفس الوقت موظف انجليزى كان يعرف بمفتش عموم الجندرمة والبوليس . وفى ٣١

---

(٦٢) محمود السباعى ، ادارة الشرطة فى الدولة الحديثة ج ١ ص ٧ — ٨

(٦٣) أمين سامى ، تقويم النيل ج ٣ مجلد ١ ص ٧٧ — ٧٩

(٦٤) مقال لابراهيم الفحام فى مجلة الأمن العام ، أكتوبر ١٩٦٢ بعنوان « تاريخ الشرطة من عهد محمد على الى الاحتلال الانجليزى » .

(٦٥) أحمد فتحى زغلول ، المحاماه ، ص ١٧٩ — ١٨٠

ديسمبر سنة ١٨٨٣ صدر أمر عال ادمجت بمقتضاه قوات البوليس وقوات الجندرمة معا وصار يطلق على هذا الموظف مفتش عموم البوليس . والغى تبعا لذلك نظام الضبطيات الذى كان قائما فى مصر قبل الاحتلال .

كما انه بموجب هذا الأمر العالى قسمت البلاد الى ثلاث مناطق رئيسية حددت مقارها فى القاهرة والاسكندرية واسيوط ، وتولى رئاسة كل منها مفتش داخلية انجليزى بمثابة نائب لمفتش عموم البوليس . وكان يساعد هذا النائب مفتش من الداخلية او اكثر يشترط أن يكون نصفهم على الأقل من الأوربيين . وعين لكل محافظة ومديرية مفتش بوليس عرف باسم مأمور البوليس ثم أخيرا باسم الحكمدار وروعى أن يكون حكمدار المحافظات الكبرى من البريطانيين . كما عين معاونون للشرطة بالمراكز لا يتبعون مأمورى المراكز بل كانوا يقيمون فى أماكن مستقلة عن المراكز فى بعض الأحيان(٦٦) .

وقد ساعد تطبيق هذا النظام الجديد على زيادة انتشار الجرائم فى البلاد واختلال الأمن والنظام ، ويرجع ذلك الى الشلل الذى أصاب سلطات المديرين من جراء زيادة سلطة المفتشين الانجليز بالمديريات ذلك أن النظام الجديد الذى صاحب نظام التفتيش والذى ادخله الانجليز على ادارة الأقاليم والخاص بقوات البوليس فى المديريات قلب ميزان الأمور فى المديريات رأسا على عقب ، اذ أن قوات البوليس هذه لم تكن تخضع لاشراف المديرين فى المديريات الا فى الحالات التى يكون من شأنها العمل على اكتشاف واقع الجريمة ومحاولات منع وقوعها فقط حيث كانت تبعيتها فى غير ذلك من الأمور لمفتش عام البوليس الانجليزى ، هذا من الناحية الرسمية ، ولكن من الناحية الفعلية سيطر المفتشون الانجليز على قوات البوليس فى المديريات كما سنرى .

ويتضح لنا من استعراضنا لنظام التفتيش أن المفتشين الانجليز بالمديريات يقومون بكل الاتصالات المتعلقة بين قوات البوليس وبين حكام المديريات من المديرين ومأمورى المراكز والعمد وغيرهم . وقد ازدادت

---

(٦٦) أمر عال فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣

سلطة مفتشى المديريات بدرجة كبيرة حتى سيطروا تماما على كل أعمال رجال السلطات المحلية وعلى قمتهم المديرين بحيث لم يصبح للمديرين أو مأمورى المراكز أى اشراف على رجال البوليس فى المديرية على الاطلاق بل كان على المديرين أنفسهم العمل بمشورة هؤلاء المفتشين والالتزام بكل ما يبدونه من أوامر فى شكل نصائح(٦٧) .

فبالرغم من أن مفتشى البوليس الانجليز من الناحية الرسمية كانوا يعتبرون بمثابة موظفين يخضعون لاشراف حاكم المديرية وهو المدير شأنهم فى ذلك شأن بقية موظفى المديرية ، الا أن حقيقة الأمر كان لهم وضع خاص اذ كانوا يتلقون أوامرهم من مفتش عموم البوليس الانجليزى . وقد ترتب على كل هذه الأمور اضطراب فى نظام الأمن فى الأقاليم ، وكثرت أعمال السلب والنهب وزادت الجرائم نتيجة سحب الاختصاصات من السلطات المحلية الوطنية وتركيزها فى أيدى الموظفين الانجليز(٦٨) .

وعلى ضوء ما تقدم أصبح واضحا استحالة بقاء هذا النظام الذى أثبت فشله والذى قصد به أصلا سيطرة البوليس على النظام الادارى المحلى(٦٩) . ذلك أن سلب مفتش عموم البوليس السيطرة على أجهزة البوليس أدى الى صراعات عنيفة ، كما زعزع مركز المديرين والمحافظين ومأمورى المراكز ، فساءت بذلك أحوال الأمن — على النحو الذى سبق أن أوضحناه مما اضطر مجلس النظار الى اصدار قرار فى أغسطس سنة

(٦٧) Cromer, Op. Cit., Vol. II. P. 483

(٦٨) Milner, Op. Cit., P. 113

(٦٩) حدث صراع عنيف بين كليفورد لويد وبين محمد ثابت باشا ناظر الداخلية بسبب اتساع سلطة لويد وتجاهله لناظر الداخلية فى ما كان يقوم به من أعمال أدت الى زيادة اضطراب الأمن مثل افراجه عن بعض المتهمين فى الجرائم وتعذيبه لبعضهم فى السجون ، وانتهى هذا الصراع باستقالة محمد ثابت . كذلك اصطدم لويد بالنائب العمومى السير مكسويل Maxwell عندما لم يسمح له بتفقد سجن الاسكندرية للتحقيق فى أعمال التعذيب الذى كان يقوم بها لويد مع المسجونين واحتج نوبار باشا رئيس النظار على تصرفات لويد وشكاه للقنصل البريطانى العام السير أفلن بيرنج وانتهى الأمر باستقالة لويد وحل محله محمود باشا حمدى فى سبتمبر ١٨٨٤ — عبد الرحمن الرافعى ، مصر والسودان ، ص ١٥٨ — ١٦٠

١٨٨٤ يقضى باخضاع ادارة عموم البوليس لنظارة الداخليـــة . وسميت بقسم الضبط والربط وأيضا باخضاع أجهزة البوليس فى الأقاليم للمحافظين والمديرين والمـــأمورين(٧٠) .

غير ان مفتش عموم البوليس الانجليزى ، ظل يستأثر بسلطته على البوليس كما كان من قبل ، فاضـــطربت الأمور من جـــديد ، مما اضطرت سلطات الاحتلال فى سنة ١٨٨٤ الى الاســـتجابة لطلب الحكومة المصرية بالغاء وظيفته والاستعاضة عنها بمستشار انجليزى لنظارة الداخليـــة ، وحسمت نظارة الداخلية هذ المشكلة فى العام التالى باصـــدار قرار يقضى بتبعية الحكمداريين للمديرين والمعاونين للمأمورين ، كما فرض على المعاونين باتخـــاذ مقارهم فى المراكز . ثم طبق هـــذا النظـــام فى عام ١٩١٠ على المحافظات حيث أصبح يرأس الأقسام مأمورون ـــ لأول مرة ـــ يخضعون للمحـــافظين ، بعـــد أن كان يراســـها من قبـــل معـــاونون يخضعـــون للحكمداريين(٧١) .

وهكذا ألغيت وظيفة مفتش عموم البوليس الانجليزى وأيضا وظائف مفتشى البوليس الانجـــليز بالمديريات ، ولكن اتفق على تعيين مفتشـــين انجليز بنظارة الداخلية(٧٢) تكون مهمتهم التفتيش على أعمال المديرين وعمل تقارير مستمرة عن أعمالهم ترفع الى مستشار نظارة الداخلية الانجليزى، وكذلك تعيين عدد من المفتشين الانجليز مهمتهم التفتيش على قوة البوليس.

---

(٧٠) فيليب جلاد ، قاموس الادارة والقضاء ، مجلد ١ ص ٣٨٩ ، ٣٩٤

(٧١) محمود السباعى ، المصدر السابق ج١ ، ص ١١

(٧٢) قسمت نظارة الداخليـــة أعمـــال التفتيش فى المديريات الى اقسام وعهدت الى كل مفتش بقسم منهـــا . وفى عام ١٨٩٦ كانت اقسام التفتيش على النحو التالى :

ولسن بك عهد اليه بتفتيش المنيا والغربية وقنا .
أحمد بك حسن عهد اليه بتفتيش بنى سويف والمنوفية واسيوط .
تجول بك للدقهلية والشرقية والجيزة وجرجا .
هرتبلور للبحيرة والقليوبية والفيوم .
برش بك يتولى التفتيش العام لكل المديريات والمحافظات .
أنظر جريدة العمدة ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٩٦ (صحيفة اسبوعية مديرها ومحررها حسن يونس عمدة منفلوط) .

يتضح لنا مما سبق عدة أمور :

أولا — حرص سلطات الاحتلال على السيطرة الكاملة على ادارة البلاد ، فهى وان كانت قد استغنت عن وظيفة مفتش عموم البوليس لمطالب الحكومة المصرية واسترضاء لنوبار ، لأنها كانت تدرك على حد قول صحيفة التيمز « أنه من خلال نوبار يمكن عمل حماية ولكن بدونه لا يمكن عمل شيء سوى ادارة أوربية تامة »(٧٣) . الا أنها فرضت على ادارة البلاد نظاما أسوء باصرارها على تعيين مستشار انجليزى لنظارة الداخلية .

ثانيا — هيمنة المستشار الانجليزى للداخلية على كل شئون الادارة المحلية بحكم تبعية جهاز الادارة المحلية لاشراف نظارة الداخلية وبحكم مسئولية هذا المستشار من الناحية الفعلية أمام قنصل بريطانيا العام فى مصر .

ثالثا — احكام الرقابة الانجليزية على جهاز الادارة المحلية بأسره عن طريق رقابة مفتشى الداخلية الانجليز على كل أعمال المديرين والمحافظين ومختلف رجال الادارة المحلية بالأقاليم كحكمدار البوليس وغيرهم من رجال البوليس وأيضا مأمورى المراكز والعمد والمشايخ .

رابعا — اتصاف النظام الادارى المحلى بصفة المركزية الشديدة الناجمة عن سيطرة الانجليز على جهاز الحكم والادارة فى الأقاليم .

خامسا — استمرار بريطانيا لممارسة طريقتها فى حكم وادارة البلاد عن طريق السيطرة غير المباشرة كما سبق أن أوضحنا ، رغم ما كانت تنادى به الصحافة البريطانية فى ذلك الوقت من ضرورة « تعهد انجلترا بادارة مصر ادارة كلية »(٧٤) .

ونختتم حديثنا عن البوليس بالاشارة الى مستوى الضباط والجنود . أما بالنسبة للضباط فقد ظلوا يعينون من ضباط الجيش الذين لا يحملون

---

(٧٣) The Times 8—4—1884
(٧٤) The Times 8—4—1884

أية مؤهلات دراسية على الاطلاق ، واستمر هذا الوضع حتى سنة ١٨٩١ حيث استقر الرأى على ضرورة تعليمهم مبادىء بعض العلوم القانونية والادارية ثلاثة أشهر . وحاولت نظارة الداخلية فى عام ١٨٩٤ الا تقبل ضباطا للعمل فى جهاز البوليس من غير الحاصلين على الشهادة الابتدائية ، غير أنها اضطرت الى قبول الراسبين فى الشهادة الابتدائية .

ولكن المستوى الثقافى والتدريبى لضباط البوليس يمكن أن يقال أنه قد تحسن بعض الشىء وبالتدريج منذ أن أنشىء قسم لتخريجهم فى سنة ١٨٩٦ وذلك عن طريق تطور البرامج والمقررات التى يدرسونها وزيادة مدة الدراسة وأيضا عن طريق التدرج فى اشتراط حصول الملتحقين فى هذا القسم على شهادات أعلى ومن الجدير بالذكر أن هذا القسم كان نواة لمدرسة البوليس والادارة(٧٥) .

أما فيما يتعلق بالجنود فقد كانت خدمتهم فى البوليس تعتبر متممة لخدمتهم الاجبارية فى الجيش وذلك بمقتضى قانون القرعة العسكرية الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٨٨٥ والذى كان ينص على أن يمضى المجند خمس سنوات فى خدمة البوليس من مدة الخدمة الاجبارية التى كانت ١٥ سنة ثم أصبحت ١٠ سنوات ثم حدث تطور فى عام ١٩٠٧ بالنسبة لطريقة اختيار جنود البوليس حيث تقرر الاستعاضة عن هؤلاء الجنود المجندين اجباريا بجنود من المتطوعين الذين انتهوا من اداء خدمتهم الاجبارية ، وتقرر لهم مرتبات شهرية ، وأصبح قبول المجندين اجباريا بالبوليس قاصرا فقط على بلوكات الخفر وأعمالها كانت ذات طابع عسكرى بحت(٧٦) .

على أن الأمر الذى ساعد على رفع مستوى جنود البوليس كان انشاء قسم الكونستبلات فى سنة ١٩٠٣ وكان المقصود أن يقتصر تعيين جنود البوليس على خريجى هذا القسم ، هذا بالاضافة الى أن المدارس التى افتتحت فى أوائل هذا القرن لتخريج بعض ضباط الصف والجنود

---

(٧٥) محمود السباعى ، المصدر السابق ج١ ، ص ١٣

(٧٦) Egypt. NO. I (1908) Gorst to Grey, March 7, 1908 P. 23
Egypt, NO. I (1901) Cromer to Lasdowne, March 4, 1901 P. 34

المتخصصين فى الأعمال الكتابية وغيرها لا شك فى أنها قد أسهمت نسبيا فى رفع مستوى هذه الطائفة ولو أنها كانت فى أضيق الحدود .

* * *

ننتقل بعد ذلك الى الحديث عن منصب حكمدار البوليس فنقول أنه سبق أن عرضنا للظروف التى أدت الى استصدار قرار من نظارة الداخلية فى عام ١٨٩٥ يقضى بتبعية الحكمداريين للمديرين وبذلك أصبح هؤلاء يخضعون مباشرة لأوامر المديرين(٧٧) . وكان الحكداريون يقومون بمعاونة المديرين والمحافظين فى الاشراف على قوات البوليس التى تتبعهم ويقتضى هذا منهم الاشراف على تدريب الضباط والجنود والتفتيش على أسلحتهم وكل مهامهم . اى أن قلم حكمدار البوليس كان بمثابة قسم ضبط وربط المديرية أو المحافظة مثل ديوان عموم البوليس الذى هو قسم الضبط والربط بنظارة الداخلية »(٧٨) .

ونضيف الى ما سبق أن أكبر المسئوليات التى كانت منوطة بالحكمداريين هى مسألة المحافظة على الأمن والنظام فى نطاق المديرية أو المحافظة التى يشرفون عليها ، فالحكمدار كان يعد « بصفة مساعد للمدير أو المحافظ فيما يختص بأعمال الضبط والربط » . وكان هذا يتطلب منهم المرور بصفة مستمرة فى أرجاء المديرية أو المحافظة لتعقب المجرمين والقاء القبض عليهم . كما كانت من مهامهم أيضا الاطلاع على كل ما يقوم به رجال النيابة من تحقيقات لمعرفة النتيجة التى انتهت اليها هذه التحقيقات(٧٩) . وقد أوقعهم هذا فى صراع مستمر مع رجال النيابة .

---

(٧٧) رحبت بعض الصحف بهذا الاجراء وناشدت المديرين بالنهوض بالأقاليم والعمل على نشر التعليم — أنظر العمدة أول أكتوبر ١٨٩٦

(٧٨) مجموعة القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظار ومن النظارات سنة ١٨٨٩ ص ٤ منشور صادر من الداخلية الى الجهات الادارية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٨

(٧٩) قانون البوليس سنة ١٩٠٦ ، ص ٥

وكانت جميع المكاتباب التى ترد الى قلم الضبط والربط بالمديريــــة أو المحافظة يقوم الحكمدار بعرضها على المدير أو المحافظ أولا ثم يقوم باستيفائها وابداء رأية فى مايراه بشأنها وبعد ذلك يحيلها الى الكتاب الذين يعملـــون تحت رئاسته لارسالها الى الجهات المختصة . ولم يكن مصرحا لمعاونـــى المديرية أو المحافظة أو مأمورى المالية أو غيرهم بالتوقيع بدلا عن المدير أو المحافظ على المكاتبات التى تختص بقسم الضبط والربط بل كان لوكيل المديرية والحكمدار فقط الحق فى التوقيع عليها (٨٠) .

* * *

والواقع أن الامتيازات الأجنبية كانت تشكل جانبا كبيرا من المعوقات التى تعوق أجهزة الادارة المحلية حيث كان الأجانب من رعايا الدول صاحبة الامتيازات (٨١) يحتمون بالامتيازات الأجنبية الأمر الذى كان يصعب علــى الحكومة تنفيذ ما تصدره من لوائح وقوانين تتعلق بالمحافظة على الأمن العام فقد كان من الصعب على رجال البوليس القبض على مجرم أجنبى الا فى حالة التلبس ، كذلك لم يكن للبوليس المصرى الحق فى تفتيش محال أو مساكن الأجانب المتمتعين بالامتيازات الأجنبية الا بحضور قناصـــلهم أو من ينوبون عنهم . وهذه الصعوبات فى اجراء التحقيقات والتفتيش وغيرها تساعد على اخفاء معالم الجريمة وتعطل القضايا . كمـــا أن نصوص قوانين مجموعة التشريع والقضاء المختلط قيدت حق الادارة المصرية فى استبعاد الأجانب غير المرغوب فيهم ، وهذه كلها أمور كانت تؤدى الى الاخلال بالأمن العام . وكانت سلطات الادارة عاجزة عن اقرارة بسبب الامتيازات الأجنبية (٨٢) .

---

(٨٠) منشور نظارة الداخلية فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٨

(٨١) بريطانيا ــ فرنسا ــ الولايات المتحدة ــ ايطاليا ــ اسبانيا ــ هولندا ــ بلجيكا ــ النرويج ــ السويد ــ الدنمارك ــ البرتغـــال ــ اليونان ــ رومانيا ــ يوغوسلافيا ــ روسيا ــ المـــانيا ــ والنمسا والمجر تعد كذلك من الدول صاحبة الامتيازات قبل الحرب العالمية الأولى ولكن روسيا سقطت امتيازاتها على اثر تغيير نظام الحكم فيها والذى لم تعترف به الحكومة المصرية ، كذلك تنازلت المـــانيا والمجر عن امتيازاتها طبقـــا لمعاهدة فرساى وسان جرمان .

(٨٢) نبيل عبد الحميد ، الأجانب وأثرهم فى المجتمع المصرى من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩٢٢ (رسالة ماجستير غير منشورة) تحـــت اشراف الأستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم نوقشت بكلية الاداب جامعة عين شمس سنة ١٩٧٦ ص ١٥ ، ١٦ .

أما فيما يتعلق باختصاصات مأمورى المراكز ونظار الأقسام ، فكان مأمور المركز أو ناظر القسم بمثابة رئيس للمركز وهو يتولى مهامه هذه كنائب عن المدير فى القيام بأعماله فى حدود المركز الذى يتولى الاشراف عليه وكانت كل مديرية تنقسم الى عدة مراكز يرأس كل منها مأمور وكل محافظة تنقسم الى عدة — أقسام يتولى رئاسة كل منها ناظر . ويساعد المأمور أو الناظر فى انجاز اختصاصاته المتعلقة بشئون المركز أو القسم بقية رجال الادارة فى المركز وهم معاونو البوليس والادارة وملاحظو البوليس وكافه رجال الضبط والربط بالمركز (٨٣) .

وكان هؤلاء المأمورون ونظار الأقسام يطلق عليهم « حكام الفروع » ، والحقيقة أن اختصاصاتهم كانت متشبعة ، ويرجع ذلك الى أنه بصفتهم رؤساء للمراكز كانوا يعدون مسئولين عن تنفيذ كل الأوامر التى تصدر اليهم من كافة فروع ادارات الحكومة ومصالحها (٨٤) وبذلك نستطيع القول بأن المأمور هو بمثابة موظف منفذ لأوامر الحكومة وتعليماتها فى المركز أو القسم الذى يشرف عليه . وعلى هذا فقد شملت اختصاصاته ومسئولياته جوانب كثيرة من النواحى الادارية والمالية والقضائية ، وكذلك كل الأمور المختصة بشئون الأمن والبوليس وما يرتبط بها من أعمال الضبط والربط (٨٥) .

على أن أهم الأعمال التى كان مكلفا بها مسألة الاشراف على تحصيل الأموال الأميرية كضرائب الأطيان وأجرة الخفر وغيرها من عوائد الاملاك « وبدلية العونة » وأيضا المسائل المتعلقة بالأمن ، اذ لاشك أن المأمور يتوقف على كفاءته استقرار شئون الأمن فى كل نواحى المركز التابعة لاشرافه ، وهذا الأمر يرتبط بمدى فعالية أعمال البوليس وشئونه . وكانت تلك الأمور تتطلب من مأمور المركز أن يكون على اتصال مستمر بعمد ومشايخ القرى لكى يكون على عالم بكل ما يجرى من أمور فى القرى والمراكز ويراقب أعمال الخفر ويتأكد من قيامهم بواجباتهم ويوقع الجزاء على المقصريين منهم فى أعمالهم (٨٦)

---

(٨٣) قانون البوليس سنة ١٩٠٦ ، ص ١٠٢ — ١٠٣
(٨٤) نفس المصدر ، ص ٥
(٨٥) أحمد قمحة ، المصدر السابق ، ص ٩٥
(٨٦) قانون البوليس سنة ١٩٠٦ ، ص ٧

أما بالنسبة لمسئولياتة تجاه أمور الأمن والنظام فى المركز فقد كان وحده يعد مسئولا عما يقوم به من اعمال فى هذه المسألة ومن مسئولياتة العمل على استقرار الأمن والنظام فى المركز لأنه مكلف باتخاذ كافة الاجراءات التى من شأنها العمل على استتباب الأمن وتوطيد أركانه . وأهم الأمور فى ادراك هذه الغاية هى مدى جهوده فى منع وقوع الجرائم كما كان مكلفا فى حالة وقوع أى جريمة فى مركزه بالتوجه على الفور الى مكان وقوعها واتباع كل ما من شأنه يساعد على اكتشاف مرتكبيها واقتفاء أثرهم والقاء القبض عليهم ، كما أنه كان يتولى بنفسة مهمة التحقيق مع الجناه ومرتكبى المخالفات ثم يحيل موضوع التحقيق الى النيابة المختصة. ومن الواضح ان نجاح الدعوى التى كان يقوم برفعها ضد مرتكبى الجرائم فى نطاق مركزه كان يتوقف أولا وأخيرا على مدى قدرته فى جمع كل القرائن والأدلة التى تمكن من ادانة المتهمين(٨٧) .

وبالاضافة الى مهامة السابقة كان يدخل ضمن اختصاصاته مسئولية المحافظة على أملاك الحكومة وكذلك الأملاك المخصصة للمنافع العامة كما كان يتولى رئاسة المجلس الحسبى الذى كان يقوم بمراقبة وتعيين وعزل الأوصياء وينظر فى مسائل الحجز بالنسبة لمن يتصفون بعدم الأهلية . وكان المأمور يقوم أيضا بصرف الدفاتر الصيارف واخذ الضمانات منهم ، كما كان يقوم بحصر وتقدير قيمة المتروكات الخاصة بالمتوفين . كما كان مأمـورو المراكز ونظار الأقسام يشاركون المشايخ والعمد فى الاشراف على تطهـير الترع وما يتطلب ذلك من « اخراج انفار العمليات » (٨٨) .

وكان يدخل أيضا فى نطاق عمله تنفيذ كل التعليمات واللوائح التـى تصدرها نظارة الداخلية والتى ترد اليه عن طريق المديرية وتقتضى هذا منه أن يراجع اوامر الناظر ويوقع عليها بخطه . ويبعث بتقرير كل ثلاثة أيام

---

(٨٧) نفس المصدر ، ص ٧

(٨٨) مجموعة قرارات ومنشورات سنة ١٨٨٩ — تقرير من وكيل مديرية البحيرة الى نظارة الداخلية فى ١٠ يناير سنة ١٨٨٩ ص ٤٧ ، تقرير من مديرية جرجا الى نظارة الداخلية فى ٥ فبراير سنة ١٨٨٩ ص ١٣٣ — ١٣٤

الى المدير موضحا فيه ما تم انجازه وبيان ما استجد عليه من أعمال وملحوظاته بشأنها كما كان يقوم بالاشراف على مسح أطيان الميرى المنزرعة وغير المنزرعة وتسليم الأطيان المباعة من الحكومة ومعاينة الأراضى البوروحصر تعداد الأغنام وفرز شبان القرعة وتقديم جداول الاحصاء (٨٩) .

ونحن نتساءل بعد عرض كل هذه الاختصاصات الواسعة التى كان المأمور مكلفا بها هل كان فى استطاعته حقيقة القيام بكل هذه الواجبات التى كانت مفروضة عليه على أكمل وجه ؟

من الطبيعى أن تكون الاجابة بالنفى ويكفى للدلالة على ذلك ما يصوره لنا أحد المنشورات الصادرة من نظارة الداخلية فى سنة ١٨٨٩ عن مدى تفشى الأمية بين مأمورى المراكز حتى لقد فكرت النظارة فى التخلص منهم تباعا (٩٠) . الا اننا حتى لانكون مغالين بعض الشىء نستطيع القول أنه بمضى الوقت بدأ يرتفع نسبيا المستوى الثقافى والتدريبى لمامورى المراكز . ومما يجدر ذكره أنه قد بذلت محاولات من جانب الادارة المركزية لشغل مناصب مأمورى المراكز من خريجى مدرسة الحقوق وقامت بترقية من يثبت كفاءته فى هذا العمل الى مناصب المديرين تشجيعا لهم . ولكن هذه المحاولة فشلت على أيه حال لأن خريجى مدرسة الحقوق كانوا يفضلون العمل فى مجال آخر يسمح لهم بممارسة خبرتهم التعليمية ، هذا بالاضافة الى أن منزلة الاداريين العاملين بوزارة الداخلية لم تكن كبيرة مثل منزلة زملائهم فى وزارة الحقانية (٩١) .

* * *

---

(٨٩) المصدر السابق — تقرير محمود رياض مدير بنى سويف الى نظارة الداخلية فى ١٠ يولية سنة ١٨٨٩ ص ٥٥٥ ، تقرير مدير البحيرة فى ١٠ فبراير سنة ١٨٨٩ ص ١٤٢ — ١٤٣

(٩٠) محمود السباعى ، ج ١ المصدر السابق ، ص ١٣
مجموعة القرارات والمنشورات سنة ١٨٨٩ ص ٣٨٠

(٩١) Tignor, Op. Cit, PP. 205—206.

واستكمالا لبحث موضوع رجال الادارة فى الأقاليم يجدر بنا دراسة (النظام الادارى للقرية المصرية) فى تلك الفترة التى نحن بصدد بحثها (١٨٨٢ — ١٩٢٢) ولما كان نظام العمد — لما له من صلة وثيقة بأمن القرية — يأتى على قمة هذا التنظيم فانه يهمنا معرفة الخلفية التاريخية لنظام العمد .

والحقيقة أن الجذور التاريخية لنظام العمد تمتد الى بداية نشأة القرية المصرية ، منذ آلاف السنين ، فكان لكل قرية شيخ يتزعم سكانها ويدبر امورهم ويعد بمثابة حلقة الاتصال بين سكان القرية وبين حكام الدولة المحليين وفى بداية الفتح الاسلامى كان العرب يطلقون على شيخ القرية (المازوت) وهى كلمة لاتينية الأصل ثم صاروا يطلقون عليه (شيخ البلد) أو الشيخ وكان شيخ البلد يختار عادة من الأسرة الغنية فى القرية المشهورة بقوة النفوذ وسطوة العصبية . كما كانت هذه الوظيفة تؤول الى ذريتة بالميراث (٩٢) .

وفى العصر العثمانى كان الملتزم هو الذى يقوم بتعين مشايخ القرى التى تقع فى نطاق التزامة ، أو كان على الأقل يعترف بأمر نصائحهم السابقة المتوارثة ، فيضفى عليها بذلك الطابع الرسمى . وفى القرى الكبيرة كان يقوم بتعيين اكثر من شيخ لها يختص كل منهم بقسم منها ، وفى هذه الحالة كان يطلق على أقوى المشايخ سلطة ونفوذا (شيخ المشايخ)(٩٣) .

ويتضح مما سبق أن الشيخ كان يستمد سلطته الرسمية التى تربطه بالدولة من الملتزم . ولذلك فقد كان يعد مسئولا عن حسن استغلال الأراضى التابعة للالتزام الذى يقع فى نطاق قريته ، ويتطلب منه ذلك منع أى ضرر قد يلحق بهذه الأراضى ، هذا بالاضافة الى أنه كان يعتبر مسئولا عن الابلاغ

---

(٩٢) مجلة الأمن العام — العدد ٥٩ ، أكتوبر سنة ١٩٧٢ ص ٤٢ (مقال للعقيد ابراهيم محمد الفحام بعنوان تطور نظام العمد) .

(٩٣) هاملتون جب وهارولد بوون المجتمع الاسلامى والغرب ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ج ٢ ص ٩٣

عن الفلاحين الذين يهجرون أراضيهم ومحاولة ردهم اليها كذلك كان يقوم بحل مشاكل الفلاحين وأخطار الملتزم بطلباتهم وشكاواهم (٩٤) .

وفى مقابل ما كان يتحمله الشيخ من نفقات تتعلق بأداء واجباته الوظيفية وعلى الأخص ماكان يتكلفة من نفقات استضافة موظفى الحكومة وغيرهم كان المشايخ يمنحون بعض القطع من أراضى القرية معفاة من الضرائب ولكن كان على الشيخ أن يقدم الى الملتزم — فى بعض الأحيان — مبلغا معينا من المال بصفة دورية للاحتفاظ بوظيفته ، ومن الطبيعى انه لم يكن يقبل ذلك لو لم يكن يضمن استرداد ذلك المبلغ أضعافا مضاعفة (٩٥) .

وفى عهد محمد على وبالتحديد فى عام ١٨٢٧ صدرت لائحة باختصاصات مختلف الرياسات الادارية ابتداء من مشايخ القرى حتى مديرى الأقاليم(٩٦) ولم تكن مسئولية المشايخ عن فلاحيهم تقتصر على داخل القرى فقط بل كانت تمتد خارج قراهم حيث كانوا يفدون كثيرا — من حين لاخر — الى القاهرة وغيرها من المدن الكبرى للبحث عن الفلاحين الهاربين واعادتهم الى قراهم مشدودى الوثاق (٩٧) .

غير انه عندما ألغى نظام الالتزام فى عهد محمد على تم اخضاع كل مجموعة من مشايخ القرى لشيخ أو حاكم الخط ، أما شيوخ المشايخ فقد أطلق عليهم المشايخ الكبار بينما أطلق على المشايخ الصغار مشايخ الحصص (٩٨) واستمر المشايخ يتمتعون بامتيازاتهم المالية السابقة حيث منح كل شيخ قطعة من الأرض معفاة من الضرائب وعرف هذا الامتياز المالى بمسموح المشايخ أو مسموح المسطبة . وكان من حق هؤلاء المشايخ زراعة هذه الأراضى التى

---

(٩٤) ريفلين هيلين آن ، الاقتصاد والادارة فى مصر مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسينى ، ص ٤٧

(٩٥) مقال ابراهيم محمد الفحام ، المصدر السابق ، ص ٤٣

(٩٦) محمد رمزى ، القاموس الجغرافى قسم ٢ ج ص ١١

(٩٧) محمد فؤاد شكرى وآخرون ، بناء دولة مصر محمد على ص ٧٣٣

(٩٨) ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٢٣٤

كانت تقدر بأربعة افدنة عن كل مائة فدان ـ بأنفسهم أو تأجيرها لغيرهم . ولكن عندما أساء المشايخ استغلال هـذا الامتياز المـالى وقاموا بتسخير الفلاحين فى العمل فى هذه الأراضى ألغى محمد سعيد والى مصر هذا الامتياز المـالى للمشايخ فى عام ١٨٥٨ ومنح منفعة تلك الأراضى لأولئك الفلاحين حيث سجلت بأسمائهم .

وكان اسم العمدة قد استبدل فى عام ١٨٤٤ باسم الشيخ الذى بقى مقصوراً على مشايخ الحصص . وظل العمد ويتوارثون وظائفهم وعرفا ، دون أن تملك الدولة الا الاعتراف بهم رسميا ، مع منحهم الامتيازات الخاصة بهم وقد أضيفت اليها الاعفاء من الخـدمة العسكرية واعمـال السـخرة هم وأولادهم(٩٩) . وعندما انشىء مجلس شورى النواب فى عهد الخديو اسماعيل فى سنة ١٨٦٦ كان عمد البلاد أصحاب الحق فى الترشيح والانتخاب لهـذا المجلس كذلك عندما أثبت العنصر المصرى كفايته لتولى المناصب الحكومية المختلفة ، بدا يزاحم العناصر التركية فى شغلها وأختير بعض العمد وأبنائهم لتولى وظائف نظار الاقسام أو مأمورى المراكز ثم لم يلبثوا أن ارتقوا الى مناصب المستويات الأعلى . ومن أمثلة ذلك تعيين عامر أغا الزمر وهو من عمد مديرية الجيزة مديرا لها سنة ١٨٦٩ وايضا تعيين محمد بك حموده من عمد مديرية الغربية وكيلا لمديرية البحيرة سنة ١٨٧٦ (١٠٠) .

والحقيقة أن نظام العمد والمشايخ فى الفترة السابقة على الاحتلال مباشرة كان يتسم بما يأتى :

أولا ـ لم تكن علاقتهم بالحكومة المركزية واضحة المعالم .

ثانيا ـ كان العمد يستأثرون بسلطات كبيرة غير محدودة من قبـل الادارة المركزية .

ثالثا ـ خضوع العمد للادارة المركزية لم يكن خضوعا تاما .

رابعا ـ استغلال العمد للفلاحين بشتى الطرق .

---

(٩٩) مقال ابراهيم محمد الفحام ، المصدر السابق ، ٤٣ ـ ٤٤ .
(١٠٠) أمين سامى ، المصدر السابق ج٣ مجلد ٢ ص ٨٣٧

خامسا ـ نظام العمد رغم عيوبه العديدة هو الوسيلة الوحيدة لتوطيد دعائم الادارة المركزية فى القرى .

وعلى ضوء هــذه الاعتبارات الســابقة رســمت سلطات الاحتلال البريطانى خطتها فى السيطرة على ادارة القرية المصرية . ولكى تتمكن من تحقيق هذه الغاية رأت وجوب اخضاع عمد البلاد ومشايخها لسلطة الادارة المركزية فى العاصمة مع تبيان ما له من حقوق وما عليه من الواجبات .

ولمعرفة ذلك ينبغى ادراك الأساليب التى تتبعها الادارة المركزية فى ادارة القرية المصرية فى تلك الفترة وكذلك الهدف الرئيسى الذى كان يسعى اليه الاحتلال للسيطرة على الادارة المحلية عموما وادارة القرية خصوصا .

فالقرية او الناحية هى وحدة النظام الادارى فهى باعتبارها جزءا من المركز تعد خاضعة فى الادارة لـمأمور المركز الذى يقوم بتنفيــذ أوامر المدير . أما رئيسها فهو العمــدة الذى يتم تعيينه بمعرفة الادارة المركزية كذلك تنحصر مسئوليته امام تلك الادارة عن كل اهمال أو تقصير . ويعاون العمدة فى أداء وظيفته مجموعة من المشايخ يختلف عــددهم باختلاف اتساع نطاق القرية وهم كذلك مسئولين عن أعمالهم امام السلطة المركزية ويعينون بمعرفتها . وكانت الحكومة تراعى رغبات الأهالى فى تعيين العمد والمشايخ، غير أن هذا لم يكن يلزم الحكومة بتعيين الشخص المرغوب فيه . كما سنرى.

وعندما أشرف البريطانيون على نظارة الداخلية عام ١٨٩٥ وجهوا اهتمامهم الى اصلاح ادارة القرية ، بهدف خفض معدل الجرائم فى الريف الذى كان قد زاد زيادة هائلة فى هذه الفترة .

والواقع ان سلطات الاحتلال البريطانى كانت تعتقد أن رجال الادارة فى الأقاليم لم يهتموا بالمحافظة على الأمن العام واستقرار الأمور فى هــذه الأقاليم قدر اهتمامهم بتحقيق مآربهم الشخصية . كما كان الانجليز يعتقدون أن التعاون من أجل منع وقوع الجريمة يمكن أن يوجد فقط فى حالة الاحساس بالمسئولية المدنية . وفى رأيهم أن هذا الوعى لم يكن قد ظهر بعد فى الأقاليم،

لأن القرية كانت لا تزال فى دور الطفولة ، وانه بذلك لم يكن هناك مفر من فرض نظام يأتى من أعلى لحفظ الأمن فى هذه البلاد(١٠١) .

وكان كل هم سلطات الاحتلال هو مسألة المحافظة على استقرار الأمن فى القرية المصرية بطريقة تمكنها من الهيمنة والانفراد بالسلطة المحليــة ، مما يتيح لها توجيه ادارة القرية على النحو الذى يحقق مصـــلحة الأهالى ومصلحة الاحتلال معا .

واذا وضعنا فى الاعتبار ما كانت تعانيه البلاد فى تلك الفترة من عسر مالى شديد يتضح لنا حرص الادارة المركزية ــ بايحاء من سلطات الاحتلال ــ على اتباع نفس الأسلوب القديم فى ادارة القرية والذى كان متبعا من قبل ، خاصة وأن هذا النظام القديم لا يكلف الحكومة كثيرا أو قليلا . ولذلك استقر الرأى على استبقاء العمدة حاكما للقرية ولكن الادارة المركزية حرصت من جانبها فى العمل على اصدار قانون ينظم شئون العمـــد والمشايخ بحيث يبسط سيطرتها فى الاشراف على ادارة القرية . ومن الجـــدير بالذكر أن جورست مستشار نظارة الداخلية فى ذلك الوقت هو الذى صاغ هـــذا القانون(١٠٢) .

وعلى أية حال فقد أعلنت سلطات الاحتلال أن مسألة تنظيم وظائف العمد والمشايخ هى « محاولة الاستفادة من استخدام نظام قديم محترم من أجل التقدم والمدنية » . ولذلك فقد رأت أنه « ينبغى على هـــذا الأساس الاعتراف بسلطة العمدة ونفوذه واختيار احسن الرجال لذلك مع اتخـــاذ ما يلزم نحو تقييد سلطاتهم بقيود قانونية وعقابهم ومكافآتهم على قـــدر ما يستحقون »(١٠٣) .

---

(١٠١) أنظر تفاصيل هذا الموضوع فى :

Lloyd, Egypt since Crome. Vol I. PP. 153—155.

(١٠٢) Tignor, O. Cit, P. 207.

(١٠٣) أنظر : Blue Books. 1894—1898 Egypt. No. I (1895)

Report on the Finances, Administration, And condtion of Egypt, and the progress of Reforms Cromer to Kimberley; February 22, 1895. P 12.

وقد تمخضت محاولات الادارة المركزية وسلطات الاحتلال عن اصدار قانون العمد والمشايخ فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ . وقبل أن نناقش هـذا القانون يجدر بنا أن نشير الى دافع هام بالاضافة الى تلك الدوافع التى سبق أن أشرنا اليها فى اصدار هذا القانون وهو أن مسألة الاشراف على تحصيل الأموال الأميرية من القرية كضرائب الأطيان وغيرها كانت ملقاة على عاتق العمـد والمشايخ الذين كانوا يتذرعون بشتى الوسائل لتبرير عجزهم عن تحصيل الأموال المطلوبة من قراهم ، وعلى سبيل المثال يقومون بنشر الاشاعات بأن قريتهم تنتشر فيها الأمراض الوبائية وأن كثرة الأمراض تحول دون امكانهم تحصيل الأموال ولكن عندما يتضح للادارة المركزية عدم صحة هذه الاشاعات تقوم باجراء التحقيق معهم(١٠٤) . فمن خلال دراستنا لتقارير مديرى المديريات المرسلة الى نظارة الداخليـة فى تلك الفترة التى سبقت صدور قانون العمد والمشايخ نستطيع أن نستشف أن مسألة تحصيل الأموال من القرية كانت دافعا هاما فى اصدار هذا القانون(١٠٥) . وهكذا كما سبق أن ذكرنا لم تكن العلاقة بين الادارة المركزية والعمد قبل صدور هذا القانون محددة المعالم وانما كانت تعتمد على القرارات والمنشورات التى تقوم نظارة الداخلية من حين الى آخر باصدارها فى هذا الشأن وكان مديرو المديريات يرسلون الى نظارة الداخلية بتقارير توضح آراءهم واقتراحاتهم فى طبيعة هذه العلاقة بين الحكومة المركزية والعمد والمشايخ ومن ذلك على سـبيل المثال كان بعض المديرين(١٠٦) . يرون أن الطريقـة التى كانوا يتبعونها ـ حسب القواعد التى قررها مجلس النظار ومنشورات نظـارة الداخلية الصادرة اليهم ـ فى شأن تسوية شياخات البلاد وهى التحرى

---

(١٠٤) كان العمد والمشايخ يقومون بنشر أخبار فى الجرائد فحواها أن قريتهم مصابة بأمراض وبائية . أنظر تقرير مدير الدقهلية فى ١٧ يوليـة سنة ١٨٨٩ فى مجموعة القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظار من النظارات سنة ١٨٨٩ ص ٥٦٧

(١٠٥) أنظر تقارير المديرين فى مجموعة القرارات والمنشورات من ١٨٨٣ الى ١٨٩٥

(١٠٦) منشور نظارة الداخليـة الى المديرين فى أول يوليـة ١٨٨٩ مجموعة القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظار ومن النظارات ١٨٨٩ ص ٥١٩

أولا عن مشايخ البلدة التى يتوفى أو يستعفى بعض مشايخها لمعرفة أطيانهم وأعمارهم وحيازتهم للصفات التى تؤهلهم للشياخة ثم عرض ما تبين على الداخلية لصدور الأمر بتعيين بدل من يلزم ترتيب بدلهم وتقرير الباقين فى وظائفهم متى ظهر استعدادهم كما هو مقتضى المنشور الصادر عن ذلك موجبة لاضاعة الوقت واطالة المكاتبات وعطل اشغال تلك البلاد » . وطلبوا من نظارة الداخلية التصريح لهم (أى للمديرين) « بترتيب بدل من يتوفى من هؤلاء المشايخ بمجرد وفاته أو يستعفى بمجرد استعفائه متى كان زمام البلد وتعدادها يحتاج لترتيب البدل » . وعندما أدركت نظارة الداخلية « أن تأخير تنظيم شياخات البلاد فى الواقع باعثا لعطل اشغالها واختلال أعمالها » وافقت على اقتراح المديرين وأرسلت منشورا دوريا الى جميع المديريات للعمل بموجبه(١٠٧) .

وقد كانت وجهة نظر المديرين فى المطالبة بترتيب شياخات المديريات على كيفية منتظمة تكفل انجاز الأشغال ، أن العمد والمشايخ هم النائبون عن الحكومة فى بلادهم المكلفون بتنفيذ أوامرها لذلك فانه من الضرورى أنه يكونوا مسئولين أمامها معروفين بصفة رسمية . وطالبوا الحكومة بضرورة تنظيم الشياخات بالطرق القانونية وتثبيت العمد والمشايخ بالصفة الرسمية(١٠٨) .

والحقيقة أن الأمر العالى الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ يعتبر أول تشريع تفصيلى لنظام العمد والمشايخ . وقد صدرت بعد ذلك عدة أوامر عالية مكملة أو معدلة لهذا الدكريتو كان أهمها الأمر العالى الصادر فى ٢٨ أبريل سنة ١٨٩٨ باختصاص عمد البلاد بالحكم فى المنازعات التى لا تتجاوز قيمتها ١٠ قرش ، والقانون رقم ٩ الصادر فى ٣ اغسطس سنة ١٩٠٣ بشأن شروط تعيين عمد ومشايخ البلاد وأيضا القانون رقم ٣٦ الصادر فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٣ بشأن النظام الادارى لقبائل العربان .

---

(١٠٧) نفس المنشور السابق .

(١٠٨) انظر على سبيل المثال تقرير محمود رياض مدير بنى سويف الى نظارة الداخلية فى يونية ١٨٨٩ فى مجموعة قرارات ومنشورات ١٨٨٩ ص ٤٥٤

وقد استمرت جملة هذه التشريعات تحكم نظام العمد والمشايخ فى مصر حتى بعد صدور دستور سنة ١٩٢٣ وانتظام الحياة الدستورية(١٠٩) .

ومن دراستنا لمنشورات نظارة الداخلية الصادرة الى المديريات والسابقة على صدور الأمر العالى الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ الخاص بنظام العمد والمشايخ وكذلك من بحثنا فى هذا الأمر العالى المشار اليه والأوامر اللاحقة له والمتعلقة بنظام العمد والمشايخ نستطيع أن نستشف منها صفة العمدة ومهامه واختصاصاته .

أما عن صفة العمدة فهو يعتبر بمثابة موظف عمومى يتولى رئاسة القرية أى انه يعتبر الرئيس الادارى الوحيد فى بلده والمسئول عن ادارتها وبالتالى فهو مسئول عن كل أعماله فيها غير أن العمدة قد يختلف عن بقية موظفى الحكومة بعض الشىء ، ذلك انه لم يكن يتقاضى أجراً أو مرتبا شهريا مقابل عمله وانما كانت له بعض الامتيازات التى سنناقشها فيما بعد ، والعمدة بصفته هذه كان يعد حلقة الاتصال بين الادارة المركزية وبين سكان القرية « فهو بذلك من أخص رجال الحكومة »(١١٠) فالعمد يكونهم نواب عن الحكومة فى بلادهم فهم مكلفون « بتنفيذ أوامرها على اختلاف أنواعها »(١١١)

أما فيما يتعلق باختصاصات ومهام العمدة فكانت متعددة الا انه يمكن حصرها بين مهام متعلقة بالأمن العام واختصاصات مالية وادارية وأخرى متعلقة بالنواحى الصحية فى القرية وكذلك اختصاصات قضائية . فالعمدة كان المسئول الأول فى قريته وما يتبعها من كفور ونجوع وعزب عن اقرار النظام واستتباب الأمن فيها وكان ذلك يتطلب منه المحافظة

---

(١٠٩) طعيمة الجرف ، القانون الادارى « دراسة مقارنة فى تنظيم ونشاط الادارة العامة » . ص ١٢٩ — ١٣٠

(١١٠) انظر الأمر العالى الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ بشأن نظام العمد والمشايخ فى مجموع القوانين واللوائح المعمول بها فى مصر . الجزء الثانى ص ٩٦٧ وأيضا ص ٩٨
Egypt No. I (1903) Cromer to Lansdowne, February 26, 1903

(١١١) تقرير محمود رياض مدير بنى سويف فى ١٠ يولية سنة ١٨٨٩ الى نظارة الداخلية فى مجموعة قرارات ومنشورات سنة ١٨٨٩ ص ٥٥١

على الأنفس وصيانة الأموال فى قريته وكانت مسألة اقرار الأمن والنظام فى بلده تفرض عليه بصفة مستمرة ضرورة أخطـــار سكان قريته أولا بأول بكل ما تبلغه نظارة الداخليـــة وغيرها من النظـــارات الأخـــرى بكافة القوانين واللوائح والمنشورات التى تتعلق بقريته ويقـــوم هو من ناحيتـــه بتفسير وشرح ما تتضمنه هـــذه القوانين من أمـــور تهم أهالى قريته لكونه الرئيس الادارى للقـــرية والصـــــلة المبـــاشرة بين الحـــكومة المركزية والقرية (١١٢) .

وقد تحددت مهام العمد فيما يتعلق بالأمن العام فى الدكريتو الصادر سنة ١٨٩٥ الخاص بنظام العمد والمشايخ فى «أن يكلف العمدة بصـــفته مأمورا من مأمورى الضبطة القضائية بكافة المسائل المختصة بالأمن العام وعليه ملاحظة العمـــل فى دائرة بلده بكافة اللـــوائح والقـــوانين المرعية الاجراء » (١١٣) وكان على مديرى المديريات أن يجتمعوا بعمـــد القرى بصفة دورية ويذكروهم بأهم واجباتهم من ناحية الأمن والتى يمكن تحديدها فى ثلاثة أمور : —

أولا : الاعتناء بشـــئون الضبط والأمن العـــام وتبليغ الحوادث فى أوقاتها والتيقظ لضبط الجانين « أثناء تلبسهم بالجناية واجراء كل ما يساعد على استتباب الأمن والراحة » .

ثانيا : « دوام الملاحظة والانتباه لحقوق الضعفاء بحيث تبقى مصونة من التعدى عليها محفوظة من امتداد الأطماع اليها » .

ثالثـــا : « الاهتمام بالمحافظـــة على أملاك الحكومة وكافة ما يختص بها » (١١٤) أما عن الاختصاصات المـــالية والادارية للعمد فكانت على جانب كبير من الأهمية وتشمل :

---

(١١٢) على حلمى ، الدليل لعمد ومشايخ البلاد ، ص ١٥ وأيضا :
Tingor Op. Cit., p. 206

(١١٣) مجموعة القوانين واللوائح المعمول بها فى مصر ج ٢ ص ٩٦٧

(١١٤) تقرير مدير بنى سويف محمود رياض الى نظـــارة الداخلية فى ١٠ يولية سنة ١٨٨٩ بمجموعة القرارات والمنشورات ص ٥٥٢

١ ـــ مساعدة الصيارفة فى تحصيل الأموال الأميرية على اختلاف أنواعها وعدم السماح للمتأخرين فى سداد المستحق عليهم من الأموال الأميرية فى التصرف فى محصولتهم الا بعد دفع ما عليهم من متأخرات وتوقيع الحجز الادارى عليهم . وكانت هناك تعليمات للعمد بأن « يجعلوا كبار الممولين قدوة لغيرهم فى سداد كامل ما هو مطلوب منهم » .

٢ ـــ معاونة اللجان التى تمارس عملها فى نطاق القرية مثل لجنة المساحة ولجنة تقدير الضرائب وتعديلها ولجان تقدير ايجارات الأطيان .

٣ ـــ المحافظة على جسور النيل خاصة اثناء الفيضان واخراج الأنفار المقرر اخراجها « لتشغيل عمليات درف الجسور وتطهير الترع » . وكذلك المحافظة على الطرق العمومية بجعلها صالحة للاستعمال .

٤ ـــ القيام بأعمال الحجز الادارى .

٥ ـــ القيام بتحرير كشوف القرعة .

٦ ـــ اخطار نظارة الداخلية بمن يتوفى فى القرية من أصحاب المعاشات أو من يتوفى بدون وريث .

٧ ـــ تنفيذ جميع الأوامر التى ترد اليه من مختلف النظارات والتى تبلغ اليه عن طريق مأمور المركز (١١٥) .

وكان للعمدة بعض الاختصاصات الصحية مثل قيد المواليد والوفيات وسرعة اخطار المركز عن الأمراض التى قد تنتشر فى قريته خاصة الأمراض الوبائية ، واستخراج تصاريح دفن الموتى عن طريق مفتش الصحة المختص . وخلاصة القول القيام بتنفيذ كافة الاجراءات الصحية فى نطاق بلدته .

أما عن الاختصاصات القضائية للعمدة فقد كان من حقه طبقا لدكريتو ١٦ مارس سنة ١٨٨٩٥ فى حالة حدوث مشاجرة فى قريته معاقبة

---

(١١٥) الأمر العالى الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ بشأن نظام العمد وأيضا مجموعة قرارات ومنشورات سنة ١٨٨٩ من ٥٥١ ـــ ٥٥٢

المعتدى بدفع غرامة قدرها خمسة عشر قرشا أو الحبس مدة لا تتجاوز أربعا وعشرين ساعة وكذلك كان من حقه أيضا « معاقبة من كان قادرا ورفض أو اهمل القيام بما يطلبه منه العمدة من الأعمال أو الخدم أو المساعدة التى يسوغ له تكليفه بها بمقتضى القوانين واللوائح . ومع ذلك فلا يسوغ للعمدة توقيع هذا الجزاء الا فى ظرف الثمانية أيام التالية لوقوع الفعل الذى يستوجبه » (١١٦) وفى ٢٨ أبريل سنة ١٨٩٨ صدر أمر عال يقضى بمنح بعض عمد البلاد الاختصاص « بالحكم فى المنازعات المتصلة بالديون والمنقولات التى لا تتجاوز قيمتها مائة قرش » والتى تقع بين أهالى ناحية واحدة أو جملة نواحى داخلة فى دائرة اختصاص عمدة واحد . والحكمة فى منحهم هذه الاختصاصات التخفيف عن عبء قضاة المحاكم الجزئية حتى يتمكنوا من التفرغ للمنازعات الأكثر أهمية (١١٧) .

وقد نص هذا الأمر العالى على عدم أحقية العمد فى النظر فى أمرين :

اولا : المنازعات التى تتعلق بالعقارات على اختلاف أنواعها .

ثانيا : المنازعات التى يكون المبلغ المدعى به فيها جزءا من دين تزيد قيمته عن الحد المرخص لهم النظر فيه أو باقيا منه (١١٨) .

وكان مفروضا على العمد عند الفصل فى مثل هذه المنازعات أن يحكموا « بموجب قوانين المحاكم الأهلية وبمقتضى قواعد العدل » . وأذا لم يحضر المدعى عليه فى اليوم المحدد لنظر هذه الدعوى يصدر العمدة حكما غيابيا ولكن من حق المدعى عليه بعد اثبات صحة الظروف التى منعته عن الحضور أن يعاد اعلانه لنظر الدعوى من جديد . وكان للعمدة ان يستعين بالخبير فى بعض الأمور التى تتطلب ذلك .

---

(١١٦) دكريتو ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ فى مجموعة القوانين واللوائح ص ٩٦٨ — القانون رقم ١١ لسنة ١٩١٢ مادتى ٢٦ ، ٢٧

(١١٧) الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية (١٨٣٣ — ١٩٣٣) ج ١ ص ١٦٢

(١١٨) دكريتو ٢٨ أبريل سنة ١٨٩٨ بمجموعة القوانين واللوائح ص ٩٧٠

وكانت الأحكام التى يصدرها العمدة تسجل فى دفتر مخصوص يبين فيه موجز الدعوى والأسباب التى بنيت عليها الأحكام ومنطوقها . أما عن كيفية تنفيذ هذه الأحكام التى يصدرها العمدة فقد كان يعين أحد مشايخ البلدة للقيام بتنفيذها تحت مسئولية الشيخ المعين لهذا الغرض (١١٩) .

وكان العمد الذين يتجاوزون حدود سلطتهم فى الفصل فى هذه المنازعات يحرمون من ممارسة هذه السلطة بمعرفة ناظر الحقانية كما يجوز احالتهم أيضا بواسطة ناظر الداخلية الى لجان المديريات لمحاكمتهم (١٢٠).

ويبدو أن العمد الذين منحوا هذه الاختصاصات قد وفقوا فى أداء واجباتهم القضائية ، فقد تقرر فى العام التالى أى عام ١٨٩٩ زيادة عددهم بنسبة ٢٠ وقد أشار المستشار القضائى بذلك النظام الجديد واستشهد على ذلك بتقرير (١٢١) كتبه أحد أعوانه وهو جونسون باشا وقال فيه « ان التقدم المستمر فى تمشية اعمال هؤلاء العمد ، واضح جدا فانى رأيت بعض الدفاتر التى تقيد بها أعمالهم تقبل المقارنة مع دفاتر أغلب القضاة الجزئيين فى انجلترا وليست بأقل منها اتقانا » .

وأوصى فى نهاية تقريره بضرورة التوسع فى تطبيق هذا النظام . ومن الجدير بالذكر أن هذه الاختصاصات القضائية للعمد قد تعرضت لبعض الانتقادات من جانب بعض الصحف (١٢٢) . وعلى أية حال . فقد ألغيت عقب انشاء محاكم الأخطاط فى سنتى ١٩١٢ ، ١٩١٣

---

(١١٩) انظر تفاصيل هذا الموضوع فى دكريتو ٢٨ أبريل سنة ١٨٩٨ بمجموعة القوانين والوائح ص ٩٧٠ — ٩٧٢

(١٢٠) نفس المصدر ص ٩٧٢

(١٢١) مجموعة القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظار ومن النظارات سنة ١٩٠١ ص ٨١

(١٢٢) عارضت صحيفة العمدة — فى منح العمد هذه الاختصاصات القضائية وطالبت بالغائه وعلقت على ذلك بالقول « لا أظن أن البلاد والقرى توفرت فيها أسباب التقدم لدرجة تجعلنا فى ثمة من اطلاع عمدها على الشرائع وتضلعهم فى القوانين » العمدة ١١ أبريل سنة ١٨٩٦

ننتقل الآن الى الحديث عن كيفية تعيين عمد ومشايخ القرى فنقول ان دكريتو ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ الخاص بانتخاب عمد ومشايخ البلاد والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٣ بشأن شروط تعيين عمد ومشايخ البلاد قد أوضحا جليا طريقة تعيين العمد والمشايخ .

وقد كانت هناك شروط يجب توافرها فى من يريد ترشيح نفسه لشغل منصب العمدية اهمها :

اولا : ان يكون بالغا من العمر خمسا وعشرين سنة كاملة (١٢٣) .

ثانيا : أن يكون مالكا لعشرة افدنة على الأقل ويتجاوز عن هذا الشرط فى الجفالك وللبلاد التى يكون كامل أطيانها ملكا لغير اهلها ، أما بالنسبة للبلاد التى لا يوجد فيها خمسة اشخاص يمتلكون عشرة افدنة فيكون انتخاب العمدة فيها من بين الملاك الذين يدفعون أموالا اميرية اكثر من غيرهم .

ثالثا : الا يكون قد صدرت ضد المرشحين أحكام قضائية تمس حسن سيرته واستقامته وكان على المرشحين لشغل منصب الشيخ أن يكونوا حائزين لنفس الشروط السابقة فيما عدا الملكية فيكتفى بأن يكونوا مالكين لخمسة افدنة . وأما البلاد التى لا يوجد فيها خمسة أشخاص يمتلكون هذا القدر فينتخب المشايخ من بين الملاك الذين يدفعون أموالا أميرية أكثر من غيرهم .

وفى حالة توفر الشروط التى تؤهل لشغل منصب العمدية او المشيخة فى عدة اشخاص على السواء كانت الأفضلية لمن يعرف القراءة والكتابة (١٣٤) .

---

(١٢٣) تعدل هذا الشرط طبقا للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٣ فأجاز للجنة الشياخات ــ فى حالة عدم وجود مرشحين لشغل منصب العمدية أو الشيخ تتوفر فيهم كامل الشروط اللازمة ــ أن تعرض على نظارة الداخلية تعيين من يقل سنه عن الخمس وعشرين سنة ولا ينقص عن العشرين ليكون عمده أو شيخا ــ أنظر مادة ١ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٣ بمجموعة القوانين واللوائح ج ٢ ص ٩٧٢

(١٢٤) دكريتو ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ بمجموعة القوانين واللوائح ص ٩٦٥ ــ ٩٦٦

وإذا تساءلنا كيف كانت تتم عملية اختيار العمـدة أو الشيخ فإننا نلاحظ أنه كانت تشكل فى كل مديرية لجنة لانتخاب العمد والمشايخ ـ تعرف بلجنة الشياخات ـ بناء على كشف تحرره المديرية مشتملا على أسماء الأشخاص الذين تتوفر فيهم شروط شغل منصب العمدية أو المشيخة .

وكانت هذه اللجنة تنظر فى كافة المسائل التى تعرض عليها من المديرية أو نظارة الداخلية بشأن العمد والمشايخ وأعمالهم . وتجتمع مرة فى كل شهرين فى أوقات معينة تحددها نظارة الداخلية وكان للمديرين الحق فى استدعائها للانعقاد فى الأمور العاجلة .

وتشكل هذه اللجنة من المدير أو وكيل المديرية بصفة رئيس ومن مندوب من نظارة الداخلية ومفتش انجليزى واحد وكلاء النيابة العمومية وأربعة من أعيان المديرية أو عمدها يختارهم المدير بالكيفية الآتية :

ينتخب عمد كل مركز من مراكز المديرية مندوبا أو اثنين من العمد أو الأعيان ـ حسب العدد الذى تحدده نظارة الداخلية ـ لتمثيل مركزهم . ثم يقوم المدير باختيار أربعة منهم جميعا يمثلون جميع مراكز المديرية فى لجنة الشياخات .

وكان لابد من تصديق نظارة الداخلية على انتخاب مندوبى المراكز . ومدة هؤلاء المندوبين سنة واحدة ، على أنه يجوز لنظارة الداخلية ابقاؤهم سنة أخرى ولكن يتحتم تجديد الانتخاب بعد انقضائها .

ويشترط لكى تكون مداولات لجنة انتخاب العمـد والمشايخ صحيحة حضور الرئيس ومنـدوب نظارة الداخلية واثنان من الأعيان أو العمـد على الأقل . كما يحضر مداولات هذه اللجنـة نائب من المركز المراد تعيين عمدة أو شيخ لاحدى البلاد التابعة له . كما يحضرها أيضا أحـد وكلاء النيابة كلما اقتضت الحال الحكم بجزاءات تأديبية على العمـد والمشايخ فى حالة تقصيرهم فى تأدية واجبات وظيفتهم على النحـو الذى سنوضحه فيما بعـد .

وتكون قرارات اللجنة بأغلبية الآراء وإذا تساوت الآراء يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

وكان على اللجنة قبل الاقرار على تعيين عمـــدة ان تأخذ اولا راى مأمورى المركز التى تقع فى زمامه القرية المراد تعيين عمدة لها . اما بالنسبة لتعيين أحد المشايخ فللجنة أن تأخذ راى عمدة الناحية . واذا كانت البلدة كلها أو بعضها تابعا لأحد تفاتيش مصـــلحة الأراضى الأميرية أو الدائرة السنية فتأخذ اللجنة ايضا راى المفتش على أن هناك امرا على جانب كبير من الأهمية وهو أن العمدة أو الشيخ الذى تنتخبه هذه اللجنة لا يكون تعيينه الا بعد تصديق ناظر الداخلية على التعيين ، فان لم يصدق ناظر الداخلية عليه يعاد الى اللجنة لانتخاب عمدة غيره من المرشحين (١٢٥) .

غير أن لجنة الشياخات لم يكن يقتصر عملها على انتخاب العمـــد والمشايخ فقط وانما كانت تنظر فى كل المسائل المتعلقة بالعمـــد والمشايخ ومنها الرفض والعقاب (١٢٦) .

ذلك أن العمدة طبقا للائحة ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ كان يعد مسئولا قانونيا عن كل اهمال أو تقصير فى ادائه لواجباته الوظيفية ومن ثم فقـــد كان من حق المدير — التابع له العمدة أو الشيخ المقصر فى تأدية واجبـــات وظيفته — ان يحكم عليه بأحد الجزاءات التأديبية الآتية وهى :

١ — الانذار أو التوبيخ .

٢ — الغرامة التى لا تتجاوز مائة قرش .

٣ — ايقافه عن عمله اثناء اجراء التحقيق معه مدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر . أما فى الحالات التى تقضى فيها الظروف باطالة مدة ايقافه عن العمل فيصدر بذلك قرار من ناظر الداخلية .

واجازت لائحة العمد والمشايخ للمدير بأن يقوم بتعيين من يحل محل العمدة أو الشيخ المطلوب للتحقيق معه من مشايخ البلد .

---

(١٢٥) دكريتو ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ فى مجموعة القوانين واللوائح ص ٩٦٦ — ٩٦٧

(١٢٦) Egypt No. I (1907) Cromer to Edward Grey, March 3, 1907 P. 31.

أما اذا اتضح أن الأمر الذى ارتكبه العمدة أو الشيخ يستوجب جزاء اشد من ذلك فمن حق المدير أن يحيله الى التحقيق أمام لجنة الشياخات التى تقوم — بعد سماع أقواله — بمحاكمته باحدى هاتين العقوبتين أو كليهما :

(أ) الغرامة التى لا تتجاوز عشرين جنيها .

(ب) الرفت .

ثم تقوم اللجنة بابلاغ هذه الأحكام الى نظارة الداخلية التى يجوز لها أن تصدق عليها أو تقوم بتخفيفها .

ويبدو أنه قد صدرت تعليمات بعد ذلك الى لجان الشياخات بتخفيف الحكم المتعلق بالغرامة حيث يذكر كرومر فى تقريره عن ١٩٠١ ان هذه اللجان كانت تحكم بغرامة لا تتجاوز ٩٠٠ جنيه بالاضافة الى استمرار حقها فى سلطة فصل العمد والمشايخ أو الحكم عليهم بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر (١٢٧) .

كما أصبح للجنة الشياخات بعد صدور دكريتو ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ الحق فى محاكمة العمد والمشايخ عما ينجم عنهم من امور تعد مخالفة للوائح الترع والجسور والسكك الزراعية والمحافظة على جسور النيل واعدام الجراد وزراعة الدخان والتنباك(١٢٨) ومن الجدير بالذكر أنه كان يقوم بالنظر فى هذه المخالفات من قبل المدير أو لجان ادارية كانت تشكل لهذا الغرض(١٢٩) .

---

(١٢٧) Egypt No. I (1902) Cromer to Lansdowne, February 21, 1902. P 31.

(١٢٨) دكريتو ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ بمجموعة القوانين واللوائح ص ٩٦٨

(١٢٩) من هذه اللجان ما يأتى :

(أ) لجنة الترع والجسور : وكانت مشكلة فى كل مديرية وتنظر قضايا مخالفة القوانين المسنونة لها . وكان يتولى رئاستها المدير واعضاؤها باشمهندس المديرية وثلاثة من الأعيان الذين يعينهم ناظر الداخلية ولها سلطة الحكم بالحبس من ٢٤ ساعة الى شهرين وبالغرامة وباجبار الذين اضروا بالجسور أن يرمموها وكانت تستأنف أحكامها أمام لجنة خاصة فى نظارة الداخلية .

ويذكر كرومر أن الغرض من تشكيل لجنة الشـياخات وغيرها من اللجان الادارية هو تعويد الأهالى على الاشتراك فى تدبير شئونهم وان كان يرى « ان وجود لجان كثيرة فى كل مديرية لا يخلو من كلفة ومشقة ادارية عدا ما يعترض به عليها من وجوه أخرى (١٣٠) .

أما فيما يتعلق بامتيازات العمد فقبل صدور لائحة العمد سنة ١٨٩٥ كانوا يتمتعون ببعض الامتيازات منها واعفاؤهم من الخدمة العسكرية ومن أعمال السخرة هم وأولادهم (١٣١) واثر صدور لائحة العمد أعيد الامتيـاز المـالى الذى كان للعمد من قبل ولكن فى شكل جديد ــ وهو ذلك الامتياز الذى كان قد ألغاه سـعيد باشـا والى مصر فى عام ١٨٥٨ (مسـموح المشايخ) أو (مسموح المسطبة) ــ كما سبق أن أوضحنا من قبل .

ففى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ أى فى نفس اليوم الذى صـدرت فيه لائحة العمد صدر أمر عال آخر ينص على اعفاء عمد البلاد من دفع الأموال

(ب) لجنة جسور النيل والفيضان : ومهمتها محاكمة ومعاقبة كل من يدرج اسمه فى كشوف خفر جسور النيل ويتخلفون عن الحضور عن طلبهم أو الذين يرتكبون جرما وهم يؤدون وظائفهم . ورئيس هذه اللجنة مأمور المركز أو من ينوب عنه وأعضاؤها أربعة من العمـد ينتخبهم عمـد ذلك المركز ولها سلطة الحكم بالحبس من خمسة أيام الى ثلاثة اشهر وبالغرامة من ٢٥ قرشا الى ١٠٠ قرش . وتستأنف أحكامها أمام لجنة أخرى مؤلفة من المدير والعمـد .

(ج) لجنة الجسور والفيضان : هذه كانت تشكل فى كل مديرية متى بلغ ارتفاع الفيضان ٢٤ زراعا ويرأسها المدير واعضاؤها عمدتان ومأمور المركز وباشمهندس المديرية أو من ينوب عنه ولها سلطة الحكم بغرامة من ١٠٠ قرش الى ١٠٠٠ قرش وبالحبس من ٢٠ يوم الى ثلاثة أشـهر . وتستأنف أحكامها أمام لجنة خاصة فى نظارة ــ الداخلية برئاسة الناظر .

(د) لجان عمد العربان ومشايخهم : انظر تفاصيل تشكيل هـذه اللجـان ومهامها فى : Egypt No. 1. Cromer to Grey 3 — 3 — 1907

(١٣٠) نفس الوثيقة .

(١٣١) مقال ابراهيم الفحام فى مجلة الأمن العام ، العدد السابق ، ص ٤٤

الأميرية عن خمسة أفدنة من الأطيان التى يمتلكها . كما نص هـذا الأمر على أن يكون هذا الاعفاء قاصرا على الأطيان الكائنة فى نفس البلد المعين فيهـا وعن مـدة قيامه بوظيفتـه ، وبواقع متوسط الأمـوال المربوطة على أطيانه . أما اذا انفصل العمدة فى خلال السنة عن وظيفته لأى سبب فيعاد ربط الأموال على الأطيان المعفاة(١٣٢) .

ويجدر بنا أن نشير الى أن كثيرا من العمد كانوا يرشحون أنفسـهم لعضوية مجالس المديريات وكانت نسـبة كبيرة منهم تفوز فى الانتخابات على نحو ما سنرى فى الفصل القادم الخاص بالمجالس المحلية .

والآن بعد عرضنا لكل جوانب وظيفة العمدة ومهامه واختصاصـاته نتسائل هل استطاع العمد ادارة القرية المصرية فى تلك الفترة التى نحن بصدد دراسـتها على الوجه اللائق وهل اسـتطاعوا النهـوض بالأداة الادارية فى القرية . ولكى نستطيع الاجابة على هـذا التسؤال يجدر بنا أن تستعرض جوانب القصـور فى لائحـة العمد لأنها تحكم جميع المسـائل المتعلقة بنظام العمد والمشايخ وبالتالى لها أثر كبير على النظـام الادارى فى القرية وعلى مجتمع القرية نفسه .

فى الواقع أن هناك عدة أمور تثير أنتباهنا فى هذه اللائحـة ، واول هذه الأمـور أن طريقة اختيار العمد والمشايخ حسب النظام الذى قررته هذه اللائحة لم تبد أى اهتمام على الأطلاق لمجتمع القرية نفسه ، اذ لم تهتم الادارة المركزية بأخذ راى سكان القرية المراد تنصيب عمدة عليها ، وبذلك فان هذا النظام الجديد قد انتزع من اهالى القرية حقهم ـ الذى سـبق أن حصلوا عليه من قبل فى أخذ رأيهم فى شخص العمدة المرشح لمنصب العمودية . والشخص الوحيد الذى تهتم الادارة المركزية بأخـذ رأيه فى تعيين العمدة كما مر بنا هو مأمور المركز الذى يعتبر نائبا عن الادارة المركزية فى حكم المركز .

---

(١٣٢) دكريتو ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ بمجموعة القوانين واللوائح ص ٩٦٩

والحقيقة أن استئثار الادارة المركزية وحدها بتعيين العمدة يبدو واضحا كل الوضوح ، ذلك أن قرارات لجنة الشياخات التى تقوم باجراءات انتخاب العمدة ليس لها وزن على الاطلاق لأن مسألة التعيين تتوقف أولا وأخيرا على موافقة ناظر الداخلية .

على أن اخطر الأمور فى مسألة تعيين العمـــدة هى سيطرة سلطات الاحتلال على لجنة الشياخات التى تقوم باختيار العمدة حيث كان ممثـلا فيها مفتش انجليزى من نظـــارة الداخلية . ويكفى للدلالة على ذلك قول مستر متشل انس مستشار نظارة الداخلية فى تقرير قدمه الى كرومر عن اعمال النظارة فى سنة ١٩٠٥ بأن « أهم ما يطلب عمله من الموظف الانجليزى فى مصر أن يختار المرشح المناسب لمنصب العمدية ويعمل على اقناع اللجنة بتعيينه »(١٣٣) . وقد كان لذلك اثر بالغ السؤ على على مجتمع القرية لأن المفتش الانجليزى البعيد عن القرية لم يكن يعرف جميع المرشحين لمنصب العمدية حق المعرفة ، وانعكس اثر هذا الاختيار السيىء لشخص العمدة على الأوضاع فى القرية نفسها لأنه كما هو معروف على حـــد قول كرومر « اذا صلح شأن العمدة صلحت قريته » (١٣٤) وقد اعترف الانجليز أنفسهم بسوء اختيار العمد (١٣٥) .

وقد يتبادر الى الذهن بأن المسئول الأول عن اختيار عمد البلاد ناظر الداخليـــة ولكننا يجب أن ندرك أن سلطات الاحتـــلال قد سيطرت تماما على أهم النظارات وهى الداخلية عن طريق المستشار الانجليزى .

يتضح لنا مما سبق أن اختيار العمد كان من أهم اختصاصات مفتش الداخلية البريطانيين ،هذا بالاضافة الى أن كبار ملاك الأراضى البريطانيين كان لهم رأى يذكر فى اختيار العمد فى مناطق أملاكهم وقد استمر هذا الوضع

---

(١٣٣) Egypt No. I (1906) Cromer to Grey, March 8, 1906. p. 60.

(١٣٤) I bid. p. 61

(١٣٥) انظر تقرير جونسون باشا Johnson عن العمد مذكورا فى : Blue Books. Egypt 1900 — 1904 Reports by her mejesty's Agent and Consul-General on the Finances, Administration And Condition of Egypt And the Soudan in 1899. Cormer to Salisbury, February 20, 1900. P. 28.

حتى بعد حصول مصر على استقلالها عام ١٩٢٢ ، اذ استمر كبار الزراعيين البريطانيين يتدخلون فى اختيار العمد فى مناطق أملاكهم (١٣٦) .

وهناك نقطة اخرى مرتبطة بسؤ الاختيار هذا وهى أن بنود لائحة العمد متناقضة مع بعضها البعض ذلك أن شروط الترشيح لمنصب العمودية متناقضة تماما مع المهام والاختصاصات الواسعة التى كانت ملقاه على العمد .

فلم تكن شروط تعيين العمد تنص اطلاقا ولو حتى على ضرورة الالمام بالقراءة والكتابة ، فمن استعراضنا لواجبات العمدة المتعددة يمكن القول فى ايجاز ان العمدة كان منفذا لقوانين الحكومة فى قريته . فكيف يستطيع هو تنفيذ تعليمات الحكومة وأوامرها وهو لا يقدر أن يقرأ هذه التعليمات والأوامر .

نحن لا نفترض فى العمدة أنه اقل غيره على الخدمة من بقية رجال الادارة ولكنه اقل رجال الحكومة تعلما فهو أمى على الغالب لكنه أكثرهم مسئولية واسهلهم عقابا .

والواقع أن النفوذ الأدبى الذى كان يتمتع به كثير من العمد — استنادا الى حصيلتهم المحلية وثرواتهم الطائلة وروابطهم العائلية والسياسية بالسلطات الحاكمة فى البلاد — كان مجرد ستار يخفى الكثير من عيوبهم الذاتية وفى مقدمتها الجهل الذى كان يعانيه الكثير منهم ، حتى بلغت نسبة الأميين منهم فى احصاء أجرى سنة ١٩٢٠ ٣٠٪ (١٣٧) .

وبالاضافة الى ما سبق فان اللائحة كانت تسمح للعمدة بالبقاء فى منصبه طوال حياته الى أن يعزل أو يتوفى وبذلك لم يتح لغيره من المتطلعين لمنصب العمودية فرصة المشاركة فى ادارة قريتهم رغم انهم قد يكونون اكفأ من العمدة الشاغل لهذا المنصب . كما أن بعض العمد كانوا يتصفون

---

(١٣٦) مقال ابراهيم الفحام ، المصدر السابق ص ٤٩

(١٣٧) نفس المصدر ، ص ٤٦

بالظلم والعنف فى معاملتهم للأهالى حسبما تشير اليه وثائق نظارة الداخلية (١٣٨) .

وقد نجم عن جوانب القصور فى نظام العمد والمشايخ على النحو الذى أوضحناه مساوىء كثيرة ضاعفت من اضطراب الأمن وعدم استقرار النظام فى القرية وأدى الى الحيلولة دون بلوغ تيار التقدم اليها واستمرت القرية كما كانت على حالتها المتخلفة ، ليس بها أثر لمرفق من مرافق الحياة الصحية « حتى لا تكاد تصدق انها مأوى لمخلوقات بشرية تعيش فى القرن العشرين »(١٣٩) .

وكان يساعد العمدة فى أداء عمله بعض المشايخ يشرف كل منهم على حصة من حصص القرية . وكان الهدف من ذلك المحافظة على الأمن والنظام فى القرية . وفى بادىء الأمر كان يقوم شيخ البلد باختيار الخفر وهم بمثابة بوليس القرية وقد استمر هؤلاء الخفراء يعينون دون تلقى أى تدريب عسكرى حتى عام ١٩٠٩ حيث اتبعت خطة لتدريبهم على النظم العسكرية وتسليحهم بأسلحة خفيفة كمحاولة للحد من انتشار الجرائم التى زاد معدلها فى تلك الفترة وبدىء فى تنفيذ ذلك النظام بمديرية القليوبية فى سنة ١٩١٠ ولم تنقض سنة ١٩١٢ الا وكان قد تم تدريب جميع الخفراء فى القرى كما بدىء فى تدريب خفراء العزب سنة ١٩١٤ (١٤٠) .

وفى نفس الوقت وضع برنامج جديد سنة ١٩١١ بموجبه أصبح خفراء القرى يختارون بواسطة الحكومة المركزية وكان أثر هذا البرنامج فى الريف تقديم موظفين هواه بقدر المستطاع(١٤١) . ذلك أن الحكومة لم تستطع لسؤ الحالة المالية انشاء بيروقراطية تخصصية ، ولذا فقد كان عليها

---

(١٣٨) تشير وثائق نظارة الداخلية الى تضرر بعض الأهالى من سوء معاملة بعض العمد لهم . كما تشير الى سوء أخلاق بعض العمد وانتهاكهم لحقوق الأهالى — أنظر : دار الوثائق العمومية — ديوان خديو عربى سجل رقم ١٨ رقم ٢٩

(١٣٩) مجلة القانون والاقتصاد — عدد يناير سنة ١٩٣٧ ص ٢٠١ (مقال محمد عبد الله العربى عن العمد) .

(١٤٠) محمود السباعى ، المصدر السابق ، ج ١ ص ١٤ — ١٥

(١٤١) Tignor, Op. Cit., pp. 206 — 207

ان تعمل على تحسين ما هو قائم بالفعل ، هذه الأجهزة غير المحترفة بعض التدريب وكذلك دفع أجور كبيرة نسبيا لهم لعلها تجذب كثيرا من الأفراد الذين على مستوى مسئولية هذا العمل .

* * *

وننهى حديثنا عن التنظيم الادارى للقرية ودور العمد والمشايخ فى الادارة بالاشارة الى تطور مستوى العمدومكانتهم .

حرص دكريتو سنة ١٨٩٥ أول ما حرص على تنظيم منصب العمدة بشكل يجعل من نظارة الداخلية المرجع الأول والأخير فى شئون العمد والمشايخ . وبذلك نستطيع القول أنه اذا كان هذا الدكريتو قد أقر قاعدة الانتخاب كأساس لاختيار عمد ومشايخ البلاد الا انه قد أحاط الانتخاب بقواعد واجراءات غاية فى التعقيد الى ما يقرب من التعيين البحث (١٤٢) .

وقد ترتب على استمرار هذا النظام الذى يحكم شئون العمد والمشايخ وحتى بعد أن حصلت مصر على استقلالها وأخذت بالنظام الدستورى سنة ١٩٢٣ ، ان سمح للتيارات السياسية والحزبية بالتوغل فى حياة القرية المصرية بشكل خطير ، مما كان له شأن كبير فى الخلافات والانقسامات التى اصابت العائلات فى القرية (١٤٣) .

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة المركزية كانت تحرص دائما على الا تختل موازين القوى بالقرية ، ويفلت زمامها من أيدى العائلات الموالية لها . والدليل على ذلك أن منشور نظارة الداخلية الصادر فى ١٤

---

(١٤٢) طعيمة الجرف المصدر السابق ، ص ١٣٠

(١٤٣) نفس المصدر ص ١٣٠ — ١٣١ . كان أول مشروعات الاصلاح التى اجريت بقصد التخفيف من مساوىء هذا النظام هو مشروع وزارة الداخلية فى سنة ١٩١٧ ثم تعددت المشروعات بعد ذلك ومنها مشروع لجنة الداخلية بمجلس النواب سنة ١٩٢٧ ومشروع وزارة الداخلية سنة ١٩٣٣ ومشروعات سنة ١٩٣٦ ، ١٩٣٩ — وكلها كانت تستهدف تغيير طريقة اختيار العمد والمشايخ بما يرجح كفة الانتخاب على التعيين . انظر تفاصيل هذا الموضوع فى سليمان محمد الطماوى ، تنظيم الادارة العامة ص ٨٠

اغسطس سنة ١٨٨٤ كان يشترط بأن يكون العمـد « من ذوى البيـوت الشهيرة ، وارباب الأطيان » ، وبذلك استمر العمد والمشايخ يختارون عادة من الأسر الثرية والأكثر نفوذا فى القرية .

غير أن مكانة العمـد قد تعرضت لهزة عنيفة عندما خولت لائحـة سنة ١٨٩٥ — لجان الشياخات السلطة فى توقيع العقوبة الصارمة على العمد المقصرين فى اداء واجباتهم ، بلغت حد الحكم بالحبس حتى ثلاثة اشهر . وقد نجم عن ذلك أن تخلى عدد كبير من الأعيان عن منصب العمودية لمن هم أقل كفاية ، الأمر الذى دعا الى الغاء سلطة الحكم بتلك العقوبة فيما بعـد .

على اننا يجب الا ننكر ما كان للعمد والمشايخ من شأن عظيم فى ادارة البلاد ففى عام ١٩٠٤ كان عدد العمد ٣٤٢٤ منهم عمـد على جانب كبير من الثراء يصل دخل الفرد منهم حوالى عشرين الف جنيها فى السـنة . ومنهم فقراء حتى أنه كان من المتعذر على الحكومة فى بعض القرى أن تجد عمدا ينطبق عليهم شرطا لازما من شروط العمـودية وهو أن يكون مالكا لعشرة أفدنة . ويذكر كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٤ أنه قد ازدادت ثروة الطبقات التى ينتخب منها العمد زيادة كبيرة فى السـنوات الأخـيرة واكثر من ذلك فان الفرص لكسب المـال الحـرام قلت كثيرا عن ذى قبل (١٤٤) .

ويرجع عزوف الأعيان عن الأشتغال بمنصب العمدية الى قلة المزايا التى تمنحها الحكومة للعمد هذا بالاضافة الى زيادة واجبات العمد عن ذى قبل ، فالعمدة كان رهن اشارة المفتشين من جميع دوائر الحكومة ففى كل الجهات أو المناطق التى يمارس العمدة فيها سلطته كان يخضع للمراقبـة المستمرة من جانب مفتشى نظارات الداخلية والمـالية والحقانية والأشغال العمومية كما أنه قد يكون مسئولا عن تنفيذ عدد من القوانين التى يعجز

---

(١٤٤) Cromer to Lansdowne, March 15, 1905 p. 51.

غالبا عن فهمها فهما كاملا كما أنه فى حالات كثيرة لا يدرك فائدتهـا هـذا بالاضافة الى أن العمدة عرضة للمكايد الكثيرة من جانب أعدائه . فكل هذه العوامل كانت تحول دون امكان الادارة المركزية على الحصول على العدد الكافى من العمد . ورغم ذلك فالعمدة فى هذه الفترة كان خطير الشأن ويرجع ذلك الى أنه يحدث فى الغالب أن الرجل الثرى يأنف أن يكون نده فى مقـام أوجه من مقامه بين رجال الحكومة وكذلك بين أهل بلده ويدفعه ذلك الى ترشيح نفسه لمنصـب العمـدية غير مبال بالمزايا المـادية التى ينالهـا من الحكومة (١٤٥) .

ومن الواضح أن أكثر علاقة الحكومة بالعمد كانت قاصرة على معاقبتهم أو تهديدهم بالعقاب ، فبالرغم من أنها لم تكن قادرة على مكافأتهم على حسب أدائهم لأعمالهم الا انها كانت قادرة على مجازاتهم على أخطائهم التى يرتكبونها .

والواقع أن مشكلات محاولة توفيق الادارة المحلية التقليدية للمتطلبات الكثيرة لمصر فى ظل الاحتلال البريطانى يمكن رؤيتها عن طريق فحص الدور المتغير للعمدة ومكانته . فمن المعروف أن العمدة فى خلال القرن التاسـع عشر كان مسئولا عن حفظ الأمن فى القرية وتحصيل الضرائب واعادة توزيع الأرض وجمع الأنفار للسخرة . وبقى نفوذه وهيبته جزئيـا على الأسر القيادية التقليدية ، وقد تهدد نفوذه أيضا من جزاء تعرضه للمكايدات من جانب منافسيه فى هذا المنصب مما جعله ينزل بهم العقاب ويكون عنيفـا معهم (١٤٦) .

وعندما بدات الحياة المصرية فى التغيير تغير دور العمدة ، فكثير من المسئوليات التقليدية سلبت من يديه . وكانت الأرض تسير وفقا لنظـام الملكية الخاصة ، ولذلك اضطر العمد لترك سلطتهم فى اعادة تقسيم الأرض. وكذلك فان مسألة جمع الضرائب والأمور المتعلقة باختيار الأفراد للقرعة

---

(١٤٥) الوثيقة السابقة

(١٤٦) Tignor, Op. Cit., PP. 207 — 208

العسكرية اصبحت تتم مباشرة بواسطة نظارتى المالية والحربية أى آن العمدة أصبح بعيدا عن مصادر الرشوة التى تزيد دخله وفى نفس الوقت أضيفت الى أعيانه مسئوليات جديدة مثل تنفيذ القوانين الخاصة بالنواحى الصحية فى القرية أو المساعدة فى أعمال التعداد .

على أن التغيرات الهامة حدثت ايضا بالنسبة لمصادر سلطة العمدة فقبل سنة ١٨٨٢ كان العمدة يستمد سلطته من واقع مركزه ذى الهيبة التقليدى فى المجتمع ولكن بعد سنة ١٨٨٢ فيسبب الأعمال الجديدة ويسبب الدور الزائد للبيروقراطية المركزية فى ادارة مجتمع القرية تفرغت سلطات كثيرة عن الحكومة المركزية . والواقع أن هذه التغيرات كان القصد منها تغيير العلاقة التقليدية للعمدة بالمجتمع . بحيث تجعله ممثلا للحكومة المركزية بدرجة أكبر عن أن يكون ممثلا للقرية لاتساع النظام الأسرى .

واوصى كرومر فى تقاريره بضرورة اصلاح شئون العمد وطالب هو ومستشار الداخلية ماتشل الحكومة بالعمل على زيادة المميزات التى يتمع بها العمد كما طالبوا بمعاملة العمد بالحسنى بدلا من تهديدهم المستمر بالعقاب والعمل على بذل اقص الجهود لتعليم العمد وتدريبيهم وارشادهم الى كيفية ممارسة واجباتهم ومهامهم . ولفت كرومر انظار مفتشى الداخلية الاتجليز بالأخذ بيد العمد وتدريبهم وتأييدهم فى أعمالهم لأن العمدة على حد قوله « محتاج الى حماية الحكومة فهو خادم الجميع وليس سيدا على أحد ولا على وقته وان شغله الشاغل قريته لا الحكومة ولكنه فى الوقت نفسه يخدم الحكومة خدمة لاتقد ورغم ذلك لاينال شيئا جزاء تلك الخدمة » وأشار كرومر الى اهمية هذه الاصلاحات بحجة أن تغيير احوال الفلاحين تقتضى اعادة النظر فى الأساليب التى تدار بها الأحكام فى الأرياف (١٤٧).

ومن الجدير بالذكر أنه مع بداية الحرب الأولى اعترف البريطانيون أن احدى مشكلاتهم مسألة حماية العمدة من ملاك قريته واعادة هيبة هذا المنصب(١٤٨) .

---

(١٤٧) Cromer to Grey, March 8, 1906. P. 61.

(١٤٨) Tignor, Op. Sit., P. 210.

ورغم أن كرومر كان يدرك « أنه لابد من مضى فترة طويلة حتى يستطيع العمد الوصول الى الدرجة المرموقة لهذه الوظيفة » الا أنه قد تمسك بالابقاء على منصب العمد للأسباب التى سبق أن أوضحناها ، وايده مستشار الداخلية فى خطته بالقول « بأن اظهار التقدير والاحترام للذين يستحقونها وتوبيخ وعقابا وعزل الذين يقصرون فى واجباتهم اذا استدعى الأمر يؤدى الى تدريب العمد بالتدريج ويرى البعض أن الشر كله هو عزل العمدة فى حين أن هذا الرأى يجانبه الصواب »

وعلى أيه حال ورغم التغيرات الادارية التى قام بها البريطانيون بهدف — تحديد مهام العمدة . فان العمدة كموظف ادارى من موظفى الحكومة المركزية كان فى استطاعته القيام بمباشرة سلطات هائلة فى مجتمع قريته . وهذا المنصب استمر ليكون منصبا هاما أثناء الاحتلال وكان سببا فى النزاع الحاد بين العائلات الكبيرة التى تأمل فى الوصول اليه (١٤٩) .

* * *

وحقيقة الأمر أن العمد كانوا دائما سلاحا ذا حدين ، هـذا بالاضافة الى ان ولاءهم الحكام مظهريا ، اى ولاء لوظيفة الحاكم لا لشخصه رمرهونا ببقائه فى الحكم . ومن بعض تلك المظاهرة أنه عندما اشتدت الأزمة بين الخديو توفيق وبين أحمد عرابى اثر ضرب الاسكندرية وتطورت الأمور الى اصـدار الخديو وهو بالاسكندرية — أمرا فى ٢٠ يولية سنة ١٨٨٢ بعزل عرابى من نظارة الحربية . ولما كان رجال الثورة بزعامة عرابى يسيطرون على مقاليد الحكم فى القاهرة ، فقد اشترك عمد البلاد فى نظارة الداخلية وأيدوا ابقاء عرابى فى منصبه (١٥٠) .

غير أن موقفهم هذا مالبث أن تغير بعد احتلال الانجليز للقاهرة فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٨٢ اذا لم يلبثوا أن قابلوا مصطفى رياض ناظر الداخلية وأعلنوا — شكرهم لقوات الاحتلال الانجليزى التى أنقذت البلاد « من غوائل

---

(١٤٩) Tignor; Op. Cit., P. 209

(١٥٠) ابراهيم محمد الفحام ، المصدر السابق ص ٤٨

العاصية » وطلبوا منه بأن يسمح لهم بتقديم هدايا فاخرة لبعض قادة قوات الاحتلال (١٥١) .

والواقع ان سلطات الاحتلال قد حرصت منذ البداية على اكتساب ولاء العمد ، بشرعية الاحتلال وقبوله ، فتهافت الكثير من العمد على الخطوه برضائها بأى ثمن . ولكن لم يكن العمد وحدهم هم الذين يتحملون تبعة اصطناع هذا الولاء الزائف ذلك أن مديري الأقاليم يشاركونهم هذه المسئولية . وليس أدل على ذلك من اشراف — المديرين على تلك الحفلات التى أعدها عمد الوجه القبلى لاستقبال كرومر سنة ١٩٠٥ . وقد علقت جريدة اللواء على ذلك بالقبول بأنه أن دلت هذه المسألة على شىء فانما تدل على أن « كرومر أراد أن يفهم المصريين الأن ان سياسة التستر والانكماش ، والعمل من وراء ستار ، قد انقضى عهدها ومضى زمانها ، وأن المحتلين يقدرون المسئولية ويتحملونها جهارا » .

كما ندد مصطفى كامل بهذا الموقف الذى وقفه المديرون وعمد البلاد بالقول « لادرى بأى اذان سمع القوم اقوال اللورد كرومر ، وماذا كان يختلج ضمائرهم ، اذ ذاك وهل شعروا بأنه بحركته هذه أعلت موت السلطة ؟ اللهم انى لو كنت بين تلك الجموع التى اصغت لأقواله لذبت أسى وكمدا ، وقالت : ياليتنى مت قبل هذا ، وكنت نسيا منسيا »(١٥٢) .

ويجب ألا ننسى أن الساسة البريطانيين طالما حاولوا تبرير عدوانهم على مصر بحجة أن النهضة الوطنية التى تطالب باستقلال البلاد تنحصر فى السنة طائفة من المهيجين السياسيين المقيمين فى المدن ، بينما عمد البلاد والفلاحين وسواد الأمة لا يطلبون استقلالا ولا حرية ، بل كل همهم العيش « اشباع البطون وابتغاء الرخاء والعيش بسلام »(١٥٣) .

---

(١٥١) رءوف عباس ، النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ — ١٩١٤ ص ٢١٤

(١٥٢) جريدة اللواء عدد ٦ ، ٧ فبراير سنة ١٩٠٥

(١٥٣) جريرة البلاغ عدد ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥

ونلاحظ انه فى الوقت الذى كان الصراع على أشده بين كرومر والخديو عباس كان العمد يفضلون الانحياز الى كرومر غير مبالين بغضب الخديو ، مما دفعه الى اساءة الظن بهم لصداقتهم للانجليز .

على ان هذا لايعنى أن جميع العمد والمشايخ لم يكن لهم دور مشرف تجاه الحركة الوطنية فقد كان لبعضهم مواقفه الوطنية المشرفة اثناء ثورة سنة ١٩١٩ ، اذ شارك هؤلاء الأهالى فى انتفاضتهم الشعبية ضد الانجليز مضحين بمناصبهم بل وبحايتهم وقد حوكموا أمام المحاكم العسكرية البريطانية .

ومن هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر عبد الرحمن مصطفى عمدة دير مواس وعبد العزيز عنتر محمدين شيخ دير مواس وقد اتهموا مع آخريين غيرهم أنهم فى يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ قتلوا أو ساعدوا على قتل بعض الضابط والجنود الانجليز . ومن هؤلاء أيضا على عبد العليم ابراهيم عمدة قرية المنصورة بالمنيا — وكانت تهمته أنه حرض أهالى بلدته على الثورة يومى ١٩ ، ٢٠ مارس وجاء بهم الى المنيا لهذا الغرض وحكم عليه بالحبس خمس سنوات وغرامة مائة جنية (١٥٤) .

هذا وان كان بعض العمد قد أيدوا استمرار الحماية البريطانية على مصر حرصا على مصالحهم على حد قولهم فى لقائهم للورد ملنر عام ١٩٢٠ (١٥٥) وبعضهم من عمد الوجة القبلى مثال بنى سويف والمنيا ، وهؤلاء سعوا الى مقابلة لجنة ملنر وافضوا اليها بتلك الاراء برغم ماكان قد تقرر مقاطعة هذه اللجنة (١٥٦) .

---

(١٥٤) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ١٩١٩ ، ص ٧١ ، ٨٣

(١٥٥) عاصم الدسوقى ، كبار الملاك الزراعيين ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٢ — ١٩٥٢ ، ص ٢٧٣

(١٥٦) نفس المصدر ، ص ٢٧٣



الفصل السابع

المجالس المحلية

- مجالس المديريات .
- مجلس بلدى الاسكندرية .
- المجالس البلدية الأخرى .
- المجالس المحلية .
- مجالس القرى .



كان نصيب الأهالى من الادارة المحلية فى فترة السيطرة البريطانية موضوع بحثنا الاشتراك فى عدة مجالس محلية تجددت اختصاصاتها بقدر ما سمحت به ظروف مصر السياسية والاجتماعية فى ذلك الوقت .

وسنحاول دراسة أنظمة هذه المجالس للتعرف على مقدار ما أصاب الأهالى من الحكم المحلى .

اولا — مجالس المديريات :

كانت أصغر الهيئات النيابية فى مصر فى ذلك الوقت ، وسلطتها محدودة ومحصورة سواء بالنسبة لاختصاصاتها أو بالنسبة للجهات التى تمتد فيها سلطتها . وكان يحكم نظام مجالس المديريات فى مصر فى تلك الفترة التى نحن بصدد دراستها (من عام ١٨٨٢ الى عام ١٩٢٢) ثلاثة قوانين صدرت فى الأعوام ١٨٨٣ ، ١٩٠٩ ، ١٩١٣ .

أما فيما يتعلق بنظام هذه المجالس فى ظل قانون سنة ١٨٨٣ فاننا نلاحظ انه بموجب القانون النظامى وقانون الانتخاب الصادرين فى أول مايو سنة ١٨٨٣ أنشئت مجالس المديريات فى مصر . وكان ذلك العمل كنتيجة مباشرة لما جاء فى تقرير دفرن الذى كان يرى أن الحكومة الذاتية المحلية هى أحسن طريق نحو ما يقرب البلاد الى الحكم النيابى(١) .

وكان يشترط فى عضوية هذه المجالس عدة شروط منها الا يكون العضو من موظفى الحكومة سواء المدنيين أو العسكريين(٢) والا يقل

---

(١) Egypt No. 6. Doc. 38. Dufferin to Granville 6 - 2 - 1883.

(٢) المادة ١٥ من القانون النظامى لسنة ١٨٨٣ فى :

محمد خليل صبحى ، تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، ج ٥ ص ٢٧٤

ومن الجدير بالذكر أنه قد وقع خلاف فى مسألة العمد هل يعتبرون موظفين أو غير موظفين فيما يختص بأحكام هذا القانون اذ رأى البعض أنهم موظفون فى حين رأى البعض الآخر انهم غير موظفين . وقد انحسم الخلاف بمقتضى أمر عال صدر فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٤ نص على أن عمد البلاد ومشايخها لا يعتبرون من موظفى الحكومة فيما يتعلق بمجالس المديريات لكنهم يعتبرون موظفين فيما يختص بمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وان كل عمدة او شيخ بلد يصير انتخابه عضوا فى مجلس شورى القوانين او الجمعية العمومية يعتبر مستعفيا من عمله — مجموعة قوانين سنة ١٩٠٤ ص ٢١٩ .

سنه عن ثلاثين سنة وان يعرف القراءة والكتابة وان يكون ممن يدفعون ضرائب عن عقارات أو أطيان فى المديرية قدرها خمسون جنيها لمدة سنتين على الأقل ، وان يكون اسمه مقيدا فى دفاتر الانتخابات منذ خمس سنوات على الأقل(٣) .

وكان عدد اعضاء مجلس المديرية يتفاوت بين ثلاثة وثمانية حسب مساحة المديرية وعدد مراكزها . ومدة عضوية الأعضاء ست سنوات يصير تغيير نصفهم كل ثلاث سنوات بالقرعة ويجوز اعادة انتخابهم(٤) . ويبدو أن الهدف من امكان اعادة انتخابهم أن المصلحة العامة فى ذلك الوقت كانت تقتضى أن يكون الأعضاء على دراية وخبرة بأعمال هذه المجالس وهو أمر قد لا يتوفر فى حالة تجديد الأعضاء كلهم كل ست سنوات .

ولم يكن اعضاء مجالس المديريات يتقاضون مرتبات ، بل كانوا يعملون بدون مقابل خدمة للمصلحة العامة . أما رئاسة مجلس المديرية فكانت للمدير ، وكان باشمندس المديرية بحكم وظيفته يحضر اجتماعات المجلس . وكان لكل من المدير والباشمهندس رأى معدود فى مسئوليات المجلس .

وكانت دائرة اختصاص كل مجلس مقصورة على المديرية التى يمثلها المجلس ، اذ لم يكن من حقه النظر فى أمور خارجة عن نطاق المديرية(٥) .

أما فيما يتعلق باختصاصات المجلس فان سلطة مجلس المديرية تختلف باختلاف انواعها على النحو الآتى :

أولا — كان يجب أخذ رأى المجلس فى الأمور الآتية قبل البت فيها :

١ — تعديل زمام المديرية أو زمام البلاد التابعة لها .

---

(٣) المادة ١٤ من القانون النظامى سنة ١٨٨٣ ، المصدر السابق ، ص ٢٧٣

(٤) المادة ١٣ ، ١٧ من القانون النظامى سنة ١٨٨٣ ، ص ٢٧٣ ، ٢٧٥

(٥) المادة الثامنة من نفس القانون ، ص ٢٧٢

٢ ــ اقامة أو تغيير أو ابطال الموالد والأسواق فى المديرية .

٣ ــ اتجاه طرق المواصلات والشئون المتعلقة بالرى .

٤ ــ الأمور التى تنص القوانين والأوامر واللوائح على استطلاع رأيه فيها .

٥ ــ جميع المسائل التى تستشيره فيها جهات الادارة .

ثانيا ــ كان يجوز للمجلس أن يبدى رأيه فى النواحى الآتية :

١ ــ المسائل المتعلقة بعمليات الطرق والرى وكل أمر يتعلق بالمنفعة العامة .

٢ ــ شراء أو بيع او صيانة او اقامة جميع المبانى الحكومية بالمديرية(٦) .

ثالثا ــ كان لمجلس المديرية ان يبدى رأيه من تلقاء نفسه فى المسائل التى تتصل بالنهوض بالمعارف العمومية والزراعة وردم البرك والمستشفيات وتحسين المحاصيل وحفر المصارف وما شابه ذلك من أمور(٧) .

على ان مجلس المديرية كان له اختصاص هام حيث كان له أن يقرر رسوما فوق العادة يصرفها فى منافع عمومية تتعلق بالمديرية ، ولكن لا تكون قرارات المجلس فى هذا الشأن قطعية الا بعد تصديق الحكومة عليها(٨) .

وكانت جلسات مجلس المديرية سرية ولا تكون مداولاته قانونية الا اذا حضرها ثلثا الأعضاء والقرارات تصدر بأغلبية الآراء .

وبعد أن استعرضنا نظام مجالس المديريات فى ظل أحكام قانون

---

(٦) المادة الرابعة من القانون النظامى ١٨٨٣ ، ص ٢٧١

(٧) Cromer to Edward Grey; March 3 - 1907 - P. 29.

(٨) المادة الثانية من القانون النظامى ١٨٨٣ ؛ المصدر السابق ص ٢٧٠

سـنة ١٨٨٣ نقول أنه مهما كان قصـد دفرن من انشاء مجالس المديريات بأن تكون بمثابة هيئات استشارية تستشار فى بعض الأمور التى أوضحناها الا أنها لم تستعمل لهـذا القصـد كثيرا ذلك أن المـادة السادسـة من القـانون النظـامى قضت بأنه لا يجوز لتلك المجالس أن تجتمع ما لم يدعها المديرون الى الاجتمـاع وأن المديرين لا يجوز لهم أن يدعوها الى الاجتماع الا بموجب أمر عال خديو يحدد تاريخ الاجتماع ومدته كما فرض أيضا أنهـا لا تجتمع الا دورة واحـدة فى السـنة .

ويرى البعض — أمثال كرومر — أن موطن الضـعف فى نظام هـذه المجالس يكمن فى أن تشكيلها يتوقف على الأشـخاص الذين ينتخبهم الأهالى مندوبين عنهم ، ذلك أن هؤلاء هم الذين ينتخبون أعضاءها ، وكان المرشحون لهذه المجالس عادة من فئة واحدة من فئات المجتمع ومن ذوى مصالح واحدة وهم عادة من العمد او من المتطلعين لمنصب العمودية وهم جميعا من اصحاب الأطيان . وكان كرومر يرى ضرورة الاعتماد على أفكار وآراء رجال الادارة المركزيين من الموظفين الأوربيين والمصريين أكثر من الاعتماد على أفكار أعضاء هذه المجالس المنتخبين . وكان تفسيره لذلك أن السواد الأعظم من المصريين لم يتقدم التقدم الكافى للانتفاع بما يقـدم اليهم من التسهيلات النيابيـة ، وأن هذه الحالة لا يحتمل أن تتغير تغييرا يذكر الا بعـد مضى وقت طويل فى تعليم الشعب كله كمبادىء العلوم ونشر المعـارف(٩) .

وعلى أية حال فانه بناء على فكر كرومر ظلت مجالس المديريات فى مصر خلال مدة سيطرته لا تتمتع بنفوذ كبير . وكان أهم الواجبات التى تطلب منها أن ينتخب أعضاؤها ممثلى مديرياتهم فى مجلس شورى القوانين ، كما كانت تستشار كل سنة فى بيـان أعمال الرى التى تقـام فى مديرياتهم وتصادق من حين لآخر بعد صدور الأمر العـالى سنة ١٨٩٠ على انشـاء السـكك الزراعيـة وتقرر الاعتمادات اللازمة لانشائهـا . وعلى حـد قول جورست « وفيما عدا ذلك ظلت نصوص القـانون النظـامى فيما يتعلق باختصاصات هذه المجالس نصوصا ميتة »(١٠) .

---

(٩) Egypt No. I. Cromer to Edward Grey, March; 3, 1907. P. 23.

(١٠) Egypt No. I. (1910) Eldon Gorst to Grey March 26, 1910. P. 28.

وبذلك فان نظـــام مجالس المديريات فى تلك الفترة لم يصــل بهــذه المجـــالس الى الحـــد الذى يمكن اعتبارها تطبيقـــا صــحيحا للنظـــام اللامركزى وذلك لسببين :

أولهما : أنه لم يكن يعترف للمديريات بالشخصية المعنوية المستقلة ، فكانت مجالس المديريات — ولو تمت عضــويتها بالانتخاب — لا تخرج عن كونهـــا مجرد فرع من فروع الحكومة المركزية فى الأقاليم .

ثانيهما : ان مجالس المديريات لم يكن يخول لهـــا — بموجب القـــانون النظـــامى ســـنة ١٨٨٣ — ســـوى جملة اختصاصـــات استشارية لم تكن تتعدى مجرد ابداء الرأى .

يتبين لنـــا اذن أن مجالس المديريات فى ظـــل قانون ١٨٨٣ منحت من الناحية النظرية قـــدرا محدودا من السلطة بالنســـبة للاحتياجات المحليـــة للمديرية ولكنهـــا على حـــد قول تجنر Tignor لم تمارس فى الحقيقـــة اى ســـلطة(١١) .

استمر وضـــع مجالس المديريات على هـــذا الحـــال الى أن صـــدر قانون ١٣ سبتمبر ســـنة ١٩٠٩ ليتطور بنظام مجالس المديريات فى اتجـــاه جـــديد نحو النظـــام اللامركزى بحيث أعطى هـــذه المجالس الشـــخصية المعنوية المستقلة(١٢) . كما سنرى .

ويجدر بنـــا أن نشير الى أن الصحافة المصرية كان لهـــا دور كبير فى تطوير نظـــام مجالس المديريات ، اذ لا ننسى أن الصـــحافة المصرية قـــد تناولت نظام مجالس المديريات بالنقـــد الشديد مطالبة باصلاحها(١٣) كما أن

---

(١١) Tignor, Op. Cit., P. 295

(١٢) نشر هـــذا القانون فى يونية ســـنة ١٩٠٩ بعـــد أن استغرقت مناقشته فى مجلس شـــورى القوانين سنتين .

(١٣) الجريدة ، العدد ٣٧٣ فى ٣١ مايو سنة ١٩٠٨ (مقال لأحمـــد لطفى السيد بعنوان مسألة اليوم) . وأيضا العدد ٣٧٤ فى أول يونية سنة ١٩٠٨ (مقال للطفى السيد بعنوان « الرأى العـــام فى مسألة اليوم ») والعدد ٦٠ فى ٢٠ مايو ١٩٠٧ .

جورست ــ الذى خلف كرومر فى منصب القنصل البريطانى العـام سنة ١٩٠٧ ــ كان يرى « أن التطور التدريجى وانتشار المجالس البلدية ومجالس المديريات مما يتيح الفرصـة أمام الطبقـات النازعة الى الاستقلال ، لكى تجـد منفـذا تخرج منه لمزاولة نشاطها وتهيئتها لتحمل مسئوليـات أكثر فيما بعد » . وكان يعتبر تدعيم الحكم المحلى ايسر من اقرار الحكم المركزى الذاتى حتى يمكن للتقدم العمرانى فى المديرية أن يتعارض مع الادارة المركزية الحازمة بحيث يكون الهـدف الرئيسى لهـا هو أحكام الرقابة العليـا على المديرين(١٤) .

وكانت أهم التطورات التى طرأت على نظام مجالس المديريات بمقتضى قانون سنة ١٩٠٩ هى اتساع حجم المجلس أى زيادة عدد أعضـائه وكذلك زيادة سلطاته(١٥) .

وفيما يتعلق بتشكيل هـذه المجالس نص هـذا القـانون على تعيين نائبين عن كل مركز من مراكز المديرية ينتخبهما مندوبو البنادر والقرى ، وقد زيد عدد الأعضـاء زيادة كبيرة فى كل مديرية فأصبح ما بين ٦ فى المديريات الصغيرة و ٢٠ فى المديريات الكبيرة كما خفض شرط التملك الى النصف بالنسبة للحائزين على شهادات عالية(١٦) .

ولا شك أنه كان لهذه التعديلات أثر على تكوين المجالس وان كان هذا الأثر نسبيا لأن المهنيين قـد تمكنوا لأول مرة من دخول هـذه المجالس بعـد أن ظلت مقصورة على أصحاب الأملاك قبل عام ١٩٠٩ ــ ولكن دخولهم هذه المجالس كان بنسبة ضئيلة جدا فاذا استعرضنا قوائم المرشحين لعضوية هذه المجالس فى ظل هذا النظـام الجـديد لوجدنا أن قوائم الفوز بالعضوية فى هذه المجالس ظل يستأثر بهـا الباشوات والبكوات من الأعيان والعمـد .

---

(١٤) Lloyd, Egypt since Cromer Vol. I. PP. 76—77

(١٥) انظر : نص قانون مجالس المـديريات رقم ٢٢ لسـنة ١٩٠٩ الصادر فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ فى العدد رقم ١٠٤ بالوقائع المصرية فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٠٩

(١٦) شرط التملك أى دفع ٥٠ جنيه عوائد مبان أو ضرائب اطيـان وخفض الى ٢٥ جنيه للحائزين على شـهادات الدروس العاليـة ــ انظر المـادة ١١ ، ١٢ الوقائع المصرية ١٨ سبتمبر سنة ١٩٠٩

أما أصحاب الشهادات العليا ومن بينهم المهنيين كالمحامين وغيرهم فقد كان تمثيلهم فى هذه المجالس نادرا ومن ثم فلم يكن لهم أثر يذكر فى المدوالات واتخاذ القرارات .

واذا كان قانون سنة ١٨٨٣ نص على ضرورة أن تكون بعض المناصب ممثلة فى مجالس المديريات لحسن سير العمل مثل باشمهندس الرى فى المديرية الذى كان له حق عضوية المجلس وله صوت مسموع الا أن القانون الجديد لم يعط لأى موظف — ماعدا المدير — حق العضوية ولكنه خول لبعض الموظفين حق حضور جلسات المجلس عند مناقشة مسائل تتعلق بمجال أعمالهم(١٧) .

أما فيما يختص بمدة العضوية فقد استمرت ٦ سنوات وتسقط عضوية أحد نائبى كل مركز من المجلس بالدور كل ثلاث سنوات(١٨) .

وفيما يختص بزيادة سلطات هذه المجالس فيمكن ملاحظتها من عرض اختصاصاتها فى ظل قانون سنة ١٩٠٩ وهى :

(أ) كان للمدير قبل اصدار القانون الجديد حق غير محدود فى اصدار الوائح ولكن أصبح لا يستطيع المدير اصدار الوائح فى ظل القانون الجديد الا بعد موافقة مجلس المديرية .

كذلك أصبحت موافقة المجلس ضرورية لتطبيق القرارات الوزارية فى المديريات .

(ب) أصبح لا يجوز فتح أسواق عمومية فى أنحاء المديريات الا بعد موافقة المجلس .

(ج) يقرر مجلس المديرية بمصادقة ناظر الداخلية عدد الخفراء لكل بندر أو قرية ويقرر مرتباتهم ، وتعيين لجنة من المجلس للفصل فى الشكاوى من توزيع رسوم الخفر على المنازل فى البنادر أو القرى .

---

(١٧) المادة ١٦

(١٨) المادة ١٣

(د) كانت مسألة انشاء العزب قبل اصدار القانون الجديد تقتضى موافقة ناظر الداخلية وكان يشترط أن تكون مساحة الأطيان التى تنشأ فيها العزبة لا تقل عن خمسين فدانا ، ولكن فى ظل القانون الجديد اصبح انشاء العزب من اختصاص مجالس المديريات مع منح طالب الرخصة الحق فى الاستئناف أمام الداخلية كما الغى الشرط المتعلق بمساحة الأطيان . وكان حق هدم العزب من قبل فى يد ناظر الداخلية وحده فأصبح من اختصاص مجالس المديريات .

(هـ) أما فيما يتعلق بالاختصاصات المالية التى اعطيت لمجالس المديريات فكانت على سبيل التجربة والاختبار كما تقضى به ظروف البلاد التى تعوق فيها الامتيازات الأجنبية كل مشروع عام يقتضى فرض رسوم محلية . ولذلك نرى انه قد أدرج فى قانون سنة ١٩٠٩ نصوص قانون سنة ١٨٨٣ المتعلقة بمنح مجالس المديريات حق تقرير رسوم لصرفها فى منافع عمومية بمصادقة الحكومة ونص فيه ايضا على اشتراط موافقة الحكومة على ما تقرره المجالس مادامت الرسوم لا تتجاوز ٥٪ من مجموع الضرائب(١٩) .

(و) فيما يتعلق باختصاصات مجالس المديريات فى نواحى التعليم فقد جاء نظام سنة ١٩٠٩ بمستحدثات هامة فقد منحت المادة التاسعة هذه المجالس بالاضافة الى صلاحياتها فى ترقية التعليم الأولى — ومنه تعليم الزراعة والصناعات اليدوية — اختصاصات جديدة تساعد على النهوض بالتعليم فى كافة أنواعه على النحو الآتى :

---

(١٩) انظر المادة ٢ ، ٨ من قانون مجالس المديريات ١٩٠٩ ، الوقائع المصرية ١٨ سبتمبر سنة ١٩٠٩ — بلغ مجموع ضرائب الأطيان فى القطر كله ٥٢٨ ر٩٣٤ر٥ جنيهات فى سنة ١٩٠٨ و ١٠٠ر٥٨٠ر٥ جنيهات فى ١٩٠٩ و٩٩٠ر١٦١ر٥ سنة ١٩١٠ و٠٧١ر١٣٨ر٥ فى ١٩٢٠ — احمد قمحة — المصدر السابق ، ص ١٢١

١ ــ للمجلس أن يقرر انشــاء أو امتــلاك مدارس المديرية واتخاذ ما يلزم لادارتها .

٢ ــ له أن يدير مدارس غير التى انشئت أو امتلكت بشرط أن يكون تخصيص بنائها مكفولا بالتعليم وأن يشتمل عقد تحويلهــا الى المجلس على الشروط التى تضمن له ادارتها الفعليــة .

٣ ــ للمجلس أن يضع مناهج لسير المدارس على اختــلاف أنواعها .

٤ ــ له أن يضم اليه أربعــة أشــخاص على الأكثر ممن لهم عناية بشئون التعليم يحضرون الجلسات على سبيل الشــورى ويكونون بحكم القانون أعضاء فى لجنــة التعليم .

٥ ــ له أن يقبل المــال أو العقار الذى يوهب لاستعماله فى شئون التعليم كما له أن يقبل أيضا الاكتتاب لعمل من الأعمــال التى اختص بها المجلس فى شئون التعليم .

٦ ــ له أن يؤلف من أعضائه أو ممن يعنون بأمر التعليم لجانا يناط بها ادارة المدارس .

٧ ــ للمجلس أن يخصــص للتعليم الأولى ٧٠٪ من مجموع الرسوم التى تخصص للتعليم والــ ٣٠٪ الباقيــة تصرف على التعليم الابتدائى(٢٠) .

وبالاضافة الى الاختصاصات السابق الاشــارة اليهــا كان لمجلس المديرية الحق فى ابداء الرغبات المتعلقة باحتياجات المديرية وخاصة فيما يتعلق بامور الزراعة والرى والصحة والتعليم والأمن العــام . وكان على النظار والمديرين استشارة مجالس المديريات فى الآمور المتعلقــة بتغيير المراكز الادارية أو القضائية أو حدود البنادر او القرى وكذلك عند انشاء مجالس محليــة للمدن فى المديرية وسريان القوانين على البنادر أو القرى وانشاء

---

(٢٠) المــادة التاسعة ــ الوقائع المصرية ١٨ سبتمبر سنة ١٩٠٩

سكك حديد وجداول الرى السنوية المتعلقة بالأعمال الجديدة والمصارف والمناويات(٢١) .

ويبدو أن سلطات الاحتلال كانت تتخوف من توسيع اختصاصات هذه المجالس اذ يشير جورست فى تقريره عن سنة ١٩٠٩ بأنه لم يكن من المحكمة توسيع اختصاصات مجالس المديريات اكثر مما وسعت وذلك لقلة خبرة أعضائها بأعمال الادارة ، وعليه فان الحكومة المركزية ستظل تتحمل تبعة المسائل التى تنظر فيها تلك المجالس(٢٢) .

وعلى أية حال ففى أول يناير سنة ١٩١٠ صدرت لائحة الاجراءات العمومية لسير مجالس المديريات . وعلى هذا النحو يكون قد بدأ النظام اللامركزى الاقليمى فى مصر سنة ١٩٠٩ ، وان كانت المجالس قد منحت أكثر اهتمامها لشئون التعليم بينما كان اهتمامها أقل بالواجبات الأخرى المفروضة عليها قبل أهالى الأقاليم مثل تحسين المواصلات واصلاح الطرق والكبارى وانشاء حلقات القطن وردم البرك والمستنقعات وتطهير الترع والمصارف وغيرها من الأعمال التى تعود على الأهالى بالنفع العام(٢٣) .

ولما كان محور السياسة التى اتبعها كتشنر يدور حول تسليم دفة الحكم لطبقة الزراع وانتزاعها من أيدى الساسة ، لذا نجده يتفق مع جورست فى وجوب تعزيز نظام مجالس المديريات .

وقد تم تعدل نظام مجالس المديريات سنة ١٩١٣(٢٤) . والملاحظ على هذا النظام ميل المشرع المصرى الى العزوف عن مبدأ التعيين فى عضوية هذه المجالس دون القضاء عليه كلية حيث كانت نسبة الأعضاء المعينين الى

---

(٢١) نفس المصدر (المادة ٤ ، ٥) .

(٢٢) Egypt No. I (1910) Eldon Gorst to Edward Grey March 26, 1910. P. 29

(٢٣) Egypt No. I (1912) Viscount Kitchener to Sir Edward Grey April 6, 1912. P. 34

(٢٤) أنظر نص القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣ الصادر فى أول يوليو سنة ١٩١٣ فى : أحمد محمد جبسن وآخر ، مجموعة القوانين واللوائح ، ج٢ ص ١١٦٢

مجموع الأعضاء فى أصغر المجالس أقل من ١٥٪ كما كانت هذه النسبة تتضاءل بالتدريج كلما زاد عدد أعضاء المجلس المنتخبين تبعا لازدياد عدد مراكز المديرية(٢٥) .

أما مدة العضوية فأصبحت ٤ سنوات وتسقط عضوية أحد نائبى كل مركز بالدور كل سنتين ويبقى الأعضاء الخارجون قائمين بوظائفهم بالمجلس حتى ينتخب بدلهم ويجوز اعادة انتخابهم . وبالنسبة لشروط العضوية فقد خفض شرط التملك أى دفع عوائد مبان أو ضرائب أطيان الى مبلغ خمسة وثلاثين جنيها ، أما خريجو المدارس العالية فيشترط لعضويتهم دفع خمس هذا المقدار(٢٦) .

وتلك خطوة هامة نحو افساح مجال أكبر للمهنيين من أصحاب الشهادات العليا للدخول فى هذه المجالس وان لم يكن لها أثر كبير فى تشكيل هذه المجالس لأن اثرها لم يظهر بصورة واضحة الا بعد حصول مصر على استقلالها عام ١٩٢٢ ، ذلك أن قيام الحرب العالمية الأولى وما أعقبها من أحداث ثورة ١٩١٩ حال دون تجديد الانتخاب الدورى لأعضاء مجالس المديريات وبالتالى استمر كبار الملاك يسيطرون على أعمال هذه المجالس ولم يكن للمهنيين أثر كبير فى قرارات المجلس(٢٧) .

ولقد استمرت جلسات المجلس سرية الا أنه كان من حق كل ناظر ندب احد الموظفين من ادارته لحضور اجتماعات مجلس المديرية أو لجانه عند مناقشة شئون تتعلق باحدى المصالح التابعة لنظارته(٢٨) . ورغم أن هؤلاء

---

(٢٥) عثمان خليل ، المصدر السابق ، ص ٩٧

(٢٦) المادة ٤٥ فى : احمد محمد حسن ، نفس المصدر ، ص ١١٧٦
لما كان بعض مراكز مديرية أسوان تقتضى التساهل فى عضويتها من الوجهة المالية فقد تقرر الاكتفاء بدفع مبلغ قدره خمسة جنيهات عن كل عضو واعفاء بعض أعضاء المراكز الأخرى نهائيا من شرط دفع الضرائب — أنظر احمد قمحة ، المصدر السابق ، ص ١٥٦

(٢٧) طبقا للأمر العالى الصادر فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٥ وكذلك قرار ناظر الداخلية فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٦ تم ايقاف انتخاب أعضاء مجالس المديريات .

(٢٨) المادة ٤٩ من قانون مجالس المديريات سنة ١٩١٣ — مجموعة القوانين — واللوائح ج٢ ص ١١٦٨

لم يكن لهم راى معدود اثناء مداولات المجلس — لانه راى استشارى فقط — الا انه يبدو أن اشراك هؤلاء فى المناقشة كان بهدف شد أزر الحكومة داخل المجلس .

أما فيما يتعلق باختصاصات مجالس المديريات فى ظل قانون سنة ١٩١٣ فقد ظلت كما كانت فى سنة ١٩٠٩ لم يطرأ عليها اى تعديل .

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن : هل لعبت مجالس المديريات دورا سياسيا او بمعنى آخر هل تعرض اعضاء هذه المجالس لمناقشة قضايا سياسية

صحيح أن قوانين هذه المجالس كانت تحرم على الأعضاء مناقشة مثل هذه القضايا ، وعلى هذا لم يتعرض الأعضاء للخوض فى مثل هذه الأمور وظلوا على هذا الحال حتى اندلاع ثورة ١٩١٩ فشاركوا فى ركبها ولم يتخلفوا عنه . اذ تحدثنا وثائق ثورة ١٩١٩ أن مجلس مديرية البحيرة اجتمع بصفة رسمية وقرر الاحتجاج على الحماية الانجليزية وعلى لجنة ملنر وطالب بالاستقلال التام . كما نقرأ أن مجالس المديريات الأخرى قد حذت حذوه(٢٩) .

وقد انخفضت اجتماعات مجالس المديريات من ١٧٨ اجتماعا سنة ١٩١٤ الى ١٤٧ اجتماعا سنة ١٩١٩ بينما زادت ميزانية هذه المجالس بالتدريج ففى سنة ١٩١٤ بلغت ايرادات هذه المجالس ٥٨٠ر٨١٦ جنيها ثم ارتفعت سنة ١٩١٩ فأصبحت ٦٧٣ر٨٦٢ جنيها . وكذلك زادت مصروفات هذه المجالس من ٣٠٢ر٠٦٨ جنيها سنة ١٩١٤ الى ٤٢٥ر١٣٨ جنيها سنة ١٩١٩(٣٠) .

---

(٢٩) محمد انيس ، دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ١٦٢ (رسالة سرية من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٩) .

(٣٠) Egypt No. 1.5 (1920°) Reports by His Majesty's High Commissioner on the Finances, Administration, and Condition of Egypt and The Soudan for the period 1914—1919. Allenby to curzon Jaune 14, 1920 - PP. 77 — 79.

وهنا يثور سؤال : هل أن انشـــاء مجالس المديريات ثم التوســـع فى اختصاصاتها أقام حكما لامركزيا فى مصر ، أى أضعف من ســـلطة الحكومة المركزية ونقل السلطة الى أيدى المجالس المحلية ؟

فى اعتقادنا أن الاجابة بالنفى ذلك أن هـــذه المجالس كانت تتألف من مجموعتين ، الأولى مجموعة من كبار موظفى الحكومة بالمديرية ، والأخرى مجموعة من كبـــار الملاك فيهـــا . الأولون معينون والآخرون منتخبون . غير أن للمنتخبين الغلبة العددية وللمعينين الغلبة الفعلية . أما فيما يتعلق بأعمال هذه المجـــالس فيجب أن ندرك أنهـــا كانت تتحرك بوحى الحكومة ، وفى الحقيقة أن هذه المجالس فى عملها لم تستفد من كل هذه الدائرة رغم ضيقها ، فجاءت تطبيقات نظامها دون المستوى المتواضع الذى قررته النصوص ، بل ان كثيرا من أعضاء هـــذه المجالس لم يستفيدوا من واقع تلك النصوص أو مدلولهـــا الضمنى ، وبذلك جاء الواقع هادما لا غلب ما أقامه القـــانون من اســـتقلال اقليمى . ويرجع البعض ذلك الى تولى المدير رئاســـة مجلس المديرية ، كما أن القوانين لم تقرر للمجالس الا قدرا ضئيلا من الاختصاصات زاده الواقع ضآلة على ضآلته هذا بالاضافة الى أن أعمالها كانت تخضـــع لرقابة جعلها القانون صارمة وزادها التطبيق قسوة فوق قسوتها(٣١) .

ورغم الاصلاح الذى طرأ على هـــذه المجالس الا أنهـــا استمرت تدار بواسطة الأعيان كما أن اصلاحها لم يكن يوقف استمرار مطالب المصريين من أجل توسيع سلطات المجالس النيابية ــ حسبما كانت تأمل سلطات الاحتلال ذلك ــ وعلى هذا فلم تصبح مصـــدر السلطة أو القوة أو مبعث اهتمـــام الجمهور بأنشطة الحكومة(٣٢) .

أما عن قيمة تجربة مجالس المديريات فى ظل الاحتلال فانه من الجدير بالملاحظة ان نؤكد أن الانجليز كانوا مرغمين على خوض هذه التجربة ، وليس ادل على ذلك من أن تقاريرهم كانت توحى دائما بفشل هذه التجربة وعـــدم

---

(٣١) عثمان خليل ، اللامركزية ونظـــام مجالس المديريات فى مصر ، ص ٨٦

(٣٢) Tignor, Op. Cit., P. 295

امكان تحقيق المقصود منها . وقد أرجع بعض الباحثين فشـل التجربة الى الخديو والى تعيين المديرين بواسطة نظارة الداخليـة وسيطرة هؤلاء على سير العمل فى المجالس كما سبق أن اشرنا بينما نحن نرى أن هذه المجالس لم تفشل وانما لم تؤدى واجبها كاملا بسبب عدم توافر المنـاخ الديمقراطى الذى يتيح لهذه المجالس أن تعمل من خلاله حيث لم يكن لهـا سلطة المناقشة الفعلية والمعارضة ولم يكن لها حق الاجتماع بدون دعوة . وعلى هـذا فلم يكن من المنتظر للتجربة أن تنجح بعـد هـذا كله ليس لعيوب فى المصريين وأهليتهم للحكم المحلى ــ كما صورها الانجليز ــ وانما لعيوب فيمن وضعوا القانون التى كانت تسير بمقتضاه هـذه المجالس . فحينما سـمح لهـذه المجالس نسبيا بتوسيع جزءاً من اختصاصاتها للاشراف على التعليم الابتدائى نجحت الى حـد كبير فى نشر هـذا التعليم وفقا لامكانياتهـا على أوسـع نطـاق .

ونستطيع القول فى النهاية ان الآمال الوطنية كانت تزداد بالتدريج وان مجالس المـديريات كانت بمثابة مدارس لتخريج نواب عن الأمة سـواء فى مجلس شورى القوانين او الجمعية التشريعية أو فى البرلـان المصرى .

ثانيـا ــ مجلس بلدى الاسكنـدرية :

كان يحكم الاسكنـدرية محافظ يمثل السلطة المركزية ، غير أن عمله يقتصر على أعمال الضبط والانتخابات . أما فيما عدا ذلك من الأعمال المتعلقة بالادارة المحليـة فاختصاصه مقيـد بما للمجلس البـلدى من السلطة . ويرجع تاريخ نظـام هذا المجلس الى عام ١٨٩٠ حيث أنشىء بموجب الأمر العالى الصادر فى ٥ يناير من نفس العـام .

ولكن الاسكندرية قبـل هـذا التاريخ لم تكن خاليـة من نظام بلدى . ففى عام ١٨٦٩ انشىء مجلس من الأعيان الهدف منه تحسين المصالح البلدية فيها بواسطة تحصيل ضرائب اختيارية حيث قبل تجار الصادرات والواردات واصـحاب الأملاك دفع ضرائب معينة تصرف فى تمهيـد الطرق ورصـفها والاهتمام بأعمال المجـارى والعناية بكافة الأعمـال المتعلقـة بالنواحى البلدية(٣٣) .

---

(٣٣) عثمان خليل ، الادارة العـامة وتنظيمها ، ص ٤٥٣

يتضح مما سبق أن نظام المجالس البلدية لم يكن من ابداع سلطات الاحتلال وانما كان قائما فى البلاد قبل الاحتلال . ونظرا لما شوهد من آثار التحسين التى نجمت عن ذلك النظام البلدى الذى كان قائما قبل الاحتلال ، عرض الأعيان على وكلاء الدول مشروعا لانشاء مجلس بلدى دائم . ونظرا للأهمية التجارية لمحافظة الاسكندرية فقد اهتمت الحكومة المركزية بذلك الأمر وقامت بمفاوضات طويلة فى سبيل اقناع الدول صاحبة الامتيازات للموافقة على مشروع بلدية الاسكندرية ، ومن ثم فان الأمر العالى الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٩٠ — والذى نظمت بلدية الاسكندرية بموجبه — يعد أساس النظام البلدى فى مصر(٣٤) .

على أن ما يعنينا من هذا التنظيم الجديد لبلدية الاسكندرية معرفة أهم أركانه وكذلك اختصاصات هذا المجلس .

فبالنسبة لنظام مجلس بلدى الاسكندرية فقد نص القانون الصادر بانشاء هذا المجلس على تشكيله من ثمانية وعشرين عضوا بعضهم أعضاء بحكم وظائفهم وعددهم ٦ أعضاء تعينهم الحكومة وعددهم ٨ وبذلك يكون مجموع الأعضاء المعينين ١٤ أى نصف عدد أعضاء المجلس جميعا ، والنصف الآخر أعضاء منتخبون على الوجه الآتى : ٦ بالانتخاب العام بواسطة جمعية السكان الذكور الأجانب والمصريين الذين تبلغ سنهم ٢٥ سنة فأكثر والذين يدفعون أجرا لمساكنهم ٧٥ جنيها فأكثر سنويا ، ٣ ينتخبون بمعرفة تجار الصادرات ، ٣ ينتخبون بمعرفة تجار الواردات ، ٢ ينتخبان بمعرفة أرباب العقارات الكائنة بمدينة الاسكندرية وضواحيها ولا يجوز أن ينتخب أكثر من ثلاثة أعضاء من جنسية واحدة سواء من الأهالى أو من الأجانب .

أما بالنسبة للأعضاء الذين لهم حق الانتخاب فهم :

١ — محافظ الاسكندرية أو من ينوب عنه .

٢ — النائب العمومى لدى محكمة الاسكندرية المختلطة للاستئناف أو وكيله .

---

(٣٤) Cromer to Edward Grey. March 3, 1907. P. 79

٣ — مدير عموم الجمارك أو من ينوب عنه .

٤ — رئيس النيابة بمحكمة الاسكندرية الأهلية أو وكيله .

٥ — اعلى اطباء وزارة الصحة بالاسكندرية رتبة .

٦ — أكبر مهندسى وزارة الأشغال العمومية بالاسكندرية .

وكانت مدة العضوية بالنسبة للأعضاء المنتخبين أربع سنوات يتم تجديد انتخاب نصفهم كل سنتين ، ويؤدى أعضاء المجلس البلدى اعمالهم مجانا(٣٥) .

اما فيما يتعلق بادارة المجلس فكان محافظ الاسكندرية هو رئيس المجلس وكان المجلس يقوم بانتخاب وكيل له بالاغلبية المطلقة . ونظرا لكثرة اعمال المحافظة وانشغاله بالأعمال الاخرى المتعلقة بالمحافظة فقد تم تعديل نظام ادارة المجلس فى سنة ١٨٩٢ ونص على تعيين موظف خاص لادارة أعماله ، ولكن المحافظ ظل اسميا الرئيس . وعدل النظام مرة اخرى فى عام ١٩٠٤ حيث أنشئت وظيفة مدير عام للمجلس البلدى لا يراس جلساته ولا جلسات المأمورية — التى كانت بمثابة هيئة مساعدة للمجلس — ولكنه له رأى استشارى فى المأمورية ومسئول عن تنفيذ قرارات المأمورية وعلى ذلك فقد عاد المحافظ الى رئاسة جلسات المجلس منذ ذلك التاريخ .

أما عن اختصاصات المجلس البلدى فكان يصدر وينفذ كافة القرارات المتعلقة بالمسائل الآتية :

١ — ما يتعلق بالميزانية الخاصة ببلدية مدينة الاسكندرية(٣٦) .

---

(٣٥) مصطفى الصادق ، القانون الادارى ، ص ١٤٨ — ١٤٩

(٣٦) زادت دخول المجلس البلدى بالاسكندرية من ٣٢٥٫٠٠٠ جنيها سنة ١٩١٤ الى ٤٢٢٫٠٠٠ جنيها فى سنة ١٩٢٠ بسبب زيادة الايرادات المتحصلة من الضرائب وايجار البورصة التى اصبحت ملكا للبلدية منذ عام ١٩١٧ وفى الوقت نفسه زادت المصروفات بسبب زيادة أسعار الحاجيات وزيادة الأجور فارتفعت المصروفات من ٣٢٢٫٠٠٠ جنيها سنة ١٩١٤ الى ٤٤٥٫٠٠٠ سنة ١٩١٢

٢ — الأمور الخاصة بتقرير وتحصيل العوائد البلدية وادارة ايرادات البلدية .

٣ — ما يتعلق بفتح أو حفظ وصيانة الشوارع والميادين والقناطر والحدائق ومشروعات الطرق والتنظيم وكذلك جميع المصالح العمومية بالمدينة مثل المياه والانارة والرصف والنظافة والأسواق والمدافن وكل الأمور التى تساعد على تحسين رونق المدينة ورفاهيتها .

٤ — يختص المجلس أيضا بكافة الاجراءات المتعلقة بالحرائق .

٥ — مساعدة الفقراء والمستشفيات والمكاتب وغير ذلك من الأعمال الخيرية .

٦ — ما يتعلق بصحة المدينة العمومية ما عدا الأمور المتعلقة باختصاصات مجلس الصحة البحرية والكرنتينات .

٧ — ما يتعلق بجميع المسائل الاخرى التى يقتضى تداول المجلس بشأنها سواء كان طبقا للقوانين واللوائح أو بناء على طلب الحكومة .

٨ — يجوز للمجلس أن يقرر المشروعات والرسومات والمقايسات المتعلقة بأعمال جديدة أو بحفظ وصيانة المدينة بشرط ألا تتجاوز القيمة ١٠٠٠ جنيه ، وفى حالة تجاوز هذا الحد يشترط لاجراء الأعمال موافقة وزير الأشغال .

على أن المجلس لم يكن من حقه النظر فى الموضوعات الآتية الا بعد الحصول على موافقة مجلس النظار وهى :

(أ) تقرير عوائد اضافية على الرسوم المقررة .

(ب) فرض رسوم جديدة .

(ج) عقد سلفة لا تتجاوز مليون جنيه مصرى مع ايضاح الأبواب التى ستصرف فيهما .

وكان على مجلس الوزراء اذا اقتضت الأحوال — الحصول على اقرار الدول بالموافقة على الأمور التى سبق الاشارة اليها .

اما فيما يتعلق بالرسوم التى كان من حق المجلس تقريرها دون الحصول على موافقة مجلس النظار فهى تتعلق بالمسائل الخاصة بتنظيم الطرق والأسواق العامة والكنس والرش والفنادق والمقاهى والملاهى والحمامات ووسائل المواصلات وما شابه ذلك .

ولم يكن مصرحا لمجلس بلدى الاسكندرية بقبول هبات الا بعد موافقة ناظر الداخلية كما لم يكن مصرحا له بمناقشة القوانين أو الأوامر العالية او اللوائح ، كذلك لم يكن من حقه التدخل فى الاجراءات التى تتخذها ادارة الضبط والربط(٣٧) .

واستكمالا لدراسة موضوع مجلس بلدى الاسكندرية يقتضى الاشارة الى المأمورية البلدية ، ذلك ان هيئة متعددة الأعضاء مثل مجلس بلدى الاسكندرية لم يكن من السهل عليها أن تقوم بمهمة تنفيذ قراراتها بنفسها ، وعلى ذلك فقد كان من الضرورى ايجاد هيئة أقل عددا تجتمع فى فترات متقاربة لمباشرة تلك المهام .

وعلى ذلك فقد نص قرار نظارة الداخلية فى ٢٧ يونية سنة ١٩٠٤ المعدل بالقرار الصادر فى ٢٧ يونية سنة ١٩١٢ على تشكيل المأمورية البلدية من تسعة أعضاء من بينهم رئيس المجلس ووكيله أما السبعة أعضاء الباقون فينتخبون من بين أعضاء المجلس لمدة سنة .

وكانت المأمورية تعقد اجتماعاتها العادية كل أسبوع ، ولرئيس المجلس أن يدعوها الى اجتماع غير عادى فى أى من الأوقات ، وكان على مدير عام المأمورية — التى تقوم الحكومة بتعيينه بعد موافقة المجلس — حضور جلساتها وله فيها رأى استشارى .

---

(٣٧) مصطفى الصادق ، القانون الادارى ، ص ١٥٢

اما فيما يتعلق باختصاصات المأمورية البلدية التى تعتبر الممثلة للسلطة الادارية والتنفيذية للبلدية فتنحصر فى الأمور الآتية(٣٨) :

١ ــ النظر فى اقتراحات الميزانية .

٢ ــ البحث فى جميع الاقتراحات المتعلقة بزيادة أو تعديل اى اعتماد مقرر فى مصروفات أو تقرير اعتمادات جديدة أو قرض .

٣ ــ البحث فى جميع الاقتراحات المتعلقة بزيادة واجراء اعتمادات على الضرائب والمصروفات أو تقرير ضرائب جديدة أو عقد قرض .

٤ ــ بحث المشروعات ومقايسات الأشغال المتعلقة بالصيانة .

٥ ــ اصدار القرارات فيما يتعلق بتنفيذ قرارات المجلس البلدى والمسائل التى تحال عليها .

٦ ــ البحث التحضيرى فى المسائل القضائية وابداء اقتراحات بشأنها وكذلك فى جميع المسائل الأخرى الداخلة فى اختصاص المجلس .

٧ ــ اصدار القرارات فى مسائل رفع العوائد والضرائب ومسائل الغرامات المتعلقة بالضرائب أو غيرها مما يؤثر على الايرادات للبلدية .

٨ ــ تحقيق الطعون فى صحة الانتخابات ووضع التقارير المقتضى تقديمها عن ذلك الى المجلس البلدى .

٩ ــ وضع جدول اعمال جلسات المجلس .

ويجدر بنا أن نشير الى حقيقة هامة وهى تلك الشخصية المعنوية المستقلة التى كان يتمتع بها هذا المجلس ، ذلك ان المادة ١٣ من الأمر العالى الصادر بتشكيل مجلس بلدى الاسكندرية نص على اعتبار المجلس « كشخص مدنى من رعايا الحكومة المحلية » وفى الواقع ان هذه الشخصية جعلت للمجلس شبه استقلال عن شخصية الحكومة اى لا يعتبر المجلس

(٣٨) انظر المادة الرابعة من قرار نظارة الداخلية الصادر فى ٢٧ يونية سنة ١٩٠٤ فى مجموعة قرارات ومنشورات سنة ١٩٠٤

ادارة حكومية . فالمجلس البلدى كان له ميزانية مستقلة عن ميزانية الحكومة، ويمكنه بذلك أن يبيع ويشترى ويصالح ويقترض ويتعاقد ويقبل الهبات ويترافع أمام المحاكم سواء كان مدعى أو مدعى عليه .

ونستطيع القول فى النهاية أن مجلس بلدى الاسكندرية رغم خضوع قراراته لتصديق ناظر الداخلية الا أن هذا لم ينتقص من قدر هذه الشخصية المعنوية التى كانت له . ومن ثم فان هذا المجلس يختلف عن المجالس البلدية المختلطة والمجالس المحلية التى سنتحدث عنها الآن ، والتى لم يكن يعترف القانون لها بالشخصية المعنوية قبل دستور ١٩٢٣ كذلك كان المجلس البلدى أوسع اختصاصا من مجلس المديرية ويرجع ذلك الى نوعية الأعضاء ، فالعنصر الأجنبى فى المجلس البلدى يعتمد على الامتيازات الأجنبية .

وقبل أن ننهى حديثنا عن مجلس بلدى الاسكندرية نشير الى ذلك الزجل الذى كتبه بيرم التونسى عن مجلس بلدى الاسكندرية فهو يصور لنا راى الوطنيين فى هذا المجلس أصدق تصوير .

قد أوقع القلب فى الأشجان والكمد

هوى حبيب يسمى المجلس البلدى

ما شرد النوم عن جفنى القريح سوى

طيفة الخيال خيال المجلس البلدى

اذا الرغيف اتى فالنصف آكله

والنصف اتركه للمجلس البلدى

وان جلست فجيبى لست اتركه

خوف اللصوص وخوف المجلس البلدى

وما كسوت عيالى فى الشتاء ولا

فى الصيف الا كسوت المجلس البلدى

كأن امى بل الله تربتها

اوصت فقالت اخوك المجلس البلدى

أخشى الزواج فـان يـوم الزواج أتـى
يبقى عروسى صـديق المجلس البـلدى
وربمـا وهب الرحمن لـى ولـدا
فى بطنهـا يدعيـه المجلس البـلدى
يابائـع الفجـل بالمليـم واحـدة
كم للعيـال وكـم للمجلس البـلدى(٣٩)

وان دل هذا الزجل على شىء فانما يدل على أن المجلس البـلدى كان بمثابة قلعـة للأجانب ، له شأن كبير ومن ثم فقد صـوره الأهالى على أنه هيئة مستقلة وذلك ناجم عن سطوة الأجانب ونفوذهم فى هذا المجلس .

ثالثا ــ المجالس البلدية الأخرى :

ان أول نظام بلدى عرفته مصر كان انشاء مجلس بلدى المنصـورة فى ٨ يونية سنة ١٨٨١ وبمقتضى القانون الصادر فى هذا الشأن « رخص لسكان المنصورة بأن يقرروا عوائد ورسوما (تدفع بالرغبة والاختيار) على البضائع الصادرة منها والواردة اليهـا وذلك لأجل الاستعانة بها على تنجيز أشغال التبليط وانشاء البالوعات والتنوير وحفظ وصيانة الطرق والشوارع » .

وتنحصر اختصاصات هذا المجلس فى الأمور الآتية(٤٠) :

أولا ــ تقرير العوائد المقتضى تحصيلها .

ثانيا ــ تحصيل العوائد المقررة على البضائع .

ثالثا ــ استلام مبالغ العوائد المقررة على أرباب العقارات الكائنة على الشوارع التى يصير تبليطها وحفظها وتصليحها أو انارتها .

رابعا ــ اعـداد الرسوم ومقايسـات الأشـغال التى يلزم اجراؤها وتقديمها الى ناظر الأشغال العمومية لأجل التصديق عليها ، ولا يجوز تنفيذ هذه الأشغال الا بعد الحصول على موافقة ناظر الأشغال .

---

(٣٩) بيرم التونسى ، ديوان بيرم التونسى ، ص ٢٣٩ ــ ٢٤٠ .
(٤٠) انظر المـادة الثامنة من القانون الصادر فى ٨ يونية سنة ١٨٨١ الخاص بانشاء مجلس بلدى المنصورة فى مجموعة قوانين سنة ١٨٨١ .

خامسا — تقدير ميزانية كل سنة عن الايرادات والمصروفات ومراجعة الحسابات وتحقيقها ونشر تقرير سنوى عن ذلك .

وكان المجلس يقوم بأداء وظائفـه تحت مسئوليته وبدون أى تعهـد أو ضمانة من طرف الحكومة بحيث انه لا يترتب على ادائه اياها اية مسئولية تعود على الحكومة(٤١) .

والحقيقة أنه لم يتيسر انشاء مجالس بلدية فى اى مدينة اخرى من مدن القطر غير مدينة الاسكندرية ، الا حيث اتفق السكان وفرضوا على أنفسهم ضرائب اختيارية ذلك انه لم يكن من المتيسر توسيع نطاق النظام البلدى فى البلاد الا باستنباط نظام تؤخذ به الضرائب المحليـة من الوطنيين والأجانب على السواء . وقد قبل الأوربيون فى مدينة المنصورة تأدية رسوم صـغيرة من تلقاء انفسهم ، ولكن من الصـعب القيـاس على ذلك فى بقيـة المدن الأخرى(٤٢) . والواقع ان الامتيازات الأجنبيـة هى التى كانت تحول دون التوسيـع فى انشاء المجـالس البـلدية ذلك أن الأمر الجوهرى فى هـذه المجالس هو أن يكون لأعضائها سلطة فرض الضرائب على اهل المدن التى تقـام فيها لأغراض محليـة ولم يكن من الممكن اعطائهـا هـذه السلطة فى فرض الضرائب على الأوربيين من سكان المدن الا بعد موافقـة جميع الدول صاحبة الامتيازات(٤٣) . ومن ثم كانت هذه الأمور تعوق التوسع فى انشاء هـذه المجالس رغم تقـدير الوطنيين وتفهمهم لأهميـة انشـاء المجـالس البلدية(٤٤) .

وعلى اية حال فقد حذت بعض المدن حذو مدينة المنصورة حيث انشئت بهـا مجالس بلدية مختلطة ومنها مدينة الفيوم حيث صدر أمر عال فى ٢٢ مايو سنة ١٩٠٢ بتحويل مجلس محلى الفيوم الى مجلس بلدى مختلط وكذلك حدث

---

(٤١) مصطفى الصادق : المصدر السابق ، ص ١٦٥ — ١٦٦

(٤٢) Egypt No. I. (1900) Cromer to Salisbury, February 20, 1900. p. 25.

(٤٣) Cromer to Grey; March 3, 1907. pp. 29—30.

(٤٤) انظر دار الوثائق القومية — سجل عرضحالات الديوان الخديو لسنة ١٩٠٨ (طلبات الأهالى فى انشاء مجالس بلدية تحت رقم ١٠٨٢) .

مثل هذا التحول بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٠٥ بالنسبة لطنطا وبقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٠٥ بالنسبة للزقازيق وحدث هذا التحول أيضا بالنسبة لدمنهور ، ثم تلت ذلك قوانين اخرى بانشاء مجالس بلدية فى بنى سويف والمحلة الكبرى وبورسعيد والمنيا وميت غمر وكفر الزيات وزفتى وحلوان فبلغ عدد هذه المجالس البلدية ١٣ مجلسا حتى عام ١٩١٤ واستمر هذا العدد دون زيادة حتى عام ١٩١٩(٤٥) .

وكل هذه القوانين متشابهة من حيث ديباجاتها ، فالقوانين التى صدرت أولا ترجع دائما الى التقدم الذى شوهد فى مدينتى المنصورة والفيوم(٤٦) .

وكانت كل هذه المجالس البلدية متشابهة تقريبا من حيث عدد أعضائها وشروط العضوية وشروط الانتخاب وكذلك اختصاصاتها . فهى تتشابه جميعها فى انها تتألف من اعضاء بحكم وظائفهم وأعضاء منتخبين ولكنها تختلف من حيث عدد اعضائها حسب الظروف المتعلقة بكل مجلس .

وفيما يتعلق بالأعضاء المعينين بحكم وظائفهم فكان بعضهم يمثل الهندسة والآخر يمثل الصحة ويرجع ذلك الى أن الأعمال التى كانت تقوم بها هذه المجالس تتعلق معظمها بمسائل هندسية أو صحية وكان عددهم يختلف باختلاف الجهات ففى الفيوم كان عددهم ثلاثة المدير ومفتش مدن ومبانى تبلى ومفتش صحة المديرية . بينما فى طنطا والزقازيق ودمنهور وبنى سويف والمحلة الكبرى يبلغ عددهم خمسة بزيادة المأمور ومندوب من نظارة الأوقاف . أما الأعضاء المنتخبون فهم ثمانية ، أربعة من الوطنيين وأربعة من الأجانب . وكانت مدة العضوية أربعة سنوات يجدد نصف الأعضاء كل سنتين . ومن الجدير بالذكر أن عضوية هذه المجالس كانت مقصورة على فئات معينة فى المدن وهم أصحاب الأملاك ممن لهم أملاك تبلغ قيمتها خمسمائة جنيه على الأقل . وكذلك رؤساء أو وكلاء البنوك أو المحلات التجارية أو الصناعية أو الزراعية أو أرباب الحرف . كما أن الادارة المركزية كان لها

(٤٥) Egypt No. I. Doc. No. I. Allenby to Curzon Jaune 14, 1920. P. 76.

(٤٦) مصطفى الصادق ، المصدر السابق ص ١٧٦

الوصاية على أعمال هذه الهيئات عن طريق قيام المديرين برئاسة هذه المجالس ورغم ذلك فانه بارتقاء فكرة الحكم الذاتى وتوسيع نظام البلديات صارت لهذه المجالس حقوق أوسع من ذى قبل وزادت اختصاصاتها .

رابعا ـ المجالس المحلية :

صدرت اللائحة الأساسية الخاصة بالمجالس المحلية بقرار من نظارة الداخلية فى ١٤ يوليو سنة ١٩٠٩ . وتشكيل هذه المجالس يشبه من جميع الوجوه تشكيل المجالس المختلطة ، الا أن عدد اعضائها اقل لعدم تمثيل العنصر الأجنبى فيها .

وكانت هذه المجالس تشكل من ستة أعضاء منهم اثنان بطريق التعيين وهما المحافظ أو المدير ويتولى رئاسة المجلس ، والثانى هو مفتش الصحة ، أما الأعضاء الأربعة الآخرون فيختارون بطريق الانتخاب ومدة العضوية سنتان .

وقد بلغ عدد هذه المجالس المحلية عام ١٩٠٥ خمسة وعشرين مجلسا(٤٧) . ارتفع الى خمسة وثلاثين مجلسا فى عام ١٩١٤ ثم الى اربعة وأربعين مجلسا عام ١٩١٩(٤٨) . ويرجع ذلك الى مطالبة الأهالى بتشكيل مجالس محلية فى بلادهم .

وكانت اختصاصات المجالس المحلية تنحصر فى النواحى الآتية :

١ ـ تحصيل الرسوم المخصصة لها وادارة ايرادات المدينة .

٢ ـ الاشراف على كافة أعمال التنظيم من تخطيط شوارع وفتح طرق جديدة وتنفيذ قوانين المبانى ونحو ذلك .

٣ ـ القيام بكافة الاجراءات المتعلقة بالمحافظة على النواحى الصحية فى المدينة .

(٤٧) Egypt No. I 5 (1906) Cromer to Grey March 8, 1906. P. 67.

(٤٨) Egypt No. I. Doc No. I. Allenby to Curzon Jaune 14, 1920. P. 76.

٤ ــ الاشراف على أعمال المياه والانارة والمطافىء .

٥ ــ وضع ميزانية الايرادات والمصروفات .

٦ ــ تعيين وترقية العاملين الذين يصرفون مرتباتهم من ميزانية المجلس وكذلك توقيع العقوبات التأديبية عليهم حسب القواعد التى تقررها وزارة الداخلية(٤٩) .

وكان رئيس المجلس هو النائب الوحيد عن المجلس فى كل الأعمال الخاصة به سواء فى علاقاته مع الحكومة أو مع الغير ، ويخاطب الرئيس النظارات والمصالح العمومية بواسطة نظارة الداخلية . وفى المدن التى ليست بنادر مديريات يعهد الى المأمور بادارة أشغال المدينة .

وكل مجلس محلى كانت تشكل به لجنة تسمى اللجنة المستديمة تشرف على العمال وتراقب مباشرة سير أشغال المدينة وكذلك تضع جداول أعمال جلسات المجلس وتقوم باعداد الميزانية وكل المشروعات التى تكلف بها من قبل المجلس ، هذا بالاضافة الى اشرافها على تنفيذ قرارات المجلس . وهذه اللجنة المستديمة كانت تشكل برئاسة المدير أو المحافظ أو وكيل كل منهما فى حالة غيابهما . أما فى المدن التى ليست بنادر مديريات فكان المأمور يتولى رئاسة المجلس فى حالة غياب المدير أو وكيله . أما أعضاء اللجنة فهما عضوان يختاران من بين الأعضاء المعينين بالانتخاب . وكان لنظارة الداخلية أن ترسل مندوبا يمثلها فى هيئة المجلس لكنه لم يكن له سوى رأى استشارى . وكانت مدة العضوية بالنسبة للأعضاء المنتخبين سنة واحدة(٥٠) .

وتتكون ميزانية ايرادات المدينة من الاعانة التى تقدمها الحكومة سنويا للمجلس المحلى وكذلك الايرادات المخصصة للمجلس مثل أثمان المياه والانارة ورسوم أشغال الطرق وكذلك ايرادات المجزر والتنظيم ومشاركة السكان فى بعض نفقات الأشغال البلدية والضرائب الاختيارية . وقد زاد فيهم هذا

---

(٤٩) Egypt No. I (1909) Gorst to Gray, March 27, 1909. P.29.

(٥٠) مصطفى الصادق ، المصدر السابق ، ص ١٨٦

الميل بالتدريج فبينما فى سنة ١٩١٤ كان يوجد ٧ مدن فقط بها مجالس محلية وافق السكان فيها على المشاركة فى اعمال التحسينات أصبح يوجد فى عام ١٩١٩ تسع مدن فقط لم يوافق فيها السكان على المشاركة فى أعمال التحسينات(٥١) .

وعندما كان الأهالى يطلبون من نظارة الداخلية انشاء مجالس محلية فى بلادهم كانت النظارة تطلب من نظارة المالية تخصيص اعتماد فى الميزانية لهذا الغرض بعد حصولها على موافقة مجلس النظار(٥٢) .

وهذه المجالس المحلية لم تكن لها الشخصية المعنوية وكانت قراراتها لا تنفذ الا بعد التصديق عليها من وزارة الداخلية .

خامسا ــ مجالس القرى :

انشئت المجالس القروية بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ ١٥ اغسطس سنة ١٩١١ ثم صدر قرار وزارة الداخلية فى ١٩ فبراير ١٩١٨ مكملا لقرار مجلس الوزراء وبموجبه اصبحت المجالس القروية تحت اشراف وزارة الداخلية مباشرة .

أما عن كيفية تشكيل هذه المجالس فقد كانت تشكل من عضوين بالتعيين وهما مأمور المركز ويتولى رئاسة المجلس ومفتش الصحة بالجهة أو المركز ومن أربعة اعضاء بالانتخاب . وللمدير الحق قانونا فى رئاسة مجلس القرية اذا حضر جلساته وكان لمندوب وزارة الداخلية الحق فى حضور الجلسات والاشتراك فى المناقشة . وفى القرى التى ليس فيها مقر المركز تقوم وزارة الداخلية بتعيين الموظف الذى تحول اليه اختصاصات الرئيس .

---

(٥١) Egypt No. I. Doc. No I. Allenby to Curzon Jaune 14, 1920. P. 76.

(٥٢) دار الوثائق القومية ــ محافظ نظارة الداخلية ، محفظة رقم ٦٠ (مذكرة من نظارة الداخلية الى مجلس النظار فى ١٨ يناير سنة ١٩١٢ بطلب انشاء مجالس محلية فى عدة بلاد منها بلقاس والبلينا) .

وفيما يتعلق باختصاصات هـذه المجالس فانهـا تنحصر فى النواحى الآتية(٥٣) :

١ ـــ تحصيل الرسوم المخصصة لها وادارة ايرادات القرية .

٢ ـــ القيام بأشغال التنظيم والطرق والكنس والرش والانارة والمياه .

٣ ـــ الأعمال الخاصة بالمطافىء .

٤ ـــ الاجراءات المتعلقة بالنظافة الصحية للقرية .

٥ ـــ اشغال المياه وكل الأشغال التى تعهد بها وزارة الداخلية الى المجلس .

٦ ـــ وضع ميزانية ايرادات ومصروفات المجلس .

٧ ـــ الاشراف على العاملين بالمجلس فيما يتعلق بتعييناتهم وترقيتهم وفصلهم ونحو ذلك .

ولمجالس القرى لجنة مستديمة برئاسة رئيس المجلس وعضوية ثلاثة اعضاء ينتخبهم المجلس ، وكان للمدير حق حضور جلسات اللجنة المستديمة وتكون له الرئاسة .

وفيما يتعلق بميزانية المجلس فكانت تتكون من العوائد المحلية المفروضة من المجلس وكذلك من الموارد الخاصة لكل قرية مثل اثمان الميـاه والانارة ورسوم أشغال الطرق العمومية وايرادات المجزر وتنظيم الضرائب الاختيارية ومشاركة الأهالى فى بعض نفقات الأشغال البلدية .

على أن قرارات المجلس لا يجوز تنفيذها الا بعـد اعتمادها من وزارة الداخلية . كما انه يجوز لوزارة الداخلية أن تقوم بحل المجلس بقرار يصدر من وزير الداخلية .

* * *

---

(٥٣) أنظر قرار مجلس الوزراء فى ١٥ اغسطس سنة ١٩١٧ وقرار وزارة الداخلية فى ١٩ فبراير سنة ١٩١٨.

وبعد أن استعرضنا تلك الهيئات والمجالس التى كانت تشارك فى ادارة المدن والقرى على النحو الذى شرحناه يبقى لنا أن نشير الى النتائج العملية التى حصلت عليها المدن والقرى من جراء انشاء هذه المجالس حتى يمكننا أن ندرك ما اذا كانت هذه النظم قد حققت الهدف الذى وجدت من أجله .

والحقيقة أن النظام البلدى فى مصر قد مر فى عدة أدوار ، ففى البداية كان هذا النظام يفرض فرضا على المدن ؛ الأمر الذى جعل هذه المدن تقابله بشىء من الحذر خوفا مما عساه يفرض عليها من الضرائب .

غير أن الأهالى عندما أدركوا أن مجالسهم المحلية تؤدى لهم خدمات جليلة دون ان تفرض عليهم ضرائب جديدة ألغوا هذا النظام وعملوا على التوسع فى تطبيقه خاصة بعد أن أدركوا أن ميزانية الحكومة عاجزة عن تقديم كل الأموال اللازمة لتحسين أحوال مدنهم من النواحى الصحية والعمرانية .

ففى تلك الفترة استطاعت المجالس البلدية نسبيا النهوض بالمستوى الصحى والعمرانى للمدن وكان لها دور بارز فى ردم البرك واضاءة المدن وكذلك كنس ورش ورصف الشوارع الهامة فى هذه المدن(٥٤) .

ثم انتقلت البلاد بعد ذلك الى الدور الثانى الذى اصبح فيه الأهالى يرجون من الحكومة انشاء المجالس البلدية مع استعدادهم بالمشاركة فى دفع نفقاتها وعلى هذا فقد تحول فى هذا الدور بعض المجالس المحلية الى مجالس مختلطة تعتمد نفقاتها على ما تقرره هذه المجالس من الضرائب ولم يكن يحول دون التوسع فى انشاء المجالس البلدية سوى رفض الأوربيين لدفع الضرائب الاختيارية .

ونستطيع القول اذن طالما انه لا يوجد فى مصر نظام عام للضرائب

---

(٥٤) تقرير ماتشل مستشار نظارة الداخلية الى كرومر فى :
Egypt No. I. (1900) Cromer to Salisbury, February 20, 1900. P. 25.

بلغت تكاليف توصيل مياه الشرب الى مدينة المنصورة نحو ٢٦٫٠٠٠ جنيها انظر : Cromer to Grey March 28, 1906. P. 71.

المحلية فلا مفر من أن يكون تقدم المدن بطيئا الا أنه مع ذلك فقد تقدمت بعض المدن تقدما يذكر رغم قلة المـــال المتاح لها(٥٥) .

وعندما ادخل نظام المجالس القروية استطاعت الحكومة أن تلبى أكثر طلبات القرى التى طلبت انشاء نظام محلى أو بلدى بها . والواقع أن هذا النظام يمكن أن يعتبر مدرسة لتدريب الأهالى فى القرى على تنظيم شئونهم فاذا تحققت الحكومة من قدرة الأهالى على ممارسة شئونهم سعت الى تحويل المجالس القروية الى مجالس محلية تتولى اعانتها فاذا كان فى المجلس المحلى عنصر أجنبى تقوم بتحويله الى مجلس مختلط .

وبذلك فان هذا النظام يعد حلقة فى عدة حلقات نحو النظـــام البلدى العـــام(٥٦) . ذلك النظام الذى يتيح للأهالى سلطة كبيرة ويقيـــد اشراف الحكومة تقييدا كبيرا حتى لا تكون الادارة المركزية سببا فى تعطيل مصـــالح الأقاليم . صحيح أن المرشحين لعضوية مجالس البلديات كان محصورا فى فئة أصحاب الأملاك الذين ألفت معظمهم طاعة الحكام ولكن دخل فى هـــذا المضمار فيما بعد طائفة من الشبان المتعلمين الذين أدركوا مقدار التقدم الذى طرأ على الأقاليم نتيجة نجاح النظام البلدى . ففى نهـــاية الفترة التى نحن بصدد دراستها تنافس المحامون والأطباء وغيرهم من الشـــباب المثقف على الدخول فى الانتخابات . غير أنه قد مرت عليهم فترة قبـــل أن يكلل فيهـــا مجهودهم بالنجـــاح والفوز فى الانتخابات بسبب تعود الناخبين على انتخاب أعضاء مجالسهم من فئة الأعيان .

---

(٥٥) Cromer to Grey, March 88, 1906. P. 67.

(٥٦) وفى عام ١٩١٢ كان يوجد ١٣ مجلسا بلديا و٣٠ مجلسا محليا . وفى ميزانية سنة ١٩١٤/١٩١٥ ـــ بلغت الميزانية العادية للمجالس البلدية والمحلية وعددها ٤٨ مجلسا ٣٠٢٫٠٢٠ جنيهـــا والميزانيـــة غير العـــادية ١٠٣٫١٠٨ جنيها أما فى سنة ١٩١٩/١٩٢٠ فقد بلغت الميزانيـــة العـــادية للمجالس البلدية والمحلية وعددها ٥٧ مجلسا ٤٤٧٫٦٠٩ جنيها . أما الميزانية غير الاعتيادية فقد بلغت ٢٤٢٨٫٠٨٠ جنيها ـــ أنظر :
Egypt No. I. Doc. No. I. Allenby to Curzon Jaune 14, 1920. P. 77. Egypt No. I. (1912) Kitchener to Grey April 6, 6, 1912. P. 34.

أما فيما يتعلق بعلاقة المجالس البلدية والمجالس المحلية بالادارة المركزية فان نظارة الداخلية عندما أعادت تنظيم مصالحها فى سنة ١٩٠٩ خصصت قسما من اقسامها للنظر فى أمور المجالس البلدية والمجالس المحلية — وكان عددها حتى ذلك الوقت ٣٩ مجلسا — وكان هذا القسم يختص بالعمل على مساعدة البنادر على ادارة شئونها بنفسها . ويرى كرومر أن أعظم العقبات التى كانت ماثلة فى ذلك الوقت هى محاولة اقناع بعض أعضاء هذه المجالس أن مجالسهم ليست ادارات حكومية وانه من الواجب عليهم أن يعتمدوا على أنفسهم فى اتخاذ كافة التدابير التى تصلح من شئونهم المحلية(٥٧) . ولكن مما هو جدير بالذكر أن رقابة نظارة الداخلية لأعمال المجالس المحلية والبلدية كانت تعد تفويضا لسلطة هذه المجالس وعبثا باستقلالها . .

وفى النهاية نستطيع القول بأن البلديات كانت المدرسة الأولى التى تعلم فيها الأفراد مبادىء الحكم الذاتى والاعتماد على النفس وانه قد تخرج فى هذه المدارس بعض الأفراد الذين أثبتوا كفاءتهم وأعدوا أنفسهم للمجالس النيابية فيما بعد .

وقد بلغت جملة الاعانات التى قدمتها الحكومة سنة ١٩١١ للمجالس البلدية والمحلية ٩٣٫٩٥٦ جنيها مقابل ٨٢٫٠٥٣ جنيها سنة ١٩١٠ ، وفى سنة ١٩١٢ ارتفعت هذه الاعانات الى ١٠٦٫٤٠٥ جنيها . وان دل هذا على شىء فانما يدل على مبلغ اهتمام الادارة المركزية بحكومة المدن وازدياد رغبة الأهالى فى تحسين الأشغال العمومية لمدنهم — كتوصيل المياه والانارة والمجارى والمصارف وغيرها .

ومجمل القول انه طالما أن سلطة الحكومة التشريعية فى تلك الفترة التى نحن بصدد دراستها ، كانت مغلولة بسبب الامتيازات الأجنبية فان هذه المجالس كانت تعتبر وافية بحاجة البلاد نسبيا لأنه لم يكن هناك بديل سواها.

---

(٥٧) Egypt No. I. (1910.) Gorst to Grey, March 26, 1910 P. 26.

الفصل الثامن

التعـــليم والوظيفـــة الحكومية

- الهدف من التعليم قبـــل السيطرة البريطانية .
- الهـــدف من التعليم فى ظل السيطرة البريطانية .
- خطـــة الحكومة فى ربط التعليم بالوظيفـــة .



اهم ما يعنينا فى هذا الفصل ابراز مدى ارتباط التعليم بوظائف الحكومة فى تلك الفترة التى نحن بصدد دراستها .

ويحسن بنا أن نعرض الهدف من التعليم قبل عام ١٨٨٢ لكى يستبين لنا ان كان ثمة خلاف بين الغرض من التعليم قبل عهد السيطرة البريطانية وفى ظلها يرى كثير من الكتاب الذين تصدوا للسياسة التعليمية فى عصر محمد على أن النظام التعليمى الذى شيده محمد على كان يهدف الى غرض واحد هو اعداد فئة من الموظفين للجهاز الحكومى . وهذا الرأى مع وجاهته الا أنه تعوزه الدقة .

ذلك أن محمد على انتهج سياسته التعليمية — كما سنرى — فى ضوء الاحتياجات السياسية والاقتصادية والثقافية لمصر فى عصره .

كان محمد على يريد أن يحقق لمصر نوعا من الاستقرار السياسى وكانت امنيته أن ينشىء فى مصر دولة حديثة على النمط الأوربى ومن ثم فقد احتاج الى انشاء جيش كبير العدد وأسطول ضخم وساعده احتكار الزراعة والصناعة والتجارة على توفير المال اللازم لتحقيق ما يبغى .

بيد أن انشاء هذه المؤسسات الحربية والاقتصادية تحتاج الى ادارة حازمة يتولاها موظفون متعلمون على المام تام بمقاصد الحكومة وبمتطلبات البلاد فى نهضتها الحديثة من جهة وبما وصل اليه الأجانب من تقدم فى هذا المجال من جهة أخرى .

عند ذلك بحث محمد على عن أعوان يستعين بهم فى بناء الدولة الحديثة فلم يجد سوى الأجانب فاستخدمهم على مضض لعدم وثوقه فى غالبيتهم لأنه كان يدرك أنهم يعملون لمصلحتهم الذاتية قبل مصلحة الدولة هذا فضلا عن المرتبات المرتفعة التى كانوا يتقاضونها رغم أن الكثير اثبتوا أنهم ليسوا أهلا للأعمال التى كلفوا بأدائها .

بدأ محمد على بارسال البعثات الى أوربا فى مختلف التخصصات حتى اذا عادوا حلوا محل الموظفين الأجانب فى الأعمال التى تخصصوا فيها .

ولكن محمد على كان فى حاجة كبيرة الى اعـداد كبيرة من المصريين أو الاتراك لتوظيفهم فى مؤسساته الجديدة فهو بحاجة الى ضباط وأطباء لجيشه وصناع ومهندسين لمصانعه وموظفين لدواوينه . ومن ثم كان على محمد على ان يختار بين امرين لا ثالث لهما ، اما أن يقوم بتطوير النظام التعليمى الدينى القـديم الذى تمثل فى الأزهر والكتاتيب بحيث يخدم أغراض الدولة الحديثة أو ينشىء نظـاما تعليميا مدنيا حديثا بجانب النظـام الدينى القديم حتى يتمكن من تزويد الدولة بما تحتاجه من ضباط وفنيين وموظفين(١) .

ولما تبين محمد على أن نظـام التعليم فى الأزهر لا يحقق اهـدافه من تخريج فئة من أهل البلاد أو المتوطنين بها تساعده فيما يضع من نظم أو يقيم من مؤسسات هذا فضلا عن أن مسألة تطوير النظام التعليمى بالأزهر تتطلب من محمد على مجهودا شاقا ووقتا طويلا . كما انه فى الوقت نفسـه كان يخشى غضب العلماء وما قد ينجم عن ذلك من تهييج للشعور الدينى فى نفوس الأهالى . لذلك ترك محمـد على التعليم الدينى بالأزهر لأصـحابه وانشا الى جانبه نوعا آخر من التعليم الحديث .

على أن المثال الغربى فى التعليم لم يكن هو وحده الذى لفت أنظـار محمد على وشد انتباهه واهتمامه كوسيلة لتحقيق اهدافه اذ لا شك أن محمد على قـد اعجب بالتطور الذى بلغه الغرب فى النظم الادارية والاقتصـادية والحربيـة .

وبذلك نسـتطيع القول بأن حكومة محمـد على احتكرت التعليم المدنى اى هذا التعليم الحديث الذى يعـد للوظائف ويحقق للحكومة اغراضـها . وبلغ اهتمام الحكومة بهـذا النوع من التعليم فى حرصها على اعداد التلاميذ الذين التحقوا بهذا التعليم الحديث على النحو الذى تريده ومحاولاتها تشريبهم مبادىء الطاعة والولاء للنظام الذى يعدون لخـدمته وكذلك عـدم السماح للهيئات أو الأفراد بانشاء من هذا النوع لأن الحكومة كانت تخشى أن تجتذب

---

(١) احمـد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصر محمـد على ص ٣٩ ، ٣٢

هذه الهيئات جزءا كبيرا من التلاميذ وتمدهم بألوان أخرى من التعليم قد لا تتفق واهداف الحكومة(٢) .

غير ان محمد على قد بدأ بانشاء التعليم الحديث من أعلى الى أسفل وذلك انه بدأ بالبعثات والمعاهد العليا ثم انشئت بعد ذلك المدارس التجهيزية التى تقابل الآن المدارس الثانوية ثم مكاتب المبتديان (المدارس الابتدائية) وهذا أمر فرضته ظروف انشاء الدولة التى كانت فى حاجة ماسة الى أطباء ومهندسين وضباط والى متخصصين فى الزراعة والصناعة . فمن غير المعقول أن ينتظر محمد على ١٥ عاما حتى تخرج له المدارس الجديدة ما يحتاجه من العلماء والفنيين وغيرهم من أفراد الجهاز الادارى بالدولة الحديثة .

ويمكننا أن نستشف طبيعة واهداف هذا النظام التعليمى الحديث الذى أدخله محمد على بالنظر الى تلك العلوم والفنون التى تخصص فيها المبعوثون فقد درسوا الفنون الحربية والبحرية والطب والكيمياء والزراعة والمعادن والترجمة والرياضيات وغيرها . وهى نفس التخصصات التى انشئت لها المدارس الخصوصية فيما بعد ، أى المدارس العالية وذلك لسد حاجة الدولة المتزايدة من الفنيين ومن هذه المدارس الطب والصيدلة والطب البيطرى والمحاسبة والادارة والألسن والمهندسخانة والزراعة وكذلك المدارس الحربية فى فنون الحرب المختلفة .

غير أن هذه الدراسة العلمية العالية احتاجت الى اعداد سابق من نوع خاص لا يستطيع الأزهر أن يوفره مما دفع الدولة الى إنشاء المدارس التجهيزية لاعداد الطلبة للالتحاق بالمدارس الخصوصية(٣) . وهذه المدارس الخصوصية بالتالى احتاجت الى تلاميذ مهيئين لها مما كان سببا فى التفكير فى انشاء مكاتب المبتديان سنة ١٨٣٦(٤) .

---

(٢) أحمد عزت عبد الكريم ، المصدر السابق ص ٥٥٩ ، ٥٦٢ — ٥٦٣

(٣) أول مدرسة تجهيزية انشئت عام ١٨٢٥ وهى مدرسة « قصر العينى » وكان التعليم فيها باللغة التركية فى بادىء الأمر ثم اصبح باللغة العربية فيما بعد .

(٤) نفس المصدر ، ص ١٤٧ ، ٢٢٠ .

ماذا كان موقف المصريين من هذا التعليم الحديث ؟

لم يجد محمد على فى البداية اقبالا من الشعب على الالتحاق بمدارس التعليم الحديث ذلك أن هذه المدارس كانت تسير طبقا للنظم العسكرية الصارمة ولعل هذا يفسر لنا اهتمام الحكومة بمحاولة اغراء التلاميذ عن طريق تعليمهم بالمجان واقامتهم فى الداخلية وتقديم الوجبات الغذائية لهم كما كانت تعطيهم راتبا شهريا تشجيعا لهم وتقوم بتعيينهم فى الوظائف الحكومية الخالية بعد التخرج ولا شك أن مثل هذه المغريات كانت كفيلة باقناع الكثير من التلاميذ فى اللحاق بهذه المدارس طالما أن الحكومة ملزمة بتعيينهم(٥) .

وبمرور الوقت وجد محمد على أن لديه نخبة من أهل البلاد المتعلمين علوم الغرب سواء من المصريين أو المتمصرين الذين تلقوا دراساتهم فى أوربا . وعندئذ رأى محمد على انه من الممكن أن يتم التعاون بينهم وبين الأجانب الذين اشرفوا على المؤسسات التعليمية التى اقامها . ومن ثم فتكونت فى عام ١٨٣٦ لجنة لتنظيم التعليم ووضع اللوائح لمراحله المختلفة . فانشىء شورى المدارس كما أسس ديوان خاص بالمدارس ظل قائما حتى أواخر عصر محمد على وهو الذى تحو فيما بعد الى نظارة المعارف .

وبعد عام ١٨٤٠ أحست الحكومة مرة أخرى انه لابد من اعادة النظر فى نظامها التعليمى لكى يتوأم مع حاجات البلاد الجديدة — ذلك أن المدارس استمرت تخرج اعدادا من التلاميذ كما كان الحال من قبل وظلت الحكومة ملزمة بتعيينهم حتى ضاقت بهم ذرعا فشكلت لجنة فى سنة ١٨٤٦ لاعادة تنظيم التعليم مرة أخرى وتم وضع لوائح جديدة للتعليم فى نفس العام .

غير أن النظام التعليمى فى ظل هذه اللوائح الجديدة لم يصبه تغيير كبير، ذلك أن المدارس الخصوصية (العالية) التى تقوم بتخريج الأعداد اللازمة من الموظفين للحكومة استمرت ولكن انخفض عدد تلاميذها ، وكذلك الحال

---

(٥) يعقوب أرتين ، القول التام فى التعليم العام ، ترجمة على بهجت ، ص ١٩١ — ١٩٢

بالنسبة للمدرسة التجهيزية فقد أنقص عدد تلاميذها والحقت بمدرسة الألسن .
الا ان المدارس الابتدائية هى التى نقص عددها الى مدرسة واحدة فى القاهرة
واربع مدارس فى الاقاليم وبالتالى انخفض عدد تلاميذها الى الحد الذى يكفى
لامداد المدرســة التجهيزية بالتلاميذ .

اختلفت السياسة التعليمية فى عهد ابراهيم باشا عنها فى عهد محمد على
ذلك أن ابراهيم أراد أن يشترك الأهالى مع الحكومة فى الاهتمام بأمر التعليم
عن طريق تحملهم جانبا من نفقات التعليم . وعلى ذلك فان النظام التعليمى
فى عهد ابراهيم لم يكن فقط بمثابة اداة لامداد الحكومة بالموظفين ولكن ايضا
أداة لترقية المجتمع والنهوض به عن طريق التفاعل بين المدرسة والمجتمع(٦) .

نستطيع ان ان نستخلص من العرض السابق أن المصريين لم ينظروا
الى التعليم المدنى الحديث سوى نظرة نفعية تستهدف الحصول على الوظيفة
التى اعتقدوا بمسئولية الدولة عنها ولم يبتغوا الحصول على الفوائد الثقافية
والتربوية(٧) . وان استمر هذا الوضع حتى مجىء الاحتلال الا أن هــذا
لا يعنى أنه لم تكن هناك محاولات للنهوض بالتعليم فى الفترة السابقة لموضوع
بحثنا ، فكما هو معروف كان هناك أتجاه نحو القضاء على ازدواجية التعليم
عن طريق تلك المحاولات الجادة التى أثارها أعضاء مجلس شورى النواب
سنة ١٨٦٦ كما بذلت محاولة أخرى عام ١٨٦٨ بهدف ادماج التعليم المزدوج
وهو التعليم فى الكتاتيب والتعليم فى المدارس الابتدائية فى نظام تعليمى واحد
واخيرا جهود على ابراهيم فى هذا الشأن سنة ١٨٨٠(٨) .

* * *

(٦) احمد عزت عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص ٤٥ — ٤٧ .

(٧) محمد عبد الفتاح عبد المجيد ابو الاسعاد ، تاريخ التعليم فى مصر
من ١٨٨٢ الى ١٩٢٢ رسالة ماجستير (غير منشورة) نوقشت بكلية الآداب
جامعة عين شمس سنة ١٩٧٦ تحت اشراف الاستاذ الدكتور احمد عزت
عبد الكريم ص ٦٧

(٨) لدراسة هذا الموضوع بالتفصيل أنظر : El-Kabbani, Ismail:
A Hundred Years of Education in Egypt. pp. 7—8.

وفى الوقت الذى كانت فيه مصر قبل فترة السيطرة البريطانية تتصور التعليم على الطريقة الفرنسية وعلى أنه تعليم فى بلد ناهض نجد أنه قد اختلف الأمر عندما احتل الانجليز مصر . صحيح أنهم قصدوا بالتعليم عندنا الى نفس الهدف الرئيسى الذى كان يسعى اليه القائمون على أمر التعليم فى مصر قبل الاحتلال — أى الاعداد للوظائف — الا انهم أى الانجليز تصوروا التعليم على طريقتهم فى حكم المستعمرات والبلاد الخاضعة لنفوذهم(٩) .

ويصور لنا العقاد تلك السياسية التى انتهجها الانجليز بشأن التعليم بالقول بأنه قد « سلك الانجليز مسلكهم المعيب فى وزارة المعارف واهملوا التعليم الصحيح اهمالا ظاهرا مقصودا لا تجدى فيه المغالطة وحصروا همهم كله فى المدارس على تخريج الموظفين ومن لا يحسنون ابتغاء الرزق من غير الوظيفة »(١٠) .

على أن الانجليز أنفسهم لا ينكرون هذا المنهج الذى سلكوه فى امر التعليم وقد اعترفوا به سواء على المستوى الرسمى او فى كتبهم التى عرضوا فيها لسياستهم التعليمية فى الفترة موضوع بحثنا ، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر تقارير قناصل العموم البريطانيين فى مصر الى وزارة الخارجية البريطانية فهى تؤكد هذا المسلك اذ يقرر كرومر فى تقريره سنة ١٩٠١ بأن « الحكومة كانت تهدف فى السنوات الأخيرة الى غرض ذى شقين الأول هو الرغبة فى نشر لون بسيط من التعليم بين الذكور والاناث على أوسع نطاق ممكن ينحصر فى الالمام بمبادىء اللغة العربية والحساب والشق الثانى هو الرغبة فى اعداد طبقة متعلمة تعليما راقيا يفى بمطالب الخدمة فى الحكومة »(١١) .

كما أن القائميين على أمر التعليم فى تلك الفترة يقررون ذلك أمثال دانلوب الذى اعلن فى عام ١٩٠٧ بأن « النظام المدرسى المتبع فى مدارس

---

(٩) طه حسين « مستقبل الثقافة فى مصر ، ج١ ، ص ٢٣٠ — ٢٣١

(١٠) عباس العقاد ، سعد زغلول ، سيرة وتحية ، ص ٨٨ — ٨٩

(١١) Egypt No. I. (1902) Cromer to Lansdowne, February 21, 1902. p. 38.

الحكومة لم يكن مجديا ولا يمكن الاعتبار بأنه يفى بجميع متطلبات البلاد. كذلك فهو نظام أجنبى الهدف منه اعداد فئات من المصريين لوظائف الحكومة المختلفة وأيضا للمهن الفنية المتنوعة على النسق الأوربى »(١٢) .

والحقيقة أن ادارة المستشار « دانلوب » لنظارة المعارف لم تكن تتصف ببعد النظر او المقدرة على التصور ذلك أن التعليم الذى أشرف عليه فى مصر كان يستند الى أسس ومبادىء بريطانية ، وعلى حد قول لورد لويد فقد كان دانلوب اسكتلنديا بجميع صفات جنسه ، وان كان قد نجح فى شىء فانما نجح فى الاحتفاظ بمصائر التعليم المصرى بكل احكام فى قبضته . وأرجع لويد فشل نظام التعليم هذا الى أنه لم يكن عمليا وبوجه خاص الى اتخاذه سياسة الاعداد للوظائف العامة هدفا له ، اذ يخرج شبابنا لا يصلحون لشىء سوى أن يكونوا موظفين حكوميين(١٣) .

كما يؤكد شيرول Chirol تلك السياسة قائلا « كان تركيزنا على المدارس الثانوية وبعض المدارس العليا كالحقوق والطب والهندسة والمعلمين ومعظم هذه المدارس كانت موجودة قبل الاحتلال ويرجع اهتمامنا فى هذه الناحية الى الحاجة الى موظفين لشغل الوظائف الحكومية »(١٤) . ولعل قول شيرول هذا يفسر كيف أن الرجوع الى الوراء بالتعليم فى تلك الفترة موضوع الدراسة لم يكن قاصرا على حجم المدارس فحسب ، فقد انقلبت المدارس على حد قول تيودور روذشتين الى « محض معامل تخرج موظفين للحكومة وأصبحت الى حد بعيد أداة نجلزة المصريين ثم أنه ليس فى البلاد بأسرها غير ست مدارس عالية أشهر ما يدرس بها علم الحقوق والهندسة ، ومع ذلك فبرنامجها فى الحقيقة برنامج المدارس الثانوية أى فيه الكفاية لمجرد اخراج من يشغلون الوظائف الثانوية . والسبب فى ذلك أن المرتبات الضئيلة التي ينقدها أهل الوظائف الصغرى تحول دون استخدام

---

(١٢) انظر مذكرة دنلوب عن تعليم اللغات بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٠٧ فى : Egypt No. I. (1907) Cromer to Grey, March 3, 1907. Inclosure 4. P. 112..

(١٣) Lloyd, Egypt Since Cromer. Vol. I. PP. 161—162

(١٤) Chirol, Te Egyptian Problem. P. 223

الأوربيين فى هذه الوظائف ولذلك أصبح من الضرورى بقاء المدارس العالية القديمة حتى يؤخذ العدد المطلوب للوظائف المذكورة من أبناء البلاد »(١٥) .

وطالما أن الانجليز قد سيطروا على مرفق التعليم لم يكن غريبا اذن أن تصبح اللغة الانجليزية والأدب والتاريخ الانجليزى عماد المواد التى تدرس فى المناهج المصرية كما أن سائر العلوم أصبحت تدرس باللغة الانجليزية ، وكان من الطبيعى الا يكتب النجاح لمثل هذا النظام التعليمى الأجنبى(١٦) ، فثقافة المصريين الذين تلقوها فى المدارس الأميرية كانت ثقافة سطحية ، لأن نظام التعليم كان مبنيا على استظهار العلوم المختلفة دون تفهمها وتمحيصها ، ذلك لأنها تدرس للمصريين بغير لغتهم التى الفوها ووعوها ، ولعدم توفر من يقوم بترجمتها ونقل معانيها الى أفهامهم ، فاللغة العربية لم تستفد من الثقافة الانجليزية كثيرا ولا قليلا ، واقتصر الأسلوب اللغوى الرفيع على محاكاة الأساليب العتيقة من التزام السجع والافراط فى الاستعارات والمحسنات البديعية(١٧) .

والحقيقة أن الحكومة مسخت برامج التعليم وحرصت على استبعاد التاريخ القومى من مناهج الدراسة حتى ينشأ الجيل جاهلا تاريخ بلاده محروما غذاء النفوس فى الوطنية لا يفرق بين الاحتلال والاستقلال ولا يدرك ما فى الاحتلال من اهدار لكرامة الشعب وحقوقه ومرافقه ، وأصبحت غاية التعليم محاربة الشعور الوطنى وامانته فى النفوس(١٨) .

ولما كانت سياسة الاحتلال تستهدف كبت الشعور القومى والمظاهر الوطنية لذا نجد أن المحتلين يتحاملون على اللغة العربية باعتبارها أبرز تلك المظاهر وتصدوا لها مناوئين مثبطين فنحيت عن التعليم جانبا وأصبحت

---

(١٥) روزشتين، تيودور ، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده ترجمة على أحمد شكرى ، ص ٤٧٦

(١٦) عبد الكريم درويش ، البيروقراطية والاشتراكية ، ص ٥٦

(١٧) عبد السميع سالم الهراوى ، لغة الادارة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر ص ٥٠٣

(١٨) عبد الرحمن الرافعى ، مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص ١٨١

تدرس كعلم من العلوم فقط ، وغدت الانجليزية لغة التعليم منذ عام ١٨٩٧ ثم أصبحت لغة الدواوين الأساسية وسيطر الانجليز على الوظائف الرئيسية بينما المصريون الذين تخرجوا من المدارس التى سيطر عليها المحتلون نيطت بهم الوظائف الثانوية .

وقد نجم عن تلك السياســـة انصراف المثقفين عن لغتهم القومية الى اجادة اللغة الانجليزية ـــ كما سبق أن أشرنا أو اللغة الفرنسية ، لغـــة المؤسسات المـــالية والشركات الاقتصادية المختلفة المقامة فى مصر والمسيطرة على اقتصادياتها . ومن ثم فلم تهيأ سبل الرزق الا لمن أجاد اللغة الانجليزية أو الفرنسية(١٩) .

ومن الجدير بالذكر أنه عندما اقترحت الجمعية العمومية تقرير اللغة العربية لغة التعليم فى المدارس المصرية راح سعد زغلول ـــ وكان وقتهـــا ناظرا للمعارف ـــ يفسر لأعضاء الجمعية أهمية التعليم باللغة الأجنبية وقال سعد فى رده على اقتراح الجمعية « اذا فرضنا أنه يمكننا أن نجعل التعليم من الآن باللغة العربية ، وشرعنا فيه فعلا ، فاننا نكون قد أسأنا الى بلادنا والى أنفسنا اساءة كبرى ، لأنه لا يمكن للذين يتعلمون على هـــذا النحو أن يتوظفوا فى الجمارك ، والبوسطة والمحاكم المختلطة ، والمصالح العـــديدة المختلفة التابعـــة للحكومة ، والتى يقتضى نظامهـــا وجود كثير من الموظفين العارفين باحدى اللغات الأجنبية حق المعرفة ، ولا أن يستخدموا فى بنـــك أو مصرف ولا أن يشاركوا فى شركة من الشركات الأجنبية التى كثر تأسيسها الآن فى بلادنا ، ولا أن يكونوا محامين أمام المحاكم المختلطة ، ولا مترجمين ، ولا غير ذلك من كل ما يحتاج الى البراعة فى لغة اجنبية وهو كثير جـــدا فى بلادنا »(٢٠) .

غير أن اعضاء الجمعية العمومية لم يقتنعوا بوجهة نظر سعد وأصروا على اقتراحهم . ويبدو أن رد سعد هذا كان فيه بعض الادعاءات غـــير

---

(١٩) عبد السميع سالم الهراوى ، المصدر السابق ، ص ٥٠١ــ٥٠٢

(٢٠) الجمعية العمومية ، محضر جلسة ٣ مارس ، ١٩٠٧

السليمة حيث لم يفرق سعد فى حديثه بين التعليم بلغة أجنبية وبين دراسة تلك اللغة(٢١) .

وقد نجم عن عدم تعريب التعليم أن ضعف شأن اللغة العربية وهان أمرها حتى استباح المحتل مقوماتها فأوعز بقيام حركة — وان لم يكتب لها النجاح — ترمى الى اهدارها كلية ، باتخاذ اللهجة العامية لغة ثقافية بدلا من اللهجة العربية الفصيحة(٢٢) .

ولا شك فى أن السياسة البريطانية فى مصر كانت تحرص على اتباع أسلوب التدرج البطىء فيما يتعلق بتعريب التعليم — وهو أحد الأمانى القومية للرأى العام فى مصر فى ذلك الوقت — حيث كان الانجليز يدركون أن التغيير الجذرى فى خطة التعريب « لابد وأن يستتبعه بالضرورة تغيرات خطيرة فى شكل الادارة المصرية من حيث تمصير معظم الوظائف لما يترتب على التعريب من سيادة اللغة العربية فى المصالح الحكومية » وهو أمر لم تكن تسمح به الحكومة الانجليزية على الاطلاق(٢٣) .

ويستبين لنا مما سبق ان سياسة الانجليز التعليمية كانت تهدف الى تخريج طائفة من الموظفين ضيقة الأفق ولما لم يكن يشترط فى كثير من الوظائف الكتابية والادارية سوى أدنى الشهادات الدراسية فقد زاد هذا فى ضعف اللغة العربية والنزول بالمستوى الثقافى العام للادارة الحكومية(٢٤) .

ونتيجة لاتباع تلك السياسة التعليمية التى كانت تهدف الى اعداد الموظفين العموميين على النحو الذى سبق ان اوضحناه زاد الميل الى الوظيفة الحكومية بحيث أصبح التعليم فى نظر التلاميذ مجرد وسيلة لنيل شهادات

---

(٢١) عبد الخالق محمد لاشين ، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤ ص ١٦٥ .

(٢٢) عبد السميع سالم الهراوى ، المصدر السابق ، ص ٥٠٢

(٢٣) عبد الخالق محمد لاشين ، المصدر السابق ، ص ١١٥

(٢٤) عبد السميع سالم ، المصدر السابق ، ص ٥٠٤

دراسية تؤهلهم لتقلد الوظائف الحكومية(٢٥) . ففى خلال فترة السيطرة البريطانية هذه نلاحظ أن التلميذ فى الثانوى كان يأمل أن يلتحق بالمدارس العالية فاذا تحقق له ذلك أصبح يتمنى أن يرى نفسه وقد انتهى من دراسته وجلس خلف احد مكاتب الحكومة يصرف الأمور(٢٦) .

ولا شك فى أن الظروف الاجتماعية والمكانة التى يحتلها الموظف الحكومى فى تلك الحقبة قد شاركت فى تقوية الرغبة لدى التلاميذ لينحو هذا النحو ، فقد اتسمت الوظيفة الحكومية بالمكانة والدعامة والأمان ، وكان الموظف المعلم باعتباره ممثلا للحكومة يحظى بالاضافة الى راتبه المضمون بالهيبة والاحترام بعكس غيره من أصحاب المهن الأخرى ، اذ بعد تخرجه من المدارس العالية لم يكن يقبل عن العمل بالحكومة بديلا(٢٧) . كما كان أولياء الأمور يرون أن مدارس الحكومة هى الطريق التى توصل أبناءهم الى سلك الوظائف وبذلك يضمنون لهم المستقبل المشرق . فمتى اتقنوا اللغة الانجليزية ودرسوا الجغرافيا سطحيا وبعض تواريخ الأمم الغربية والجبر وما نحو ذلك يعتقدون أن لأولادهم حقا على الحكومة أن تلحقهم بالوظائف الحكومية متى أتهوا دراستهم(٢٨) .

ورغم مـا أعلنته نظارة المعارف فى ٢١ أكتوبر سنة ١٨٩٣ من أن الحكومة ليست ملزمة بتعيين خريجى المدارس(٢٩) غير ان الواقع ان ربط التعليم بالوظيفة الحكومية قد رسخ فى اذهان الناس وازداد رسوخه يوما بعد يوم حتى بعد ان حصلت مصر على استقلالها سنة ١٩٢٢

ونستطيع القول بأن الاحتلال قد عمق جذور الازدواج التعليمى عن

---

(٢٥) اسماعيل القبانى ، دراسات فى تنظيم التعليم فى مصر ، ص ١٩٣ — ١٩٤

(٢٦) عبد الكريم درويش ، المصدر السابق ، ص ٥٦

(٢٧) عبد الكريم درويش ، المصدر السابق ، ص ٥٦ — ٥٧

(٢٨) جرجس سلامه ، أثر التطور السياسى على التعليم القومى فى القرن العشرين ، رسالة دكتوراه تحت اشراف الأستاذ الدكتور محمد فؤاد شكرى نوقشت بآداب القاهرة سنة ١٩٦٤

(٢٩) يعقوب ارتين ، القول التام فى التعليم العام ص ١٩١

طريق جعل اللغة الانجليزية لغة التدريس فى المدارس الابتدائية والثانوية بدلا من اللغة العربية وبذلك فقد أبعدت الشقة بينها وبين التعليم الشعبى فى الكتاتيب ، هذا بالاضافة الى جعل التعليم فى المرحلتين الابتدائية والثانوية بمصروفات عالية لم يكن يستطيع دفعها سوى أبناء الطبقات الثرية ، الامر الذى حرم على غير القادرين الالتحاق بهذه المدارس . وبذلك تحددت وظيفة المدرسة الابتدائية بما لا يعدو اعداد فئة محدودة من التلاميذ للالتحاق بالمدارس الثانوية وصار أساس السياسة التعليمية اختصاص هذه الفئة القليلة العدد بالعناية فى سائر مراحل التعليم بقصد اعداد افرادها لتبوء المناصب الحكومية تحت اشراف الانجليز . وأما المدارس الاولية فيتلقون فيها تعليما يكفى لازالة أميتهم ويزودهم بقدر ضئيل من المعلومات العامة يخرجون بعدها الى الحياة العملية لمزاولة حرف آبائهم واجدادهم (٣٠) .

وقد يثور الان سؤال وهو كيف أن الاحتلال الذى كان يحرص على استئثار العنصر الانجليزى بالمناصب القيادية فى الادارة بهدف السيطرة على الادارة المصرية وما استتبع ذلك من حرص الموظفين الانجليز على الا يحل مكانهم مصريون — يسمح بهذه السياسة التعليمية ؟ او بعبارة أخرى كيف يتمشى ذلك مع توجيه النظام التعليمى نحو اعداد المصريين للوظائف الحكومية ؟

فى الحقيقة يجب أن ندرك أن البريطانيين لم يكونوا جادين فى نشر التعليم ولم يكن ذلك هدفا من أهداف سياستهم على الاطلاق وبذلك لم تكن لهم خطط مدروسة بشأن نشر التعليم . كما أن الانجليز ما كان يدور فى خلدهم على الاطلاق اعطاء ثقافة عالية للمصريين تؤهلهم لان يحلوا محلهم فى الوظائف الكبرى ، وانما كان هدفهم اعداد فئة محدودة وعلى نطاق ضيق من المصريين لتولى الوظائف الكتابية تحت اشراف العنصر البريطانى . ويتضح ذلك جليا من تقتيرهم الشديد على هذا النوع من التعليم العام وكذلك فى تقتيرهم الاشد فى ارسال البعثات حتى انها انعدمت او كادت فى

---

(٣٠) جرجس سلامه ، المصدر السابق ، ص ١١٤

الفترة الاولى من السيطرة البريطانية على مصر . كما انهم ارادوا ألا يصل الطلبة الى المدارس العالية والا يكملوا دراساتهم فيها ولذلك نجدهم يشجعون خريجى المدارس الابتدائية على الالتحاق بخدمة الحكومة وكان من الممكن بالنسبة اليهم الترقى فى سلم الوظائف الامر الذى دفع كثيرا من التلاميذ الى عدم استكمال تعليمهم فى المدارس الثانوية أو العالية توفيرا للجهد وللمصروفات الباهظة التى يتحملها أولياء أمورهم . وكانت هذه الطريقة كافية لتثبيط همم التلاميذ عن الالتحاق بالمرحلة الثانوية والاكتفاء بالشهادة الابتدائية (٣١) .

ورغم أن نفقات التعليم بالمدارس كانت باهظة الا أن بعض أولياء الامور الفقراء قد تمكنوا من الحاق أبنائهم فى بعض المدارس الابتدائية بشكل أو بآخر ودفعتهم رغبتهم الشديدة فى وصول أبنائهم الى الوظائف الحكومية الى تحمل تلك المصروفات المدرسية . غير أن سلطات الاحتلال رأت سد هذا الباب فى وجوه غير القادرين عندما قررت عدم جواز ترقية موظفى الحكومة الحاصلين على الشهادة الابتدائية الى وظائف يزيد راتبها على عشرة جنيهات شهريا بينما سمح للترقى لهذه الوظائف لحملة الشهادة الثانوية — كما سنرى . ونستطيع أن نقول أنه اذا كان أولياء الامور الفقراء قد تحملوا مصروفات المرحلة الابتدائية فليس من المعقول أنهم يستطيعون تحمل مصروفات المرحلة الثانوية التى حرص الاحتلال على زيادتها حتى يسد الباب نهائيا أمام غير القادرين على ادائها . وكان الاحتلال يرغب فى أن يصبح موظفوا الحكومة من الحاصلين على الشهادة الثانوية الا انه كان يدرك على حد قول كرومر انه لأبد من مرور وقت طويل قبل تحقيق هذه الرغبة (٣٢) . ولا نبالغ اذا قلنا أن الاحتلال كان يسعى الى أن يقف تعليم المصريين على حد الشهادة الثانوية بدليل أنه عندما لاحظ اقبال التلاميذ على التعليم الثانوى ورغبتهم فى الالتحاق بالتعليم العالى رفع متوسط الدرجة التى تؤهل دخول المدارس العالية على اعتبار أن ذلك

---

(٣١) جرجس سلامه ، المصدر السابق ، ص ١١٨ — ١١٩

(٣٢) Egypt No. I. (1904) Cromer to Lansdowne, February 26, 1904. P. 62.

جعل فى الامكان استخدام شبان ارقى علما فى دواوين الحكومة ولو فى وظائف صغيرة (٣٣) ».

نخلص من هذا أن الاحتلال استطاع بسياسته التعليمية أن يعمق جذور التعليم من اجل الوظائف كما استطاع أيضا خلق التمييز الطبقى بين افراد المجتمع ويكفى لتدليلنا على ذلك ما أوردته اللجنة العلمية الادارية فى محضر جلستها بتاريخ ١٣ يونية سنة ١٩٠١ حيث رأت « أن الطريقة المتبعة الان فى قبول التلاميذ بالمدارس الابتدائية لها مضار بعضها يصيب الهيئة الاجتماعية المصرية والبعض يلحق نظام التعلم والتعليم بمصر ولذلك اهتمت النظارة بهذه الحال منذ زمن طويل وعملت ما فى سعها لملافاتها وبيان ذلك أن بروجرام الدراسة فى هذه المدارس موزع على اربع سنوات دراسية وهو ما لا يكفى لاعداد موظفين ذوى معارف عمومية كافية لاداء وظائف الحكومة حق الاداء ومع ذلك فقلة المصروفات المدرسية بها تدعو كثيرا من العائلات غير المتيسرة لادخال أولادهم بها املا فى حصولهم فيما بعد على وظائف الحكومة وهؤلاء التلامذة يضطرون الى قصر دراستهم على التعليم الابتدائى ويكونون حينئذ اكفاء للوظائف والكثير منهم لا يوفق الى الحصول عليها ومن جهة اخرى فقد اشتغلت النظارة بتحسين التربية فى المدارس كما اهتمت باعلاء درجة التعليم فيها واتت اعمالها بالفائدة المرجوة بالنسبة للمدارس الثانوية والعالية ولكنها لم تعد بالثمرة المقصودة بالنسبة للمدارس الابتدائية وسبب ذلك طريقة قبول التلامذة ولملافاة هذه المضار الجسيمة رأت اللجنة

(٣٣) Egyp No. I. (1913) Viscount Kitchener to Grey, March 22, 1913. P. 31.

ولعل هذا يفسر لنا اهتمام القوى الوطنية بأمر التعليم حيث جاء فى محضر اجتماع اللجنة العلمية الادارية بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٠٧ ما يلى : « نظرت فى أمر تقرير محال داخلية مجانا بالمدارس ورأت انه نظرا لضرورة توسيع نطاق التعليم الثانوى لما يترتب على انتشاره بين افراد الأمة من الرقى المحسوس فى مدارك الطبقة التى يكون لها حظ أوفر فى ادارة البلاد فى المستقبل ولما يستفيده التعليم العالى من كثرة طلبة التعليم الثانوى يلزم أن تنتفع الطبقات الفقيرة من هذا التعليم أيضا لذلك قررت اللجنة ايجاد أربعين محل لقبول تلامذة داخلية مجانا بالمدارس الثانوية » .

العلمية الادارية لزوم التعديل فى شروط القبول بالمدارس الابتدائيــة بحيث لا يقبل فيها الا الطلبة الذين تسمح لهم حالهم بالاستمرار على تلقى التعــليم الثانوى والعالى بقدر الامكان ويكونون من طبقة من الاهالى راقية نوعــا تحول تربيتهم الاولوية دون الاضرار بمن يختلط بهم من التلامذة ولا خلاف فى أن الطريقة العلمية المؤدية لهــذه الغاية انما هى زيادة فئــة المصروفات المدرسية » (٣٤) .

ويكفينا القول بأنه ان دل تقرير اللجنة هذا على شىء فانما يدل على ان الانجليز بدأوا يتجهون الى صبغ التعليم بصبغة ارستقراطية بهــدف تجميد الاوضاع الاجتماعية ووقف عجلة التطور الاجتماعى والاعتماد عــلى تأييد الطبقة الغنية لهم . اذ أن قصر التعليم فى المراحل الابتدائية والثانوية والعــالية على الطبقات الموسرة كان يعنى اعــدادهم للوظائف الرئيسية بالحكومة وفى خارج مجالات الحــكومة . كما أن ذلك كان يعنى استمرار السلطة والنفوذ فى يد الطبقة الغنية من أبناء كبار المزارعين والتجار . وما دام الانجليز ممسكين بزمام السلطة فى البلاد فكان ذلك يعنى تحالفا بينهم وبين هذه الطبقة الغنية التى استفادت كذلك من مشروعات الرى وتقــدم طرق المواصلات . وحاولت الطبقة المتوسطة اللحاق بالطبقة الغنية فاقبلت على تعليم ابنائها وازداد تبعا لذلك بالتدريج عدد من يعمــلون بالوظائف الحكومية من أبناء الطبقة المتوسطة .

* *

والواقع أن السياسة التعليمية استطاعت تكوين أو اعداد جمــاعة الموظفين الذين يشكلون فى مجموعهم الادارة الحكومية للدولة سواء الفنيين منهم أو الكتابيين . وكانت المدارس الفنية الخصوصية والعليا تقوم بتخريج ما تحتاجه الحكومة من الاطباء والمهندسين والمعلمين وغيــرهم من مختلف التخصصات ، بينما مدارس التعليم العــام تمد الادارة بحاجتها من الموظفين الكتابيين والاداريين .

---

(٣٤) اللجنة العلمية الادارية — محضر جلسة ١٣ يونية سنة ١٩٠١ بمتحف وزارة التربية والتعليم) .

فبالنسبة للمدارس الفنية الخصوصية والعليا كان خريجو هذه المدارس يفضلون العمل الحكومى على العمل الحر حيث كان يرتبط اقبــال الطلبــة على هذا النوع من التعليم بمقدار فرص التوظف المتــاحة من ورائه لا الى الاحتياجات الفعلية للمجتمع . وكان جميع خريجى مدرســة المهندسخانة او مورسة الفنون والصنائع(٣٥) يعينون فى المصالح الحكومية التى كانت فى حاجة شديدة اليهم فى تلك الفترة حيث لم يكن يفكر خريجو هذه المدارس بالاشتغال بالعمل الحر لصعوبته . ويتضح لنــا ارتباط التعليم فى هذه المدرســة بفكرة التوظف من قول كرومر بأن « التلاميذ الذين نجحوا فى الامتحان وحصــلوا على دبلوم الهندسة وعددهم عشرة استخدمهم مفتشو الرى فى الحــال وهم الآن يحتفظون لتلاميذ مدرسة الهندسة بكل الوظائف الخالية »(٣٦) .

والواقع ان الاقبال على مدرســة الهندسة كان ضــعيفا رغم احتياج الحكومة اليهم لعدة اعتبارات منها ان عمل المهندس شــاق بخلاف عمــل المحــامى او الطبيب مثلا كما أن الأمل كان ضعيفا فى أن يتمكن المهندس من العمل فى الأعمال الحرة ، هذا بالاضافة الى أن الخدمة فى نظارة الأشغال لم تكن مغرية لقلة المرتبات والترقيات(٣٧) . ولكن ازداد الاقبــال نسبيا على مدرسة الهندسة فى عام ١٩٠٥ عندما تقرر رفع المرتبات الشهرية للمهندسين خريجى المدرســة من ثمانية جنيهات الى عشرة . وكان عدد تلاميذ المدرسة ١٠٠ فى عام ١٩١٠ نال الدبلوم منهم ١٧ خريجا منهم ١٤ تخصصوا فى الرى و ٣ تخصصوا فى المبانى وعينوا جميعا فى نظارة الأشغال العمومية(٣٨) .

كذلك كان الوضع بالنسبة لخريجى مدرسة الطب فلم يتعودوا اقتحام مجال العمل الحر ، مما دفع الحكومة الى الحد من القبول فى هذه المدرســة

---

(٣٥) تخرج ١٠٦٩ طالبا من مدرسة بولاق الصــناعية فى المدة من ١٨٨٨ الى سنة ١٩٠٣ استخدم معظمهم فى مصالح الحكومة . انظر

Egypt No. I. (1904)

Cromer to Lansdown, February 26, 1904, P. 63.

(٣٦) Ibid P. 62.

(٣٧) Ibid P. 62.

(٣٨) Gorst to Grey, March 25, 1911. P. 59.

حتى لا يكثر عدد الخريجين مما قد يؤثر على مصير المدرسة . كذلك خريجو مدرسة الزراعة كانوا يفضلون العمل بالحكومة على العمل الحر وكان اقبالهم على هذا النوع من التعليم يرتبط بمقدار حاجة الحكومة الى هذا التخصص ولذا كان الاقبال عليها محدودا ولم يزداد الا بعد انشاء مصلحة الزراعة سنة ١٩١٠ . ولم يختلف الوضع بالنسبة للتعليم التجارى اذ يرجع عدم الاقبال عليه الى قلة فرص التوظف المتاحة فتحدثنا الاحصاءات أن طلبة التجارة العليا نقص عددهم من ٨٢ طالبا سنة ١٩١٤ الى ٤٨ طالبا سنة ١٩٢٢ ، أما طلبة التجارة المتوسطة فقد كان عددهم ٣٢٢ طالبا سنة ١٩١٤ فانخفض الى ٢٤٢ سنة ١٩١٩(٣٩) ولعل ذلك يرجع الى قلة فرص التوظف أثناء الحرب الأولى .

وكان الطلبة يفضلون الالتحاق بمدرسة الحقوق بسبب كثرة فرص التوظف والترقى أمام الخريجين حيث كانت الحكومة فى حاجة شديدة اليهم مما دفعها الى تعيين أعداد كبيرة منهم ولكن اعتبارا من سنة ١٩٠٣ كثر أعدادهم فى الوقت الذى قلت فيه فرص التوظف أمامهم مما اضطرهم الى العمل الحر(٤٠) . ففى سنة ١٩٠٧ تخرج من مدرسة الحقوق ٥٣ خريجا عين ٢٤ منهم فقط فى وظائف الحكومة وفى عام ١٩٠٨ بلغ عدد الخريجين ٦١ لم يعين منهم فى خدمة الحكومة الدائمة سوى خمسة فقط كما عين ١٣ منهم موظفين مؤقتين بالنيابة ، أما الباقون فقيدوا أسماءهم فى جدول المحامين لدى المحاكم الأهلية . وفى عام ١٩٠٩ بلغ عدد الخريجين ٧٢ لم يستخدم منهم فى الحكومة سوى عشرة فقط بينما عشرون منهم تمرنوا على أعمال النيابة والباقون اشتغلوا محامين فى المحاكم الأهلية(٤١) .

أما خريجوا معاهد المعلمين فقد كانت فرص التوظف المتاحة أمامهم تزيد

---

(٣٩) مصلحة الاحصاء — احصاء المدارس سنة ١٩٢١ ص ١٤٣ — ١٤٤

(٤٠) فى الفترة من ١٨٩٨ الى ١٩٠٣ تخرج من مدرسة الحقوق ٩٦ خريجا لم ينتظم منهم فى خدمة الحكومة سوى ٤٨ أى النصف والنصف الآخر اشتغل بالمحاماه أنظر : Cromer to Lansdowne, February, 26, 1904, P. 62.

(٤١) Egypt No. (1909) Gorst to Grey, March 27, 1909, P. 44.

باستمرار على أعدادهم(٤٢) . وذلك لحاجة الحكومة المستمرة الى المعلمين فى المدارس .

اما بالنسبة لسياسة الاعداد للوظائف الكتابية والادارية فيمكننا لتتبع تطور هذه السياسة أن نقسمها الى خمس مراحل :

اولا ــ المرحلة الأولى :

من عام ١٨٨٧ الى عام ١٨٩٢ وخلالها اعتمدت الادارة على خريجى المدارس الثانوية لسد احتياجاتها من الموظفين فى الوظائف الصغرى التى تتطلبها الأعمال الكتابية والادارية . ولتيسير ذلك اهتمت نظارة المعارف العمومية بتنظيم التعليم الثانوى ووضع نظام لامتحاناته فقررت توحيد الامتحانات التى تتم فى نهاية مرحلة الدراسة الثانوية واعطاء الناجحين فيها شهادة عامة تعرف بالشهادة الثانوية . ففى ٢٩ مارس سنة ١٨٨٧ قامت النظارة بوضع لائحة بمقتضاها يعقد امتحان عام موحد فى نهاية المرحلة الثانوية يمنح فيه الناجحون شهادة عامة تؤهلهم للالتحاق بالمدارس العليا أو التوظف فى الحكومة . وعلى ذلك فان الشهادة الثانوية وجدت قبل الابتدائية بهدف تزويد الحكومة بالموظفين .

ومن الجدير بالذكر انه قد تقدم لهذا الامتحان فى خلال هذه المرحلة الأولى (١٨٨٧ ــ ١٨٩٢) ٥٩٩ طالبا حصل منهم على الشهادة ٣٠٠ طالبا لم يلتحق منهم بخدمة الحكومة سوى ٧٩ طالبا فقط بينما استكمل بقيتهم تعليمهم العالى أو اشتغلوا فى اعمال غير حكومية . يعنى هذا أن المتوسط السنوى لعدد الموظفين الحاصلين على الشهادة الثانوية الذين التحقوا بخدمة الحكومة ١٦ موظفا فى حين كانت الحكومة فى حاجة الى نحو ٢٠٠ موظف للأعمال الكتابية والادارية سنويا .

ثانيا ــ المرحلة الثانوية :

من سنة ١٨٩٢ الى سنة ١٨٩٧ . ولقد رأينا فى المرحلة الأولى أن الحكومة لم تستطع تلبية كل حاجتها الى الموظفين الكتابيين والاداريين فى

---

(٤٢) فى عام ١٩٠٩ كانت هناك ثلاث مدارس لاعداد المعلمين أنظر :
Gorst to Grey, March 26, 1910, P. 40.

مختلف مرافق الادارة ومن ثم فقد استحدثت نظاما يساعدها في تخريج موظفين للحكومة بنسبة اكبر . ويتلخص هذا النظام في استحداث شهادة عامة أخرى في نهاية مرحلة الدراسة الابتدائية — ومدتها اربع سنوات — وتسمى بالشهادة الابتدائية تعطى حاملها حق التوظف في الحكومة في الوظائف الملكية الصغرى براتب شهرى أربعة جنيهات ، كما قامت في الوقت نفسه برفع مدة التعليم الثانوى من اربع سنوات الى خمس سنوات وأصبحت الشهادة الثانوية تتيح لحاملها التوظف في الوظائف الكثيرة التى يبدأ مربوطها بثمانية جنيهات .

ورغم أن استخدام حملة الشهادة الابتدائية في الوظائف الحكومية كما يبدو كان بصفة مؤقتة لامكان سد العجز في حملة الشهادة الثانوية كما سبق أن أوضحنا الى أن يتوفر العدد اللازم لخدمة الحكومة من خريجى الشهادة الثانوية في المستقبل الا أننا نلاحظ انه قد نجم عن تطبيق هذا النظام عدة ظواهر هامة منها تهافت المصريين على التعليم الابتدائى على اعتبار انه يوصل الى الوظيفة الحكومية وبذلك كثر الاقبال على المدارس الابتدائية الحكومية ما أخذت كثير من المدارس الأجنبية في اعداد تلاميذها من المصريين للحصول على الشهادة كما أنشىء عدد كبير من المدارس الأهلية الابتدائية بقصد تأهيل الطلاب لنيل هذه الشهادة الابتدائية . وقد ترتب على كل ذلك أن ازداد عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية كما ازدادت نسبة الحاصلين على هذه الشهادة، في الوقت الذى اتضح فيه عدم أهليتهم للوظائف التى عينوا فيها .

بيد أن هذا النظام بالاضافة الى ما سبق جاء بنتيجة عكسية حيث أحجم حملة الشهادة الابتدائية عن الالتحاق بالتعليم الثانوى لأسباب منها عدم القدرة على تحمل المصروفات الباهظة للتعليم الثانوى كما أن حملة الابتدائية طالما أنها توصلهم الى المراكز الكبيرة ، مما ترتب عليه قلة أعداد طلاب المرحلة الثانوية من ٧١٣ طالبا سنة ١٨٩٣ الى ٦١١ طالبا سنة ١٨٩٧ وبالتالى انخفضت نسبة الحاصلين على الشهادة الثانوية بحيث لم تف بحاجة الادارة من حملة الثانوية وفي الوقت نفسه لم تف بحاجة المدارس العليا من الطلاب .

ثالثا ـ المرحلة الثالثة :

(من عام ١٨٩٧ الى عام ١٩٠٥) .

خلال هذه المرحلة اتبعت الادارة التعليمية نظاما جديدا يهدف الى زيادة خريجى المرحلة الثانوية لامكان امداد المصالح الحكومية بموظفين أكثر كفاءة من حملة الابتدائية وتزويد المدارس العليا بالطلاب . ومن ثم لجأت الى تخفيض مدة الدراسة فى المرحلة الثانوية الى ثلاث سنوات بدلا من خمس . كما بذلت خلال هذه الفترة محاولات لحث الطلاب على مواصلة الدراسة بالمرحلة الثانوية حيث اقترحت اللجنة العلمية الادارية الغاء الحق المخول لحاملى الشهادة الابتدائية للتوظف فى الحكومة ، غير أن الحكومة لم تحبذ هذا الاجراء خشية الا يساعدها فى سد حاجتها من الموظفين الكتابيين لمصالح الحكومة ولذلك أرجأت تنفيذ هذه الفكرة ريثما يزداد خريجو المرحلة الثانوية بينما اتبعت عدة اجراءات منها انها جعلت بداية مربوط مرتب حملة الثانوية ستة جنيهات وأتاحت لهم سبل الترقى الى أعلى الدرجات بينما جعلت بداية مربوط مرتب حملة الشهادة الابتدائية أربعة جنيهات وفى الوقت نفسه أغلقت فى وجوههم أبواب الترقى حيث أصبح لا يمكن ترقيتهم الى وظائف يزيد راتبها على عشرة جنيهات شهريا ، أى انها جعلت النهاية العظمى لمرتباتهم الشهرية عشرة جنيهات . كما اتبعت اجراء من شأنه أن يساعد على حث حملة الشهادات الدراسية على التوظف بالشهادات التى يحملونها حيث قررت مبدأ سقوط الشهادة بالتقادم بأن حددت مدة صلاحية الشهادة الثانوية للاستخدام فى الحكومة بخمس سنوات من تاريخ الحصول عليها وثلاث سنوات للشهادة الابتدائية تصبح بعدها غير صالحة للاستخدام فى الحكومة .

بيد أن الحكومة رغم هذه الاجراءات لم تستطع تغطية حاجتها من الموظفين الحائزين على الشهادة الثانوية فلم يزد متوسط عدد من التحق منهم بالحكومة فى الفترة من ١٩٠١ الى ١٩٠٥ على ٢٥ موظفا فى السنة فى الوقت الذى كانت حاجاتها السنوية من الموظفين من حملة هذه الشهادة تقدر بنحو ٢٥٠ ويرجع ذلك الى رغبة خريجى الشهادة الثانوية فى استكمال تعليمهم بالمدارس العالية . ونستطيع القول بانه فى الفترة من ١٩٠١ ـ ١٩٠٥ زاد

اتجاه حملة الشهادة الثانوية نحو الالتحاق بالمدارس العالية حيث بلغت نسبة من التحق بالمدارس العليا ٧٣٪ فى الوقت الذى لم تزد فيه هذه النسبة على ٢٩٫٥٪ فى الفترة من ١٨٨٧ الى ١٩٠٠ . اما الذين عملوا فى خدمة الحكومة فبينما نجد ان نسبتهم فى الفترة من ١٨٨٧ الى ١٩٠٠ وصلت الى ٤٥٫٥٪ نلاحظ أنه خلال الفترة من ١٩٠١ الى ١٩٠٥ قد انخفضت الى ٢١٪ .

رابعا ـ المرحلة الرابعة :

(من ١٩٠٥ الى ١٩١٥) .

فى خلال هذه الفترة اتجهت جهود الحكومة الى البحث عن خطة تمكن من توسيع نطاق التعليم الثانوى ورفع مستوى الدراسة فى هذه المرحلة بعد ان اتضح لها أن التوسع الكمى على حساب المستوى الكيفى فى هذا النوع من التعليم قد نجم عنه نتائج سيئة اضرت بالتعليم ولم توفر للادارة ما تحتاج اليه من الموظفين من خريجى المرحلة الثانوية . واستقر رأى الحكومة الى خطة مؤداها وضع نظام جديد للتعليم الثانوى يفى بحاجة التعليم العالى الى الطلبة وكذلك يفى بمتطلبات الدولة من الموظفين والقيام بعدة اجراءات بهدف الغاء الحق المخول لحملة الشهادة الابتدائية فى التوظف .

ففى خلال هذه المرحلة تمكنت نظارة المعارف من وضع نظام جديد للتعليم الثانوى جعلت فيه مدة الدراسة فى هذه المرحلة أربع سنوات بدلا من ثلاث وأصبحت الدراسة تنقسم الى قسمين ، قسم أول ومدته سنتان وهو عبارة عن دراسة عامة يحصل الناجحون فى امتحان هذا القسم على شهادة تؤهل للوظائف الصغرى التى يبدأ مربوطها بستة جنيهات شهريا تعرف بشهادة الأهلية (الكفاءة) ، والقسم الثانى ومدة الدراسة فيه سنتان أخريان يدرس الطالب خلالها دراسة تخصصية فى فرع العلوم أو الآداب بحيث يكون ما يتلقاه فى هذه المرحلة مناسبا لما يتلقاه فى مرحلة التعليم العالى . ويحصل الطالب بعد أن يؤدى امتحانا عاما فى نهاية فترة الدراسة بهذا القسم على شهادة الثانوية التى تجيز لحاملها حق التوظف فى الوظائف العليا بمرتب شهرى يبدأ من ثمانية جنيهات . وكان قصد الحكومة من هذا

النظام هو الرغبة فى ان يهيىء لخدمة الحكومة أفرادا أكثر كفاءة(٤٣) من حملة الشهادة الابتدائية وقد بدىء فى تنفيذ هذا النظام اعتبارا من عام ١٩٠٧(٤٤) .

والواقع انه لقد ازداد اهتمام الحكومة خلال هذه الفترة بالعمل على توسيع نطاق التعليم الثانوى من أجل زيادة خريجى الشهادة الثانوية بهدف تزويد الحكومة بالموظفين اللازمين لها وكذلك تزويد المدارس العالية بما تحتاجه من اعداد الطلاب اللازمين(٤٥) . حيث نجدها تضاعف عدد المدارس الثانوية خلال نفس الفترة من ثلاث مدارس الى ست مدارس وذلك بانشاء المدرسة السعيدية سنة ١٩٠٦ والعباسية سنة ١٩١٠ وطنطا سنة ١٩١٢ وقد نجم عن ذلك زيادة أعداد الطلاب من ١٣٤٥ طالبا سنة ١٩٠٥ الى ٢٦٣٧ طالبا سنة ١٩١٥ وكذلك زيادة حملة الشهادة الثانوية من ١٧٧ طالبا سنة ١٩٠٥ الى ٤٥٨ طالبا سنة ١٩١٥

على أنه فى الوقت الذى كانت تسير فيه الحكومة نحو توسيع نطاق التعليم الثانوى كانت تحاول فى الوقت نفسه الغاء الحق الذى كان يكفل لحملة الشهادة الابتدائية فى التوظف فى الحكومة وقصر التعيين فى الوظائف الصغرى على حملة الشهادة الثانوية . وكانت المحاولة الأولى للحكومة فى هذا الاتجاه سنة ١٩٠٥ عندما وضعت نصا فى لائحة الشهادة الأهلية يقضى بعدم استخدام حملة الشهادة الابتدائية فى وظائف الحكومة اعتبارا من عام ١٩١٠ . أما المحاولة الثانية فكانت فى عام ١٩٠٧ عندما قررت الحكومة الغاء

---

(٤٣) محمد عبد الفتاح أبو الاسعاد ، المصدر السابق ، ص ٧٥ — ٧٨
وانظر ايضا : Egypt No. I. (1906) Cromer to Grey, March 8, 1960, P. 86.

(٤٤) تقدم لامتحان شهادة الأهلية سنة ١٩٠٧ — ٧٣٧ طالبا نجح منهم ٤١٩ كما تقدم لامتحان شهادة الثانوية بقسميها العلمى والأدبى ٣٤٦ طالبا نجح منهم ٢٢٠ طالبا .

(٤٥) من الجدير بالذكر أن ما يزيد على ثلث من التحق بالجامعة المصرية من الطلاب فى سنة ١٩٠٨ كانوا من موظفى الحكومة وعددهم ٢٤٣ موظفا .
انظر : Gorst to Grey, March 27, 1909, P. 46.

شهادة الأهلية وعدم اختيار موظفيها من حملة الابتدائية او الأهلية والاقتصار فى شغل الوظائف الحكومية على حملة الشهادة الثانوية ، وفى حالة عدم كفايتهم تختار عند الضرورة موظفيها من بين الراسبين فى الشهادة الثانوية بشرط أن يكونوا قد حصلوا على الشهادة الابتدائية قبل ذلك بأربع سنوات او الأهلية قبلها بسنتين وبحيث لا يقل مجموعهم عن ٤٠٪ فى الدرجات والا يكونوا قد حصلوا فى مادة او فرع من مادة على تقدير صفر . والمحاولة الثالثة حدثت فى عام ١٩٠٩ عندما أصدرت نظارة المعارف العمومية قانونا فى ١٧ أبريل من نفس العام يقضى بالغاء مبدأ سقوط الشهادات بالتقادم وكان الدافع الى اتخاذ الحكومة هذا الاجراء انه اتضح لها أن مبدأ سقوط الشهادات بالتقادم الذى نصت عليه لائحة المستخدمين الملكية الصادرة فى سنة ١٩٠١ والتى حددت مدة ثلاث سنوات لسقوط الشهادة الابتدائية وعدم صلاحيتها للتوظف فى الحكومة قد أدى الى شدة تهافت حملة الشهادة الابتدائيـة على وظائف الحكومة وهو يتناقض مع ما كانت تسعى اليه من الغاء الحق المخول لهم فى التوظف(٤٦) كما سبق أن أوضحنا . وكنتيجة لاتباع هذه السياسة الجديدة حسبما تشير الاحصاءات انخفضت نسبة حملة الشهادة الابتدائية الذين الحقوا بخدمة الحكومة لدرجة كبيرة اذ نجد انه لم يعين من بين الحاصلين على الشهادة الابتدائية سنة ١٩٠٩ فى دواوين الحكومة ومصالحها سوى ١١٤ فقط بينما استمر ١٣٧٨ من حملة الابتدائية — اى بنسبة ٦٤٪ منهم — فى مواصلة الدراسة . وفى سنة ١٩١٠ لم يعين من حملة الابتدائية البالغ عددهم ٢١٥٥ طالبا سوى ٧٣ فقط فى خدمة الحكومة . ويعلق جورست على ذلك بالقول « ولذلك سيصبح الهدف الرئيسى من هذا الامتحان (يقصد امتحان الشهادة الابتدائية) أن يكون سبيلا لدخول المدارس الثانوية التى يراد جعل شهادتها (الثانوية) شرطا ضروريا لدخول وظائف الحكومة بدل الشهادة الابتدائية »(٤٧) .

اما المحاولة الرابعة فكانت فى عام ١٩١١ عندما ادركت الحكومة أن التوسع الذى حدث فى نطاق التعليم الثانوى لم يفه بحاجة المصالح الحكومية

---

(٤٦) محمد عبد الفتاح ابو الاسعاد ، المصدر السابق ، ص ٧٩ — ٨٠ .

(٤٧) Gorst to Grey, March 25, 1911, P. 53.

المستمرة الى موظفين من حملة الشهادة الثانوية لشغل الوظائف الصغرى(٤٨) وأيقنت انه لابد من العودة الى العمل بالنظام السابق العمل به فى سنة ١٩٠٥ والسابق الغاؤه فى عام ١٩٠٧ يعنى نظام شهادتى الأهلية والثانوية ومن ثم نجد مجلس المعارف الأعلى يقرر فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١١ الغاء صلاحية الشهادة الابتدائية للاستخدام فى الحكومة اعتبارا من سنة ١٩١٢ وأن يعطى للناجحين فى امتحان الشهادة الثانوية قسم أول — والذين يتقدمون اليه بعد دراسة السنتين الأولتين من المرحلة الثانوية — شهادة تحل محل الشهادتين الابتدائية والأهلية وتبيح لهم التوظف فى الوظائف الصغرى بالحكومة بمرتب يبدأ مربوطه بخمسة جنيهات شهرية ٠

وكانت آخر محاولات الحكومة فى هذا المجال فى سنة ١٩١٥ حيث قرر مجلس الوزراء ان شهادة الثانوية قسم أول تعتبر اقل مؤهل يبيح الاستخدام فى الوظائف الحكومية ومن ثم اصدرت وزارة المعارف العمومية قرارا بالغاء الشهادة الابتدائية والاستعاضة عنها بامتحان دخول للمدارس الثانوية والخصوصية(٤٩) ٠

خامسا — المرحلة الخامسة :

(من ١٩١٥ الى ١٩٢٢) ٠

نلاحظ انه فى خلال هذه المرحلة زاد طلاب المرحلة الثانوية زيادة هائلة اذ ارتفع عددهم من ٢٦٢٧ طالبا سنة ١٩١٥ الى ٣٦٨٢ طالبا سنة ١٩٢١ ونجم عن ذلك زيادة عدد الحاصلين على الشهادة الثانوية خلال هذه الفترة اذ ارتفع عددهم من ٥٣٥ طالبا سنة ١٩١٥ الى سنة ٧١٥ طالبا سنة ١٩٢١ كما بلغت جملة الحاصلين على هذه الشهادة فى الفترة من ١٩١٥ الى ١٩٢٢ ٤٥٣٥ طالبا ٠

---

(٤٨) بلغ عدد الحاصلين على الشهاوة الثانوية فى سنة ١٩١٠ ٤١٩ طالبا لم يلتحق منهم بخدمة الحكومة سوى ٦٢ طالبا يقابلهم ٤٥ طالبا فى سنة ١٩٠٩ انظر :

Egypt. No. I. (1910) Gorst to Grey. March 26, 1910 P. 44.

(٤٩) اعيدت الشهادة الابتدائية بعد حصول مصر على استقلالها

وبذلك أصبحت الحكومة تعانى من كثرة أعداد الحاصلين على الشهادة الثانوية حيث كانت هذه الأعداد تفوق حاجة الادارة بكثير الى الموظفين وفى نفس الوقت تفوق حاجة المدارس العليا الى الطلبة . ودليلنا على ذلك أن الحكومة لم تستخدم من هذه الأعداد الضخمة من الحاصلين على الشهادة الثانوية فى الفترة من ١٩١٥ الى ١٩٢٢ وجملتهم ٤٥٣٥ خريجا سوى ٦٣١ فقط اى بنسبة ١٤٪ بينما نجد ٢٩٦١ منهم أى بنسبة ٦٤ر٥٪ من الخريجين استمروا فى مواصلة الدراسة بالمدارس العالية وبلغ عدد العاطلين خلال هذه الفترة ٧٥٣ خريجا اى تنسبة ١٧ر٥٪ ولم يعمل فى الأعمال الحرة سوى ٤٪ من جملة الخريجين(٥٠) .

وهكذا يستبين لنا من خلال هذا العرض ان التعليم فى فروعه المختلفة فى الفترة موضوع بحثنا (١٨٨٢ الى عام ١٩٢٢) وان ارتبط أساسا بالوظيفة الحكومية الا انه فى الوقت نفسه كان اداة لتثقيف بعض فئات المجتمع القادرة على أداء مصروفات التعليم . غير ان هذه السياسة التعليمية القائمة على فكرة التوظف كان لها أثر سىء على التعليم يتمثل فى انحطاطه وتضاؤل مناهجه(٥١) . وما كان من أثر ذلك من حيث ضعف المستوى الفنى للموظفين واثره السىء على الادارة نفسها .

ولا شك أن هذا كان ناجما عن القصور الفكرى لبعض الموظفين ومرتبطا تماما بسياسة الاحتلال التعليمية وبالأهداف الرئيسية للاحتلال التى كانت ترمى الى دوام السيطرة على الأداة الحكومية والنظم الادارية ، وكان سبيلهم الى ذلك تجريد المصريين مما يؤهلهم لمنافسة العنصر الانجليزى فى الادارة المصرية ليكون قصورهم الفكرى هذا مدعاة الى اقصائهم عن مهام الدولة ومبررا لانفراد العنصر الانجليزى بها وحده .

---

(٥٠) محمد عبد الفتاح أبو الاسعاد ، المصدر السابق ، ص ٨٠ ــ ٨١

(٥١) ذكر ادوار لامبير ناظر مدرسة الحقوق الخديوية سنة ١٩٠٧ وكان عضوا بلجنة امتحان شهادة الدراسة الثانوية « كنت عضوا بلجنة امتحان القسم الأدبى من البكالوريا المصرية فأيقنت بأن مستوى التعليم عندكم يعادل بوجه التقريب التعليم الابتدائى فى فرنسا » . أنظر : عبد الرحمن الرافعى ، المصدر السابق ، ص ١٨١



الفصل التاسع

الجهاز الادارى المصرى

(البيروقراطية المصرية)

- حجم الجهاز الادارى المصرى .
- اصول الجهاز الادارى المصرى .
- مدى اقبال المصريين على الخدمة المدنية .
- قواعد التوظف .
- المؤهلات والمرتبات .
- المعاشات .



المعنى اللفظى لكلمة البيروقراطية يتكون من شقين Bureau بمعنى مكتب ، Cracy وهى مشتقة من الأصل الاغريقى Kratia ومعناها القوة . اى أن الكلمة فى مجموعها تعنى قوة المكتب او سلطة المكتب . ورغم
التعاريف . أى أن الكلمة فى مجموعها تعنى قوة المكتب او سلطة المكتب . ورغم
بمجموعة الموظفين الرسميين من حيث انهم يكونون جهازا اداريا أصبحت له قوة وفاعلية فى الادارة والمجتمع على السواء .

والحقيقــة ان دراســة البيروقراطيــة الحكوميــة فى مصر كتنظيم والبيروقراطيين ـــ او الموظفين ـــ كأفراد من البشر ، يمكن ان تتضح معالمها اذا ادركنا اثر العوامل الأيكولوجية المختلفة التى يتميز بها المجتمع المصرى . ذلك انه بالاضافة الى النظم السياسية التى مرت بها مصر وأثرت على جهازها الحكومى فهناك بعض الاعتبارات الأيكولوجية الأساسية التى تعد على جانب كبير من الأهمية فى تقييم سلوك البيروقراطية الحكومية وامكانياتها وكذلك دورها فى المجتمع .

فلا شك أن عوامل البيئة قد لعبت دورها فى تشكيل معالم الجهــاز الادارى . فالبيروقراطية تستمد قيمها وأنماط سلوكها وأهدافها من المجتمع الذى تنمو فيه وتخدمه . وكان اثر البيئة على الجهاز البيروقراطى واضـــحا تمام الوضوح بحيث طبعته بطابع متناقض ، ذلك أن البيئة الزراعية ساعدت الأفراد على حياة البطء والرتابة والتمسك بأوضاعها الراهنـــة ومقاومة كل تغيير أو تطور فيها حتى ولو كانت لصالحهم ، فى الوقت الذى أكسبتهم فيـــه القدرة على المثابرة فى العمل والتفانى فيه(١) .

ورغم أن التركيب الاجتماعى للمجتمع المصرى يتصف بشىء من المرونة وعدم وجود فواصل طبقية منيعة ، الا ان الخطوط الفاصلة بين فئات المجتمع يمكن تمييز معالمها بسهولة .

---

(١) يوسف محمد صادق ، البيروقراطية فى الأجهزة الادارية . ص ٢١

وتأتى فئة الاعيان فى قمة البناء الاجتماعى ، أما عن ظروف نشأة هذه الطبقة فانه بعد أن قضى محمد على على المماليك مهد الطريق لجعل حكم مصر محصورا فى أسرته . وكانت هذه الأسرة قد بدأت فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر فى تكوين نواة بلاط ملكى التف حوله مجموعة كبيرة من الملاك الأغنياء ، وهؤلاء كانوا جميعا على استعداد لمبادلة ولائهم وطاعتهم للحاكم بالعطف والرعاية ، حيث كانوا يمنحون الرتب والألقاب من الحاكم ويشملهم بعطفه .

ولقد تمكن هؤلاء الأعيان من اثبات وجودهم كطبقة متميزة وذلك عن طريق المصالح المتبادلة من الغنى والجاه السياسى ، واصبحوا يمثلون جماعة ذات مصالح مشتركة ، تجمع بين أيديهم جزءا كبيرا من مصدر الثروة الأساسى وهى الأرض . وكانت مناصب الوزراء وكبار الموظفين وكبار ضباط وأعضاء الهيئات النيابية تكاد تكون مقصورة على أفراد هذه الطبقـــة التى استمرت تحتفظ بمكانتها التقليدية فى المجتمع . والواقع أن افراد هذه الطبقة لم يكونوا من المصريين الخلص وانما كان منهم بعض الأتراك المتمصرين(٢) .

والفئة الثانيـــة فى المجتمع كانت الفئة المتوسطة التى كان ظهورها فى أوائل القرن العشرين من المظاهر المرتبطة بعملية التغيير الاجتماعى . فقـــد بدأت هذه الفئة المتوسطة منذ ذلك الوقت تؤثر فى الحياة الاجتماعية فى مصر . وكان الموظفون والأطباء والمهندسون والمحامون والضباط والتجار يندرجون فى عداد هذه الفئة التى وجدت نفسها ندا لا للقوى السياسية الأجنبية وحدها ولكن ايضا لمظاهر القوى الاجتماعية المحليـــة المسيطرة من افراد الطبقـــة العليا . وأفراد هذه الطبقة المتوسطة نالوا حظوظا مختلفـــة من التعليم ، وكانوا دائمى السخط والشكوى من سوء الأحوال المـــادية ، ومن ثم فمن هذه الفئة كانت تقوم الحركات المطالبة بالحرية والاستقلال .

---

(٢) Baer Gabriel Social change in Egypt 1800 —1914
(Holt., ed. Political and social change in modern Egypt.
PP. 147—148.

أما الفئة الأخيرة فى المجتمع فهى الفئة الدنيا التى تضم العمال فى المدن والفلاحين فى الريف ، وأفرادها على حظوظ مختلفة من الجهل والفقر .

ويبدو واضحا أنه اذا كانت هذه المظاهر البيئية قد ظهرت فى المجتمع المصرى وادت الى تناقض القيم بين افراده ، فانه كان من الطبيعى أن تظهر هذه الصفات المتناقضة على أفراد الجهـــاز البيروقراطى وتعكس سلوكهم واهدافهم . وكان من أبرز مظاهر هذه الطبقية التى انعكســـت أثارها على اثارها على الجهاز الادارى هو تقسيم افرادها الى فئات بعضها له صلاحيات خاصة ، وبعضها من الموظفين العاديين وطائفة دنيا من المستخدمين والعمال تقل مكانتهم بينما تزيد واجباتهم وأعبائهم .

وقد ظهرت هـــذه التفرقة تماما فى كافة اللوائح والقوانين المتعلقـــة بشئون الموظفين . وقد نجم عن انعكاس ذلك الأثر على نفســـية الموظفين ظهور مركبات النقص والتعالى فى متناقضات كانت كلها على حساب المصلحة العامة .

ويمكن تلخيص الملامح الرئيسية للبيروقراطية المصرية منذ عهد محمو على الى الاحتلال الانجليزى فى عدة نقاط :

أولا ـــ بعد أن وصل الجهاز الادارى الى ادنى درجات الضـــعف فى العصر العثمانى ابتدأت الصورة تتغير منذ عهد محمد على نتيجة لجهوده فى انشاء الدولة الحديثـــة وما اقتضـــته من أجهزة ادارية وعسكرية وفنيـــة مختلفة .

ثانيا ـــ سيطرة الطبقة التركية الحاكمة على ادارة البلاد . وكان أفراد هذه الطبقة وهم من الاتراك أو الأتراك المتمصرين ويختار الحـــاكم من بينهم الحاشية العسكرية ورجال القضاء وكبار الموظفين . وكانت جميع المناصب الكبرى فى الدولة وكذلك السلطة والمكانة الاجتماعية مركزة فى أشخاص هؤلاء الشراكسة والألبانيين . أما المصريون فقد أعتبروا فئة أقل تتولى الوظائف المتوسطة ، وان كان هذا لم يمنع عددا كبيرا من المصرين من التسرب الى هذه الطبقة العليا بفضل ما احرزه من علم كرفاعة رافع الطهطاوى وعلى مبارك ومحمد على البقلى فى عهد محمد على وخلفـــائه ، حتى ســـعد زغلول أيام الاحتلال البريطانى .

ثالثا — رغم تطور التعليم نسبيا فى تلك الفترة الا أن التخلف الحضارى الذى اتسم به المجتمع فى ذلك الوقت ترك أثره الواضح فى البيروقراطية .

رابعا — يبدو واضحا أن تقرير مبدأ المسئولية الوزارية ١٨٧٨ والذى يعتبر خطوة هامة نحو تقدم النظام الادارى ، الا ان هذه الاتجاهات التقدمية لم تكن وليدة التطور ، وانما أملاها التدخل الأجنبى ، كما أنها لم تتم عن رغبة صادقة من الحاكم فى تطوير نظم الحكم والادارة فى البلاد .

ونستطيع القول فى النهاية أن المجتمع المصرى وقت حدوث كارثة الاحتلال الانجليزى . كان مجتمعا يشكو من الانفصام الروحى والفكرى . وكان عمق هذا الانفصام أن المجتمع المصرى عبر فى أقل من مائة عام بتجارب وتطورات سياسية وادارية وثقافية سريعة وحادة بحيث لم تتح لواحدة من هذه التجارب الوقت الكافى أو المناخ الملائم كى تصل الى أعماق الوجدان المصرى . وبذلك كانت كلها ألوانا خارجية لكنها مع سطحيتها كانت حائلا دون تكامل المجتمع وتماسكه .

حجم الجهاز الادارى المصرى :

تشير الاحصاءات الصادرة من مكتب ناظر المالية فى ١٦ ديسمبر عام ١٨٨٦(٣) ان جملة عدد الموظفين الذين يشكلون هيكل الجهاز الادارى المصرى فى ذلك الوقت بلغ ٩٩٢٥ موظفا ، ويدخل ضمن هذا العدد ١٥٢٩ موظفا دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل عصر اسماعيل و ٥٤١٤ موظفا التحقوا بالخدمة الحكومية فى عهد اسماعيل (١٨٦٣ — ١٨٧٩) .

أما الفترة من عام ١٨٨٠ الى عام ١٨٨٣ فقد دخل الخدمة الحكومية خلالها ٢٣٩٠ موظفا من بينهم ٧٠١ فى عام ١٨٨٠ ، ٧٠٧ عام ١٨٨١ ، ٦١٤ عام ١٨٨٢ ، ٣٦٨ عام ١٨٨٣

ثم دخل الخدمة الحكومية خلال السنوات من عام ١٨٨٤ الى عام ١٨٨٦ ٥٩٢ موظفا من بينهم ٢٢٧ موظفا عام ١٨٨٤ ، ٢١٨ عام ١٨٨٥ و١٤٧ عام ١٨٨٦

---

(٣) Egypt No. II. (1887) Further Correspondence respecting the Finances of Egypt. Doc. No. II. Baring to Iddesleigh; December 18; 1886, PP. 5—6.

ونستطيع أن نستقى من هذه الاحصاءات أن النسبة المئوية لعـــدد الموظفين الذين التحقوا بالخدمة قبل عصر اســماعيل كانت تبلغ ١٥٪ من جملة عدد موظفى الحكومة البالغ ٩٩٢٥ موظفا .

اما بالنسبة للموظفين الذين التحقوا بالعمل الحكومى خــلال عهـد اسماعيل فانهم يشكلون ٥٥٪ من جملة عدد الموظفين وكان معدل من دخل منهم خدمة الحكومة يقدر بنحو ٣١٨ موظفا فى السنة .

ويتبين لنا أيضا أن النسبة المئوية لعدد الموظفين الذين التحقوا بخدمة الحــكومة فى الفترة من عام ١٨٨٠ الى عام ١٨٨٣ بلغت ٢٤٪ من عـــدد الموظفين فى عام ١٨٨٦ ، بينما بلغت ٦٪ بالنسبة لعدد الموظفين الذين التحقوا بخدمة الحكومة خلال الثلاث سنوات ١٨٨٤ ، ١٨٨٥ ، ١٨٨٦

وعلى ذلك فان المعدل السنوى للموظفين الذين التحقوا بالعمــل الحكومى فى المرحلة من ١٨٨٠ ـــ ١٨٨٣ بلغ ٥٩٨ موظفا بينما انخفض هــذا المعدل الى ٢٠٠ موظفا فى السنة فى خلال المدة من ١٨٨٤ الى ١٨٨٦

ويمكننا أن نستنتج فى النهاية أنه منـذ عام ١٨٨٣ وحتى عام ١٨٨٦ انخفض عدد الموظفين الذين عينوا فى المصالح الحكومية بحيث يمكن القول بأنه اقل من نصف العدد الذى عين فى السنوات التى سبقت ذلك .

هذا وقد استمرت السياسة التى اتبعت فى بداية عهـد الســيطرة البريطانية على مصر فيما يتعلق بالجهاز الادارى المصرى قائمة بعد ذلك ، ونقصد سياسة خفض عـــدد الموظفين المصريين اذ تم التخلص فى خــلال السنوات العشر التالية أي من عام ١٨٨٦ الى عام ١٨٩٦ من نسبة كبيرة من أفراد جهاز الخدمة المدنيــة المصرية غير الأكفاء ، هذا فى الوقت الذى خفضت فيه عدد الوظائف الجديدة بمقدار الثلث(٤) .

(٤) Tignor, Op. Cit., P. 204.

ودليلنا على ذلك أن احصاءات الجهاز الادارى المصرى فى عام ١٨٩٦ تشير الى ان اعداد الموظفين المصريين انخفضت الى ٨٤٤٤ موظفا(٥) . بينما كانت أعدادهم تبلغ ٩٩٢٥ موظفا طبقا لاحصاءات عام ١٨٨٦ . اى ان عدد الموظفين المصريين انخفض فى عام ١٨٩٦ بمقدار ١٤٨١ موظفا عن عام ١٨٨٦.

ورغم اتباع سياسة خفض حجم الخدمة المدنية المصرية الا ان اعداد الموظفين المصريين حسبما تشير الاحصاءات زادت فى خلال السنوات العشر التالية لعام ١٨٩٦ بنحو ٣٥٨٣ موظفا ، اى ان اعدادهم زادت بمقدار يزيد على ٤٠٪ حيث وصل عدد أفرد الجهاز الادارى المصرى الى ١٢٠٢٧ موظفا فى عام ١٩٠٦

واذا حاولنا معرفة نوعيات المصالح الحكومية التى استوعبت هذه الزيادة التى طرأت على اعداد الموظفين المصريين فى عام ١٩٠٦ نجد أن اكبر نسبة من هذه الزيادة استوعبتها مصلحة السكك الحديدية التى بلغ نصيبها من هذه الزيادة ٢١١٢ موظفا تلتها نظارة المالية وكان نصيبها ٦٧٣ موظفا ثم التلغرافات وكان نصيبها ٣٣١ موظفا من هذه الزيادة . أما بقية نظارات الحكومة ومصالحها فقد استوعبت أعدادا اقل من هذه الزيادة(٦) .

اما فيما يتعلق بنوعيات الوظائف التى زادت فيها أعداد المصريين فمنعا للتكرار سنتحدث عنه عند مقارنتنا بين الموظفين المصريين والأوربيين فى هذا المجال وذلك عند حديثنا عن تركيب الخدمة المدنية فى ظل السيطرة البريطانية فى فصل قادم .

وفى تصورنا ان زيادة عدد الموظفين فى تلك الفترة التى نحن بصدد بحثها (١٨٨٢ — ١٩٢٢) كان ناجما عن تعقد الادارة المصرية وأن جزءا من هذه الزيادة كان له ما يبرره خاصة اذا أدركنا انه كان ينظر الى الوظيفة فى ذلك الوقت على انها نوع من الاعانة .

---

(٥) Egypt No. (1907) Cromor to Grey, March 3, 1907 P. 36.

(٦) Cromer to Grey, March 3, 1907, P. 36.

ولكن من الحق أن نقول إن هذا الجيش من الموظفين لم يكن لازما لادارة بلاد تعدادها ١٢ مليون نسمة اذ يبدو طبيعيا ان هذه العمالة كانت تفوق حجم العمل الحكومى بكثير فى تلك الفترة والذى كان من الممكن اداؤه مع تخفيض هـذا العـدد الى النصـف وزيادة رواتب من يتبقى منهم فى الخـدمة من الأكفاء .

وعلى اية حال فقد كان القائمون على اجهزة الحكم والادارة فى البلاد فى ظروف لا تسمح لهم بتحقيق ذلك . فقد كانوا لا حول لهم ولا قوة بسبب سـيطرة سلطات الاحتلال على ادارة البلاد . وعلى هذا فلا نظن أنه كان من الممكن اجراء اصلاح جوهرى أو اصلاح سريع من هذا القبيل . وكل ما حدث أن اللجنة التى شكلت فى عام ١٨٨٤ لتعـديل درجات المستخدمين أوصـت باحالة عدد معين من الموظفين غير الأكفـاء الزائدين عن حاجة العمـل الى المعاش وعدم تعيين غيرهم(٧) .

ومهما يكن من أمر فان عدد الموظفين على اختلاف أنواعهم ظل فى ازدياد مستمر ولا ادل على ذلك أنهم فى خلال الفترة من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٤ زادوا « زيادة عظيمة لا يبررها مطلقا نمو أقسام المصالح الحكومية الموجودة ولا انشاء أقسام جديدة وبأن مستوى المـاهيات قـد ارتفع أيضا الى درجة تكاد تكون غير معقولة ويغلب انها لا تتناسب مع موارد الثروة فى البلاد »(٨) .

ومما يؤيد وجهة نظرنا هذه هذا الجدول الذى اخذ عن بيان القاه وزير المـالية فى هذا المجلس :

---

(٧) Cromer to Grey, March 3, 1907, P. 43.

(٨) بيان احمد ماهر مقرر اللجنة المـالية لمجلس النواب فى اجتماع مجلس النواب برئاسة احمد مظلوم . بتاريخ ١١ يونية سنة ١٩٢٤ — انظر : مجلس النواب ، مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول ١٥ مارس — ١٠ يوليو سنة ١٩٢٤ (مضبطة الجلسة الرابعة والأربعون) ص ٥٣٨

الجهاز الادارى	العدد سنة ١٩١٤	سنة ١٩٢٣	نسبة الزيادة فى المائة
الموظفون الدائمون	١٦٦٤٨	٣٣٨٣٥	٩٧
الموظفون المؤقتون	٢٥٥٧	١١٣٦٨	٣٤٤
الموظفون الخارجون عن هيئة العمال	٣٨٣٩٣	١٠٢٠٩٥	١٦٦

ويتضح لنا من هذا الجدول أن جملة عدد الموظفين الدائمين ارتفع من ١٣٢٧٩ سنة ١٩٠٦ الى ١٦٦٤٨ سنة ١٩١٤ أى بزيادة قدرها ٣٣٦٧ موظفا من المصريين والأوربيين فى مدى ثمانية سنوات كان نصيب الأوربيين من هذه الزيادة لا يقل عن نصف هذا العدد ومعظمهم من الانجليز . فكما هو معروف فقد زاد عدد الموظفين الانجليز فى الحرب الأولى زيادة هائلة .

ورغم المحاولة التى قامت بها الحكومة فى عام ١٩١٤ والتى نجم عنها خفض عدد ضخم من افراد الجهاز الادارى المصرى غير المدربين الا ان هذا الجيش من الموظفين الدائمين ما لبث أن تضخم فى مدى تسع سنوات أخرى فأصبح ٣٣٨٣٥ فى سنة ١٩٢٣ اى زاد عددهم بمقدار يزيد على الضعف .

ولما كانت سلطات الاحتلال الانجليزى تسيطر على الادارة المالية لمصر ممثلة فى المستشار المالى ووكيل وزارة المالية وغيرهما من كبار الموظفين الانجليز فى هذه الوزارة فهى تعد المسئولة عن تضخم الجهاز الادارى بالصورة التى وصل اليها . ويتفق معنا فى هذا الرأى الذى تأخر لهذه الفترة والذى يرى أن البريطانيين لم يخفضوا حجم الخدمة المدنية الى الدرجة المناسبة لمسئولياتها او واجباتها(٩) . وعلى ذلك فالزيادة ظلت مطردة من عام الى آخر لأن تعقد الادارة استلزم التوسع فى الجهاز الادارى .

Tignor, Op. Cit., P. 204.

اصول الجهاز الادارى المصرى :

كانت العناصر التى تشكل الجهاز الادارى المصرى فى الفترة موضوع البحث خليطا من الأفراد المصريين والمتمصرين . والفئة الأولى هى فئة الموظفين المصريين الخلص . أما الثانية فتضم الموظفين المصريين غير الخلص أو ما يسمون بالمتمصرين . وكان يطلق على الفئتين معا اسم الموظفين الوطنيين تمييزا لهما عن العناصر الأجنبية فى الجهاز الحكومى .

وكان المصريون الخلص من أفراد الطبقة الوسطى فى المجتمع يشكلون الجانب الاكبر فى الجهاز الادارى المصرى وان كان حظهم اقل بالنسبة لنوعية الوظائف التى تقلدوها ، حيث كان المصريون الخلص يتولون الوظائف المتوسطة والصغيرة بينما استأثرت العناصر المتمصرة بالمناصب الكبرى التى سمحت لهم بها سلطات الاحتلال لاعتمادهم عليهم فى تصريف الأمور فى الادارة . وأيضا كان الأمر فعن طريق التعليم والخبرة بأعمال الحكومة استطاعت فئة المصريين الخلص الوصول الى المناصب الكبرى فى الادارة بالتدريج مثل سعد زغلول الذى تقلد نظارة المعارف سنة ١٩٠٦ واحمد فتحى زغلول الذى تولى وكالة نظارة الحقانية سنة ١٩٠٨ وغيرهما . وان لم تتسع هذه الظاهرة ــ ظاهرة تولى المصريين المناصب الكبرى فى الدولة ــ الا فى المرحلة الأخيرة من الفترة موضوع البحث وبالتحديد عقب الحرب العالمية الأولى وما تلاها من أحداث ثورة ١٩١٩ ، ثم اكتملت هذه الظاهرة وضوحا عقب حصول مصر على استقلالها سنة ١٩٢٢ .

لا نستطيع القول بأن مسألة قصر الوظائف الصغرى والمتوسطة على العنصر المصرى الأصيل سياسة ابتدعتها سلطات الاحتلال حتى لا نكون مغالين بعض الشىء فتلك السياسة كانت قائمة قبل مجىء الانجليز ، حيث كانت العناصر التركية والشركسية وغيرها من المتمصرين تحتكر المناصب الحكومية . وما فعله الانجليز كان استمرارا لتلك السياسة وان كانوا قد توسعوا فيها فى السنوات الأولى للاحتلال ثم اضطرتهم تطور الأحوال فى مصر ــ وخاصة اشتداد الحركة الوطنية ــ الى الالتجاء الى تعيين المصريين فى المناصب الكبرى ولكنهم فى مقابل ذلك توسعوا ــ كما سنرى فى تعيين عدد كبير من الأوربيين فى المناصب الكبرى والمتوسطة فى الدولة .

واتباعا لتلك السياسة شغل الخلص من المصريين الوظائف الكتابية الصغرى والمتوسطة فى المصالح الحكومية مثل وظائف الكتبة ، وقليل من الوظائف الرئاسية كرؤساء اقسام أو وكلاء ادارات ونحوهم ، وقليل منهم من شغل مناصب مديرى ادارات فى المصالح الحكومية . حتى أن بعض من شغلوا هذه المناصب الرئاسية كانوا ينتمون الى اصول غير مصرية . ذلك انه من استعراضنا الملفات(١٠) كبار الموظفين المصريين فى الادارة اتضح أن معظمهم كانوا من اصول غير مصرية فقد وجدنا انهم كانوا ينتمون الى عدة عناصر منها :

(أ) عناصر تنتمى الى اصول تركية وشركسية وهم ما يعرفون بالأتراك المصريين أو المتمصرين .

(ب) عناصر ترجع الى اصول سورية أو لبنانية وهم ما يعرفون بالموظفين الشوام .

(جـ) عناصر أخرى تنتمى الى جنسيات اخرى كالأرمن .

الموظفون الأتراك المتمصرون :

كانت تضم هذه الفئة أبناء وأحفاد الطبقة التركية التى كانت تسيطر على جهاز الحكم والادارة فى مصر منذ عهد محمد على . وكانت تمثل الأرستقراطية المصرية . وكان عددها يقل بالتدريج نتيجة لضعف الصلات بين مصر والباب العالى ثم توقف هجرة هذه العناصر من تركيا الى مصر .

والواقع أن اول شىء يتبادر الى أذهاننا عن هذه الأرستقراطية أنها كانت تتكلم لغة غير لغة اهل البلاد كما انها شكلت فئة صغيرة من الأسر التركية التى كونت فئة كبار الملاك والتى كانت رتبة الباشوية والبكوية وقفا عليها هذا وقد استقر عدد قليل من افراد هذه العائلات التركية فى مصر لعدة اجيال الا أن اغلبيتهم هاجروا الى مصر فى القرن التاسع عشر وانطبعوا بالطابع التركى بشكل عام(١١) .

---

(١٠) بدار المحفوظات التاريخية بالقلعة .

(١١) Milner, England in Egypt, P, 319.

ويحدثنا ملنر عن نشأة هذه الطبقة بأنهـا كانت تنتمى الى أصـول متعـددة فمنهم أكراد ومنهم شراكسة ، وأتراك من الجزائر وتونس وجزر الأرخبيل وأتراك من القسطنطينية . كما أن بعضهم لم يكونوا فى الواقع أتراكا على الاطلاق بل كانوا من المسحيين واليهود الذين أتوا الى مصر من جهـات شتى من الشرق الأدنى واعتنقوا الاسلام وحاكوا عادات وسـلوك الجنس السائد(١٢) .

وعلى هذا ظل الأتراك لفترة ما يسيطرون على المناصب القيادية الى أن حل محلهم العنصر المصرى الأصيل بالتدريج .

ومما تجدر الاشـارة اليه أنه بالاضـافة الى الحجج التى سـاقها الاحتلال فى اعتماده على العناصر التركية الأصـل فى المناصـب الكبرى فى جهاز الحكم والادارة فى مصر دون المصريين الخلص أن الاحتـلال كان يريد ايجـاد حالة من الاسـتقرار والنظـام فى مصر كى يسـتطيع أن يخطط لسياسته ، هذا من ناحية ، ومن ناحيـة أخرى أعلن انه أتى لاعادة هيبـة الخديو وسلطته فى البلاد . ولمـا كانت العناصر التركيـة فى مصر تشـكل فى مجموعها سندا للخديو فى عرشه ولو فى الظاهر فان الاحتلال اراد أن يبقى هذه الحالة حول الخديو ، ومن ثم سمح للعناصر التركيـة بشـغل معظم العناصر الكبرى فى الادارة مؤقتا بعد أن عقـد العزم على كسر شوكتهم عن طريق اتاحة الفرصـة للطبقة الوسـطى فى المجتمع للظهور على حسـاب الطبقـة التركيـة .

وكان للاحتلال ما اراد فلم يأت عام ١٩١٤ حتى كانت الطبقة الوسطى فى المجتمع قد بدأت فى الظهور وشـغل افراد منها بعض المناصـب الكبرى مع التسليم بأن هـذه الطبقـة كانت تضم بين جناحيها أبناء وأحفاد الطبقة التركيـة القديمة(١٣) .

(١٢) Ibid. P. 319.

(١٣) من هذه العناصر الجديدة اسماعيل صدقى ، عبد الخالق ثروت، حسين رشدى وغيرهم .

ومن استعراضنا للملفات بعض كبار الموظفين الأتراك المتمصرين فى ظل السيطرة البريطانية اتضح أنهم لم يختلفوا فى أصولهم وانتماءاتهم الطبقيـــة عن سابقيهم من كبار الموظفين الذين شـــغلوا مثل هذه المناصـــب قبـــل الاحتلال . وإن اختلف بعضـهم نسبيا فى المستوى التعليمى . فالقـــدامى من الموظفين الأتراك فى الفترة السابقة على الاحتلال كان معظمهم من العسكريين فى جيش محمد على وخلفائه . أما فى الفترة موضوع البحث فظهر الى جانب العسكريين عنصر آخر فى الادارة من المدنيين ممن تلقوا تعليمهم فى المدارس الحديثة والبعثات التى أوفدها محمـــد على وخلفائه الى أوربا بهدف تزويد الادارة بالموظفين وهؤلاء شكلوا الجانب الأكبر فى الجهاز الادارى .

وبعض هؤلاء العسكريين لم يكن يحملون مؤهـــلات على الاطـــلاق واقتصرت ثقافتهم على معرفة القراءة والكتابة ، وعندما الحقوا بالجيش ظلوا يرتقون به الى أن وصلوا الى رتبة الضباط مثل حسن باشا حلمى وكيل نظارة الداخليـــة فى سنة ١٨٨٣(١٤) . فى حين نجد البعض من العسكريين الذين عملوا فى الادارة من خريجى المدرسة الحربية كما هو الحال بالنسبة لحســـين باشا الدرملى وكيل نظارة الداخلية سنة ١٨٨٢(١٥) .

ولـــا كانت مرتبات كبـــار رجال الادارة كالمديرين ونحوهم أعلى من مرتبات ضباط الجيش(١٦) ، هذا بالاضافة الى المركز المرموق لرجال الادارة، لذلك كان بعض الضباط الأتراك يسعون لترك الجيش والالتحاق بالادارة .

والملاحظ أن بعض الموظفين الأتراك كانوا على مستوى عال من التعليم مثل أحمد باشا شكرى وكيل نظارة الداخلية سنة ١٨٩١(١٧) . فبعد أن تلقى تعليمه فى المدارس المصرية درس القانون والادارة فى فرنسا لمدة تزيد على

---

(١٤) انظر ملف حسن باشا حلمى وكيـــل نظـــارة الداخليـــة بدار المحفوظات التاريخية بالقلعة — ملف رقم ٦٣٢٥ محفظة ٢٥٥ دولاب ١٢

(١٥) انظر ملف خدمته رقم ١١٧٧٤ محفظة ٤٠١ دولاب ١٩

(١٦) كان بداية مرتب المدير ٧٥ جنيها — وكان وكيل المديرية يتقاضى ٥٠ جنيها فى حين كان كبار الضباط من رتبة القائمقام لا يصل الى مرتب وكيل مديرية .

(١٧) انظر ملف خدمته ١٥٨٤٦ محفظة ٣٣٥١ دولاب ١٣

خمس سنوات(١٨) . وكما هو الحال بالنسبة لأمين باشا سيد أحمد وكيل نظارة الحقانية (١٨٩٣ — ١٨٩٩) حيث درس القانون فى فرنسا سنة ١٨٧٤(١٩) .

وفى نهاية حديثنا عن فئة الأتراك المتمصرين من الموظفين نقول أن هذه الفئة كانت تلوذ بالحاكم وبسلطات الاحتلال لأنها كانت تخشى غضب السلطتين الشرعية والفعلية مما قد يعرض أوضاعها للخطر .

والحقيقة أن معظم أفراد هذه الفئة أصبحوا — بعد التوسع فى التعليم — حريصين على تعليم أبنائهم وأحفادهم تعليما عاليا . وهؤلاء الأبناء والأحفاد الذين شغلوا المراكز العالية فى الادارة كما نهضوا بالحركة الوطنية حتى بعد حصول مصر على استقلالها .

الموظفون الأرمن والشوام :

استعانت سلطات الاحتلال فى الجهاز الحكومى بأعداد من أفراد طائفة الأرمن والجالية السورية فى مصر . ولم يكن اشتغال هذه الجنسيات جديدا على الادارة فقد سبق اشتغالهم بها فى الفترة السابقة على الاحتلال على يد محمد على وأسلافه . بل منهم من شغل مناصب كبرى فى ولاية مصر فى العصر العثمانى .

وقد شغل نفر من أفراد طائفة الأرمن مراكز كبرى فى الادارة المصرية ووصلوا الى منصب رئيس النظارة مثل نوبار باشا ومنهم من وصل الى مناصب النظار مثل تجران باشا . كذلك وصل بعضهم الى منصب وكالة النظارة ، مثل يعقوب أرتين وكيل نظارة المعارف العمومية وجميعهم من أصول أمنية(٢٠) .

---

(١٨) هو والد اسماعيل باشا صدقى .

(١٩) أنظر ملف خدمته رقم ٢٠٤٥٢ محفظة ٧٢٨ دولاب ٣٥

(٢٠) يرى البعض أن نوبار كان يبغى من تعاونه مع الانجليز محاولة استقلال ارمنيا واقامة وطن قومى لبنى جنسه — أنظر محمد محمد حسين ، الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر جا ، ص ٢٠٦ — وأيا كانت صحة هذا الراى فان نوبار كانت له بعض المواقف التى يشتم منها معارضته للانجليز — كما سبق أن رأينا .

ويستبين لنا من فحص ملفات بعض كبار الموظفين الأرمن فى خدمة الحكومة أن بعضهم عملوا بالحكومة لفترة طويلة بلغت نحو ٣٤ عاما كما هو الحال بالنسبة لهوهانس هاجوبيان بك Hovhannes Hagopian وكيل ادارة بوزارة الداخلية(٢١) . كما يظهر ايضا أن معظم الموظفين الأرمن كانوا من غير الحاصلين على مؤهلات ، ورغم ذلك وصل بعضهم الى مراكز كبرى فى الحكومة . ويبدو أن معرفتهم للغات الأجنبية هى التى اتاحت لهم ذلك السبيل حيث كان بعضهم يعرف الانجليزية والفرنسية والتركية والايطالية واليونانية بالاضافة الى العربية والأرمنية(٢٢) . كما يتضح أن هؤلاء الأرمن كانوا يتركزون بصفة خاصة فى نظارتى الداخلية والمالية .

أما الموظفون الشوام فقد سبق استخدامهم فى الحكومة المصرية بنسبة ضئيلة قبل الاحتلال . وما ان جاء الاحتلال حتى توغلوا فى المصالح الحكومية بورجة اكبر واعتمدت عليهم سلطات الاحتلال فى ادارات كثيرة ومنها المالية والداخلية والأشغال والجمارك والسكك الحديدية والبوستة ، أى المصالح الهامة والتى لها صلة فى أعمالها بالأجانب .

وقد سهل عليهم معرفتهم باللغات الأجنبية وبالذات الفرنسية والانجليزية الالتحاق بخدمة الحكومة المصرية . ومعظمهم كان يعمل فى وظائف الترجمة فى بداية خدمته للحكومة وبعدها يترك الترجمة وينتقل الى المناصب الكبرى فى الحكومة كمناصب مفتشى الداخلية ، مثل ادوارد بك الياس مفتش الداخلية (١٨٩٦ — ١٩٠٩) (٢٣) ، أو مناصب مفتشى المالية كما هو الحال بالنسبة لخليل بك لبنان مفتش المالية (١٨٩٢ — ١٩٠٥) والذى لم يكون يحمل أية مؤهلات على الاطلاق(٢٤) .

---

(٢١) أنظر ة ملف خدمته رقم ٢٧١٢٧ محفظة ١٢٣٣ دولاب ٦٠.

(٢٢) كما هو الحال بالنسبة لهوهانس هاجوبيان — نفس الملف .

(٢٣) أنظر ملف ادوارد الياس مفتش الداخلية ملف رقم ٢٣٨٥٢ محفظة ٩٦٠ دولاب ٤٧

(٢٤) أنظر : ملف خليل لبنان رقم ٢٢٣٦٦ محفظة ٨٥٤ دولاب ٤١

ومن الموظفين الشوام الذين تقلدوا مناصب كبرى فى الادارة يوسف سابا باشا وهو من الأروام الكاثوليك(٢٥) ووصل الى منصب النظارة . ومنهم أيضا عبد الله باشا صفير Abdhalla Safer وكيل ادارة عموم الأمن العام بوزارة الداخلية (١٩١٣ — ١٩١٧) (٢٦) . وكذلك أديب باشا رافت مدير عموم الحسابات المصرية (١٩٠٧ — ١٩١٥) والذى بدأ الخدمة فى الحكومة مساحا فى مصلحة المساحة سنة ١٨٨٠

ويتضح من ملفات كبار الموظفين الشوام أنهم لم يكونوا متعاطفين مع الثورة العرابية حيث كانوا يسمون رجالها « بالعصاة » هذا وقد تم فصل بعضهم عندما تولى محمود سامى البارودى رئاسة النظارة فى ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ وعادوا الى ديارهم . كما يتضح حرصهم على الوظائف الحكومية لأنه بمجرد فشل الثورة العرابية ودخول الانجليز مصر عاد الموظفون الشوام الى مصر وتقلدوا مناصبهم من جديد(٢٧) .

ولعل هذا يؤكد رأى محمد فريد فى الموظفين الشوام بأنهم كانوا شديدى الحرص على نيل المناصب الكبرى وأنهم أضر على مصر من الانجليز أنفسهم ويضيف قائلا أن الموظفين الانجليز هم الذين أتاحوا لهم التوغل فى الادارة المصرية ومزاحمة المصريين(٢٨) .

والحقيقة أن الموظفين الشوام كانوا دائما محل عطف كرومر وكان ينسبوه بكفاءة بعضهم فى تقاريره الى حكومته ، فى حين يذكر محمد فريد أن بعضهم وصل الى المناصب العليا فى الحكومة عن طريق الزلفى الى

---

(٢٥) أنظر ملف يوسف سابا باشا رقم ٢٤٩٧٦ محفظة ١٠٤٥ دولاب ٥١

(٢٦) انظر : ملف عبد الله باشا صفير رقم ٢٧١٢١ محفظة ١٢٣٣ دولاب ٦٠.

(٢٧) انظر ملف ادوارد الياس السابق الاشارة اليه .

(٢٨) مذكرات محمد فريد ، القسم الأول كراس ٤ ص ٨٨ .

الانجليز بل يزيد أن بعضهم وصـــل الى كبرى المناصـــب عن طرق غـــير مشروعة(٢٩) .

ومما يذكر أن سلطات الاحتلال عينت كذلك عـــددا كبيرا من الموظفين الشوام فى الادارة المصرية فى السودان بعـــد استرداده عام ١٨٩٩ وكانت دائما تفضلهم على العناصر المصرية .

مدى اقبال المصريين على الوظائف :

منذ أن طور محمد على الخدمة المدنية راضفى الصفة الاحترافية عليها واستخدم المصريين بنسبة كبيرة فيها وجهت العـــائلات المصرية ابناءها الى العمل فى هذه الخـــدمة . والملاحظ انه رغم انه لم تكن هنـــاك أجور مجزية للمستويات الدنيـــا من الوظائف ، الا أن المصريين فضـــلوا الأمن النسبى للوظيفة عن اعتمادهم على أنفسهم فى البحث عن اى مصدر آخر للرزق(٣٠).

ولـــا كانت مصر فى ذلك الوقت مجتمعا تســـيره الحكومة ، ولم يكن سوى القليل من الأعمال التى يقوم بها الأفراد ، فلقد قامت الحكومة المصرية باستخدام اعداد كبيرة فى الخدمة المدنية . والحقيقة أن الأجور التى كانت تدفع لشاغلى المستويات العليا فى الوظائف الحكومية كانت كبيرة بالمقـــارنة بالوظـــائف خارج الحكومة . وحتى خريجو مدرستى الحقوق والطب كانوا يفضلون الاشتغال فى خدمة الحكومة بدلا من المخاطرة فى ممارسة العمل الخاص حتى ولو قدم لهم فرصا لدخل أكبر . والخدمة المدنيـــة فى مصر تشبه معظم الخدمات المدنية من حيث ميلها الى اظهار الشخصية المطيعة المحافظـــة على القديم فالترقيات كانت تمنح لأولئك الذين يظهرون قبولا تاما للعمل بهـــذا النظام . ويحدثنا أن الحوافز المـــادية للعمل بموجب هذا النظام كانت كبيرة منذ أن كان البيروقراطيون على وجه الخصوص شـــغوفين بأن

---

(٢٩) نفس المصدر كراس ٢ ص ١٧

ويبدو أن سلطات الاحتلال باثارها الموظفين الشوام بالمناصب بذلك الشأن قد ساعدت على بث الفرقة والشقاق بين العنصرين المصرى والسورى فى الادارة المصرية .

(٣٠) Tignor, Op .Cit., PP. 202, 205.

يتركوا هذه المناصب التابعة قليلة الأجر وشعروا أنهم يستطيعون تحقيق ذلك فقط عن طريق اخلاصهم التام لهذا النظام(٣١) . ويبدو أن نظام الترقية هذ ادفعهم الى العزوف عن تحمل المسئولية واعتمادهم على ظاهر القوانين واللوائح واغفالهم روح نصوص هذه القوانين وكذلك الأسباب التى اقتضت وضعها(٣٢) .

وعلى أية حال نستطيع القول أنه لم يكن البريطانيون يميلون الى تغيير عقلية البيروقراطية الحكومية حتى لو استطاعوا ، لأنها برهنت على أنها آلة نموذجية من خلالها يمكن تنفيذ سياستهم الخاصة فى مصر(٣٣) . ومما يجدر الاشارة اليه أن معظم أفراد الخدمة المدنية كانوا يعملون كتبة وكانوا حاصلين على الشهادة الابتدائية ، أما الحاصلون على شهادة الدراسة الثانوية فكانوا عادة يشغلون الوظائف المتوسطة وكثيرا منهم يرتقى الى المناصب الكبرى ، مع أنه فى عام ١٨٨٠ لم يكن من غير المألوف أن يشغل خريجوا المدرسة الابتدائية مراكز عالية . ونجد أن مدرسة الحقوق كانت تحاول تعيين خريجها فى وزارة الحقانية وكذلك تعيين نسبة قليلة منهم فى ادارة الأقاليم وقد يصل بعضهم الى مناصب مديرين أو مأمورين . أما خريجو مدرسة الطب فكانوا يشغلون بعض المناصب الادارية الكبيرة فى مصلحة الصحة بينما خريجو الهندسة يشغلون بعض مراكز ادارية عالية فى وزارة الأشغال ومهما يكن من أمر فان المناصب ذات السلطة والمسئولية الكبيرة فى هذه الادارات وغيرها من فروع ادارات الحكومة كانت فى الغالب محجوزة للموظفين البريطانيين(٣٤) .

ويحاول بعض المؤرخين أمثال Tignor القاء تبعة زيادة أفراد البيروقراطية المصرية على عاتق الحركة العرابية وانها تعد مسئولة عن زيادة الجهاز البيروقراطى فى مصر على حاجة العمل الحكومى فى السنوات

---

(٣١) Ibid, P. 202.

(٣٢) Cromer to Lansdowne February 26, 1904, P. 33.

(٣٣) Tignor, Op. Cit., P. 202.

(٣٤) Ibid. PP. 202—203.

الثلاث السابقة علي الاحتلال . صحيح انه فى خلال تلك الفترة انشئت ما يزيد على ٥٩٨ وظيفة ادارية . الا أن سلطات الاحتلال هى التى تعد مسئولة عن وصول الجهاز الادارى الى الدرجة التى وصل اليهـا فيما بعـد على النحو الذى سبق أن أوضحناه ، خاصة وأنه قد شكلت لجنة فى عام ١٨٨٤ برئاسة ادجار فنسنت Vincent مستشار نظارة المـالية ومنحت كل السلطات فى الاشراف على كل التعينات الجديدة .

قواعـد التوظف :

ستعرض الآن الى دراسة القواعد التى كانت تسير عليها الادارة فى المسائل الخاصة بتعيين موظفيها وترقيتهم وغـير ذلك من الأمور التى تحكم أساسا شئون التوظيف والموظفين .

وفى الحقيقة لقد تعودت التشريعات الخاصة بموظفى الحكومة فى الفترة من (١٨٨٢ — ١٩٢٢) وكانت تتضمن عديدا من الأوامر العالية والقوانين ، هـذا بالاضافة الى عدة قرارات متشبعة متضاربة أصدرها مجلس النظار والنظارات وعلى الأخص نظارة المـالية(٣٥) .

وقبل ان نتناول بالشرح هذه التنظيمات الادارية يجدر بنا ان نشير أولا الى المناخ الذى ظهرت فيه مثل هـذه التشريعات والظروف التى لابست

---

(٣٥) كانت اهم تلك التشريعات التى صـدرت فى تلك الفترة الأمر العالى الصادر فى ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ المعدل بالأمر العالى الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٨٩٣ والدجريتو ٢٩ أبريل سنة ١٨٩٥ المعـدل بالقـانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٨ ودجريتو ١٠ أبريل سنة ١٨٩٧ ودجريتو ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ ودجريتو الصادر فى ٢٤ يونية سنة ١٩٠١ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ وبالدجريتو الصادر فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ وبالمرسـوم الصادر فى ٣١ مارس ١٩١٥ وبالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٠٦ والأمر العالى الصادر فى ٣٠ يونية لسنة ١٩١٣ . ومن التشريعات التى صدرت أيضـا بشأن الموظفين القانون رقم ١٥ لسنة ١٩١٣ والقانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ والمرسوم الصادر فى ١٥ يونية سنة ١٩٢٢ . انظر : محمد على رسلان ، الموجز فى شرح قوانين موظفى الحكومة ، ص ٣

اصدارها . فعندما حصـــلت مصر على مركزها الممتاز فى عهد محمــد على انتقلت ولاية تقليد الوظائف العامة الى يديه ماعدا ما يتعلق بتعيين القضاه وقـــد ظل من حق السلطان تعيين قاضى القضاه وكذلك كان لمحمد على حق تعيين ضباط الجيش الى رتبة معينة .

ثم خطا اسماعيل خطوة أخرى اذ تمكن من جعل موافقة الخديو ضرورية قبل اصدار المرسوم السلطانى الخاص بتعيين قاضى القضاة . ويزاول سيادة الدولة العثمانية على مصر الغى هذا المنصب ســـنة ١٩١٤ ــ كما سبق أن أشرنا ، وبذلك اصبح من حق الحكومة المصرية تقليد كافة المناصب الادارية والقضائية والعسكرية .

وفى الحقيقة كان محمد على يولى اختيار الموظفين اهتماما بالغا لعلمه أن كفاية ادارة الاعمال متعلقة بهذا الاختيار . ومهما يكن من أمر فقد استمر الوالى هو الذى يعين الموظفين ويقيلهم بطريق مباشر أو غير مباشر حيث لم تكن هناك قواعد مرعية فى اختيار الموظفين وترقيتهم وفصلهم وكان الرؤساء مطلقى الحرية فى هذا الحق .

وخلاصة القول انه لم يكن هناك أى اهتمام من جانب الحكومة نحو ــ موظفيها من ناحية العمل على توفير الضمانات الكفيلة بتأمينهم على مناصبهم وتنظيم أمر علاوتهم وترقياتهم (٣٦) ، الى أن اصدر الخديو اسماعيل مرســـوم ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ والذى كلف فيه نوبار بتشكيل نظارة تعاونه فى الحكم ، وقد ضمن اسماعيل ذلك المرسوم القواعد التى تتبع فى اسناد مناصب وهى تتلخص فى الاتى :

أولا ــ المديرون والمحافظون ومأمورو الضبطيات يعينون بأمر عال بناء على رأى الناظر المختص وكذلك موافقة رئيس مجلس النظار .

---

(٣٦) انظر نص مرســـوم ٢٨ أغسطس ســـنة ١٨٧٨ فى مجموعة القوانين والمراسيم لسنة ١٨٧٨.

ثانيا ـ المأمورون ذو المناصب العالية يعينون بأمر عال بناء على راى الناظر المختص .

ثالثا ـ أرباب الوظائف الصغرى يعينون بقرار من الناظر المختص(٣٧) .

نستطيع اذن أن نقول أنه قد بقى أمر الموظفين فى مصر راجعا الى ادارة ولى الأمر وحده لمدة طويلة يتصرف فيهم كيفما شاء ، وبذلك لم توخل العلاقة بين الادارة وموظفيها فى دور التنظيم الا بالامر العالى الصادر فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ بتشكيل مجلس النظار اذ نص فيه على أن ولى الأمر عزوفا منه عن الانفراد بالامر عمدا الى انشاء المجلس كهيئة ذات سلطة لها ادارة عامة على المصالح . كما نص فى صدد تحديد وظيفة مجلس النظار واختصاص كل ناظر فى نظارته على النحو الذى ـ ذكرناه من قبل . ومن الجدير بالذكر أنه فيما يتعلق بكبار الموظفين الذين نص المرسوم على تعيينهم بأمر عال قد سمح للناظر الحق فى ايقافهم عن أعمالهم بعد الاتفاق مع رئيس هيئة النظار ، وقد عرف هذا الفريق فيما بعد بذو المراسيم . كما حتم على أرباب الوظائف والمستخدمين فى كل فرع من فروع الادارة بذل الطاعة لرؤساء مصالحهم وعدم تلقى الأوامر الا منهم . وجرى العمل على فصل صغار الموظفين بقرار من النظار كل فى حوود نظارته . غير أن الخديو توفيق عندما أصدر أوامره الى رياض باشا لتشكيل النظارة فى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ جعل المولظفين فئتين ، فئة أولى تتألف ممن يشغلون وظائف عالية معينة وهؤلاء يعينون بأمر عال بعد موافقة مجلس النظار ، وفئة ثانية تتشكل من صغار الموظفين ويعينهم الناظر المختص (٣٨) .

ولما لم يكن تمت ما يكفل حسن اختيار الموظفين واستمرارهم فى وظائفهم فقد رؤى بعد ذلك احاطة الموظفين ببعض الضمانات التى تضفى عليهم الأمن والثقة وتحد من استبداد رؤسائهم حتى يمارسوا أعمالهم بنفوس راضية

---

(٣٧) محمد حامد الجمل ، الموظف العام وفقها وقضاءا ، جا ، ص٧

(٣٨) انظر مجموعة القوانين والمراسيم سنة ١٨٧٩ (أمر عال من الخديو توفيق الى رياض باشا فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩) .

مطمئنة . فعندما تولى شريف باشا رئاسة مجلس النظار أثر قيام الحركة العرابية فى سبتمبر سنة ١٨٨١ رفع الى الخديو تقريرا فى ٣٠ أكتوبر ١٨٨١ باقتراح باجراء اصلاحات فى شئون الموظفين وبتأليف لجنة لبحث هذه الحالة(٣٩) ، فأسفر بحثها عن اصدار أمر عال فى ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ . وهو أول تشريع نظم الخدمة المدنية فى تلك الفترة موضوع بحثنا وقد اشتمل هذا الأمر العالى على لائحة تسوية حالة المستخدمين الملكيين والتى تتضمن شروط تعيين موظفى الحكومة وترقيتهم وفصلهم . وقد قررت اللائحة(٤٠) المبادىء الاتية :

١ — تقسيم الوظائف الى وظائف رئيسية ووظائف صغيرة مع جواز تقسيم كل قسم منهما الى درجات متفاوتة فى الماهية (المادة الاولى) .

٢ — بيان الشروط الواجب توافرها فى راغبى التوظف وتتلخص فى حسن السير والسلوك واللياقة الطبية وجعل امتحان المسابقة أساسا للدخول فى القسمين (المادة الثالثة) والترقية من الوظائف الصغرى الى الوظائف الكبرى .

٣ — وضع المعين مدة من الزمن تحت الاختبار قبل تعيينه نهائيا (المادة الرابعة) .

٤ — انشاء مجلس ادارة وتأديب فى كل مصلحة للنظر فى مسائل الترقيات والتأويب (المادتان الثانية والسادسة) .

---

(٣٩) جاء فى تقرير شريف الى الخديو أن « حالة المستخدمين الملكيين تستحق التفات الحكومة اليها فانه ينبغى أن توضع قوانين مع مطابقة أحكامها وامكان النظر فيها بغاية الدقة ومزيد الاعتناء تتبين فيها الشروط التى يلزم مراعاتها فى قبول المستخدمين من أى رتبة كانوا بالمصالح الملكية وترقيتهم ورفتهم ليكونوا آمنين مما عساه أن يحصل فى أى وقت من الاجراءات الاستبدادية التى يترتب عليها منع تقدمهم وتعويق ترقيتهم فانها تلغى الحقوق المكتسبة بمزيد الشرف وتمام الفخار وأن الحكومة بواسطة تأييدها حالتهم يحق لها أن تعتمد تمام الاعتماد على ما يأتون به من المساعدة والمعاونة فى أمر ترتيب المصالح وتنظيمها الموجهه عنان اجتهادها نحوه الآن » . أنظر : اسماعيل زكى ، ضمانات الموظفين فى التعيين والترقية والتأديب ، ص ٤

(٤٠) أنظر نص اللائحة فى : أحمد محمد حسن وآخر ، مجموعة القوانين واللوائح ، جـ٢ ص ١٥٦٨ — ١٥٧٢ .

٥ — وجوب قضاء مدة فى الدرجة المراد الترقية منها وجعل الترقية فى الوظائف الصغيرة بالجدارة فى الثالث وبالاقدمية فى الثلثين ، وفى الوظائف الرئيسية بالجدارة فى الثلثين وبالاقدمية فى الثلث (المادة السابعة) واجراء الترقيات من واقع جداول يحررها رؤساء المصالح بناء على التقارير التى يقدمها رؤساء الاقلام سنويا عن كل موظف تابع لهم ويوافق عليها مجلس الادارة ويعتمدها الناظر (المادة السادسة) .

٦ — تحرير الجزاءات التأديبية التى يوقعها الرئيس والجزاءات التى يجب أن تصدر من مجلس لادارة (المادتان الثامنة والتاسعة) .

٧ — استثناء الموظفين المعينين بأمر عال (المادة العاشرة) وموظفى المحاكم والمؤقتين (المادة السادسة والعشرون) من احكام هذا الامر العالى .

٨ — تكليف المصالح الاميرية بأن تقدم مشروع لائحة داخلية تتضمن القواعد التى ترى المصلحة ذات الشأن السير عليها فى شئون موظفيها فى حدود هذا الامر العالى (المادة الثامنة والعشرون .

وبمقتضى لائحة شريف هذه أصبح امتحان المسابقة أساس التعيين فى الوظائف الحكومية(٤١) . ويبدو أن الهدف من ذلك كان محاولة وضع ضوابط لتنظيم الجهاز الادارى عن طريق جعل الامتحان الاساس فى اختيار الموظفين(٤٢) . كما أصبحت الترقية تتم بناء على ترشيح لجنة ادارية من واقع تقارير سنوية يقدمها الرؤساء عن الموظفين التابعين لهم(٤٣) . وصارت الجزاءات التأديبية بالنسبة للموظفين لا تصدر الا عن طريق مجالس خاصة(٤٤) .

وفى ٣ يونية ١٨٨٣ صدر أمر عال تكميلى للامر العالى سالف الذكر قرر ما يأتى :

---

(٤١) المادة الثالثة من اللائحة .
(٤٢) محمد على رسلان ، المصدر السابق ص ٥٧
(٤٣) المادة السادسة .
(٤٤) المادة الثانية .

١ ـــ سريان مبدأ الامتحان على الترقيات وتنظيم الاولوية عند تعـــادل الجدارة .

٢ ـــ قصر الامتحان على موظفى وزارات الحكومة الا فى الاحـــوال الاستثنائية .

٣ ـــ الترخيص لكل مصلحة بأن تقرر كيفية الامتحان والمواد التى يمتحن فيها المتقومون .

٤ ـــ تخويل مجلس النظار السلطة فى الخروج عن احكام الامر العالى سالف الذكر .

وفى ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ صدر أمر عال بجعـــل اختصاص المجلس الادارى والتأديب قاصرا على مسائل التاديب . وبناء على المادة الرابعـــة والعشرين من الامر العالى الصادر فى ١٠ ابريل ١٨٨٣ صدرت اوامر عالية بلوائح داخلية بالمصالح الاتية :

ـــ الديوان العام لنظارة الداخلية (امر عال فى مارس ١٨٨٦)

ـــ مصلحة الجند والبوليس (أمر عال فى مارس ١٨٨٦)

ـــ مصلحة الصحة العمومية (أمر عال فى ٢١ فبراير ١٨٨٦)

ـــ المحاكم والنيابة (أمر عال فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣) .

أما اللائحة الداخلية الخاصة بنظارة الاشغال العمومية فقد صـــدر بها قرار مجلس النظار فى ٢٤ فبراير سنة ١٨٨٧ (٤٥) .

وبتاريخ ١٧ يونية ١٨٨٩ صدق مجلس النظار على لائحة جـــديدة تتعلق بتعيين المستخدمين الملكيين وترقيتهم ، واهم ما جاء بها ما يأتى :

١ ـــ تركيز امتحان طالبى التوظف فى لجنة المستخدمين الدائمة التابعة لنظارة المعـــارف .

٢ ـــ اعطاء الاولوية فى اسناد الوظائف للمصريين .

٣ ـــ تحديد اقل سن للدخول فى خدمة الحكومة بالثامنة عشرة .

---

(٤٥) دار الوثائق القومية ، محفظة مجلس النظار رقم ١٣

٤ — الاعتراف بوجود كادر فنى .

٥ — تحديد الراتب الفاصل بين الوظائف العليا والصغرى ، فكان صغار الموظفين هم الذين يتقاضون راتبا أقل من ١٨٠ جنيها سنويا (٤٦) .

٦ — نصت هذه اللائحة على أن معلمى المدارس ومستخدمى البوليس يعاملون بمقتضى لوائح خاصة(٤٧) .

وبمناسبة اعطاء شهادات دراسية صدر أمر عال فى ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٢ يعدل الامر العالى سالف الذكر (١٠ ابريل سنة ١٨٨٣) ويعفى حاملى الشهادات الدراسية من تأدية امتحان الدخول فى خدمة الحكومة ، وبذلك استغنى عن تأدية الامتحان أمام اللجنة المستديمة وتم الاستغناء عنها لسنة ١٨٩٥ (٤٨) .ويبدو ان مسألة جعل الامتحان اساسا للتعيين فى وظائف الحكومة لم تكن تتفق وميول القائمين على جهاز الادارة فى ذلك الوقت . وبذلك فقد عادت الى الادارة حريتها التامة فى تعيين وترقية الموظفين واصبح الاصل هو حرية الدولة فى اختيار موظفيها بينما صارت المسابقة هى الاستثناء فى أضيق الحدود (٤٩) .

ومع أن حجم الخدمة المدنية لم يحدد بتطرف فان البريطانيين حاولوا أن يحددوا أو يظهروا بوضوح مدخل هذه المتطلبات . ففى عام ١٨٩٢ قسمت الادارة الى مستويين عال وأدنى ، ومع أن فرصا محددة وجدت للنقل من الورجات الدنيا الى الدرجات العليا ، فانه كان شيئا اساسيا أن الدرجات العليا كانت مخصصة لخريجى المدارس الثانوية بينما الدرجات الدنيا لخريجى

---

(٤٦) انظر نص اللائحة فى مجموعة قرارات ومنشورات سنة ١٨٨٩ ص ٤٨٥ — ٤٩١

(٤٧) انظر القرار الصادر فى ٢١ فبراير سنة ١٨٨٦ الشامل للائحة مصلحة البوليس فى محفظة نظارة الداخلية رقم ٣٤ والأمر العالى الصادر فى ٢٣ مايو سنة ١٨٨٧ بالتصديق على لائحة ترتيب نظارة المعارف فى : دار الوثائق القومية — محفظة مجلس النظار رقم ٤٣

(٤٨) اسماعيل زكى ، المصدر السابق ، ص ٢١٣

(٤٩) Tignor, Op. Cit., P. 204.

المدارس الابتدائية . والحقيقة أن تقسيم البيروقراطية الحكومية أجـرى بحزم بواسطة القيادة الادارية فى نهاية القرن التاسع عشر . ذلك أن حائزى الشـهادة الابتدائية مهما كانت المراكز التى يشغلونها لم يستطيعوا الوصول الى مرتب يتجاوز عشرة جنيهات(٥٠) .

وهذا الاصلاح ـــ على نحو ما سنفصله الان ـــ قصد به تحسين مستوى الخدمة المدنية وذلك بتشجيع أولياء الامور على ارسال أبنائهم الى المدارس الثانوية ليكونوا مميزين عن غيرهم ممن لم يتمكنوا من الحصول سوى على الشهاوة الابتدائية فقط . كما قصد أن تكون الخدمة المدنية أكثر حزما وأكثر تمسكا بالشكليات والتقاليد وكذلك الانتقاص من أهمية الافراد الذين اقتصروا فى دراستهم على الشادة الابتدائية . والحقيقة أن نفقات التعليم كانت باهظة بالنسبة لمستويات المصريين ولم تتمكن عائلات كثيرة من تعليم أبنائها الى مستوى أعلى من الشهادة الابتدائية (٥١) .

فالتعليم قد اعتبر منذ عهد محمد على بمثابة ممول لبيروقراطية الحكومة، وبذلك فان اصلاحات البريطانيين وثقت ـــ كما رأينا ـــ الصلة بين التعليم والحكومة ، اعطتها الصفة الرسمية ، فكان حاملوا الشهادات يعتبرون تلقائيا مرشحين للمناصب فى الخدمة المدنية (٥٢) .

وعلى أية حال ففى أول يونية سنة ١٨٩٣ صدر أمر عال بترتيب درجات الوظائف الادارية الكبيرة فى المديريات والمحافظات ثم صدر أمر عال آخر فى ١٣ مايو سنة ١٨٩٥ الغى الاوامر العالية الصادرة فى ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٢ و ٩ ابريل سنة ١٨٩٢ وأول يونية سنة ١٨٩٣ وقرر قواعد ناسخة لما تقدمها من القواعد وتناول التعديلات الاتية :

١ ـــ تخفيض مقياس التميز بين الوظائف الرئيسية والوظائف الصغيرة الى ١٢٠ جنيه سنويا .

---

(٥٠) Ibid. P. 204.

(٥١) Ibid. P. 205.

٢ ــ جعل اقل سن للدخول فى خدمة الحكومة التاسعة عشرة .

٣ ــ الحصول على دبلوم فنى لشغل وظيفة فى ترتيب الورجات الفنية .

٤ ــ قصر الوظائف على المصريين(٥٣) .

٥ ــ تشكيل لجنة استشارية فى كل مصلحة حكومية لاختيار الموظفين اللازمين لقسم الوظائف الرئيسية .

٦ ــ تحديد المدة الواجب قضاؤها فى الدرجة قبل الدرجة المراد الد رشيح اليها .

٧ ــ تقرير مبدأ الكفاءة فى الترقية الى الوظائف الكبيرة ومبدأ النصف بالاقدمية والنصف بالكفاءة فى الوظائف الصغيرة .

٨ ــ اجازة ترقية حاملى شهادة الدراسية الابتدائيــة الى قسم الوظائف الكبيرة بنسبة وظيفة واحوة من وظيفتين ، وفى حالة تجاوز هذه النسبة يجب الحصول على موافقة اللجنة المالية ومجلس النظار باستثناء شاغلى الوظائف الفنية من هذه القاعدة .

٩ ــ تخويل اللجنة المالية ومجلس النظار سلطة الخروج عن احكام الامر العالى .

وفى ٢٥ ابريل سنة ١٨٩٧ صدر أمر عال وفق بين أحكام الامر العالى السابق الاشارة اليه والامر العالى الصادر فى ١٠ ابريل سنة ١٨٩٧ باعتبار الدبلومات والشهادات الدراسية المعطاة من الحكومة المصرية وما هو معادل لها فى الدخول فى خدمة الحكومة . وجعل نسبة الترقيات من الوظائف الصغيرة الى الظائف الكبيرة وظيفة واحدة من ثلاث وظائف بالنسبة لحاملى شهادة الدراسة الابتدائية واستثنى من هــذه القاعدة موظفى المديريات والمحافظات .

---

(٥٢) المــادة السابعة والعشرون من الأمر العالى الصادر فى ١٣ مايو سنة ١٨٩٥

وفى ٢٤ يونيــة ســنة ١٩٠١ صــدر أمر عال بلائحة المستخدمين الملكيين(٥٣) وأهم التغييرات التى اشتملت عليها ما يأتى :

١ — الغاء الكادر الفنى ذلك أن وجوده كان مدعاة للتحايل على تمكين موظفين غير فنيين من الدخول فى الخدمة أو الحصول على ترقية خروجا على القواعد العامة .

٢ — الغاء النص الخاص بشغل نصف الوظائف الخالية فى الوظائف الرئيسية من حملة شهادة الدراسة الابتدائية ذلك أن وجود هذا النص لم يمنع من ترقيات غير قانونية ولم يكن من شأنه اغراء الشبان المصريين على الاقبال على المدارس الثانوية . وبذلك فقد منع ترقية حملة شــهادة الدراســة الابتدائية الذين دخلوا الخدمة بعد صدور هــذا الأمر العــالى الى درجة محدد لها راتب أكثر من عشرة جنيهات واستثنى من ذلك ضباط البوليس .

٣ — ادماج الوظائف الرئيسية فى الوظائف الصغرى .

٤ — التمييز بين الداخلين فى الكادر والخارجين عنه .

٥ — اطلاق يد الرئيس فى اختيار وترقية الموظفين التابعين له فيمن تتوافر فيهم الشروط الأساسية المنصوص عليها فى الأمر العالى .

٦ — كان هذا الأمر يطبق على جميع الموظفين ما عدا الفئات الآتية :

أولا : المعينون بمرسوم .

ثانيا : موظفو بعض المصالح كصندوق الدين العمومى ومجلس الصحة البحرية والكورنتينات والمحاكم المختلطة ووزارة الأوقاف والمجالس البلدية والمحلية ومجالس المديريات .

ثالثا : الخدمة الخارجون عن هيئة العمال(٥٤) .

---

(٥٣) أنظر نص اللائحة فى مجموعة القوانين واللوائح المعمول بها فى مصر ج ٢ ص ١٥٨٥ — ١٥٩٢

(٥٤) اسماعيل زكى ، المصدر السابق ص ٢١٥ — ٢١٦

وترجع أهمية هذه اللائحة الى أنه بالرغم من أنه قد صدرت عـــدة أوامر عالية وقرارات وزارية لاحقة لتاريخ صدور هذه اللائحة تتعلق بشئون الموظفين الا أن هذه اللائحة استمرت طوال فترة بحثنا (١٨٨٢ — ١٩٢٢) أساس لوائح الموظفين والنظم المتعلقة بهم .

ومن دراستنا لهذه اللائحة اتضح لنا النقاط الآتية :

أولا : يبدو أن الأزمة المـــالية التى كانت تمر بها البلاد فى ذلك الوقت كانت من وراء اصدار هذه اللائحة لأن هذه اللائحة حرصت على الاقتصاد فى أوجه الصرف المتعلقة بشئون الموظفين .

ثانيا : نصت هـــذه اللائحـــة على أن ترتيب درجات المستخدمين فى نظارات الحكومة ومصالحها المختلفة يكون بتصـــديق من اللجنـــة المـــالية ومجلس النظار كما اشترطت الا يزيد مجموع ما يصرف من المـــاهيات عن المتوسط المقرر لهـــا فى الترتيب ، ومن ثم فلم يكن من الممكن تعيين أحـــد الموظفين أو منحـــه علاوة أو ترقيـــة ممـــا يترتب عليـــه تجاوز ذلك المتوســـط(٥٥) .

ثالثا : ضرورة أن يكون المرشـــح للوظيفـــة الحكومية من المصريين واعتبرت اللائحة المصرى هو « من كان من رعايا الدولة العليـــة مولودا وقاطنا فى القطر المصرى أو مقيما فيه منذ خمسة عشر عاما على الأقل »(٥٦).

رابعا : لا يجوز أن يقبل فى خدمة الحكومة مرشح غير مصرى لشغل وظيفة شغلها أخيرا مصرى سواء أخليت أو استحدثت الا بعـــد مصادقة اللجنة المـــالية ومجلس النظار ، كما اشترطت اللائحة عـــدم جواز قبول مرشح غير مصرى فى خدمة الحكومة المصرية الا بعد مصادقة لجنة شكلت لهذا الغرض برئاسة المستشار المـــالى(٥٧) .

---

(٥٥) المـــادة الأولى والثانية والثالثة من اللائحة .

(٥٦) المـــادة التاسعة والعاشرة من اللائحة .

(٥٧) أعضاء هذه اللجنة هم : المستشـــار القضائى ومستشار نظـــارة الأشغال ووكيل وزارة الزراعة — المـــادة ١٨ ، ١٩

خامسا : حددت اللائحة مواعيد منح العـلاوات للموظفين بجعلها فى أول يناير واشترطت مضى سنتان عليهم من تاريخ حصولهم على آخر علاوة أو ترقية ، كما حددت للترقية ضرورة مضى سنتين على آخر درجة يشغلها الموظف ونصت على عدم جواز ترقيـة المستخدم الى أكثر من درجة واحدة الا بعد موافقة اللجنة المـالية وتصديق مجلس النظار(٥٨) . غير أنها أغفلت النص على أخذ رأى اللجنة المـالية فى الاختيار للوظائف الكبرى ومن ثم لم يقيد الرئيس فى ملىء الوظائف الخالية الا بمراعاة توافر الشروط القانونية فيمن يراد تعيينه أو ترقيته .

سادسا : فيما يتعلق بالموظفين الظهورات فقد اشترطته اللائحة أن يكونوا حاصلين على شهادة الدروس الابتدائية على الأقل(٥٩) .

سابعا : بموجب هذه اللائحة صار مجلس النظار هو السلطة المختصة بالتشريع فى شئون الموظفين فأصبح من حقه ممارسة ذلك بقرارات فردية استثنائية أو بقرارات تنظيمية عامة ، كما أنه فى ظل هـذه اللائحة كان لا يجوز الطعن فى قرارات مجلس النظار المتعلقة بتعيين أو ترقيـة أحـد الموظفين بحجة أنه مخالف لكادر الموظفين أو لأحكام التوظف على اعتبار أن هذا التعيين استثناء يدخل فى دائرة اختصاص المجلس(٦٠) .

على أن الأمر العالى الصادر فى ٢٤ يونية سنة ١٩٠١ قـد عـدل بالقانون رقم ٦ الصادر فى ١٧ أبريل سنة ١٩٠٩ بالغاء المـادة الخامسة التى كانت تحدد مدة معينة لصلاحيـة شهادتى الدراسة الابتدائية والثانوية كأداة للدخول فى الخدمة . وبذلك أصـبحت جميع الشـهادات الابتدائية والشهادات الثانوية التى أعطتها نظارة المعارف أو التى تعطيها فى المستقبل صالحة باستمرار للتوظف فى مصالح الحكومة(٦١) .

---

(٥٨) أنظر المـادة ٢٢ ، ٢٣ من اللائحة .

(٥٩) المـادة ٢٧ من اللائحة .

(٦٠) محمد على رسلان ، المصدر السابق ، ص ٧٤

(٦١) المـادة الثانية من القانون رقم ٦ الصادر فى ١٧ أبريل سـنة ١٩٠٩ ــ أنظر : نص القانون فى مجموعة القوانين واللوائح ج ٢ ص ١٥٩٣

وكذلك عدل هذا الأمر أيضا بالقانون رقم ٩ الصادر فى سنة ١٩٠٩ باعتبار الرسوب بشروط معينة فى امتحان شهادة الدراســة الثانوية قسم ثان اداة للدخول فى الخدمة . وبالاضافة الى ما سبق فان هذا الأمر الصادر فى ٢٤ يونية سنة ١٩٠١ قد تم تعديله أيضا بمراسيم عدة منهــا مرســوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ المعدل بالمرسوم الصادر فى ١٧ مارس سنة ١٩١٦ بكيفية تشكيل اللجنة التى تختار المرشحين الأجانب وكذلك المرسوم الصادر فى ٣٠ مارس سنة ١٩١٥ بتخويل الرؤساء حق فصل المعينين تحت الاختبار فى أى وقت قبل التعيين بصــفة نهائيــة ، وأيضا المرسوم الصــادر فى ٢٨ ديسمبر ســنة ١٩١٥ بالاستثناء من الاجراءات التى تتخــذ فى اختيار الأجانب للدخول فى خدمة البوليس . كما عدل الأمر العــالى الصــادر فى ٢٤ يونية سنة ١٩٠١ أيضا بقرارات من مجلس الوزراء وبآراء من اللجنــة المــالية وتفسيرات من وزارة المــالية(٦٢) .

وهكذا يتضح لنا من العرض السابق أن التشريعات الخاصة بشئون الموظفين نظمت فى بادىء الأمر بأوامر عالية ثم عدلت فيما بعــد بقوانين أو أوامر عالية أخرى أو بقرارات من مجلس الوزراء ويثور الآن سؤال ، هل كان للسلطة الادارية أو مجلس الوزراء حق تعديل هذه الأوامر العاليــة ؟ ويجرنا هذا الحديث عن الهيئة التى كان لها حق تنظيم شئون الموظفين . وكما يقول بعض الباحثين بأن هذه المسألة تتعلق معرفتها بدستور كل بلد . وفى مصر فان الأمر العالى الصادر فى ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ صدر قبل اصدار القانون الأساسى وكان القانون الأساسى ابان قيام مجلس شورى القوانين ثم الجمعية التشريعية يقضى بضرورة اخذ راى المجلس أو الجمعية فى كل أمر عال يشمل لائحة ادارة عامة(٦٣) . غير ان الحكومة كثيرا ماكانت تخالف هذا النص استنادا الى فتوى قلم قضاياها الذي راى حصر التقنين فى مدى ضيق اذ رأى « انه لا يكفى لعرض قانون أوامر عال على مجلس شــورى القوانين أن يكون القانون أو الأمر العالى عاما للأهلين بل يجب فوق ذلك ان

(٦٢) اسماعيل زكى ، المصدر السابق ، ص ٦

(٦٣) المــادة ١٨ من القانون والصادر فى ١ مايو سنة ١٨٨٣ والمادة ٩ من القانون رقم ٢٩ الصادر فى ١ يوليو سنة ١٩١٣

يكون متضمنا تغييرا فى قواعد التشريع المتبعة »(٦٤) . والحقيقة أن الحكومة لم تكن تجرى على خطة واحدة سواء فى ترتيب المصالح العامة أو فى تنظيم شئون الموظفين . فمثلا فيما يتعلق بمسائل الموظفين كانت الأوامر العالية الخاصة بقبولهم وترقيتهم تصدر دون أخذ رأى مجلس شورى القوانين فى حين أن هذا الرأى أخذ فى الأوامر العالية الصادرة فى ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ و ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ و ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بتنظيم الاجراءات التأديبية(٦٥) .

نخلص من هذا انه لم تكن توجد أحكام عامة لاختيار الموظفين للخدمة المدنية ، فبعض المصالح تستخدم الامتحانات فى حين أن مصالح أخرى كانت تعتمد على الامتحانات التى كانت تجريها وزارة المعارف ، كما أن عددا آخر من الموظفين كان يتم تعينه فعلا بدون اجراء امتحان . وفى وقت متأخر قبل عام ١٩١٤ نجد أن بعض المصالح لم تكن قد انتهت بعد من وضع قواعد معينة لاختيار موظفيها(٦٦) .

وقد أبدى القائمون على أجهزة الادارة فى مصر فى عدة مناسبات ضرورة اعادة النظر فى ضمانات الموظفين وأثبتت لجنة فحص تقديرات الميزانية سنة ١٩١٥ أن الحالة غير مرضية ، وأوصت بتشكيل لجنة لوضع المبادىء العامة التى يجب أن يسير عليها جميع موظفى الحكومة(٦٧) . وفى عام ١٩٢١ كلف مجلس الوزراء وزارة المالية بوضع مشروع قانون للتوظف ولما لم تقدم وزارة المالية المشروع سالف الذكر، قرر المجلس ثانيا فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٤ الشروع فى سن شروط الاستخدام والترقيات والعلاوات والأجازات والاجراءات التأديبية وغيرها وغيرها مما يتعلق بشئون الموظفين . ولكن هذه اللجنة حلت بعد حل البرلمان فى تلك السنة قبل أن تتم مهمتها .

---

(٦٤) اسماعيل زكى ، المصدر السابق ، ص ٢١٩

(٦٥) نفس المصدر ، ص ٢٢٠

(٦٦) Tignor, Op. Cit. P. 205

(٦٧) محمد عبد الرحيم عنبر ، اصلاح أداة الحكم ، ص ١١٥

مؤهلات ومرتبات الموظفين :

ننتقل الآن الى الحديث عن المؤهلات ومرتبات موظفى الادارة المصريين فنلاحظ أن مصر قد عانت كثيرا من مسألة تحديد المؤهلات العلمية اللازمة للتعيين فى وظائف الحكومة حيث اصبحت هذه المؤهلات الوسيلة الوحيدة التى يلجأ اليها المثقفون للحصول على الوظائف(٦٨) . وقد يعطينا هذا بعدا لمدى تأثير المؤهلات العلمية فى وظائف الادارة . وكانت الوظائف كما سبق أن ذكرنا تنقسم الى قسمين وظائف كبرى ووظائف صغرى . وكان الراتب هو السمة التى تميز بين الاثنين وكان لا يرقى الى الوظائف الكبرى من كان حائزا على شهادة الدراسة الابتدائية فقط وذلك بهدف حث الشبان المصريين على الالتحاق بمراحل التعليم العالية(٦٩) .

وفى تلك الفترة التى نحن بصدد دراستها (١٨٨٢ – ١٩٢٢) كان الأمر مزيجا من القواعد القانونية فى هذا الشأن ، فالوظيفة العامة كان يشترط لشغلها احيانا الحصول على مؤهل من نوع خاص كالوظائف الفنية مثل وظائف المهندسين والقضاة وفى احيان أخرى وهو الصفة الغالبة كان يكفى أى مؤهل من المؤهلات المحددة المعترف بها كشرط للدخول فى خدمة الحكومة . كما كان يحدد مستوى معين من الثقافة والتخصص المهنى لشغل وظيفة عامة فى حدود الحد الأدنى للمؤهلات اللازمة للادارة ، وفى بعض الأحيان كان المشرع يسعر المؤهل فيجعل له راتبا ودرجة معينة ، أما فى اغلب الأحيان فكان الموظف يشغل الوظيفة ويحدد مرتبه دون أن يكون لمؤهله أى اثر فى تقدير المرتب .

أما الذين كانوا يقبلون فى خدمة الحكومة فمنهم من كان حاصلا على دبلومات عالية من المدارس العليا التابعة لوزارة المعارف وكذلك حملة الشهادة الثانوية الذين التحقوا باحدى المدارس العالية خلال الخمس سنوات السابقة على التعيين ولم يتمكنوا من الحصول على دبلومها وأيضا الحاصلون على شهادة الدراسة الثانوية بشرط أن يكون قد مضى على حصولهم على هذه الشهادة خمس سنوات قبل تعيينهم . أما الشهادات التى

---

(٦٨) محمد حامد الجمل ، المصدر السابق ، ص ٦٦٦

(٦٩) اسماعيل زكى ، المصدر السابق ص ١٧

كانت تعتبر معادلة لشهادة الدراسة الثانوية عند التعيين فهى شهادة المدرسة الحربية ولو لم تكن مصحوبة بالشهادة الابتدائية وأيضا الدبلومات التى تمنحها مدرسة الصناعة ومدرسة الفنون والصنايع والمدرسة البيطرية وكذلك قسم المعلمات فى المدرسة السينية بشرط أن تكون مصحوبة بالشهادة الابتدائية .

كذلك كان يقبل فى خدمة الحكومة أيضا حملة شهادة الدراسة الابتدائية الذين سبق التحاقهم بالمدارس الثانوية خلال ثلاث سنوات سابقة على تعيينهم ولم يتمكنوا من حصولهم على شهادة الدراسة الابتدائية الذين سبق التحاقهم بمدرسة الصناعة ومدرسة الفنون والصنايع فى القاهرة والمدرسة البيطرية وقسم المعلمات فى المدرسة السنية ولم يحصلوا على الدبلومات الخاصة بهذه المدارس . ويعامل نفس المعاملة أيضا حملة الشهادة الابتدائية الحاصلين على شهادة التمرين التى تمنحها مدرستى الفنون والصنايع بالقاهرة والمنصورة بشرط أن يكون قد مضى على حصولهم على آخر شهادة ثلاث سنوات قبل تعيينهم(٧٠) .

وكان التعيين قاصرا على حملة المؤهلات التى تمنحها الحكومة المصرية، اما بالنسبة للشهادات الدراسية التى كانت تمنحها المدارس والكليات الأجنبية فكانت تعتبر معادلة للشهادات المصرية اذا كان المرشح المصرى قد حصل عليها خارج القطر عقب امتحانات أداها طبقا للشروط المقررة فى المنهج الرسمى للكلية الأجنبية . وكان حملة مثل هذه الشهادات يتعين عليهم أداء امتحانات معادلة فى اللغة العربية وفقا للقواعد المقررة كذلك كان يتعين على المرشحين الحاصلين على دبلومات أجنبية ارقى من شهادة الدراسة الثانوية ولم يكونوا حاصلين على هذه الشهادة أداء امتحان فى جميع المواد المقررة للحصول على الشهادة الثانوية(٧١) .

---

(٧٠) محمد حامد الجمل ، المصدر السابق ، ص ٦٦٢ ــ ٦٦٣

(٧١) وكان يستثنى من ذلك المرشحون الحاصلون على شهادة أجنبية قبل ١٠ أبريل سنة ١٨٩٧ وكذلك الطلبة المقيدة أسماؤهم حتى هذا التاريخ فى المدارس العالية او المدارس الكلية الأجنبية اذ كان يكتفى بالنسبة لهؤلاء الامتحان فى اللغة العربية أنظر : نفس المصدر ، ٦٦٣ ــ ٦٦٤

وكانت نظارات الحكومة ومصالحها تعد قوائم بأسماء المرشحين لشغل وظائفها الخالية ، وكان ترتيب هذه القوائم يتم اما حسب المؤهلات الحاصلين عليها او حسب خدماتهم السابقة للحكومة . وكانت الدرجات التي تخلو في الوظائف العليا تخصص للترقية عليها لكنه كان يتم تخصيص نصف الدرجات التى تخلو فى ادارات الحكومة ليشغلها حملة الدبلومات العالية وشهادة الدراسة الثانوية وما فى مستواها . وكان الحاصلون على دبلومات المدارس العليا يعينون بمرتب قدره ثمانية جنيهات شهريا وفى درجة مربوطها من ثمانية جنيهات الى اثنى عشر جنيها شهريا ولكن حملة ليسانس الحقوق ودبلوم الطب ومدرسة المهندسين كانوا يمنحون راتبا شهريا قدره ١٢ جنيها . اما حملة شهادة الدراسة الثانوية الذين التحقوا بمدرسة عليا دون الحصول على دبلومها ومن فى حكمهم فقد كانوا يتقاضون مرتبا شهريا قدره ٥ جنيهات . وكان حملة الشهادة الابتدائية ومن فى حكمهم يعينون فى آخر درجة من الكادر ، أى جدول ترتيب الماهيات وبأدنى فئتها . وكما سبق أن ذكرنا كان لا يجوز تعيين حملة الابتدائية فى درجة تزيد ماهيتها على عشرة جنيهات باستثناء من يعين منهم ضابطا فى البوليس أو فى وظيفة ملازم ثان فى خفر السواحل(٧٢) .

على أن هناك بعض الوظائف العامة كان يتطلب شغلها الحصول على مؤهلات علمية خاصة تتفق ومقتضيات هذه الوظائف كوظائف القضاه أو أعضاء النيابة فقد كان يشترط لتعيينهم الحصول على دبلوم مدرسة الحقوق سواء من مدرسة الحقوق الخديوية بمصر أو من كلية أجنبية(٧٣) .

والواقع أن النظارة التى كانت تجتذب معظم الشباب المتعلم هى نظارة الحقانية حيث كانت المصدر الرئيسى التى تستوعب نسبة كبيرة من خريجى مدرسة الحقوق وهى اكبر المؤسسات التعليمية نشأت فى مصر . وكانت نظارة الحقانية تستخدم هؤلاء الشبان كثيرا فى الأعمال المتعلقة بتحقيق الجرائم أو تقديم قضايا الحكومة للمحاكم . ومع أن هذه النظارة كانت

---

(٧٢) محمد حامد الجمل ، المصدر السابق ، ص ٦٦٤ — ٦٦٥

(٧٣) بعد اداء امتحان فى عدة مواد قانونية حتى تكون معادلة للدبلوم المصرى .

تحصل على أفضل العناصر لكنها كانت تدفع لهم مرتبـــات منخفضـة . وكان هذا عاملا يسبب كثيرا من عدم الرضاء . ولم يكن مثار دهشة عندئذ أن يكون للحركة الوطنية أنصار كثيرون بين شـــاغلى الدرجات الدنيـــا فى نظـــارة الحقانية(٧٤) .

وبالنسبة للمهندسين فى وزارة الأشغال العمومية كان يشترط لتعيينهم ضرورة الحصول على دبلوم مدرسة الهندسة . أما الأطبـــاء فكان يقتضى ضرورة الحصول على دبلوم مدرسة الطب وكان من حق المصالح الحكومية تعيين حملة المؤهلات المختلفة فى الوظائف الشاغرة بها دون أى قيـــد سوى الالتزام بقاعدة التفضيل التى كانت تقضى بتفضيل حملة الشهادات العليـــا عن غيرها من الشهادات الأخرى .

ويتضح مما سبق أنه ما عـــدا ذلك من الوظائف الكتابيـــة والادارية المتوسطة والدنيا فقد كان الأمر متروكا لتقدير الادارة فى حدود الحد الأقصى للدرجة والمرتب الا أنه كان يرد بالميزانية بالنسبة لوظائف معينة تحديد غير مباشر لنوعيات الثقافة الواجب توافرها فى المرشح ، حيث أن تحديد درجات معينة فى الميزانية لوظائف كتابيـــة مثلا ، بينما تقتضى أحكام قانون المصلحة المـــالية تعيين حملة مؤهلات معينة فى هذه الدرجات ، يعنى أن تلك الوظائف يشترط لشغلها قدر معين من الثقافة التى تكشف عنها تلك المؤهلات الدراسية وان كان ذلك بصفة غير مباشرة(٧٥) .

(٧٤) Tignor, Op. Cit., P. 205.

(٧٥) لعـــل من أبرز الأمثلة على العـــلاقة بين تلك المؤهلات التى اشترطت لشغل الوظائف العامة باستمرار وبين الدراسة ما جاء فى منشور وزارة المـــالية فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بمناسبة تقرير اعادة امتحان شهادة الدراسة الابتدائية للبنين طبقا للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٣ بأن وزارة المعارف حينما سألتها وزارة المـــالية عن مدى صلاحية الشهادة الابتدائية للتعيين فى الحكومة ، كان ردها بأن الغرض الحقيقى من عمل امتحان شهادة الدراسة الابتدائية ســـنة ١٨٩٢ هو اعـــداد تلاميـــذ للالتحاق بالمدارس الثـــانوية والخصوصية . وبعد أن تبين أن كثيرا من الحاصلين على الشهادة الابتدائية اكتفوا بحصولهم على هذه الشهادة وفضلوا الوظيفة الحكومية على استكمال الدراسة فى المدارس الثانوية حيث كانت الحكومة نفسها فى حاجة ماســـة الى مرشحين من هذه الفئة ولذلك قررت الحكومة الغاء هذه الشهادة ســـنة

ويجدر بنا أن نشير الى أنه من خلال استعراضنا لمجموعة كبيرة من ملفات خدمات الموظفين المصريين والمتمصرين اتضح لنا أن عددا كبيرا منهم كان يعمل بالحكومة بدون مؤهلات على الاطلاق ، ورغم ذلك كانو ايصلون الى مناصب كبرى فى الحكومة .

واستكمالا لبحث موضوع مؤهلات ومرتبات الموظفين نرى أنهم بالرغم مما عرف عن فئة الموظفين فى مصر فى تلك الفترة من أنها تعـد من الفئـات المحظوظة وذلك لتركز العلم والمـال بين افرادها ، الا أن صـغار الموظفين كانوا يشكون من قلة مرتباتهم الناجم عن ارتفاع نفقات المعيشة نتيجة ارتفاع الأسعار خاصة فى المدن والبنادر(٧٦) .

ومسألة ارتفاع تكاليف المعيشة ـــ على حد قول كرومر ـــ أمر لم يكن يختلف فيه اثنان ، الا اننا نلاحظ ان هناك تفاوتا كبيرا بين مرتبـات كبـار الموظفين الوطنيين وبين صغارهم ، فبينما كانت سلطات الاحتلال تحنو على كبار الموظفين وتقرر منحهم المرتبات الكبيرة ، هذا بالاضافة الى سـخائها فى تقرير العلاوات التى تمنحها لهم وكذلك ترقياتهم السريعـة هـذا بخلاف المكافآت أو ما يعرف بالمرتبـات الشخصية وغيرها من مصاريف الانتقال ، فاننا نجدها تضن على صغار الموظفين الذين كانت مرتباتهم لا تفى بحاجتهم .

١٩١٥ بهدف منع توظيف حامليها والعمل على زيادة طلاب الشهادة الثانوية ثم اتضح لها بعد ذلك أن النتيجة التى كانت تسعى اليها لم تتحقق ، اذ أن معظم الطلبة كانوا يكتفون بحصولهم على شهادة الدراسة الثانوية قسم أول بهدف التوظف فى الحكومة ، ونجم عن ذلك أن المدارس الأهلية كانت تتساهل فى قبول طلبة لم يتموا دراسـة منهج السنة الرابعة الابتدائية مما أدى الى انحطاط مستوى التعليم الثانوى وتدهور نتائج امتحانات شهادة الدراسـة الثانوية قسم أول ولذلك تقرر الغاؤها واعادة امتحان شـهادة الدراسـة الابتدائية لتكون شرطا أساسيا للالتحاق بالمدارس الثـانوية والخصوصية وذلك بهدف رفع مستوى الدراسـة بهـذه المدارس لا لتكون سـبيلا الى الاستخدام فى المصالح الحكومية ، وبناء على هـذه الأسباب طلبت وزارة المـالية من وزارات الحكومة ومصالحها عدم ترشيح الحاصلين على الشهادة الابتدائية للتعيين فى وظائف الحكومة ـــ انظر : منشور وزارة المالية رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٣ فى محافظ وزارة المـالية محفظة رقم ٢٣ بدار الوثائق .

(٧٦) Egypt No. 1. (1905) Cromer to Lansdowne; March 3, 1905. P. 62.

والحقيقة أن فئــة كبــار الموظفين الوطنيين كانوا هم العمود الفقرى للاحتلال فى السيطرة على الادارة . صحيح أن كبــار الموظفين الانجليز كانوا يجيدون أحكام الرقابة والسيطرة على مقدرات الادارة كلها ، الا أن سلطات الاحتلال كانت فى حاجة الى كبار الموظفين المصريين ليسندوا اليهم الأعمال غير الرئيسية وليكونوا بمثابة واسطة الاتصال بينهم وبين صــغار الموظفين الوطنيين حتى يمكن لعجلة الادارة أن تسير فى انتظام . ومن هنا فقــد جاء التعاطف معهم — وان كان هذا نسبيا — لا حبا فيهم وانما تحقيقا لهــدف تنظيمى فى الادارة . فالاحتلال كان يهمه السيطرة على ادارة البلاد كى يتمكن من السيطرة عن طريق الادارة الى السيطرة الشاملة على كل مرافق البلاد ويوجهها الوجهة التى تخدم مصالحه .

وعلى أية حال فان مرتبات الموظفين ظلت حتى عام ١٩٠١ أى الى وقت صدور لائحة المستخدمين لا تخضع لقــاعدة عامة تنظيمية وانما كانت تترك لتقدير رؤساء المصــالح الحكومية وهم من الانجليز ، وكانت تتفاوت هــذه المرتبات بين مصلحة وأخرى فقد يكون العمــل الذى يؤديه كاتب فى مصلحة مثلا ويتقاضى عنه أجر شهرى يختلف عن نفس العمل الذى يقوم به كاتب من نفس المستوى التعليمى فى مصلحة أخرى وهكذا فى مختلف الأعمال(٧٧) .

على ان صدور لائحة المستخدمين سنة ١٩٠١ لم تكن تحــد من حرية رؤساء لجان المصالح فى التفرقة فى المعاملة بين كبار الموظفين وصغارهم لأن اللائحة لم تكن تلزمهم باتباع قاعدة قانونية فى الترقيات — كمــا ســبق أن أوضحنا — هذا بالاضافة الى أن كبار الموظفين أيفسهم لم يخضعوا للائحــة المستخدمين سنة ١٩٠١ لأن اللائحة استثنت كبار الموظفين الذين يعيبون بأمر عال من تطبيق اللائحة . وعلى هذا فقد كان الفرق شاسعا فى المعــاملة بين كبار الموظفين وصغارهم وانعكس هذا على دخل الكبار والصغار . حقيقــة أن كثيرين من صغار الموظفين المصريين — باعتراف سلطات الاحتلال — كانوا

---

(٧٧) نوهت كثير من الصحف لهذه الظــاهرة وطالبت بضرورة رفع مرتبات صغار الموظفين أنظر : على سبيل المثال جريدة البصير عدد ١١٥ فى ١٥ يناير سنة ١٨٩٨ .

يؤدون أعمالهم « بأمانة وغيرة » وكان الرأى العام فى مصر وغيرها يعطف على صغار الموظفين كثيرا ويكثر من المقارنة بين سوء حالهم وبين المستوى المادى الكبير الذى كان يعيش فيه كبار الموظفين(٧٨) . ورغم ذلك لم يحظوا بالتقدير المادى او الأدبى الذى يحظى به كبار الموظفين .

ومن الواضح أن فئة الموظفين الصغار التى كانت تقاسى من غلاء الأسعار هى التى كانت تنحصر مرتباتها بين ١٠٠ ، ٣٠٠ جنيه فى السنة(٧٩) . وهذه الفئة كانت تضطرهم « منزلتهم فى الهيئة الاجتماعية أو مناصبهم الرسمية ان يسيروا على خطة معينة فى معيشتهم » . وظلت رواتبهم فترة طويلة على ما كانت عليه رغم غلاء المعيشة غلاءا فاحشا(٨٠) .

وفى الوقت الذى كانت فيه سلطات الاحتلال المسيطرة على الادارة المالية لمصر ممثلة فى المستشار المالى الانجليزى وبقية كبار الموظفين الانجليز فى النظارة يعملون على زيادة رواتب كبار الموظفين سواء كانوا وطنيين أو أوربيين نلاحظ أن اهتمامهم لم يبلغ قدر اهتمامهم بالكبار . وكانت حجتهم فى ذلك ان معظم ما تم من النجاح فى الادارة المصرية كان بسبب العناية فى اختيار الموظفين وخاصة كبارهم(٨١) .

---

(٧٨) Cromer to Lansdowne, March 3, 1905. P. 62.

(٧٩) أى من حوالى ١٣ الى ٢٥ جنيها شهريا .

(٨٠) رفع الموظفون فى عام ١٩٠٤ شكوى الى الحكومة يطلبون فيها زيادة مرتباتهم واوضحوا فى شكواهم انه فى خلال الفترة من ١٨٨٤ الى ١٩٠٤ ارتفع سعر رطل اللحم الضأن من قرشين الى أربعة قروش ولحم البقر من قرش الى ثلاثة واردب القمح من ٣٠ قرشا الى ١٤٥ قرشا . ويعقب كرومر على ذلك بالقول بأنه بعد البحث اتضح انها صحيحة اجمالا الا أنها لا تخلو من المبالغة مثل قولهم خمسة جنيهات مصروفات ملبس سنة ١٨٨٥ يقابلها ١٨ جنيها سنة ١٩٠٤ وكذلك قولهم عشرة جنيهات مصروفات فوق العادة تقتضيها أحوال التمدن سنة ١٩٠٤ وترك مقابلها سنة ١٨٨٥ ويعلق كرومر على ذلك بالقول « لا اعلم فى الحقيقة ما هى تلك المصروفات » وقولهم أن ايجار المساكن ارتفع بنسبة ١٥٠٪ عن سنة ١٨٨٥ انظر :

(٨١) Cromer to Lansdowne, March 3, 1905. P. 63.

وكان هؤلاء الكبار فى رأيهم من يحصل كل منهم على مرتب سنوى يتراوح ما بين ٨٨٠ جنيه الى ٢٠٠٠ جنيه فى السنة(٨٢) . ولم يكونوا يرون أن مثل هذه المرتبات تكفى لاعاشة الموظفين الكبار على اعتبار انه من الصعب بمكان اختيار الموظفين للمناصب العالية فى مصر لان الاشخاص الذين يتصفون بالكفاءة والمقدرة على تقلد هذه المناصب العالية يرفضونها اذ كانت مرتباتها قليلة ، وأن هذ لسبب وحده هو الذى دفع كثيرا من كبار الموظفين الاكفاء فى خدمة الحكومة المصرية الى الاستقالة من مناصبهم والعمـــل فى بعض الشركات الخاصة طمعا فى مرتبات مرتفعة . ولقد اشار مستر فنسنت كوربيت المستشار المالى فى مذكرته عن ميزانية سنة ١٩٠٥ فيما يتعلق بنظارة الاشغال العمومية انه بسبب صعوبة تشجيع المهندسين للعمل فى خدمة الحكومة لأنهم يحصلون على مرتبات أكبر خارج الحكومة فقد تقرر زيادة مرتباتهم وجعل اقل مربوط لها ١٢ جنيها شهريا(٨٣) .

ويعنى هذا أن الحكومة فى ذلك الوقت خصت الوظائف الفنية بزيادة مرتباتها . وقد كان يرى البعض أمثال كروس انه ليس من المستحسن خفض مرتبات الكبار خشية أن يؤدى ذلك الى الحط من مكانة الوظائف العليـــا وينعكس اثر ذلك على الجمهور وانما كان من رأيه فقط خفض عدد كبار الموظفين(٨٤) .

وأيا كان الامر فيجب الا نكون مغالين بعض الشىء على أجهزة الادارة المالية المصرية ذلك أنها تقوم من حين لاخر برصد مبالغ فى الميزانية لاصلاح أوضاع صغار الموظفين كما حدث فى سنة ١٩٠٤ من تخصيصها مبلغ ١١ الف جنيه لرفع مرتبات المدرسين ومبلغ خمسة آلاف جنيه لرفع مرتبات عساكر البوليس(٨٥) .

---

(٨٢) أى من ٦٦ الى ١٦٦ جنيها شهريا .

(٨٣) انظر مذكرة المستشار المالى فنسنت كوربيت Vincent Corbet عن سنة ١٩٠٥ فى :

(٨٤) Ibid - P. 63

(٨٥) Cromer to Lansdowne, March 3, 1905. P. 64

وعلى اية حال فقد شكلت لجنة فى سنة ١٩٠٥ للنظر فى موضوع اصلاح احوال الموظفين الا اننا نلاحظ أن مصر كانت يدها مغلولة ولم تكن مطلقة فى ماليتها هذا بالاضافة الى أن هذه المسألة كانت مرتبطة اشد الارتباط بمسألة دافعى الضرائب وكانت الادارة تنظر اليها من هذه الزاوية . وقد تمخضت أعمال اللجنة عن صدور كادر سنة ١٩٠٧ وكانت هذه اللائحة تتضمن تحديد عدد من الدرجات وراتب معين لكل منها أى تخصيص درجة لكل وظيفة وقد تم تعديل هذا الكادر سنة ١٩٢١ على النحو الموضح فى الجدول الاتى (٨٦) .

كادر سنة ١٩٠٧	جنيه	كادر سنة ١٩٢١	جنيه
درجة رابعة	٥ — ٨	ج	٦ — ١٨
درجة ثالثة	٩ — ١١	ب	١٠ — ٢٨
درجة ثانية	١٢ — ١٦	سابعة	٨ — ٢٦
درجة أولى	١٨ — ٢٢	سادسة	١٥ — ٣٩
وكيل قلم	٢٤ — ٢٨	أ	٢٠ — ٤٣
رئيس قلم	٣٠ — ٣٥	خامسة	٢٠ — ٥٠
وكيل ادارة	٣٧ — ٤٣	رابعة	٤٥ — ٧٠
ناظر ادارة	٤٧ — ٦٥	ثالثة	٦٠ — ٨٠
		ثانية	٧٥ — ٩٥
		أولى ج	١٠٠ — ١١٣ر٣
		أولى ب	١٠٠ — ١٢٥
		أولى أ	١٠٠ — ١٣٣ر٣

وهكذا يتضح لنا انه قبل كادر سنة ١٩٠٧ كان رئيس المصلحة هو الذى يحدد أجر كل وظيفة دون النظر الى اى اعتبار آخر ولكن يتبين لنا أن كادر سنة ١٩٠٧ يختلف عن كادر سنة ١٩٢١ فى الدرجات ومقدار المرتب تبعا لقلة عدد الموظفين وقت صدوره ولتغلغل الاحتلال فى كافة فروع الادارة، فقد اقتصر فى الدرجات على بعض الوظائف المهمة دون غيرها وبقيت الحالة

---

(٨٦) محمد على رسلان ، المصدر السابق ص ٧٦

كما هى فيما عدا هذه الوظائف حتى صدور كادر سنة ١٩٢١ كما أن كادر سنة ١٩٠٧ لم يحدد العلاوة لكل درجة من الدرجات بل جعل ذلك من اختصاص رؤساء المصالح الذين كانت لهم الحرية المطلقة فى تحويد مقـدار العلاوة وكذلك تقرير منحها أو منعها . غير أن كادر ١٩٢١ تلافى عيوب كادر ١٩٢١ تلافى عيب كادر ١٩٠٧ فنجده يتوسع فى وضع الوظائف على درجات ويغير فى بعضها ، هذا بالاضافة الى أنه وضع قواعد ثابتة للعلاوات حيث حدد لكل درجة علاوة تضاف الى المرتب الاصلى فى مواعيد دورية ثابتة ، كما نص على عدم جواز حرمان الموظف من العلاوة الا بقرار مسبب يصـدر عن رئيس المصلحة مع اعتبار هذا القرار كجزء من مخالفة ادارية ارتكبها(٨٧) .

ومن الجدير بالذكر أنه فى بداية فترة السيطرة البريطانية على مصر حرصت أجهزة الادارة وكجزء من سياستها التى اتبعتها فى ذلك الوقت لمواجهة تضاف الى المرتب الاصلى فى مواعيد دورية ثابتة ، كما نص على عدم جواز اعتبار هذا القرار كجزء من مخالفة ادارية ارتكبها(٨٧) .

الظروف المالية السيئة التى تمر بها البلاد على خفض المبالغ المخصصة لمرتبات الموظفين ومن ثم تم وضع خطـة فى عام ١٨٨٥ مؤداها خفض مرتبـات الموظفين اعتبارا من نوفمبر عام ١٨٨٩ ما عدا مرتبات النظار بحيث لا تزيد على ٢٠٠٠ جنيه فى السنة(٨٨) .

هذا وقد بلغت جملة مرتبات الموظفين فى عام ١٨٨٨ مبلغ ١/٤ ١ مليون جنيه (٨٩) . واذا عرفنا أن جملة مصروفات الحكومة الفعلية فى ذلك العـام طبقا للحساب الختامى بلغت ٩٫٥٢٨٫٠٠٠ جنيه (٩٠) ، يتضح لنا أن نسبة المرتبات التى صرفت للموظفين فى هـذا العام بلغت ١٣٫١٪ من جمـلة المصروفات .

---

(٨٧) محمد على رسلان ، المصدر السابق ص ٧٤ — ٧٥

(٨٨) Egypt No. 4 (1889) Doc. No. 2. Baring to Salisbury; January 27; 1889. Inclosure 2 Note on the Budget 1889 by Edgar Vincent. P. 17.

(٨٩) Ibid - P - 17

(٩٠) Doc. No. 3. Baring to Salisbury February 14, 1889, Report of Elwin Palmer February 13, 1889.

وقد نجم عن هذه الاجراءات الاقتصادية التى أشرنا اليها تحسن نسبى فى الموقف المالى انعكس بصورة واضحة على مرتبات الموظفين اذ بلغت جملة مرتبات الموظفين الذين لهم حق فى المعاش سنة ١٨٩٢ ١٠١٠٠٠ر١ جنيه ثم ما لبث أن انخفض هذا المبلغ الى ١٠٨٠٠٠ر١ جنيه سنة ١٨٩٤(٩١).

ورغم تحسن الموقف المالى نسبيا خلال عامى ١٨٨٧ ، ١٨٨٨ الا أن التأثيرات السيئة التى نجمت عن انخفاض منسوب النيل أثناء فيضان سنة ١٨٨٨ بالاضافة الى انخفاض محصول القطن للذلك العام ، كل هذه العوامل دفعت اللجنة المالية عند وضع ميزانية ١٨٨٩ الى اتخاذ كافة الوسائل لتحقيق التوازن المالى فى سنة ١٨٨٩ فوجهت اهتمامها بالدرجة الاولى نحو تخفيض المصروفات واستقر الرأى على عدم زيادة مرتبات الموظفين خلال عام ١٨٨٩ وبذلك أمكن توفير مبلغ ١٠٠٠٠ر١٠ جنيه من ميزانية مرتبات الموظفين سنة ١٨٨٩ (٩٢) .

ويبدو أن هذا الاتجاه نحو خفض مرتبات الموظفين كان سائدا سواء على المستوى الحكومى أو على الهيئة الاستشارية القائمة فى ذلك الوقت فقد طالب أعضاء مجلس شورى القوانين بخفض الاعتماد المخصص لمرتبات الموظفين وراوا أن كثيرا من الوظائف من الممكن الاستغناء عنها لأنها تفوق حجم العمل الحكومى وطالبوا بتشكيل لجنة فى كل وزارة ومصلحة حكومية لمراجعة عدد الوظائف على ضوء الاحتياجات الفعلية(٩٣) .

هـذا وقد زادت الاعتمادات المخصصة لمرتبات الموظفين حتى بلغت ٩١٠ر٩١٣ر٤ جنيها فى سنة ١٩١٤ كما يتضح من الجدول التالى (٩٤) :

---

(٩١) أنظر التفاصيل الخاصة بالميزانية فى مجموعة الاوامر العالية لعامى ١٨٩٢ و ١٨٩٤ ص ٧٤٧ و ٩٠٢ على التوالى .

(٩٢) Doc. No. I Baring to Salisbury, December 4, 1888 Inclosure No. I. Memorandum by the Finacial Committee November 15, 1888.

(٩٣) أنظر محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٣ .

(٩٤) هذا الجدول ادرج فى مضبطة مجلس النواب بتاريخ ١١ يونية سنة ١٩١٤ ضمن بيان القاه وزير المالية فى نفس الجلسة .

الجهاز الادارى	الماهيات سنة ١٩١٤	الماهيات سنة ١٩٢٣	نسبة الزيادة فى المائة
الموظفون الدائمون	٣٠٣٢٠٧٢ر٣	٧٤٤٤٤٥١ر٧	
الموظفون المؤقتون	٣٠٠١٩٦ر٠	٩٤١٠٢١	١١٢
الموظفون الخارجون عن هيئة العمال	١٥٨١٦٤٤ر١	٢٨٢٦٩٦٢ر٢	

ويتبين لنا من هذا الجدول ايضا زيادة المرتبات خلال فترة الحرب الأولى وما بعدها حتى بلغت ١١٢١٢٤٣٤ر١١ جنيها سنة ١٩٢٣ . ويبدو أن هذه المرتبات على حد قول أحد اعضاء مجلس النواب لم تكن تتناسب مع موارد الثروة فى البلاد . فقد زادت المرتبات فى تلك الفترة بمقدار ١٢٢٪ عن سنة ١٩١٤ رغم أن مستوى المعيشة لم يكن يزيد عن سنة ١٩١٤ الا بنسبة ٦٠٪ (٩٥) .

وكان الموظفون يستولون على ٤٠٪ من الايرادات فى سنة ١٩٢٤ ، وقد طالب بعض أعضاء مجلس النواب سنة ١٩٢٤ بتخفيض مرتبات الموظفين ومراجعة العلاوات التى منحت لهم منذ سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٤ (٩٦) .

(٩٥) انظر تقرير أدلى به أحمد ماهر مقرر اللجنة المالية لمجلس النواب فى اجتماع المجلس بجلسة ١١ يونية سنة ١٩٢٤ وأيضا تعقيب حسين عامر عضو المجلس — مضبطة الجلسة الرابعة والاربعين فى (مجموعة مضابط دور الانعقاد الاول ١٥ مارس الى ١٠ يوليو سنة ١٩١٤) ص ٥٣٨—٥٤٠

(٩٦) أشار حسين عامر أحد أعضاء مجلس النواب بجلسة ١١ يونية سنة ١٩٢٤ عند مناقشة المجلس لمشروع الميزانية بأن الميزانية تنقسم الى قسمين « الأول خاص بالمرتبات والثانى خاص بالمصروفات العامة والثانى خاص بالمصروفات العامة . على أن مرتبات الموظفين تستغرق فى الواقع كل الميزانية وأضرب لذلك مثلا ، قيل انهم يستولون على ٤٠٪ من الايرادات وهذا غير صحيح لأن الموظفين يأخذون فى جيوبهم ٤٠٪ وما يصرف عدا ذلك انما يصرف لأجل تحصيل الأربعين فى المائة وهذا أشبه شىء بالبقرة الحلوب التى يأخذ صاحبها منها ١٠ جنيهات يصرف منها ٦ على معيشتها ويطوى فى جيبه أربعة فلو لم يصرف الستة جنيهات لما حصل على الأربعة ، فالمصروفات العامة هى فى الواقع مصروفات حفظ وصيانة تصرف لتأتى بمرتبات الموظفين . ومسألة التعليم نفسها لم تكن فى مصلحة الأمة مطلقا

غير أن الحكومة لم توافق على تخفيض مرتبات الموظفين على اعتبار أن هذه الزيادة تعتبر حقا مكتسبا لهم . وقد علق سعد زغلول رئيس الوزراء فى ذلك الوقت على هذه المسألة بالقول انه « لما تسلمت الحكومة مقاليد الأمور هالتها حقيقة زيادة المرتبات ووجدت أنها خارجة عن كل حد وأن الطريقة التى سارت عليها غير عادلة وغير مناسبة لروح الاقتصاد ، وقد مضت أوقات طويلة لم يعمل فيها عمل معتدا للدولة بل كان معظمهم منحصر فى زيادة مرتبات أو تعديل درجات »(٧٩) .

وانتهى الأمر بأن وافق المجلس على عدم مس أبواب الماهيات والأجور والمرتبات فى الميزانية برمتها . كما وافق المجلس على رأى الحكومة فى الغاء الوظائف الدائمة التى تخلو اذا لم يضر بنظام العمل وتخفيض مربوط ما يتعذر الغاؤه واقترح المجلس ايضا تشكيل لجنة لبحث مسألة الموظفين من حيث قواعد الاستخدام وعدد المستخدمين ومرتباتهم ودرجاتهم ومعاشاتهم وتأديبهم وطريقة توزيع العمل فى المصالح الحكومية المختلفة(٩٨) .

معاشات الموظفين :

نلاحظ أن الموظفين فى تلك الفترة (١٨٨٢ — ١٩٢٢) كانوا ينقسمون

بل كانت سياسة التعليم الى الآن (١٩٢٤) قائمة على تخريج موظفين للحكومة وكأن ما يصرف على التعليم انما يصرف للموظفين ، فالموظفون فى الواقع يستولون على الايرادات وكأن الأمة لم تخلق الا للموظفين وهذا عمل لو صح فى الماضى لوجب الا يستمر اليوم لأن السياسة الماضية كان لها عرض لا يخفى على حضراتكم والآن يجب أن يعرف كل ميا أن مصلحة الأمة فوق كل مصلحة وايرادتها فوق كل ارادة ويجب أن يصرف على الأمة أولا حتى اذا بقى شىء فيكون للموظفين » .
أنظر : مضبطة الجلسة الرابعة والأربعين لمجلس النواب ص ٥٣٩ — ٥٤٠ .

(٩٧) مضبطة الجلسة الرابعة والأربعين ، ص ٥٤٠ — من الجدير بالذكر أن الوظائف ذات المرتبات الكبيرة التى كان يشغلها الأجانب وتركوها خفضت مربوطها بعد أن شغلها مصريون وهذه الوظائف كانت بمصلحة الصحة ، أما الوظائف الأخرى التى كانت يشغلها الوطنيون فقد كانت متسلسلة وقيل ان هذا جعل من الصعب تغيير مربوطها على اعتبار أنه قد يترتب عليه أن يحصل مدير المصلحة على مرتب اقل من وكيل المصلحة . أنظر : تقرير أحمد ماهر فى نفس المصدر ، ص ٥٤٠ .

(٩٨) نفس المضبطة ، ص ٥٣٨ — ٥٣٩

الى أربع فئات كل منها لهاقانون خاص بها اشتهر باسم الوالى أو الخديو الذى صدر فى عهده . ذلك أن فريقا من الموظفين كانوا يعاملون بمقتضى لائحة معاشات الوالى « سعيد باشا » التى صدرت فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٥٤ وفريق ثان كان يعامل بمقتضى لائحة الخديو « اسماعيل » الصادرة فى ١١ يناير سنة ١٨٧١ وفريق ثالث كان يعامل بموجب لائحة الخديو « توفيق » الصادرة فى ٢١ يونية ١٨٨٧ وفريق رابع كان يعامل طبقا للائحة معاشات الخديو « عباس » الصادرة فى ١٥ أبريل ١٩٠٩

وهكذا يتضح تعدد قوانين المعاشات التى عومل بمقتضاها موظفوا الحكومة فى تلك الفترة التى نحن بصدد دراستها والتى كانوا يمنحون بموجبها معاشات لهم ولورثتهم من بعدهم . ومن ثم فقد اختلفت حقوق الموظفين فى المعاشات باختلاف لوائح المعاشات التى كانت تطبق عليهم . والحقيقة أن اللوائح الثلاث الأولى كانت بالغة التعقيد وقد تم تعديلها لأسباب مالية وغير مالية . وكانت لائحة سعيد باشا هى أكثر اللوائح الثلاث سخاء . أما لائحة معاشات اسماعيل فهى أقل من لائحة توفيق سخاء بوجه الاجمال الا أنها تمتاز عليها من بعض الوجوه مما جعل كثيرا من الموظفين يفضلون التعامل بموجبها عند صدورها(٩٩) .

ومن الجدير بالذكر ان الحقوق التى اكتسبها الموظفون بمقتضى قوانين المعاشات التى كانوا يعاملون بمقتضاها لم تكن تمس عند تعديلها ، فقد كانوا يجدون بين تطبيق اللائحة الجديدة للمعاشات أو الاستمرار على اللائحة التى يعاملون بموجبها .

وفى الفترة السابقة على تنفيذ قانون معاشات ١٨٨٧ كانت قيمة معاشات الموظفين فى ميزانية المصروفات العامة فى ازدياد مستمر . فبينما بلغت جملة قيمة المعاشات المقدرة فى ميزانية سنة ١٨٨٤ مبلغ ٣٨٢ر٤٦٠ جنيها لم تلبث أن ارتفعت فى سنة ١٨٨٥ الى ٧٥٦ر٤٨١ جنيها ثم الى ٨٠٣ر٤٨٤ جنيها فى سنة ١٨٨٦(١٠٠) أما نسبة المعاشات فقد بلغت فى سنة

---

(٩٩) Cfomer to Grey, March 3, 1907. P. 62.

(١٠٠) Egypt No. 4. (1000) Report by Baring on the Finance of Egypt. Doc. No. I. February 11, 1888.

المعاشات فقد بلغت فى سنة ١٨٨٤ — ٨ر٦٪ من جملة المصروفات وفى سنة سنة ١٨٨٥ بلغت ٢ر٥٪ من جملة المصروفات بينما بلغت فى سنة ١٨٨٦ ١ر٥٪ من جملة المصروفات .

والملاحظ انه منذ تطبيق قانون معاشات ١٨٨٧ بدأت قيمة المعاشات تنخفض عن ذى قبل فبلغت ٤١٨٫٨٣٦ جنيها سنة ١٨٨٧(١٠١) . وفى الوقت نفسه حرصت الادارة المالية على تشجيع أصحاب المعاشات على استبدال معاشاتهم بأطيان حيث تم استبدال ٣١٫٢٣٠ جنيها معاشا سنويا نظير منح أصحابها ١٨٫٠٥١ فدانا طبقا للجدول التالى :

عدد الأفدنة	القيمة المستحقة	المعاش السنوى	عدد المعاشات	
	بالجنيه المصرى	بالجنيه المصرى		
١٢٫٧٢٩	٢٧٢٫٣٦٠	٢٦٫٥٠٦	٤٠٦	أراضى الدومين
٥٫٣٢٢	٥٩٫٣٠٠	٤٫٧٢٤	١٧٦	أملاك الميرى
١٨٫٠٥١	٣٣١٫٦٦٠	٣١٫٢٣٠	٥٨٢	

ورغم تخلص الحكومة من نسبة كبيرة من المعاشات على نحو ما يوضحه الجدول السابق(١٠٢) الا أن المعاشات ارتفعت بعد ذلك حيث بلغت ٤٣٥٫٠٠٠ جنيها سنة ١٨٩١ ثم ٤٣٩٫٠٠٠ جنيها سنة ١٨٩٨ الا أنها على أية حال لم تبلغ النسبة التى بلغتها فى عام ١٨٨٤ ثم ما لبث أن انخفضت المعاشات الى ٤٣٧٫٠٠٠ جنيها سنة ١٩٠٠

وعلى الرغم من انخفاض قيمة المعاشات كجزء من السياسة المالية التى تهدف الى خفض المصروفات بشكل عام على النحو الذى سبق أن

(١٠١) Ibid.,

(١٠٢) Egypt No. 4, (1889) Baring to Salisbary, January 27, 1889. P. 16. Inclosure 2 Note on the Budget by Edgar Vincent.

أوضحناه ، الا أن نسبة المعاشات الى جملة المصروفات كانت تعد مرتفعة نسبيا اذ بلغت فى عام ١٩٠٠ ــ ٤ر٤٪ وكان هذا يشكل عبء كبيرا على الحكومة مما دفعها الى التخلص من نسبة كبيرة من المعاشات باصدار دكريتو استبدال المعاشات فى ١٦ مايو سنة ١٩٠١(١٠٣) حيث صرحت الحكومة للموظفين من أرباب المعاشات سواء ان كانت هذه المعاشات تنتقل بالميراث بعد وفاة أصحابها أو تصرف لهم حتى وفاتهم فقط باستبدالها بنقود طبقا للقواعد التالية :

١ ــ المعاشات التى تبلغ عشرة جنيهات فأقل تستبدل بأكملها .

٢ ــ المعاشات التى تزيد على عشرة جنيهات يستبدل نصفها فقط .

٣ ــ يجرى الاستبدال طبقا لسن صاحب المعاش وفقا لنظام وضعته نظارة المالية(١٠٤) .

وأيا كان الأمر فبعد أن مضى على تنفيذ لائحة معاشات ٢١ يوليو سنة ١٨٨٧ مدة ٢٢ عاما اتضح أنها فى حاجة ماسة الى تعديل كسابقتها لازالة ما بها من تناقضات هذا فضلا عن الزيادة المستمرة فى نسبة المعاشات حيث كانت تستهلك قسما كبيرا من المصروفات حيث بلغت ميزانية المعاشات فى سنة ١٩٠٧ ٠٠٠ر٤٨٠ جنيها من جملة المصروفات المقدرة فى الميزانية بمقدار ٠٠٠ر٢٤٠ر١٤ جنيها . ومن ضمن المبلغ المخصص لمعاشات الموظفين اى مبلغ الـ ٠٠٠ر٤٨٠ جنيها كان يستقطع من مرتبات الموظفين نحو ٠٠٠ر٨٠ جنيها والباقى وقدره ٠٠٠ر٤٠٠ جنيها كانت تدفعها الحكومة(١٠٥).

كل هذه الأمور دفعت الحكومة المصرية الى استقدام اثنين من الخبراء الانجليز فى الشئون المالية وهما مستر ويات Wiate ومستر ريان Rian لبحث موضوع المعاشات وتقديم المقترحات التى قد تساعد الحكومة على تعديل لائحة معاشات ١٨٨٧(١٠٦) .

---

(١٠٣) انظر : دكريتو ١٦ مايو سنة ١٩٠١ فى مجموعة الأوامر العالية والدكريتات سنة ١٩٠١ ص ١٥٩

(١٠٤) انظر : نظام الاستبدال فى مجموعة القوانين واللوائح ص ١٤٧٠

(١٠٥) Cromer to Grey March, 3, 1907, F. 62.

(١٠٦) Ibid., P. 62.

وعلى أية حال فقــد استرشد الحكومة باقتراحات الخبيرين واعدت مشروعا لقانون معاشات جـديد للموظفين لم يكن يتضمن تغييرا جوهريا فى نظــام لائحة معاشات سنة ١٨٨٧ القــديمة التى كانت مشتقاه من لوائح معاشات الدول الأوربية ، ثم قامت الحكومة بعرض هذا المشروع على مجلس شورى القوانين الذى ادخل بعض التعديلات على بعض مواد القانون لصالح الموظفين وانتهى المجلس من مناقشته فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٠٨(١٠٧) .

على أن أهم ما تضمنه هذا القانون الجديد الذى صدر فى ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ من أمور تعتبر تعديلا على اللائحة القديمة (لائحة ١٨٨٧) هو ما يأتى :

١ ـــ تحصل الأرملة على معاش حتى الوفاة او الزواج بدلا من قطع المعاش بمجرد بلوغ أصغر ابنائها سن السادســة عشرة حســب قانون « توفيق » .

٢ ـــ يستولى الابن على معاشه حتى بلوغ سن الثامنة عشرة بدلا من السادسة عشرة .

٣ ـــ تحصل البنت على معاشها الى أن تتزوج بدلا من قطع المعاش عند بلوغها سن السادسة عشرة حسب النظام السابق .

٤ ـــ أصبح سن الاحالة الى المعاش ٦٠ سنة بدلا من ٦٥ سنة .

٥ ـــ أصبحت النهاية العظمى ٨٠٠ جنيه فى السنة بدلا من ٦٠٠ جنيه.

٦ ـــ تم وضع نظام المكافأة للموظفين دون حصولهم على معاش بعد خدمة طويلة .

٧ ـــ أصبح لا يحرم من المعاش كل موظف ينتظم فى الحكومة وقــد تجاوز سن الخامسة والثلاثين(١٠٨) .

---

(١٠٧) Egypt No. 1. (1909) Gorst to Grey, March 27, 1909.P.16

(١٠٨) Gorst to Grey, March 27, 1909; P. 16.

وفى ظل قانون المعاشات سنة ١٩٠٩ أصبحت معاشات ومكافآت الموظفين تنقسم الى ستة أنواع :

١ — معاشات التقاعد .

٢ — معاشات ومكافآت الموظفين والمستخدمين الدائبين المرفوتين بسبب الغاء الوظيفة أو الوفر أو بقرار خصوصى من مجلس النظار .

٣ — المعاشات والمكافآت الممنوحة بسبب عاهات أو أمراض .

٤ — المعاشات والمكافآت الممنوحة الى أسر أرباب المعاشات والموظفين والمستخدمين .

٥ — المكافآت الممنوحة الى المستخدمين المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال والى عائلاتهم .

٦ — المعاشات والمكافآت الاستثنائية .

ومن الجدير بالذكر أن مجلس النظار كان من حقه أن يقرر منح معاشات خاصة أو زيادة معاشات أو مكافآت خاصة للموظفين أو المستخدمين المحالين الى المعاش أو الذين ينفصلون من خدمة الحكومة أو لعائلاتهم بعد وافاتهم(١٠٩) .

أما عن طريقة تسوية معاشات الموظفين من النوع الأول أو ما يعرف بمعاشات التقاعد فقد كان الموظف يستحق معاشا اذا أتم الخامسة والخمسين من عمره ويكون قد خدم الحكومة مدة لا تقل عن ١٥ سنة ، وكذلك الحال بالنسبة لمن يبلغ من الموظفين سن الستين فيحال الى المعاش . وكانت تحسب تسوية المعاش للمتقاعد باعتبار متوسط الماهيات التى نالها الموظف أو المستخدم فى السنتين الآخيرتين من خدمته والتى يكون قد استقطع منها قيمة المعاش ، أى ما يعادل ٥٪ من مرتبه(١١٠) . وتكون التسوية باعتبار

---

(١٠٩) انظر نص قانون المعاشات الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ فى مجموعة القوانين واللوائح جـ٢ ص ١٤٧٠ — ١٤٩٨

(١١٠) فى ١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٠ صدر أمر عال باستقطاع يوم من ماهيات الموظفين نظير المعاش سمى باليوم الاحتياطى وبموجب قانون معاشات ١٨٨٧ أصبح يستقطع من الموظفين ٥٪ من ماهياتهم نظير المعاش.

جزء واحد من ستين جزءا من هذا المتوسط عن كل سنة من سنوات الخدمة بشرط الا يتجاوز المعاش النهاية المحددة طبقا لما يأتى :

(أ) ثلاثة ارباع متوسط الماهية اذا كانت اقل من ١٧٨ جنيها فى السنة .

(ب) مائة واربعة وثلاثون جنيها اذا كانت الماهية من ١٧٨ الى ٢٠٠ جنيها .

(جـ) ثلثا متوسط الماهية اذا كانت اكثر من ٢٠٠ جنيها فى السنة بشرط الا يتجاوز المعاش ٨٠٠ جنيها فى السنة باستثناء النظار الذين استمروا فى النظارة مدة سنتين متصلتين أو منفصلتين(١١١) .

اما فيما يتعلق بالنوع الثانى من المعاشات والخاص بالموظفين او المستخدمين الذين يفصلون من خدمة الحكومة بسبب الغاء الوظيفة او الوفر أو بقرار من مجلس النظار فهؤلاء كان لهم الحق فى المعاش اذا كانت خدمتهم فى الحكومة لا تقل عن ١٥ سنة وتحسب التسوية فى المعاش بواقع ربع متوسط ماهية السنتين الآخيرتين ، ويضاف الى ذلك جزء واحد من ستين جزء من متوسط الماهية المذكورة عن كل سنة قضاها فى الخدمة بعد السنة الخامسة عشرة(١١٢) .

غير انه اذا كانت خدمتهم فى الحكومة اقل من ١٥ سنة فكانوا يمنحون مكافآت مدد خدماتهم(١١٣) .

---

(١١١) أنظر المواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من قانون معاشات سنة ١٩٠٩ — المصدر السابق ، ص ١٤٧٤ — ١٤٧٥

(١١٢) المادة ٢٠ .

(١١٣) أولا : اذا كانت مدة خدمة الموظف سبع سنوات او اقل يمنح مكافاة تعادل ماهيته الأخيرة عن كل سنة من سنوات خدمته .
ثانيا : اذا كانت مدة خدمته من ٧ الى ١٢ سنة تحسب المكافاة باعتبار مرتب شهر واحد من ماهيته الأخيرة عن السبع سنوات الأولى من خدمته وباعتبار ماهية شهرين عن كل سنة من بقية سنوات خدمته .
ثالثا : اذا كانت مدة خدمته اكثر من ١٢ سنة وأقل من ١٥ سنة فتحسب

ورغم أن هذا القانون قد صاغ مبادىء جديدة قد تعتبر تحسنا نسبيا لأوضاع الموظفين ومنها على سبيل ، المثال أنه قرر أن كل موظف أو مستخدم أصبح غير قادر على خدمة الحكومة بسبب عاهة أو مرض أصابه أثناء الخدمة فله الحق فى الحصول على معاش أو مكافأة كما لو كان فصل بسبب الغاء الوظيفة (١١٤) . الا أنه فرق فى المعاملة بين كبار الموظفين وصغارهم ، من ذلك مثلا أنه عامل النظار ووكلاء النظارات ورؤساء الديوان الخديو والسرتشريفاتى خديو ومدير عموم الاوقاف اذا تركوا وظائفهم بسبب الاستعفاء معاملة الموظفين الذين ألغيت وظائفهم (١١٥) ، كما أنه حدد النهاية العظمى لمعاشات النظار بمبلغ ١٢٠٠ جنيه فى السنة فى حين نص على الا يتجاوز ٨٠٠ جنيه فى السنة لبقية الموظفين(١١٦) .

والحق يقال أنه لولا أعضاء مجلس شورى القوانين لما ظهر هذا القانون الى النور بهذا الشكل الذى صدر به (١١٧) . ذلك أن مشروع القانون والذى اشتمل على ٧٢ مادة عندما عرض على مجلس شورى القوانين لمناقشته حاولوا تعديل أهم مواده بحيث تكون فى صالح الموظفين . فعلى سبيل المثال كانت المادة السابعة والعشرون من مشروع القانون الذى أصورته الحكومة تنص على معاش لابنة الموظف المتوفى لحد بلوغها سن العشرين ، الا أن أعضاء

مجموعة القوانين واللوائح ج٢ ص ١٤٧٧
وباعتبار ماهية ثلاثة أشهر عن كل سنة بعد السنة الثانية عشرة ، أنظر الأولى من خدمته باعتبار مرتب شهرين عن كل من السنوات الخمس التالية المكافأة باعتبار ماهية شهر واحد من ماهيته الأخيرة عن كل من السبع سنوات

(١١٤) المادة ٢١ من القانون — مجموعة القوانين واللوائح ج ٢ ، ص ١٤٧٨

(١١٥) المادة ٢٠ ، نفس المصدر ص ١٤٧٧

(١١٦) المادة ١٦ ، نفس المصدر ص ١٤٧٥

(١١٧) عندما صدر مشروع هذا القانون ولم يكد يأخذ طريقه فى العرض على مجلس شورى القوانين حتى انهالت على الديوان الخديو آلاف البرقيات تلتمس تعديل هذا المشروع الذى اعتبروه مجحفا بحقوقهم — أنظر : دار الوثائق القومية — الديوان الخديو (عربى) سجل رقم ٢٩ ، ٣٠

المجلس اصروا على تعديل هذه المادة بحيث تتيح استمرار صرف معاش الابنة لحين زواجها ووافقت الحكومة على التعديل (١١٨) .

والحقيقة ان اعضاء المجلس امثال اسماعيل اباظة ومرقص سميكة ومحمود فهمى ومحمد علوى وفتح الله بركات وغيرهم كانوا يحاولون باستمرار ان يحصلوا للموظفين على مكاسب فى قانون المعاشات تتيح لهم تحسين معاشاتهم . فالمادة ١٤ من مشروع القانون وهى المتعلقة بتسوية معاش المتقاعد كما صاغتها الحكومة كانت تنص على تسوية المعاش باعتبار متوسط الماهيات التى نالها الموظف فى السنوات الثلاث الاخيرة من خدمته ولكن المجلس طلب الاكتفاء بمتوسط ماهية السنتين الاخيرتين لخدمة الموظف ووافق ناظر المالية على اجراء التعديل الذى طالبه المجلس ، وصدرت هذه المادة فى القانون حسبما اراد المجلس (١١٩) .

على ان الحكومة لم توافق على كل ما طلبه المجلس ، فكما هو معروف ان مقترحات او آراء شورى القوانين بشان الموضوعات التى تعرضها عليه الحكومة لم تكن الحكومة ملزمة بتنفيذها ، فهذا المجلس لم تكن له سوى صفة استشارية فقط كما سبق ان ذكرنا (١٢٠) .

فلقد احتدم الجدل بين الحكومة والمجلس عند مناقشة أهم مواده وهى المادة ١٦ المتعلقة بكيفية تسوية المعاش فلقد كانت الفقرة الاولى من هذه المادة طبقا لمشروع الحكومة تنص على أن تتم تسوية معاش اولملف بواقع جزء واحد من ستين جزء من متوسط ماهيته فى السنتين الاخيرتين من خدمته عن كل سنة من سنوات خدمته الاجمالية فى الحكومة . اما الفقرة الثانية فكانت تنص على الا يتجاوز المعاش ثلثى متوسط ماهية الموظف بحيث لا يزيد على ٨٠٠ جنيه فى السنة غير أن اعضاء المجلس طالبوا الحكومة بتعديل الفقرة الاولى بحيث تصبح التسوية بواقع جزء من ستين جزء من متوسط

---

(١١٨) محضر مجلس شورى القوانين جلسة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠٨

(١١٩) انظر المادة ١٤ من مشروع الحكومة فى نفس المصدر وانظر المادة بعد التعديل فى مجموعة القوانين واللوائح ج ٢ ص ١٤٧٢

(١٢٠) فى الفصل الخامس من البحث .

ماهية الموظف عن كل سنة من العشرين سنة الاولى من خدمته وباعتبـــار جزء من خمسين جزء عن كل سنة تزيد على هذه العشرين سنة . كما طالب أعضاء المجلس أيضا بتعديل الفقرة الثانية بحيث يتيح للموظف منح معاشا لا يتجاوز ثلاثة أرباع ماهيته بشرط الا يزيد على ١٨٠٠ جنيه فى السنة ، ولكن الحكومة رفضت تعديل المجلس لهذه المادة بحجة انه سيكلف الحكومة كثيرا وأصرت على الرفض بينما أعلن الاعضاء بأنه من حق المجلس الاطلاع على تقرير الخبراء الانجليز الذين سبق أن أشرنا اليهم بشأن هذا المشروع ولكن الحكومة رفضت طلبهم كما رفضت اطلاعهم على تقرير الخبراء(١٢١) .

والحقيقة انه منذ صدور قانون المعاشات سنة ١٩٠٩ ضج الموظفون بالشكوى من صرامة بعض احكامه واظهر مجلس شورى قوانين رغبته فى تعديل هذا القانون الا أن ظروف قيام الحرب العالمية الاولى قد قضى على كل امل فى تعديله . غير أن ما صحب الحرب من خلل فى التوازن المالى وهبوط فى قيمة النقد نجم عنه ارتفاع فى أسعار الحاجيات اضطر الحكومة الى منح اعانات وقتية للموظفين وأرباب المعاشات سميت « علاوات غلاء المعيشة » .

وكنتيجة لاتباع قانون معاشات سنة ١٩٠٩ ، وزيادة عدد موظفى الحكومة بصفة عامة وكذلك زيادة عدد الموظفين الذين احيلوا الى المعاش خلال فترة الحرب العالمية الاولى زادت قيمة معاشات الموظفين فى خـــلال تلك الفترة فارتفعت من ٦٥٤ر٢٥٧ جنيه سنة ١٩١٤ الى ٧٥٤ر٧٢٣ جنيه فى سنة ١٩١٨ . واذا قارنا ذلك بجملة المصروفات (١٢٢) ، نلاحظ أن نسبة المعاشات الى جملة المصروفات فى عام ١٩١٤ كانت ٣ر٨٪ وفى عام ١٩١٨ بلغت ٣ر٢٪ من جملة المصروفات .

---

(١٢١) أنظر المناقشات التى دارت بشأن هذه المادة فى محضر اجتماع شورى القوانين بجلسة ١٩ ديسمبر ١٩٠٨

(١٢٢) بلغت جملة المصروفات فى ميزانية ١٩١٤/١٩١٥ ١٦ر٨٥٧ر٧٨٣ جنيها ثم ارتفعت الى ٢٣ر٢٥٠ر٠٠٠ جنيها فى ميزانية عام ١٩١٨/١٩١٩ . أنظر ميزانيات المصروفات فى الفترة من عام ١٩١٤ الى ١٩١٩ فى مجموعة قرارات ومنشورات سنة ١٩١٨ (الثلاثة شهور الاولى) ص ٢٨ — ٣٠

والنتيجة التى نصل اليها من خلال الفترة موضوع البحث واستخراج النسب المئوية للمعاشات من جملة ميزانية المصروفات انه بالرغم من أن قيمة المعاشات كانت فى ازدياد مستمر الا أن نسبة المعاشات الى جملة المصروفات كانت فى انخفاض مستمر بدليل انها فى سنة ١٨٨٥ كانت تبلغ ٢ر٥٪ وبعد ٣٣ عاما وبالتحديد فى ميزانية عام ١٩١٨/١٩١٩ انخفضت نسبة المعاشات الى جملة المصروفات الى ٢ر٣٪ ، وان دل هذا على شىء فانما يدل على حرص الادارة المالية للبلاد على ضبط الاعتمادات المخصصة لمعاشات

وأيا ان كان الامر فما كادت الحرب العالمية الاولى تضع أوزارها حتى تجددت الشكوى من الغلاء خاصة وان قيمة النقد قد هبطت بما لا يقل عن ٦٠٪ من قيمة الاصلية مما بعث فى نفوس الموظفين القلق الناجم عن البؤس يتوقعونه — خاصة صغارهم — من جراء هذا الغلاء . ومن ثم رأت وزارة المالية الشروع فى تعديل قانون المعاشات بحيث يتفق مع تطوير الاحوال الاجتماعية العامة فى البلاد ومن ثم صدر قانون معاشات سنة ١٩٢٩ (١٢٣) .

---

(١٢٣) طبقا لهذا القانون يستقطع مبلغ ٥ر٧٪ من ماهيات جميع الموظفين نظير المعاش . قبل وضع هذا القانون اجريت احصاءات عن المعاشات التى رتبت للموظفين وورثتهم بين سنتى ١٩١٤ ، ١٩٢٧ اتضح منها أن عدد موظفى الحكومة سنة ١٩٢٧ بلغ ٠٠٠ر٣٣ موظف وبلغ مجموع ماهيتهم ٠٠٠ر٠٠٠ر٨٫٤ جنيه وبلغت جملة المعاشات المقررة سنة ١٩٢٧ مقدار ٠٠٠ر٩٢٠ جنيه — انظر المذكرة المرفوعة من وزارة المالية الى مجلس الوزراء والتى وافق عليها مجلس الوزراء والتى وافق عليها مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٢٩ بشأن مشروع قانون معاشات ١٩٢٩ مرفق بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ خاص بالمعاشات الملكية بمجموعة قوانين سنة ١٩٢٩ ص ٥٣ — ٦٦

الفصل العاشر

الموظفـــون الأوربيـــون

- آراء ممثلى سلطات الاحتلال تجاه الادارة
- حجم الموظفين الاوربيين فى الحكومة
- كيفية اختيار الموظفين الاوربيين فى الحكومة
- علاقة الموظفين الانجليز بالمصريين
- دراسة لنوعيات الموظفين الاوربيين من خلال استعراض بعض نماذج لكبارهم



سبق ان عرضنا فى الفصل الاول من البحث أن أحد أهداف السياسة البريطانية فى مصر العمل على خفض عدد الموظفين الاجانب فى خدمة الحكومة المصرية(١) . ونناقش الآن ما اذا كان الانجليز قد سعوا حقا لتحقيق هذه الغاية كما يدعون وهل هناك ظروف طرأت واثرت على وضع الجهاز الادارى فى مصر فى تلك الفترة .

ونستطيع القول بأن السياسة التى اتبعت منذ بدء الاحتلال الانجليزى لمصر سنة ١٨٨٢ حتى الاستقلال سنة ١٩٢٢ كانت منطقا معكوسا لكل تصريحاتهم بشأن ادارة البلاد والتى أعلنوا عنها منذ أبلغ جلادستون Gladstone بيرنج Baring وهو فى طريقه الى مصر لاستلام مهام منصب القنصل البريطانى العام سنة ١٨٨٣ عن رغبة مجلس الوزراء البريطانى فى رؤية قوات الاحتلال الانجليزى تنسحب على وجه السرعة(٢). كما انهم طلبوا اليه العمل على تقليل عدد الأوربيين العاملين فى خدمة الحكومة المصرية وضرورة استخدام المصريين فى اكثر الوظائف المرؤسة وفى كثير من الوظائف الادارية العليا وتمهيد السبيل رويدا رويدا لزيادة عدد المصريين فى الوظائف العالية(٣) .

ماذا كانت خطة بيرنج تجاه ما طلبته حكومته ؟

نستطيع أن نلمس اتجاهه حيال تلك المسألة من ذلك الخطاب الذى بعث به الى جرانفل Granville وزير الخارجية البريطانية سنة ١٨٨٣ والذى أشار فيه الى أنه مستعد تماما بأن يضحى بكفاية الادارة عن طريق استخدام مصريين غير مدربين للعمل بها بدلا من استخدامه للأوربيين المتخصصين(٤) .

ولكن الأحداث تثبت أنه لم يفعل ذلك حسبما يتضح من تلك الاحصاءات التى سنوردها فى حينها . ذلك أن سياسة بيرنج كانت تهدف منذ البداية الى

---

(١) انظر فيما سبق الفصل الأول من البحث ص ٢

(٢) Zetland Lord Cromer, PP. 88.

(٣) Egypt No. 1. (1907) Cromer to Grey, March 3, 1907. P. 33.

(٤) Tignor, Op. Cit., P. 188.

قصر الوظائف الكبرى فى الادارة المصرية على الأوربيين ومنح المصريين قسماً كبيرا من الوظائف الصغرى(٥) .

ولم يقف الآمر عند هذا الحد بل كان فى رأى القنصل البريطانى العام أن التوسع فى استخدام المصريين فى وظائف الحكومة يؤدى الى هبوط مستوى الادارة ومن ثم فقد كان فى اعتقاده انه لا غنى عن الأوربيين فى تولى الوظائف الصغرى كذلك(٦) .

ومن هذا المنطلق عندما أدرك بيرنج أن نسبة كبيرة جدا من المتعلمين فى مصر تحرص على الدخول فى خــدمة الحكومة تعلل بأن ضروريات الادارة المصـــالح دافعى الضرائب تحتم خفض عدد صغار الموظفين المصريين بنسبة كبيرة وزيادة مرتبات من يتبقى منهم فى الخدمة(٧) . وكانت حجته فى ذلك أن السياسة التعليمية التى لا تهدف الا الى تخريج موظفين للحكومة لا تجــد ما يسوغها(٨) .

تلك كانت آراء كرومر بشأن احوال مستوى الادارة وكيفية رفعها ، ولم يكن يبالى للآراء التى كانت تنادى على حد قوله بنظام حكومى ناقص يدار بواسطة الوطنيين أفضل من نظام حكومى تام يدار بواسطة الأوربيين اذ كان يؤمن بوجهة النظر القائلة بأن مصلحة الجماهير فوق كل اعتبار وأن الآغلبية العظمى من المصريين تفضل الادارة الجيدة على الحكومة الوطنية(٩) .

وكانت حجة كرومر وغيره من ممثلى سلطات الاحتلال فى العزوف عن استخدام المصريين فى جهاز الادارة بصفة عامة وفى المناصب العليا بصــفة خاصة أنه اذا أريد ادخال الحضار الغربية الى مصر فمن الضرورى أن يكون

---

(٥) Egypt No. 1, (1904) Cromer to Lansdowne, February 26, 1904. P. 37.

(٦) Ibid.,

(٧) Egypt No. 1. (1901) Cromer to Lansdowne, March 1, 1901. P. 49.

(٨) Egypt No. 1. (1903) Cromer to Lansdowne, February, 26, 1903. P. 54.

(٩) Egypt No. 1, (1907) Cromer to Grey, March 3, 1907 P. 33.

ادخالها على أيدى وجال أوربيين أو مصريين أشربوا روح التمـــدن الغربى وحصلوا المعرفة اللازمة للسير على نظم الغربيين فى الادارة . كما أن الحد الذى يحسن الوقوف عنده فى تعيين مثل هؤلاء الأوربيين وكذلك المصريين الذين درسوا كالأوربيين أمر يتوقف على أشـــق ما فى هـــذا الأمر وهو أن الموجود منهم يقل كثيرا عن المطلوب . وعلى هذا فانه من الصـــعوبة بمكان سرعة اســـتبدال نســـبة كبيرة من الموظفين الأوربيين بموظفين مصريين فى الحكومة . وفى رأى سلطات الاختـــلال أن هـــذا الاستبدال سيكون بطيئا بالضرورة وان التعجيل به قد يؤدى الى خيبة الأمل والفشـــل تكون عاقبته الضرر بمصالح المصريين(١٠) .

واستمر كرومر على خطته هذه طوال فترة شغله لمنصـــب القنصـــل البريطانى العام فى مصر ولا أدل على ذلك من تقريره الأخير الذى رفعه الى حكومته بشأن أحوال الادارة فى مصر فى أواخر أيامه وبالتحديد فى ٣ مارس سنة ١٩٠٧ والذى نوه فيه بأنه لم يكن من الممكن الاستغناء عن زيادة عدد الموظفين الأوربيين ، وأضاف قائلا أنه ليس من المستطاع أو المناسب خفض عدد الموظفين الأوربيين بل أن بعض المصالح الحكومية لا تزال فى حاجة الى تزويدها بفئات من الموظفين الأوربيين . وفى رأيه أنه لم يكن هناك مفر من استخدامهم فى هذه المصالح(١١) .

واذا كان الوضع قد تغير نسبيا لمشاركة المصريين فى جهاز الادارة فى تلك الفترة القصيرة التى خلف فيها جورست Gorst كرومر فى منصب القنصـــل البريطانى العام (من سنة ١٩٠٧ الى سنة ١٩١١) الا أن الأمور سرعان ما عادت الى ما كانت عليها أيام كرومر عندما أصبح كتشنر قنصـــلا بريطانيا عاما سنة ١٩١١ . فجورست كان مزودا بتعليمات جديدة وسياسة جديدة تقوم على أساس أن يرخى من قبضة الرقابة البريطانية وأن يعمل على اعطاء الحكومة المصرية حرية أكثر فى شئون الادارة والعمل على مساعدة الشعب المصرى على ممارسة الحكم الذاتى بتحمله شيئا من التبعة والمسئولية مهما كان طفيفا . وعلى ذلك فعقب وصول جورست الى مصر دعا نحـــو

---

(١٠) Ibid., PP. 35—36.

(١١) Cromer to Grey., March 3, 1907. P. 43.

مائتي موظف أوربى فى خدمة الحكومة المصرية الى عقد اجتماع لبحث سياسة بريطانيا فى ادارة مصر . وكانت سياسة جورست الجريدة تعنى الحد من سياسة تجزئة الادارة المصرية ، تلك السياسة التى كانت متبعة منذ بداية الاحتلال الانجليزى لمصر . وعندئذ ابلغ جورست الموظفين البريطانيين فى ايجاز أن هدفهم هو اعداد مصر للاستقلال المنتظر ، وأن هذه السياسة الجديدة تعنى السماح للمؤهلين المصريين بشغل المناصب الادارية ومشاركة البريطانيين للمصريين فى رسم السياسة العامة(١٢) .

والحقيقة أن الصحف المحلية فى مصر فى تلك الفترة كانت تردد القول بأن الانجليز يحشرون فى وظائف الحكومة دون داع وأنهم يشغلون فى الادارة مناصب يستطيع المصريون شغلها بجدارة(١٣) .

وعلى اية حال مهما قيل عن سياسة الحرية الجديدة هذه من انها كانت مصممة أصلا للنيل كثيرا من أهداف كرومر الاستبدادية ، وأنه أى جورست يعد مسئولا عن مزيد من (الحرية) فى هذا العهد اكثر مما توقعه الموظفين البريطانيين الا أن جورست واجهته صعوبات بالغة عندما حاول اتباع سياسته الجديدة وكانت المشكلة الرئيسية فى معاداه الموظفين البريطانيين فى مصر لسياسته ، فهؤلاء الرجال مارسوا أعمال الادارة وتدربوا عليها على يدى كرومر وتشربوا فلسفته السياسية ، وعلى ذلك لم يشعروا بأى عاطفة تجاه مواقف (الحرية) الجديدة التى اتخذها جورست(١٤) .

ورغم أن جورست قد تمكن من التخلص ببطىء من بعض ناقديه اللاذعين أمثال « بويل » Boyle النائب العام وكذلك مستشار الداخلية ومستشار المالية وعين بدلا منهم رجالا أكثر استعدادا لتنفيذ سياسته الا انه لم يتمكن من بناء جهاز مخلص لآرائه مثلما فعل كرومر(١٥) .

---

(١٢) Tignor, Op. Cit., P. 202.

(١٣) من هذه الصحافة على سبيل المثال جريدة المؤيد ، انظر العدد ٦٠٥٠ فى ٧ مارس سنة ١٩١٠ (مقال بعنوان راى فى الموظفين الانكليز) والعدد ٦٠٠٦ فى ٨ مارس سنة ١٩١٠ (مقال بعنوان الموظفون الانكليز فى مصر) .

(١٤) Tignor, Op. Cit., P. 294.

(١٥) Ibid., P. 294.

ومهما يكن من أمر فانه بالرغم من أن نجلزة الادارة قد خفت حدتهـا بعض الشيء خلال السنوات القصيرة التى ظل فيها جورست قنصـلا عاما لبريطانيا فى مصر ، الا أنه فى عهده ظلت الوظائف العاليـة فى الادارة تحجز للانجليز دون المصريين ومما يؤيد وجهة نظرنا هذه أن جورست يفسه عندما لاحظ أن صغار الموظفين الانجليز قد استحوذ عليهم بعض القلق الناجم عن الخوف من سد أبواب الترقيـة فى وجوههم وذلك عندما أدركوا أن بعض المصريين بداوا يتقلدون مناصب ذات مسئولية كانت وقفـا على الأوربيين وحدهم ، عندئذ طمأن جورست صغار الموظفين الانجليز العديدين الذين لم يكن من المكن على حد قوله الاتصال بهم شخصيا كما طمأن ايضا من يريد أن يعمل فى خدمة الحكومة المصرية من الأوربيين فى المستقبل بالقول « بأن المادة التى يؤخذ المستخدمون الوطنيون منها لوظائف الحكومة قد تحسنت وترقت ولكن لا شك فى أنه يبقى بعد ذلك كله وظائف عالية كثيرة لا غنى عن تعيين الأوربيين فيها من الآن فصاعدا ، فهذه تفسح المجال لترقية أبناء هذا الجيل من الموظفين الأوربيين . نعم أنه بقدر ما تتحسن الصفات التى تؤهل الشبان المصريين للخدمة تقل الحاجة الى مستخدمين جدد من أوربا ، ولكن ذلك سوف لا يؤثر فى وضع الموظفين الأوربيين الحاليين »(١٦) .

وخلاصـة القول أن الموظفين البريطانيين عمـوما شـعروا بتعرض اوضاعهم الخاصة للخطر من جراء سياسة « جورست » لاعتقادهم أن من شأنها وضع المصريين فى قمة المناصب الادارية كما أنهم كانوا يخشون كثيرا من الأضرار التى قد تنجم عن ذلك من أن المصريين سوف لا يتمكنون من ادارة الآلة الحكومية المعقدة التى قد أقاموها على مر السنين(١٧) . ومن هنا فقـد اعتبر البعض أن جهود جورست لتحرير الادارة من السيطرة الانجليزية كانت قاصرة امام ازدياد مطالب الوطنيين ومطالبتهم بالحكم الذاتى ، ومن ثم فقد وصـف بعض المؤرخين ادارته بأنها ادارة فاشلة واعتبروها بمثابة فصل اضافى قصير بين الادارتين الأكثر تحديدا لكل من كرومر وكتشنر . ورأوا أن جزءا من هذا الفشل يرجع الى جورست وسياسـته ، وذلك أنه بالددجة

(١٦) Egypt No. 1.)1910) Gorst to Grey; March 26, 1910. pp. 49—50.

(١٧) Tignor, Op. cit., p. 294.

الأولى فشل فى كسب ثقة الموظفين البريطانين فى مصر والذين كانوا مسئولين عن اعداد وتكييف هذه السياسات(١٨) .

وعندما قامت الحكومة البريطانية باختيار كتشنر خلفا لجورست سنة ١٩١١ نجدها وقد تحولت تحولا عكسيا شديدا عن سياستها السابقة السابقة وذلك كان شأنها فى الأحوال التى يخفق فيها منهج من مناهجها السياسية . وعلى ذلك فقد عادت سياسة نجلزة الادارة كما كانت عليه فى عهد كرومر . ومن ثم فقد ازداد عدد الموظفين البريطانيين فى فروع الادارة المصرية زيادة سريعة عما كان عليه فى أيام كرومر ، فى حين نرى أن مستواهم كان فى انخفاض مستمر الأمر الذى كان من شأنه تقهقر اعمال الادارة . وقد يرجع ذلك أيضا الى تلك السياسة التى انتهجها كتشنر وهى الاستئثار بالسلطة والرغبة عن قبول المشورة . وكنتيجة لسياسته هذه اعتزل العمل بعض الموظفين البريطانيين الاكفاء الذين كانوا فى خدمة الحكومة المصرية بينما حل محلهم موظفون بريطانيون آخرون أقل منهم جدارة هذا بالاضافة الى أنه لم يكن يحسن اختيار كبار الموظفين المصريين(١٩) .

فى الحقيقة أن عدد الموظفين الأوربيين فى الادارة المصرية قد بدأ فى الزيادة قبل مجىء الاحتلال البريطانى . ذلك انه على الرغم من وجود المراقبة الانجليزية الفرنسية على المالية المصرية منذ عام ١٨٧٦ فلم تتخذ اجراءات فعالة لوقف هذا الزحف الهائل من الموظفين الأوربيين على الادارة المصرية . ففى عام ١٨٧٩ التحق بخدمة الحكومة المصرية — عدا ما كان موجودا منهم فى الخدمة — ما لا يقل عن ٢٥٠ من الأوربيين . وفى العام التالى (١٨٨٠) التحق بمصالح الحكومة المصرية ٢٥٠ آخرون . واستمرت « سنة حشر عدد كبير من الموظفين الأوربيين فى وظائف الحكومة » فى سنتى ١٨٨١ ، ١٨٨٢ الى أن جاء الاحتلال(٢٠) .

---

(١٨) Ibid., P. 314.

(١٩) جورج كيرك ، موجز تاريخ الشرق الأوسط ، ترجمة عمر الاسكندرى ، ص ١٨٥

(٢٠) روذشتين ، تيودور ، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده : ترجمة على أحمد شكرى ، ص ٢١٢

ولكى ندرك مدى حجم الجهاز الحكومى الأوربى ، علينا أن ندرس تركيب الخدمة المدنية ونقارن بين حجم العنصر المصرى وحجم العنصر الأوربى فى الادارة . وفى الواقع لقد اختلفت التقديرات البريطانية نفسها بشأن هـذا الموضوع عندما تعرضت لاحصاء الجهاز الحكومى فى مصر فى بداية فترة السيطرة البريطانية ، اذ يذكر مالت Malet القنصل البريطانى العام فى ذلك الوقت فى مراسلاته الى وزارة الخارجية البريطانية أن العدد الكلى للموظفين المصريين فى سنة ١٨٨٢ هو ٥٢٫٩٧٤ وتبلغ جملة مرتباتهم السنوية ١٫٨٦٤٫٥٠٣ جنيها مصرى ، أما عدد الموظفين الأوربيين فهو ١٠٦٧ تقدر جملة مرتباتهم السنوية ٣٠٥٫٠٩٦ جنيه مصرى(٢١) .

وعلى ذلك يكون الموظفون الأوربيون قد شغلوا ٢٪ من جملة الوظائف بينما بلغت مرتباتهم ١٦٪ من جملة مرتبات الموظفين فى الجهاز الحكومى عامة .

غير أن دفرن Dufferin فى احدى مراسلاته الى وزارة الخارجية البريطانية فى ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٣ قدر العدد الكلى لموظفى الحكومة بنحو ٢٠٫٠٠٠ باستثناء القوات العسكرية ، وعدد الموظفين الأوربيين بنحو ٥٪ من هذا المجموع . وفى رأيه أنه بخلاف موظفى الجمارك والسكك الحديدية والمحاكم المختلطة وصندوق الدين وغيرها من الادارات المشابهة يصبح العدد الكلى لموظفى الحكومة نحو ١٠٫٠٠٠ موظف يشغل الأوربيون نحو ٨٪ من هذه النسبة(٢٢) .

ولقد قارن كرومر فى مراسلته الى حكومته بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٨٨٦ بين حجم الخدمة المدنية الأوربية فى سنتى ١٨٨٢ ، ١٨٨٦

ويتبين من هذه الاحصاءات التى أوردها كرومر أن عدد الموظفين

---

(٢١) Egypt No. 3. (1883) malet to Granville II — 9 — 190. PP. 18—19.

(٢٢) Egypt (1883) Further Correspondence respecti,g the recrganization of Egypt, No. 14 Dufferin to Granville, April 30,, 1003, PP. 18—19.

الأوربيين فى الحكومة المصرية قد ارتفع من ١٢٦٣ موظفا سنة ١٨٨٢ الى ١٦٦٢ موظفــا فى عام ١٨٨٦ وبالتــالى زادت مرتبــات هؤلاء الموظفين الأوربيين فى نفس الفترة من ٣٧٣ر٤٩١ جنيــه مصرى ســنة ١٨٨٢ الى ٤٤٧ر١٩٢ جنيه سنة ١٨٨٦ (٢٣) .

ويرجع كرومر أسباب هــذه الزيادة فى الموظفين الأوربيين الى أن احداث ١٨٨٢ قد قضت بالضرورة تعيين عدد من الضــباط فى الجيش المصرى وأضاف بأن الحاجة دعت الى انشاء فرقة من البوليس أكثرهم من الايطاليين والنمساويين للخدمة فى المدن الكبرى وكذلك تعيين عــدد من الأوربيين فى ادارة خفر الســواحل وعلى الأخص لمنع تهريب التبغ الذى يهربه الأوربيون(٢٤) . وانتهى الى القــول بأن وجود هؤلاء الموظفين الأوربيين فى الادارة المصرية لم يكن يعنى سلب السلطة المدنيــة من أيدى المصريين ووضــعها فى أيدى الأوربيين(٢٥) .

وفى عام ١٨٩٣ كانت الحكومة المصرية تســتخدم ١١٥٧ أوربيا ، وما يقرب من نصف هذا العدد كان يعمل فى الادارات ذات الصــفة شبه الدولية مثل صندوق الدين والسكك الحديدية(٢٦) .

---

(٢٣) Egypt No. 6 (1887) Despatches from Sir E. Baring respecting the Employment of Europeans in the Egyptian Puplic Service. Dec. 1. P. 1.

(٢٤) يتضح من وثائق نظارة الداخلية المودعة بدار الوثائق القومية ان معظم الموظفين الأوربيين الذين كانوا يعملون فى ادارة خفر السواحل كانوا من أسوأ العناصر الأوربية خلقا ، وكانوا كثيرى النزاع مــع رجال الادارة الوطنيين . وقد شكا منهم الكثير من رجال الادارة . وقد جاء فى احدى الخطابات المتبادلة بين محافظ عموم القنال ونظارة الداخلية فى عام ١٩٠٨ ما نصه « أن بعض خفر السواحل هم بالفعل لصوص يسرقون ليلا من المحلات المسكونة داخل المدينة وقد ضبط منهم بالفعل أشخاص حالة تلبسهم بالسرقة ومعهم ما سرقوه وحكمت عليهم المحكمة الأهلية ، ثم علم أن بعضهم رهن أسلحة الميرى وملابس المصلحة طرف آخرين وتوسطت المحافظة فى استحضار هذه المهمات » .

أنظر : دار الوثائق القومية — محفظة نظارة الداخلية رقم ٥٩

(٢٥) Dec. No. 1. Baring to Iddesleigh November 24, 1886, p. 8.

(٢٦) Tignor, Op. Cit., P. 180.

ويحدثنا كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٣ أن كل المناصب الصغرى فى الحكومة المصرية تقريبا وقسما كبيرا من المناصب الكبرى فى أيدى رعايا الحكومة المحلية(٢٧) .

ونحن وان كنا نتفق مع كرومر فى الشطر الأول من العبارة التى ذكرها فيما يتعلق بقصر الوظائف الصغرى على الموظفين المصريين أو المتمصرين ، الا أننا نختلف معه فى الشطر الثانى من العبارة فيما ذكره من أن قسما كبيرا من المناصب الكبرى كلها كان يشغلها موظفون انجليز وأوربيون بوجه عام . كما أنه لم يحدث أن طبق ذلك المبدأ الذى اعلن عنه كرومر مرارا من أن الاحتلال الانجليزى يهدف منذ البداية الى العمل على تقليل عدد الموظفين الأوربيين من رؤساء ومرؤسين ، هذا بالاضافة الى أن كرومر سرعان ما ناقض نفسه فى تقريره هذا عندما قال انه لا غنى لأكثر دوائر الحكومة ومصالحها عن المراقبة الأوربية ... وأنه من الضرورى استخدام صغار الموظفين الأوربيين فى بعض الأحوال(٢٨) .

ندرس الآن تركيب الخدمة المدنية لكى نتعرف على المصالح التى يكثر أو يقل فيها الموظفون الوطنيون وما هى نسبتهم الى الموظفين الأوربيين وماذا طرأ من تغيير بالنسبة لأعدادهم . واعتمادنا فى هذه المقارنة على الاحصاءات التى أوردها كرومر فى تقاريره السنوية عن الادارة المصرية .

سنقارن فى الجدول التالى(٢٩) بين تركيب الجهاز الحكومى سنة ١٨٩٦ وبين تركيبه سنة ١٩٠٦ وسنقتصر فى مقارنتنا على المستخدمين الدائمين فى نظارات الحكومة ومصالحها .

---

(٢٧) Egypt No. 1. (1904) Cromer to Lanadowne, February 26. 1904. P. 37.

(٢٨) Egypt No. 1 - (1904) Cromer to dowic February 26. 1904, P. 37.

(٢٩) Egypt No. 1. (1907) Cromer to Grey, March 3, 1907. P. 36.

نظارة المالية	سنة ١٨٩٦ مصريون	سنة ١٨٩٦ أوربيون	سنة ١٨٩٦ الجملة	سنة ١٩٠٦ مصريون	سنة ١٩٠٦ أوربيون	سنة ١٩٠٦ الجملة	الزيادة مصريون	الزيادة أوربيون	الزيادة الجملة
الديوان المركزى	٢٢١	٢٥	٢٤٦	٢٦١	٣٨	٢٩٩	٤٠	١٣	٥٣
السكرتارية	٢١	١٠	٣١	٢٠	٧	٢٧	١	٣	٤
المراقبة	١٠	٤	١٤	١٢	١٣	٢٥	٢	٩	١١
الأموال المقررة	١٩	٤	٧٣	٨٣	٤	٨٧	١٤	٠	١٤
الدفترخانة	٣٤	١	٣٥	٣٥	١	٣٦	١	٠	١
بيع الأراضى	٣٦	١	٣٧	٥٢	٢	٥٤	١٦	١	١٧
الجمارك	٣٤٦	٥٠	٣٩٦	٥٣٣	٤٦	٥٧٩	١٨٧	٤	١٨٣
خفر السواحل	٧٦	٤١	١١٧	١٨٦	٤٣	٢٢٩	١١٠	٢	١١٢
البوستة	٣٩٠	٨٤	٤٧٤	٦٣٨	٩٣	٧٣١	٢٤٨	٩	٢٥٧
الموانى والفنارات	٥٣	٤٤	٩٧	٨٠	٨١	١٦١	٢٧	٣٧	٦٤
المساحة(*)	١٣	١٧	٣٠	٤٣	٢٨	٧٠	٢٩	١١	٤٠
الجملة	١٢٦٩	٢٨١	١٥٥٠	١٩٤٣	٥٣٦	٢٢٩٨	٢٧٣	٧٥	٧٤٨
الأشغال العمومية	٥١٤	٥٢	٥٦٦	٥٤٠	٩٩	٦٣٩	٢٦	٤٧	٧٣
الحقانية(+)	١٥٠٧	٣١	١٥٣٨	١٥٦٤	٣٦	١٦٠٠	٥٧	٥	٦٢
المعارف العمومية	٦٣١	٩٢	٧٢٣	٧٩٤	١٦٠	٩٥٤	١٦٣	٦٨	٢٣١
السكه الحديدية	٢٦٦٨	١٢١	٢٧٨٩	٤٧٨٠	٤٢٤	٥٢٠٤	٢١١٢	٣٠٣	٢٤١٥
التلغرافات	٢٧١	٢٢	٢٩٣	٦٠٢	٢٧	٦٢٩	٣٣١	٥	٣٣٦
الداخلية(×)	١٥٨٤	٩١	١٦٧٥	١٨٠٥	١٥٠	١٩٥٥	٢٢١	٥٩	٢٨٠
الجملة	٨٤٤٤	٦٩٠	٩١٣٤	١٢٠٢٧	١٢٥٢	١٣٢٧٩	٣٥٨٣	٥٦٢	٤١٤٥

(*) هذه الأرقام هى لسنة ١٩٠١ لأن مصلحة المساحة لم تكن قد أنشئت على حدة سنة ١٨٩٦

(+) عدا قضاة المحاكم المختلطة والمستخدمين فيها .

(×) عدا صف ضباط والعساكر فى البوليس .

ويتبين لنا من هذا الجدول أنه فى خلال عشر سنوات زاد عدد المستخدمين من ٩١٣٤ سنة ١٨٩٦ الى ١٣٢٧٩ سنة ١٩٠٦ أى ٤١٤٥ موظفا وزاد عددز المصريين(٣٠) منهم ٣٥٨٣ والأوربيين ٥٦٢

اولا ــ نظارة المالية :

بالنسبة لنظارة المالية فقد ازداد عدد الأوربيين فى الديوان المركزى ويبدو أن أسباب هذه الزيادة ترجع الى كثرة الأشغال المتعلقة بالأجانب مما يقتضى أن يكون جانب كبير من اشغال الخزينة والحسابات فى يد رجال يتقنون اللغة الفرنسية أو الانجليزية كما أنه أنشىء فى هذا الديوان مصلحة للمعادن وكانت فى حاجة الى خبرة الأوربيين فى هذا المجال . أما بالنسبة للسكرتارية فلم يزد عدد المصريين العاملين فيها فى مدى عشر سنوات بل نقص عددهم واحدا ، وقد فسر البعض امثال « كرومر » وغيره من رجال الاحتلال أن السبب فى عدم اشتغال المصريين فى السكرتارية هو عدم وجود افراد منهم على قدر من التعليم الكافى الذى يتيح لهم الاشتغال بأعمال السكرتارية(٣١) .

أما بالنسبة لادارة المراقبة (التفتيش) فلم يزد من المصريين فيها سوى اثنان فقط بينما زاد الأوربيون (٩) وكلهم من الانجليز . ويتضح من ذلك حرص البريطانيين على الاستئثار بأعمال الرقابة المالية للادارة المصرية وان كانوا هم أنفسهم قد فسروا تلك الزيادة فى عدد المفتشين لتجنب الاضطرار الى تعيين عدد كبير من الموظفين الأوربيين فى الوظائف المتعلقة بأعمال الاجراء والتنفيذ(٣٢) .

أما المصالح التى زاد فيها عدد المصريين عن الأوربيين فى غضون تلك السنوات العشر فهى مصلحة الجمارك ومصلحة خفر السواحل ومصلحة البوستة . وقد كان السبب فى زيادة المستخدمين عموما فى الجمارك هو

---

(٣٠) نقصد باستخدامنا كلمة المصريين الموظفين الوطنيين عموما أى المصريين والمتمصرين .

(٣١) Cromer to Gray, March 3, 1907. P .37.

(٣٢) Ibid., P. 37.

زيادة تجارة البلاد فقد كان المستخدمين فيها ٣٩٦ سنة ١٨٩٦ منهم ٣٤٦ مصريا و ٥٠ أوربيا فبدأ ٥٧٩ سنة ١٩٠٦ منهم ٥٣٣ مصريا و ٤٦ أوربيا أى ان المصريين زادوا ١٨٧ بينما نقص الأوربيون ٤ (٣٣) .

ورغم أن الوظائف الثانوية فى هذه المصلحة والتى كان يعمل فيها أوربيون كان من الممكن استبدالهم بمصريين حسبما قرر مستر شيتى Chitty رئيس هذه المصلحة فى ذلك الوقت — الا انه رئى أنه لا يمكن استخدام المصريين فى هذه الأعمال الا اذا خلت وظيفة من هذه الوظائف الثانوية بحجة أن الأوربيين الذين يعملون فيها قد مضى على بقائهم فى هذه الأعمال فترة طويلة(٣٤) .

اما الزيادة الكبيرة التى تمت فى مصلحة خفر السواحل بالنسبة للموظفين المصريين والذين زاد عددهم (١٧٠) موظفا — فقد كانت مقصورة على الأعمال التابعة اى التى تخضع فى رئاستها للموظفين الانجليز كوظائف صغار الضباط وكذلك الجنود(٣٥) . اما فيما يتعلق بمصلحة البوستة فقد نتج عن ازدياد الأعمال فى هذه المصلحة فى السنوات العشر من ١٨٩٦ الى ١٩٠٦ والناجم عن ازدياد المراسلات من (٢٢ر٤٠٠ر٠٠٠) الى (٥٠ر٧٠٠ر٠٠٠) أن ازداد عدد مستخدميها من (٤٧٤) الى (٧٣١) اى بزيادة قدرها (٢٥٧) وكان نصيب الأوربيين من هذه الزيادة (٩) فقط حيث كانوا (٨٤) فأصبحوا (٩٣) وبذلك فقد نقص عدد الأوربيين من (٢١ر٥٪) الى (١٤ر٥٪) بينما ازداد عدد المصريين زيادة مطردة .

---

(٣٣) Ibid., P. 37.

(٣٤) مذكرة مستر شيتى الى كرومر فى : Op. Cit., P. 30.

(٣٥) كتب مدير عام هذه المصلحة تقريرا مفصلا فى هذا الموضوع اختتمه بالقول بأن عدم تقلد الضباط المصريين لوظائف أعلى من وظائفهم الحالية لا يرجع الى اغفاله عن ترقيتهم وانه لم يدخر وسعا فى ترقية الضباط المصريين ولكنه يرى أن الترقية ليست من قبيل المعروف وفى رأيه أن عاقبتها تكون وبالا على صاحبها أكثر مما تكون اسعادا له وان السبب فى ذلك يرجع الى أن بعضهم لم يكن مستوفيا للصفات التى تؤهلهم لشغل مناصب أرقى من مناصبهم . انظر : Ibid. P. 37.

على انه يتضح لنا من الجدول السابق قلة عدد المصريين الذين زادوا من عام ١٨٩٦ الى عام ١٩٠٦ فى مصلحة الموانى والفنارات بالنسبة للزيادة التى تمت بين عدد الموظفين الأوربيين فقد زاد المصريون من (٥٣) سنة ١٨٩٦ الى ٨٠ سنة ١٩٠٦ اى بزيادة قدرها (٢٧) فقط بينما زاد الأوربيون من (٤٤)٤ سنة ١٨٩٦ الى (٨١) سنة ١٩٠٦ اى بزيادة قدرها (٣٧) بحيث طغى عدد الموظفين الأوربيين على المصريين فى هذه المصلحة(٣٦) .

ومن الجرير بالذكر أن المستخدمين المصريين فى مصلحة المساحة زاد عددهم ٢٩ بين سنتى ١٨٩٦ و ١٩٠٦ فى مقابل ١١ من الأوربيين . غير أن معظم الموظفين المصريين فى هـذه المصلحة لم يكن يشغلون سوى اعمـال ثانوية اما الأوربيون فقد كانوا يقمون بالأعمال الرئيسية(٣٧) .

ثانيا — نظارة الأشغال العمومية :

كان عدد المستخدمين المصريين فى نظارة الأشغال العمومية فى سنة ١٨٩٦ — ٥١٤ وعدد الأوربيين ٥٢ فبلغ عدد المصريين ٥٤٠ سـنة ١٩٠٦ والأوربيين ٩٩ فى نفس العـام . اى انه قد زاد عـدد الأوربيين فى تلك السنوات العشر ٤٧ اكثرهم من البريطانيين وزاد عدد المصريين ٢٦ فقط . وقد فسر كرومر قلة الزيادة فى عدد المصريين بالقول بأن مصروفات هـذه النظارة السنوية زادت من ٩٣٤,٠٠٠ جنيه الى ٢,٤٢٢,٠٠٠ جنيه فاقتضت هذه الزيادة استخدام رجال من ذوى المعارف الفنية وعددهم قليل بين المصريين واضاف كرومر القول بأن جارستن Garstin وكيل نظـارة الأشغال العمومية وضع مشروعا يهدف الى زيادة عدد الموظفين المصريين

(٣٦) فسر مدير عام هذه المصلحة هذه الزيادة بالقول بأن السبب فى زيادة الأوربيين يرجع الى الاعتماد على طريقة اكس فى الانارة وان هـذه تحتاج الى مهارة غير موجودة فى العنصر المصرى . واضاف كرومر بأن عوائد الموانى والفنارات تؤخذ جميعها من السفن الأوربية ومعظمها من السـفن المـارة فى قناة السويس ، وان حسن ادارة هذه المصلحة يمس مصالح الأوربيين اكثر مما يمس مصالح المصريين ولذلك يقتضى استخدام الأوربيين بدرجة اكبر فى هذه المصلحة . انظر : Ibid., P. 38.

(٣٧) Op. Cit., P. 30.

فى الوظائف الادارية العليا بالنظارة وان جارستن لم يألو جهدا فى اختيار المصريين دون الأوربيين فى المناصب العالية كلما وجد الى ذلك سبيلا(٣٨) .

غير أن الوضع كان على عكس ما صرح به كرومر فلم يحدث أن أتيح للمصريين — لا فى أيام جارستن أو بعده — الاشتغال فى المناصب الادارية العليا من بنظارة الأشغال ، هذا بالاضافة الى ان معظم الزيادة فى عـــدد الموظفين الأوربيين بين سنتى ١٨٩٦ ، ١٩٠٦ تمت وقت أن كان جارستن وكيلا لنظارة الأشغال العمومية .

ثالثا — نظارة الحقانية :

اذا استثنينا قضاة المحاكم المختلطة وبقية المستخدمين فيها من الكتبة وغيرهم نرى أن معظم المستخدمين فى نظارة الحقانية من المصريين ، اذ ليس فيها سوى ٣٦ موظفا أوربيا بين ١٦٠٠ موظفا اى أنه فى خلال السنوات العشر المشار اليها زاد عدد الموظفين المصريين ٥٧ فى مقـــابل ٥ فقط من الأووبيين(٣٩) .

رابعا — نظارة المعارف العمومية :

كان عدد المستخدمين فى هذه النظارة سنة ١٨٩٦ — ٧٢٣ موظفا — منهم ٦٣١ مصريا و٩٢ أوربيا فبلغ عددهم ٩٥٤ ســـنة ١٩٠٦ منهم ٧٩٤ مصريا و١٦٠ أوربيا اى أن عدد المصريين زاد فى خــلال السنوات العشر ١٦٣ بينما زاد عدد الأوربيين بمقدار ٦٨ . غير أننا نلاحظ ما يأتى :

١ — أن جميع مستخدمى الكتاكتيب وعــددهم كانوا من المصريين باستثناء ناظرة مدرسة بولاق لتعليم معلمات الكتاكتيب .

٢ — أن عـــدد المستخرمين فى المدارس الابتدائيـــة ســـنة ١٨٩٦ ٣٧٥ مصريا و١٠ أوربيين فأصبح ٤٤٢ مصريا سنة ١٩٠٦ بينما لم يوجـــد أوربى واحد يعمل فى هذه المدارس فى عام ١٩٠٦

---

(٣٨) Ap. Cit., P. 39.

(٣٩) Ibid. P. 38.

٣ ــ أما مدارس البنات فكان يعمل بها ٩ مصريين ســنة ١٨٩٦ و٨ أوربيين فأصبح عددهم سنة ١٩٠٦ ــ ٢٢ مصريا و ١٦ أوربيا .

٤ ــ أما بالنســبة للمدارس الخصوصية ومنها مدرســة الزراعة ومدرسة الفنون ببولاق ومدرسة الصناعة فى المنصورة فكان عدد المصريين المستخدمين فيها ٣١ والأوربيين ١١ سنة ١٨٩٦ فأصبح ٢٨ من المصريين و١٠ من الأوربيين فى سنة ١٩٠٦

٥ ــ أما فيما يتعلق بعدد المستخدمين فى المدارس الثانوية والمدارس العالية فاننا نلاحظ نقصان عدد المصريين منهم فى المدارس الثــانوية من ٨٣ سنة ١٨٩٦ الى ٤٦ سنة ١٩٠٦ بينما زار عدد الأوربيين من ٤١ الى ٧٣ فى نفس الفترة وكذلك الحــال بالنســبة للمدارس العاليــة كالطب والحقوق والهندسة والمعلمين وقد تناقص عدد المصريين فيها فى الســنوات العشر المشار اليهــا من ٤٥ الى ٣٤ بينما زاد عــدد الأوربيين من ١٦ الى ٤٧ والواقع أن المدارس الثانوية والعالية كان يعمل بها سنة ١٩٠٦ ١٢٠ موظفا أوربيا من الــ ١٦٠ أوربيا الذين يعملون فى نظارة المعارف كلها هذا وقــد زاد عددهم فى هذه المدارس لأقل من ٦٣ فى السنوات العشر المذكورة .

ويفسر كرومر أسباب زيادة المستخدمين الأوربيين فى نظارة المعارف عامة وفى المدارس الثانوية والعالية خاصة بأن استخدام الأوربيين فى هــذه النظارة يختلف عن استخدامه فى غيرها من النظارات ، ذلك أنه اذا كان التعليم الأوربى من الأســباب التى تمنع اســتخدام المصريين فى وظائف الحكومة العليا فان أمثل طريقــة لتأهيل المصريين للاستخدام هى تعليمهم ما يفتقرون اليه ومن ثم فلابد من استخدام العنصر الأوربى فى هذا المجال ، وان كان كرومر قد طالب بخفض عــدد المدرســين الأوربيين لا لكى يتيح الفرصة للمصريين فى أن يحلوا محلهم ولكن خوفا على الأوربيين من عــدم الترقية(٤٠) .

---

(٤٠) Op. Cit., p. 39.

خامسا — مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات :

	سنة ١٨٩٦			سنة ١٩٠٦			الزيادة		
	مصريون	أوربيون	جملة	مصريون	أوربيون	جملة	مصريون	أوربيون	جملة
المراقبة ٦٠٠ ج فما فوق في السنة	٣	٨	١١	٤	٣٢	٣٦	١	٢٤	٢٥
التفتيش ٣٦ج الى ٤٨ في الشهر	٢٩	٢٦	٥٥	١٩	٧٤	٩٣	١٠	٤٨	٣٨
وكالة التفتيش ١٦ج الى ٣٥ شهريا	٥٩	٥٦	١١٥	١٢٩	١٤٧	٢٧٦	٧٠	٩١	١٦١
طبقة العمال أقل من ١٩ جم في الشهر	٢٨٤٨	٥٣	٢٩٠١	٥٢٣٠	١٩٨	٥٤٢٨	٢٣٨٢	١٤٥	٢٥٢٧
الجملة	٢٩٣٩	١٤٣	٣٠٨٢	٥٣٨٢	٤٥١	٥٨٣٣	٢٤٤٣	٣٠٨	٢٧٥١

هذه الاحصائية للجهاز الادارى فى مصلحة السكة الحديد والتلغراف سنتى ١٨٩٦ ، ١٩٠٦ تعطينا صورة واضحة لمدى توسع الحكومة فى استخدام الموظفين الأوربيين ، فقد بلغ عدد الموظفين الأوربيين سنة ١٩٠٦ ٤٥١ موظفا منهم ٢٥٣ أى أكثر من نصفهم كانوا يقومون بالوظائف العليا كالمراقبة والتفتيش ووكالة التفتيش . وهؤلاء كانوا يستأثرون بالمرتبات المرتفعة فمنهم ٣٢ كانوا يحصلون على مرتب شهرى يبلغ خمسين جنيها فأكثر و٧٤ مرتبهم من ٣٦ جنيها الى ٤٨ و١٤٧ موظفا يتقاضون مرتبا يتراوح بين ١٦ ، ٣٥ جنيها شهريا(٤١) .

أما فئة العمال التى تحصل على مرتبات شهرية اقل من ١٦ جنيها شهريا فكان يبلغ عددها ١٩٨ أوربيا فقط فى حين كان المصريون على نقيض ذلك . فقد بلغ عددهم سنة ١٨٩٦ — ٢٩٣٩ وعندما ارتفع الى ٥٣٨٢ سنة ١٩٠٦ أى بزيادة قدرها ٢٤٤٣ . ولكن نلاحظ أن معظم هذه الزيادة كانت بين فئة العمال الذين يتاقضون أقل من ١٦ جنيها شهريا باستثناء ٧١ فقط اشتغلوا فى الأعمال الرئاسية منهم واحد فقط اشتغل فى المراقبة(٤٢) وسبعون عملوا فى وكالة التفتيش(٤٣) .

ويفسر الكولونيل مكواى مدير عام السكك الحديدية أسباب زيادة عدد الأوربيين فى الوظائف العليا الى ازدياد البضائع ازديادا سريعا منذ عام ١٨٩٦ بحيث أصبح من المتعذر استخدام المصريين فى هذا الشأن . وعلى أية حال فانه لم يكن للحكومة سلطة تذكر على السكك الحديدية الا منذ أوائل القرن العشرين(٤٤) .

سادسا — نظارة الداخلية :

كان عدد الموظفين المصريين فى نظارة الداخلية سنة ١٨٩٦ — ١٥٨٤

---

(٤١) Ibid. p. 40.

(٤٢) راتبها الشهرى خمسين جنيها بحد أدنى .

(٤٣) راتبها الشهرى من ١٦ الى ٣٥ جنيها .

(٤٤) منذ عام ١٩٠٤ طبقا للاتفاق بين الدول الأوربية واصبحت مصلحة السكك الحديدية داخلة فى حوزة المصالح الحكومية المصرية بعد أن كانت شبه دولية .

موظف باستثناء صف الضباط والعساكر فى البوليس ، ارتفع الى ١٨٠٥ سنة ١٩٠٦ أى بزيادة قدرها ٢٢١ . بينما ارتفع عدد الأوربيين فى نفس الفترة من ٩١ الى ١٥٠ اى زاد عدد الأوربيين سنة ١٩٠٦ بمقدار ٦٥٪ عن عددهم سنة ١٨٩٦ بينما زاد عدد المصريين المستخدمين فى مصلحة السجون ٧١ أما الأوربيين فكانوا ثلاثة ولم يلبث أن أصبح المصريون فى سنة ١٩٠٦ ١٤٤٩ والأوربيون عشرة .

أما مصلحة منع تجارة الرقيق فكان بها سنة ١٨٩٦ أربعة مصريون واثنان بريطانيان ارتفع عددهم فى سنة ١٩٠٦ فأصبحوا خمسة مصريين وثمانية أوربيين(٤٥) .

هكذا يتضح لنا انه رغم الزيادة الظاهرة فى عدد الموظفين المصريين فى نظارة الداخلية ، الا ان هذه الزيادة كانت اقل فى النسبة من زيادة عدد الموظفين الأوربيين ، هذا بالاضافة الى أن زيادة الأوربيين فى نظارة الداخلية كانت فى المناصب الادارية العليا كأعمال التفتيش وغيرها من المناصب الرئاسية ، بينما نجد الزيادة فى عدد المصريين فى الأعمال الثانوية وغير الرئيسية .

نخلص من هذا أنه فى الوقت الذى زاد فيه عدد الموظفين المصريين فى مختلف فروع الادارة المصرية بين سنتى ١٨٩٦ و١٩٠٦ بنسبة ٤٢٪ زاد عدد الموظفين الأوربيين فى نفس هذه الفترة بنسبة ٨٢٪ ويكفى هذا دليلا على مدى تغلغل الأوربيين فى ادارة مصر . وخلاصة القول أن جملة عدد الموظفين الدائمين فى الادارة المصرية من مصريين وأوربيين بلغ ٩١٣٤ عام ١٨٩٦ كان من بينهم ٨٤٤٤ مصريا ، ٦٩٠ أوربيا . ثم لم يلبث أن ارتفع العدد الاجمالى للموظفين عموما حتى بلغ ١٣٢٧٩ موظفا سنة ١٩٠٦ كان بينهم ١٢٠٢٧ مصريا و١٢٥٢ أوربيا(٤٦) . اى أن عدد

---

(٤٥) Cromer to Grey, March 3, 1907. P .43.

(٤٦) اشار كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٦ بأنه من الخطأ خفض عدد الموظفين الأوربيين فى الحكومة وانه يهدف من تقريره أن يوجه الأنظار الى عدم زيادة الموظفين الأوربيين الا اذا دعت الحاجة الى زيادة اعدادهم . أنظر :

اى ان عدد الموظفين عموما زاد خلال السنوات العشر بنسبة ٥ر٤٥٪ . غير أن هذا العدد الاجمالى الذى ذكرناه آنفسا لم يكن يمثل كل الموظفين فى مختلف فروع الادارة المصرية . فاذا أضفنا له الموظفين (الظهورات) أى غير الدائمين وهؤلاء كان يوجد منهم نسبة كبيرة فى مصلحة السكة الحـديد والمساحة والبوستة ، فقد بلغ عـدد الموظفين الظهورات فى المساحة وحدها نحو ٥٠٠ سنة ١٩٠٦ واذا أضفنا أيضا الى هذا العدد قضـاة المحاكم المختلطة ومستخدميها يكون مجموع عـدد الموظفين بصفة عامة فى الحكومة المصرية سنة ١٩٠٦ لا يقل عن ١٥ الف موظف .

وهكذا من دراسـتنا لتركيب الخـدمة المدنيـة يتضح أن نصيب المصريين من الوظائف الكبرى فى ادارة البـلاد كان متواضـعا ، ورغم التشريعـات المتعلقـة بشئون الموظفين كانت تنص صراحة على منح المصريين الأولوية فى تقلد الوظائف الحكومية . وكان أول هذه التشريعات ذلك الدكريتو الصادر فى عام ١٨٨٩ الذى اكد هذا المعنى ــ كما سبق أن رأينا ــ الا أنه بعد عرض هذه الاحصاءات اتضح أن هذه التشريعات غالبا ما تنوسيت . ويبدو أن هذه الحالة دفعت رجال الحركة الوطنيـة الى المطالبة بنصيب أكبر فى حكومة بلادهم وادارتهـا وطالبوا بترقيـة المصريين الى مناصب الحكومة العالية التى كان يتقلدها الأوربيون .

أما فيما يتعلق بجنسيات الموظفين الأوربيين ، فالجدول التالى(٤٧) يشير الى جنسيات الموظفين الأوربيين وأعـدادهم ومرتباتهم السنوية فى العام الذى وقع فيه الاحتلال .

ويتضح من هـذا الجدول أن الموظفين الايطاليين احتلوا اكبر نسبة بين عدد الموظفين الأوربيين حيث بلغوا ٣٤٥ موظفا من جملة عدد الموظفين الأوربيين البالغة ١٢٦٣ موظفـا ، اى بلغت نسبتهم ٣ر٢٧٪ من جملة الموظفين الأوربيين يليهم الموظفون الفرنسـيون حيث بلغوا ٣٢١ موظفـا أى بنسبة ٩ر٢٥ ٪ موظفا من جملة الموظفين الأوربيين ثم يأتى بعدهم الموظفين الانجليز وعددهم ٢٧٢ موظف أى بنسبة ٥ر٢١٪من جملة الموظفين الأوربيين وبعد يأتى الموظفون الآخرون من الجنسيات الأخرى كاليونانيون والنمساويين والألمـان وغيرهم .

---

(٤٧) Doc. No. 1. Baring to Iddesleigh, November 24, 1886, P. 1.

الجنسية	العدد	المرتب السنوى بالجينه المصرى
ايطاليون	٣٤٥	٧١ر٩٠٢
فرنسيون	٣٢٨	١١٧ر٥٦٠
انجليز	٢٧٢	٩٥ر٦٨٦
يونانيون	١١٤	١٧ر٥٤٤
نمساويون	٩٦	٢٧ر٧٧١
المان	٤٠	١٤ر٦٧٣
جنسيات أخرى	٦٨	٢٨ر٢٦٥
الجملة	١ر٢٦٣	٣٧٣ر٤٩١

اما بالنسبة للمرتبات السنوية التى كان يتقاضاها الموظفون الأوربيون فتأتى مرتبات الموظفين الفرنسيين فى المركز الأول حيث بلغت ١١٧ر٦٥٠ جنيها أى بنسبة ٥ر٣١٪ من جملة مرتبات الموظفين الأوربيين، ثم تأتى مرتبات الموظفين الانجليز فى المركز الثانى حيث بلغت ٩٥ر٦٨٦ جنيها ، اى بنسبة ٦ر٢٥٪ من جملة مرتبات الموظفين الأوربيين ويليهم فى المرتبة الثالثة مرتبات الموظفين الايطاليين بنسبة ٢ر١٩٪ من جملة مرتبات الموظفين الأوربيين وتأتى بعد ذلك مرتبات الموظفين الأوربيين الآخرين وهم النمساويين ثم اليونانيون ثم الالمان .

وبعد أربع سنوات أى فى عام ١٨٨٦ أصبح تعداد جنسيات الموظفين الأوربيين ومرتباتهم على نحو ما يشير اليه الجدول التالى(٤٨) :

(٤٨) Op. Cit., P. 1.

الجنسية	العدد	المرتب السنوى بالجنيه المصرى
ايطاليون	٥١١	٧٩٫١٦٤
انجليز	٤٢٧	١٦١٫٠٤٠
فرنسيون	٣١٩	١٠٤٫٥٩٢
نمساويون	١٥٣	١٦٫٢٤٨
يونانيون	١١٧	٢٠٫٢٢٠
المان	٤٢	١٥٫٩١٢
جنسيات اخرى	٩٣	٥٠٫٠١٦
الجملة	١٫٦٦٢	٤٤٧٫١٩٢

ويتضح من هذا الجدول تلك الزيادة الكبيرة التى طرات على أعداد الموظفين الايطاليين فى الحكومة المصرية اذ ارتفع عددهم من ٣٤٥ موظفا فى عام ١٨٨٢ الى ٥١١ موظفا عام ١٨٨٦ أى زادو بمقدار ٣٢٫٢٪ واصبحت نسبتهم ٣٠٫٧٪ من جملة عدد الموظفين الأوربيين فى عام ١٨٨٦ أما الزيادة التى طرات على أعداد الموظفين الأوربيين لمختلف جنسياتهم فى الفترة ما بين عامى ١٨٨٢ ، ١٨٨٦ فقد بلغت ٣٩٩ موظفا شغل الايطاليون منها ١٦٦ ، أى كان نصيب الايطاليون من هذه الزيادة ٤١٫٦٪ .

أما الموظفون الانجليز فجاء ترتيبهم فى الزيادة بعد الموظفين الايطاليين فقد زاد الموظفون الانجليز من ٢٧٢ موظفا سنة ١٨٨٢ الى ٤٢٧ موظفا عام ١٨٨٦ ، اى زادوا بمقدار ٣٦٫٢٪ وكان نصيبهم من جملة الزيادة التى طرات على أعداد الموظفين الأوربيين ٣٨٫٨٪ ، أما نسبتهم الى جملة عدد الموظفين الأوربيين فى عام ١٨٨٦ فقد بلغت ٢٥٫٧٪ .

ويتضح من هذا الجدول أيضا أنه فى الوقت الذى زادت فيه أعداد الموظفين الانجليز على النحو الذى سبق أن أوضحناه نقص عدد الموظفين الفرنسيين من ٣٢٨ موظفا عام ١٨٨٢ الى ٣١١ موظفا عام ١٨٨٦ واصبحت نسبتهم الى جملة عدد الموظفين الأوربيين فى عام ١٨٨٦ ١٩٫١٪ بعد أن كانت ٢٦٪ فى عام ١٨٨٢

أما الموظفون النمساويون فقد زادت أعدادهم ٥٧ موظفا خلال تلك الفترة ، أى زادوا بمقدار ٢ر٣٧٪ . وكان نصيبهم من جملة الزيادة التى طرأت على أعداد الموظفين الأوربيين عام ١٨٨٦ — ٢ر١٤ ٪ وأصبحت نسبتهم الى جملة عدد الموظفين الأوربيين ٢ر٩٪ .

وقد كانت نسبة الزيادة التى طرأت على أعداد بقية الجنسيات الأخرى من الموظفين الأوربيين قليلة للغاية ، فلم يزد الموظفون اليونانيون سوى ثلاثة فقط بينما لم يزد الموظفون الألمان سوى اثنان فقط .

ويحدثنا كرومر بأن عددا كبيرا من الموظفين الأوربيين فى خدمة الحكومة المصرية سواء فى عام ١٨٨٢ أو فى عام ١٨٨٦ كانوا حماية أوربية وأن عددا كبيرا نسبيا من الموظفين الانجليز كانوا مالطيين(٤٩) .

أما بالنسبة لمرتبات مختلف جنسيات الموظفين الأوربيين فكما يتضح من هذا الجدول قد زادت مرتباتهم من ٤٩١ر٣٧٣ جنيها عام ١٨٨٢ الى ١٩٢ر٤٤٧ جنيها عام ١٨٨٧ ، أى بلغت جملة الزيادة فى مرتبات الموظفين الأوربيين خلال الفترة من عام ١٨٨٢ الى عام ١٨٨٧ — ٧٠١ر٧٣ جنيها ، كان نصيب الموظفين الانجليز ٣٥٤ر٦٥ جنيها من هذه الزيادة بنسبة ٦ر٨٨٪ بينما نقصت مرتبات الموظفين الفرنسيين فى عام ١٨٨٦ بمقدار ٠٥٨ر١٣ جنيها عن عام ١٨٨٢

أما مرتبات الموظفين اليونانيين والألمان فقد زادت خلال تلك الفترة بنسب قليلة حيث بلغت الزيادة ٦٧٦ر٢ جنيها لليونانيين و ٢٣٩ر١ جنيها بالنسبة للموظفين الألمان .

ونستطيع القول فى النهاية أنه فى عام ١٨٨٦ كان الموظفون الانجليز يتقاضون ٣٦ ٪ من جملة مرتبات الموظفين الأوربيين سنويا يليهم الموظفون الفرنسيون الذين يتقاضون ٢٣ ٪ من مرتبات الأوربيين ثم الموظفون الايطاليون مرتباتهم تبلغ ٧ر١٧٪ من جملة مرتبات الأوربيين ثم اليونانيون وتبلغ مرتباتهم ٥ر٤٪ فالنمساويون ونسبتهم ٦ر٣٪ فالألمان ونسبتهم ٥ر٣٪ من جملة مرتبات الموظفين الأوربيين .

---

(٤٩) Op. Cit., P. 1.

وعلى الرغم من أن كرومر قد صرح فى عام ١٨٨٦ بأن اسباب الارتباك المالى فى الحكومة المصرية هو زيادة الموظفين الاوربيين العاملين فى الادارة(٥٠) نلاحظ استمرار تزايد هذا الارتباك بدليل ازدياد المتوسط السنوى لمرتبات الموظفين الأوربيين من ٢٩٥ جنيها سنة ١٨٨٢ الى ٣٠٠ جنيها سنة ١٨٨٦(٥١) .

والواقع أن نفوذ الموظفين الانجليز كان واضحا ومسيطرا فى الادارات التى عملوا فيها وعلى الأخص فى الجيش والبوليس وفى نظارتى المالية والأشغال . ولم ينكر ذلك كرومر نفسه حيث يقول بأن الاحتلال الانجليز قد جعل بحكم الضرورة أن تكون أعمال الادارة المصرية سائرة تحت التأثير الانجليزى أكثر من التأثير الانجلو فرنسى او الدولى » . ويضيف قائلا بأن زمام الجيش المصرى ملقى فى واقع الأمر فى أيدى الضباط الانجليز وكذلك النفوذ الانجليزى سائد أيضا فى « نظارة الأشغال العمومية بالرغم من وجود ستة عشر موظفا انجليزيا فى هذه النظارة بين ثمانية وسبعون موظفا ، أما الباقى فعددهم ٦٢ موظفا فمعظمهم من الفرنسيين والايطاليين ، ومع ذلك فالوظائف الأكثر أهمية عن سواها فى هذه الادارة يتولها الموظفون الانجليز »(٥٢) .

والحقيقة أن التوغل الانجليزى فى الادارة المصرية — كما سبق ان ذكرنا بدأ بالمالية والأشغال والجيش والأمن العام ثم امتد حتى شمل باقى الادارات الأخرى . وفى عام ١٨٩٠ نجد أن كبار الموظفين الانجليز فى الحكومة المصرية كانوا موزعين على النحو التالى(٥٣) :

---

(٥٠) روذ شتين ، تيودور ، المصدر السابق ، ص ٢١١

(٥١) Baring to Iddesleigh, November 24, 1886. p. 3.

(٥٢) Ibid. p. 3-4.

(٥٣) Le Bosphore Egyptien 21- 2- 1890

العـــدد	الوظيفة التى يشغلها
١	مستشار مالى
١	مدير عام الحسابات المـــالية
٦٥	ضباط ملحقون بالجيش
١	وكيـــل نظارة الأشـــغال
١٥	مهندســــــون
١	مدير عام السجون
١	مدير عام الصـــحة
٥	أطبـــاء مفتشـــون
١	مدير عام الأمن العـــام
١٨	ضـــباط بوليس
١	مدير المنـــائر
٣	وكلاء ادارة الأمن العـــام
١١٣	العدد الاجمالى

وأيا كان الأمر فقد استمر كرومر فى خطته فى العمل على زيادة عدد الموظفين الانجليز فى الادارة المصرية فى الوقت الذى حرص فيه على الحد من زيادة أعداد بقية الجنسيات الأورنية الأخرى . ويتبين لنـــا ذلك من احصاء موظفى الحكومة ومرتباتهم الشهرية فى عام ١٨٩٨ طبقا للجدول التالى(٥٤) :

(٥٤) White, Arthur Silva, The Expansion of Egypt. p. 19.

الجنسية	المرتب الشهرى أقل من ٣٠ج	من ٣٠ــ٧٠	فوق الـ ٧٠	العدد الكلى
مصريون	١٠٣٤٢	٢١٣	٤٥	١٠٦٠٠
بريطانيون	٣١٦	٩٢	٤٧	٤٤٥
ايطاليــون	٢٥٦	٢٣	٦	٢٨٥
فرنسيون	١٨٦	٥٨	١٩	٢٦٣
يونانيــون	٨٢	٧	٣	٩٢
نمساويون	٦٨	٥	٤	٧٧
المــان	٢١	١١	٥	٣٧
جنسيات أخرى	٣٥	٦	٢٠	٦١
جملة الأوربيين	٩٦٤	٢٠٢	١٠٤	١٢٧٠
العدد الكلى	١١٣٠٦	٤١٥	١٤٩	١١٨٧٠

ويتضح من هاذ الاحصاء ان عدد الموظفين الأوربيين بصفة عامة انخفض من ١٦٦٢ موظفا عام ١٨٨٦ الى ١٢٧٠ موظفا عام ١٨٩٨ أى انخفض بمقدار ٣٩٢ كما يتضح ايضا أن سلطات الاحتلال الانجليزى فى مصر كان يهمها اتباع الوسائل التى تتيح لها اضعاف تأثير الدول الأخرى فى الادارة المصرية . وقد دفعتها هذه السياسة الى انقاص عدد الموظفين الأوربيين غير الانجليز العاملين فى خدمة الحكومة المصرية وزيادة عدد الموظفين الانجليز واحتلالهم لأكبر المناصب .

ويبدو أن كرومر يبالغ عندما يصور لنا أن الرقابة البريطانيـة على ادارة مصر كان يمارسها عدد من الموظفين الانجليز لا يزيد على ٣٩ (٥٥) . غير أن الواقع يخالف ذلك حيث يذكر مورو بيرجر أنه لا شك فى أنه كانت هناك أعداد كثيرة من الموظفين الانجليز فى خدمة الحكومة المصرية ، هـذا بالاضافة الى غيرهم من مئات الموظفين غير المصريين(٥٦) .

(٥٥) Egypt No. 3 (1891) Report on the Administration. Condition of Egypt And the progress of Reforms. p.28.

(٥٦) مورو بيرجر ، المصدر السابق ، ص ٤٨

وعلى اية حال فقد اظهر كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٦ — كما راينا زيادة ملحوظة فى عدد الموظفين الأوربيين المستخدمين فى كافة المصالح ، فوزارتى الحقانية والداخلية ضاعفت تقريبا عدد موظفيها حتى ان لجنة ملنر عندما جاءت سنة ١٩٢٠ لدراسة اسباب الاضطرابات فى مصر عام ١٩١٩ أوضحت فى تقريرها أن المصريين يشغلون فقط اقل من ربع المناصب العالية فى الادارة المصرية ، واكتشفت اللجنة ايضا ان النسبة المئوية للمصريين منذ عام ١٩٠٥ قد زادت فى كل المراكز من ٤٥ر٥٪ الى ٥٠ر٥٪ بينما انخفضت فى المناصب العالية من ٢٧ر٧٪ الى ٢٣ر١٪ فى حين زادت نسبة البريطانيين فى هذه المراكز من ٤٢ر٢٪ الى ٥٩ر٣٪(٥٧).

والواقع انه على اثر قيام الحرب الأولى اصبح للبريطانيين مركز التفوق فى كل وزارة ومصلحة ما عدا تلك التى تتصل بالحياة الدينية فى مصر كالأوقاف مثلا . فوزارات الداخلية والمالية والأشغال العمومية والمعارف العمومية ومصلحة الصحة العامة كان يعمل بها مفتشون انجليز وفى بعض الأحوال كان يوجد بها أيضا مفتشون مساعدون يشرفون على الشئون المحلية للبلاد(٥٨) .

يعنى هذا أن عدد الموظفين البريطانيين قد ارتفع من مئات قليلة فى السنوات الأولى للاحتلال الى نحو ١٦٠٠ موظفا فى عام ١٩٢٠(٥٩) .

ويتضح لنا من كشوف مصلحة الاحصاء التى استعانت بها لجنة ملنر فى اعداد تقريرها أنها قسمت الوظائف الحكومية الى وظائف ذات معاش ووظائف بعقود ووظائف ماهياتها شهرية واخرى يومية . وكان ٩٨ر٥٪ من الموظفين فى القسمين الأخيرين من المصريين .

أما الوظائف ذات المعاش وذات العقود فانه باستثناء مناصب الوزراء السبعة وموظفى الديوان السلطانى ومجلس الوزراء والجمعية

---

(٥٧) Egypt No. I. (1921) Report of the Special Mission to Egypt. p. 30.

(٥٨) Tignor, Op. Cit., p. 181.

(٥٩) Report of the Special ta Egypt, p.9.

التشريعية ووزارة الأوقاف — وهذه كلها بيد المصريين باستثناء منصبين منها — يشغل المصريون ٨٦٪ من هـذه الوظائف ويتقاضـون ٧١٪ من المرتبات . أما الموظفون الانجليز فيشغلون ٦٪ من هذه المناصب ويتقاضون ١٩٪ من المرتبات ويشغل غير المصريين وغير الانجليز ٨٪ من الوظائف ويتقاضون ١٠٪ من المرتبات(١٠) .

ويستدل من بعض الرسوم الاحصائية لبيان توزيع هـذه الوظائف والمرتبات على مختلف الوزارات أنها قسمت الوظائف الى ست درجات الثلاث الأولى منها تسمى الوظائف الصغيرة ويتراوح مرتباتهـا من أدنى راتب الى ٧٩٩ جنيه مصرى فى السنة . أما الثلاث الأخرى فتسمى بالوظائف الكبيرة وتتراوح مرتباتها من ٨٠٠ جنيه مصرى الى ٢٩٩٩ جنيه فى السنة .

وكان المصريون فى الوظائف الصغيرة يشغلون نحو ثلثى ما كان يبلغ راتبه من ٢٤٠ الى ٤٩٩ جنيه مصرى فى السنة فى حين يقـل نصيبهم فى الوظائف التى تتراوح مرتباتها من ٥٠٠ الى ٧٩٩ جنيه مصرى فى السنة حيث يصل الى نحو الثلث . أما بالنسـبة للوظائف الكبيرة فقـد ازداد التفاوت فيها وضوحا حيث أن نصيب المصريين فيها لم يصل الى الربع . وان كان نصـيب الموظفين المصريين قـد ارتفع فى وزارتى الحقانيـة والداخلية حيث بلغ ما يزيد على ثلث الوظائف التى يتراوح مرتبهـا بين ١٢٠٠ و ١٤٩٩ جنيه مصرى فى السنة ، الا أن هـذا راجعا الى تعيين المديرين والقضاة المصريين . أما وزارات المـالية والأشـغال العمومية والمعارف والزراعة والمواصـلات ويشغل المصريون من وظائفها الكبيرة التى تزيد مرتبها على ٨٠٠ جنيه فى السنة ٣١ وظيفة فقط فى حين يشغل الموظفون الانجليز منها ١٦٨ وتشغل باقى الجنسيات الأوربية الأخرى ٣٢

ورغم أن لجنة ملنر قـد أوضحت فى تقريرها أنه يوجـد فى هـذه الوزارات وظائف كبيرة كثيرة تتطلب معـارف فنيـة خصوصية لا يمكن توافرها فى المصريين الا أنها أوصت باتخاذ التدابير لتدريب المصريين لتقلد هذه الوظائف .

---

(٦٠) Ibid. p. 30.

وهنا يثور سؤال : هــل كان وجود الموظفين الأوربيين فى الحكومة المصرية بهدف اعداد البلاد للحكم الذاتى حسبما أعلن الانجليز ذلك مرارا ؟

وللاجابة على ذلك نقول انه بالرغم من أن كرومر صرح فى البداية بأن عــدد الموظفين الأوربيين فى الادارة المصرية يجب أن يحــدد حتى تتاح الفرصة للمصريين للمران على خدمة الحكومة ، الا أننــا نلاحظ أنه كان هناك تغيير بطىء فى اعتقاد كرومر هذا حيث أن الاحتلال بدأ يظهر بمظهر المستقر فى البلاد .

ومع أن كبــار الموظفين البريطانيين لم يعلنوا صراحة تخيلهم عن وعودهم بالجلاء النهائى عن البلاد الا أنهم كانوا يدركون أن هذا الجــلاء سيحدث فى المستقبل البعيــد . والملاحظ أن كرومر نفســه فى كتــابه Modern Egypt وكذلك فى مقالاته التى كتبها بعد أن غادر مصر سنة ١٩٠٧ يبدو واضحا أنه لم يكن يتوقع استقلال مصر لسنوات بعيدة. ومن ثم نستطيع أن نقول انه كان هنــاك قليل من الضــغط على الادارة البريطانية لاعطاء الخبرة الادارية للموظفين المصريين رغم تصريح الساسة الانجليز بالقول « بأن السياسة الانجليزية فى مصر لا ترمى الى مجرد تمتيع المصريين بنعم حسن الادارة والأحــكام فقط بل الى تدريبهم أيضــا حتى يشتركوا تدريجيا فى نصــيب يزداد شيئا فشيئا فى ادارة حكومتهم وتدبير أمورهم »(٦١) :

وفى الوقت الذى كان يقل فيه الضغط لاعداد مصر للاستقلال السريع كانت هناك احتياجات ادارية جــديدة تبدو فى الظهور . فعنــدما تمكنت الادارة من ايجاد حل نسبى للمسألة المالية أصبحت الحكومة المصرية فى مركز يتيح لها القيام بكثير من نفقات برامج الاصلاح ، ومن ثم وجه الاهتمام الى مشاريع الرى والزراعة والصحة العامة وغيرها من المشروعات الأخرى. وعلى هذا نجد الموظفين البريطانيين أنفسهم يسعون للبحث عن مزيد من الشخصية الأوربية لتنفيذ هذه البرامج الاصلاحية التى كانت تحتاج الى مهندسين وأطباء ومختلف التخصصات الفنية . وفى حالات كثيرة كان من المستحيل على المصريين القيام بهذه الأعمال ذلك أن نظام التعليم فى مصر

(٦١) Egypt No. I. (1911) to Grey, March 25, 1911. p. 11.

— على حد قول كرومر — لم يكن قائما على تخريج أفراد قادرين على القيام بمثل هذه الأعمال الادارية المعقدة وكذلك الأعمال الفنية . وعلى ذلك نجد الأقسام الفنية بوزارة الأشغال العمومية وكذلك مصلحة الزراعة والصحة العامة يشغلها كلية الموظفون الانجليز وغيرهم من الأوربيين حيث كانوا يمثلون أعلى المستويات الفنية .

على أن الأمر لم يكن قاصرا على الأعمال الفنية وحدها بل تعداها كذلك الى المناصب التنفيذية العليا حيث حرص البريطانيون على أن تكون هذه المناصب وقفا على بنى جنسهم وحدهم بحجة أن المصريين لم يكتسبوا المهارات الادارية اللازمة لهذه الأعمال(٦٢) . ولعل ما يؤيد وجهة نظرنا من أن الضغط من أجل الكفاية الادارية لم ينشأ كلية بين الموظفين البريطانيين فى مصر على مختلف درجاتهم ولكنه حدث من جانب المجتمعات الأجنبية فى مصر وبوجه خاص من جانب جماعات التجار الأجانب الذين كانوا شغوفين لتمدن مصر ، وكذلك المراقبون فى أوربا المعنيين بشئون مصر كانوا يطالبون أيضا باصلاح ادارة مصر واقتصادياتها . وأن هؤلاء نادوا ببرامج التمدن وشاركهم بعض المصريين وان كانوا يدركون أن بعض الاصلاحات تتطلب مزيد من استخدام الأوربيين فى مصر(٦٣) .

ولعل هذا يفسر قلة الموظفين المصريين الذين كانوا يشغلون مناصب ادارية عليا طيلة فترة السيطرة البريطانية ، حيث نجد أقلية من المصريين منحوا فرصا للعمل تتناسب مع تعليمهم الذى حصلوه . ومع أن مصر كان بها مدرسة للهندسة الا أن قليلا جدا من مهندسى الرى المصريين شغلوا مناصب ادارية عليا(٦٤) ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان نظام الترقيات فى الخدمة المدنية بالنسبة للمصريين كان يعتمد على الخضوع والطاعة ، ذلك أن سلطات الاحتلال كان يهمها فى المقام الأول ايجاد فئة من الموظفين تابعة ليس لها القدرة على روح الابتكار .

* * *

---

(٦٢) Cromer to Grey, March 3, 1957,PP.35—36

(٦٣) Tignor, Op. Cit., p. 183.

(٦٤) مثل اسماعيل سرى خريج مدرسة الهندسة والذى أصبح وزيرا فيما بعد .

وقد قمنا بفحص عـــدد كبير من ملفـــات خـــدمات كبـــار الموظفين الأوربيين(٦٥) في الفترة موضوع الدراسة بهدف القاء الضوء على طريقـــة اختيار الموظفين الأوربيين في الجهاز الحكومى . فتبين لنا انه في السنوات الأولى للاحتلال لم يكن هناك نظام رسمى لاختيـــار الموظفين الأوربيين في الخدمة المدنية المصرية . فبعض هؤلاء كانوا يجلبون من كل المصادر المتاحة محليا ، اى من الموظفين الذين سبق لهم خدمة الحكومة منذ عهد اسماعيل والذين كانت لهم دراية بشئون البلاد . كما هو الحال بالنسبة لفيتا هرارى والذى أصبح مديرا عاما للحسابات المصرية(٦٦) . والبعض الآخر ممن الحقوا بالجهاز الحكومى منذ بداية عهد توفيق .

كما اتضح انه لم تكن هناك قواعد عامة لاختيار الموظفين الأوربيين، فلم يكن هؤلاء يختارون عن طريق امتحان ومسابقة كما هو الحال في الهند في ذلك الوقت بل جيء بالكثير من الموظفين الانجليز من الهند على سبيل الاعارة . وكان من المتوقع عودتهم الى الهند بعـــد الانتهاء من أعمالهم أو حصول مصر على استقلالها .

ففى المرحلة الأولى من الحكم البريطانى لمصر نلاحظ أن أفراد جهاز الرى من المهندسين الانجليز جاءوا مصر من الهند عن طريق الاعارة حيث كانوا يعملون في خدمة حكومة الهند وتعاقدت الحكومة المصرية معهم بموجب عقود تتضمن الشروط الآتية :

اولا ــ مدة العقد ٥ سنوات يعطى مكافأة مرتب سنة عند انتهائهـــا واذا استغنت الحكومة عن خدمته قبل انتهاء المدة يمنح مكافأة بنسبة المدة التى يكون قضاها في الخدمة .

ثانيا ــ تدفع الحكومة المصرية لحكومة الهنـــد المقرر اســـتقطاعه لمعاشـــات هؤلاء المهندسين حتى انتهـــاء مدة الخمس ســـنوات الأولى من خدمته في مصر وبعـــد ذلك يقومون هم بسداد استقطاع معاشاتهم لحكومة الهنـــد .

---

(٦٥) مودعه بدار المحفوظات العمومية بالقلعة .

(٦٦) يهودى يحمـــل الجنسية الانجليزية سنتحدث عنه في نفس الفصل .

ثالثا — تضمن الحكومة المصرية لهم خدمة ١٥ سنة فى مصر .

رابعا — يكون لهم الحق فى الحصـــول على معاش بعد انتهاء مدة الخمسة عشرة سنة .

خامسا — يستقطع منهم ٥٪ معاش بعـــد مضى خمس سنوات على خدمتهم فى مصر(٦٧) .

ولم يكن جلب الموظفين الانجليز من الهنـــد مقصورا على الأعمـــال الفنية وحدها بل كان شـــاملا للأعمال الأخرى كالنواحى القضائية كما هو الحال بالنسبة لجون اسكوت John Scott ومالكولم ماك ايلريث(٦٨) Malcolm Mac Ilwraith وقـــد شغل كل منهما منصـــب المستشار القضائى لنظارة الحقانية ، وكذلك الأعمال المتعلقـــة بالبوليس كمـــا هو الحال بالنسبة لتشارلس كولس باشا Charles Coles الذى عمل حكمدار لبوليس الاسكندرية عام ١٨٨٣ وهو من مواليد الهند وخدم الحكومة المصرية نحو ثلاثين سنة(٦٩) .

---

(٦٧) وجدنا هذه الشروط فى ملفات خـــدمات معظم مهندسى الرى الانجليز أمثال وليم ولكوكس William Willcocks وسكوت مونكريف Scott Moncrief ووليم جارستن William Garstin وغيرهم أنظر : ملف خدمة وليم ولكوكس رقم ١٩٥٣٠ محفظـــة ٦٧٦ دولاب ٣٢ وأيضا ملف وليم جارستن رقم ٢٣٥٢٩ محفظـــة ٩٣٥ دولاب ٤٥

(٦٨) كان جون سكوت يعمل قاضيا بالهند ثم عمـــل فى الحكومة المصرية الى أن أصبح مستشارا قضائيا لنظارة الحقانية وخلفه فى منصبه ماك ايلريث فى ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ وهو أيضـــا ســـبق له الاشتغال بحكومة الهند وعندما جاء الى مصر عمل فى وظيفة نائب تفتيش قضايا المالية بمرتب شهرى ١٠٠ جنيه سنة ١٨٩٧ ثم أصبح مستشارا خلفـــا لجون سكوت فى العام التالى ومنح ١٦٦ جنيها مرتبا شهريا وترك خدمة الحكومة سنة ١٩١٦ ومنح ١٠٠ جنيها معاشا شهريا — أنظر ملفـــه رقم ٢٦٨٩١ محفظة ١٢١٣ دولاب ٥٩

(٦٩) أنظر كشف بمدد خدمته فى ملف خدمته رقم ٢٥٤٨٥ محفظة ١٠٨٨ دولاب ٥٣ وهو من الضباط الانجليز الذين عملوا فى حكومة الهند ثم نقل الى الحكومة المصرية فى وظيفة حكمدار بوليس الاسكندرية أول مايو ١٨٨٣ ثم شغل عدة مناصب بعد ذلك منها باشمفتش ضبط الوجه البحرى ثم مفتش عموم البوليس فى المدة من اول اغسطس ســـنة ١٨٩١ الى ٧ نوفمبر سنة ١٨٩٤ ثم حكمدار لبوليس مصر من عام ١٨٩٤ الى عام ١٨٩٦

على أن الحاق الموظفين الأوربيين بخدمة الجهاز الحكومى لم يكن مقصورا على المصادر المحلية أو الاعارة من الهند . فقد اتضح لنا من فحص ملفات كبار الموظفين الانجليز أن كثيرا منهم قد وفدوا من انجلترا الى مصر فى بداية فترة السيطرة البريطانية عليها والحقوا بجهاز الخدمة المدنية وهم مقتبل الشباب بعد أن تخرجوا من المدارس المتوسطة وظلوا يرتقون فى المناصب الحكومية الى أن تربعوا على قمتها — وهم كثيرون أمثال جورج موريس George Morice مدير عموم الأمن العام بوزارة الداخلية (١٩١٧ — ١٩٢٠) (٧٠) .

كما تبين أن نسبة كبيرة من كبار الموظفين الانجليز فى جهاز الخدمة المدنية الأوربية فى مصر كانوا من العسكريين سواء فى جيش الاحتلال او ممن الحقوا بالعمل فى الجيش المصرى . وبعض هؤلاء اشتغلوا مناصب المستشارين ووكلاء النظارات ورؤساء المصالح الحكومية المصرية . وكان شغل هؤلاء لمثل تلك المناصب يرجع الى مشيئة القنصل البريطانى وحده وصدور أمر عال بعد موافقة مجلس النظار .

ومن العسكريين الذين عملوا بالجهاز الحكومى ولفريد ماتشل wilfrid Machell والسير جلبرت كليتون Gilbert Clayton وهما من ضباط الجيش الانجليزى الذين كانوا يعملون بالجيش المصرى . وقد ابتدأ ماتشل(٧١) خدمته فى الحكومة فى عام ١٨٨٦ برتبة بكباشى فى الجيش المصرى وفى عام ١٨٩٦ أصبح مفتش عموم مصلحة السواحل ثم صار مستشارا لنظارة الداخلية فى عام ١٨٩٨ حتى ١٩٠٨ خلفا لمستر

وأخيرا مفتش عموم السجون منذ عام ١٨٩٧ بمرتب شهرى ١٢٥ جنيها ارتفع الى ١٤٥ يناير ١٩٠٧ وأحيل الى المعاش فى اكتوبر سنة ١٩١٣ وقرر مجلس النظار منحه مكافأة قدرها ثلاثة آلاف جنيه بخلاف معاشه — أنظر : ملفه رقم ٢٥٤٨٥ محفظة ١٠٨٨ دولاب ٥٣

(٧٠) جاء الى مصر فى عام ١٨٨٤ والتحق بالعمل ببوليس اسيوط برتبة صاغ وظل يرتقى الى أن وصل الى منصب مدير عموم الأمن العام سنة ١٩١٧ — أنظر : ملفه رقم ٢٨٦٠٨ محفظة ١٥١٤ دولاب ٦٥

(٧١) هو بيرسى ولفريد ماتشل Bercy Willfrid Machell أنظر : ملف خدمته رقم ٢٣٧٩٦ محفظة ٩٥٥ دولاب ٤٦

جورست . كما أصبح كليتون مستشارا لنظارة الداخلية فى عام ١٩١٩(٧٢) .

والواقع أن العسكريين الانجليز سيطروا على معظم المصالح الحكومية كما هو الحال بالنسبة للسير جورج يوهن مكولى George Bohun Macauley الذى ترك الجيش المصرى وعمل مديرا عاما للسكك الحديدية فى عام ١٩٠٦(٧٣) .

وتبين لنا من ملفات الموظفين الانجليز أيضا أن الحكومة المصرية استعانت بعدد من المهندسين والأطباء ممن سبق اشتغالهم بالجيش الانجليزى أو المصرى فى الخدمة المدنية المصرية وهؤلاء شغلوا مناصب كبرى فى الحكومة المصرية أمثال الكولونيل جورج ليونس George Lyons مدير عام مصلحة المساحة (١٨٩٦ — ١٩٠٩) (٧٤) والسير هوراس بنشنج Horace Pinching وهو ضابط طبيب من ضباط الجيش الانجليزى الذين اشتغلوا فى خدمة الحكومة المصرية عام ١٨٨٧ والذى أصبح مديرا لمصلحة الصحة العمومية عام ١٨٩٩(٧٥) .

---

(٧٢) ظل يعمل بالجيش المصرى الى أن وصل الى رتبة لواء ثم أصبح مستشارا لوزارة الداخلية فى ٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ الى ٣١ مارس سنة ١٩٢١ بمرتب شهرى ١٩١ جنيها أنظر : ملف خدمته رقم ٢٩١٨٣ محفظة ١٥٧٧ دولاب ٦٨

(٧٣) الحق بالجيش المصرى برتبة بكباشى سنة ١٨٩٦ ثم أصبح فى فى عام ١٩٠٦ مديرا عاما للسكك الحديدية بمرتب ١٦٦ جنيها شهريا وفى ابريل ١٩١٩ أصبح مراقبا عاما لوزارة المواصلات ثم مستشارا للوزارة فى يونية من نفس العام بمرتب ١٩١ جنيها — أنظر : ملف خدمته رقم ٢٩١٤٩ محفظة ٥٧٥ دولاب ٦٨

(٧٤) بدأ الخدمة فى الجيش المصرى فى عام ١٨٩١ ثم أصبح مديرا عاما لمصلحة المساحة عام ١٨٩٦ ، وهو من خريجى مدرسة الهندسة الملكية بانجلترا ويعرف اللغة العربية العامية واللغة الفرنسية والألمانية أنظر : ملف خدمته رقم ٢٣٨٨٦ محفظة ٩٦٢ دولاب ٤٧

(٧٥) كان يعمل بكباشى طبيب فى الجيش المصرى منذ عام ١٨٨٧ ، وفى أول نوفمبر سنة ١٨٩٩ أصبح مديرا عاما لمصلحة الصحة العمومية بمرتب ١١٦ جنيها شهريا ارتفع الى ١٢٥ سنة ١٩٠٣ الى أن احيل الى المعاش فى عام ١٩٠٧ — أنظر : ملف خدمته رقم ٢٣٤٥٠ محفظة ٩٣٠ دولاب ٤٥

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة المصرية كانت تضمن لهؤلاء العسكريين مدة خدمة لا تقل عن ١٥ سنة فى حالة ترك العسكريين لخدمتهم نهائيا بالجيش الانجليزى(٧٦) .

وبمرور الوقت مع ان عملية اختيار الموظفين الأوربيين للجهاز الحكومى لم تكن منظمة الا اننا نلاحظ أن عددا هائلا من الأفراد لم يكن لهم خبرة سابقة جاءوا الى مصر من كليات الجامعات الانجليزية مثل كمبردج Cambridge واكسفورد Oxford وكلية الدراسات اللاهوتية فى دبلن College .

وفى عام ١٨٩٠ استحدث نظام لاختيار الموظفين الانجليز فى خدمة الحكومة المصرية حيث جاء الى مصر بعض الشبان بعد أن تلقوا تعليمهم فى المدارس الابتدائية والثانوية فى بلادهم حيث درسوا اللغة الانجليزية وبعض اوضوعات الأوربية الأخرى ثم انتقلوا الى العمل بفروع الادارة وخاصة نظارتى الداخلية والمالية وقد مكن هذا النظام رجالا جددا من أن يحصلوا جانبا معينا من الخبرة بأحوال البلاد خاصة لغتها وعاداتها — قبل أن يشغلوا المناصب فيها وان كان هذا النظام قد أعطى الفرصة لتدريب كبير بالنسبة للرجال الذين يرسلون الى الأقاليم كمفتشين فى نظارة الداخلية والذين يواجهون المشاكل المحلية ويتعاملون مع الموظفين المصريين وعلى أية حال فقد استمر الخبراء الفنييون وخاصة الذين يعملون فى مصالح الرى والزراعة والصحة العامة يختارون عن طريق مصالحهم ولم يكن يتم اختيارهم عن طريق نظام التدريب السابق الاشارة اليه(٧٧) . غير أن نظام اختيار الموظفين الأوربيين للخدمة المدنية المصرية قد تغير فى عام ١٩٠٢ . ويبدو ان من اهم الأسباب التى دعت الى تطوير واصلاح الخدمة المدنية اعادة فتح السودان والرغبة فى الحصول على رجال من الطراز الأول لكى يشكلوا جهاز الخدمة المدنية فى السودان .

وعن طريق مشروع أعده رجنالدونجت Reginald Wingate حاكم عام السودان والدون جورست Eldon Gorst المستشار

---

(٧٦) انظر نفس الملف .

(٧٧) Tignor, Op. Cit., pp. 186-187.

المـالى فى ذلك الوقت ، تضمنت التنظيمات الجديدة أن الوظائف الخالية فى كافة فروع الادارة فى مصر يعلن عنها فى كليـات الجامعـة الانجليزية والأيرلندية ، وكانت طلبات الاسـتخدام من طالبى الوظائف فى هـذه الكليات تسلم وتفحص بواسطة لجنة الاختيار التى تشكل من أربعـة من كبار موظفى الحكومتين المصرية والسودانية ويجدد اختيار أعضاء اللجنة كل سنة . يحدثنا كرومر أن أعضاء اللجنة كانوا مستقلين تماما ولا سلطة لأحد عليهم(٧٨) .

ولم يكن هناك امتحان قياسى لشغل الوظائف الشاغرة ولكن طالبى الوظائف يعرضون لمقابلة شخصية أمام اللجنة المشـار اليها فى لنـدن لاختيار العناصر المناسبة منهم للعمل فى هـذه الوظائف وذلك بعـد أن يفحصوا فحصا طبيا أمام لجنة معينة لذلك ، ذلك أنه كان من الضرورى أن يكون المرشحون على لياقة بدنية لكى يتحملوا العمل فى مصر والسودان وذلك خيرا للحكومة ولهم . وكانت اللجنة تقوم باختيار المرشحين طبقـا لأعداد الوظائف الخالية أو التى ينتظر أن تخلو ، وكانت عمليـة الاختيار تتوقف على كفاءة المرشح ومقدرته ومعارفه ، وعلى ذلك فقد كانت تقبل الشهادات والتوصيات من الذين يعرفون المرشح معرفة شخصية سواء كان قـد تعلم عندهم أم عند سواهم(٧٩) .

وكان الناجحون فى الاختيار الشخصى الذين يلتحقون بجامعة كمبردج Cambridge أو اكسفورد Oxford لمدة سنة يدرسون خلالها اللغـة العربية قبل الذهاب الى مصر أو السـودان . وكان يجب أن يكون عمر الطالب عند تقديم طلبه بين ٢١ ، ٢٥ سـنة . ومع أنهم من الناحيـة النظرية كان على طالبى الوظائف أن يختاروا بين العمـل فى مصر أو فى السودان الا أنه فى حالات كثيرة كانت هذه المسألة متوقفة على رأى الجهاز الادارى البريطانى فى مصر(٨٠) وبعد أن يقضى المرشحون دراسة هـذه السنة يمتحنون فى المواد التى يدرسونها فاذا نجحوا يكشف عنهم طبيـا

---

(٧٨) Egypt No I. (1956) Cromer to Grey, March 8, 1906.

(٧٩) Op., Cit., p. 58.

(٨٠) Tignor, Op. Cit., p. 187.

مرة أخرى للتأكد من أن صحتهم لازالت حسنة . وفى هذه الحالة تصادق اللجنة على تعيينهم بصفة نهائية وتصدر الأوامر اليهم بالسفر الى مقر وظائفهم سواء فى القاهرة أو الخرطوم(٨١) .

وعلى أية حال فقد كان هؤلاء يعملون فى مناصب أو وظائف تابعة عادة فى نظارتى الداخلية والمالية كمفتشين مساعدين لمدة سنة تحت الاختبار ، وفى نهاية هذه المدة اذا اثبتوا صلاحيتهم للعمل وقدرتهم على أداء بعض الامتحانات البسيطة فى اللغة العربية قراءة وكتابة فان تعيينهم يتقرر بصفة نهائية ولا ينقلون من عملهم الا فى حالات المرض أو سوء السلوك أو الغاء الوظيفة . أما فيما يتعلق بالمرتب فانه طبقا لهذه التنظيمات الجديدة فكان الحد الأدنى للمرتب ٢٤٠ جنيه فى السنة وبعد ست سنوات تصل مرتباتهم ما بين ٤٠٠ و ٦٠٠ جنيه و ٨٠٠ الى ١٥٠٠ جنيه للأكفاء منهم(٨٢) .

وكان عدد الطلبات التى تتقدم كل سنة من راغبى التوظف من الانجليز تزيد على عدد الوظائف الخالية . ففى سنة ١٩٠٤ قدم ١١٨ طلبا بينما كانت الوظائف الخالية ١٢ وكان الناجحون من اكسفورد ٩ وكبردج ٢ و١ من كلية اللاهوت فى دبلن . وفى سنة ١٩٠٥ قدم ٢٢٠ طلبا بينما كانت الوظائف الخالية ١٤ وكان الناجحون ٨ من اكسفورد و٥ من كمبردج و ١ من كلية اللاهوت فى دبلن(٨٣) .

وكان الهدف من هذا النظام هو تمكين مصر والسودان من اختيار عناصر من الشبان الانجليز المؤهلين تأهيلا عاليا واعطائهم تدريبا كافيا فى لغة وعادات أهل البلاد قبل أن يجيئوا الى الشرق . وكان هناك نقص شائع للجهاز الادارى البريطانى فى مصر قبل هذا النظام ذلك أن نسبة ضئيلة فقط من الموظفين البريطانيين كانت لديهم معرفة بلغة أهل البلاد(٨٤) .

---

(٨١) Egypt no. I. (1906) p. 58.

(٨٢) Tignor, Op. Cit., p. 188.

(٨٣) Egypt No. I. (1906) p. 58.

(٨٤) Ibid. p. 58. Tignor, Op. Cit., p. 188.

غير أن التدريب التمهيدى فى اكسفورد وكمبردج استطاع منح طالبى الوظائف بداية حقيقية فى تعلم اللغة العربية ، ولكن يتضح أن هذه لم تكن القضية ذلك أن تعليم اللغـــة العربيـــة فى كمبردج واكسفورد لم يكن على مستوى عال مـــع أن منهج تعليم اللغـــة العربيـــة كان يقوم بتدريسه مستشرقون بارزون ومدرســـون من العرب(٨٥) . ومنهم مارجوليـــوث Margoliouth فى اكسفورد وادوارد براون Edward Brown فى كبمردج بالاشتراك مع الأساتذة العـــرب الذين كانوا يقومون بتدريس اللغة العربية . وكان مستوى تعليم اللغة العربية وتحصيلها منخفضـــا كما أن الامتحان الذى كان يعقد للموظف فى اللغة العربية بعد تعيينه لم يكن ذا مغزى أو معنى أو لم يكن مهما لدرجة أنه كان معروفا أن أحدا لن يطرد من خـــدمة الحكومة اذا رســـب فى الامتحان . وعلى ذلك فان الفكرة فى خلق وايجاد جماعة من الموظفين البريطانيين يتحدثون لغـــة أهل البـــلاد بطلاقة لم تتحقق أبدا . فالموظفين الذين قضوا فترات طويلة فى الأقاليم كالمفتشين فى مختلف المصالح تعلموا كيف يتحدثون العربية العامية ، ولكن قليـــلا جـــدا من الموظفين فقط هم الذين حاولوا أن يتعلموا كيف يقرأون ويكتبون العربية(٨٦) .

والواقع أن هذه القواعد الجديدة الخاصة باختيار الموظفين الانجليز وتدريبهم طبقت فقط فى نظارتى الداخليـــة والمـــالية ، أما المصالح الأخرى متضمنة حقل التعليم فكانت تختار موظفيها بمعرفتها . وفى المجالات التى تعتبر فروعا فنيـــة للادارة كان لهم أن يختـــاروا الطرق التى تناسبهم فى

---

(٨٥) يذكر كرومر أن مستر براون Brown أســـتاذ اللغـــات الشرقية بجامعة كمبردج هو صاحب اقتراح تدريس اللغة العربية فى جامعة كمبردج حيث كان فى زيارة لمصر سنة ١٩٠٢ ووافقـــه كرومر على رأيه . وقد امتدح براون هذا النظام بقوله :

« مهما أطنبت فى مدح النتائج العظيمة التى نتجت عن طريقة اختيار الموظفين فلست أوفيها حقها من المدح ... اذ من الواضـــح أن الاختيار الذى يتم عن طريق الامتحان يمكن أن يتم فى كل مكان على يد ممتحن متوسط فى المقدرة والكفاية ولكن الطريقـــة التى اتبعتهـــا الحكومة المصرية جاءت بنتائج حسنة . انظر :

Egypt No. I. (1905) March 15, 1905. pp.61-62.

(٨٦) Tignor, Op. Cit., pp. 188-189.

اختيـــار الموظفين ، فبعض هـــذه المصالح كانت تتطلب الالمـــام بلغتها الخاصة وكانت تجرى اختبارات فى ذلك للأفراد الأجانب الذين يتقدمون لشغل الوظائف الخالية بها ، فمفتشو الرى والمدرسون فى نظارة المعارف كان عليهم أن يؤدوا بنجاح اختبارا فى اللغات ولكن طبقا لقول احد الموظفين أنهم كانوا « يرتبكون بســهولة » . فمفتشو الرى كان عليهم أن يقرأوا تنظيمات الترع البسيطة بينما المدرسون كان عليهم أن يترجموا التنظيمات المصلحية أو تعليمات المصالح وعلى هذا فمعظم الخبراء المتخصصين من الفنيين لم يكن مطلوبا منهم اتقان العربية(٨٧) .

وان كان مستر ماتشل Machell مستشار نظارة الداخلية قـــد امتدح ذلك النظام الا أنه علق عليه قائلا « أما ما يعرفونه من العربية عند وصولهم فلا يفيدهم فى الحال فى اشغالهم ، ومع ذلك فانهم يستفيدون منه فيما بعد فانى أجعلهم يثابرون على الدرس فلا تمضى مدة قصـــيرة حتى يصير ما تعلموه من العربية مختلفا كل الاختلاف عن العربيـــة التى تعلمها الأوربيون طبقا لهذا النظام وقد وجدت أن طلبة الكليات يستفيدون فائدة

---

(٨٧) ذكر أحد الموظفين البريطانيين « فى الحال بعد وصولى مصر ادركت ما اذا كنت سأتلقى دراسة هامة في اللغة العربية متضمنة الكتابة وتبين لى أننى لكوني أعمل في مجال فنى فانه من الأهمية بمكان أن أقضي الوقت الذي خصصته في البحث عن الوسائل التى تعمل على التقـــدم فى موضوع عملي الخاص بدلا من قضاء هذا الوقت في دراسة اللغة العربية لكى أصبح باحثا فى العربيـــة . وعلى أية حال فانني مثلي معظم الموظفين الانجليز الاداريين أو الفنيين حصلت على خبرة حسنة كافيـــة للتحـــدث باللغة العربية عن طريق الناس البسطاء غير المتعلمين مكنتني من ادارة العمل وللأغراض العادية في المعاملات مع المصريين ، وغالبا فى السنوات الأولى من وجودى فى مصر تحدثت قليلا لمدة أسابيع . وكما هو الحـــال بالنسبة لكل المصريين المتعلمين الذين يتحدثون الانجليزية أو الفرنسية أو كليهما كانت المناقشات بشأن الموضوعات العلمية من الســـهل اجراؤها باحدى هاتين اللغتين بدلا من اللغة العربية . وأكثر من ذلك فان معظم المصريين يفضلون التحدث بالانجليزية فى مثل هذه المناسبات ولذلك لم يكن من الضرورى دراسة تعقيدات اللغة القديمة التى كان كثير من الموظفين مضطرين الى دراستها بحكم عملهم » . Tignor, Op. Cit., p. 190.

أنظر : أثيار راسل فى كتابه الى هذا المضمون . Russell, Thomas Egyptian Service 1902 - 1946.p.15.

كبيرة من التمرن على الحركات العسكرية مدة قصيرة قبل استلامهم أشغالهم الادارية . فانهم يعيدون وقد تعلموا شيئا من العربية العامية وهم ممتلئون همة ونشاطا » .

وقد وصف كاتب أمريكى الموظفين الانجليز فى خدمة الحكومة المصرية وشبههم (بالهواه) وقال أنه يعوزهم الالمام بتاريخ وثقافات الشعوب التى حكموها اذ أن مدة التدريب فى اكسفورد وكمبردج والتى كانت تبلغ عاما قضيت فى دراسة اللغة العربية فى مستوى صعب لا يمكن لأغلب الدارسين تحصيله . وفى الحقيقة لم يكن الدارسون يتلقون تعليما عن تاريخ وثقافة وعادات ومؤسسات مصر ثم لم يدرسوا هذه المسائل بعد تعيينهم . ومهما يكن من أمر فان هؤلاء الرجال كانوا يختارون من الطبقات العليا فى المجتمع الانجليزى وهى الطبقات التى اعتادت أن تحكم الآخرين والتى اعتادت أن تأمر فتطاع . وهؤلاء نقلوا خبراتهم فى الحكم الى ممتلكاتهم الامبراطورية ، واذا كان ينقصهم فهم الشعوب الخاضعة لهم فانهم وضعوا الثقة فى أنفسهم وفى مقدرتهم على حكم الآخرين(٨٨) .

ويبدو واضحا أن هؤلاء الموظفين الانجليز كان لهم دور فى ادخال النظم الغربية فى الادارة الى دواوين الحكومة المصرية .

وهكذا نرى أن تنظيمات سنة ١٩٠٢ وضعت نهاية للنظام القديم فى اختيار شخصيات جديدة من الكليات الجامعية . واذا كان هذا النظام الجديد مهما بالنسبة لمجال التعليم الا أنه كان تأثير عكسى بالنسبة للمصالح الحكومية الأخرى ، ذلك أن الشبان الانجليز عديمى الخبرة نسبيا كانوا يجيئون الى مصر ويعملون بالأقاليم بمثابة مفتشين أو مساعدى مفتشين بنظارتى الداخلية والمالية وهؤلاء يصبحون على اتصال مباشر بموظفى الأقاليم المصريين ، وكثير من هؤلاء الرجال لهم خبرة ادارية طويلة . وقد كان متوقعا أن هؤلاء المفتشين من الطبيعى أن يخضعوا رجال الادارة المحلية لسلطاتهم ويفرضوا عليهم (نصائحهم) . ولذلك فقد كثر الاحتكاك بين الموظفين الانجليز والمصريين فى مجالات عديدة حيث كان هناك استياء

---

(٨٨) Tignor, Op. Cit., p. 190.

ضد السلطات الزائدة لهؤلاء الشبان من جانب رجال الادارة المحلية المصريين(٨٩) .

ومن الجدير بالذكر ان نسبة كبيرة من هؤلاء الشبان الذين اختيروا بواسطة النظام الجديد فضلوا العمل فى السودان عن مصر . ذلك ان الخدمة المدنية فى السودان كانت مشكلة من جماعة من علية القوم ولهم مكانة كبيرة ، هذا بالاضافة الى ما تتطلبه الخدمة فى السودان من احتياجات خاصة بالظروف المناخية والجغرافية فى حين ان مصر حصلت على اولئك الذين لم يكونوا مناسبين للعمل فى هذا المجال ، وكثيرون من هؤلاء كانوا مؤهلين تماما لمسئوليات العمل الادارى والفنى فى مصر وكان المستوى التعليمى للموظفين الانجليز الذين عينوا طبقا لهذا النظام بوجه عام عاليا وخاصة فى الفروع الفنية للادارة حيث أوضح احد الموظفين الرسميين فى هذه الفترة انه فى هيئة الرئاسة فى احد الفروع الفنية ما بين عامى ١٩٠٤ــ ١٩١٤ نجد ان الثلين على الاقل كانوا من خريجى الجامعات البريطانية بمرتبة الشرف ومن بينهم ٩ كانوا حاصلين على مرتبة الشرف الاولى .

ومن المحتمل أن مصر والسودان حصلتا على كثير من الرجال من الطبقات العليا فى المجتمع الانجليزى اكثر مما حصلت عليه معظم ممتلكات بريطانيا فيما وراء البحار . فالخدمة المدنية الاوربية فى مصر كانت ملفتة لأنظار الفئة الفوقية للطبقة المتوسطة ولابناء الرجال المهنيين . ومع انه لا توجد احصاءات خاصة بذلك فان ابناء رجال الدين ورجال الاعمال وبنظار ملاك الاراضى يظهرون فى التقارير المتعلقة بأشخاص الموظفين الانجليز فى مصر(٩٠) .

وعندما نستعرض علاقة الموظفين الانجليز بالمصريين نلاحظ أن جماعة الموظفين الانجليز اتصفت بالاستعلاء والعزلة والاحتقار . ويرجع ذلك الى الكبرياء الذى تولد فى نفوسهم نتيجة احساسهم بالتفوق الحضارى على المصريين . وقد تكون مرد ذلك ايضا الى عزلتهم عن المصريين والى

---

(٨٩) من الجدير بالذكر أن هذا النظام قد انتقد كثيرا من جانب بعض الموظفين الانجليز امثال كولس باشا انظر كتابه :
Coles, Reflections and Recollections. p. 170.

(٩٠)

السلطة التى استأثروا بها دون المصريين والتى خلعت عليهم ظاهرة التعالى والأنفة من السكان المحليين . فالموظفون الانجليز نادرا ما تعاونوا مع المصريين على أصول اجتماعية ثابتة ، رغم معاملاتهم مع زملائهم المصريين . ومن ثم فلم يكن متوقعا من الموظفين الانجليز التعاون مع الموظفين المصريين سواء فى مجالات العمل أو خارجها .

وتتضح ظاهرة التعالى هذه فى نواح كثيرة منها على سبيل المثال تخصيص حجرات مستقلة للمدرسين الانجليز فى المدارس واخرى للمصريين كما يتضح جليا تعالى الموظفين البريطانيين على المصريين من تقاليدهم المتبعة فى ناديهم الاجتماعيين والرياضيين ، نادى الجزيرة ونادى الترف Turf ، وقد تأسسا فى أوائل عهد الاحتلال لممارسة الأنشطة الاجتماعية بين الموظفين البريطانيين . وكان هذان الناديان بعيدين كل البعد عن المصريين قبل الحرب العالمية الأولى فلم يتمكن أحد من المصريين من الحصول على عضوية هذين الناديين فى هذه الفترة ، هذا بالاضافة الى أنه لم يكن يسمح للمصريين بدخول هذين الناديين أو حتى اصطحاب الانجليز لبعض أصدقائهم المصريين اليهما(٩١) .

وهذه العزلة التى عاشها الانجليز بعيدا عن المجتمع المصرى غرست فى نفوسهم العنجهية والاستعلاء العنصرى ، فقد اعتبر الانجليز المصريين على أنهم « شعب منحط متخلف يجب أن يعامل معاملة الأطفال » وكانوا فى محادثاتهم الخاصة يرمزون الى المصريين على أنهم « تابعين أو غشاشين »(٩٢) .

---

(٩١) Tignor, Op. Cit., pp. 191 - 192.

(٩٢) مثال آخر للكبرياء الذى يتصف به الاداريون البريطانيون أن احد الموظفين البريطانيين وكان يعمل فى نظارة المعارف دوعى الى مكتب المستشار الانجليزى للمعارف فوجد عنده ثلاثة من كبار الموظفين (انجليزى وفرنسى ومصرى) فاقترب من المستشار بخجل الذى التفت اليه صائحا « أنت تأتى الى الغرفة مثل الوطنى » لمزيد من التفاصيل انظر :

Tignor, Op, Cit., p. 193.

كما أن مذكرات قلينى فهى بها أمثلة كثيرة على غطرسة الموظفين الانجليز .

فالاستعلاء العنصرى أو العنصرية كانت تشكل جزءا من الخبرة الأوربية فى القرن التاسع عشر . فخلال الاستعمار التزمت بريطانيا بحكم عدد كبير من الشعوب بسكانها ودخلها المحدوديين ، وكان لبريطانيا سيطرة التكنولوجيا العسكرية ولكن كان من الصعوبة على حد قول تنجر Tignor كبح جماح الثورات التلقائية لطبقات كبيرة من السكان . وفى مصر كان جيش الاحتلال البريطانى يقل فى الغالب عن خمسة آلاف جندى، وكان عدد الموظفين الانجليز قليلا قبل قيام الحرب الأولى بينما لم تكن الجالية البريطانية فى مصر كبيرة العدد ولم يكن كذلك بالنسبة لبقية السكان الأوربيين فى مصر الذين على أية حال لم يكن من الممكن الاعتماد عليهم فى تأييد البريطانيين . وكانت الطريقة الوحيدة التى تمكن البريطانيين من حكم المصريين هى اتباع أسلوب الاستعلاء العنصرى واستمرار عزلتهم على المصريين ومعاملتهم للمصريين كأناس أقل شأنا ، وهذا الموقف ولد الخوف والاحترام فى نفوس عامة الناس(٩٣) .

ولعل هذا يفسر حرص كرومر على زيادة عدد الموظفين فى البوليس الأوربى ونوه كرومر بأن كلمة البوليس الأوربى أوقع فى النفس من كلمة زميله المصرى(٩٤) .

والحقيقة أن كرومر كان اكبر مظهر للاستعلاء العنصرى البريطانى فهو قد عزل نفسه عن المصريين فى أسلوب حاكم شرقى مستبد ، وفى الوقت نفسه أبقى هيبته وهيبة حكومته فى ظهوره الدورى أمام الناس . وعلى أية حال فقد كانت هناك أخطار أو صعوبات فى اتباع أسلوب هذا الحكم . فالعزلة والاستعلاء العنصرى الذى اتصف به الموظفون البريطانيون والذى استاء منه عامة المصريين آثار فى نفوسهم مرارة خاصة لمهاجمة هذا الحكم . وقد ازداد كره المصريين للانجليز خاصة بعد أن ادركوا أن الانجليز يحشرون فى وظائف الحكومة دون داع ويشغلون المناصب التى يستطيع المصريون القيام بها واكثر من ذلك أن العزلة الاضطرارية للبريطانيين أبقتهم بعيدا عن التأثير الشعبى المصرى فهم لم

---

(٩٣) Tinor, Op. Cit., p. 193.

(٩٤) Cromer to Grey, March 3, 1907. p. 18.

يتمكنوا من معرفة حقيقـــة وشعور الشـــعب المصرى من اجل وضـــع السياسات المناسبة لهذه الحقائق .

والواقع ان الموظفين الانجليز كانوا يتعالون على زملائهم المصريين ويعاملونهم معاملة سيئة ، وكانت المعاملة تزداد سوءا باشتداد الحركة الوطنيـــة(٩٥) .

ولم يقتصر تعالى الموظفين الانجليز على المرؤسين فقط من المصريين وانما كان يشمل المرؤسين والرؤساء على حد سواء . اذ يحدثنا اسماعيل صدقى فى مذكراته أنه عندما رقى من منصب سكرتير ادارى مجلس بلدية الاسكندرية الى منصب سكرتير عام نظارة الداخلية فى عام ١٩٠٨ أسندت اليه اختصاصات وكيل نظارة الداخلية ، وبذلك أصبح رئيسا لبعض كبار الموظفين الانجليز بعد أن كان مرؤسا لهم من قبل ، وأن هؤلاء كبر عليهم ذلك الأمر ورفضوا حضور اجتماعات المجالس التى كان يترأسها اسماعيل صدقى بحكم منصبه الجديد مثل المجلس الأعلى للبلديات ويضيف قائلا انهم لم يمتثلوا للحضور الا بعد أن هدد بالاستقالة وبعـــد أن تدخل شـــيتى Chitty مستشار الداخلية فى الأمر(٩٦) .

ويصور لنا محمد حسين هيكل مدى تعالى الموظفين الانجليز على المصريين ونفوذهم فى الادارة بالقول بأن « مفتش الداخلية الانجليزى وان صغر مركزه يعد نفســـه أكبر من كل موظف مصرى ، بل اكبر من الوزير المصرى لأنه لم يكن يتلقى تعليماته الا من رئيسه الانجليزى . وكان مفتش الرى الانجليزى هو كل شىء فى وزارة الأشغال ، فاذا جاء مفتش الرى أو مفتش الداخلية الى مديرية من المديريات ارتجت المديرية وارتج المركز واضطرب الموظفون المصريون كبارهم وصغارهم فزعا من ملاحظة يبديها هذا المفتش الانجليزى يسوء أثرها فى مستقبل حياتهم كلها . ولم يكن هؤلاء المفتشـــون من طراز ممتاز فى العلم أو فى الكفاية وحسب الواحـــد منهم جنسيته البريطانية ليكون صالحا لكل شىء قديرا على كل شىء »(٩٧) .

---

(٩٥) مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٣٦٩

(٩٦) اسماعيل صدقى ، مذكراتى ، ص ٨ — ٩

(٩٧) محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ج١ ص ٢١

وايا كان الامر فقد استمر الموظفون الانجليز فى عزلة عن المجتمع المصرى طوال الفترة موضوع البحث ، وكانت هـذه الظاهرة من الامور التى لفتت انظار لجنة ملنر ونوهت بها فى تقريرها(٩٨) ، واكثر من ذلك ان العزلة الاضرراية .

* * *

ننتقل الآن الى الحديث عن نوعية الموظفين الانجليز الذين عملوا فى مصر ويبدو ان مراقبى القرن التاسع عشر كانت لديهم نظرات غير سديدة عندما اعتقدوا ان المستعمرات ميدان واسع يتمتع فيه الموظف بقسط من الراحة بالنسبة للطبقات العليا من المجتمع الاوربى حيث كانوا يعتقدون ان المستعمرات جذبت اليهـا معظم الافراد غير الناجحين الذين لم يتمكنوا من ايجاد مكان لهم فى المجتمع الانجليزى بينما فسر البعض الآخر ان الاداريين فى المستعمرات فى القرن التاسع عشر كانوا من الرجال الذين رفضوا ترك او هجر افكارهم التى تشربوها وهم فى سن الصبا لانهم نشأوا فى مجتمع اوربى سريع التغيير ، فلم يستطيعوا ادراك هـذه الآراء فى مجتمعاتهم الخاصة ومن ثم هاجروا الى العالم غير الأوربى .

ويبدو طبيعيا ان يقارن الانجليزى المرشح للوظيفة بين وظيفة كتابية فى بلده وبين الاشتغال بتدريس اللغة الانجليزية فى مصر لتلاميذ المدارس فيختار الاخيرة لمـا لها من مكانة كبيرة ومرتب مغرى ومعـاش مضمون و اجازات طويلة ، وهذه امور كان يتطلع اليهـا خريجوا الجامعات فى بريطانيا(٩٩) .

وعلى اية حال فان القاء نظرة فاحصة على اعمال الموظفين الانجليز فى مصر تظهر لنا انهم جاءوا الى مصر لاسباب كثيرة ، فمثـلا سـكوت مونكريف Scott Moncrief وجارستن Garstin ومهندسـو الرى الآخرون كانت لديهم فرص كبيـره لممارسـة مهـاراتهم وخبراتهم

---

(٩٨) Egypt No I. (1921) Report of the Special Mission to Egypt. p. 9.

(٩٩) عبد الكريم درويش ، البيروقراطية والاشتراكية ، ص ٩٧

واستطاعوا الحصول على شهرة مهنية فائقة فى مصر فى ظل المشكلات الكبيرة المتعلقة بأعمال الرى فى أكثر من استطاعتهم تحقيق ذلك فى انجلترا ذاتها . ولكن يجب ألا ننسى أن خدمة المستعمرات خاصة فى مصر استغلت كوسيلة للحصول على مراكز أو مناصب افضل فى انجلترا وبالذات للحصول على الشهرة فى أوساط الشعب الانجليزى . فمثلا كرومر وكتشنر ارتفعوا فى الحال الى رتبة الاشراف عندما عرفت أعمالهما فى مصر والسودان ، وكذلك آخرون لا حصر لهم نالوا مرتبة (الفروسية) .

ونستطيع القول فى النهاية أن الموظفين الانجليز جاءوا الى مصر بدافع السلطة والرغبة فى ممارستها بشكل غير مقيد وكذلك البحث عن تنمية القدرات فى وضع مختلف مع بعض ملامح المجتمع الانجليزى .

ونختتم هذا الفصل بدراسة لبعض شخصيات من كبار الموظفين الأوربيين الذين خدموا الحكومة المصرية فى الفترة موضوع بحثنا ، نتخذهم كنماذج لغيرهم . وقد بدأنا بموظفين انجليزيين كبيرين هما الفرد ملنر Alfred Milner وتوماس رسل Thomas Russell وقد اعتمدنا فى دراستهما على مؤلف تجنر(١٠٠) ومؤلف رسل(١٠١) . أما الشخصيات الأخرى فقد اعتمدنا فى دراستها على ملفات خدماتهم التى لا تزال مودعة بدار المحفوظات بالقلعة .

ينتسب ملنر الى أسرة متواضعة ، درس العلوم السياسية فى كلية باليول فى اكسفورد وعمل سكرتيرا لمستر جوشن Goschen ثم مديرا عاما للحسابات فى نظارة المالية المصرية ، وكان على قمة مناصب النظارة فى المدة من ١٨٨٩ الى ١٨٩٢ . ويرى البعض أمثال تجنر أن اشتغال ملنر بخدمة الحكومة المصرية يرجع الى سببين الأول : أنه اعتقد أن مصر محتاجة كثيرا جدا الى العون فى الشئون الاستعمارية لدرجة أن الشخص القدير يمكنه زيادة شهرته خلال عمله

---

(١٠٠) Tignor, Modernization and British Colonial Rule in Egypt.

(١٠١) Russell, Thomas. Egyptian Service 1902-1946.

هناك . والسبب الثانى هو كره ملنر لسيطرة الحزب على الفرد وعشقه للحرية . وقد تمتع ملنر بهذه الحرية من خلال ممارسته لعمله وهو على قمة السلطة البيروقراطية حيث عمل وكيل لنظارة المالية كذلك تولى منصب المستشار المالى . وفى كل هذه الأعمال لم يكن ملنر مقيدا بقوانين او عادات المجتمع الانجليزى(١٠٢) .

أما توماس راسل فينتمى الى اسرة ارستقراطية قديمة . وبعد أن تخرج فى كلية اللاهوت فى دبلن فى خدمة مصر عام ١٩٠١ واختار مصر بسبب وجود ابن خاله ماتشل وكان يعمل مستشارا لنظارة الداخلية ، هذا بالاضافة لكونه شابا متحمسا اراد أن يحيا حياته التى يودها خارج البلاد حسبما أراد . ففى مصر شعر أنه حر فى التعبير وهذا قد ينفى جوانب شخصيته اكثر من وجوده فى المجتمع الانجليزى . ولكونه رجلا رياضيا جذب الى مصر بسبب امكانيات الصيد وامكانيات الحياة خارج المدينة . فخدمة المستعمرات كانت تتكون من عدد كبير من الشبان الهاربين من المجتمع الأوربى الصناعى المعقد . وبعد دراسته للغة العربية لمدة سنة فى انجلترا عين راسل فى نظارة الداخلية فى وحدة حراسة الشاطىء خارج الاسكندرية وهناك عاش بين مجموعة من المصريين معظمهم لا يعرفون الانجليزية حيث كان هو الانجليزى الوحيد بينهم ويبدو أن الهدف من ذلك هو ارغام الشاب على اكتساب حصيلة كبيرة من اللغة العامية العربية . وبعد قضاء راسل شهورا عديدة فى هذه الوحدة أصبح راسل مساعد مفتش بنظارة الداخلية ، وخلال اشهر قليلة اشتغل فى عدة مديريات مصرية مكتسبا فى ذلك معرفة بالحياة المصرية المحلية ودراية بالظروف المختلفة فى كل مديرية . وفى النهاية تم تعيينه فى وظيفة دائمة بمثابة مساعد مفتش فى الوجه القبلى . وظل راسل يرتقى حتى أصبح حكمدارا لبوليس القاهرة فى سنة ١٩١٨ وظل فى خدمة الحكومة المصرية حتى عام ١٩٤٦(١٠٣) .

---

(١٠٢) Tignor, Op. Cit., p. 197.

(١٠٣) Russell, Thomas. Egyptian Service. 1902—1946, pp. 11.

وسنختار من فئة المستشارين بنظارة الداخلية شخصيتين . آرثر شيتى Arthur Chitty وجيمس هينز Jamen Haines
وابتدأ الأول خدمته فى الحكومة موظفا صغيرا فى مصلحة الدومين بمرتب عشرة جنيهات فى أول يناير سنة ١٨٨٣(١٠٤) . ثم عين فى سنة ١٨٨٦ مفتش ظهورات بلجنة استبدال المعاشات بنظارة المالية وظل يرتقى فى مناصب الحكومة الى أن أصبح مستشارا لنظارة الداخلية فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٠٨ حتى ١٥ مارس سنة ١٩١٠(١٠٥) .

أما الآخر وهو جيمس هينز(١٠٦) فقد تولى منصبه كمستشار لنظارة الداخلية فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٦ خلفا للسير رونلد جراهام Ronald Graham بمرتب ١٦٦ جنيه شهريا ارتفع الى ١٩١ جنيها فى أول يناير سنة ١٩١٩

والشىء الطريف فى جيمس أنه حصل على بكالوريوس الآداب من كلية اكسفورد سنة ١٨٩٧ ثم جاء الى مصر حيث اشتغل مدرسا للغة الانجليزية بمدرسة الخديوية بمرتب ٢٤ جنيها شهريا واستمر فى التدريس لمدة ثلاث سنوات . غير أنه بعد أن ظل مرتبه كما هو عليه على حد قوله نجده يترك مهنة التدريس كلية ويعمل مفتشا بنظارة المالية فى سنة ١٩٠٠ بمرتب ٣٠ جنيها شهريا ارتفع الى ٧٥ جنيه بعد خمس سنوات . وظل يرتقى الى المناصب العليا فى الحكومة فأصبح مراقبا للأموال المقررة سنة ١٩٠٦ ثم وكيلا لوزارة الزراعة سنة ١٩١٣ وبعدها اختير مستشارا للداخلية سنة ١٩١٦ حتى ديسمبر سنة ١٩١٩ ثم خلفه فى منصبه الجنرال كلاتون Clayton مدير قلم المخابرات ووكيل حكومة السودان .

---

(١٠٤) انظر ملف آرثر شيتى Arthur Chitty رقم ٢٤١٨١ محفظة ٩٨٥ دولاب ٤٨

(١٠٥) بمرتب ١٦٦ جنيها — شغل شيتى عدة مناصب قبل توليه منصب مستشار الداخلية منها سكرتير المستشار المالى بالمر سنة ١٨٩١ ومراقب الأموال المقررة سنة ١٨٩٢ ومدير عموم الجمارك سنة ١٩٠٠ ثم مدير عموم نظارة المالية سنة ١٩٠٦ ومنح رتبة البكوية سنة ١٨٩١ ورتبة المتمايز سنة ١٨٩٥ والنشان المجيدى الثالث فى نفس العام ثم النشان العثمانى سنة ١٩٠٣ — استمارة بمدد خدمته فى نفس الملف .

(١٠٦) انظر ملفه رقم ٢٨٦٢٣ محفظة ١٥١٥ دولاب ٦٥

اما عن نظارة الأشغال العمومية فان الهيئة الادارية العليا والتى يمثلها مستشارو ووكلاء ومديرو عموم ومفتشو عموم هذه النظارة كانوا جميعا من الانجليز .

الحقيقة ان هذه الفئة من المهندسين الانجليز كان لهم دور كبير فى تنفيذ جميع مشروعات الرى والصرف التى اقيمت فى مصر فى تلك الفترة موضوع الدراسة ، والتى كان لها اثر كبير فى النهوض بالزراعة امثال سكوت مونكريف Moncrief Scott ووليم جارستن William Garsten وشارلس ديبوى Charles Dupis وولكوكس وغيرهم.

ومن دراستنا لملفاتهم اتضح أن الحكومة كانت ملتزمة بتشغيلهم لمدة لا تقل عن ١٥ سنة وبذلك فقد اغلق الباب امام الوطنيين لشغل هذه المناصب .

وليت الأمر يقتصر على هذا ، فقد كانوا يحصلون على مرتبات خيالية ومكافآت بدل سفر وانتقال تفوق الخيال . فمثلا السير وليم جارستن خدم الحكومة المصرية ٢٣ سنة وبدأ خدمته فى نظارة الأشغال فى سنة ١٨٨٥ بمرتب شهرى ٨٣ جنيها بوظيفة مدير أعمال . وفى ١٩ اغسطس سنة ١٨٩٢ اصبح وكيلا لنظارة الأشغال خلفا للكولونيل سكوت مونكريف بمرتب شهرى ١٦٦ جنيه ثم اصبح مستشارا لنظارة الأشغال سنة ١٩٠٤

صحيح أن جارستن من الأشخاص المشهود لهم بالكفاءة فى ميدان الرى والصرف وقد اثنى عليه كثيرون من وطنيين وأجانب الا ان جارستن كان شأنه شأن زملائه الانجليز الذين كان لا هم لهم سوى استنزاف ميزانية الحكومة . وسنضرب لذلك مثلا بسيطا ، ففى خلال السنوات من ١٨٩٩ الى ١٩٠٥ كان قد توجه جارستن الى السودان فى ماموريات بهدف التفتيش على منطقة النيل الأبيض ومسح منطقة بحر الجبل وفروعه . وقد استولى جارستن على مصاريف انتقال وبدل سفر تبلغ جملتها ٣٥ر٧٠٦ جنيها(١٠٧) .

---

(١٠٧) انظر ملف وليم جارستن رقم ٢٣٠٢٩ محفظة ٩٣٥ دولاب ٤٥

سنختار نموذجين لفئـــة مديرى العموم الانجليز بالحكومة المصرية أولهما آرثر تورنس ماكيلوب Arthur Torrens Mckillop وكان يعمل مفتشا عاما بوزارة الزراعة . خـــدم ماكيلوب الحكومة المصرية ٣١ سنة وهو يعـــد نموذجا لزملائه ذلك أن أهم ما يلفت النظر فى الموظفين الانجليز عموما أن وزارة المـــالية كانت المرتع الخصب لهم اذ كانت مطمع أنظار الكثيرين منهم الطموحين الى المراكز العليا والمرتبات المرتفعـــة . فماكيلوب مثلا الذى بدأ خدمته فى الحكومة ســـنة ١٨٩١ فى وظيفة مهندس ظهورات فى نظارة الأشغال بمرتب ١٥ جنيه شـــهريا انتقل الى نظـــارة المـــالية فى العام التالى فارتفع مرتبه الى ٤٤ جنيها حيث عين فى وظيفـــة مفتش ماليـــة ثم يمنح لقب باشمفتش المـــالية ســـنة ١٩٠٧ ويتضاعف مرتبه(١٠٨) .

نعود الى حـــديثنا عن طموح الموظفـــين الانجليز فنقول أنهم كانوا يسعون الى المناصب العليا ولم تكن المناصب تسعى اليهم . فماكيلوب كان طموحه أبعد كثيرا من هذا المنصب الأخير الذى شغله ســـنة ١٩٠٧ أى « باشمفتش المـــالية » اذ نجده يترك نظارة المـــالية سنة ١٩٧٣ عنـــدما احس بتحويل مصلحة الزراعة الى وزارة فقد كان تواقا الى شغل أرفع المناصب فى هذه الوزارة الجديدة فيصبح مفتش عام وزارة الزراعة سنة ١٩١٤ ويرتفع مرتبه الى ١٥٠ جنيها شهريا .

وثانيهما فيتاهرارى مدير عموم الحسابات المصرية ، وهو يهودى يحمل الجنسية الانجليزية ، وقد استمر يعمل مدير عموم الحسابات المصرية لمدة خمسة عشر سنة من ١٨٩٠ الى ١٩٠٥

والواقع أن هرارى كان شأنه شأن بقية الموظفين الانجليز الطموحين فرغم أنه لم يكن على مستوى عال من التعليم الا أنه استطاع الوصول الى منصب من أهم مناصـــب الحكومة المصرية . بدأ هرارى خـــدمته فى الحكومة فى سنة ١٨٧٦ فى وظيفة كاتب بنظارة الحقانية بمرتب شـــهرى ستة جنيهات وأربعون قرشا . ورغم أنه كان يحمل شـــهادة متوسطة

---

(١٠٨) أنظر ملف خدمته رقم ٢٩٢٤٤ محفظة رقم ١٥٨٤ دولاب ٦٥

الا ان معرفته ببعض اللغات قد أتاحت له افاقا جديدة فى مجال العمل فقد كان يعرف الى جانب الانجليزية الفرنسية والايطالية والعربية وتولى اعمال سكرتارية تفتيش الحسابات والدين العمومى بمرتب شهرى ضعف ما كان يتقاضاه وبعد فترة قصيرة رقى ناظر قلم بادارة عموم الحسابات بنظارة المالية .

على أن نجم هرارى قد زاد صعودا فى عهد الاحتلال ففى عام ١٨٨٣ منح رتبة البكوية ثم اصبح فى عام ١٨٨٤ مدير ادارة الخزينة العمومية بمرتب خمسون جنيها شهريا ارتفع الى ١٢٥ جنيها عندما اصبح مديرا عاما للحسابات العمومية فى عام ١٨٩٠ ومنح رتبة الباشوية فى عام ١٩٠١ والنشان العثمانى سنة ١٩٠٤ . ورغم ان هرارى لم يستحق معاشا الا ان مجلس النظار منحه معاشا استثنائيا قدره ٥٠٠ جنيها سنويا(١٠٩).

نعرض الآن لنموذجين من كبار ضباط البوليس الانجليز ، اولهما : جورج موريس George Morice مدير عموم الأمن العام بوزارة الداخلية (١٩١٧ — ١٩٢٠) .

اما عن كيفية وصول موريس الى هذا المنصب الخطير فهى قصة طريفة يقصها علينا ملف خدمته . وهى تعطينا صورة لبعض الشباب البريطانى الطموح الى تولى مراكز المسئولية والسلطة فيما وراء البحار. جاء موريس الى مصر فى ربيع سنة ١٨٨٤ بحثا عن عمل وهو مقتبل العمر فقد كان عمره آنذاك ١٩ سنة وأما عن دراسته وثقافته فى هذا السن فهى لا تتعدى مبادىء العلوم التى تدرس فى المدارس المتوسطة فى بريطانيا حينذاك ، هذا بالاضافة الى دراسته للغة الفرنسية والايطالية(١١٠) .

وعلى اية حال فقد التحق موريس لتوه بخدمة الحكومة المصرية برتبة صاغ ببوليس اسيوط بمرتب عشرون جنيها . وظل فى خدمة البوليس حتى عام ١٨٩٤ حصل خلالها على رتبة بكباشى واصبح مفتشا بتفتيش ضبط الوجه القبلى ثم حكمدار لبوليس القناة .

---

(١٠٩) أنظر ملف خدمته رقم ٢٢٥٦٢ محفظة ٨٦٥ دولاب ٤٢

(١١٠) أنظر ملف خدمته رقم ٢٨٦٠٨ محفظة ١٥١٤ دولاب ٦٥

وكما رأينا لم يكن لموريس أى عمل سابق قبل اشتغاله فى خـدمة الحكومة المصرية(١١١) . وفى خلال عشر سنوات أصبح حكمدارا فى نظارة الداخلية ، ولكن هذا المنصب لم يكن مطمع آمال موريس فسرعان ما ترك الداخلية بحثا عن مزيد من المـال والجاه فاشتغل بنظارة الحقانية سـنة ١٨٩٥ ومنح رتبة البكوية بعد ذلك بعامين .

ويبدو أن موريس أراد أن يعد نفسه لهذا العمـل الجـديد الذى سيكسبه مزيدا من الشهرة والسلطة ولذلك نجده يلتحق بمدرسة الحقوق فى باريس(١١٢) .

ولا ندرى ما اذا كان موريس قد أتم دراسته القانونية أم لا ولكن الذى نعلمه أن الحكومة قد انشأت له خصيصا وظيفة جديدة سـنة ١٩٠٢ هى وظيفة مفتش بالنيابة العمومية لدى المحاكم الأهلية(١١٣) .

ولم يلبث موريس أن عاد ثانية لخدمة نظارة الداخلية فى سنة ١٩١٢ فى وظيفة مدير عموم قسم الضبط بمرتب ١٠٠ جنيها شهريا ثم رقى مدير عموم الأمن العام بوزارة الداخلية سنة ١٩١٧ وظل يرتفع مرتبه الى أن وصل الى ١٥٠ جنيها فى عام ١٩١٩

سنتناول نموذجا ثانيا لأحد كبار ضباط كبار البوليس الانجليز هو اللواء هنرى هوبكنسن Henary Hopkinson حكمـدار بوليس الاسكندرية وهو أصلا من الانجليز الذين التحقوا بخدمة الجيش المصرى حيث التحق به فى سنة ١٨٩٥ برتبـة بكباشى(١١٤) . غير أنه ما لبث أن

---

(١١١) ذكر هو ذلك فى بيانات مدد خدمته بملف خدمته .

(١١٢) ترجمة طلب مقدم منه فى ٢ يوليو سنة ١٨٩٦ الى المستشار القضائى يطلب التصريح له بأجازة ثلاثة اشهر لتأدية امتحان السنة الأولى فى مدرسة الحقوق بباريس مرفق بملف خدمته .

(١١٣) صورة قرار من ناظر الحقانية فى ٧ يناير سنة ١٩٠٢ بملف خدمته .

(١١٤) بمرتب شهرى ٣٦ جنيها ارتفع فى العـام التـالى الى ٤٥ جنيها بعد أن أدى امتحانا فى اللغة العربية — أنظر ملف خـدمته رقم ٢٩٧٣١ محفظة ١٦٤٤ دولاب ٧١

فصل من خدمة الجيش المصرى فى سنة ١٨٩٨(١١٥) . ثم عاد ثانية الى خدمة الحكومة المصرية بعد عام واحد ولكن ليس فى الجيش وانما فى البوليس بوظيفة مفتش . على أن من الاهمية بمكان ان نذكر ان المستوى الثقافى لمفتش البوليس بوجه عام فى تلك الفترة التى نحن بصدد دراستها لم يكن يختلف عن المستوى الثقافى لهوبكنسون فهو لم يكن حاصلا على اية شهادات دراسية(١١٦) . وتنحصر ثقافته فى خبرته بالنواحى العسكرية التى اكتسبها من عمل سواء فى الجيش الانجليزى او فى الجيش المصرى.

وعلى اية حال فرغم المستوى الثقافى المتواضع لهوبكنسون الا انه ظل يرتقى الى ان اصبح حكمدارا لبوليس الاسكندرية سنة ١٩٠٦ ونال اعلى الرتب العسكرية حيث رقى الى رتبة لواء سنة ١٩٠٩ واستمر يعمل حكمدارا لمدة ١١ عاما ثم ترك الداخلية سنة ١٩١٧ ليشغل منصب اسمى وارفع وهو منصب مدير مجلس بلدى الاسكندرية ليدر عليه دخلا شهريا كبيرا(١١٧) .

وفى نهاية حديثنا عن فئة الموظفين الانجليز فى الحكومة المصرية نقول انه فى حقيقة الأمر قد حظيت الحكومة بمجموعة من الموظفين الانجليز الحائزين على اعلى الشهادات الدراسية من جامعات بريطانيا كما سبق ان راينا فى حالة المهندسين الانجليز وكان لهم دور نسبى فى النهوض بالادارة الا ان هذا لا يعنى وجود فئات اخرى من الانجليز كان يتم تعيينها عن طريق المحسوبية ، وهذه الفئات قد أساءت الى الادارة ولم تكن حائزة حتى على ادنى مستوى من التعليم . وعلى سبيل المثال لا الحصر احد العمال الانجليز كان يعمل فى وظيفة عامل اشارجى بمحطة السكك الحديدية

---

(١١٥) يبدو ان اسباب فصله من الجيش هى اصابته فى معارك السودان .

(١١٦) حسبما ذكر هو فى البيانات التى قدمها الى محافظ الاسكندرية فى ٢ ابريل سنة ١٩١٦ عندما كان يعمل حكمدارا لبوليس الاسكندرية .

(١١٧) منح ١٤٥ جنيها شهريا فى منصبه الجديد ارتفع الى ١٧١ جنيها فى عام ١٩١٩

بالاسكندرية كان يتقاضى مرتبا شهريا ١٤ جنيها ، وعندما جاء الاحتـلال ارتفع نجم هذا الرجل نظير تقربه من دفرن حيث تم تعيينه فى وظيفة مفتش درجة أولى بنظارة الداخلية ثم المـالية فى عام ١٨٨٣ بمرتب شهرى أربعون جنيها وهو مستر وليم مكولاه William Maccollough (١١٨) .

على أن حالة هذا الموظف الانجليزى ليست بحالة فردية وانما هى نموذج لكثير من زملائه الانجليز الذين تشـهد ملفـات خدماتهم المودعة بالقلعة بمستوى تعليمهم وثقافاتهم .

ويهمنا أن ننوه بأن سلطات الاحتلال كانت تقوم بعزل كبار الموظفين المصريين والمتمصرين من مناصبهم ليحل الانجليز محلهم .

ومن الموظفين الانجليز فى تلك الفترة التى نحن بصـدد دراسـتها (١٨٨٢ الى ١٩٢٢) الذين كانوا يشغلون مراكز عليا فى الحكومة ولم يكونوا حاصلين على أية مؤهلات مدير مخازن مصلحة أقسام الحدود الذى دخل خدمة الحكومة فى عام ١٩٠٦ وأحيل الى المعاش فى سنة ١٩٢١ وهو مستر جرالد باترك مجراث Gerald Patrick Megrath ولم يكن من حملة المؤهلات ومؤهله الوحيد أنه انجليزى والشىء الطريف أنه رغم خدمته القصيرة نسبيا تقرر منحه معاشا والأطرف من ذلك أنه فى خـلال ست سنوات من بداية خـدمته تضاعف مرتبه وأصـبح مديرا فى نفس الوقت(١١٩) .

ومن غير حملة المؤهلات كذلك مستر جون مورى John Murray وكيل مصلحة الأملاك الأميرية والذى بدأ خدمته فى الحكومة المصرية سـنة ١٩٠٥ فى وظيفة ملاحظ أعمال درجة ثالثة بنظارة الأشغال العمومية بمرتب عشرون جنيها وظل يرتقى الى أن أصبح وكيـلا لمصلحة الأملاك الأميرية سنة ١٩١٧ بمرتب شهرى ١٠٠ جنيها(١٢٠) .

---

(١١٨) انظر ملف خدمته رقم ٢٢٣٧٧ محفظة ٨٥٥ دولاب ٤١

(١١٩) أنظر ملف خدمته رقم ٢٨٩٩٣ محفظة ١٥٥٨ دولاب ٦٧

(١٢٠) كشف بمدد خدمته بملفه رقم ٢٩٢٤٠ محفظة ١٥٨٣ دولاب

ننتقل الآن الى دراســـة بعض نماذج لجنسيات اخرى من كبــار الموظفين الأوربيين ونبدؤها بالموظفين الفرنسيين .

ومن دراستنا لملفات خدمات كبار الموظفين الفرنسيين يتضح لنـــا النقـــاط الآتية :

اولا ــ يتصف هؤلاء بالزيادة السريعة والكبيرة فى مرتباتهم شأنهم فى ذلك شأن الموظفين الانجليز .

ثانيا ــ معظم هؤلاء الفرنسيين عينوا اصلا فى الحكومة المصرية قبل الاحتلال الانجليزى ولم يحدث أن عين فرنسيون فى مناصب كبرى فى ظــل الاحتلال الا فى النادر .

ثالثا ــ تركز معظم هذه الفئة فى نظارتى الاشغال والمــالية .

رابعا ــ احلال الانجليز محل الفرنسيين فى المناصـــب التى كانوا يتركونها اولا بأول .

والحقيقة ان تعيين الموظفين الفرنسيين شأنهم فى ذلك شأن بقيـــة الموظفين الاوربيين كان يتم عن طريق التعاقد مع الحكومة المصرية وبموجب شروط يحددها هذا التعاقد . ولم نلاحظ فرقا كبيرا فى العقود بين الانجليز والفرنسيين باستثناء المهندسين الانجليز كما سبق أن راينا . وكان عقـــد العمل لمدة سنة يجدد بموافقـــة الموظف والحكومة المصرية . وفى معظم الحالات كان الموظف الفرنسى يستمر يعمل بعقـــد مدة تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس سنوات ثم يعين بعد ذلك فى الحكومة بصفة نهائية وتسرى عليه جميع اللوائح التى تطبق على موظفى الحكومة .

ومن بين الشروط التى وجدناها فى ملفات خدمات الموظفين الفرنسيين ما ياتى :

١ ــ يمنح الموظف عند تركه الخدمة برغبته تعويضا يعــادل ربع ماهيته السنوية عن كل سنة من سنوات خدمته فى الحكومة المصرية .

٢ ــ اذا تم فصل الموظف عن غير طريق الاستعفاء الاختيارى يدفع له التعويض وكذلك ماهية السنة التى فصل فيها .

٣ ــ اذا رغبت الحكومة فى عدم تجديد عقد استخدامه يجب عليها أن تخطره قبل انتهاء مدة العقد بستة أشهر والا اعتبرت الشروط مجددة(١٢١) .

والواقع أن بعض الموظفين الفرنسيين قد تقلدوا مناصب سامية فى الحكومة المصرية واستمرت حكرا عليهم طوال فترة السيطرة البريطانية على مصر . من ذلك مثلا منصب مدير عام الآثار وقد تم ذلك باتفاق الحكومتين الانجليزية والفرنسية اذا جاء فى المادة الأولى من الاتفاق الانجليزى الفرنسى فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ فيما يتعلق بالتصريحات الخاصة بمصر والمغرب ما نصه : « أن وظيفة مدير الآثار العام فى مصر متفق عليها أن تستمر كما كانت عليه فى الماضى بأن تعهد الى خبير فرنسى »(١٢٢) .

وجاء فى المادة الخامسة من نفس الاتفاق ما يلى : « تعلن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية أنها ستستغل نفوذها كى لا يعامل الموظفون الفرنسيون العاملون فى المصالح المصرية معاملة أقل ملائمة من المعاملة المطبقة على الموظفين البريطانيين العاملين فى ذات المصلحة . لن تمانع حكومة الجمهورية الفرنسية من جانبها فى تطبيق نفس الشروط على الموظفين البريطانيين العاملين حاليا فى المصالح المغربية »(١٢٣) .

ومن الموظفين الفرنسيين الذين شغلوا مناصب كبرى فى الحكومة روسو باشا وكيل نظارة الأشغال العمومية الذى أحيل الى المعاش فى يناير ١٨٨٤(١٢٤) . والملاحظ أيضا استئثار الفرنسيين بمنصب سكرتير

---

(١٢١) أنظر ملف خدمة مسيو فيلكس مازوك Felix Mazuc مفتش عموم المالية رقم ١٩٣٤٥ محفظة ٦٦٥ دولاب ٣٢

(١٢٢) جلال يحيى وعبد العزيز الشناوى ، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ص ٦٨

(١٢٣) جلال يحيى ، نفس المصدر ، ص ٦٩

(١٢٤) أنظر ملف خدمته رقم ٩٦٢٠ محفظة ٣٤٣ دولاب ١٦

عموم نظارة الأشغال فى تلك الفترة موضوع البحث . وتفسيرنا لهذه الظاهرة انه يبدو ان الانجليز بعد أن سيطروا تماما على نظارة الاشغال العمومية عن طريق تعيين سكوت مونكريف وكيلا للنظارة سمحوا للفرنسيين بشغل منصب سكرتير عموم نظارة الأشغال . ومن بين الذين تولوا هذا المنصب فى بداية عهد الاحتلال مسيو بروا Borwa الذى استمر فى منصبه حتى عام ١٨٩٩ وخلفه شارل نيكور Charle Nicour الذى استمر فى هذا المنصب حتى عام ١٩٠١ . ومن الجدير بالذكر أن نيكور بدأ خدمته فى الحكومة المصرية سنة ١٨٨١ فى وظيفة وكيل هندسة السكك الحديدية ثم اصبح باشمهندسا لعموم السكك الحديدية بمرتب شهرى ١٠٠ جنيها(١٢٥) .

وقد خلف نيكور فى منصبه هذا مسيو بوانيه Boinet الذى استمر سكرتيرا عاما لنظارة الأشغال مدة ١٣ عاما . وقد بدأ خدمته فى الحكومة المصرية سنة ١٨٨١ فى وظيفة كاتب فى نظارة المالية بمرتب ١٦ جنيها شهريا وبعد اقل من عام ارتفع مرتبه الى الضعف والسبب فى ذلك اشتغاله مفتشا بنظارة المالية واستمر مرتبه فى الارتفاع الى ان بلغ ١٠٠ جنيها عندما اصبح سكرتيرا عاما لنظارة الأشغال سنة ١٩٠١ ثم ارتفع الى ١٢٥ بعد فترة وجيزة(١٢٦) .

ومن كبار الموظفين الفرنسيين الذين كانوا يشغلون أيضا مناصب ذات شأن فى الحكومة المصرية مسيو بيير جران Pierre Grand مدير عموم المدن والمبانى الأميرية فى نظارة الأشغال الذى استمر مديرا عاما للمدن والمبانى حوالى تسع سنوات (١٨٨٩ الى ١٨٩٧) وجران من الموظفين الذين عملوا فى خدمة الحكومة المصرية فى عهد اسماعيل حيث بدأ خدمته فى الحكومة سنة ١٨٧٠ فى وظيفة مهندس بمصلحة المشروعات وتنظيمات الطرق والشوارع ثم تنقل بعد ذلك بين محافظة مصر والأشغال الى ان اصبح مدير عموم التنظيم سنة ١٨٨٣ بمرتب شهرى مائة جنيها ثم اصبح مدير عموم المدن والمبانى بنفس المرتب(١٢٧) .

---

(١٢٥) انظر ملف خدمته رقم ٢١١٣٧ محفظة ٧٦٤ دولاب ٣٧

(١٢٦) انظر ملفه رقم ٢٥٢٢٤ محفظة ١٠٦٦ دولاب ٥٢

(١٢٧) انظر ملفه رقم ١٩٩٥٠٢ محفظة ١٧٤ دولاب ٣٢

وقبل أن ننهى حديثنا عن الموظفين الفرنسيين نشـــير الى أنه كان يوجد فى خدمة الحكومة المصرية موظفون فرنسيون اكتسبوا جنسياتهم عن طريق الحماية وبعض هؤلاء الموظفين ولدوا فى مصر ومنهم على سبيل المثال يوســف حلاج بك Joseph Halag وكيــل ادارة بادارة الأموال المقررة(١٢٨) . الذى بدأ خدمته فى الحكومة سنة ١٨٧٩ بمصلحة الأموال الأميرية بوظيفة رئيس حسابات النقاتيش بمرتب شهرى ثلاثون جنيهـا ثم انتقل الى نظارة المـالية سنة ١٨٨٠ فى وظيفة رئيس القلم الأفرنجى والترجمة بقسم الايرادات ثم عمل فى ادارة الأموال المقررة رئيس قلم الى ان اصبح وكيل ادارة قسم التحصيلات ١٨٨٥ الى أن أحيل الى المعاش فى سنة ١٨٩٢

والنموذج الأخــير الذى اخترناه للموظفين الفرنسيين هو يوســف دوبريه Joseph Dobret مدير ادارة البوليس السرى فى نظــارة الداخليــة فى الفترة من ١٨٨٦ الى عام ١٨٩١ . ودوبريه من الموظفــين الفرنسيين الذين عملوا فى مصر فى عهد اسماعيل اذ بدأ حيــاته الوظيفــة مترجما باليومية بقلم الهندسة بديوان الأشغال ســنة ١٨٦٥ بمرتب ١٢ جنيها شهريا ثم نقل بنفس الوظيفــة الى نظارة الداخلية فى سنة ١٨٧٩ غير انه ما لبث أن رفت بالوفر فى نفس العام .

ولم يكن دوبريه حاصلا على أى شهادات وشأنه فى هذا شأن كثير مترجمى المصالح الحكومية فى تلك الفترة تنحصر ثقافتهم فى معرفة أكثر من لغة أجنبية وهذه أتاحت لهم المناصب ذات الشأن كما هو الحال بالنسبة لدوبريه الذى عاد الى خدمة نظارة الداخلية ليس مترجما هذه المرة وانما مفتشا للبوليس السرى فى عام ١٨٨٠ وفى عام ١٨٨٣ رقى مفتشــا أول بالبوليس ثم أصبح مديرا لادارة البوليس السرى فى عام ١٨٨٦ ثم أحيل الى المعاش فى عام ١٨٩١(١٢٩) .

---

(١٢٨) ذكر يوسف حلاج فى ملف خدمته أن جنسيته « فرنســاوى حماية » وأنه ولد فى « المحروسة » أى مصر — أنظر ملفــه رقم ١٧٦١٤ محفظة ٥٨٨ دولاب ٢٨

(١٢٩) من الجدير بالذكر أنه لم يكن يستحق معاشا ســوى ثلث ماهيته ولكن جورست — وكان يعمل وقتها وكيلا لنظارة المــالية — رفعه الى نصف معاشه . أنظر ملف خدمته رقم ١٦٨٩١ محفظة ٥٦٢ دولاب ٢٧

واذا انتقلنا الى دراسة الموظفين النمساويين فاننا نلاحظ ان هؤلاء لم يختلفوا بصورة عامة عن غيرهم من الموظفين الانجليز أو الفرنسيين الا فى امور ثلاثة :

اولا — هذه الفئة كانت قليلة جدا فى اعدادها اذا قورنت بالانجليز أو الفرنسيين خاصة فى الفترة الأخيرة من بحثنا .

ثانيا — اقلية قليلة جدا من هذه الفئة احتلت مناصب عليا فى الادارة المصرية .

ثالثا — قصر مدة خدمة هذه الجماعة فأطول فترة خدمها هؤلاء الافراد فى الحكومة المصرية لا تتعدى ١٣ عاما بعكس الانجليز او الفرنسيين مثلا الذين كانوا يخدمون مدة تزيد على الثلاثين عاما .

اما النواحى التى يشترك فيها هؤلاء الموظفين النمساويين مع غيرهم من الموظفين الأوربيين فهى الامتيازات التى كانوا يتمتعون بها سواء من ناحية المرتبات الكبيرة او المعاشات المرتفعة وكذلك المكافآت والاجازات وغيرها من الأمور المتعلقة بشئون الموظفين .

ونعرض الآن لأحد كبار الموظفين النمساويين فى الحكومة المصرية وهو بلوم باشا Blum وكيل نظارة المالية فى المدة من عام ١٨٧٨ الى عام ١٨٩٠.

وهو مجرى من رعايا امبراطورية النمسا فى المجر(١٣٠) . ولا ندرى عن ثقافته شيئا الا انه من الواضح ان النمساويين الذين كانوا يعملون فى خدمة الحكومة المصرية فى ذلك الوقت كانوا يجيدون اكثر من لغة(١٣١) .

وعلى اية حال فقد كان بلوم على ثقافة اهلته لشغل منصب رئيس

---

(١٣٠) انظر ملف خدمته رقم ١٦٤٦٢ محفظة ٥٤٩ دولاب ٢٦

(١٣١) بعضهم كان يعرف العربية والتركية والفرنسية والايطالية بالاضافة الى النمساوية انظر ملف خدمة القائمقام اسكندر يوسف حكمدار بوليس الجيزة وهو نمساوى الجنسية ملف رقم ١٧٤٢١ محفظة رقم ٨١، دولاب ٢٨

سكرتارية نظارة المـــالية سنة ١٨٧٧ بمرتب ١٤٤ جنيها شهريا بموجب عقد مع الحكومة المصرية(١٣٢) . وفى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٨ أصبح بلوم وكيلا لنظارة المـــالية الى أن احيل الى المعاش فى عام ١٨٩٠

وقد يتساءل البعض كيف سمح الانجليز وهم يحتلون مصر لعناصر أوربية اخرى كالنمساويين مثلا فى شغل مناصب كبرى مثل منصب وكيـــل نظـــارة المـــالية . والواقع أن الانجليز كانوا يهدفون من ذلك الى عـــدة أمور .

أولا ــ كانوا يريدون أن يظهروا للرأى العام الأوربى أن بريطانيـــا لا تنفرد وحدها بادارة مصر وانما يشترك معها عناصر أوربية أخرى ، وقد يكون فى ذلك العمل ارضاء للدول الأوربية عن سياسة بريطانيا فى مصر .

ثانيا ــ هذه العناصر الأوربية أمثال بلوم وغـــيره كانوا يشغلون مناصبهم منذ عهد اسماعيل وعندما جاء الاحتلال لم يشأ أن يتخلص سريعا من هذه الجماعة التى خبرت ادارة البلاد وعرفت مواطن ضعفها لعـــله يستفيد من هذ هالعناصر .

ثالثا ــ لم تكن بريطانيا تخشى اطلاقا وجود هذه العناصر الأوربية لأنها كانت قد سيطرت تماما على أهم النظارات ومن بينها نظارة المـــالية عن طريق تعيين المستشار المـــالى . كما أنها فى الوقت نفسه كانت تدرك أنها ان عاجلا أو آجلا سترث منصب وكالة نظارة المـــالية ، وهو ما حدث بالفعل فبعد أن شغله بلوم ١٢ عاما استأثر به الانجليز منذ عام ١٨٩٠ أى منذ أن تركه بلوم الى أن حصلت مصر على استقلالها سنة ١٩٢٢

ومن كبار الموظفين النمساويين أيضا شـــارلس مكلن Charles Mcokeln حكمدار بوليس القنال واسكندر يوســـف حكمـــدار بوليس مديرية الجيزة .

---

(١٣٢) جاء فى ترجمة بلوم باشا ما يأتى : « ان جناب مسيو بلوم قد قبل أن يؤدى وظائف رئيس سكرتارية النظارة بديوان المـــالية بماهية سنوى قدرها خمسة واربعون ألف فرنك تدفع له فى غاية كل شهر على اثنى عشر شهرا ومدة هذه الشروط مربوطة على خمسة سنوات وفى كل سنتين يكون له الحق فى أجازة ثلاثة شهور مادام اشـــغال خدمته تسلم بذلك » . بملف خدمة بلوم .

أما الأول فقد بدأ خدمته فى الحكومة المصرية فى خدمة الجيش المصرى سنة ١٨٧٥ برتبة قائمقام بمرتب شهرى ٤٦ جنيها ثم فصل من الخدمة فى عهد وزارة البارودى عندما تقلد نظارة الحربية فى نوفمبر سنة ١٨٨١(١٣٣) . وفى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٢ اعيد شارلس الى خدمة الحكومة فى وظيفة مفتش بقسم الضبط والربط بنظارة الداخلية ثم حكمدار لبوليس مصر ثم القنال الى ان احيل الى المعاش فى سنة ١٨٩٢

أما الثانى وهو اسكندر يوسف فقد تعلم فى المدارس الحربية بالمجر ثم الحق بالجيش العثمانى وبدأ خدمته فى الجيش المصرى سنة ١٨٨٢ برتبة بكباشى ثم نقل الى الجندرمة سنة ١٨٨٣ وظل يرتقى الى ان اصبح حكمدار لبوليس مديرية الجيزة(١٣٤) .

وقبل ان ننهى حديثنا عن الموظفين الأوربيين نقول انه بالتنقيب فى ملفات خدماتهم اتضح وجود اعداد قليلة من هؤلاء ينتمون الى جنسيات اخرى كالالمان والبلجيك والايطاليين كانوا يخدمون فى الحكومة المصرية.

غير ان معظم هؤلاء لم يكونوا فى مناصب رئاسية او ذات شأن ، وبعضهم كانوا يعملون فى خدمة البوليس الأوربى كما هو الحال بالنسبة لمعظم الايطاليين الذين كانوا يخدمون فى الحكومة المصرية ، ومعظم هؤلاء كانوا يعملون اما جنودا او كونستبلات وبعضهم كانوا يشغلون وظائفا كتابية فى بعض نظارات الحكومة ومصالحها .

ولم نعثر من هذه الجنسيات سوى اقلية كانت تشغل بعض مراكز رئاسية فى الحكومة ، وعندما تركتها هذه الفئة شغلها الانجليز على الفور ومنهم شيفر بك Shaeffer الالمانى الجنسية والذى كان يعمل مديرا لمصلحة منع تجارة الرقيق فى الفترة من ١٨٨٣ الى ١٨٩٥ بنظارة الداخلية(١٣٥) .

---

(١٣٣) فصل للاقتصاد فى نفقات الجيش — انظر كشف محرر من الدفترخانة المصرية بتاريخ ٢ مايو سنة ١٨٨٨ مرفق بملف خدمته رقم ١٧٧١١ محفظة ٥٩٢ دولاب ٢٨

(١٣٤) انظر ملفه السابق الاشارة اليه .

(١٣٥) انظر ملف خدمته رقم ١٨٧٠٧ محفظة ٦٣٣ دولاب ٣٠

ويجدر بنا أن نشــير الى أنه على اثر عقــد الاتفــاق الودى بين الحكومتين البريطانية والفرنسية سنة ١٩٠٤ ، وكترضــية من الحكومة البريطانيــة للحكومة الألمــانية نظير موافقــة الحــكومة الألمــانية على التسويات التى تمت بشأن النظام المــالى لمصر فى عام ١٩٠٤(١٣٦) اتفقت الحكومة البريطانية مع الحكومة الالمانية على ان يشغل وظيفة مدير عــام دار الكتب احد الرعايا الألمان فى مصر وبموجب هذا الاتفاق شغل على يشغل الدكتور شارل هذ االمنصب الى أن قامت الحرب العالمية الأولى ففصل من عمله وأسند هذا المنصب الى أحد المصريين(١٣٧) .

اما الموظفون البلجيك والايطاليين فقد كانوا اقل الموظفين الأوربيين حظا فى الحصول على مناصب عليا فى الحكومة المصرية ولم نعثر ســوى على القليل منهم من شغل مناصب قيادية فى مصالح الحكومة ، ويبدو أن السبب فى ذلك يرجع الى أن هذه الفئــة فى معظمها لم تكن على مستوى عال من الثقــافة ومن هؤلاء على ســبيل المثــال جولين دى استرنس Julien De Strenn وهو بلجيكى لم يكن يحمــل مؤهلا دراســيا ويعمل رئيسا لقلم السكرتارية بنظارة المــالية . وقد بدأ جولين خدمته فى الحكومة المصرية فى وظيفة كاتب « ظهورات » بادارة عموم الصــحة فى سنة ١٨٨٦ غير أنه ما لبث أن استقال من عمله فى سنة ١٨٨٧ ثم اشتغل فى وظيفة مساعد كاتب فى المحاكم المختلطة بمرتب ستة جنيهات شهرية ، ولكنه ترك المحاكم المختلطة ســنة ١٨٩٣ حيث عين فى وظيفــة كاتب من الدرجة الأولى فى سكرتارية نظارة المــالية بمرتب شهرى ١٦ جنيها ارتفع الى ٣٠ جنيه فى عام ١٩٠٨(١٣٨) .

---

(١٣٦) بموجب هذه التسويات المــالية أطلقت يد الحكومة المصرية فى مصالحها التى كانت ايراداتها مخصصة لاستهلاك الدين مثل مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات وميناء الاسكندرية .

(١٣٧) دار الوثائق القومية ــ محفظــة مجلس الوزراء رقم ٣٧ (محضر جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢ يونية سنة ١٩١٥) مذكرة من وزير المعارف العمومية الى رئيس مجلس الوزراء فى ١٦ يونية سنة ١٩١٥ مرفقة بنفس المحضر .

(١٣٨) أنظر ملف خدمته رقم ٢٣٥٢٨ محفظة ٩٣٥ دولاب ٤٥

ومن الموظفين الايطاليين الذين يتصفون بهذه الحالة ايضـــا ارنستو بارزاكى Ernesto Barzacchi وكان يعمـــل كاتبـــا بادارة عمـــوم الحسابات بنظارة المـــالية وقد بدأ الخدمة فى الحكومة المصرية سنة ١٨٧٦ بوظيفة مساعد كاتب فى نظارة الحقانية . ولمـــا كانت نظارة المـــالية هى دائما محط انظار الموظفين الأوربيين ، اذ فيها ترتفع مرتباتهم كما يحصلون على مراكز كبيرة لذلك نجد ارنست ينتقل اليها سنة ١٨٧٨ للعمل فى وظيفة كاتب حسابات بمرتب ١٢ جنيها ثم يرتقى فيصبح كاتبا درجة اولى ويزداد مرتبه فيصل الى عشرين جنيها شهريا منذ عام ١٨٨٣ الى ان احيل على المعاش فى سنة ١٨٩٣(١٣٩) .

* * *

نستطيع اذن ان نستخلص من العرض الســـابق لمئـــات الموظفين الأوربيين فى ادارة مصر بالقول بانه لم يكن يوجد فى مصر خـــدمة مدنيـــة أوربية منظمة طوال فترة موضوع بحثنا (من عام ١٨٨٢ الى عام ١٩٢٢)

وعلى حد قول كرومر كان النظام المصرى مرنا ، وهو فى ذلك يختلف عن غيره من النظم الأخرى كنظام الهند مثلا ، وفى رايه ان احوال الاحكام فى مصر لا تمكن من اتباع نظام خاص مثل النظام المتبع فى الهند حيث ينتظم الشباب فى سلك الخدمة الحكومية ويبدأ بالمناصب الدنيا ثم يرتقى بالتدريج الى المناصب العليا سواء فى المناصب الادارية او القضائية(١٤٠) .

---

(١٣٩) انظر ملف خدمته رقم ١٧٨٣١ محفظة ٥٩٦ دولاب ٢٨

(١٤٠) Egypt No. (1904) Cromer to Lansdowne, February 26, 1904. p. 37.

الفصـــل الحـادى عشـــر

الموظفـون فى المجتمـع المصرى

- الآثـار الاجتماعيـة للوظيفـة الحكومية
- الموظفون والسياسـة



من خــلال استعراضنا للجوانب المختلفة للادارة فى الفترة موضــوع الدراســة يتضح لنا ان للوظيفة الحكومية ابعاد اجتماعية تركت بصماتها الواضحة على المجتمع .

فالموظف من صنع مجتمعه وكلاهما يتبــادلان التأثير والتأثر . ويمكننا ايجاز هذه التأثرات فى النواحى الآتية :

العــادات والتقاليد — التعليم — المصــاهرة — شراء الأراضى وتكوين الثروات بشــكل عام — الخوف من الحكومة .

لاشــك ان الوظيفة الحــكومية نجم عنها تأثير فى عادات وتقــاليد بعض فئــات المجتمع وقد نتج هذا التأثير من تضافر عــدة عوامل ساهمت فى احــداث هذه التحولات .

المعروف ان الموظف الحكومى فى تلك الفترة كان أسـعد حظا من بقية فئات المجتمع التى تشكل الشريحــة الوسطى والدنيا فى المجتمــع . وكان يحــاول باستمرار محاكاة فئة الأعيان المصريين فى عاداتها وتقاليدها . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد اكتسب الموظف أيضــا بعض عادات وتقاليد المجتمع الأوربى وقد نتج ذلك عن الاحتكاك المباشر بالثقافة والحضارة الأوربية نتيجة مخالطة ومعاشرة المصريين للاوربيين فى بلادهم . وقد جــاء ذلك التأثر عن طريق البعثات التى اتيحت للشــبان المصريين الذين درسوا فى المعاهد والكليات الأوربية ســواء فى فترة السيطرة البريطانية على مصر (١٨٨٢ — ١٩٢٢) أو ما قبلهــا حيث أكتسب المبعــوثون بعض عادات وتقاليد المجتمع الأوربى .

ومن هذه العــادات والتقاليد ما يتعلق بالنواحى المعيشيــة كالمأكل والملبس والمسكن . فعندما يعــود المبعوثون الى مصر ينقلون هذه العــادات والتقاليد التى اكتسبوها الى بعض فئات المجتمع المصرى . ومن المعروف ان معظم المبعوثين كانوا يتقلدون وظائف حكومية فور عودتهم الى مصر ، فهؤلاء يؤثرون بالتالى فى المجتمع الوظيفى أولا من خلال علاقاتهم بغيرهم من

الموظفين ثم يؤثرون بعد ذلك هم ومن تأثر بهم من الموظفين فى بعض فئـــات المجتمع الأخرى التى تريد محاكاتهم .

وهذه العادات كثيرة ومتشعبة منهـــا على سبيل المثـــال لا الحصر محاكاة الأوربيين فى ملبسهم واياقتهم حتى اصبحوا يســـمون بأصحـــاب الياقات البيضـــاء ومحاكاتهم كذلك فى نوعيات اثاث بيوتهم وطرق معيشتهم .

على ان هذا الأثر فيما يتعلق بالعادات والتقاليد لم يكن مصـــدره فقط المبعوثون المصريون وانمـــا كان مصدره كذلك احتكاك الموظفين المصريـــين بزملائهم من الجنســـيات الأخرى كالأوربيين والأتراك المتمصرين أو الشوام أو الأرمن وغيرهم .

فلا شك ان الموظفين المصريين قد اكتسبوا بعض عـــادات وتقاليد هذه الجنسيات ـــ بحكم الاتصال المباشر بهم من خلال الوظيفة الحكومية ـــ ونقلوها الى المجتمع المصرى .

وبالاضافة الى العـــادات والتقاليد كان للموظفين الأوربيين دور فى تسرب بعض الألفـــاظ غير العربية وتداولها بين المصريين مثل كلمة كنتراتو Contrato وهى كلمة ايطـــالية تعنى « عقـــد » وكلمة دكريتو Decreto وهى ايطالية ايضـــا وتعنى « مرســـــوم » كذلك تسربت بعض الألفاظ والتعبيرات نتيجة اختلاط الموظفين المصريين بالأوربيين .

اما فيما يتعلق بالتعليم فالملاحظ ان الاقبـــال على التعليم يعد فى رأينا اثرا من الأثار الاجتماعية للوظيفة الحكومية .

ومهما قلت الاعتمادات المخصصة لمرفق التعليم فى الفترة موضـــــوع البحث بالنسبة لمجموع المبالغ المخصصة لمصروفات الحـــكومة فقد كان للوظيفة الحكومية فى حد ذاتها دور كبير فى حث أوليـــاء الأمور على تعليم أولادهم بقصـــد الحصـــول على شهادة دراسية تتيح لهم الالتحـــــاق بوظائف الحكومة . ويرجع ذلك الى ان الوظيفة الحكومية فى ذلك الوقت والى عهد قريب كانت تعتبر عملا مأمونا ومضمونا لمن يشغلها ، فهى ذات مرتب

شهرى مضمون قابل للزيادة عن طريق العلاوات والترقيات وهى السبيل ايضـــا للحصول على المرتب والنياشين . ومن ثم فقد رسخت فى الأذهان اهمية الوظيفة الحكومية وتفضـــيلها على العمل الحـــر بحيث أصبح من الصعب زحزحتها وظهر المثـــل العامى المعروف ليؤكد هذا الرسوخ « ان فاتك الميرى اتمرغ فى ترابه » .

ولم يكن المصريين يقبلون على العمـــل الحر لأنهـــم لم يألفوه ولم يكن يتصف بالضـــمان مثل العمل الحكومى . فالمهنيون كالأطباء والمهندسون ورجال القانون وغيرهم كانوا يفضلون العمـــل الحكومى على الحـــــر ، كذلك لم يالف المصريون الاشتغال بالتجـــارة الى وقت قريب والبعض كان يعتبرها من الأعمـــال غير المأمونة بدليل ان الأعيان المصريين كانوا يستثمرون أموالهم فى شراء الأراضى وليس فى التجـــارة رغم حيازتهـــم على رؤوس الأمـــوال اللازمة للاعمال التجارية .

كذلك كانت الوظيفة الحكومية تسبغ على صاحبها نوعا من المكانة الاجتماعية لم تتوفر بالنسبة للعاملين فى غير الجهاز الحـــكومى . فقد كان ينظر الى الموظف الحكومى على أنه ممثل للحكومة ومن ثم فهو مصدر السلطة هذا فضلا عن الوجاهة والاعتبار الذى تخلعـــه الوظيفة الحكومية على صاحبها .

كل هذه العوامل كانت تدفع المصريين الى الحرص على تقلد الوظائف الحكومية وكان التعليم هو الســـبيل الى ذلك الطريق . ومن ثم فنستطيع القول بأن الوظيفة الحكومية ساعدت على نشر التعليم .

وكانت هذه الرغبة أى الرغبة فى تقلد الوظائف الحـــكومية سائدة بين فئة الأعيان والفئة المتوسطة على حد سواء ، أى الفئتين القادرتين على أداء مصروفات التعليم .

فالنسبة للاعيـــان كانوا يحرصون على تعليم أولادهم ليس بقصـــد الحصول على مرتب الوظيفة الحـــكومية وانما بقصد الوظيفة الحـــكومية فى حد ذاتها وذلك لمقامها ومكانتها الاجتماعية الكبيرة . وكان هدفهم أن

يكون ابناؤهم من بين رجال الحكومة أى من ذوى السلطة . ولعل ذلك يفسر لنا اجتماع السلطة والمال فى معظم عائلات الأعيان حيث كان ابناؤهم وأقاربهم يشغلون المناصب الكبرى فى الحكومة كمناصب النظار ووكلاء النظار ومديرو عموم المصالح ومن فى مستواهم من كبار موظفى الحكومة ، كذلك كانت مناصب كبار رجال الادارة فى الأقاليم وقفا على أبناء وآحفاد عائلات الأعيان المصريين كالمديرين والمحافظين ووكلائهم ومأمورى المراكز ونظار الأقسام وكذلك معظم كبار ضباط البوليس كل هذه المناصب الكبرى كانت وقفا على ابناء واحفاد فئة الباشوات والبكوات .

اما بالنسبة للفئة المتوسطة فى المجتمع فكان أهم ما يعنيها المرتب المقرر للوظيفة الحكومية وفى الوقت ذاته هى تحاول محاكاة الأعيان فى ذلك السبيل . ومن هذا المنطلق جاء حرصها على تعليم ابنائها .

والملاحظ أن الموظف الذى كان نصيبه من التعليم قاصرا على الشهادة الابتدائية كان يحاول جاهدا تعليم ابنائه الى درجة أرقى من درجته العلمية أى الى الشهادة الثانوية . والموظف الذى يحمل الشهادة الثانوية يحرص على أن يتم أبناؤه مرحلة التعليم العالى وكان الدافع الى ذلك كله هو محاولة اسعاد الأبناء فى مستوى معيشى أرقى من مستوى الأباء حيث تتاح لهم فرص الترقى الى المناصب الكبرى فى الحكومة وبذلك يتيسر لهم رغد العيش والحياة السهلة التى لم تكن قد اتيحت لآبائهم من قبل أو أنها قد اتيحت لهم فى المرحلة الأخيرة من حياتهم الوظيفية .

ورغم ان الدافع الى التعليم بالنسبة لهؤلاء كان مرتبطا بالماديات الا أن حرص الاباء على تعليم الأولاد قد ولد فى نفوس أبنائهم حب التعليم والتعطش اليه طالما انه اقصر الطرق الى الحياة السعيدة . وبالتالى غرس الأبناء فى الأحفاد نفس الميول والاتجاهات وهذه كلها عوامل ساعدت نسبيا على انتشار التعليم .

صحيح أن نسبة الأمية فى عام ١٨٨٢ كانت ٩٧ر٧ ٪ وفى عام ١٩١٧ أصبحت ٩٧ر٣ ٪ أى انخفضت بمقدار ٤ر ٪ . ورغم ان نسبة الأمية

تشكل رقما قياسيا مربعا الا أنه من المؤكد انها كانت ستزداد على ذلك لولا هذه الآثار الاجتماعية للوظيفة الحكومية .

ولم تكن الرغبة فى التعليم منحصرة فى فئة الأعيـــان وجماعة الموظفين بل كانت تشغل كذلك كل شرائح الطبقة الوسطى من المجتمع كالتجـــار والعلماء وغيرهم .

ويبدو ان هذه العوامل كانت حافزا لفئات اقل فى المجتمع من الطبقة الوسطى للسعى لتعليم أبنائها بأى شكل من الأشكال . ويتبين لنـــا ذلك من تلك الالتماسات الكثيرة التى تزخر بها سجلات العرضحـــالات بالديوان الخديو والتى كانت تقدمهـــا بعض الفئات الفقيرة فى المجتمع الى الديوان الخديو والتى تتلتمس فيها اعفاء أبنائها من مصروفات التعليم لعــدم قدرتها على أدائهـــا .

ولعل من الآثار الاجتماعيـــة أيضا ذيوع صيت عائلات اشتهرت بسبب تعلم رؤسائها وتقلدها مناصب حكومية ذات شأن فى ادارة البـــلاد . ومن هـــذه العلائلات على سبيل المثال رفاعة الطهطاوى ــ على مبارك ــ البقلى عبد العزيز فهمى ــ عبد الغفار .

وهناك ناحية أخرى مرتطبة بالرغبة فى التعليم باعتبارها أثرا من الآثار الاجتماعية للوظيفة الحكومية وهى تفضيل الشـــباب الى دراسة القـــانون عن سواه من العلوم الأخـــرى كالطب أو الهندسة مثلا . ويرجع ذلك الى أهمية المناصب الحكومية التى كان يشغلها خريجو مدرسة الحقوق سواء فى الأعمال الادارية أو القضائية حيث كانت نظـــارة الحقانية تقـــوم بتعيين خريجى الحقوق فى وظائف مساعدى نيابة ثم يتدرجون بعـــدها فى الترقية فيصبحون وكلاء نيابة ثم رؤساء نيابة ومنهم من يعمل قضاه .

كما أن نظارة الداخلية كانت تقوم بتشجيع خريجى الحقوق للعمل فى وظائف الادارة بالاقاليم يتدرجون فيها الى أن يصبحوا مديرين . وكان الهدف من ذلك تطعيم الادارة بعناصر مثقفة تستطيع ادارة البلاد والنهوض بها .

وقد اغرت مثل هذه الوظائف الحكومية التى كان يشغلها خــريجو الحقوق الطلبة على الالتحاق بمدرسة الحقوق ومتابعة الدراسة بها املا فى الحصول على مثل هذه المراكز الحكومية المرموقة .

وقد كانت ابناء الطبقة المتوسطة فى المجتمع يقلدون فى هذا المضمــار ابناء الأعيان الذين كانوا يقدرون ان دراسة الحقوق تتيح لهم الوصول الى اهم مراكز الدولة بما فيها مناصب الوزراء .

ويتضح الميل الى دراسة الحقوق خلال الفترة موضوع الدراسة حيث زاد عدد خريجى الحقوق على المناصب الحكومية الشاغرة واصبحوا يشكلون عبئا على المجتمع وقد اضطر معظمهم الى ممارسة مهنة لمحاماة . وقد ازداد هذا الاتجاه بصورة اوضح فى الفترة التالية لموضوع بحثيا وبعد حصول مصر على استقلالها عام ١٩٢٢

اما فيما يتعلق بالمصاهرة فهى تعد كذلك اثرا من الاثارة الاجتماعية للوظيفة الحكومية . ذلك ان الموظف الحكومى كان ينظر اليه على أنه من الفئات المحظوظة فى المجتمع لتركيز العلم والمال والنفوذ فى شخصه وما تدره هذه الحيثيات على صاحبها من مقام واعتبار فى الهيئة الاجتماعية على النحو الذى سبق ان أوضحناه .

وهذه العوامل مكنت الموظفين المصريين من مصاهرة عائلات الأعيــان التى رحبت بهذا النسب . والمعروف انه الى وقت قريب كانت العائلات تتباهى عندما يتقدم لخطبة بناتها نفر من الموظفين فيباركون مثل هذه الزيجات بينما يرفض كثير من الاباء تزويج نباتهم لغير الموظفين .

على ان مصـــاهرة الموظفين المصريين لم تكن متصورة على عائلات الاعيان فقط بل امتدت فشملت فئة الذوات اى فئة الاتراك حيث تمكن بعض كبار الموظفين المصريين الخلص من مصاهرة فئة الاتراك،ذلك أن المراة المصرية لم تكن قد بلغت بعد من التقدم ما بلغته المراة التركية . وهذه الفئة الاخيرة كانت مغلقة على نفسها ولم تكن تسمح من قبل بمصاهرة المصريين الخلص حيث كانت تحتقرهم وتعتبرهم عنصرا أدنى وكانت تسميهم بالفلاحين . ولكن

بعد أن نهض العنصر المصرى واحتل مكانة مناسبة نسبيا فى ادارة البــلاد فى الوقت الذى تمكنت فيه سلطات الاحتلال من كسر شوكة فئة الاتراك الى حد ما،استطاع بعض كبار الموظفين المصريين من اقتحام هذا السياج الذى اقامته فئة الاتراك حول نفسها . وتم ذلك كله بفضل المكانة الاجتمــاعية الكبيرة التى كان يحتلها الموظف المصرى الكبير فى ذلك الوقت .

والمصاهرات التى تمت من هذا القبيل يصعب حصرها ، ومنها عــلى سبيل المثال مصاهرة سعد زغلول لمصطفى باشا فهمى رئيس النظار .

ومما تجدر الاشارة اليه أنه فى بحثنا فى ملفات الموظفين المصريين الخلص اتضح لنـــا أن بعض كبارهم وصغارهم قد تزوجوا من معتوقات الخــديو اسماعيل ومحظياته أى من الشركسيات وكان هؤلاء الموظفون يصلون بفضل هذه الزيجات الى مناصب كبرى فى الحكومة ويلقون من الخديو كل عناية واهتمام وكان هؤلاء الموظفون يتباهون بهذا النسب ويتخذونه وسيلة للتقرب من الخديو . كما يتبين لنا أن بعض الارامل الشركسيات كن يتزوجن بموظفين مصريين .

ويحدثنا أحمد شفيق فى مذكراته أن الخديو اسماعيل عنــد اعتزاله للعرش ترك عددا كبيرا من المحظيات الشركسيات وأن الخديو توفيق عرض عليه الزواج من احدى محظيات الخديو اسماعيل فامتثل للامر وعد ذلك شرفا كبيرا ، كما كلفه توفيق بتزويج باقى المحظيات ففعل (١) .

ونتيجة لهذه المصاهرات بين المصريين والاتراك أخذت فئة الاتراك تنقرض بالتدريج حيث اختلط دماؤها بدماء المصريين الخلص حتى أصبحت تسمى بفئة الاتراك المصريين أو المتمصرين ومن ثم أصبح من الصعب تمييز هذه الفئة لانها أصبحت فى عداد المصريين قلبا وقالبا خاصة بعد الحرب الاولى وكذلك بعد حصول مصر على استقلالها سنة ١٩٢٢ بحيث أصبحت

---

(١) أحمد شفيق ، مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الاول ، ص ٩٠

كلمة الاتراك تعنى على حو قول جابزيل باير Gabriel أفراد أسرة محمد على ومن دار فى فلكها من الاسر التركية (٢) .

حقيقة ان توقف هجرة الاتراك الى مصر منذ عهد اسماعيل(٣) واستمرار ذلك التوقف فى الفترة موضوع البحث قد ساعد على انقراضها الا انه فى اعتبارنا أن مصاهرة كبار الموظفين المصريين للعائلات التركية شكل العامل الرئيسى فى انصهار هذه الفئة مع المجتمع المصرى .

كما أن للمصاهرة دورا اجتماعيا آخر يتمثل فى أن اختلاط المصريين بالاتراك أدى الى قيام صلات وروابط اجتماعية بين الفئتين كما أدى فى الوقت ذاته الى محاكاة أثرياء المصريين سواء الموظفين منهم أو الاعيان للاتراك فى أسلوب حياتهم . وهؤلاء الاخيرون كانوا قد أخذوا بمظاهر الحضارة الاوربية دون جوهرها فقلدهم المصريون فى ذلك حيث عاشوا فى المدن وشيدوا القصور الفخمة ، كما قلدوهم أيضا فى حياة الترف وتمثل ذلك فى اقتنائهم للعبيد والجوارى والجياد والعربات ونحو ذلك .

ونستطيع القول بأن اضمحلال شأن الاتراك كفئة اجتماعية على النحو الذى سبق أن أوضحناه وكنتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى مرت بالبلاد مهد السبيل الى ازدياد شعور أعيان المصريين بمصريتهم وهيأ لهم المناخ المناسب للدور الذى لعبوه فى الحياة السياسية فيما بعد (١) .

ومن الآثار الاجتماعية للوظيفة الحكومية كذلك شراء الاراضى وتكوين الثروات . ذلك أن الموظف الحكومى كان فى بحبوحة من العيش وقد ساعده رتبه الشهرى الدائم المناسب ومستوى المعيشة المناسب أيضا على الادخار

---

(٢) Bear, G. Social Change in Egypt 1800—1914 p. 150

(٣) Ibid. p. 150

(١) رءوف عباس ، النظام الاجتماعى فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ص ١١١ .

حيث كان مرتبه يكفى للانفاق على حاجياته وحاجيات أولاده وباقى أفراد أسرته ويتوفر لديه فائض يدخره .

وبعض الموظفين كانوا يدخرون الفـــائض من مرتباتهم فى دفاتر توفير البريد بينما يستثمرها البعض فى شراء الاراضى والعقارات وتلك كانت ظاهرة اجتماعية واضحة بين الموظفين سواء المصريين أو المتمصريين . ويتضح لنـــا أن معظم الموظفين المتمصرين كالاتراك والشوام والارمن كانوا يمتلكون الاطيان الشاسعة ومعظمها آلت اليهم عن طريق الشراء اى تم شراؤها أثناء تقلدهم للوظيفة الحكومية . فبعض كبار الموظفين المتمصرين قد أثروا ثراء فاحشا كما هو الحال بالنسبة لمحمد شريف باشا رئيس النظار حيث بلغت ملكيته ١٦٤ر٢٠ فدانا (٢) . بينما بلغت ملكية مصطفى فهمى باشا رئيس النظار ٦٤٨ فدانا بخلاف الاموال السائلة التى كانت تقدر بنحو ثمانية الاف جنيه(٣) ، وكلاهما من الاتراك . وكما هو الحال بالنسبة لنوبار باشا رئيس النظـــار وكانت تصل ملكيته الى ٢٦٤٤ فدانا وهو من الارمن (٤) . وكما هو الحال بالنسبة لعبد الله باشا صفير وكيل ادارة عموم الامن العام بوزارة الداخلية وكان يمتلك ٣٥٢ فدانا وهو من الموظفين الشوام(٥) . صحيح أن بعض هؤلاء الموظفين المتمصرين كانوا يحصلون على بعض الاراضى عن طريق الهبات حيث منح محمدعلى وخلفاؤه من بعده بعض كبار موظفى الحكومة المقربين اليهم أبعاديات (٦) . وذلك ليضمنوا ولاءهم لهم . الا أنه فى اعتبارنا لولا الوظيفة الحكومية التى كانوا يشغلونها لما استطاعوا الحصول على هذه الاطيان سواء عن طريق الهبة أو الشراء .

---

(٢) أنظر : تقاسيط الروزنامجه ، زمامات أطيان كرام ، سجل رقم ٣٦ (ويشمل الفترة من أكتوبر ١٨٤٨ الى يونية ١٨٧٠)

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ٢٨ ص ١٤٨٦

(٤) تقاسيط الروزنامجه ، نفس السجل

(٥) أنظر ملف عبد الله باشا صفير رقم ١٢١ ٢٧ محفظة ١٢٣٣ دولاب ٦٠

(٦) الابعاديات هى الارض التى استبعدت من مساحات فك الزمام الذى أجراه ابراهيم باشا سنة ١٨١٣

وقد خص شريف باشا وحده من الابعديات التى منحها محمد على لكبار موظفيه ٤٥١٧ فدانا بالاضافة الى الف فدان حصل عليها فى عهد اسماعيل الذى توسع فى الاغداق على كبار رجال حكومته حيث منح كل ناظر من النظار الف فدان ، كما منح ٣٠٠ فدان لكل من مديرى المديريات و ٦٠٠ فدان لكل من كبار الضباط ومن فى مستواهم من الموظفين المدنيين(٧) . هذا وقد بلغت مساحة الاراضى التى منحها الخديو اسماعيل الى كبار موظفيه فى عام ١٨٦٣ أى فى العام الذى تولى فيه الحكم ٢٣ر٥٠٠ فدان (٨) .

ولما كانت الابعاديات من الاراضى العشورية ، وهذه الاخيرة تشكل جانبا عظيما من الملكيات الزراعية الكبيرة فمن هذا المنطلق نستطيع أن ندرك مدى ثراء فئة كبار الموظفين .

ويتضح لنا كذلك أن كبار الموظفين المصريين كانوا يمتلكون الاراضى ولكنها لم تكن بالقدر الذى كان فى حوزة الموظفين الذوات ، الا انها تعد كذلك من الملكيات الكبيرة . فقد بلغت ملكية سعد زغلول نحــو ٤٠٠ فدان اقتناها جميعها بعد مصاهرته لمصطفى فهمى رئيس النظار باستثناء ٢٠ فدانا ورثها عن والده)٩(. وكان شقيقه أحمد فتحى زغلول وكيل نظارة الحقانية يمتلك ٣٨٠ فدانا . وبلغت ممتلكات قلينى فهمى وهو من كبار الموظفين المصريين ٥٠٠ فدان فى سنة ١٩١٤ (١٠) .

وتشير اقرارات الملكية المودعة فى ملفى عبـــد الخالق ثروت ومحمد

---

(٧) رءوف عباس ، المصدر السابق ، ص ٨٠

(٨) نفس المصدر ، ص ٢٦٤

(٩) عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول دوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ، ص ٢٢٦

(١٠) عاصم الدسوقى ، كبار المـــلاك الزراعيين ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٢ ـ ١٩٥٢ ، ص ٥١ ـ ٥٢

محمود انهما كانا يمتلكان أراضى شاسعة ، حيث بلغت ملكية الاول ٥٥٩ فدانا (١١) . والآخر كان يمتلك ١٥٠٨ فدانا (١٢) .

هذا وقد استطاع بعض الموظفين تكوين ملكيات زراعية خاصة بهم عن طريق الاراضى الاميرية التى كانت تعطى لهم كمعاش عند احالتهم الى التقاعد وذلك وفقا للقرار الصادر فى نوفمبر ١٨٦٠ . وقد كان الموظفون طبقا لهذا القرار يخيرون بين منحهم معاشا شهريا أو منحهم أراضى نظير التنازل عن المعاش للحكومة . وفى العام التالى أى فى عام ١٨٦ أصبح منحهم الاراضى كمعاش اجباريا . وفى عهد اسماعيل أعيد العمل بالقرار الصادر فى عام ١٨٦٠ . وفى بداية فترة السيطرة البريطانية على مصر ادارات الحكومة التخلص من نسبة من المعاشات فأوجدت نظام استبدال المعاشات او جزء منها بأطيان من الميرى أو بمبلغ من المال . وقد استطاع كثير من الموظفين اقتناء بعض الاراضى بهذه الكيفية . كما أن الحكومة صرحت لهم منذ عام ١٨٨٧ بانشاء عزب فى هذه الاراضى(١٣) . وبذلك كله تهيأت لهم أسباب الوجاهة الاجتماعية ومحاكاة الاعيان والذوات فى ذلك .

ومما تجدر الاشارة اليه أن بعض كبار الموظفين كانوا يستغلون مراكزهم

---

(١١) انظر ملف عبد الخالق ثروت رقم ٣٤١٦ محفظة رقم ٢٣٠٧ دولاب ٣١٤

(١٢) أنظر ملف محمد محمود باشا رقم ٤٥٣٣٠ محفظة ٣٨٥٧ دولاب ٣٧٩ ، ظل محمد محمود يحتفظ بهذه الاملاك طوال شغله لمنصب مدير البحيرة حتى سنة ١٩١٧ حيث أحيل الى المعاش أى من (١٩٠٦ الى عام ١٩١٧)

(١٣) أنظر :

دار الوثائق القومية — محافظ نظارة الداخلية — محفظة رقم ٦٧ (مذكرة من ناظر الداخلية مصطفى فهمى فى ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٧ الى مجلس النظار) ومما جاء فى هذه المذكرة التى وافق مجلس النظار عليها أن اقامة الموظفين المحالين الى المعاش « فى هذه الارض ومباشرتهم أمور زراعتها وتخزين حاصلاتها مما يقتضى له وجود عزب فيها ومن الواجب على الحكومة مساعدتهم وتسهيل سبل التعيش لهم لكونهم اكتسبوا حق المعاش على خدمات أدوها للحكومة وهى اشترت منهم هذا الحق بالاطيان التى أعطتها اليهم » .

ونفوذهم السياسى لاثراء أنفسهم كما حدث بالنسبة لمحمد أبو الفتوح وكيل وزارة لزراعة سنة ١٩٢٢ حيث استطاع الحصول على أرض جيدة من أراضى الميرى بطريق التبادل بقطعة أرض رديئة من أملاكه بمديرية الغربية مما تسبب فى خسارة الحكومة مبلغ ٥٠٠ر٣٣٦ر٣٧ جنيها (١٤) .

وبالاضافة الى ما تقدم تمكن بعض الموظفين من توسيع رقعة أملاكهم عن طريق شراء أطيان الميرى الخارجة عن زمام القرى والتى كانت الحكومة تطرحها للبيع بالمزاد العلنى ، حيث استغل بعض النظار وغيرهم من كبار موظفى الحكومة مناصبهم فى الاستيلاء على مساحات شاسعة من أطيان الميرى بأبخس الأثمان رغم أن الاوامر المتعلقة بنظام بيع هذه الاطيان والصادرة عام ١٨٦١ كانت تحرم على الموظفين الدخول كمشترين فى المزادات لكى لا يستغلوا سلطتهم فى ارساء المزاد عليهم .

ويبدو أن الحكام أنفسهم هم الذين اتاحوا لهؤلاء الموظفين توسيع حيازتهم للاراضى لأن الخديو اسماعيل عندما تولى الحكم سرعان ما الغى هذا الحظر على الموظفين فى سنة ١٨٦٤ مما نجم عنه زيادة اقبال الموظفين على شراء أطيان الميرى . ويبدو أن بعض رجال الادارة فى الاقاليم قد استغلوا مراكزهم فى ارساء المزادات على بعضهم البعض . وقد ساعد ذلك على اثراء بعض كبار الموظفين ثراء فاحشا حيث زادت ملكياتهم زيادة كبيرة .

غير أن الحكومة اضطرت بعد أن جأر الاعيان بالشكوى من جراء هذه الحالة إلى استصدار قرار فى ٢٧ يونية سنة ١٨٩٦ يحرم على الموظفين الدخول – بشكل او باخر – فى مزادات بيع الاطيان التى تطرحها الحكومة أو السلطة القضائية للبيع فى دائرة وظائفهم . ولكن هذا القرار لم يمنع كبار الموظفين من الاستئثار بشراء اراضى الميرى لتحايلهم على القانون بشتى الطرق .

---

(١٤) عاصم الدسوقى ، المصدر السابق ، ص ٤٨

كذلك اشترى بعض كبـــار الموظفين مساحات شاسعة من أراضى الدائرة السنية والدومين لان الحكومة طرحتها للبيع في مساحات كبيرة لم يستطع شراؤها سوى الاثرياء كالاعيان وكبار الموظفين وغيرهم . فعـلى سبيل المثال اشترى بوغوص باشا نوبار وتجران باشا مساجات من هـذه الاراضى تجاوزت الالف فدان (١٥) . كذلك اشترى اسماعيل أيوب ـ وكان يعمل ناظرا للداخلية فى بداية فترة السيطرة البريطانية على مصر ـ ٥٤٤ فدانا من الاراضى الاميرية (١٦) .

ونستطيع القول فى نهاية حديثنا عن الآثار الاجتماعية للوظيفـــة الحكومية ان اتســـاع مرافق الادارة فى الفترة موضوع البحث بالصـــور التى كانت عليها تلبية لمواجهـــة اعباء الخدمات المختلفة التى القيت على عاتق الحكومة وحدها حيث كانت الحكومة مســئولة عن مرافق متعـددة كالتعليم والمواصـــلات والصحة والرى والزراعة والامن والأشـــغال العمومية وغيرها نتج عنه ظاهرة اجتمـــاعية خطيرة وهى اتـــكال الناس على الحكومة فى كل شىء حتى فى الأمور التافهة . وبمضى الوقت زادت هـــذه الظاهرة الاجتماعية حدة حتى أصبحت من أهم مشاكلنا الاجتماعيـــة المعـــاصرة .

ورغم قيـــام الحكومة بمعظم خدمات المجتمع ودون أن تتلقى أية معاونة من جانب الأفـــراد الا انه قد نشئت فى المجتمع ظاهرة أخرى ليست أقل خطرا من الظاهرة السابقة ، ذلك انه قد تولد فى نفس الأفراد والخـــوف من الحكومة فى كل أعمالها ومشروعاتها . ولعل منشأ هذا الخوف الوظيفة الحكومية وشاغلها فى المقام الاول وخوف الشطب من الجهاز البروقراطى المسئول عن ترمصف شئون الحكومة .

---

(١٥) رءوف عباس ، المصدر السابق ص ٦١ ، ٨٤

(١) دار الوثائق القومية ـ محفظة مجلس النظـــار رقم ٤ (محضر جلسة مجلس النظار بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٨٨٣) .

وكان سعر الفدان ٢٩ جنيها . وجاء فى محضر المجلس بنفس الجلسة ما نصه « وهذا الثمن يوازى تقريبا عشرين ضعفا من الإرادات الأطيـــان المذكورة . »

وفى اعتبارنا ان القاء تبعة هذا الخوف على الجهاز البيروقراطى وحده ليس جوهر المشكلة وانما هذا الخوف ظاهرة اجتماعية تاصلت فى المجتمع منذ تاسيس تمثال الكاتب القرفصاء . واستمرت تتذايد بصورة اوضح فى العصر الحديث نتيجة اتباع النظام الحكومى المركزى وعدم اشراك الأفراد مع الحكومة بصورة اوسع فى ادارة مرافقها .

ومما يجدر ذكره ان الخوف من الحكومة قد يكون مرجعه فى الأصل خوف الأهالى من زيادة الضرائب التي تفرضها الحكومة عليهم ، وهذه الظاهرة قد تكون اوضح فى الريف اكثر من الحضر . ففى القرية ينظر الفلاحون الى صراف القرية ــ وهو ممثل الحكومة فى مهمة جمع الضرائب المفروضة على اراضيهم ــ على انه عدوهم الأول ، ومن ثم فالخلاف بينهم وبين الحكومة فى رأيهم تنتهى عند هذا الحد ولا يلقون بالا باية مشروعات تقيمها الحكومة وتستفيد منها قريتهم أو غيرها من القرى .

ونفس النظرة التى ينظرون بها الى صراف القرية ينظرون بها الى عمدة قريتهم ومساعديه بما فيهم خفير القرية . فاذا جاءته اية تعليمات من الحكومة تتعلق بشئون الرى والزراعة أو الشئون الصحية او غيرها يعتريهم الشك فى حسن نوايا الحكومة تجاههم مهما كانت صراحة هذه التعليمات ووضوحها .

وقد يكون مرد هذا الخوف الى عقدة الخوف التى تاصلت فى نفوس ــ الأهالى من جراء اتباع اعمال السخرة واستخدام الكرباج فى تحصيل الأموال الأميرية وجمع الشباب للقرعة العسكرية وكانهم يساقون الى الموت . ورغم الغاء استخدام الكرباج فى الفتره السابقة على موضوع البحث فى عهد حكومة رياض باشا فى عام ١٨٨٠ ثم الغاء السخرة فى الفترة موضوع البحث وبالتحديد فى عام ١٨٨٩ ، وكذلك تنظيم عملية التجنيد وايجاد نظام البدلية العسكرية الا ان هذه العقدة ظلت طوال فترة السيطرة البريطانية على مصر وما بعدها .

وقد نوه سعد زغلول الى ذلك بالقول بأن الشعب اصبح ينظر

الى الحكومة نظرة الطير الى المسائد لا نظرة الجيش الى القائد وفى اعتبارنا انه الى وقت قريب استمر رأى سعد زغلول هذا محور العلاقة بين الشعب والحكومة وان كانت عقدة الخوف قد خفت نسبيا منذ مطلع الربع الأخير من هـذا القـرن .

* * *

ننتقل الآن الى جانب آخر من جوانب « الوظيفة والمجتمع » وهـذا الجانب هو اشـتغال الموظفين بالسياسة .

نلاحظ أن مكانة الموظف الحكومى الاجتماعية قد فرضت عليه الاهتمام بالشئون العـامة . ومرد ذلك ان فئات الموظفين هى أكثر فئات المجتمع ثقافة وأكثرها دراية بأحوال البـلاد ومجريات الأمور فيها وذلك لاتصالهـم بالسلطة .

ولم يكن هذا الاهتمام قاصرا على كبار الموظفين وحـدهم بل ان صغارهم نتيجـة اختلاطهم بفئات المجتمع الأخرى سواء من خلال سكنى المدن أو من خلال أعمالهم المصلحية دفعهم ذلك الى الاهتمام بالشئون العامة للبلاد . فالموظفـون كانوا أكثر الفئات اطلاعا على الصحف اليـوميـة ، وتلك أيضـا كانت تعطيهم دفعة للاهتمام بالشئون العامة .

صحيح أن القانون كان يحـرم على الموظفين الاشـتغال بالسياسـة أو الانتماء لأى حزب سياسى أو لأية نقابة . ولكن فى رأينا ان هذا كان شيئا نظريا فقط لان الموظفين كانوا هم صفوة المشتغلين بالسـياسة فى تلك الفترة وما بعدها أى عندما حصلت مصر على استقلالها سنة ١٩٢٢ .

والحقيقة ان الحكومة نفسها هى التى شجعت الموظفين على الاشتغال بالسياسة حيث كانت الحكومة تستعين ببعض كبار الموظفين فى المجالس الاسـتشارية . وقد استطاع هؤلاء الموظفون ممارسة العمـل السياسى فى هذه المجالس والخوض فى غمار الحركة السياسية .

وقلدهم فى ذلك اخرون من الموظفين الذين تمكنوا من ترشيح أنفسهم لعضوية هذه المجالس الاستشارية كمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية والجمعية التشريعية من بعدهما وبذلك كله تهيأت للموظفين الظروف اللواتية للاشتغال بالسياسا بل واحترافها .

وعند نشأة الاحزاب استطاع بعض الموظفين الانتماء لبعضها أمثال سعد زغلول ناظر المعارف العمومية الذى كان يعد من حزب الأمة(٢) . كما انضم الى نفس الحرب شقيقه أحمد فتحى زغلول وكيل نظارة الحقانية ، وهو من الأعضاء البارزين فى الحزب بل المنشئين للجريدة والحزب كذلك انضم الى حزب الأمة من رجال القضاء احمد عفيفى واحمد عبد الرازق وغيرهما(٣) . بينما انضم أحمد حشمت الى حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية كما انضم كثيرون من الموظفين الى الحزب الوطنى . وكان انضمام كبار الموظفين الى تلك الاحزاب يكسبها قوة وتأييدا .

غير ان بعض كبار الموظفين الذين أعلنوا انضمامهم الى هذه الاحزاب ـ مثل أحمد فتحى زغلول ـ عندما أدركوا انهم سيتعرضون لغضب الخديو عليهم ـ خاصة فى فترة الوفاق سرعان ما انسلخوا من عضويتها ذلك انه قد نجحت عن سياسة الوفاق اطلاق يد الخديو فى بعض المناصب وعلى هذا فقد آثر بعض الموظفين الانسحاب من الاحزاب فى صمت وان بقوا على علاقات طيبة بها .

غير ان بعض الموظفين استمروا على ولائهم للاحزاب السياسية التى انتموا اليها بغضب الخديو عليهم أمثال محمد محمود والذى تدرج فى المناصب الحكومية من مفتش بنظارة المالية الى سكرتير لمستشار نظارة الداخلية ثم مديرا لعدة مديريات واخيرا أصبح رئيسا للوزارة . ورغم

---

(٢) Lloyd, Egypt nince Cromer. Vol. I. P. 50

(٣) احمد زكريا ، حزب الأمة ودوره السياسى ، رسالة ماجستير (غير منشورة) تحت اشراف الاستاذ الدكتور / احمد عزت عبد الكريم نوقشت بكلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٧٧ ، ص ١٠٧

حرمانه من الترقيات فى خلال الفترة موضوع البحث ورغم تهديد الخديو عباس خلمى له بالنقل الى بورسودان لم ينفصل عن الحزب(١٩) .

ويبدو ان اشتغال كبار الموظفين بالعمل السياسى قد اتاح لهم الظهور على المسرح السياسى وتقلد كبرى المناصب سواء فى الفترة موضوع البحث أو الفترات اللاحقة لهـا مثل محمد محمود وكما هو الحـال بالنسبة لعلى أبو الفتوح الذى انتقل من النيابة الى الادارة دون ان يتدرج فى وظائفها حيث أصبح مديرا لجرجا سنة ١٩٠٩ ، وكان قبلها رئيسا لنيابة الاستئناف ثم علا نجمه بعد ذلك فاصبح وكيلا لنظارة المعارف سنة ١٩١٢(٢٠) . وكما هو الحـال بالنسبة لمحمد محب الذى تقلد نظارة الزراعة والاوقاف وكذلك عبد الخالق ثروت الذى عمل فى الادارة حيث أصبح مديرا بالاقاليم ثم نائبا عموميا سنة ١٩٠٨ وناظرا للحقانية سنة ١٩١٤ ثم تقلد رئاسة الوزارة سنة ١٩٢٢(٢١) .

اما فيما يتعلق بدور الموظفين فى حركة الوطنية فلاشك انه كان واضحا خلال تلك الفترة موضوع البحث حيث شارك الموظفين بقية فئات المجتمـع فى مواقفهم تجاه الحركة الوطنية .

فقد أيد بعض الموظفين عرابى وثورته ضد الخديو كما ايده الكثير من رجال الادارة فى الاقاليم وعلى رأسهم المديرون بدليل انه بعد اخفـاق الثورة وعودة الخديو لممارسة سلطاته قام بتغيير جميع المديرين وعين مديرين من الموالين له بهدف استعادة سلطته فى المديريات(٢٢) . كذلك ناصره بعض النظـار أمثال حسن الشريعى ناظر الأوقاف وعبد الله فكرى ناظر المعارف حيث استنكرا موقف الخديو من عرابى عندما انحاز الى الانجليز وعـزل عرابى بعد ضرب الاسكندرية وسجنا مع غيرهما من رجال الثورة .

---

(١٩) أحمد زكريا ، نفس المصدر السابق ص ١١٠

(٢٠) نفس المصدر ، ص ١٨٢ .

(٢١) أنظر ملف عبد الخالق ثروت بدار المحفوظات ملف رقم ٣٣٤١٦ محفظة ٢٣٠٧ دولاب ٣١٤ .

(٢٢) الوقائع المصرية ، ٢٣ ، ٢٨ سبتمبر ١٨٨٢ .

كما ايد عرابى ايضا فى حربه ضد الانجليز بعض الموظفين وحكم على بعضهم ضمن من حوكم من رجال الثورة العرابية ومنهم على سبيل المثال احمد ناشد مدير بنى سويف ويعقوب صبرى مدير الفيوم حيث تم تجريدهما من رتبهما وامتيازاتهما(٢٣) . وعوقب بنفس العقوبة الكثير من الموظفين ومنهم محمد السراج واحمد حنفى وهما من مفتشى الداخلية ومصطفى مختار مأمور مالية البحيرة وحسن صقر رئيس قلم بالداخلية وكثيرون غيرهم من الموظفين من مختلف مصالح الحكومة .

ومما تجدر الاشارة اليه ان بعض الموظفين من الذوات الاتراك لم يتخلفوا عن مناصرة عرابى فى حركته بل شاركوا فى ذلك شأنهم شأن بقية فئات المجتمع الاخرى من العلماء والاعيان وغيرهم . ومن هؤلاء الاتراك حسين باشا الدرملى وكيل نظارة الداخلية ، ويبدو انه كان مصدر ثقة رجال الثورة العرابية لأن تعيننه وكيلا للداخلية جاء فى نفس اليوم الذى تقلد فيه البارودى رئاسة النظارة فى ٧ فبراير ١٨٨٢ وقد تم فصله من منصبه وحرمانه من المعاش ومن رتبه ونياشينه وتحديد اقامته فى ابعاديته(٢٤) .

وعندما اخذ نجم الطبقة الوسطى فى الصعود عن طريق التسليم استطاعت الفئات الشابة من الموظفين الذين هم فى الغالب من أبناء الاعيان وكبار الموظفين ان تشغل مراكز هامة فى الادارة المصرية وهؤلاء هم الذين تصدووا قيادة لاطبقة الوسطى فى المجتمع .

ولقد استطاع مصطفى كامل احتواء بعض أفراد هذه الفئة فى الحزب الوطني وبذلك أصبحوا يشكلون دعامة نضال الحزب .

ومن الجدير بالذكر انه بينما كان من بين أهداف تلك العناصر التى شكلت الحزب الوطنى الجلاء والمطالبة بالدستور وكان حزب الامة يدعو الى

---

(٢٣) نفس المصدر ، اول يناير ١٨٨٣ .

(٢٤) انظر ملف حسين باشا الدرملى رقم ١٧٧٤ ا محفظة ٤٠١ دولاب ١٩

توسيع اختصاصات مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية انضمت بعض فئات من الموظفين المتمصرين كالاتراك والشوام الى الحزب الوطنى الحر برئاسة محمد وحيد الايوبى . وكان هذا الحزب يرى أن المطالبة بالمجلس النيابى سابق لأوانه ومضر بمصلحة البلاد (٢٥) . واتخاذهم هذا الموقف يرجع الى ارتباطهم بسلطات الاحتلال التى قلدهم المناصب الكبرى فى الادارة ومن ثم فقد كانوا يدورون في فلك الاحتلال .

ورغم ما يصوره البعض(٢٦) من أن فئة الموظفين بشكل عام كانت بعيدة عن الحركات الوطنية فى زمن مصطفى كامل ومحمد فريد الا أن الواقع أن هذه الفئة كانت تشارك الأمة شعورها تجاه هذه الحركات الوطنية ولم تعزل نفسها عنها بل كانت على حد قول أحمد شفيق « مع الأمة قلبا وقالبا (٢٧) » . والمتصفح لسجلات العرضحالات بالديوان الخديو يجد ما يؤيد وجهة نظرنا ، فهذه السجلات تزخر بالكثير من الالتماسات التى قدمها بعض موظفى الحكومة لطلب الدستور (٢٨) .

والحقيقة ان فئة الموظفين كانت تشاطر الامة فى السراء والضراء فهى قد تضارب خاصة قضاؤها ـــ موجة الغلاء التى اجتاحت مصر أثناء الحرب العالمية الاولى وقاست منها الامرين . ولعل هذا قد دفعها ، بالاضافة الى عامل السخط الذى اختمر فى نفوس أفرادها عامة من جراء استئثار العناصر الاوربية وخاصة الانجليز بالمناصب الكبرى فى الحكومة ، الى المشاركة فى احداث ثورة سنة ١٩١٩ التى اطلق عليها بعض العناصر الاجنبية « ثورة الافندية » .

---

(٢٥) رءوف عباس ، المصدر السابق ، ٢٢٩ ـــ ٢٣٠

(٢٦) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ٣٠

(٢٧) أحمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، ج ١ ، ص ٢٧٣ .

(٢٨) م ذلك على سبيل المثال لا الحصر أنه بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٠٨ قدم ٩٠ موظفا بالحكومة عريضة تلغرافية الى الخديو يطلبون فيها منح البلاد دستورا انظر : دار الوثائق القومية ـــ سجل العرضحالات سنة ١٩٠٨ (يشمل الفترة من ٢ يناير سنة ١٩٠٨ الى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٩) تحت رقم ١٣٣٦ .

ويبدو ان سوء فهم الانجليز لشـــعور فئة الموظفين تجاه الامة قد عجل الموظفين افار ثورة ١٩١٩ ، فقد تصور الانجليز ان موقف التريث الذى اتخذه الموظفين فى بداية احداث الثورة يعنى رضاؤهم عن الاحوال فى البلاد ومن ثم اخذ الانجليز على لسان وزير خارجيتهم لورد كيرزون
يشيدون بموقف الموظفين فى هذا الشأن ولكن خاب تصورهم هذا عندما اندفع الموظفون فى اضراب عام فى ١١ ابريل سنة ١٩١٩ شاركت فى اعداده وتيظيمه لجنة من الموظفين شكلت لهذاا الغرض .

وكان اضراب الموظفين يحمل معنى الاحتجاج على تصريح وكيرزون وفى الوقت نفسه يعد تعبيرا عن احتجاجهم ضد سلطات الاحتلال وعدم رضـــاء الموظفين عن الاوضاع فى البلاد ، واعلن الموظفون مواصلة الاضراب الى ان تجاب مطالبهم وهذه المطالب تتضمن الغاء الاحكام العرفية وان تعهد مســألة المحافظة على الامن واقرار حالة الهدوء فى البلاد الى قوة البوليس المصرى لا الى القوات البريطايية التى يجب ان تنسحب من الشوارع الى ثكناتها . وتضمنت مطالبهم أيضا صدور اعلان من جانب الوزارة ينص على ان قبول تشكيل الوزارة ليس معناه الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر وطالبوا الوزارة كذلك بضرورة اعترافها بالصفة الرسمية للوفد(٢٨) .

وكان اضراب الموظفـــين من الاســـباب التى عجلت بســـقوط وزارة رشدى ذلك انه اصدر بيانا فى ١٢ ابريل سنة ١٩١٩ اهاب فيه بالموظفين بالعدول عن مواصلة الاضراب والعودة الى اعمالهم ولكنه لم يفلح لأن لجنة مندوبى الموظفين قررت بالاجماع استمرار الاضراب الى ان تجاب مطالبها . وحاول رشدى ثانية فى ١٥ ابريل سنة ١٩١٩ بمنشوره الثانى كفهـــم عن الاضراب الا ان منشوره الاخير كان يحمل صيغة التهديد اذ القى على عاتق الموظفين مسئولية تعطيل الاعمـــال فى البلاد فما كان من لجنة مندوبى الموظفين الا ان اجتمعت نفس اليوم الذى اصدر فيه المنشور واعلنت احتجاجها على هذا التهديد ومواصلة الاضراب .

---

(٢٩) عبد الرحمن الرافعى ، دورة ١٩١٩ ج ١ ، ص ١٨٨ .

ولقد حدث رد فعل لما كانت تردده بعض الصحف الأجنبية فى ذلك الوقت من ان حركة اضراب الموظفين ان هى الا مطالب فئة محدودة لا تعبر عن ــ اتجاهات الراى العام المصرى . اذ عقد الشيخ محمد بخيت ــ مفتى الديار المصرية اجتماعا بالأزهر تحت رئاسته حضره نحو ثمانين الفا من مختلف فئــات الأمة بهــدف الرد على مزاعم هذه الصحف . وأعلن المجتمعون تأييد الموظفين فى مطالبهم كما قرروا الاضراب عن أعمالهم الى ان تجــاب تلك المطالب . هــذا وقد تضاعفت حركة الاضراب خاصة بعد انضمام فئــة العمال الى الموظفين ، فما كان من رشدى الا أن قدم استقالته فى ٢١ أبريل سنة ١٩١٩(٣٠) .

وإذا كان اضراب الموظفين لم يستمر طويلا اذ توقف فى ٢٢ ابريل سنة ١٩١٩ على اثر تهديد اللنبى ــ المندوب السامى البريطانى فى مصر ــ لهم بالفصل من وظائفهم ان لم يعودوا الى أعمالهم مما اضطرهم الى العودة الى مصالحهم الا ان هذا الاضراب كان كفيلا يشل حركة البلاد ، هــذا من ناحية ، وفى اقلاق مضجع سلطات الاحتلال فى مصر من ناحية أخرى ، هذا فضلا عن انه كان يشكل جزءا من برنامج المعارضــة التى ترى فيه وسيلة فعالة للفت الانظار الى الموقف فى مصر .

ويتضح ذلك من تقاريرهم الى حكوماتهم التى نوهت بخطورة الموقف الناجم عن محاولات « طبقة المحامين والافندية » استقطاب العمــال وحثهم على القيام باضراب عام وانهم أى الموظفون يقصدون من وراء القيام بمثل هذه الحركة العمل على زيادة أجورهم وتحسين مستوى معيشتهم(٣١) .

على انه عقب استئناف الموظفين لأعمالهم تعرضوا لبعض (الاهانات) وسوء المعاملة من جانب رؤسائهم من العنصر الانجليزى فى المصالح الحكومية الامر الذى دعا لجنة مندوبى الموظفين الى الاجتماع فى ٢٥ ابريل وأعلنت

---

(٣٠) مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٣٦٧ ــ ٣٦٨ .

(٣١) من تشيتام الى كيرزون فى ١١ سبتمبر سنة ١٩١٩ مذكورا فى : نفس المصدر ، ص ٣٨١ .

احتجاجا على هذه (الاهانات) كما طالبت بالنظر فى ضرورة الافراج عن الموظفين الذين اعتقلوا بسبب امتناعهم عن العودة الى أعمالهم واعادة الذين منعوا من ممارسة اعمالهم الى وظائفهم . وصرحت اللجنة ان عودة الموظفين الى اعمالهم لم يكن نتيجة لتهديد اللنبى لهم وانما كان نتيجة لاستقالة الوزارة(٣٢) .

ومما يلفت النظر أن بعض أعضاء لجنة مندوبى الموظفين ومعظمهم من كبار موظفى الحكومة فى ذلك الوقت كانوا ممن لعبوا دورا بارزا فى الحياة السياسية المصرية ومعظمهم من رجال الادارة والقضاء(٣٣) .

وقد شارك بعض رجال الادارة فى الأقاليم فى أحداث ثورة ١٩١٩ اتسمت مواقفهم باروح الوطنية ومن هؤلاء بعض وكلاء المديريات ومأمورى البنادر وغيرهم من ضباط البوليس وجنوده . ون بين وكلاء المديريات الذين شاركوا فى الثورة محمد بك حمدى وكيل مديرية المنيا والذى آثر الانتحار فى سجنه على انتظار محاكمة مزيفة(٣٤) .

ومن مأمورى البنادر الذين لهم مواقف بطولية ايضا تجاه الحركة الوطنية سنة ١٩١٩ البكباشى محمد كامل محمد مأمور بندر أسيوط الذى اتهم بالترحيض على مهاجمة الانجليز وتسليحه الثوار ببنادق البوليس والخفر يوم ٢٣ مارس وقد حكمت عليهم المحكمة العسكرية بالاعدام ونفذ الحكم فيه رميا بالرصاص فى ١٠ يونيه سنة ١٩١٩ كذلك حوكم اليوزباشى أبو المجد محمد نائب مأمور مركز ديروط بالحبس سنتين لاتهامه بالشتراك فى مقتل ثمانية ضباط انجليز يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ .

---

(٣٢) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٦٨ .

(٣٣) منهم محمد عاطف بركات مدير مدرسة القضاء الشرعى — محمد زكى الابراعى وكيل نيابة الاستئناف — سلامة ميخائيل قاض — على ماهر مدير ادارة المجالس الحسبية حسن نشأت مدرس بمدرسة الحقوق — صادق حنين مدير الادارة بوزارة الزراعة — محمد لبيب عطية سكرتير عام النيابة العمومية — محمود حسن مفتش ادارة الامن العام بوزارة الداخلية — ابراهيم دسوقى اباظة مأمور ضبط مديرية الجيزة — نجيب اسكندر طبيب أنظر : نفس المصدر ، ص ٣٦٩ .

(٣٤) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة سنة ١٩١٩ ج ٢ ص ٧٢ ، ٧٧ ، ٨٣

منعوا من ممارسة أعمالهم الى وظائفهم . وصرحت اللجنة أن عودة الموظفين

اما ضباط البوليس الذين شاركوا فى احداث الثورة فى ذلك الوقت فمنهم البكباشى عبد السلام فهمى . وقد اتهم بالهجوم على احدى البواخر النيلية التى كانت تقل النجدات البريطانية الى أسيوط وكذلك الملازم أول محمد حسين الحمد السبع وحكم على الأخير بالسجن أربع سنوات ، وكان بعض ضباط البوليس يقومون — بتوزيع منشورات على الاهالى تحرضهم على الثورة ضد الانجليز كما حدث فى اسيوط حيث وزع عبد العزيز النحـــاس معاون بوليس اسيوط منشورات تحمل هذا المعنى . ومن ضباط البوليس ايضا الذين شاركوا فى الثورة ابراهيم شاكر ملاحظ بوليس نقطة مطاى الذى حكم عليه بالاشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة لتحريضه الاهالى على الاعتداء على الجنود الانجليز وتدمير السكك الحديدية فى منشأة مطاى .

وقد شارك ضباط البوليس فى مواقفهم الوطنية معاونوا الادارة امثال سيد ابراهيم معاون الادارة فى مطاى الذى حرض الاهالى على الثورة ضـــد الانجليزا ولاعتداء عليهم فى الفترة من ١٥ الى ٢٠ مارس سنة ١٩١٩ وقـــد حكم عليه بالاشغال الشاقة اثنى عشرة سنة . ولم يكن هذا الموقف مقصورا على ضباط البوليس وحدهم بل شاركهم حجاج حيث حكم على الاول بالسجن خمس سنوات والثانى بالسجن سنتين — لتحريضهما أهالى اسيوط على الثورة ضد الانجليز(٣٥) .

على ان هذه المواقف الوطنية لم تكن مقصورة على بعض رجال الادارة بالبوليس وحدهم فقد شاركهم فيها بعض رجال القضـــاء والعلماء دون وغيرهم ومن القضاء الذين شاركوا فى هذه المواقف على سبيل المثال لا الحصر على ماهر نائب رئيس محكمة اسيوط الاهلية ومحمد عاطف بركات مدير مدرســة القضاء الشرعى وكان على حـــد قول اللبنى من بين الزعمـــاء الرئيسيين لحركة اضراب موظفى الحكومة . وفى نوفمبر سنة ١٩١٩ قامت سلطات الاحتلال باعتقال الاول بينا حددت اقامة الثانى فى بلدته بالريف

٣٥ عبد الرحمن الرافعى ، المصدر السابق ج ٢ ص ٧٥ — ٧٦ ، ٨٢ — ٨٣ .

بحجة عودتهما الى اثارة الشعب ومن بين العلماء الذين اتصفوا بالمواقف الوطنية الشيخ محمود ابو العيون والشيخ مصطفى القاباتى وهمـا من علماء الأزهر الذين اثاروا حماس الطلبة ضد الانجليز وفى ابريل سنة ١٩١٩ حددت سلطات الاحتلال اقامتهما فى يوليو سنة ١٩١٩ (٣٦) .

هذا وقد استمر تعاطف الموظفين تجاه الحركة الوطنية طوال احداث ثورة ١٩١٩ واظهروا هذا الشعور من حين الى آخر . ويتضح ذلك من اشتراك كثير من الموظفين فى اضطرابات الاسكندرية التى وقعت فى يوليو ١٥ ، ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٩ (٣٧) . كما تمثل ايضا فى مشاركتهم عواطف الأمة اثناء الدعوة الى مقاطعة لجنة ملنر عندما اعلن الموظفون احتجاجهم على قدوم اللجنة (٣٨) .

ومما يلفت النظر ان بعض الموظفين الأوربيين من غير الانجليز كانوا متعاطفين مع الحركة الوطنية اذ راوا فيها تاييدا وضمانا مصالحهم ضـد استعلاء العناصر الانجليزية من ناحية وعطفا لمعى الامانى القومية للمصريين من ناحية اخـرى .

---

(٣٦) من اللبنى الى كيرزون فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٩ مذكورا فى : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٩٦ .

(٣٧) من اللبنى الى كيرزون فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٩ ، نفس المصدر ، ص ٣٩٢ .

(٣٨) نفس المصدر ، ص ٤٣٦ .

مصـــــادر البحـــث

* * *



مصـــــادر البحــــث

اولا : الوثائـــق

١ ـ وثائق عربيـة غـير منشـورة

ـ بدار الوثائق القومية بالقلعة وتشمل :

١ ـ تقاسيط الروزنامجة ـ زعامات أطيان ذوات كرام ، سجل رقم ٣٦ (يشمل الفترة من أكتوبر ١٨٤٨ الى يونية ١٨٧٠) .

٢ ـ ديوان خديو عربى ـ سجل رقم ١٨ ورقم ٢٩ .

٣ ـ سجل العرضحالات بالديوان الخديو لسنة ١٩٠٨ (يشمل الفترة من ٢ يناير ١٩٠٨ الى ١٧ نوفمبر ١٩٠٩ .

٤ ـ سجلات الاوامر العمومية ـ سجل رقم ١٩٤٣ :

٥ ـ محافظ مجلس النظار أرقام ٤ ، ٩ ، ١٣ ، ٢٣ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٧ ، ٤٣ ، ٤٧ .

٦ ـ محافظ نظارة الاشغال العمومية أرقام ١٤ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٣ .

٧ ـ محافظ نظارة الداخلية أرقام ١٧ ، ١٨ ، ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٠ .

٨ ـ وثائق المعية السنية ج ٣ .

ـ بدار المحفوظات العمومية بالقلعة وتشمل :

ملفات خدمات الموظفين بالجهاز الحكومى (اشرنا الى أرقامها فى نصوص البحث .

— بمكتبة وزارة التربية والتعليم وتشمل :

محاضر جلسات اللجنة العلمية الادارية (سنة ١٩٠١ ، ١٩٠٧) .

ب — وثائق اجنبية غير منشـــــورة :

Bublic Record Office . Further Correspondence
Respecting the Affairs of Egypt and the Sudan.
1909 - 1913.

صورة على ميكروفيلم من دار المحفوظات العامة بلندن مودعة بمكتبة كلية الآداب جامعة عين شمس تحت ارقام No. 407 : / 174 - 181.

ج — وثائق عربية منشـــــورة :

١ — احمد محمد حسن وايزيدور فلدمان ، مجموعة القوانين واللوائح المعمول بهـــا فى مصر ، جزءان ، القاهرة ، ١٩٢٦

٢ — البرت شقير ، الدستور المصرى والحكم النيابى فى مصر ، المقتطف بمصر ١٩٢٤ .

٣ — رئاسة مجلس النظار .

٣ — رئاسة مجلس الوزراء — السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ القاهرة ، ١٩٥٣ .

٤ — فؤاد كرم ، النظارات والوزارات المصرية ، الجـــزء الأول ، اشراف مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصرة ، ١٩٦٩ .

٥ — فيليب جلاد ، قاموس الادارة والقضاء ، خمسة مجلدات ، الاسكندرية ١٨٩٥ — ١٩٠١ .

٦ — قانون البوليس سنة ١٩٠٦ .

٧ — مجموعة الاوامر العالية ١٨٨٣ — ١٩٢٢ .

٨ ـــ مجموعة القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظار والنظارات ١٨٨٣ ـــ ٢٩٢٢ .

٩ ـــ مجموعة مستخرجة من تقارير المديريات والمحافظات عن أعمال سنة ١٨٨٩ ، المطبعة الاميرية ، ١٨٩٠ .

١٠ ـــ مجلس النواب ، مجموعة مضابط دور الانعقاد الاول ١٥ مارس ـــ ١٠ يوليو ١٩٢٤ و (مضبطة الجلسة الرابعة والاربعين) .

١١ ـــ محاضر جلسات مجلس شورى القوانين ١٨٨٣ ـــ ١٩١٣ .

١٢ ـــ محاضر جلسات الجمعية العمومية سنة ١٨٨٥ ـــ ١٩١٢ .

١٣ ـــ محاضر جلسات الجمعية التشريعية سنة ١٩١٤ .

١٤ محمـــد أنيس ، دراســـات فى وثائق ثورة ١٩١٩ الجـــزء الاول (المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ، القاهرة ، د ، ت .

١٥ ـــ مؤسسة الاهرام ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، مركز الوثائق والبحوث التاريخية ١٩٦٩ .

د ـــ وثائق اجنبيـــة منشـــورة

١ ـــ وثائق وزارة الخارجية البريطانية المنشورة Foreign Offico
بعنوان : Blue Books 1882 - 1921
بدار الكتب تحت أرقام per 278, 279, 280, 281.

٢ ـــ وثائق وزارة الخارجية الفرنسية المنشور بعنوان : Livre Jaune
بدار الكتب Documents Diplomatiques Affaires D, egypte
1884 - 1893.

ثانيــا المذكرات

(أ) مذكرات غير منشــــورة :

١ ــ مذكرات سعد زغلول بدار الوثائق القومية وتقع فى ٥٣ كراسا . (أشرنا الى أرقام الكراسات التى رجعنا اليها فى فصول البحث) .

٢ ــ مذكرات محمد فريد بدار الوثائق القومية وتشمل :

القسم الأول (تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١ مسيحية) وتقع فى خمس كراسات .

القسم الثانى (مذكرات بعد الهجرة) ١١ كراس .

وقد نشرت بعض أجزاء من هذه المذكرات فى مجلة الكاتب سنة ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ كما يشر الدكتور رءوف عباس جزء منها ولكننا رجعنا الى الاصل المودع بدار الوثائق .

(ب) مذكرات منشــــورة :

١ ــ أحمد شفيق ، مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الأول والثانى ، القاهرة ١٩٣٤ ــ ١٩٣٦ .

٢ ــ احمد عرابى كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية ، جزءان ، كتاب الهلال ، القــاهرة فبراير ــ مارس ١٩٥٣ .

٣ ــ اسماعيل صدقى ، مذكراتى ، القاهرة دار الهلال ، ١٩٥٠ .

٤ ــ عباس حلمى الثانى ، الخديو ، مذكرات منشورة بجــريدة المصرى فى الفترة من مارس الى يوليو ١٩٥١ .

٥ ــ قلينى فهمى ، مذكرات عن بعض حوادث الماضى ، الجزء الاول ، القاهرة ١٩٣١ .

٦ ـــ محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ، جزان ، القاهرة ١٩٥١ ـــ ١٩٥٣ .

٧ ـــ مذكرات احمد لطفى السيد ، المصور ، سبتمبر ـــ نوفمبر ١٩٥٠

ثالثــــا ـــ المؤلفـــات والدراسات :

ا ـــ العربيــــة

١ ـــ احمد أمين ، زعماء الاصلاح فى العصر الحديث ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

٢ ـــ أحمد زكريا ، حرب الأمة ودوره السياسى ، رسالة ماجستير (غير منشورة) نوقشت بكلية الآداب جامعة عين شمس سنة ١٩٧٧ تحت اشراف الأستاذ الدكتور احمد عزت عبد الكريم .

٢ ـــ احمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، الحولية الاولى ١٩٢٤ ، القاهرة ، ١٩٢٨ .

٤ ـــ احمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسالة المصرية ، من ١٨٧٦ الى ١٨٨٣ ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

٥ ـــ احمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسى من الاحتلال الى المعاهدة ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٦ ـــ احمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، القاهرة ١٩٣٨ .

٧ ـــ احمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصور عباس وسعيد واسماعيل ، اربعة اجزاء ، القاهرة ١٩٤٥ .

٨ ـــ احمد فتحى زغلول ، المحاماه ، القاهرة ١٩٠٠ .

٩ ـــ احمد قمحة ، عبد الفتاح السيد ، نظام القضاء والادارة ، القاهرة ، ١٩٢٣ .

١٠ـ احمد لطفى السيد ، صفحات مطويه من تاريخ الحركة الاستقلالية فى مصر من مارس ١٩٠٧ الى مارس ١٩٠٩ ، القاهرة ، ١٩٤٦ .

١١ـ اسماعيل زكى ، ضمانات الموظفين فى التعيين والترقية والتأديب، رسالة دكتوراه نوقشت فى كلية الحقوق جامعة القاهرة ، سنة ١٩٣٦ .

١٢ـ اسماعيل القبانى ، دراسات فى تنظيم التعليم فى مصر ، القاهرة ١٩٥٨ .

١٣ـ الياس زاخوره ، مرآة العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر ، القاهرة ١٩٢٦ .

١٤ـ امين سامى ، التعليم فى مصر ، القاهرة ١٩١٧ .

١٥ـ امين سامى ، تقويم النيل ، الجزء الثانى ، عصر محمد على ، القاهرة ، ١٩٢٨ .

١٦ـ امين سامى ، تقويم النيل وعصر اسماعيل ، الجزء الثالث ، المجلد الثانى ، القاهرة ، ١٩٣٦ .

١٧ـ جرجس حنين ، الاطيان والضرائب فى القطر المصرى ، القاهرة ، ١٩٠٤ .

١٨ـ جرجس سلامة ، اثر التطور السياسى على التعليم القومى فى القرن العشرين ، رسالة دكتوراه تحت اشراف الاستاذ الدكتور محمد فؤاد شكرى ، نوقشت بكلية الآداب جامعة القاهرة ، سنة ١٩٦٤ .

١٩ـ جلال يحيى ، عبد العزيز الشناوى ، وثائق ونصوص فى التاريخ الحديث والمعاصر ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٢٠ـ جورج جندى ، جاك تاجر ، اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ، القاهرة ١٩٤٧ .

٢١ــ جورج كيرك ، موجز تاريخ الشرق الأوسط ، ترجمة عمــر الاسكندرى ، القاهرة د. ت .

٢٢ــ حسين افندى الروزنامجى ، ترتيب الديار المصرية فى عهــد الدولة العثمانية تحقيق الأستاذ محمد شفيق غربال بحولية كلية الاداب جامعة فؤاد ، المجلد الرابع ج ١ ، سنة ١٩٣٦ .

٢٣ــ حسين فوزى النجار ، احمد لطفى السيد ، القاهرة ١٩٦٥ .

٢٤ــ رئوف عباس ، النظام الاجتماعى فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ ــ ١٩١٤ ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

٢٥ــ رسائل مصرى لسياسى انكليزى كبير سنة ١٩٠٥ ، القاهرة ، ١٩٠٨ .

٢٦ــ روذشتين ، تيودور ، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطــانى وبعده ، ترجمة على احمد شكرى ، القاهرة ١٩٢٧ .

٢٧ــ ريفلين ، هيلين آن ، الاقتصاد والادارة فى مصر فى مســتهل القرن التاسع عشر ، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسينى ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٢٨ــ سليم خليل نقاش ، مصر المصريين ، ج ٤ ، القاهرة ، ١٨٨٤ .

٢٩ــ سليمان محمد الطماوى ، تنظيم الادارة العامة ، القاهرة ، القاهرة ، ١٩٥٥ .

٣٠ــ سليمان محمد الطماوى ، مبادىء القانون الدستورى والمصرى والاتحادى القاهرة ، ١٩٦٠ .

٣١ــ السيد رجب حراز ، المدخل الى طريق مصر الحديث ، ١٥١٧ ــ ١٨٨٢ ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٣٢ ــ طعيمة الجرف ، القانون الادارى دراسة مقارنة فى تنظيم ونشاط الادارة العامة القاهرة ، ١٩٦٣ .

٣٣ــ طه حسين ، مستقبل الثقافة فى مصر ، ج ١ ، القاهرة ، ١٩٣١ .

٣٤ــ عاصم الدسوقى ، كبار الملاك الزراعيين ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٢ ــ ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

٣٥ــ عباس العقاد ، سعد زغلول سيرة وتحية ، القاهرة ، ١٩٣٦ .

٣٦ــ عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول دوره فى السياسة المصرية حتى عام ١٩١٤ القاهرة ، ١٩٧٠ .

٣٧ــ عبد السميع سالم الهراوى ، لغة الادارة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر القاهرة ، ١٩٦٢ .

٣٨ــ عبد الرحمن الرافعى الرافعى ، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ج ١ القاهرة ، ١٩٥٥ .

٣٩ــ عبد الرحمن الرافعى ، الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ، القاهرة ، ١٩٤٩ .

٤٠ــ عبد الرحمن الرافعى ، عصر اسماعيل ، جزءان ، القاهرة ١٩٤٨ .

٤١ــ عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، القاهرة ، ١٩٥٥ .

٤٢ــ عبد الرحمن الرافعى ، محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٤٣ــ عبد الرحمن الرافعى ، مصر والسودان فى اوائل عهد الاحتلال ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

٤٤ــ عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الاثار فى التراجم والاخبار ، ج ٤ ، ١٢٩٧ هـ .

٤٥ــ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، مطبعة جامعة عين شمس ٩١٧٤ .

٤٦ـ عبد العظيم محمد رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ القاهرة ، د. ت .

٤٧ـ عبد الكريم درويش ، البيروقراطية والاشتراكية دراسة في الادارة والتغيير الاجتماعي ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

٤٨ـ عثمان خليل عثمان ، اللامركزية ونظام مجالس المديريات دراسة مقارنة (رسالة دكتوراه نوقشت بكلية الحقوق جامعة القاهرة) سنة ١٩٣٦) مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٤٨ .

٤٩ـ على حلمي ، الدليل لعمد ومشايخ البلاد ، القاهرة .

٥٠ـ عمر لطفي ، الامتيازات الاجنبية ، ١٣٤٢ هـ .

٥١ـ ليلى عبد اللطيف احمد ، الادارة في مصر في العصر العثماني ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) تحت اشراف الاستاذ الدكتور احمد عزت عبد الكريم ، نوقشت بكلية الآداب جامعة عين شمس سنة ١٩٧٥ .

٥٢ـ محمد حامد الجمل ، الموظف العام فقهاً وقضاءً ، الجزء الاول القاهرة ـ ١٩٥٨ .

٥٣ـ محمد حسين هيكل ، تراجم مصرية وغربية ، القاهرة د . ت .

٥٤ـ محمد خليل صبحي ، تاريخ الحياة النيابية في مصر ، ج ٤ ، ٥ ، ٦ القاهرة ، ١٩٤٧ .

٥٥ـ محمد رمزي ، القاموس الجغرافي ثلاثة اجزاء ، القاهرة ١٩٤٥ .

٥٦ـ محمد شفيق غربال ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، ج ١ ، القاهرة ١٩٥٢ .

٥٧ـ محمد عبد الرحيم عنبر ، اصلاح اداة الحكم ، القاهرة ، ١٩٤٥ .

٥٨ــ محمد عبد الفتاح عبد المجيد ابو الاسعاد ، تاريخ التعليم فى مصر من ١٨٨٢ الى ١٩٢٢ ، رسالة ماجستير (غير منشورة نوقشت بكلية الاداب جامعة عين شمس سنة ١٩٧٦ تحت اشراف الاستاذ الدكتور احمد عزت عبد الكريم .

٥٩ــ محمد على رسلان ، الموجز فى شرح قوانين موظفى الحكومة ، القاهرة ، ١٩٥٦ .

٦٠ــ محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ، القاهرة ، ١٩٤٨

٦١ــ محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠ ــ ١٨٩٩ ، القاهرة ١٩٦٣ .

٦٢ــ محمد محمد حسين ، الاتجاهات الوطنية فى الادب المعاصر ، ج ١ القاهرة ١٩٦٢ .

٦٣ــ محمد محمد زيتون ، الادارة المحلية فى مصر من خمسة الالاف سنة الى اليوم ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٦٤ــ محمود السباعى ، ادارة الشرطة فى الدولة الحديثة ، جزءان ، القاهرة ١٩٦٣

٦٥ــ محمود حلمى مصطفى ، دراسات فى تاريخ مصر السياسى ، سياسة انجلترا ــ الداخلية من ١٨٨٢ الى ١٩٥٢ ، اسيوط ، د . ت

٦٦ــ محمود زكى ، مذكرات فى شرح الدعويين العمومية والمدنية ، القاهرة ، ١٩٢٦

٦٧ــ مصطفى الصادق ، مبادىء القانون الادارى المصرى والمقارن ، القاهرة ، ١٩٢٣ .

٦٨ــ مورو بيرجر ، البيروقراطية والمجتمع فى مصر الحديثة ، ترجمة محمد توفيق رمزى القاهرة ١٩٥٩ .

٦٩ـ نبيل عبد الحميد ، الاجانب واثرهم فى المجتمع المصرى من ١٨٨٢ الى ١٩٢٢ ـ (رسالة ماجستير غير منشورة) تحت اشراف الاستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم نوقشت بكلية الآداب جامعة عين شمس سنة ١٩٧٦ .

٧٠ـ هاملتون جب وهارولد بوون ، المجتمع الاسلامى والغرب ، ترجمة الاستاذ عبد الرحيم مصطفى ، ج ٢ القاهرة ، ١٩٧٠ .

٧١ـ وحيد رأفت ، القانون الادارى ج ٢ ، القاهرة .

٧٢ـ وزارة المعارف العمومية ، احصاء المدارس سنة ١٩٢١ .

٧٣ـ يعقوب ارتين ، القول التام فى التعليم العام ، ترجمة على بهجت مطبعة بولاق ، ١٨٩٤ .

٧٤ـ يوسف محمد صادق ، البيروقراطية فى الاجهزة الادارية فى ج ع م ، القاهرة ١٩٦٧ .

٧٥ـ يونان لبيب ، تاريخ الوزارات المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

(ب) الاجنبيــــة :

1. Alexander, The Truth about Egypt, London, 1911..
2. Bear, Gabriel, Social Change in Egypht 1800—1914 (Holt, ed., Political and Social change in Modern Egypt) London, 1968.
3. Blunt, Wilfrid Scawen, My Diaries Vol. I, London 1919.
4. Blunt, Wilfrid Scawen. Secret History of the Enghlish Occupation of Egypt. New York, 1922.
5. Chirol, Valentine. The Egyptian Problem, London 1920.
6. Coles, Reflections and Collections London, 1910.
7. Colvin, Auckland. The Making of Modern Egypt, New York, 1906.
8. Cromer, Abbas II. London, 1915.
9. Cromer, Modern Egypt 2 Vols., London, 1908.
10. Elgood, The Transit of Egypt, London, 1920.
11. El Kabbania, Ismail. A Hundred Years of Education in Egypt. Cairo, 1940.
12. Landau, Jacop, Parliaments and Parties in Egypt. Tel. Aviv, 1958.
13. Lyall, Alfred. The Life of The Marquis of Dufferin and Ava, London, 1909.
14. Lloyd, Egypt Since Cromer 2. Vols. London, 1933.
15. Low, Sidney. Egypt in Transistion, London, 1914.
16. Lutfi Al-Sayyid, Afaf. Egypt and Cromer; a study in Anglo - Egyptian relations, London, 1960.
17. Malet, Edward. Egypt 1879—1883 London, 1909.

18. Malortie Egypt; Native rulers and Foreign interference. 2nd ed, London, 1883.

19. Mansfield, Peter, The British in Egypt. London, 1971.

20. Marlowe, Pohn. Anglo Egyptian Relations 1800—1956, 2nd ed, London, 1965.

21. Milner, England in Egypt, London, 1920.

22. Newman, Polson. Great Britain in Egypt, London 1928.

23. Rothstein, Theodore. Egypt's ruin; a Financial and administrative record, London, 1910.

24. Russell, Thomas, Egyptian Service 1902—1946. London, 1949.

25. Sladen, Douglas. Egypt and the English. London 1908.

26. Tignor, Robert. Modernization and British Colonial Rule in Egypt 1882—1914. U.S.A. 1966.

27. Walter, Sharp. Bureaucracy and Politics; Egyptian Model, Indiana University Press, 1959.

28. White, Arther Sliva. The Expansion of Egypt. London, 1899.

29. Willcocks, William. Egyptian Irrigation. London, 1899.

30. Willcocks, William. Sixty years in East. London, 1935.

31. Zetland, Lord Gromer, London, 1932.

رابعاً الدوريات

ا ــ العربية

١ ــ الأهرام ١٩١٠ ــ ١٩١١ .

٢ ــ البلاغ سنة ١٩٢٥ .

٣ ــ البصير سنة ١٨٩٨ .

٤ ــ الجريدة سنة ١٩٠٨ ، ١٩٠٩ ، ١٩١٠ .

٥ ــ العمدة سنة ١٨٩٦ .

٦ ــ المقطم ١٨٩٦ .

٧ ــ اللواء ١٦٠٠ ، ١٩٠٢ ، ١٩٤٥ ، ١٦٠٩ ، ١٩٦٩ ، ١٩١٠ .

٨ ــ الوقائع المصرية ١٨٨٢ ، ١٨٨٣ ، ١٨٩٤ ، ١٨٩٥ ، ١٩٠٨ ، ١٩٠٩ ، ١٩١١ ، ١٩١٣ ، ١٩١٩ ، ١٩٢١ .

٩ ــ المؤيد ١٩٠٨ ، ١٩١٠ .

١٠ ــ مجلة الامن العام اكتوبر ١٩٧٢ .

١١ ــ مجلة القانون والاقتصاد يناير ١٩٣٧ .

(ب) الاجنبيــــة :

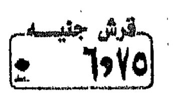
1. Le Bosphore Egyptien 1890—1891.
2. Pall Mall Gazette 1882.
3. The Egyptian Gazette 1884.
4. The Times 1884.

الفهرس

رقم الايداع : ٥٠٩٠ / ٨٣
ترقيم دولى : ٥ — ٠٦٤١ — ٠٢ — ٩٧٧

مطبعة القاهرة الجديدة
٢٣ شارع الجيش ت : ٩٠٤٢٨٦




قرش جنيه
٦٫٧٥